

وزارة الأوقاف والثينون الابمثيلاتية

الموروب الفيادة

الجزء الثالث والعشرون

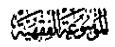
رُقّيٰ - زكاة الفطر

 وَهَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنغِرُوا كَا أَهَ فَلُولًا نَفَرُون كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمَ طَا يَفَةً لِيَتَفَقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِينْفِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْمَ لَعَلَهُمْ يَعْتَرُونَ .

(سورة التوية أية ١٩٢)

و من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ۽

ر الفرجه البخاري ومسلم)



إحسدار وذاوة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ المكويت الطبعَة الثانيَة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م طباعة ذات الشَّلاسلِ الكوَيْتِ

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٠٠ وزارة الأوقاف والشنون الإسلاميَّة . الكوبيت

رقبى

العريف

الرقبي في اللغة: من المراقبة . يغال: رقبته
وأرقبته ، وارتقبته : انتظرته . وأن يقول الرجل:
أرقبتك هذه الدار، أوهي لك رقبى مدة حياتك
على إنسك إن مت قبسلي عادت إلى، وإن مت
قبلك فهى ليك ولعفيك .

وسميت السرقين لأن كل منهسها يرقب موت صاحبه. وقبال المالكية: هي أن يقول الرجل للاغر: إن مت قبل قدارك لي، وإن مت قبلك فداري لك. ⁽¹⁾

الألفاظ ذات الصلة :

ا۔المعری

ل العمري ـ وهي بضم العين وسكون الميم مع
 القصر ـ ماضولة من العصرى وهو الحياة .
 ومعاها : أن يقول الرجل : أعمرتك داري هذه أو

رُقَی

انظر: رُفَّة



 ⁽¹⁾ الصباح النبي الصحاح ، تيل الأوطار 1/ 119 ، اللقي م/ ١٨٤ ، الصدايت 1/ ١٧٠ ، باية المعتاج ه/ ١٩٥٠ الوجيز ١/ ٢١٩ ، والقرائي الفقية ص/ ٣٧٧

لهي الك عمري مدة حياتك، فإدا من فهي العقائد.

ب ماقبة والإعارة والمتحة :

 الله المبية: غليمك العين بلا عوض والعارية: غليمك المنعمة بلا عوص. والمبحم: الشاة أو الساقة بعظيها صاحبها وجالا ليشرب لمها ثم يردم إذ الفظع اقلين.

الحكم الكليفي :

لا - الرقبي نوع من الهبة، كان العرب يتعاملون بها في الجساهليسة الكان الرجل منهم بشون المرجل: أرفشك الاري الوارضي في حيانك، فإذا من قسل رجسمسك إلى، وإذا من فيملك استفسرت لك. وسعيت رقبي . الأن كل مهيها برف الاحرامي بموت نترجع إليه أأأ!

واحتمال الفقهاء في جوازها، فقها الشاهبة واخامة وأبو يوسف إلى أب جائره. وهي لمن أرقبها، ولا ترجع إلى الرقب، ويلغو الشوط، واستدلوا مخرد ومن أعمر شبا فهو للمشرو عباه وعائد، ولا ترقبوا، فمن أرقب شبئا فهمو مبيله، أأا وفي حليث خران النبي \$\$\$ والي حليث خران النبي \$\$\$ والي حليث خران النبي \$\$\$

رائع العيادي الساعة

جائزة لأهلها والرفيق حائزة لاهلهاء (أأ وقالوا) الهيذه نصوص ذلك على ملك المعمو والمرت (بالعلج في كل منها) ويطلان شوط العود إلى المرقب (أ¹)

وقىال أيوپوسف: قول المرقب: دارې لك. تمايك، وقوله: رقبى شرط فاسد فليغو.

وتمال أبو حيفة وعمد. إن الوقي باطلة ا الأن معي السوقي: إن مت قبلك فهو لل وإن مت قبلل رجعت إلى ، وهمذا تعليق التمليك بالخطر (أي الأمر المنزد مين الموقوع وعلمه) فيطل.

ولخبر أن النبي على الحاز العمري ورد السوقى التقوالي هذا دهب السالكية. وإذا لم تصبح الرقبي لكون العبن عاربة. لأنه يتضمن وطلاق الانتفاع به الأ⁴

ورو ((إسنام محملة بن الحسن جفة النفيطة - كدا في منبية

 ⁽۲) هدیت : این آغیبر شیشاً بهتر تعییره عیاد . . . و امراحه
 آید داود (۲) (۸۲۸ کفتی حرت خید دختر) این حلیت
 زید بی تابیت (استاده حسل لعره یشهد نه ما بعده

٣٤) معيث: (الرئين جائزة: أغرمه النساني (٣٥ / ٣١٩) ط الكت التجارية) من حديث زيد بن اللت، ورسله

 ⁽¹⁾ حديث (العموى حائزة لأمله) والرقى جائزة لأملها القرحة الترملي (19 / 19).
 (2) القرحة الترملي (19 / 19).
 (3) القرحة (19 / 19).
 (4) القرح (19 / 19).

۱۹۹۱ م ۱۹۹۱ منده افضاع ۱۹۸۵ م بنیل الأوطار ۱۹۹۲ م ۱۹۹۱ عبر ان نستی ججه الجساز العصوری ورد السرفی، الات انزیلمی ان نصب طایله (۱۳۸۱ ما التحلس العلمی): دعورب دینی آن لا اصل ای وقطیه این فطاریده فضال:

الأطبي إص19 ـ ط الجنس العامي: 2) إصدامة 27 - 170 ـ راء المحتار على المر المحتار 17 - 170 ـ الزارقان 17 - 2 - 1

رقبة

التعريف ا

 ١ ـ السرقيمة في المنفقة : العنق، وقيس: "عالاه، وقبل: مؤخر أصل العنق.

والجمع رئب، ورقب، ورقبات، وأرقب، وأرقب، وأرقب، ومعلق وهي في الأصل المصور المعروف، فحملت كتابة عن جمع ذات الإسسان تسمية للشيء بيعضه، أو أطلاقا للجزء وإرادة الكل، وسميت الحضو لشرفها، والرقبة المملوك، وأعنق رقبة أي المملق أطلق رقبة أي أطلق أسيراً.

ويقال: أعنق اقدرفيته، ولا يقال: أعنق الله نظم.

وجعلت السرفيسة اسميها للمملوك، كها عبر بالظهر عن المركوب.

وسمي الحيافظ: الرئيب، ودلك إما لمراعاته رئية المحفوظ، وإما لرفعه رقبته ⁽¹¹)

وفي الاصطلاح لا تفرج عن لمس . اللغوي.

الأحكام الإحالية:

أ ـ مسع الرقية في الوضوء :

لا مذهب اختفية وهسور وايسة عن أحمد إلى استحباب مسح الرقبة يظهر بديه الا الحلقوم إذ مُ يرد بقائلك سنة عند الوضوء.

وهنــاك قول لدى الجنميــة: مأن مـــــع الرقبة مينة ، وليس مستحيا فقط .

وذهب المسالكية إلى كواهمة مسمح الرقبة في الموضيوم، قعدم ورود ذلك في وضوئه \$\$. ولأن هذا من الغلو في الدين تنهي عنه.

وذهب الخنابلة إلى أنبه لا يستحب مستح الرقية أو العنق في الوضوم، لعدم ثبوت بلك.

وقال الشافعية: من منن الوضوء إطالة العرة مغسل زائد على المواجب من الموجه من جمع حوائب، وعسايتها غسل صفحة العني من مقتمات الواس، تحديث: وإن أمني يدعون يوم الغسامة غرا محجلين من أشار الموضوء، فعن استطاع منكم أن يطيل عرته فليقعل، أنه

ب ـ إضافة الطلاق إلى الرقية .

أجسع لمقفها، على أن النزوج إذا أضاف

⁽١) لمال العرب، والمصاح المنير، وغربت المرك للأصفهاني. حادة: (رقب)

وانظس حانسية إن عابيدين ١٥ و٥٠ معني العشاج ١٥ /٥٠ جوامير الإكلسل ١٩ /٥ - القرشي على عنصير حيدي حقيل ١١ /١٥ - كتباف الفتاح ١١ - ١٥ - ١٥

الطلاق إلى رقبة زوجته أوعنفها، كان يقول: طلقت رقيتهما أوعنقهما بالوخاطبها بطلقت وقيشك أوعنقبك فإن الطلاق يقع، لأنها جزء يسبام بنكاحها فنطلق به .^(۱)

جد إضافة الظهار إلى الرقبة :

٤ ـ ذهب جهيور الفقهاء إلى أن المظاهر لوشبه رقبة زوجته أو عنقها بظهر أمه فهو مظاهر .

وذهب تفهياه المالكية والشائمية والخنابلة في الراجح عندهم إلى أنه لوشبه عضوا من زوجته برقبة أمه أو عنقها فهو مظاهر كذفك.

ودهب أحسد في روايسة عنسه إني أنبه ليس بمظاهر حني بشبه جملة امرأته ، لأنه لوحلف بالله لا ينسن عضنوا منها لم يُشر إلى غيره من الأعضام فكذلك المقامر (1)

ويرى الحنفية أنه لوشبهها برقبة الأم أوعنفها لابكن مظماهواء لأنبه شبههما بعضمومن الأم لا بحرم النظم إليه، ويكون مظاهرا عندهم إذا شبههما بعضموبجرم النظموإليه من الأم كالفرج والفخذ والبعن وتحوها

الرقية بمعنى الإنسان الملوك :

ه _ ترد الترقية بمعنى الإنسان المعلوك في أبواب العنقي والمكتاب ، والكفارات، وعنده مصر المقفهاء شروطا للرقبة التي تعتق من أجل كفارة إفسياد الصوم والحج , وكذلك الظهار، والغال ا واليمين، والنشر منها. (⁽⁾

وتفصيسل ذليك في الأجواب المنافضورة وفي مصطلح : (رف).



وور حائبية ابن فايندين ٢/ ٥٧٨ . معي المحضح ٣/ ٢١٣ . ع ١٠٠٧) القسوانيين الفقهية حر١٩٨، ١٢٥، حاشية المدري 17 19. المعيي لابن فدسة ١٩٩١ ع

⁽١) حالمية بهن هابدين ١/ ١٣٥)، تحفة المحتاج ١/ ٣٨. معنى المحتساح ٣/ -٦٦، العني لابن فقاصة ٢/ ٢٤٢، جراهمر الإكليل الراءة، الخرش على غنصر عليق الراءه (٦) حنشية ابن حابشين ٢/ ١٧٤، اطبرشي ١/ ٢٠٦٠، مغي المعتساج ٢٤٩٩/١ الغني لابن تداملة ١٧ ١٩٩٠. كشاف العلام والإيلام

الألفاظ ذات العبلة :

رأ) اللب

علي الفرح بيا لا مجسن أن يطلب
 بهر⁽¹⁾

(ب) اللهو :

٣. صرف الهسم بها لا بحسين أن يصبرف به ، وقيل: اللهسو الاستحساع بقدات السائية ، واللعب: العبث ، وقيل ، المهود الميل عن الجلد إلى اختراف ، واللعب: ترك ما ينفع بها لا ينفع . الله بنفع . الله . اله . الله . اله . الله .

حكم الرقص:

إ. عن انس رضي الله عنه قال: «كانت الحبشة يؤنسون بون يدي رصول الله على ويرقصون « يضولون: محمد عبسة صالح. فضال رسول عدى: ما يضولون؟ فالنوا: يغولون؟ محمد عبد صالح د. (؟)

وعن عائشة قالت: «كمان وسول الفظة جانسا فسمعنا لغضا وصوت صبيان، فقام رسول الفظة، الإذا حبشية تزفن ، أي ترقص . لتعريف:

١ ـ الرقص والرفص والرفصان معروف .

وهـ ومصدر وقص يرقَص وقصاء والرقص: احيد الصادر التي جاءت على فَعَـل فَعَـلا نحو طرد طرداء وحلب حلياً.

ويقسال: أرفضت المرأة ولندها ورفّصته، وفيلان يرقض في كلاب أي: يسرع، وله رقص في الغول أي: عجلة، ⁽¹⁾

فندور مواد اللفظ لغة على معاني الإسراع في الحركة والاضطراب والارتفاع والانحفاض.

والنزفن: اقبرقص، وفي حديث فاطمة أنها كانت تزفن للحسن أي: ترقعه، (⁷⁾

واصطلاحا : عرف ابن عابدين الرقص بأنه النهايل،والحنفض، والرفع بحركات موزونة .⁽¹⁶

روام أستانين الإسلامات (أ. 170)، وتستان العبراب (1707)،

والقابوس المبط ص1 ١٠٠ مادة . (رقصر).

رقص

⁽۱) الكليات للكفوي (1/ ۱۷۹ (۲)يلسان العرب.

ر ۱ روستان العرف. (۳) حدیث آنس: «کسانست الحیثسة پزفنسون بین بدی

حديث فين: وقدادت القياسة بإهنانية بين يدي.
 درسول ثقاد أحرجه أخط (٣٠/٣٠) ، ط المنطقة وإسنانه

ر") لسان العرب سانة: (دفان). و") حاشية ابن طبدين ٢٠٧/٣

والصبيان حوقا، فقال: ياعانشة تعالي فانظريء. (*)

قدهب الخنفية والمالكية والخنابلة والقفال من الشافعية إلى كراهة الرقص معللين فلك بأن فعله دنياءة وسقيه ، وأنب من مسقطيات المسروءة، وأنب من اللهبوء قال الأبي: وهيل السعلياء حديث وقص الحيشية على السولي بسلاحهم، ولعبهم بحرابهم، ليوافق ما جاء في رواية: ويلمبون عند رسول الله محرابهم ، (1)

وهيفا كله ما لم يصحب السرقص أسر عرم كشسرب القمسر، أو كشف العورة ولحوها، فيحرم الفاقا.

وذهب ابن تيمية إلى أن اتخاذ الرفص ذِكْرا أو عبادة، بدعة ومعصية، لم يأمر الله به، ولا رسوله، ولا أحد من الأنمة، أو السلف. ¹⁹

وذهب الشمافعيمة إلى أن المرفص لا بحرم

ولا يكره بل بياح، واستندلوا بحديث عائنة قالت: وجاه حبشة يزفسون في يوم عيد في لمسجد قدماني النبي الله فوضعت وأسي على منكبه فجعلت أنظر إلى لعيهم حتى كنت أنا التي أنصرف عن النظر إليهم، (أ¹¹ وهدا دنيل على إفراره الله لفعلهم، فهو دليل على (باحثه، ودليله من المعقول أن الرقص بجود حركات على استفامة واعرجام.

وذهب البلغيني إلى أن الرقص إذا كثر بحيث أسقط الرومة حرم، والأوجه في المذهب خلاقه.

وقيد الشيافعية الإباحة بها بذا لم يكن فيه تكسر كفعل المخشون وإلا حرم على المرجال والنساء، أما من يقعله خلقة من غير تكلف فلا باثم به.

قال في الروض. وبالتكسر حرام ولو من النسام.⁽¹⁾

شهانة الرقاص :

 اتفق العفهاء على رد شهادة البرقاص لاته سافسط المسروءة، وهي شرط من شروط صحمة الشهادة. وقص النساقية والحدايلة على أن المدير في إسفاط المروءة هو المداومة والإكتار من

 ⁽¹⁾ حديث عائشة الكان وسول الفريق جائب فسيمنا فنظاء أخرجه الفرسقي (عار 171 ، ط الحلبي) وقال المديث حين عجيج غريب.

 ⁽۲) حلیت کی طوسون «یلیسون حدد دسول این بعوابس» کمومه مسلم (۲۱ - ۲۱ رط الحلبي)

⁽٣) المسلح ١٥/ ١٣٥٠ فتساوى ابن تبدية ١٥ (١٥) ١٨٠٠ و ١٥ و المفاقة السائلة ١/ ١٣٥٨ حاشية السائلة ١/ ١٩٥٨ حاشية المعالج ١/ ١٩٥٨ حواشية المعالج ١/ ١٩٥٨ حواشي تحقية المحالج ١/ ١٩٥٨ و رض الطالب وشرحه المائلة عام ١/ ١٥٠٠ وقتسات المائلة ١/ ١٥٠٠ وقتسات الطانع ١/ ١٥٠٠ وقتسات الطناع ١/ ١٨٥٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠٠ وقتسات الطناع ١/ ١٨٥٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٥٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٥٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠٠ وقتسات المائلة ١/ ١٨٠ وقتسات المائلة ١

⁽۱) حليث خانسة: وجناء حيث ة يؤلنون و. أخرجه مسلم (۱/۹/۱ - ۱۹ - ط الحالي)

⁽٣) بياية المحتاج ٨/ ٢٨٦ ـ ٢٨٣ ، الجنبل ٥/ ٢٨١ ، حواشي التحقة ١٠ / ٢٧١

الرقص، وهـ ومقيد عند الشافعية امن يليق مه المرقص، أما من لا يليق به فتسقيط مروت ولو المرقع في الداومة والإكثار إلى العادة، وغنف الأمر باختلاف عادات النواحي والبلاد، وقد يستفيح من شخص قدر لا يستقيح من غيره. وطاهم كلام الحنفية يغيد اعتبار الميانة . قال في البناية : ولا نقيل شهادة الطعيل والمنتموذ والرقاصي والشخرة بلا خلاف. (1)

الاستنجار على الرفص

 د الاستنجار على الرفص يشع حكم الرفص نفسه ، فحيث كان حراب أو مكروها أو مباحاً كان حكم الاستنجار عليه كذلك .

وقد نعس المالكية على أن الرقص حيث كان حراسيا لا يجوز الاستنجيار عليه ولا يجوز دفيع الدراهم للرقاص .

ولا خلاف بين السفسفسيد، في عدم جواز الاستنجبار على المنافع المحرمة وغير النفومة، قحيث كان الرقص حوام لا يجور الاستشجار عليه ⁽¹⁾ ويراجم في هذا مصطلح: ايجارة،

رق(۱)

التعريف:

١- السوق نفة: مصدوري العبد يرق، ضد عنى، يقال: استرق فلاد علوكه وأرق، نتيض اعتف، والرقيق: المملوك ذكرا كان أو ألش، ويقسان ثلاثنى أيضه رقيف، والجمع رتين وأرقاء، وإنها سمي العبيث رقيفا، لأجم يرقون للكهم، ويقترن ويخضعون، وأصله من الرقة وهي ضد العلظ والتخسانة في المحسومات، بقال: توب رقيق، وتياب رقاق، ثم استعمل في

(١) كان المرق متسارف عليه قبل الإسلام بقرون مطارف .
 وكانت المينا: الاقتصادية قائمة في الفالب على أكناف الرقيق. والحينة الإجتهاجية كالملك. كان الرقيق يشكل جزء كيرا من عالمرها.

وقد عبد لإسلام اطبيف فعدت على غريم الأرفاء. وكان من أونل ما نزل من فقر أن الدموة إلى قلت من مثل قول الا تصانى - فوسلا التصعم الطبق، وما أدوات باللطبة فلت رقية إله مدورة البلد/ ١٣٠ ، ثم حابعت الآيات والسنن أي طفر فريس و بلك ، ومصل غريم الرقاب تفارة الكثير من الالهم ، كانشل النفس والظهار والمفت في الهيين والفطر في ومستسبان، على ما هو معاوم في مواضعت - واريدكم الاسترفاق في الشرائ حتى في حالة أموى الحوس، وهي المستدر الدرتيس تلاسترفاق، قال تعالى ، فوصلي إذا

⁽¹⁾ فتيع القديم مع شرح العباية ١/ ٣٩، البالة ١/ ١٩٠٠. الشيرح العبقر ٤/ ٢٩٩، عاية المعاج ١/٥٣٠ عـ ١٩٠٩. روضته الطائيس (١) ١٢٠٠. كشاف نشاع ١/ ١٩٣٠. القروم (١/٣٧هـ والشخرة من يسعر مه.

وان القوح الصمير الأس

المعربات فقيل: فلان رفيق الدين، أو رفيق القلب!⁽¹⁾

والوق في الاصطبلاح الفقهي موافق لمصلد تُغَـة، فهـوكون الانسـان تملوكـا لإنـــان آخر. وعرف بعض أهـل الفرائض والفقه بأنه وعجز

التشتيسوهم نشيدوا طوشاق ترامات بعد وإما تداه حتى
 تضع الحرب أوزفرها إلى مورة عبدار 1. أما العبة فقد ثبت فها الأسترقاق. كيار من فلغزوات.

ولى حسل في القرنين الأحيين الانفاق العالم على إلغاء البرق كان في نفك كهنيل ما عدفت إليه النسر بعدة الإسسالا بيثة من القايص نظام البرق، خاصة ونسد الميء استهاله في المعمر والمتأخرة، وأدخل في الرق ظالم كثير عن بحكم الشرع بعدم جواز إدخالم فيه كما يكي.

وقد جاد الإسلام يتظام متكافسل يصامل الزقيق على السامام تتكافسل يصامل الزقيق على السامام تتكافسل يصامل الزقيق التي الشكام، وأحاديات التي التكامري، وقد أدمام الفقياء في تتيهم ، واجهادوا فيا أم يكن في الكشاماء والسنة صريحاء بعيث إذا ظلم الزقيق يتجاوز للشروع في حقه أو ازتكب منه ما لا يجل ، كان له أن يتصف .

وي عام المراق المست حرض لأحكام الرابق في الدرع ، وهي وإن لم يكن إليها حاجة عملية في الوقت الخاض الانتدام الدرق، إلا أن في هرضها إساننا بالنب عهم من جوانب التشريع الإسلامي أخد قسطا كيرا من جهود القفهات ويحسل به معرفة الوجه للشروح في أحوال الرقيق ، هاصة ولسد شرعت كتب التساريخ وكتب الأحد معروة تلك الأحوال تسويها كبرا. وقد تحليل أبعات الوسوحة غالبا من مسائل الرقيق لعام الحاجة إليها في الطبق وجمت هنا لإحطاء حدورة متحاملة عن المتطلع الشرعي طفي يسري

حتى مف الفتة من الثانى . (1) لسبان المعرب ، وشرح الفهاج بعدائية القليوبي 4/ 117 طقاعرة ، حيسي الطابي .

حكمي يغنوم بالإنسنان سبيم الكفرو^(۱) أوأنه وعجسز شرعي مانسع للولايسات من القضساء والشهادة وغيرها و. ⁽¹⁾

وللرقيق السياء أخرى بحسب توعه وحاله، كالفنّ: وهدومن لا عتق فيه أصلا، ويضابله المقض، وهو المتق بعضه وسالره رقيق، ومن فيه شائية حرية، وهومن المقد له سبب العتق كالكنائب، والمشير، والموصى بعنقه، والمعتق عند أجل، وأم الولد.

أمياب تملك الرقيق:

 بدخسل البرقيق في ملك الإنسسان بواحد من الطرف الأنية:

أولا: استرقياق الأسترى والسبي من الأعبداء الكفار، وقد المبترق النبي، اساء بني فريظة وفراريهم، (⁷⁷ وفي استرقائهم تفصيل يرجع إليه في مصطلح (استرقاق).

ولا يجوز ابتسداء استرفساتي المسلم، لان الإسلام بنائي ابتداء الاسترفاق، لأنه يقع جزاء لاستنكساف الكافر عن عبردينة الله تصالى،

⁽¹⁾ البلب الثانثي 1/17 النامرة, معيطتي الحلي 1971م.

۲۱) شرح مسلم الثبوت ۱/ ۱۷۵ نشر بولاق، روخة الطاليع للتروي ۱/ ۱۹۲ ، معشق، المكتب الإسلامي.

⁽۴) حليث: «استرق الني يكا تسناه بي قريطة وقوارجها أمرجه البخاري والفتح ٤١٣/٧ - ط السلقية) من حليث تنافقة

فجازاه بأن صبره عبد عبيده الله

تاتيما: ولمد الاصة من غيرسيده عايتها لعه في الدرق، سواء كان أبوه حرا أم عبدا، وهو رقبق المائت أمه و لا الذي أمه و المائت أمه و المائت أمه و المائت ولمائت ولمائت ولمائت ولمائت ولمائت أمة و وكذا لو اشترط منزوج الأمة أن يكون أولاده منها الحرارا على الماضرج به بعض المقود و المائة أن يكون المقود و المائت أن يكون المقود و المائت أن يكون المقود و المائت الحرارا على الماضرج به بعض المقود المائت المعلق القود المائت المعلق المقود المائت المعلق المع

غالثاً الشراء تمن بملكه ملكا صحيحا معترفا مه شرعاء وكندا الهبة والوصية والصدقة والمرت وعبرها من صور النقال الأموال من مالك إلى آخر.

وبوكان من باع الرقيق، الووهبه كافر، دميا أو حربينا فيصنح ذلك أيصاء وقاد اهدى المتوقس اللني 雅 جاريتين، فتسزى بإحداهما، ووهب الأخرى لحمان بن لابت رضي الله عند. (**

الأصل في الإنسان الحربة لا الرق.

بالأق ١٤٦٨ م.

٣٠ لاصل في الإسمان الحريبة لا الوق، وقد

(١) العملية بياش قدح الفديم ١/ ٣١٦، العمرة. مطبعة

10؛ كتساف الفناغ 10. 10 الويساس، مكنية النصر احبابنة.

إلغاء الثمريعة الإسلامية لأنواع من الاسترقاق. \$ - حرمت التسريعة الإسلامية استرقاق الخر يغير حق، وقد قال السي 25 و قال الله تعالى : تلاثية أنا خصمهم يوم الفيامة : وجل أعطى بي ثم غدر، ورجيل باغ حرة فاكيل ثمته، ورجيل

انفق الفقهباء علمي أن اللقيط إدا وجد ولم يعرف

سببه يكبون حوال وإن احتمس أسه رقيقي، قات

بن التسفر: الجميع عامية أهيل العلم على ال

اللفيط حرا وقبال ابن قدامية : لأن الأصل في

لأشميين الحربة، فإن فه تعالى عمق أدم ودريته

الحراراء وإنسا الرؤ لعارض فإذا لم يعلم دلك

واحوية حقائله نعائي فلايقيد أحدعمي

إلطناك إلا يحكم فشرع فلاعجور يبطال هدا

لحن، ومن ذليك أنه لا يجوز استرقاق الحروثو

ومساكال من خواص الأدسيسة في السرقيق

لا يبطل برقم، بل يبغي على أصل الحربة. كانطلاق. فإن حق تطليق روج، فتعد هواله.

وليس للسيد أن يطلقها عليه. ""

العارض لله حكم لأصل. ال

رمی بذلک 🗥

- 14 -

واقع المقبي عال 1944 - 194 القاهرة، والرائلين 1974 على ط المالغة وكشاف القباع 1974 - ومع المقدير 1974 على

⁽۱) سح القدير ۱۱ (۱۹)

⁽٢) تأسانة وقبع الهدير ٢٠ ١٤

واطار المحتاز مع حائمة ابن عابدس ۱۹ (۱۹) ۱۳ ۲۱ حدیث (وصداه انقبرانی حاریای للتی کافی د کرد بن حصله ای الطباطات (۲۰۵، ۲۰۵ د دار صحرایاس حدث الزمری مرسالا

الستاحير أحين فاستوفي منه ولم يعطه أجرهه . (١٠) رواه البختاري وهندا لفظه . وروي أبوداود من حديث عبيدالله بن عمسرو: وتبالاته لا يشل الله مالهما صلاة بالباء وذكر ملهم وورجل اعتبد عرزاها أأقاف الخطسابي العبساد لحسابقسه عاصرين: أنَّ بعنف لم يكنم دلك، أرجعته، والتاني: أن يستخدمه كرما بعد العنق إل هيا⁰⁷ الوكدنك الاسترقاق بحطف الحري الوسوقته أوإكبراهمه أوالشومساز إلى جعله في حياليل البرق، بأي وسيلة. كل ظلك محرم، ولا يصح منه شيء، بل ينفي المخطوف أو المنووق حر إن كان معصموم بإسلام أوعهد، ومن اشتري المن هؤلاد واتخد ما النستراه وفيقا أو ماعد. حرم عليم ما فعس، ودخيل في القابل قال الله عمالي فيهم: واللائمة أن حصمهم يوم الفيامة) كيا أن الحسديث التفيدم انفساء فإن وطيء شيسامن الجنواري التي (استملكت) بهذه الطرق المحرمة فهبورت واحكمه حكم البربي ومرافاته حد المزني على افتواطيء، وعمى المتوطنوءة إن زال

الإكسرا، ورضيت بالبقساء على ما هي عليسه، والوقد الذي يوقد فها وقد رني، لا بلتحق سبه مالواطيء (٢٠

إثبات الرق

ه ـ تثبت دعسوى السرق على عهسول السب
بالنينة . فود لا تكن به فلا استخلاف في دلك
عنب أبي حديد له ويستخلف فيهما عنسه
الصاحبين . ولا يكمي الشاهد رفيته بسنخدم
الوجل أو المرأة ليشهد برقهن على لابد أن يعرف
وقها . ولا تكفى البند ، ما لم يكن المشهود عليه
صعيرا لا يعبر عن نعسف وقيل عسهم اله أن
يشهد أيضة على الكمر معجرد البد . ""

ونساند الندووي . إذه ادعى رق بالسع فضال السائح : أن حر الأصبل، فالفول قوله، وعلى السدعي البسة ، وسبواء أكان المدهي استخدمه عليه أم لا، وسبواء حرى عليه البيع مواوا ونداولته الايدي أم لا، ومان في موضع أخور: وإذا لم بتر اللفيط برق فهر حرايلا أن يقيم أحد بنية برقد وإن أثر وهو بالغ عاقل برقة وال أثر وهو بالغ عاقل برقة والا أن يقيم أحد بنية برقة . وإن أثر وهو بالغ عاقل برقة والا أن يقيل إلى يقبل .

وقال أبصا: لو دعى رق صغيرٍ، قال لم يكن

و (وحديث : ١ قال الله - البلاشية أننا حصيبهم يوم الشياسة . الحيوجية البخاري والفتح (1 / ١٠ و قا السنفية من حديث المراجية - ا

⁽٣) حست. اشلالة لا بنسل فعالهم صلاة الحرجة أبو داود (٣٩٧/١٦ تحقيق هرت صبة دصاس)، ولد لي التناوي في فيض الفشير (٣١٥ ٣٠٦ ـ ط المكتبة متبحر بدار من التموري والمرائي الهاضعاء

⁽٣) فتح الباري 1/ ١١٨ الفاهرف فطيعه السلمية ١٩٣٧ هـ

¹⁹⁾ نكمة فسح القسميم 1999، فاح البدري 1986. الأشاء تصويص فريا 19

⁻لانبياد تلييرهي هي.ا 1.4 - الدريد الدريدة الرواد ورهاده

⁽٢) مع القدير والصادة ١٩٩٣ (٢)

في يده، لم يصدق إلا مبنته، وإن كان في بده، فإن استندت البد إلى التضاط فك قدما، الأظهر، وإن كان في بده، الأظهر، وإن لم يعرف استاده إلى التفاط صدق محكم له، كما تو ادعى توساق يده، فلو كان أشيزة فالأصبح بحكم له برقه، ولا أثر لإبكاره، وانتها أمه كالبالغ، ثم بدا بنغ الصعير الذي حكم برقه وأنكو المرق فالأصبح استمرار الرق حتى تضوم بينة بخلاف، والثاني، بصدق منكر منكر الرق إلا أن تقوم بدينة بالان

ويكفي في الشهادة على الرق وحل والوادن. ٢٠٠

وإن ادعى على رجال أنه عبده فقال المدعى عليه " بل أما حرم وأقام كل ممها بيسة، المفرصة، وتسمافطتنا، قال المهموني " ويخفي مسيلة، لأن الأصل الحرمة و والرق طارى، ولم يشت. الآل

تبوت الرق بالإنوار

٩. قال اختصة : إذا كان صبي عجهول النسب
في يد رحل وهو بعمر عن نصمه أي يعقل محوى
ما يجري على للسانه ، وادعى الرحل رقه ، فقال
الصبي : أنب حراء فالنسول قولت ، لأسه في يد
نفست ولو قال . أما عبد نفلان ، لحرام من هو ق

بده . فهواللدي هوافي بده . لامه أفر بالراق . وإن كان لا معر عن بفسه فهواللدي هوافي بده .

وأسا الصبي الثاني بعير عن نصب إذا أقر بالأرق وها ومجهول النسب فهورقيق. ومن باب أولى من كان عند إقراره بالعا (1)

وعدد الحديثة لا طبت البوق بإقوار الصبي المبيز ويثبت بوقر و البائغ أأ لكن إن أمر نائرق من مو قامت الخوابة لا يصبح إقراره، فلوأقاب حرة لا وجها بأنها أمنه، فناسها للجوع والغلام، فوطنها المشترى، قال فالكية: فلا حد عليها ولا تعريبر، لعدوها بالخوع، ويرجع الشتري على زوجها بالثمن أأن أي لاب حرة فلا توقى باذلك.

من يمثك الرقيق، ومن لا يملكه. أولا : الكافر :

٧. لا بخوز للكافر سند مة تلك رقيق سام العاقا وهذا خن فه تعالى. لان الإسلام بعلو ولا يعلى، ولما فيه من هامة السنم يمثلك الكافر أه. وقياما على بحريم نكاح الكافر مسلمة، بل أولى

أوفيد يدخيل لربيق انسلمي ملك الكاهري

ودور وفية الطيابين ١٩٧/١٥ وم. ١٧٨

[.] آ) رونية الطهير (۱۰ تام). والنياج وشرحه الممحل */ ۱۹۸۷

راكن كشاف القدم 10 849

را از المداية وضح القدي 20 - 10 راه ي كشاف القداع 10 - 109 راه يا لزرقان 20 - 20

صور معينية ، لكن يجرعلى إزالية ملك عنه بيبيع ، أوهية لمسلم ، أو إعتباني أو تحسو ذلك ، ومن أمثلة تلك الصور :

 أن يكون في يدكافر عبد كانو فيسلم. فقد صرح الحنفية بأنه يؤسر الكافر ببيعه تخليصا للعبد الذي أسلم من بغائه في ملك الكافر.

 ومنها أن يملكه بالشراء، وهذا في روابة عند مالك رنبول للشافعي: فيصح ويجرعلى إزالة ملكه عنه، وقبال الحنابلة وهو الروابة الأعرى عن مالك، والقول الثاني للشافعي، وهو الأظهر عند أصحابه: لا يصح شواء الكافر مسليا أصلا.

ويحرم به المسلم عبده المسلم تكافر على كلا القولين، إذ الخلاف في الصحة لا في التحريم. ويستثنى ما إذا السترى الكافر مسلما بعتن عليه بالقرابة، أو الستراه بشرط العتن في الحال، فقلك أولى بالصحة، ولمذلك أجازه أبضا الخسابلة في ووايسة، لأن الملك يزول في الحال عقب الشراء مباشوة، ويحصل ذلك بحكم الشرع، بدون توقف على تصوف من الحالك، ويحصل به من نفع الحرية أضعاف ما حصل من الإهانة بالملك في لحظة يسبرة، ومكذا كل شواء بستتيم عنفا.

وعند المالكية يمنع بيع الرقيق المسلم لكافره فإن وقع مضى بيعه فلا يفسخ، ويجبر على إزالة

ملکه بشيء عا تقدم. ^(۱)

ولنووكيل كافر مسلما في شراء وقيق لم يصبح المشراء عند من منع شراء الكافر نعبد مسلم، لأن الملك يقبع للسوكيل، والموكيل ليس بأهل لشرائه كما لووكل مسلم ذبيا في شراء خو.

رأن وكل المسلم كافرا يشتري له رقيقا كافرا صح، أما إن وكله في شواء وفيق مسلم ففيه عند الحنابلة فولان:

أحدهما: يصمع ، لأن المنع منه كان لما فيه من تبسوت ملك الكافر على المسلم، والملك هشا يثبت للمسلم، فلم يتحقق المانع.

والثاني: لا يصح، لان ما منع من شرائه منع من التموكل فيه، كتوكل المحرم في شراء صيد، وتموكل الكمافر في عقد نكاح مسلمة، وتوكل المسلم في شواء خرالفمي. ⁽⁷⁾

وإن كان عبد كافر في طلك شخص كافر في دار الإسبلام ، فأسلم الحبد ، لم بزل طلك صاحبه بإسلامه ، لكن لا يقر في يده ، بل يؤمر بازائمة ملكم عنه بيسم ، أو هبة ، أو عنى ، أو غيرها ، ولا يكفي الرهن أو المتزويج أو الحيلولة بينها . (2)

 ⁽¹⁾ حاشيسة ابن هايديين ۱۳ () ، المغني ۱۳۱۶ وروضة الطباليين ۱۳ (۲۱۱ ، ۱۳۵۷ وجمواهم الإنجابل ۱۳ (۳ ، مكة الكرما، دار الباز ، مصور عن طبعة القاهرة ۱۳۳۲هـ .
 (2) الفني ۲ (۲۳ م.
 (3) روضة الطالين ۲ (۲۲ م.

أما إن أسلم العبد الكافر المملوك لكافر بدار الحرب فإنه يصبر بذلك حراء سواء هاجر إلينا أو التحق بجيش المسلمين. فلو خرج إلينا مسلماء أو سباه المسلمون، لم بجز استرقاقه، لأن ملك الكافر ارتفع عنه حكما بمجرد إسلامه، ولو يقي في يد الكافر، لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاقي (1)

ثانيا : الغريب :

بغير اختياره كيا لو ورثه . (٦)

پروټ، دار ميامي

أو ولنده وإن سفّنل ولنو من فوي الأرحام، عنن عليسه ينسفس المسلك دون توقف على حكم حاكم، ولا على نطق بصيغة عنق، وذلك نفول النبي 難: ومن ملك ذا رحم عرم فهو حرا. (") وسواه كان دخوله في ملكه باختياره كشراء أو

٨ ـ إذا ملك الإنسان أحدا من والديه وإن علوا

کان علم معر معر عان

(1) البشمي على المزرضاي ٨/ ١٩٠٠، وفتح القدير ١٩١٤/٠.

وكشباف الفناح ٥/ ٩٩١ . والدونة للإمام بالك ٧/ ٣٥٧.

واختلف في يفية ذوي البرحم المحرم سوى أصحاب قرابة الولاد .

وفي المسألة اختلاف وتفصيل يرجع إليه تحت عنوان: (عنق).

ئالتا : الْبَالِيْك :

٩. يدخسل المملوك في ملك علوك آخر إذ كان المبدول محاتبا ، وكفلك عند من قال بأن العبد بمملك ، أسامن قال بأن العبد لا يملك أصلا فلا يتصور عنده أن يكون العبد أو الأمة ملكا لعبد أو أمة ، وقله الفاعدة قروع في التسري وغيره .

جريان الرق على العرب :

١٠ - قال ابن حجر: الجمهور على أن المربي إذا سبي جاز أن يسترق، وإذا تزوج المربي آمة كان وقدها رفيعة أخذا بإطلاق الأحاديث الدالة على الاسترقاق، وبأن النبي في استرق من سبي هوازن وبني المصطفز وهم عرب. (١) وأصر عائشة بشراء رقية من أسرى بني تميم وإعنافها عن تذرها. (١) قال ابن حجور: والأقضال عتل من يسترق منهم، ولذلك قال عمر رضى الله من يسترق منهم، ولذلك قال عمر رضى الله

 ⁽٣) حديث (من ملك فارحم غرم فهمو حدور قصر حده السرمية)
 (٣) حديث (٩٧/ ١٩٢٧ - ط السليم) من حديث احسن بن سمرة وأطله فلزمني، ولكن أحرجه ابن عاجه (٣/ ١٩٥٥ - ط الحليم) من حديث حبدالله بن صدر وصححه ابن حرم كيا في الجوهر الطي باحش فلسن السيطي (٩/١/ ٢٨٩ - ط دائرة المرث فلسرف الشراية).

⁽٢) شرح طوز رفائي على الانصر الديل ١٧٨/٥ ، ١٣٩ ، وفاتح القدير ١٢ / ٢٢٠

⁽١) ذكر سبي بي فلصطلى . أحرجه البخاري (فلقح ١/٥٠) . ـ ط أنسافية) من حديث أبن فسر . وأما ذكر سبي عواز ن فقت أخرجه البخاري (للتج ١/١٩٥ ـ ط استفية) من حديث مروان ، والسور بن طرية

⁽٢) نص الأسر بنتقها لحرجه البخاري والنتع ١٧٠ / ٩٧٠ - 4-

عنيه: ومن الصارأن يملك الترجيل ابن عمه أو بنت عمه ال

وذهب الأوزاعي، والنسوري، وأبسوتوريال ان على سيد الأمة نقويم الولد، ويلزم أبوه بأداء القيمة، ولا يسترق الولد أصلا. ⁽¹¹

وذهب الشافعي في القديم وأبوعبيد إلى أن العرب لا يسترق رجالهم.

قال أبسوعسسد: بذلك مفست سنة رسول الفي أنه أبسترق أحدا من ذكورهم. وسول الفي أنه أبه بسترق أحدا من ذكورهم. فال: وكفلك حكم عسر فيهم أيضا حتى رد الى عشائرهم على فدية يؤدونها إلى الذين أسلموا وهم في أيديهم. قال: وهذا مشهور من رأي عمسر. وووى عنه الشعبي أن عمر قال: يس على عربي ملك. ونقسل عنه أنه قضى بغداء من كان في الرق منهم. (1)

أنواع الرق :

أرقيق إما أن يكون خالصا لا شالية فيه،
 وإسا أن يكون فيه شائية. والموقيق الحالص،
 أسمى القن، إما أن يكون سَلّما لمالك واحد، وإما

آن پکون مشترکا وهو الذي بملکه شريکان أو آکثر.

والسرقيق اللذي فيه شائبة هو اللذي أحتل يعضه فعلاء كتصفه أوريعه، وهي سائره وقيقنا، ويسمى البخض، أو انعقد فيه سبب التحرير، وهو ثلاثة أصناف:

الأول: أم الولد، وهي الجّارية إذا ولدت من ميندها ، فإنها تكون بالولادة مستحقة للحرية بوقاة سيشما .

والثاني: الكانب، وهومن اشترى نفسه من مبيقه بيال منجم، فهمومستحق للحرية بمجرد قام الأدام.

والشالث : المدير، والتدبير أن يجعل السيد عبده معتقا عن دير منه ، أي بصجرد وقاة السيد ، وفي معتناه : الموصى بعثقه ، والمعلق عثقه بصغة أو أجل .

وهسقه الأشواع الثلاثة الملك فيها كامل، فإن كانت أمة جاز للسيد الوطء.

ولكن الرق فيها ناقص لانعقاد سبب الحرية فيه، ولذا لا بجزىء عتقه عن الكفارة. (1)

وفيسها بل أحكام العرفيق القنّ ، ثم أحكمام المشترك والمحض .

أسا أم الوليد، والكياتب، والمقابر، فتظر أحكامهم في (استيلاد)، (تدبير)، (مكاتبة).

البيانية) من حديث أي مريرة، وأساما ورد أنه كان طبيعا تقرق تقلك فقد أهرجه الطياق في الأرسط كيا إل فتح الباري (١٩٧٥ - 4 السائمة)

وا) فيُع الباري 6/ - 14 - 147 ، وانظر الفليزي 1/ 124 (٢) الأمواز الخبي حيد ص١٢٣ - 178 الفاهرة سنة 1900م

رة ۽ اپن طابقين ٢٠ ١٣

النوع الأول

أحكام الرقيق القن المملوك لمالك واحد حقوق السيد وواجبات رقيقه تجاهد:

اللسيد رجلا كان أو امرأة على مماليكه الذكور والإناث حقوق بجب على الرقيق مراعاتها، منها:

 17 ـ أولا: طاعت فلسيد في كل ما يأسره مه أو ينهمه عنه ، ولا يتقيد وحوب الطاعة بقيد إلا ما ورد التقييد به شرعا ، ومن جملة ذلك:

ار أن يأسره السيد يأسر فيه معصية لله تعالى كشرب خر، أو سرقة ، أو إيدا، لاحد من الناس بقير حق، وذلك لقول النبي فيلا: ولا طاعة لاحد في معصية الله و⁽¹⁾ وفدد قال الله تعالى : ﴿ولا تكرهوا لنباتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد يكراههن غفور رحيم ﴾ (") أي غفور في رحيم بهن حيث أكرهن على ما لا يجل .

ومن هذا البساب ما لو أجسير السيد وقيف. المسلم على توك الفرائض الشرعية من صلاة أو صوم، هذا مع مراعساة أن بعض السفسو الض

البلازمية للأحيرار ساقطية شرعيا عن الأرقياء، كالحج، ويأتي تفصيل ذلك.

ب. أن يكون كافسوا بيجدوه سيده على الإسلام، قلا يجب على الوقيق طاعته في ذلك النه لا إكراه في الدين. واستثنى الخليسي من السافعية أن تكون كافرة غير كتابية ويرغب سيدها في الاستختاع بها، فيجيرها على الإزالة النابع من الوطاء، قامه على جواز إجبارها على إزالة النجامة وغيل الحيض، والصحيح عند الشافعية خلاف ذلك، وصرح الشافعية بأن السيد إن حمل رقيقه على الفساد يجرعلى بيعه. (*)

لان البرق أضادهما الأمان من القتل فلا تجر كالمستأمشة، قالوا: وليس كالفسل فإنه لا يعظم الأمر فيه إ¹⁹

جد ليس للسيد أن يزوج عبده الدفكر البالغ اصرأة لا يرضاها حرة كانت أو أسه، فإن كان العبد صغيرا جاز، وهذا مدهب أحد وقول للشافعي، وقال أبو حيفة، ومالك: اللسيد أن يجرعبد على النكاح.

ولا يلزم العبيد طاعية سبيده لوكان المطلوب من الرقيق فسخ زواجه الصحيح ، سواء تم بإذنه

⁽۱) مديث (لاطاحة لأحداق مصيدات) الفرجة أحد (١٥/١٥) ط المستنجة من جديث المنكوبين مسيرو التفاري، وقواء ابن حجر في القيم (١٣/١٣٥ ـ ط السلقة).

⁽٢) صورة التورا ٢٢

⁽١) التليوس (١) ٩٤/

⁽¹⁾ روفية الطالس ١٣٦/٧

أوإذن ماليك سابق، فلوكانت الأمة مزوحة، فنيس للسيد أن يجرها على طلب الطبلاق، وكسفا ليس له الحق في منعها من الكسون مع زوجها ليلا.

وللفقهاء تفصيل في مراعدة الحقين، حق الزوج وحق السيد، بالتي بيانه إن شاء الله الله . (1) در إن كان العبد ذب فقد ذكر يعض الفقهاء أنه لا يعشع من إنهان الكنيسة، أو شرب الحمر، أو أكل لحم الخنزير لأن ذلك ديت، نقله البناني عن قول عالك في الدونة . (1)

١٤ - ثانيا: للسيند حق الاستخدام في السؤل وخارجه فيها شاه من عسل يعمنه في زراعة أو عزمة ألل ويتغيد هذا بأن يكون العمل عما يطبقه الرقيل: فيحرم تكليفه بها لا يطبقه أو بشق عليمه مشقة كبيرة لفول السببي وَالله و الحدوائكم حولكم، جعلهم الله تحت أيديكم في كان اخوه تحت بده فليطمم عا بأكسل، وليليسه عا بنيس، ولا تكلف وهم ما يتلهم، فإن كلفتوهم ما يتلبهم، فإن كلفتوهم ما يتلبهم، ويان كلفتوهم ما يتلبهم، ويان كلفتوهم ولان كلفتوهم ويان للهناهم، ولانكافيهم ولان كلفتوهم ويان كلفتوهم المناهم، ويان كلفتهم بنفسه أو بغيره، ولان للمناهم ولانكره.

ذلك يضرمه ويؤفيه، والسيد منوع من الإضرار. برقيقه .(١٠

وقال مالك: بلغني أن عمر بن اخطاب كان يذهب إلى العوالي كل سبت فإذا وجد عبدا في عمل لا بطيف وضع عنه منه.

فاق ماليك: وكان عمريزيد في وزق من فل رزقه ، قال: وأكرم ما أحدثوا من إجهاد العبيد .⁽⁷⁾

وإذا استعمال العبد نهارا أواحه ليلاء وكذا بالمكس، ويبريحه بالصيف في وقت القبلولة، والنسوم، والصسلاة المفروصة، ويستعمله في الشناء النهار مع طرفي النبل، ويتبع في ذلك كله العادة الغالة. (٢٥)

وَإِذَا سَافَرَ بَهُمْ يُجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَكِبُهُمْ وَلُوعُفِّيةً عند الحَاجة .

16. ثانتا: للسيد حق انتزاع المان المحصل للوقيق بأي وجب كال، كبالوكان أجر عمله أو مهر الامة، أو أرش جنابة على الرقيق، أوبعل خلع العبد اصرائه، أو غير ذلك، كما لموقعب

ر 1) رومسية الطباقيين ٧/ ٣٨٦ . وكثبات الفتاع 4/ ١٩٨٩ . ١٩٩٣ . والفي 1/ ٥٠٦

⁽٦) فيناني على الزرقان ٥/ ٢٠١

 ⁽٣) حديث: ورضواتكم خولكم، أحرجه البحاري (الفنح الرائد) عن السالية، وصمم (٣) ١٨٨٢ عام الحلي) من حديث أي فر.

رائ تسم الباري ۱۹۵۷، وكشاف لقناع ۱۹۹۷، والمنبي ۱۹۹۷، وروف الطانيين ۱۹۹۱

ر(1) الرمأ بشرح الباحي ٧/ ٢٠٠٥

و۳) رومية الطاقيس (4 1994)، وكثباف الفتاح (4 - 29) محمد عدد العالم المحام العالم الأدوان المراع العالم المحام

 ⁽¹⁾ كنسان اللنساح ٥/ ١٩٠٠ والتقيوس ٩٤/١٠ والنفية مارب شحمين أو أكثر وكوب النابة الوحدة.

اللرفيق مال، أو اكتسب من المراح. ا"؛

رقد اختلف في أن العبد يملك أولا يملك كما سيأتي ، لكن عند من قال إنه يملك فلسيده انتزاع ما بهده من المال منى شاء ، وقد قال الله تصالى : ﴿ فسرب الله مشلا عبدا علوكا لا يقدر على شيء ومن رزقتاه منا رزقا حسنا فهوينفق منه سوا وجهرا ﴾ . (11)

٩٤ - وابعا: لنسبد حق استغلال عاليكه، أي أن يستعمل السبد وقيقه فيها يفرعلى السبد مالا، وذلك بأن يؤجره فيها شاء من عمل ويأخد السبيد أجسوه، أو يأذن له إن كان ذا صنعية كحدادة أو خياطة في أن يعمل بأجر، وكذا لو أن له في تجارة أو زراعية أو غيرها. ومن غلة الأمة ولدها إن زوجت، وولا على الرق.

وللسيد أن يأمر عبده أو أمت بالكسب أرباذن له أن يتكسب بها شاء، غير أنه يكره له أن بلزم بالكسب أمة لا صنعة لها، قال عثهان وضي الله عنه في بعض خطبه: ولا تكنفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب، فإنكم متى كلفتم وها ذلك كسبت بفرجها، ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يحد سرق، والا تكلفوا السخير الكسب، إذا ألسوست خراجا وهي لرست ذات صنعة تصنعها بخراج، اضطرها ذلك للكسب من أي

وجمه أمكتها، وكمان ذالك سبيا إلى أن تكسب بفرجها، وكذلك العمبي العمقير إذا كلف أن يأتي بالحسواج وهسولا يطبق ذالك، فإنه ربيا اضطره إلى أن يتخلص مما لزمه من الخراج بأن بسرق.

وم، ورد في صحيح البخاري أن النبي ق : دنهى عن كسب الأمة (٢٠ فليس على إطلاقه لما روى أبسو داوه من حليست رافسم بن خليسج مرفوعا: ونهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أبن هود. (٢٠)

وروى أبوداود أيضا من حديث وفياعة بن واقع عنهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدهاه (⁷⁷ وقال حكفا بيده، تحو الغزل والنفش (¹³)

المخارجة

١٦ ماللخارجة أن يضرب السيد على عبده أو

⁽۱) روضة الطالين ٦/ ١٨٧ . وكشاف الفتاع ٣/ ١٩٥٥ (٣) سورة تشمل/ ٧٥

⁽٣) الوطأ وشرح اليابس ٧/ ١٠٠٠

⁽¹⁾ حديث: و مي من كسب الأماه . أخرجه البخاري والقابع 193/4 - ط السطية) من حديث أبي جمعيفة .

 ⁽٣) حديث: وجي عن كسب الأسته حتى يعلم من أيز هود.
 أخرجه أبو داود (١/ ١٩٠٠ - تحقيق عزت عبيد دهاس) وفي
 إسداده جهالة كيا أي ليفن القدير طمناوي (١/ ١٩٣٨ - كالكية التجارية) ولكن يشهد له الذي يعدد

⁽٣) حديث. وهي هن كسب الأصدة إلا ما صفت بسده مساء. "خرجه أبو داود (۴) ٧٠٠ ـ غيق هزت هيد دهيش) والحاكم (۲۱۳) ـ ط دائرة المبارق المشيائية) وصعيف وواقف القبي (3) غنج طباري (۲۷۳)

امنه خواجا معلوما يؤديه ككل يوم او أسبوع عا يكتسبه ، وليس للسيد أن بجر العبد عليه ولا للعبد إجبار السيد، يل هو عقد يعتبر في الستراضي من الطسرفيين ، وفي قول : للسيد إجباره . قال النووي : وليس هذا القول بشيء . وإذا تراضيب على خواج فليكن له كسب دائم يقي بذلك اخبراج فاضلا عن نفقته وكسوته إن بعد تفقته لم يجز . وكذا إن كلف من لا كسب له المغارجة ، وإذا وفي ما عليه وزاد كسبه على المغاروب عليه فالزيادة له . وهي ير ورفق من المغروب عليه فالزيادة له . وهي ير ورفق من السيد بعيده ، وتوسيم للنفقة عليه .

ويجبر النفس في بعض الأينام بالتزينادة في بعضها، وإذا أدى ما عليه فله ترك العمل. والمضارجة جائزة من الطرفين أي غير لازمة. فلكل منها فسخها. (1)

۱۷ ـ خامسا: يجب على المرقيق أيضا الحفظ والعبسانة لما يبده من مال أوغيره، ومن جملة ذلك نفسه وقد قال النبي 養: وكلكم واع ومشوق عن رعيته ، فالإمام واع ، وهومسئول عن رعيته ، والمرجل في أهله واع ، وهومسئول عن رعيته ، والمرجل في أهله واع ، وهومسئول

قال بن حجير ; رصابته حفظ ما تحت بده والقيام بها يجب عليه من خدمته . (1)

وعلى البرقيق أيضا النصبح لسيشه، وبدل جهشه في خدمته، وتنفيذ أوامره وتوك الكسل فيها، لحديث أي موسى الأشعري مرفوعا وأبها عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجواده. (17

وني روايسة واللمملوك السدي يحسن عبدادة ربه، ويؤدي إلى سيده اللذي له عليه من الحق والتصيحة والطاعة أجران و (1)

وفي حديث ابن عبسر مرفوعا: ﴿إِذَا لَعَسْمُ العبد لسيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتبئ، (**)

قال ابن عبسد السبر: معنى هذا الحسديث عندي أن العبد فا اجتسع عليه أمران واجبان

مستولة عن رعبتها، والخادم في مال سيده راع. وهو مستول عن رعيته، (⁽¹⁾

⁽¹⁾ حديث. الحكم واح ومستسول عن وعيث الحسر بعث البخاري (النام م/ ١٩٠ ما السلقية) ومسلم (٣/ ١٩٩٠ م ط الطابي عن حديث ابن صراء واللفظ للبخاري) (٣) فتح المباري ٣/ ١٣/ ١٩٠٤

 ⁽۲) حدیث ، انهیا مبد کنی حق ان وحق موافیه علد أجرعان ،
 أخرجه البشاري (القتح ۱/۵ ۱۷۵ ـ ط الساغیة)

 ⁽¹⁾ حديث، اللمعلولة فاذي يُعين هيادة ربه . . . فعرجه البخاري (فلفتح / ١٠٠٠ ما السندة)

ره) حديث: وإذا تصبح المبتد لسيند وأحدن هيادة ربه كان أخره عركياء - أخرجه اليكاري والضع (٢٧٧/٥ ـ هـ السكنة)

⁽۱) روضية الطالبيين ١٩ / ١٩٠، والقليومي 1/ ٩٤، وكشاك المناع 1/ ٤٩١، والفني 173 /

طاعسة ربسه في العبيادات، وطباعة مبياء في المعروف، فضام بها جيعا، كان له ضعف أجر الحر المطبع لطاعته. (1)

۱۸ ـ سادسا: للسيد حق ثاديب عبده ومعاقبته على قرك ما أوجب الله عليسه، أو فعل ما حرمه الله تعالى، أو غالفة السيد، أو إساءة الأدب، أو غير ذلك باللوم أو الغسوب، كها يؤدب ولده و زوجته الناشر.

واختلفوا في إقامة السيد الحد والتصاص على عبده (⁷⁵ وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله . ومن جلة العقدوية التي يملكها السيد أن يضربه على ترك الصلاة إذا كان مميزا ويلغ عشر سنين ، وذلك لتمريثه هليها حتى بالقها ويتسادها (⁷⁵ لحديث: «واضربوهم عليها وهم أبناء عشره . ⁽¹⁶

الله الحجاوي والبهرتي: والسيد أن يزيد في خرب السوقيق، تأديسا على ضرب السوقيد، والزوجة، لفول النبي، الله تضرب ظمينتك

كضرب أنشك (1) وقول»: ولا بجلد احدكم امرأته جلد العبد لم بجامعها في آخر اليوم (، (1) وللسيد أن يقيد عبده إذا خاف عليه الإباق (1)

١٩ - سابعا: ثلبيد حق وطء علوكته ما لم يمنع من ذلك مانح شرعي، كان تكون حالضا أو نفساء أو مرتبع، أو تكون غير كتابية، أو تكون مرتبعة أو غير كتابية، أو تكون مرتبة، إلا أنها إن كانت مزوجة شم ملكت بالسبي جاز لما لكها فسخ نكاحها ثم وطؤها بعد الاستبراء.

ريجب على المعلوكسة أن تمكن سيستدها من نفسها اللاستمشاع، ويحرم عليها الاستاع من ذلك لأنه منع حق، ما لم تكن هرمة عليه، أو

⁽٤) حديث. ولا بجاد أسدكم امرأه جاد العبد تم مجامعها في أعسر طبوع، أعسر جمه طبخاري (الفشع ٢٠٠٦). ط السنانسية) وصدام (١٩١٤) ط. الخلق. من حديث حيدات بن زمة، واللفظ للبحاري.

⁽٣) كشاف الفتاع ١٩٠١ه. ١٩٦٠ وفتح القدير ١٩٣٦م

⁽¹⁾ قبع الباري (/ 171 - 174)، والظهومي (/ 44

⁽۲) روفسة الطباليين ۱۹/۳۰، ۱۷۰، وتسع الساري ۱۱۳/۱۲ ـ ۱۲۰ وکشاف الفتاع ۱/۱۳

⁽٦) كشاف القباح ١/ ٢٧٠

⁽¹⁾ حقيث: وواضر برهم هلها وهم أبناه هشره. گغرجه أبر داود (۲/ ۳۳۶ - گفتين خزت عيسه دهساسي) من حديث جيداث بن عسر دين الماحي، وحسنه النووي في رياشي الصالحين عيس ۲۷۱ - ط الرسال).

ایکون له عفر صحیح . (۱)

 ٢٠ - ثامت : لمسيد التصرف في رقيقه بالبيع وغيره من العقود وسائر التصرفات كيا بأتي قريبا.

٣١ ـ تاسعة: للسيد أن يعنع عبده من النزوج، أو التصرف بالموجه الذي يربد. قليس للعبيد أن يتصرف بيم أوشراء أو تعاقد إلا يؤذن السيد إلى غير ذلك من الحضوق التي للسيد على وقيفه كها يعلم من بالي هذا البحث.

إباق الرقيق وهر به :

٢٣ ـ الإيان: انطلاق العبد تمردا على من هو قي
بد، من غير خوف ولا كد عمل، فإن كان غرده
لفائك لا يسمى أمقا، بل هو هارب أو ضال أو
 فار.

والإيمان عرم، لما فيه من إنطال حق السيد. وهو من عيوب الرفيق . ⁽¹⁷

وللإباق أحكام غنافة نظر في (إباق).

ما لا يملكه السيد من رقيقه

۲۴ د لیس للسیماد قتمال عیساده و الا جرحه د ولا اقتمارل به يقطع شيء من أعضاله و كجارع

(4) ودائعت لو 17 170، وحاشية اللسوقي 1777، ومغي المحتساح 17 17، والكني 1/ 17، و1/ 170، وكاسساف الفتاح 1/ 247

أنفه أو قطع أذنه . لنهي قالني النبي النبية عن الثلة . (1) وليس للسيد خصاء عبد .

وليس له أن يضربه ضربا شديدا إلا لذنب عظيم .

ونيس له أن بلطمه في وجهه فقول النبي : وإذ ضرب أحسد كم فلجنب السوجسه و . أن وإذا ضرب أحسد كم فلجنب السوجسه و . أن ولحديث: ومن لطم خلامه فكفارته عتقه و . أن وليس له أن يضربه من غير ذنب جناه .

وليس تلسيد أن يشتم أبوي وفيقه وإن كانا كانوين .⁽¹⁾

وإن مثل السبد برقيقه، فقطع اذنه أو الفه أو عضوا منه، أوجبه أو خصده أو خرق أو حرق عضوا منه، عنى عليه بلا حكم حاكم بل بمجرد التمثيل به، على ما صرح به المالكية والحنابلة، وفي قول: بل محكم الحاكم، لما ورد وأن زنها عا وجد غلاما له مع جارية فجدع أنهه وجه، فأنى لنبي في فضال من فعل مذا بك؟

⁽۱) رومة الطاليس ۲۰۷/۷

 ⁽۱) حديث: ونهي النهي إلى هن فتله. أحسر حمد البخداري
 (الفنج ه) ۱۹ دعد السلمية) من حديث عبدالله بن يزيد الأمماري.

 ⁽٣) مديث (وزة صرب أصدكم فليجنب النويسة العربية احد (٧) ٢٩٤ ـ ط البيشة) من حديث أي هر يرق، وأصله أي مسلم (٥) ٢٠٩٧ ـ ط الفيني)

 ^(*) مذيب، من لطم فلاحه فكعارت منده المرحة مسلم و١٤/ ١٣٧٨ د ط احلي و وقطية (١/ ١٥٥ هـ اليشية) من حديث بن عمر واللغة لأحد

⁽١) كشاف القاح ٥/ ١٩٦، والني ١٣٤/٧

فقيال: زنياع: قدعاء النبي 義 فقال: ما حملك على حذا؟ فضال كان من أسره كذا وكذا، فغال النبي 🏖 تلجف: اذهب فأنت حرم. (١٠)

ولمو استكبره عبده على الفاحشة بلواط عنق البضياء ومثله ما لووطي، جاريشه التي لا تطبق السرطاء فأفضيناهما ولأثبه في معنى التمثيران ولا يعنق بخمدشمه أو ضربه او لعنه، (1) وفي السألمة تفصيسل وخملاف بذكمران مصطلح (عتل)، وألحق المالكية بالنمثين به تعمد الشين العنوي كنطق لحية عند ناجر، أوحلق شعر أمة رفيعة والحفوايه أيضا تثيل الرجل بمبدغيره وبغرم فيت لصاحبه الكن لا يستحق العنق بذلك إلا إن كالت مفسدة لمنافع الرقيق كلها أو

إجماعيا. لما ورد في ذلك من الأحاديث منها قول النبي 🐲 : وللممثرك طعنامه وكسوته لا يكلف من العميل إلا ما يطبق (١٠٠ ولفول ﷺ : ٤٥في

فإن امتنام السبد من الإنفاق الواجب تعسره (1) حديث وكمن بالمسرو إنسها أن بجيس معن يعلك قرقه ٥٠.

بالمره إثبيا أن بحمس عمن يملك قرنده والاه ولاته

لابتدله من نفضة ، ومنتافعه لمبيده ، وهو أخص

ومسواء أكنان الرقيق موانفا في الدين الأكه أو

والسيد غير بين أن يجمل تعقته من كسبه إن

كان له كسب، وبسين أن ياخلذ كسمه أو يجعله

برسم خدمته وينفق السيند عليه من ماله، لأن

وإذاكاذ للمسلوك كسب أكشر من نفقتمه

وحمل السيند نفقته في كسيم وفنسيند أخبذ

السوافسد عن نفقته . وإن كان كسبه لا يكفى

لتفنتمه فعلى سيحه إقنامهما وتسقيط النفقة

والواجب من الإطعام كفايته من عالب فوت

والسواجب من الكسبوة المعروف من غالب

الكسبوة لأمشال المطوك في ذليك البلد الذي هو

فيالماء ويجب له المغطساء والسوطساء والمسكن والمصوف ولا بجوز الاقتصار في الكسوة على

ما يستر العورة وإن كان لا يتأني بحرُّ أو بود.

الناس به ترجبت عليه نفقته .

خالفا له .

الكل بالد.

بمضى الزمان

البلد وأدم مئله بالمروف.

والواجب من ذلك قدر كفايته.

حفوق الرقيق على سيده :

أولا: نفقة المموكين واجبة على مالكيهم

أخرجه مسلم (١٩٣٢ - ﴿ الْمُلْكِي مِنْ حَمَيْتُ عَبِدُتُ مِنْ

رَا) حديث : وأن رئياها رجاء غلاما له مع طارية : أخرجه أحسد (٣) ١٨٣ . ط المحنيسة) ودكير، الميلمي في المجميم و٢/ ٢٨٨ ـ ط اللمسين وفايد درحاته تقمت،

ولايا كشاف الهنام 1/ 100. والروقاني 1/ 140 - 141

⁽٣) الزرمان وحالية البنان ٨/ ١٣٩ و٩/ ٧)،

⁽⁴⁾ خديث: «المعلوث طميات وكسونية» - أخرجه مسلم (٣) ١٩٨٤ ـ ط الحلبي) من حديث كمي عريرة.

المُصبِلِ الشَّافِعِيةِ وَاخْتَابِلُهُ فِي السَّالَةِ .

زمن أوعمي، وانقطسم كسيسه، فعلى سيسده الإنفساق عليسه والقينام بدء لان نفقتته كبب بالملك لا بالعمل، ولذا تجب مع الصغر. "

ولا تسقيط نفضة البرقيق بإينافه أوعصيانه أو حسبه أو نشوز الأمة . (1)

ولو امتنع السيد عن الإنفاق نفدر العيد على أخذُ فدر كفايته من مال سبد، فله ذلك إ (4)

وينزم السيد نفقه تجهيز رقيقه إذا مات ودن. ^(د)

وتستحب مداواة الرئيق إذا مرض وما لزم من أجبرة الطبيب وثمن المدواء فهمو على المبيدر وبجب خشال من لريكن مخسونا منهم. وهذا عند

أوإبنائيه فطلب المملوك بيعيه أجيع السيد عشي ذلبك، وصبرح الشافعية بأن القاضي بيبع مال السيد في نفضة رقيقه . ولا يجب على السيد أن يسوى بين عيده في النفقة ، ولا بين الجراري، بل يستحب ذلك . وإن كان بعضهن للاستمناع فلا بأس أن يزيسك هذا في التفضة. ⁽¹¹⁾ وهيذا كله وقيد صوح الخنابلة بأنه إذا مرض للملوك أو

٣٥ ـ تاليسا: ذهب الحسابلة إثى أن يجب على السيند إعضاف عائبكته ذكورا كاتوا أو إناثا إذا طلبوا ذلتك القوله تعالى: ﴿ وَأَنْكِ مِنْ الْأَيَامِي منكم والصالحين من هيدكم وإمالكم، (⁽¹⁾ وقال ابن عباس. ومن كانت له جاربة قلم يز وجها ولم يصبهماء أوعبند فلم يزوجه فياصنعا من شيء كان على السيد، فلولا وجنوب إعفافهما ذا لحق السيسد إثم بقطههاء ولان البكناح تدعبو إليه الحباجة غالبا ويتضرر بفواته وينعرض يمتعه مته المفتنية وفأجسر السيبد عليبه كالنفضة ويكون الإعضاف للذكار بتزويجه أويتمليكه أمة ينسواها على خلاف في جواز تسمريسه، بأني بيسان، وللأنثى بشزويجهما أوبوطه سيمدها لهابي يغيها عن الشزويج، لأن المفصود قضاء حاجتها ودفع شهوتها، قلم بتعين تزويجها.

من قال بوجوب الخنان. (١) خنان).

وإذا كان للعند زوجة فعلى سيده تمكينه من الاستعنساع بباليسلاء لان وجسوب الإعضاف يفتضى الإذل في الاستمناع العناد .

إلهان العنديم السيسة من المعقسة الدواجية أو الإعفاف الواجب بها تقدم، سواء لعجزه أو إباثه فعلب العبيد أوالجياريية أنابيناع، وجب على السيند إجابته إلى فلنك لما تقدم ، ولحديث : وتقبول المبرأة إما أن تطعمني أو تطلقني ، ويغول

⁽١) لقفي ١/ ١٦٠، ١٦٢، وكثاف الطناح ٥/٨٨٨، واللحي على تشهياج غاز ١٩٣. ورومية الطالبين ١/ ١٩٥٠. ١٩٨٠. والزرقاق 4/ 1854 - 19

⁽۴) اللغي ٧/ ١٩٣٩.

وع) كشاف اللفاح ما مدو

و1) كشائد القياع مار ١٨١

⁽٥) كشاف القناع ١/١٠٤. ٥/ ١٨٩

والوكشاف العتام هارسور

⁽١) سورة التورز ٢٦

العبد: الطعمني واستعماني، ويقدون الابن. الطعمني إلى من ندعني، وفي رواية: اورة ول خادمسك اطعمني وإلا فيعني، (⁽¹⁾ فإن لم يفعال باع الحاكم ماله في نعقت، فإن لم يجد له مالا أمره بهيمه، أو يؤجره أو يعتقم، فإن لم يقعل دعه الحاكم.

وإذا كان السيسديطا جاريشيه فضاب غيبة لا تفطيع إلا مكلفية ومشقية فطلبت المؤرسج زوجها الحاكم . ""

ولا يجب على السوائد وفسوية من أقدرب الوقيق إفضافه , سن اختلُ على السيد، والاصح للشافعية عدم وجوب إهماف السيد وقيقه .

ولم نجمه فلحضية وإنمانكية كلاما في هذه المسألمة ، ونسمب صاحب المغني إليهما عدم الوجوب، لما فيه من الإضرار المالي بالسيد، ولأن الترويج ليس تما تقوم به المبنة. أأل

٢٦ ـ ثالثا: إذا طلب الرقيق العنق لم يلزم ميده
 أن يعنف، لكن إن طلب الكتبائة، وهي العنق على مال يؤديمه تسيده أن
 يعباقيده على ذاتك عند بعض القفهاء، منهم

مكسوسة وعطفه ومسروق وعمروين دينار والشحاك، لقوله تعالى: ﴿وَالدَّيْنِ يِبَعُونَ لكتاب عاملك أيانكم تكانوهم إن عامتم فيهم خيرا وأتوهم من مال الله الذي الدكم﴾ (17 وروي أن سيرين أبسا عصل بن سيرين سأل أنس بن مالسك وهمو مولاه أن يكانيه ، فأبي أنس ، فرقع عليه عمر بن الخطاف رضي الله عنه الدرّة وتبلا: ﴿فكانيوهمران علمتم فيهم خيرا﴾ فكانيه أسي.

وفعب أثمنة الامصيار إلى أن فلمك مندوب غير واجب، قالموا الأنها معارضة فلا تصع إلا عن تواضى، ولقول النبي يتلان الا بحل لاموي، من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه، أ¹⁷

والمسواد بالخسير في الأي له السفسوة علمى الكسب والاداء، وقيل: المراد الصلاح والامانة والدين ا¹⁷ا

وينظر تعصيل الكلام في الكتابة وأحكام المكاتب تحت عنواد : (مكانة)

و١) مورة الاور/ ٣٣

⁽٣) حديث الايمل الاسترىء من مان أخيب إلا ما طبيت به النسبة، أخبريته أحد (٣٥ / ٣٥) و طائلية) من حديث حديث بعدر زين بشري، وأورده احيشي إلى الجسم (١/١٠٠). ٢٧٠ و واد أحمد واست إراسادات خليه، والطبار، في تكبر والأوسط، ورجان أحد تفادي خليه، والطبار، في تكبر والأوسط، ورجان أحد تفادي (٣) نفسير القرطي عند الآية ٣٠ من سورة النورة المفاح دار الكنب القصرية، والإراضي ١٨٥٨/٨، وكنبات الفتاح دار الكنب القصرية، والإراضي ١٨٥٨/٨، وكنبات الفتاح دار الكنبات.

⁽۱) المفني ۱/ ۱۲۳. ۱۳۳. وروسة الطانين ۱/ ۱۱۹. وضح الباري ۱/ (۲۰۰۰)

وحَدَيث: وتقوق المرأة: إما أن تطميع أو تطلقي، أخرجه البحاري والفتح 14 - 25 ، قا السلقية بهي مديث أي هريرة

رازي كشاف القناع (1861) - 19

⁽٢) التُلوبي م/ ٢٧١

الإنفاق على زوجة الرقيق وولده:

٣٧ - يجب على السبيد أن بنض على زوجة الروقية حرة كانت أو أمة، ونققة الجارية المروجة على زوجها إن كان حراء وعلى سيد زوجها إن كان روشيا ما كانت مع زوجها، وحيث عادت إلى سيدها خلامته يفق عليها ما كانت عنده. وبعشة أولاد الرقيقة على سيدها ولوكان الموهم حراء لانهم يكونون رقيق للسيد تبعا كلمهم، ونققة أولاد الحرة من عد على من تجب عليهم نفتتهم من الاقسارب، لانهم لا يتبعون السيد، بل يكونون أحراوا، ومن لاقارب الأم، (٤) على تعصيل يرجع إليه في بحث: (نفقة).

الرفق بالرفيق والإحسان إليه :

14 مأسر الله تعالى بالإحسان إلى السرفيق في قوله مسحانه: ﴿ وَاعْبَدُوا الله ولا تشركوا به شيئا وبدائي الفري والبعلي وبالحوال في الفري والجار الحسيد والمساكسين والجار في الفري والجار الحسيد وانصاحب بالجنب وانس السبيل وما مذكت أيانكم ﴾. (*)

قال القبوطبي: تدبيم إلى مكارم الأخلاق، وأرشدهم إلى الإحسان وإلى طريق التواضع،

> (1) كشاف الفتاع (4.8.9) (1) سورة النسام/ 71

حتى لا يروا لانفسهم مزيسة على عيسدهم إذ الكتل عيدة الله، والمال مال الله، لكن سخم بعضهم لبعض، وملك بعضهم بعضما إتماما للنعمة، وتغيذا للحكمة .""

وفسال السبي 義: وإن الله كتب الإحسسان على كل شيء و (**) وورد في حديث حجسة الموداع أن النبي ﷺ أوصى بهم فقال: وأرقاءكم أرقاءكم و (**)

وفي حديث: قال: كان أحدر ما تكالم به النبيﷺ أن قال: والصلاة العسلاة. انفوا الله فيها ملكت أبيانكم و ⁽¹¹

وقد بينت شويمة الإسلام أن الوقيق والاحرار إختوة، وأن الاختيلاف بالحريبة والوق لا يعني عدم قيام هذه الاختواز، وأمنا جعل الرقيق بيد ميده، وقليكه رقينه فهونوع من الفئنة والابتلاء من الله تعيالي، ليعلم من يفتوم محق دليك، قال الله تعالى: فوومن لم يستطع منكم طولا أن

⁽١) تعسم القرطبي ٥/ ١٩٠٠

⁽٣) سديت اون ان كتب الإحسان على كل شيء د اخراحه مسلم (٣) عددا بي أوس مسلم (٣) عددا بي أوس حديث شداد بي أوس (٣) حديث أود (٣) حديث أود (٣) حديث أود (٣) حديث أو دوس أحسا المجمع (٣) حديث أو دوس أحسا والطوال. وقد عاصم بن حيث أف و وفو هيئة (٣) سبت. وطعيلاه فلهسلات المواة أو المؤلمة أو المؤلمة أود (٤) سبت. وطعيلاه فلهسلات المواة أو المؤلمة أود (٤) سبت. وطعيلاه فلهسلات المواة فيها ملكت أبها كمود أوسرحة أحد (٩) المدالة المعنية من حديث على بن أبي أنور خديث على بن أبي المدالة المدالة المدالة على بن أبي المدالة المدالة المدالة على بن أبي المدالة المدال

اختراف اخترا ۱ و ۱۵ د د د اد طالب، و إسناده صحيح

ينكح المحمنات المؤمنات فيها ملكت أيهانكم من فنيس تكم المؤمنات والله أعلم بإيسهانكم بعضكم من بعض ﴾ (1) أي أنتم نشو آدم. (1) قبال النبي فجلا: وإخوانكم خولكم جعلهم الله غت أيسديكم (1) وروي أنه فجلا قال: محسن الملكة يعن، (وفي رواية: نهاه): وسوء الخلق شؤم (1) أي إذا أحسس الصنيسع بالمساليسك ومعاملتهم فإنهم بحسنون خدعته، وذلك يؤدي إلى اليمن والحبركة، كها أن سوء الملكة يؤدي

والإحسان إلى الرقيق يتضمن بالإضافة إلى الالتزام بحقوقه الواجبة له كيا نقدم أمورا. منها:

أ ـ ترك ظلمه والإساءة إليه :

٢٩ ـ سواء كان ذلك بضرب: أوشتم، أو تحقير كما تضدم، فقد ورد عن أبي مسعود الانصاري قال: وكنت أضسوب غلاصا في، فسمعت من خلفي صوتسا: اعلم أبسا مسعسود قال واري احمديث: مرتين منة أقبلومنيك عليه فالتفت

فإذا هورمسول الله ﷺ، قفلت بارسول الله: هو

حرَّ لوجه الله . قال: أما إنك لو لم تفعل للفحنك

النار. أو: لمُستك النارة⁽¹⁾ وقال**ﷺ: ولا يدخ**ل

٣٠ ـ ومن ذلك أن يجلسه معه ليأكل من طعامه

بإدا أحضره وزان لم يجلسه معه استحب أن ينارله

منت ، فإن كان هو البدي عاليج الطعمام تأكيد

الاستحماب، وقد ذهب الشافعية في هذا الحال

إلى السوحسوب في قول، وذلك لقول النبي ﷺ:

ومس كان أخسوه تحث بده فليط عمسه عا يطعم

وقوله . وإذا أتى أحدكم خادمه بطعام فإن لم

وفي رواينة وإذا كفي أحنذكم خادأت صنعة

بجلسه معمه فليتساوله أكلة أو أكنتين، أو لغمة او

الفمنين، فإنه ولي حره وعلاجه ي الله

الجنة سيء الملكة، (¹⁹⁾

وليلب عا يلبس. (٢)

ب . الإحسان إلى العبد في الطعام:

رد) حدیث ، داعلم آما معبرد قد آنسو بقتال خلیده . آخر جد مسلم (۲/ ۱۷۹۸ ـ ط تخلین)

⁽٢) سديت الايدسيل اختية سن الملكنة التوجه الترطق و (ال ٢٩٤ ما الحيلي) من حديث لي يكسر المستديق ا و فيان و ما المحدث عرب، وقالم تكلم أيوب السخيان وغير واحداق في الداراسيجي من قيل حفظه و وكد ضعفه الشاوي في والديمي (١/ ١٩٤ ما المكتبة المحارية).

⁽۳) حدیث روس کان آخیوه کت بده البط مسته کا بطعم والبالیته کا بلیس و انتشام آمریکه قدار ۱۳

 ⁽³⁾ حديث ((1) أي احدكم خادسه أحرجه البخاري
 (القنع ١/ ٥٨١ خاطبلغة) من حدث أبي هريرة.

⁽¹⁾ متورة القيناء/ 24

¹⁹⁾ نفسير الفرطني 19، 191 29) حديث: (إهوانكم خولكم) - نفلع كوريد فدار 17

 ⁽⁴⁾ مدت: «سس طلاة بدن. وسوه خلق شؤم، أغربيه
 أحمد (۲) ۲-۵، ط طبعتهام وأبو داود (۵) ۲۸۱ لغتيز
 حرت حيد دخاس؛ وأحله الحاربي ق «البيش» (۲۸۱/۲۱ ـ
 ط الكتة التجاربة»

 ⁽⁹⁾ حون العبود (1) (4) لدينة النورق السلمية

طعانه وكناه حرم ودخاله فليحلمه معه فليأكل. فإن أبني فليأخد القمة فليروغها ثم ليعطها أياده. (12

قال السوري: السترويخ أن يروجا دسما. قال: وثيكل ما يشاوله للمعة كبيرة تمد مسدا. لا صغرة بيج الشهوة ولا تقضى البعة. (⁴⁷

جاء الإحسان إلى العبد في المليس.

٣١ . ومن ذاسك أن يحم ال لبناس عبده مثان ملابسية هو في الحودة ، فيستحب ذات المحديث السابق ، وفيه الدوليليسة تما يلبسوه .

درأن بيمه مند عدم للاءمة :

٣٧ - إذا ساء الأصرين البرفيق وسيده يسغي للسيد أن يبعد لتلايستبر أداء. قال ابي ببعية. لولم بلائم أحبلاق العبد الحبلاق سيده، الزمه إخبراجيه عن منكه، لذ في حديث أبي ذر قال: قال وسيول الدلالا: ومن لاعمكم من علوكيكم فأطعموه عما تأكلون، واكسوه عما للسيون، ومن لا بلائيكم منهم فيهموه ولا تعديوا خلق بلائيكم منهم فيهموه ولا تعديوا خلق بعد 171

و١٠) حديث - وإذ كفي احيدكم حادمه فيتعة فعاده. أخرجه

رة (روفت الطبألسين فأردون ١٩٧٨، واللغي ٢٠٠٥).

وإستاده صحيح

وكشاف انفاح ما جمج

أحسد والأرادا فالمان فالمراحمين أمي هريسوق

وحدا، في المخيى: إن طلب السرفيق البيسخ والسيد قدوق بحفوقه لويجر السيد عليه، نصر عليه أحمد، قال أبو داود: فيل لاحمد: استباعث المفوكة وهنويكسوها عايليس ويطعمها مما يأكل ؟ قال. لا تباع وإن أكثرت من دلك إلا أن تحدج إلى زوج فنقول. زوجني.

قال ابن قداسة: بهذا قال عطاه وإسحاق في العبد بحسن إليه سيده وهو يستسع : لا يبيعه: لا نظلت للسيد والحق أنه ، فلا يجبر على إزالته من عبر ضرر بالسيد. كما لا يجبر على طلاق السيائد مع القيام بها يجب لها، ولا على بسع بينته مع الإنفاق عليها . 111

هـ د أن يحسن أسمه :

٣٣ ـ ثا ورد في الحسنيث ونهسانسا النبي ﷺ أن مسمى رقيفسا باراحية أمسياء . أفلح، وريساح، وسيار، وتافع . (⁽¹⁾

وال بحسن في مخاطست، ومن دلسك ال لا يكانسه منادات بلحو دربيء بن بقول: رسيسدي، ولا يشعي أن يدعسوه السيد باسظ ديستجيمه ووياأمني، بل يقول: ويافشاي

ره/ ۲۹۸ الفهل هرب هيد دهاني (وإستاده صحيح وانظر عول الميرد (۱/ ۲۰۰ و کشاهد اللباغ ۱۹۸۸ و در اللب ۱۳۳۷

 ⁽⁷⁾ مدين المباد التي في الراسمي وقفتا بازيجة أساءه المبادية ا

ويانشاني، وتحوظك، الأروى أبو هريرة أن الني الله قال: الا يقبل أحدكم أطعم وبك. وضيء أن سبدي مولاي، ولا يقبل أحدكم: عبدي، أمني، وليقل: غلامي وفتاي وفتاني، (1) رواه البخساري وبوئب له وباب كراهة المطاول على الرفيق، ورواه مسلم وزاء في أخره ورجاء مسلم وزاء في أخره ورجاء بالمعنى مع السلامة من التعاظم، لأن لفسط الفتى والخلام ليس دالا على محض الملك كذلالية العبد، فقلا كثر استجهال الفتى في الملك كذلالية العبد، فقلا كثر استجهال الفتى في الحر، وكذلك الغلام والجارية. (1)

و د أن يحسن أديه وتعليمه:

٣٤ - روى أيسوموس الأشعسوي أن النبي فلة فال النبي فلة فالد وأيساء وجسل كانت عنده وأيساة فعلمها فاحسن تأديبها ، لم أعنها وتروحها كان له أجران م. (١٦)

السلطان ورهابة الرفيق

٣٥٠ على السلطان رعاية الرقيق، ومن ذلك إذا

كان السيد يلزم رقيقه بخراج لا يطيقه، منمه السلطان (*) وكذلك إن كان يكلفه معمل لا عليته.

وقماد تقسم النقل على عمر رضي الله عنه أنه كان يخرج كل سبت إلى العوالي قإدا وجد عبدا في عمل لا يطيفه وصع عنه.

ومن ذلك إذا عذب السيد رقيقه . أو ارتكب في حقه ما لا بحل له من مثلة . أو جرح أو قطع . المزمه بتحريره فيها يستحق فيه التحرير ، أو دعه إلى ذلك إن لم يكن التحرير واجباء كها تقدم في مواضع من فعل النبي في ذلك .

وللسنطمان تعمزير السيد في تلك الحال بقول أو فعل. على الفاعدة في التعزير.

وإذا فذف السياد عباده كان للعدارتعه إلى الحساكسم ليدستره، قال المسلووي: هذا هو الصحيح، وقبل: ليس له طلب التعزير من سيده. (1)

وإذا كان السيد لا ينفق على عيده. أوينفق عليهم نفقة لا تكفيهم النزمه السلطان بذلك، وكذا إذا أبي نزونجهم مع الحاجة إلى ذلك، وإن أمره السلطان بتزويجهم فأبي، يزوجهم السلطان (""

⁽۱) حديث الايضان احداثم أطعم ويسك ، أحسرجه البنخساري والغاشيع (۱۹۷۰ ـ خالسلفينة) ، وسلم (۱/۱۵ ـ خاطبليي) وأحسرجته مسلم (۱/۱۵ (۱۷۹۵) ابار وارة الإغراق

⁽٦) فتح الباري ٥/ ١٨٠

 ⁽٣) حديث وقبيل رجل كانت عده وليدة - أحرجه البخاري (الفناء ع ١٩/ ١٣٠ - ط السائيسة) ومسلم (١٣٥ / ١٥٠ - ظ الطائي) و اللفظ للبحاري

۱۹۹ رو**ت** الطالبين ۱۹۹ (۱۹۹

⁽۲) روفية الطالبين ۲۰۲۸

رع) رومیهٔ انطالیس ۱۰۹/۷

تميرنات المالك في رقيقه :

٣٩ . الرقيق من جلة مال السيد فله أن يتصرف فيهم كل يتصرف في سائر أمواله بالبيع والشواه والإجرارة والمرهن والحبة والإجارة ، وله أن يجعل المهد أو الاحة ثمنا في بيع ، أوعوضا في الإجارة ، أو مهرا نزوجته ، وغير ذلك من وجوه التصوف . إلا أن التصوف في السرفيق له خصسوصيات يقتضيها وضعه من حيث هو إنسان ، ومن حيث هو وسلم ، أو كافر ، وغير ذلك .

وفيها بلي بعض هذه الخصوصيات :

أولا: البيع:(1)

بيع العبد بشرط العتق :

٣٧ ـ استئناه من قاعدة فساد الشرط الذي ليس من مقتضى عقد اليح ولا مصلحته ، فإن البائح إذا شمرط على المستري أن يعنق الرقيق الذي باعده إياد، فللشرط المذكور صحيح عند مالك والتسافعية في القول المشهور، وفي رواية عن أحمد، واحتج لحذا القول بأن عنشة رضي الله عنها المسترت بريسة وشبوط أهلها عليها عنهها وولا مها، فأذكر النبي في شوط الولاء دون شرط وولا مها، فأذكر النبي في شوط الولاء دون شرط

العتق، (*)

ثم إن أعنقت المشستري فقسد وفي بها شرط عليمه، وإن لم يعنقمه فقيل : بجبر عليم، وقيل: لا يجبر، ولكن يكسون للمباشح القسيخ، كها لمو شرط رهنا فلم يسلم له.

وسذهب أبي حيضة أن البيع يكون فاسدا، على أصله في فسساد البيسع بالنسوط، لكن إن أعتقه المشتري بعدما اشتراه بشرط العنق يصع البيع حتى يجب عليه الثمن عند أبي حيفة، وقسال صاحباه: يبقى فاسدا حتى يجب عليه الفيمة، لأن البيع وقع فاسدا، فلا بنقلب حاثا،

وفي روايسة هن أحممه يصبح البيمع ويفسمه الشوط، وهو مقتضى ما نقل عن ابن أبي ليلي ."!

بيع العيد أو شراؤهم سليا، أو في القمة: ٣٨ ـ يجوز عند الجمهوربيع الرقيق سليا لإمكان الضبط بالأرصاف المشروطة في السلم.

ونعب الحنفية والدوري وهورواية عن أحمد إلى أنه لا يصبح السلم في الرقيق، لأنه يختلف

 ⁽¹⁾ حديث علائية. وأمينا الشائرات بريم دد. أغرجه البخاري
 (العلم ٥/ ١٩٥٥ ما السافية).

⁽۲۶ المعي كالر ۲۹۳)، وروضة الطائب ن ۱/۱ ۵۰۱، وجنواهم الإكتليل ۲/ ۲۰، والهادلة مع شع القدير ۱/ ۲۱۲، ۲۱۲

را) بذكر السيعاب كتب القداد وكتب الشروط ما يواهى حك كتبارة على بينج الرقيق انظر مثلاً أدب اللغماء لابن أبي طرد ما الشاللس هي ٢٠١٠ - ٢٠٤ و ٤٨٤ تشر جلدة دمشق ود ابنا وكتاب جراهر العقود للمناباجي الأسبوطي

اختىلاقيا قاحشىا بالعمان الساطنية، فلا بمكن ضبطه، فيفضي إلى النارعة ال²⁷

التقريق في البيع بين الأقارب:

۳۹ - ذهب الحنفية إلى أنه بكره للبيد في البيع أن يفرق بين فرى رحم محرم، كالنفريق بين عبد وأسم، أو بينه . أو بشم، أو عمل . أو عمل . أو خالف أو خالته .

وذهب الحساملة إلى أنه بحرم التفويق الذكور بين ذوي الرحم المحرم.

واحتمج الفريضان بها روى أحمد من حديث علي رضي الله عنه قال: أمرق السي ينج أن أسع علاصين أخوين. فبعتها فغرقت بينهما المذكرت الأسك للنبي يؤهم، فقال: وأمركهما فارتحمهمها، ولا تبعهما إلا جميعا، ورفي رواية درده رده. ("ا

قالموا: والنص وإن ورد في الأوالمنة ووليدها والأح وأخيم فيضاس طليهما سائر الفرابات دات المحرم من باب فياس الدلالة .

ولان الصغيم يستأنس بالصغير والكبير. والكبر يتماهده، وفي التفريق قطع المرحم على الصغيار، ولا يدخيل في التحريم أو الكبراهة التفريق بن الزوجين.

وذهب المالكية إلى أنه لا يحرم من ذلك إلا التغريق بين الأم وولدها، الحديث ومن مرق بين الوالغة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم الفيساسة بالان وحديث والانتواسة والمدة عن ولدهاء (17)

والمصرم عندهم التقريق بمعارضة كالبح وجعل أسدهما عوضا في الإجارة وهبة التواب، وسا بمعنى المعسوصة كالقسمة ، لا في غبر المعاوضة كالصدفة والهبة المحضة والمشهور عد همم أن الحق للأم ، قإل رضبت بالتفسويق جار. وسواد المحتلف دين الأم وانتها، أم الفق

بين الوائدة وولدها، والآخ وأعيدي (**)

واحيدو الحرصة ابن عاجه (١٩٠/ ١٩٠٢ عا الحلبي). وتقل
 المساوي لي الانتخاب (١٥/ ١٩٧٥ عا المكنية) عن الدهمي أنه
 قال اله إفراهيم بن إسياميل صمفوده

 ⁽١) حديث (دسس فرق بن السواسدة ووليدها فرق الله
 بيسه () . أخبرهم السيطي (١٠٤ ٥١٠ م ط الحشي) من
 حديث أبن أيوب وحت .

⁽٣) حديث الأغوال والمدة عن والدهاء الصوحة البهتي ١٨١ هـ ط دائرة المدارف المدايدة من حديث أي يكرا وضعة ابن حجر في التنخيص (٣) ما . طاداتها المدارة العنائية)

⁽⁴⁾ المفي ٢٨٢/٤ وفضع الفندير ٢٧٧٠ وضيح المعلى على المنهاج ٢٠٥٥ والنسرح الكير وحاشية العموني ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ و ٢٠٠٠ وروضة العلايين ١٩٤٨

⁽٣) حديث وأدركها فارتجهان والانجهازة جدماه أحرحه أحد (١/١ - ٩٥ - ٩٥ - ط لينية) وأورت طبنس في المحمح (١/١ / ١٠ - ط الشدوسي) واسال در جسال المحمل التحميح در والرواية الأشرى أخرجها المرددي (١/١ / ١٧٥ - ط اطير)

⁽٢) حديث أعلم الدمن فرق بين الموالدة وولده، والأخ -

وذهب التسافعية إلى أنه يحرم النفريق بين الموالدة وولدها بالبيع والقسمة والهة وتحوها، ولا يجرم الشمسريق في العنق والسوصيسة. قال القلبومي: ويمحق بالأم الأب والجد والجدة وإن علوا ولسومن جهمة الأم، ولا يجرم التضريق بين بقية المحارم.

وفي قول ذكره التووي في السروضة في باب الجهاد: لا يفوق بين الصغير وسائر المحارم. ""
مذا وإن حكم النفرين المنفدم يستمرعند الحنفية والحنابلة وفي قول عند الشافعية، مادام في الاظهر إلى من النمييز كسبح أو ثران، فإن زاد كلاهما عن ذليك جاز، لما ورد دأن سلمة بن بامرأة وابتها، فنفله أبو بكر ابتها، فاستوهبها بامرأة وابتها، فنفله أبو بكر ابتها، فاستوهبها للمرأة وابتها، فاستوهبها لله و. ""

ومنا روي أنه وأهدى القولس إلى النبي ﷺ ماريسة وأخستهما سيريس، فأعطس سيريس خسان بن ثابت، وترك مارية للضمه. ⁽¹⁷⁾

ولأنب معبد البلوغ يصبح مستقبلا منفسه .

وانعادة التعربق بين الأحران فنلرأة نزوج. ابتنها

وعند المالكية يستمر إلى أن يثغر الصغير. أي تبت السنانه بعد سقوط الرواضع، فإن أثغر جاز التفويق لاستغنائه عن أمه في أكله وشربه ومنامه وقيامه. (١٠)

حكم البيع الذي حصل به التفريق:

و أرابيس الدي فرق به بين الام وولدها أو غيره من التنفسريق المحسري على الحسلاف السابق، إذا وقع يكنون فاسدا عند الجمهور، وقد ذال النبي على الحسل حين فرق بين الحدين بالنبع الارتجاع والبيع الفاسد.

وقيال الحنفية: لا يفسيد، لأن النبي في أمر خارج عن صدب العقيد وشوفتطه، فيكوه العقد عندهم ويصح . ⁷⁷

رد الرئيق في البيع بالعبب :

(4) ـ العيوب هي النقائص المرجبة تنقص المائية
 في عادات النجار، والحرجم في ما أشكال منه

این صدی تطبقت (۸/ ۲۱۶ ـ ط دار هادی ۱۰ منز
 حدیث الزهري درسالا

⁽⁴⁾ لَقَتِي (1777)، وقتح القياسر (أردو)، وكفاية الطالب وحالية طعلوي ٢/ ١٤٧

والإفتح القدير الإراباة والروضة والاعادا

⁽١) النفي ١٣٣٧، واضعالية وشو وحها ١٥٧٠- ١٥٢ - ١٥٠ ١٢٥٠ وكفاية الطالب الربائي، والروضة للنووي ١٩٥/ ١٩٥ و١٩٨/١٠٥

۲۶) حدیث مستقبل الاکوع ۱۰ دانه این آب مکر بامرته وایشها د آخرجه مسلم (۱۳۷۲/۲ باط تطابعی).

⁽٣) خلايث " وأهندي المفتوفس إلى الني 📽 مارية) - فكره -

عرف أهلب ويرد الرقيق بعيوب معينة إذا لم تكل معلومة عند العقد، وينظر تفصيل ذلك في العولات, ⁽¹⁾

حكم مال الرقيق إذا بيم :

17 دفعب جهسور الفقهام إلى أنه زذا بيم البرقيق ولمه مال ملكه إياه مولاه أوخصه بدرولم يشترط في عقيد البيم أن المال للمشترى، فإنه يكون للبانع، لقول النبي霧: ومن ابتاع عبد: وله مال فياله للذي باعه إلا أن يشترط المبتياع والآن العبيد وصائبه لمنسيد، فإذا باع العبيد اختص البيم به دون ماله ، كيا لوكان له عبداناء فباع أحدهما لم يتناول البيع العبد ائثان .

ثم ذهب الحنسابلة في قول، والشسافيسة في خلاف الأظهم عندهم: إلى أنه إن اشترط المشتري مال العبد صح، ويكون المال له. لما في الحديث الممابق المذكر، ولا يصبح ذلك إلا إن كان مفصوده شراء العبد والرغبة فيم وأن المال تبعء وإنها قصد بقاء المال للعبد وإفراره في بنمي

(١) السمسي ١٩٤١ ـ ١٩٤١ والسزرنسش ١٩٧٠ ـ ١٩٠٠ وروضة الطالبين ١٤٠٠/٢ - ١٦١، ولتح الضير ١٠٢/

وحينشذ يغتصر في المال الجهالة، ويغتفر كونه من جنس الشمين ولسوكان أكثمر من الثمن، لأن الشميء قد يصمح تبحما ولموكان لا يصمح استقلالاء كالتمويه بالذهب في سفف بيت بيم بذهب. فإن كان الذل هو القصود اشترط العلم به، وسائر شروط البيع .

ومفعب الشافعية في الأظهر أنبه لا يصح المشتري أن بشترط مال العبد إلا أن تتحقق شروط البيام ، لأنه مبيام أخبر . فاتسترط فيه ما يشترط في سائر المبعاث. (١)

ا وهمافا كله يجرى أيضا في حلى الجمارية التي تلبسهاء ومنا قديكون عليها أوعلي العبدمن النيباب التي تراد للجمال. أما انتباب المعادة عا كالايليس عناد البيائم للبلاقة والخنامة فهو للمشتري عند الحنابلة. وقبال النباهيمة في الأصح: لا ينخل في البيع شيء من الثباب إلا بالشرط (⁽¹⁾

رمن الرقيق :

٤٣ ـ يجوز لسيد الرقيق ارتهانه بمعق عليه. ذكرا كان الرقبق أو أنشى. ولو كان لها وقد نيجوز رهنها هون وتدعه أوسمه لأن الرهن لا يزيل الملك، فإن دعت الحاجة إلى بيعها في الدين بيع ولدها

رع) حديث: دمن ابناع عبدا وله مال ميانه للذي ياهه إلا . . . أخرجه البخاري (الفنع 4/ 24 ـ ط. الساعية). ومسلم (۱۹۷۲/۳ ، ط اخلی) من حدیث اس معر .

⁽١) اللَّمَنَ ٢/ ١٧٣. وروضة الطَّالِينَ ٣/ ١٧٥.

⁽٢) اللغي ١٧٤/١، وررضة الطالين ٣/٧١٥

معها، لأن التفريق لينهم حرام كها تقدم، فإذا بهما تعلق حق المونهن بها يخص الأم من التمن ⁽¹⁷

دونيس للراهي أن يتصبرف في المرهون بغير إذن المرهون بغير الواقت المرهون بغير السوقف، أو المرهون بعير السوقف، أو المرهون تصوفه باطلال وكلفات العنق، فليس للراهي عنق المسيد المرهون، لأنه يبطل الوشقة منه، لكن إن أعتف نضف العنق إن كان الراهن موسرا، وهو قول عاصة العلماء، وخائف عطاء وليني وأبو ثور والشافعي في أحد أقبوائه الشلائة، فضالوا. لا ينفذ العنق ولوكاد الراهن موسرا.

وعند من قال يشاذه يؤخذ من الراهن فيمته ديكون رهنا مكانه

وأما المسر فينف، عنه أيضا عند الحقية . وفي قول فلشافعي ، ورواية عن أحمد الم قال الشمافعي وأحمد: إن أيسر قبل حلول الحق أعددت منه القيمة فحمت رمنا، وإن أيسر بعد حلولة طولب يأصل الدين.

قال أسوحيفة: يُستسعى العبد المنق في قيمت، فإذا أداهما جعلت رهنا، ويرجع العنيق على الراهن.

وفسال مانسك وهسو أول للتسافحي - قال انسووي : هو الأظهر ، ورواية أخرى عن أحمد:

لا ينفد عنن المسر، لأنه بالعنق بسقط حق الرغين من الوثيقة ومن يدلها، فيمتنع نهاذه لما قيد من الإضبوار بالموتهن. أنا وأضف المالكوة: فإن أبسر في الأجبل أخذ من الروهن الدين ونفذ المعتق، وإلا يسم من المسلد مفسدار ما يفي بالدين، فإن تعذر بيم بعضه يبع كله وأنيافي للراهن

وفي رهن الرقيق تفصيل وتفويع ينظر في موطله.⁹³

الإيصاء بالرقيق، أو بمنافعه :

\$2 - تجوز الوصية بالرفيق، وتنظيق عليه أحكام .
 الوصية (ر) وصية) .

ويجوز عند عامة العلماء أن بوصي بعنافع الرقيق. سواء وصي بذلك في مدة معاومة، أوفي الزمان كله. وذلك لأنه يصح غليك المفعة بعقد المعاوضة، فيصح بالوصية، كالأعمال.

وإذا أطبلق كان دنسك على التأبيسة. وإن خص نوعسا من النسافسع اختص بها وحسده. كالحديث أو الكتابة.

ونقل على ابن أبي ليلي الفول باعتاج ذلك،

و) الغي 1/ 211، وروضه الطليع 1/ 211، 19

 ⁽١) الشبقي (٢٠١/١٣٠٠) وروضته الطبائيسين (٢٠٠/٠).
 والله بة مع تكملة فتح القدير ١٠٨/٨٠ والشرح الكبير مع حالب المصوفي ١١٨/٢٠

و٢ ۽ اسبي ١/ ٣٦٩ ، وروشة الطائبر ١/ ١٠٠٤ وتكملة فع القديم على المدابة ١/ ٣٣٧ ، والدسوني على الشرح الكبير ٣/ ١٩٧

لأن المنقعة معدومة حين الإيصناء، والنوصية بالمنفعة تحليك للمسافع بعد الموت وليست بجرد تحليك انتفاع . فإن مات الموصى له النقل الحق فيها الموارث ، ويعتبر خروج المنفعة من الشث . ويجرز أن يوصي لرجل يرقية العبد، والاخر بنقعه .(1)

ونفقة العبد الموصى ينفعه في الأظهر عند النسائعية وهو قول للحنابلة: تكون على مالك المرقبة، فياسا على العبد الذي لا منفعة فيه، وعلى العبد المستأجر، ولأن قطرته على مالكه فالفقة عليه.

والأصح عند الحنابلة وهوقول للشافية: أن نفقته على ماليك المعمة، فيباسيا على الأسة المسزوجية، فإن تقفيها على النزوج لا على المسيد، ولأن النفع له، فكان الضور عليه، والا كان ضرارا وفي الحديث والخراج بالضيان، "" وهذا عند الشافعية كله في نفقة الموسى

بضميه على التأبيات أمما إن كان لده معاوسة

فنفضه على الوارث فولا واحدال فال النوري:

قياسا على المستأخر

______ ودا تلفي ۲/ ۹۹، ۲۳، وروضتهٔ افضالین ۲/ ۱۹۳، ۱۹۳۰ ۱۹۸۸، والروفان ۱۹۳۸،

وقال الحقية: إن كان الموصى بنفعه لا يطيق اختدمة لصافر أو مرض فنفتته على مالك الرقية إلى أن يعرك القندسة، فإذ أمركها كانت نفقته على الموصى له بالقدمة . ""

التصرف في الرقيق الموصى بنفعه :

 ه إلى اختلف النسافعية والحنابلة في بيع الرقيق الموصى منفعه على ثلاثة أقوال في كل من المذهبين؛

فقيل: لماثلك الترقية التصرف فيها مالبيع. فإن بيع بقي حق الموصى له في المفعة.

فيماع مسلوب النفعة إلى نهاية اللدة الموصى مها، ويقبوم المشتري مقام النائع فيها له وعليه، وسنوه يسع من مالك، النفدة أومن غيره، لأن ملك المرقبة يقتضى حواز البيع، ولأن مشتريه يمكن أن بعتقه فيحصل له أجره وولاؤه

وقيل: لا يجوز بيعة من مالك سفعته، لان ما لا نفع فيه لا بصح يعه كالحشرات، وقيل. يجوز بيعته من مائسك منفعته دون غيره، لان مائسك منفعته يجتمع له الرقبة والمعمد، فيتنفع بذلك، بخلاف غيره.

 وقباليك الرقبة أن بعنق الرقبق الموصى بشفيجه، وتبيقى المنفحة لم أوصي له بها،
 ولا يرجع المرقبق على معتقد بشيء، وفي قول

⁽۵) حديث: (الحراح بالعمال)، احرحه أبوداوه (۳۰ ۲۵۰۰) تعتبق عزت عبيد دصاص، من حديث عائلت ، ومحجه ابن الفطال كها في الملخيص الحير لامن سجر ۲۲۶۶ ـ ط شركة المباعة العنبة

رداع الغني 1/ 40، 17. وروضية الطباليين 1/ 101. والمر الفنال بيانش حاشية ابن عابدين 1412

عند الشافعية: تبطيل التوصية. وفي رجوع الموصى له على المنق بقيمة المنافع وجهان. قال النووي: ثمل أصحها الرجوع.

وصبرح الشافعية بأن إعناق الموصى بنفعه عن الكفارة لا يجزيء . ⁽¹⁾

24 ـ وأما النصرف في سفعة العند الوصى لتفعه فهو للموصى له بها، فله أن يؤجر العبد الذة التي أوصى له بالنفع فيها، وله أن يبيها، وذلك لأنه ملك النفعة بوجه صحيح ملكا تاما، فله التصدرف فيها كها لو ملكها بالإجارة، وهالمة مذهب الشافعة والحنابلة.

وذهب الحنفية، إلى أنه لا بجوز للموصى له إجارة نلك المفعة، لانها ليست بهال على أصل الحنفية، فإذا ملكها العلوض كان عنكا أكثر مما ملكه، وذلك لا يجوز.(")

ولىلمسوصى له أن يتبت بده على العبسد الموصى بنفعه له ، وله منافعه ، وأكسابه العتادة ، وأجرة الحرفة .

وذهب الحنبابلة وصو أحيد قولين للنسافعية : إلى أنسه ليس للوارث ولا للمسوسي فه منفعها البوطاء، لأن الدوارث لا بملك نفعها ملكا ناما يحل له به السوطاء، والسوسي له ليست هي من مغلك يمينه حتى بجوز له الوطاء.

وصوح الحنفية بأنه إذا مات الموصى قه منفع المبدق حياة الموصى بطلت الوصية، وإذا مات يصد وضائمه يعود المد إلى ورثة الموصى بحكم ملكهم فلوقية.

قاللوا: إذا التوصي أوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع على حكم ملكه، ولو انتقل إلى وارث المسوصى له استحقها ابتسداه من ملك التوصى من غير رضاه وذلك لا يجوز.

وقدال المنافكية في الحيالية الثانية: بن تكون مناهعه لورثة الموصى له إن لم يكن حدد الوصية بزمن، وإن كان حددهما بزمن فيكون كالعبط المستأجر يورث ما بغي من زمان الإجلوة ويؤاجر فيها ."1

الرئيسق والتكتاليف الشييرعيث، وأحسكام التصرفات:

44 ـ الأصل في السرقيق أنسه مكلف كسائر الكلفسين منى كان بالغبا عاقبلا، وجبلا كان أو الوأة، ولذا فهو بجزي على أعياله خيرها وشرها

وليس لأحمد منهم تزويجها إلا برضا الأخر. لكن إن احتاجت إلى الترزويج وطلبته وجب تزويجها، ويتولى تزويجها مالك الرقبة. (*)

⁽⁴⁾ المُنتِي ٦/ ٦٦، ٦٦، وروشت الشافيس ٦/ ٦٨٠). ١٩٠ والمر المعار ١/ ١٤٥٥، والدسوقي ٤/ ٩٩٨

 ⁽¹⁾ البدر المختبار ورد المحسار (/ ۱۹۲) . (199) . وجمواهم الإكتبار ۲/۱/۲ واللموفي (/ ۱۹۸)

⁽١) المُعَمِي ﴿ ١٨٠، ورومَةَ فَلَمَّالَمِينَ ١٨١/٦

⁽٢) المغني ١٤ - ٦٠ والدر المغدار ١٥ - ٢٥

في الاخرة، ويؤاخذ بها في الدنيار

قال الشيخ عصيرة البرلسي: الرقيق بشبه اخر في التكاليف وكثير من الأحكام، كإيجاب القصياص، والقطارة، والتحليف، واخدود، ووجوب الكفارة في قتله. (1)

ونتيني غائب أحكسام أهمسال السرقيق على . الأصول التائبة :

الأصل الأول: أهلية الرقيق:

١٤٨م معرض الأصموليلون من الحنفيلة لاعليمة الرفيق، فيسوا أن الفرق عارض على الأهلية ينفصهاء فالرقيق من بعض الجهيات هوعلي أصبل الخبرينة وفصيح أفاريره بالخدود والغصسناص، وقمه التنزوج بإذن سيبده، وإسها احتاج فينه للإذن لأنبه يجهيابه الثال في الدمقي ومسوأهمل للنصرف لأن النصرف موبصحة العفيل والبدمة. أما العقل فهولا يختل بالرق، ولذا كانت روابة الرقيق محججة ملزمة للعمل وأسولم يكن كلاممه معشبرا لم تعشير روايته، وأما المذممة فإنسياتكمون بأهليبة الإبجياب هليم والاستيجاب له ، ولتحققها حوطت بحقوق الله تعمالني من التصميلاة والتصموم والتكف عن المُحرِمات، وتجب له النفقية على سيده، وإنها حجر عليه التصرف ثائم هو المحافظة على حق السينداء ومنضط عثيه يعض الواجنات كالجمعة

والميسدين والحميم والجهياد، عافظة على حق السيند في مسافع العبد، لأن السرق يمنع كون الرقيق مالكا لمدفع نصمه، كها أنه موبداته مملوك المسيد. فإذن السيد له في النصرف وقع للهام. لا إنهات للاهلية!

وعنــد الشـــافعية الرقيق غير أهل للتصرف. فإن أذن له سيد، تثبت الاهلية ا⁰¹

والمرق يمنع الولايات، فلا تصع الشهادة مسه على أحسد، ولا تفساؤه، ولا تحكيمه، ولا إمارته، والرق ينقص الدمة، ومن هنا تفسم رقيمه إلى ذمته، في مثال غراصات الجنبايات، خياع رقيته فيها، إلا أن يفلم المولى . [1]

الأصل الناني .

عل يملك الرقيق المال أم لا يملك ؟

٩٩ - إذا إيمائك السيند عيده الدال فلا يعلكه انفاقا. وذلك لأن سيده يعلك عينه ومنافعه في حصيل بسبب ذلك يجب أن يكنون لسيده لانه شرة ملكه كشرة شجرته , فأما إن ملكه سيده ملال فقد اختفف الأشه في ذلك ;

فذهب أبسوحتيف والتسوري وإسحساق والشافعي في الجديد، وهورواية عن أحمد، إلى أنسه لا يملك بحال، لأنه علوك فلا يملك، ولأن لا يتصبور اجتماع ملكين على الحقيقة

 ⁽٩) مسلم الشوت ١/ ١٧٩ - ١٧٩ بولاق ١٩٩٩هـ
 (٩) شرح مسلم الشوت ١/ ١٩٨

والكيال في مأل وأحد.

وقعب مالك والشافعي في القديم وأحد في السرواية الاخرى ورجعها ابن قدامة إلى أنه يملك إذا ملكه مسده الآنه آدمي حي حجر عليه لمن المنتفي رهو الادمية مع الحياة وزوال النبوت المنتفي رهو الادمية مع الحياة وزوال المانع ، وفياما على ملكه للنكاح بإذن ميده ، وفياما على ملكه للنكاح بإذن ميده ، خلن المائل ، لأن الله تسالى خلن المائل البني أدم ليستميشوا به على الفيام بوظائف العبدات ، وأحكام النكافيف ، والرفيق أدمي فتمهد للملك ، وصالح له ، كما تهسد للملك ، وصالح له ، كما تهسد

وصرح الشافعية بأنه لو ملكه غير مبدء مالا لا يملك، وعلى القسول بأنسه يملك فللسبط السرجوع في المال الذي ملكه إياد متى شاء المبيد، وليس للعبد التصوف فيها ملكه إياد سيده إلا بإذن السيد. (1)

. ٥ ـ وإذا مات الرقيق الأملك ارتضع ملكه عن المال، ولا يورث عنه، بل يكون لسيد.

وإذا أتلف إنسان المال الذي ملك السيد لرقيقه بنقطح ملك المبندعة ويكون للسيد. والمالية له دون العند⁰⁷

ونتبني على فاعدة الملك هذه فروع كثيرة من أحكمام المرفيق منهما : أن هل عليه زكاة، وهل يضحي ، وهمل بكفر بالإطعام ، وهل يتسرى؟ وغير ذلك مما يأتي بيانه .

الأصل النالف: الأموال المتعلقة بالرقيق: -

قسم السيوطي من الشائمية الأموال المتعلقة بالرقيق أربعة أقسام :

• الأول: ما يتعلق برقية العبد، فيباع فيه، وهو أرش جنايات ويبدل ما يتلقه، سواء كان فعله بإذن السيسد أم لا، لوجسوب يضبر رضه المستحق، وهسدًا إن كان فعله معتبرا بأن كان عاقبلا عيزا، فلو كان صغيرا غيرعبز أرجنونا، فلا يتعلق برقيته ضيان على الأصح.

٧٥ ـ القسم الثمان: ما يتعلق بذمته، فلا يباع فهه، ولا يلزم السهد أداؤه، بل يطالب به متى عنق، وهمو ما وجب برضا المستحق كبدل المبيع وانشرض إدا أتلفها. ولو تكع بغير إذن سيده ووطى، تعلق مهمر الشل بذمته، لكونه وجب مرضا المستحق، وفيمل برقيته، لأنه إملاف، ولو أفظرت الجارية في رمضان لحمل أورضاع خوفا على الوئد فالغدية في ذمتها.

القسم الشالث: ما يتعلق بكسب العبد.
 وهسرما ثبت برضما العبد والسيد، وهبو المهسر والنقفة. إذا أذن له سيده في النكاح فتكح، وهو كسوب، أو مأدون له في النجارة، أو ضمن بإذن

وا) المني ١٧٤/٦٤ و7/ ٦٣٠، والحبوي على الأشياء ١٩٣/٧ ، والزرقاي ١٩٣/٢ و١/ ١٩٦

⁽٢) روشة الطاليين ٢/ ٥٧٤ و ١٠ / ٢٥. والزوقاني ٨/ ٢٥٠ (٢) روشة الطالبي ٢٠/ ٢٥

السيهد، أولزمه دين تجارة. والمصيرما رقع من ذلك بعد الإذن لا قبله.

وحيميث لم يُؤِفُ في هذه التحسير، وتسميلق الفاضل بذيته، ولا يتعلق بكسيه.

وفي وجه: أن المال في الضيان متعلق بذمته. وفي وجه آخر: برقيه .

 قام القسم السرابع: ما يتعلق بالسيناء وهنو ما يتلقم العبد المجدول: والصغيرغير الميرة
 كها نقدم الله

أحكام أفعال الرقيق :

أولا : عبادات الرقبق :

الأصل في السرقيق أنه في العبسادات 15 فسر صواء، ويختلف عده في أمور منها:

• ه ـ أ عورة الداوكة في الصلاة ـ وفي خارجها أيضا ـ أخف من عورة الحرة، فهي عند الثالكية وفي الأصبح عند الثالكية الركبة، واستدالوا يحديث أبي داود مرفوعا: وإذ زوج أحدكم خادمه عبدة أو أجره، فلا ينظر إلى ما دون المرة وفوق الركبة، . "أ ويزيد اخفية: البطن والظهر، وفي كلامهم ما يقيد أن

أعنى صدرها أيس سورة، ثم قال المالكية: لا تطالب الامة يتغطية راسها في الصلاة لا وجوبا ولا ندما بل هوجائز. وظاهر كلامهم أن الأمة إن صلت مكشوفة شيء عاعدا الحورة المدكورة أعلاه لا إعادة عليها، وصرحوا بأنها لو صنت مكشوفة الفخلة أعادت، وعند الحنابة يستحب للأمة أن نستترفي الصلاة كستر الحراء احتباطي (1)

ب الأذان، والإقامة، والإمامة:

 ٣٠ ـ بجوز أن يكسون المؤدن والمقيم عبيداً عنيد الشافعية والخنابلة.

شم قال الحناطة: إن عليه أن يستأذن سيف. وذكر ابن هبيرة أنه يستحب أن يكون المؤذن حوار¹⁷

٧٥ ـ وإساسة العبد أيضا جائزة للأحرار والعبيد
 على السواء . وهذا قول الجمهور.

وقال ملك : لا يكون العبد إماما في مساجد الفيائل، ولا مساجد الجهاعة، ولا الاعبد، ولا يصدني بالقوم الجمعة، ولا بأس أن يؤم في السفير إن كان اقراعم من غيران يتخذ إساما رائبا، ولا بلس أن يؤم في رمضان في النافلة.

⁽١) الأشياه وانتقائر للسبوطي ١٩٩٠/

 ⁽۲) حقیت. دارا زوج احداث حادث عید آر آجره قال . . .
 آخرجه آبود و ۲۱ (۳۳۵ افلیل عرب میددهاس بمن حدث عیدات بر حدو بن العامی، و إسناده حسن

 ⁽١) البروسان ١/ ١٧٥ ، ١٧٥ ، وروسية الطاليس ١٩ ١٩٨٣.
 وضح طقدي ١/ ١٩٨٦ ، وكشاف القناع ١/ ١٩٦٦

⁽٣) كشاف الفناع ٢٠ ٢٣٤ . وروحة الطالين ١/ ٢٠٢

ثم قال الحنفية: يكره تنزيها نضديم العبد للإساسة. قانون وتواجتمع الحروالعنق، فالحر الأصلي أولى.

ثم قال الحساطة: الخبر أولى من العبيد ما لم يكن العبيد إصام المسجيد فالحق له في التقيم، وكنة الموكات العسلاة ببيته فهو أولى من غيره بالإمامة ما عدا سيده. (")

جـــ صلاة الجمعة والجاعة :

٩٨ ـ صلاة الحسمة واجبة على الأحرار انفاقا.
 وصلاة الجماعة سنة مؤكمة إلا عند الجنابلة.

فقط قبيل ـ وهيو الأصبح عندهم : إنها واجبة . وقبل: شرط . ""

ولا تجب الجمعة على العبيد عند الجمهور من الحنفية والمالكية والشاهية، وهي رواية عن أحمد، لقسول الشبي يُؤتج فيسها رواه طارق بن

شهاب: «الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض، (") وروي تحدوه مرفوعا من حديث جابر وقيم الداري، ولأن الجمعة يجب السمي البها ولو من مكان بعيد فلم تجب على العبد كالحج والجهاد، ولأن منفعته مملوكة عبوسة على السيد فاتب الحدوس في الدين، ولاتها لو وجيت عليه لجاز له المضي إليها من غير إذن السيد، ولم يكن السيده منعه منها كسائر الفائد.

وذهب الحسابلة في السروبة الأخرى إلى أنها تجب على العبد، ولكن لا يذهب إليها إلا بإذن سيده، فإن منعه سيده تركها.

وحكي عن الحسن وقدادة أن العبيد إن كان عليه ضريبة معلومة يؤديها إلى سيد، نجب عليه الجمعية، لأن حق سيده عليه تحول إلى المال، فإن لم يكن كذلك لم تجب عليه. (")

وصمرح المالكية والشافعية بأنه بندب للعبد حضور الجمعة بإنك السيدر^{وي}

واختلف قول الخنفيسة ، فضال بعضهم : إنَّ

⁽۱) حدیث ، داهیمیة سق واحب علی کل مسلم». آخرجت آبوداود (۱/ ۱۹۵ م کفیق عزت جیند دهاسی) وصححه افزوی خلی شرط افتیخین، کنه فی نصب فاریة فنزیلمی (۱/۲ م دا افتیاسی انعلمی).

⁽٣) النَّتَيَ ٣/ ٣٣٩، وشرح النحل على المباج ١/ ٣٦٨ (٣) الزرقال ٢/ ٢١، وروضة الطالبي ٢/ ٣٤

وان كشيباف الدينياج 1/ ۱۹۷۳، ولفنتي 1/ ۱۰۹۳، والفدونة اللإسام ماليك 1/ ۱۹۸، والزوقان 1/ ۲۵، ولاح القدير 1/ ۲۷۷، وابن مايدي 1/ ۲۷۳، وووضة الطالبين ۲۵۳/۱

⁽¹⁾ الحلي 1/ 1470، وشوح الحياج الر 1400، وشوح الأهياد 1/ 140)

اذن له السيند وجب عليه الحضور. وقبل لاء لأن لها بدلا وصو الظهر، بخلاف صلاة العيد، فتجب، لانها لا بدل لها.

وصوح الشائعية بأن العبدلوحضو الجمعة بقون إذن السيد أجزأت عنه الأ

ثم قال الشنافعية: لا تنعقد الجمعة بالعيد. أي في إتمام العدد الملازم لانعقاد الجمعة (⁽¹⁾

د ـ الرقبق والزكاة :

٩٠ ـ لا زكماة على الرئيق فيسها عنده من المال.
 لأنه غيرتام الملك.

قال ابن قدامة: لا تعلم في ذلك خلافا إلا ما ورد عن عطاء وأبي ثور، من أن على العبد زكاة مال. (**

1- ثم اختلف الفقهاء في أنه هل يجب على المبدرة وكاة مال العبد أو لا.

فذهب الحنفية والشافعية في قول: وهورواية عن أحمد عليهما المذهب، ومغيان واسحاق: إلى أنمه يجب على السيمد أن يزكي المال الذي يهذه.

قالوا: لأنَّ العبيد لا يملك ولوملكه سيده.

فيا بيسفه من المال علوك على الحقيقية والكرال للميد فقجب عليه زكاته .

وذهب مالك وأبوعيهد وصوفول لشافعة ورواية عن أحد: إلى أنه لا زكاة في مال الرفيق الا على سيده. قال ابن النفر: وصفا مروي أيضا عن ابن عسر وجابر والترصوي وقتادة. في أيضا على السيد زكاة ماله، لأن السال للسيد، ولا تجب على العبد، لأن ملكه وليس للسيد، ولا تجب على العبد، لأن ملكه متى شاء، واثركاة لا تجب إلا فيها هو علوك ملكا تاما، ولأنه لا يملك عام التصرف في ذلك عالم لل

هـ. زكاة الفطر في الرقيق :

٩٠ عَجِب زَكَاة الفطر إجماعا في الرقيق من حيث الجسلة: لحديث ابن عمسر أن وسدول الشقلة افترض زكاة الفطر من رمضان على الناس، صاعا من قو، أو صاعا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر وأنش، من المسلمين ه. (7)

والمطالب بالتوكياة هو السيد، وليس الرفيق

⁽⁴⁾ المغي 17 174، وكتسان المتساح 17 174، وقتع الملبير 17 184، والمؤوفان 17 184، وشرح المنهاج الملسمي 17 184،

 ⁽٦) حديث: دفرض رسول افزي (كاة الفطر . . . ، آخر بها البخاري (القنع ٢٠٧ / ٢٠٠٠ فاللسافية) . وسالم (٦/ ٢٧٧ ـ طالسافية) . وسالم (٦/ ٢٧٧ ـ طالفافي) والفط لمسلم .

 ⁽۱) الشبوي على الأشباء ۱۲ ۱۹۹۱ وروف الطالبين
 (۱۹ ۱۹) ۱۹۹۲

 ⁽٣) الأشياء والنظاهر للسبوطي مر ١٩٣٠ وكشاف النشاع (١/ ١٩٨٩ وبي فابعين (١/ ١٩٨٩ والطبولي (١/ ١٩٨٩ حصر الدروي)

⁽٣) النَّفي 1/ ١٣١٠. وقتع القدير 1/ ١٨١

نفسه. فليس على الرقيق قطرة نفسه. وصرح الخسابلة، بأن العيند لو أخرج الزكاة عن نفسه بقير إذن سيند، لم يَبزشه، الآنه تعسرف في مال سيله بغير إذنه. ⁽¹⁾

و ـ نطوعات الرقيق :

٩٣ - ليس للسيد منع رقيقه من صلاة النفيل والسرواتب في غيروفت الحدمة، ولا من صوم التطوع، أو الذكر، أو فراءة الغران، إذ لا ضرر على السيد في ذلك، إلا أن يضعفهم ذلك عن العمل والحدمة.

واسنتني المالكيمة من هذا السوية التي يحتاج إليها سيسها. (⁷⁷⁾

ز ـ صوم الرقيل :

٦٣ - يجب على السوف بسنى صوم رمسف الد، كالأحوار، اتفاق، وقيس المسيد منعه، لأنه بجب على القسور، ونص المسالكية على أن قصاء رمضان كالك. (١٦)

وأمنا الصنوم النذي وجب بالتنذر فقند قال ا الحنفيسة: لا مصنوم العند غير فرض إلا بإذن

السيد، ولا قرضا وجب بإيجاب العبد على تفسع ا¹⁹

36 . وأمسا صوم المنطسوع: فإن كان في وفست لا يضر بالسيد فلبس له المنع، وبن كان يضر به فله المنع، وبن كان يضر به فله المنع، واستثنى المالكية السرية التي يحتاج الميها سيدها، فلا نصوم تطوعا إلا بإدنه، قياسا على الزوجة. (12)

ح ـ اعتكاف الرقيق :

٩٠ ـ بصبح اعتكاف الرقيق، ولا يجوز اعتكاف الرقيق، ولا يجوز اعتكاف إلا بإذان السيد عند الجمهور (الحنفية والشافعية والمعتباطة) لأن منفعه علموكة للسيد، والاعتكاف بالشرع، فإن اعتكف بصبر إذات فقد صرح الشافعية والحتابلة بأن للسيد إخراجه من اعتكاف. وإن إذان له ثم أراد إخراجه، فإن كان تطوع، فله إخراجه، لأنه لا يلزم بالشروع، وإن تطوع، فله إخراجه، لأنه لا يلزم بالشروع، وإن كان واجبا فحكمه حكم الندر على ما يأتي. ""!

ط عج الرفيق :

٦٦ ـ لا بجب لحج على الرفيق .

فإن حج في رئب فحجته تطبوع. فإن عنق

و1) شوح الأشباء 1/101

^{. 79)} روفية الطائبين 10 ، 70، والروفاني 1997. والمنهي 1/ 200

وع) رومسة الطالبين ٢٠ ١٩٤٠، وكشاف القناع ١/ ١٩٤٩.
 وشرح الأشاء المحموي ٢/ ١٥٣٠

وه م و وضية الطباليس ٢٠٩٩ ، وكشناف الفضاح ١٠ ٩٥٠ . وضرح الأشباء ٢ (١٩٩٢

راه) روضة الطاليين 4/ ۲۰۱ و ۱۹۰۹ و کرونان ۲ (۱۹۹). وقتاف الضام ۱۹۱۹

وعبه ووضة الطالبين ١٨٠ - ٢٠ . والروماني ١٩٠٩ ك

فعلب أن بحج حجة الإسلام إجماعا، إداغت شرائط الوجوب، لقول ابن عباس: بالبيا النساس، أسمحسوني ما تقولون. ولا تخرجو تقولون: قال ابن عباس، البياغلام حج به أهله فيات قفد قضى حجة الإسلام، فإن أدرك فعليه لحج، وإليا عبد حج به أهله فيات، فقد قضى حجة الإسلام، الما الحج، الإسلام، فإن أعنق قمليه الحج،

قال ابن المسام: الفسرق بين الحسج وبدين العبلا: والصوم من وجهين:

أحسدهما: كون لا يتأتى إلا بالمبال غالب. مخلافهها، ولا ملك للعبد، وليم يكن أهلا للوجوب.

والثان: أن حق المولى بفوت في مدة طويلة. وحق العسد مضدم بإذن التشرع لافتضار العبيد وغنى افله تعالى ، بخلاف الصلاة والصوم فينه لا يحرج المولى في استثناء مديهي ("ا

ولا يُحرم المد شرالحمج إلا بإذن سيست، فإن فعل المقد إحرامه صحيح، لكن يكون لسيده غمله من إحرامه. لان في بشائه على الإحرام

الفويقا لحقه من متنافعه بعير إذاه الهان حلله يكون حكمه حكم الحصر

أما إن احرم بإذاه فليس له أعليله عند مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حليفة له دلك. فون عنق العبد وكان بعرفه عبر عرم، ثم أحرم وحسح أجسزاه عن حجسة الإسسالام قال ابن فدامة الاسلام قال ابن

وإن أحرم بشقيع بإذن سيده ثم عنق بعرفة أو البلها وأنم مشاسكه اجزأه عن حجة الإسلام. الكونه أنى بأركان الحج كلها.

وهذا عند الشافعي وأحمد، ويجب عنيه إعادة السعي إن كان فد سعى معمد طواف الفندوم. وقال أبو حميمة ومالك: لا يجزئهما عن حجة الإسلام. (1)

وحكمه في حال إنساسه شيدا من محفورات الإحرام كحكمه في الكمارات كي نقدم، فيفدي بالصوم لا غير، ويصدم عن الهذي الواجب، وفي دم الإحصار خلاف. (١٠٠

> ثانيا : الرقيق وأحكام الأسرة: الرقيق والاستمناع :

40- الاستنساع بالجواري لا يكون مشروعا إلا أن يكسون في ملك يعسبن أرائكساح صحيح.

⁴¹⁾ الذي الذي 7/ 120 - 201 وروضته الطبانيسين 7/ 120 . والزوقان 4/ 140

⁽٢) أنحي ٢/ ٢٥١، وروضة الطالبي ٣/ ٢٥١، ١٧٧

⁽١) مول من فسيدى: وأبيا غلام مج به قطه ... وأغير من العجاوي في شرح مصلى الأشار (٧/ ١٩٥٧ ما مطيعة الأخيار المحسلية) . وصحيح ابن مجير إستاد في المج و ١/ ٧١ م السلطية إرضواله . وإلا الموجوا تقوال ١٠ وقال امن عباس . ويشعر أنه مرفوع !..

والأرفح الفدير ١٩٤٤، والررقائي مر ٢٣٢.

ارما خرج عن ذلك فهو عرم بأثم فاعله، وهو من الكبائر، لقوله نعالى: ﴿وَالذِّينَ هُمَ لَقُرُوجِهُمُ حافظمون إلاعلي أزواجهم أوما ملكت أبهابهم فإنهم غيرملومسين. فمن ابتغي وراء ذلسك فاركت هم العلاون 🖟 🖰

الاستمنام في ملك اليمين:

٦٨ - ئيس للماليك البذكير أن يستمتع بمعلوكه التذكيره وليس ذلنك داخيلا فيبها أبناحته الأبة السابقة ربل هو لواطنة عرمة تدحل فيراحرمه الله تعالى من عمل قوم ثوط الذي عذبوا به على ما نصه الله تعالى في كتابه.

وكسذا إن كان انسالك امرأة والمستمتاع به المملوكسة الأنشى لا بدخيل فيبها أبياحتيه الأيبة السابقة، بل هو من السحاق الحرم.

وكنفلنك إن كان المائث امرأة والمملوك ذكرا طيس لها أن تستسميديه، أو أن تحكيمه من الاستمناع بها، ولا له أن يفعل شبنا من ذلك، بل هو عينهنا جرام، وهي عابنه جرام، سواء أكسانت حليمة، أوذات زوج. قال الشرطيي: وعلى هذا إجماع العلياء إرهب

ا وكما قو أرادت أن ينز وجها، فإنها حرام عليه حرمة مؤننة. أي ما دام رقيقا لها، فإن أعتقته أو باعتبه جاز لها النكساح بشمروطه . وقيد نقل ابن المنذر الإجماع عشي أن نكاح الرأة هبدها باطل.

ومسواء في هذه الأنواع الثلاثة السابقة الوطء ومضاماته من النفييل، والمباشرة، واللمس، والنظر بشهوة، كلها عرمة بحسبها.

ووجبه خروج هذه الصبورة الثالثة واستمتاع المُنائكة بمسلوكها) من دلالة الأبية، أن الأية خاطبت الأزواج من الرجال. قال ابن العربي: ومن غربب الضرآن، أن هذه الأيبات العشر من أول سورة المؤمنون عامة في الرجال والنسام. (لا قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ هُمَ لَقُرُوجِهُمُ حافظ ونه^(۱) فإنها خاطب بها البرجال خاصة دون الزوجات، بدليل قوله ﴿ إِلَّا عَلَى أَزُواجِهُم أوما ملكت أبيها نهم إلى الله عرف حفظ المرأة فرجها من أدلة أخرى، كآيات الإحصال عموما وخصوصا وغير ذلك من الأدلة، (٢)

ونقل ابن كثيرعن ابن جربر بسنده عن نتادة أن اموأة اتخذت علوكها، وقالت: تأولت آية من كتاب الله ﴿ أَوْمَا مَلَكُتَ أَبِهَا مِيهِ ﴾ قال: فأتى بها عمر رضى الله عنه، فضرب العبد، وجز راسه , 🖽

ونقبل ابن قدامة عن جابير أن اسرأة جاءت إلى عصر بالجبابية وقد نكحت عبدها، فانتهرها عمر، وهم أن يرجمها، وقال: لا بحل لك. (**

⁽١) سورة الؤمترن/ م.٧

⁽١) سورة المؤمنوك) ه

⁽٣) سورة المؤسون/ ٣.

⁽٣) القرطبي ٢١/ ١٠٥

وا بي تفسير ابن کشير ۲۳۹ ۱۳۹

رم) القني ١١٠/١٥

فالوطء الجائز بملك اليمين، هو وطء المالك المذكر لمملوكته الأشى خاصة، وفي هذا وردت الأبة السابقة.

وطاء الرجل الخر للملوكته (

79 . بحل للوجل الحر أن يستمتع بجاريت بالوطه، أو سقدماته، بشرط أن تكون علوكة له ملكا كاملا، وهي التي ليس له فيها شريك، ولا الاحد فيها شرط أو خيسار، وبشرط أن لا يكنون فيها ماتع بقتضي تحريمها عليه، كأن تكنون اخته من الرضاعة، أو بلت زوجته، أو موضوعة قرعه، أو أصله، أو تكون مزوحة، أو مشركة . (1)

والحاربة التي يتخدما سيدها للوطء تسمى سرية، واتحاذها لذلك يسمى التسري

وتنظر الأحكام التفصيف لذلك في مصطلح (تسري).

رفيل بل معض الأحكام التي أغفس ذكرها هناك أو ذكرت بإنجاز، نظم اللي أن تعلقها مصطلح (رق) أظهر.

طّلاق السمريمة والطّهار منها ، وتحريمها ، والإيلاء منها :

٧٠ الطلاق لا يلحق السرية ولا أثراله الفاقا. وأمسا الظهسار، فقساد ذهب جمهسور العلماء

من أمنه لم يكن مظاهرا، فلا كفارة عليه، ويبب عليه الشوية بما قائم، فإنه كلب ورور. لقوله تعالى: ﴿ الله من بظاهرون منكم من نسائهم ... ﴾ . (1 فهي ظاهرون منكم من والاسة وإن صح إطلاق لفط ونسائد، عليها لغة يقال: هؤلاء وجواريه لا نساؤه، ولأن الخل في الأسة تابع غير مقصود من المقد بل يصح في شراء الاسة المجوسة، ونقل هذه القول أيضا في شراء الاسة المجوسة، ونقل هذه القول أيضا عن ابن عصر وجسناظة بن عسر ووسعيد بن على براء على والارزعي.

(الحنفية وانشيافعية والحيابلة) إلى أنه لوظاهر

وذهب المناكبة إلى أن الأمة بلحقها طهار سيدها، فلوظاهر منها لم يحل له أن يطأها بعد ذلك حتى يكفر كفارة نامة، لأنها عملة له حلا أصلبا قبصع الظهار منها كالروحة، وهو مروي أيضا عن الحسن وعكرمة والنخعي وعمرو بن دينار والزهري وقنادة

وعن الحسن والأرزاعي إن كان يطؤهما فهمو ظهر وإلا فلا .

وقيال عطياه: عليه نصف كفارة الظهار من الحرة، لأن الأمة على النصف من الحرة في الأحكام.

⁽۵) البزرقان ۲۲ (۲۳۰ هـ ۱۳۰۸ وروف افغانين ۱۳۰ (۲۰۰ وه/ ۲۷۰ وکشاف انتاع ۱۲ (۲۰۰

⁽١) سورة الجادلة/ ١

ولسوألى من أمتمه فليس ذلك إسلاء، فلا يطالب بالفيئة، أو التطنيق، وعليه الكفارة إن حتث.

وكذا إن حرم أمنه على نفسه بقوله: وهي على خلسه بقوله: وهي على حرام، فليس فيسه إلا كفسارة يسمون، لانه كتحسريم الطعام، وقد ورد أن النبي الله حرم على نفسه أمنه فنزل. (أن قوله تعالى: ﴿ وَالله الله الله يَكُ . . ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا الله يَكُ . . . ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا الله يَكَ مَرْضَ فَلُهُ لَكَ . . . ﴾ إلى قوله:

استبراء الأمة إذا دخلت في الملك :

٧٩ ـ من السنرى أمية فليس له أن يطأها إن كانت حاسلا حتى تضيع حملها إهماعا، فإن لم يكل بها همل بين، فلا يطؤها حتى بسنبرلها، بأن تحيض عنده حيضة ، ليتيقن براءة رهمها من حل غيره، وكسدا من دحسلت في مذكسه بأي حبب. كهيسة، أو ميزات، أو وصيح، أو غير ذنسك، ودليسل ذلك قول النبي كلة في حسابها أوطاس: ولا توطأ حاصل حتى نضع، ولا غير ذات عمل حتى تحيض حيسفسة الأولسال:

ولا بحل لامسترى، يؤمن باقله والبسوم الأخمرأن يسقى مامد زرع نحيره . ⁽¹⁾

والتبسري في هذا بختلف عن النكساح، فمن نكح حرة حل له وطؤها درن استبراء.

وذهب بعض الفقهاء أيضا إلى أن الرجل إذا اراد أن يسيسع أمسة كان يطؤهسان أو اراد أن يزوجها، فلابد من استبرائها قبل ذلك.

والعلة في الاستمراء، أنها إن كانت حاسلا من سيدها تكون أم ولدته إذا ولدت، فلا بحل له بيعها، ولا يصح البيع، ولا تحل للمشتري، ولئلا يفضى إلى المتباه الأنساب.

وهــذا اللـذي تقــدم هو في الوطء . أما دواعيه ومقدماته نقد انحتلف فيها .⁽¹⁷⁾

وتفصيل الفول في الاستجاه وأحواله ينظر تحت عنوان (استجاه) .

أثار وطاء الأمة يملك البعيل:

٧٧ ـ الأثبار البلاحقة بالوطاء من وجوب الغسل والبيات الحبومة بالصهر، لاحقة بالوطاء بملك

 ⁽¹⁾ جديث أن التي 28 وحمود أنساء - أخبرجمه الخساكم (1779) باطار البرة المعارف العلميانية) من حديث أنس، وصحمه وواقله الدهي،

⁽١) مورة التحريم/ ١٠١

 ⁽٩) حدیث: ولا نوط احاصل حتی نفست و لا فردات حل حتی و آخرجه أبو داود (۲۱) ۱۱ د فقیق حزت فید دعاس) بن حقیت آبی سعید اطفاری، وحسن زمناند این حجر ای اشایشمن (۲۱) ۱۷ د فرکد اطباعة انتشا)

اليمين، ويفترق عن الوطء في النكاح بأمور منها :

أن وطء الحير الحيرة في البكاء بحصين الرجل والصواف بحبث لوزني أحسدهما يكسون حده السرجم . أما من وطيء في ملك بمين ثم زني فحده الجلدلاغين قال ابن قدامة: لا تعلم ق ذلك خلافا. ^(*)

نكاح الرقيق :

٧٣ ـ يجوز للرقيل ذكسرا كال أو أنثى أن ينمز وجي ولا يكبون دنيك إلا بإذن السيبد إحماعيان لأن رفيضه مالسه وقد حت الله نبارك وتعالى السادة على تزويم المهابيث، لا نبه من الصيات والإعصاف. فضال تصالى: ﴿وَالْكُحُوا الأَيَّامِي متكم والصائحين من عبادكم ورمانكم إن يكونوا فقراء بغنهم انته من فضله واهة واسع عليم ﴾. (1) قال الفرطبي: الصلاح هنا الإيهان. والأمر في لأبة للترغيب والاستحباب. أأنا

والمسبد أن بجبر الأمة على التزويج بمن شاء السينده واستثنى الحنابلة أنا يكون الزوج معيبا معيب يرديه في النكام فلا يجرهما عليه، وأما

أجبورهن بالممروف محصنيات غير مستافحات

ولا متخذات أخدان. . . ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكَ

لمن حشمي العنث متكم وأن تصميروا خبر لكم

الثان: أن ينكح العبد أمة. الثالث: أن يتكم العبد حرة. وفيها بن بيان ذلك : النوع الأول: نكاح الحر للأمة:

إجباره العبند عفي النكناح فمذهب أبي حنيقة

وماليك والشافعي في القديم أن له ذلك أيضا.

لأن مصلحت موكسولية إلى السييد، وذهب

الشمانعيمة على الجمديد والحنايلة إلى أنه

لا بجبره، لأن تكليفه كامل، ولبس له منفعة

يضعيه . ⁽¹⁾ وتُبس للعبند ولا للأمة التزوج بغر

ونكساح السرفيق علمي ثلاثة أنحاء كانها جائزة

٧٤ ـ ذكر الله تعالى رواج الأحر وبالإساء في قولمه: ﴿ وَمِنْ لِمُ يَسْتَطَّمُ مِنْكُمَ طُولًا أَنْ يِنْكُمُ المحصنات المؤمنات مميا ملكت أبيانكم من فتينانكم المؤمنيات والله أعلم بإيهانكم بعصكم من بعض فالمكمحسوهن بإلان أهلهن وأنسوهن

إذن السيد (1)

من حيث الجملة.

الأول: أن ينكح فحر أمة

را) تعسير القمرطين ١٤/ ١٤٢ ره/ ١٤١. ونسح طمادير 1/200\$. 1944 . وروضة الطالبي ∀/ 1919. ⊕، 1 17 فتح الفدير 1/ ۱۸۷ و۱۹ ۴۴۸. والمعني 1/ 1. 4

روام المني ٨/ ١٩١٢

⁽¹⁾ مبووا التوراء ٢٢

⁽¹⁾ تغسب القبرطي (11-11). 121. والمري 1) (-6. ٦٠٠٠ وتم ح الأشاء ١١ ١٩١

واقة غضور رحيم). ⁽¹⁾ وقبد أحيد الأنسية أكثر أحكام هذا النكاح من هذه الآية.

نفسد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأصبل تحريم هذا النسوع من السرواج وأنسه لا يحل، والعقيد فسيد، ما لم تجتمع شروط معينة تقيدها الأبية. وأن الجيواز وذا اجتمعت الشروط هو من باب الرفصة.

وقالوا في حكمة هذا التحريم: إن هذا النوع من الـزواج يؤدي إلى رق الولد. لأن الوند تبع لأمه حرية ورقاء ولما فيه من الغضاضة على الحر يكون زوجته أمة تنهن في حواج سيدها وحوائح الهالد. وندا قال عسررضي الله عنه: أب حراً تزوج أمة فقد أرق نصفه .⁽¹⁾

واستدلوا بي يلي .

 إن الآية جعلت إباحة هذا التكرح لمن لم يستطع طول حرة، ولمن خاف العنت، فدلت بمفهومها على أن من لم يوجد هذان الشرطان فيه، فلا يكون مباحا له.

 لا مقوله تعالى في أية لاحقة مشيرا إلى هذا النبوع من النكاح: ﴿ وَرِيدَاتُهُ أَنْ يُفَفَ عَنكم وخيلق الإنسيان ضعيف ﴾ (" فدل على أنبه وخصة والأصل التحريم.

قاميا إن وجيدت الشيووط المعتبرة فإن نكاح الأمة جائز إحماها لما تقدم من الإية. (1)

شروط بهاحة نكاح الحر للأمة :

يشترط لإباحة نكاح لحمر المسمم للأمة مايلي:

الشرط الأول :

ال الا يكون عند، (وجة حرة بهكته أن يستمف بها. فإن وجدت لم يجز له نكاح الأمة، الان الحرة طول، وفي الحديث ونكح الحرة على الأحة، ولا تذكح الأمة على الحرة، ولا تذكح الأمة على الحرة، ولا تذكح الأمة على الحرة، ولا تذكل أين قد نقل في ذلك خلاف عن مالسك، قال المسرطي، في ذلسك خلاف عن مالسك، قال المسرطي، نقال المسرطي، نقال في المدونة : ليست الحرة بطول تمنع نكاح الخدة، وقال في كساب عهد ما يقتضي أن الحرة بمثابة وقال في كساب عهد ما يقتضي أن الحرة بمثابة الطسول. قال المشرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال المشرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال المشرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال القسرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال القسرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال القسرطين : فيفتصي هذا أذ من المن الحرة بمثابة الطسول. قال القسرطين : فيفتصي هذا أذ من من الطسول. قال القسرطين : فيفتصي هذا أذ من من المناس المناس

⁽¹⁾ سورة فساء/ 10

⁽۱) نفسير القرطبي ٥/ ٢٦٠ . ١٤٥٠ . ومنع القدير ٢/٩٦/٦

والإي حورة النساء أراده

ره) اللغي ١٩/٩ه

⁽٩) مددّت: و لا تنكيع الاسة على الحرق، وتنكيع الحوا على الإستةان العسرجية البيهفي (٧/ ١٧٥) ط دائرة التساوف الدنسيةية: من صديت بطير بن عبدالة موقوقا عليه، وقال: وهذا إسناد صحيح ال وكالم مسعمة ابن حجر في التلجيعي (١/١/ ١٧١ ط شركة الطباعة الذية).

٣١) للعني ٦/ ٩٩٥، ولنبح الذبير ٢/ ٣٧٦، ٣٧٧، وروضة الطالين ٧/ ١٢٩

عنساء حرة فلا يجوزله لكساح الأمسة وإن عدم الممعة وخاف العنت .⁽¹⁾

ومن كان عند، أماة يتسراها لا بجل له نكاح الاهة، وكذا إن كان فادرا على شراء أما تصلح الموها. (")

ويعتبرعتبد الختابلة وفي الأصبح عند الشافعية، في الحرة التي يمنع وجودها تحت صحة تكساحه للأصة. أن تكون بحيث يحصل بها الإعقباف، فإن لم تكن كذلت لم تمنع تكاح الرسمة، كأن تكون صغيرة، أو هرمة، أو هائية، أو مريضة لا يمكن وطؤها، لأنه عاجز عن حرة تعقبه فأشيته من لا يجد شيشا، وفي روضة الطباليسين: أو كانت مجنونة، أو مجاومة، أو برصاه، أو رتفاه، أو مضناة الا تحتمل الجاع، (1)

الشرط الثان :

٧٦ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من شروط حل نكاح الأمة أن بخاف أن يقع في الزئي إن لم يتسؤوج، وشق عليه الصدر عن الجياع فعنت حسب ذلك، أي وقع في المشفة انشديدة. (**)

الشرط الثالث

قال إمام الحرمين: وليس المراد بالخوف أن يغلب

على فلنمه الموقوع في المؤني ، بل أن يشوقعه

لا على النبدور. قال النبووي: من غلبت عليه

وهذا الشرط غيرمعتبر عند الحنفية، إذليس

زواج الأمسة مقصسورا على الضيروري أخبذا

بعموم قوله تعالى: ﴿فَانْكُحُوا مَا طَاتَ لَكُمْ مِنْ

النساه﴾^(۱) وقوله: ﴿وَأَحَلَ لَكُمْ مَا وَرَاهُ

ذلكم﴾^(۱) ولم يرد ما يوجب تخصيصه، قالوا:

وقوله تعالى: ﴿ وَلَاكَ لَمْنَ خَشَّى الْعَنْتُ

متكو) (4) إنها بدل على المنبع بالفهوم، وليس

ذلك حجة عند الحنفية , ولوسلم , لأمكن حمله

على الكراهية، وهي لا تشاق الصحية. وقيد

٧٧ ـ أن لا بضدر على نكتاح حرف لعندم وجود

حرقه أوالعدم وجود الطول وهو الصداق. وقبل

الصداق والنفقة. وهذا قول الجمهور. (*)

حرح صاحب البدائع بالكراهة. (**

شهرته وضعفت تفواه فهو خانف (")

وا) روضًا الطالبين ١/ ١٣١

⁽¹¹⁾ مورة التسامار ٢٥

⁽³⁾ مزرة النساء(١٥

⁽۵) فتع القدير ۲۷۱/۳

⁽¹⁾ روضة الطناليس ٧/ ١٢٩، وتقسير الفرطبي ٥/ ١٣٧. والفني ١٦/ ٩٩. والمزرفان ٢/ ٩٢٠

⁽١) تفسير القوطبي ١٣٦٠، والزردان ١٢٠٠،

^(*)برومة ا**لطا**لين ۱۳۹

⁽٣)اللغي ١٩٧/٧)

 ⁽⁴⁾ تفسير أبن كشير (أو ٧٨) القياهرة، فلا عيس الحلبي،
 والزرئان ٢٢ - ٣٣٠

الشرط الرابع :

٧٨ . أن لا تكون الأمة علوكة له ، ولا لولده .

فلا يتسزوج السبد أمنه التي يملكهما، قال صاحب الهداية: لأن النكاح ما شرع إلا مشوا شهرات مشتركة بين المتناكحين، والمملوكية تنافي المالكية فيمشع وقوع النموة على الشركة.

وقيال ابن قدامة : لأن ملك الرقية يفيد ملك المنفعية وإيباحية البضيع ، فلا يجتميع معه عقد أضعف منه .

ولموطك زوجته وهي أمة الفسخ لكاحها. قال ابن قدامة: لا نعلم ليه خلافا.(١٠

ولا بجوز للرجيل أن يشزوج أمية ابنه أوبنته. لأن له فيهما شبهمة، وهيذا قول الجمهور. لقول البيريج: وأنت ومالك لابيك. و.(")

وقال الحنفية: بجرز للرجل أن يتزوج أمة ابنه أو بنته. الأنها ليست محلوكة له ولا تعنق بإعناقه .⁹⁷

الشرط الخامس ا

٧٩ _ أن تكون الأمة مسلمة إن كان من يربد

و (م) قسم القسابسر ۲ (۳۷۹) ، والمغي ۲۹ - ۹۹۰ ، والفليسو مي ۲ (۲۱۷) ، والر رکاي ۲۰۸۶ ۲

(۲) حديث وأنت وسالسك الأبيسك. أشرجه ابن ماجة (۲) ۷۹۹ ـ ط اخبابي من حديث جابسر بن حيداله. وصحح إستاده اليوصيري في مصياح الزحاحة (۲/ ۲۵ ـ ط مار دايلية).

(٣) الغني ٦/ ٦١٠. والظيربي ٣/ ٢٤٧

الرزواج بها حرا مسلها، فلو كانت كتابية أريصح النكساج، الفهدم قول تبدارك وتعمالي: ﴿فسها ملكت أبهانكم من فتباتكم المؤمنات﴾ (١)

وهذا قول النسافعية ، وقول عند الخالكية ، وهمو المدهب عند الخنابلة ، لأن زواج الاسة للصدر ووقه والفسر وزة تندفع بزواجه بأسة المسلمة ، ولأن يجتمع فيها نقص الكفر وتقص الرق ، وذهب الحنفية وهموقول عند الحنابلة : إلى عدم تشتراط ذلك ، أخدا بإطلاق قولم تعالى : وفانكحوا ما طاب لكم من النساه (٢٠) وفرله وفوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساه) وفوله

قالوا: فلا يخرج عند شيء إلا بإيوجب التخصيص، وليت الأبة السنابقة موجب للتخصيص، لأن دلالتها بمقهموم الصفة، وليس هوججة عند الحنفية، كما هومعلوم في أصول الفقه، قالوا: ولأن وطأها بملك اليمين جائس، فيجوز بالنكاح، وقالوا: إن زواج الأمة في قلك الخال يكون مكروها، لا حواما، ألا

استدامة نكاح الآمة عند زوال بعض الشروط: ٨٠ ـ لوزال بعض الشروط المتقدمة بعد أن نكح

رزاز) مورة الساء / ١٥

⁽c) مورة النساد*) ۳*

رح) سررة النبية/ ٢١

⁽ع) منع القدير ٦/ ٣٧٦، والمعني ٦/ ١٩٥٠، وكشاف القناع مارهم

الحر الأسة لم يتمسخ تكاحها عند عامة العلماء، ولم يلزمينه الطبلاق، كأن نزوج عليها حرة، أو أمكنه التزوج بها لوجودها. أوكان معسوا لا يجد صدافا فأبسر، أو كان يخاف العنت ثم زال ذلك الحنوف لأمراءاء وذلك أن الشروط المتقدمة هي شروط ابتدان لاشروط دوام

وفي قول المنزي من الشمافعية: ينفسخ نكاح الأمة بذلك، وهو قول عند الحنابلة. (19

ولوكان الروح قد طلق الأمة ثم زالت بعض الشروط بأذائزوج حرة مشلان صوح الشيافعية بأنه لا يحرم عليه مراجعة الأمة في عدتها . 🗥

الولاية في نرويج الأمه :

٨١ ـ لا تزوج الأمة لفسهما، بل ولابة نزويجها لسيدها لأتها ماله . وقد قال نعالي ﴿ فَانِكُحُومُنَ بإذن أهلهي، المناس العلامة أربابهن ومالكيهس.

فإنّ كان السيند صغيرا أو سقيها فلوليه في لمال تزوجها ، لأمه قد يكون في ذلك مصلحة حائيسة للصفيير، لما فيسه من تحصيل مهبرها وولندها، وكفاية مؤنتها، وصيانتها عن الزني الوجب للحدار

وذهب الشاقعية على الأصح عندهم، إلى

المهر والنفقة والاستخدام :

والخط المالي).

٨٦ ـ إذا زوج السيد أمنه فمهرها له . لأنها ملكه ذاتنا ومنفعة ، وهذا قول الحمهور . وقال مالك : مهرها لها، وهي أحق به من السيد، لفوله تنارك وتعالى: ﴿فَانَكُحُوهُنَّ بَاذَنَّ أَهُلُهُنَّ وَأَتُوهُنَّ أجورهن). (** هذا ما ذكره الفرطى عنه ، وفي الرزبان أن النقول عن مالك في دلك فيه خلاف

أن لولي الصغير أن يزوّج أمنه إذا ظهرت الغلطة

وإن كاد مالك الأمة امرأة فمذهب الشافعي

وهــوروايــة عن أحمد: أنَّ من يتولى تزويج المرأة

يترلى تزويج أمتهاء ولابروحها إلا مإذن سيدتها

لأنيا ماقاء فلا يتصرف فيها أحد إلا بإذباء الله

وإذا زوج السبند أمنه امتمع عليه الاستمتاع بهاء ويبقى له منفعة استخدامها، فتكون على ما ذكره الشافعية والحنابية عبده نهاوال لأنه وقت الحدمة، وتكنون عناد زوجها ليلا، لأنه وقت الاستمشاع، فإن نبرع السيسد بأن تكنون عنمد المزوج ليبلا ومهارا كانت عنبده. وحبث كانت عسد السيسد فعليه لفقتها في وفته ، وحيث كالت

والم) المنتبق ٢/ ١٤٦٧ . وتنفسيس القسرطين ٥/ ١٤١٠ . وروصة الطاليين لأكاء ١٠٠

⁽٣) نفسي الفرطبي ٥/ ١٤٣ ودراية سورة النساء) ٢٠

١٤) الزراني على فنصر حليل ٢: ٠٢٠

⁽ع) روسة لطالبين ۱۳۳/۷ و۸/ ۲۹۷ . والمغي 1/ ۹۹۹

وح) سورة النساء (٣٠)

عند البروح فعيب بطنها في وقته عدا مذهب الجابلة وهو الأصح للشافعية.

يذهب المثلكية إلى أن نفشة الأسة المزوَّجة على زوجها بكل حال.

وذهب بعض انشافعية إلى أن مقة أنزرجة الأسة على السيند على تل حال، لأنها لا تجب إلا بالتمكين الدم، وفريوجة .

وذهب الحنفية إلى أن لمسيد إذا زؤج أسه فليس عليه أن يسولها بيت الزوج، فكنها تحلم الخولي. ويقال للزوج: منى ظفرت بها وطنتها، فإن بواهما معه فلها التفقة والسكس، وإلا فلا أنا

أولاد الحرامن الأمة :

٨٠ إذا تزوج احير أمة فاولاده منها أرقاء يحا لامهم، فيولدون على ملث أنسيد، وقد صرح المنفية بأن دلك ما فريث إط النزوج في عقد المكسح، حرية أولاده منها، فإن شرطته صح وعتق جميع أولاده منها من ذلك النكاح لاأ، في معنى تعليق الخرية بالولادة، ثم إن مات أنسيد أرباع الأمة المنزوجة فانصحيح أن الشرط قائم ويعتق من بوقد بعد ذلك أنضا.

وانفضوا على أنبه إن أعتن السيند أولاد أمنه

فعلى الآب الحر نفعتهم، قال المالكية: إلا أن بعدم أو يمسوت فعلى المبيد، لأن من أعلق صغير، ليس له من يسفق عليمه فنفقت على معتقد، لأنه يتهم أنه إلى أعظه ليسفط عن نفسه

وقو أن النزوج السنري زوجته الأمة انفسخ بكياحيه كهاتفسم. فإن كانت حاسلات صار الحمل عكوما بحريت، لأب صارت أم إلداله، وقسو كان العلوق أنساء السرق. صرح بذلك القلوبي من الشاهية. (1)

رزواج الحرة على الأمة :

48 ـ من تزوج أمة شمروطها، ثم أمكنه زراح الحرة فمروجها، فقد تقدم أنه لا بنسبخ نكاح الأمة - ويثبت المائكية للحرة منا الحق في فسخ تفسيما إن لم تكن علمت بأنب ممتزوج بأصف قالوا: فقل لما يلحقها من ظعوة.

قال الممالكية - ويكون فسخها طلقة واحدة بالثق فون أوقعت أكثر من واحدة لم نفع إلا واحدة.

قائموا وكذا لونزوج على الحنوة أمة يكون للعمرة الخيار. أأأ

ر الهزرقياني ٣٠ (٤٦٠ ولار ٢٥٢) وكثباف العناج ١٩٧٤ (١٧٥٠). وخاشية الم عليمين ١٤ (٢٧٦

ر t) مائديا اللمويي على شوح المباح 14 199 رعم الزرقان 17 141

⁽¹⁾ نشداب ومنح القدير ۱/۲ (اف) وحاشية أن عابدين ال ۱۷۹7، والتي ۱/۵ (۱۵۰ والتيوني ۱۷۲۳) وروشة الطب سبين ((۱۸۵۰ /۱۸۰۸) و (۱/۹ (۱۸۸ والتيونسان الا ۱۸۸۱) وكتاف التياع الا (۱۸۵ /۱۸۸)

العشرة والقسم :

ه. ويستحتج المزوج من روجته الأسة بمثل ما يستحتج به من الحدوة، ويجتب السفيسر والحيضة، ذكن لا يعزل عن الحرة إلا برضاها، ولا يعزل عن زوجته الأمة عند الحنابلة وهوقول أبي حتيفة إلا برضها ميسدها لأن الحق أي الإذن المولد. وقال صاحبا أبي حنيفة: الحق في الإذن لما خاصة، لأن الوطء حقها إذ تتب لما المطالبة به، وفي العزل تنقيص حفها فيشترط وضاها كالموة.

وقبال المالكية: ليس للمؤوج أن يعيزل عن زوجته الأمنة إلا بإذن السيد وإذنها، لأن العزل ينغص الاستمناع.

وضال الشنافعية: لا يحرم العنول عن الحيرة والأمة، روجة أوسرية، بالإذن وغير الإذن. الأب والحق في الاستمتاع للأمنة لا لسيدها، فلو تساؤلت عن حقها في القسم صح، ولمورضيت بعيب الزوج فلا فسنخ. الألا

ولملزوجة الأصة الحق في أن يقسم لها. بخلاف السرية

ولها عند الحقية والشافعية والحناطة نصف

(١) التزرقيان ٦/ ٢٦٠ . وكشياف المنشاع ٥/ ١٨٥ . وروضة

(۱) رومهٔ الطالبين ۱۷ جمع، ۱۹ ۹۹

الطائين لازها، وفيح القدير ٢/ ١٤٩٥، وتكملته ١١٠/٥

ما يقسم للحرة، فللأمة ليلة مقابل كل ليلتين للحوة .

فإن كن إماء كلهن وجب العدل بينهن، قال الحنابلة - وهو وجه عند الشافعية .: فيفسم لهن لبلة وليلة لا أكثر، كما لوكن كلهن حرافر، إلا أن يرضين بالزيادة. قالوا: والحق في الفسم للامة لا تسيدها، فلها أن تهب ليلها لضرتها أو لرجها، وليس لسيدها الاعتراض، وقال المالكية - يجب التسوية بين الروجة الحرة والنوجة الحرة

وإن تزوج أمة بكرا أقام عندها سيعا ثم دار. وإن كانت ثيبا أقيام عندها للإشا ثم دار، كيا يفعل مع الحرة. (*)

ولونيس الزوج عنها فرضيت به كان لسيدها المطالبة بالغسخ عند أبي حنيفة ، وقال الشافعية وأبو يوسف المطلب لها . (1) وهدف المسألة فرع عن مسألة العزل وقد تقدمت .

استبراء الزوجة الأمة :

۸۱ من اشتری أسة لم يحل له وطؤها من غير استبراه، وذلك ليتحفق برامة رحمها (ر: استبراه).

 ⁽¹⁾ كشسك الفتساح ٥/ ٢٠١٠، والسروقاني ١/ ٥٧، والمني
 (١٥/ ٥٠)، وقت مع الفسايسو ٢/ ١٩٨٠، والأطبيا، والنظائر
 للسيوطي صر٩٠،

⁽٣) فتح القدير ٣/ ٢٦٤، وروضة الطائيين ١/ ٩٩

أميا من تزوج أمة فقد العطف فيها، فذهب أبو حنيقة إلى أمه ليس على الزوج أن يستبرنها ولو كان المؤلى يطؤها قبل النزويج، وعقلوا ذلك بأن عقد النكاح متى صح تصمن العلم براءة السرحم شرعا وهو القصود من الاستبراء، وعلى المولى أن يستبرنها قبل أن يزوجها.

وفريب من هذا قول المالكية فقد قالوا: إن على السيمة أن يستسبري، موط ووق إن أواد تزويجها ويصدق المبيد إن قال إنه استبرأها قبل النزويس.

وفعت أسويوسع إلى أن على السزوج أن يسترفها استحد، (١٠)

النوع الثاني. زواج العبد بالأمة

٨٧ . يجوز أن بستروح العبد أمة ، ولا يشترط في دلك شيء من الشدوط المتصدمة لزواج الحبر بالامة ، ولا يصح ذلك إلا بادن صيد العبد وسيد العبد وسيد للمبد وسيد عدد نروح بغير إفن سيده مهوعاهر و⁽¹⁾ وفي قول عدد الحقمة : يكون نكاحه موقوفا على إسازة السيد .

وإذا كان للمبيد عند وأمة فله أن بزوج عنده أمنه . ويشارط إدن العبد عند من لا يجبر إجماره

على النكاح وهم الحنفية والمالكية.

وإذا زوج عبده من أمنه فلا ميرعند من قال إن مهر الأمة تسيدها. (١)

ومهسر زوجة العبيد في كسبه هو إن كان له كسب في المسلم كسب في ولى الشنافعية ورواية عبد الحابلة ، فإن لم يكل عنده ما ينفق العبل بعد من الكسب، لم قال الشنافعية : ليس على العبد أن بنفق على زوجته إلا نفقة المعسرين إن كثر ماله ، الصعف ملك.

والمعسد عدد اختابلة أن التفقة على السيد سواء صمنها أولم يضمنها، وسياء بالشره والعقد أو بالسره العمد بإذاب، وسنواء كان مأذرنا له في التحارة أم لا، لانه حق تعلق بالعبد برضا سبده فيصمنه، فعلى هذا لوباع السيد العبد أو أعنظه لم يسقط الهرعن السيد. ""

واملم غالب أحكام هذا النوع من النكاح ، بمراجعة زواج الحر بالأمة السابق فكره.

النوع الثالث: رواج العبد بالحرة

٨٨ ً لا يمشيع شرعًا أن ينزوج العبد حرق، وله أن يجسب بين حرة وأمث، وليكن لا يجل له أن

¹⁹⁾ تشبح الفسلامية 7: 206. والسر رضاي والبشان 7: 144 وع: 1942 - 1942

۱۷) المني ۱۰ (۱۱۰) وي وكيات القاع ۱۰ (۱۰ وروحة الطاليل ۱۲ (۱۱ و ۱۱ و۱۷ وشرح المنابع ۲۷۲ ۲۲

⁽۲۱ حاشيه ابن عابدين ۱۰ / ۲۵۰ واثر رفاي ۲۳۲/۵

 ⁽٣) مديث ، وأبسيا عبدة توارح معيز إلى سيده مهيو عاضوا.
 أسوحه الدمدي (٣٥ - ١٥ - ١٥ اطلي : من حليث جابو بن عبدالف. وقال - وحليث حسن!

يشزوج سبدت. إن العكام النكاح تناق مع أحكام اللك، فإن كل واحد منها يقتضي أن يكون الطرف الأخر بعكمه يسافر بسفره ويقيم بإقامته وينفق عليه فيتنافيان، ولأن مقتصى الزوجية قوامة الرجل على الرأة بالحفظ والصون والناديب، والاسترفاق يقتضي قهر السلاات للعبيد بالاستبلاء والاستهانة، فيتعفر أن تكون سيدة لعبدها وزوجة له.

وقبو أن النزوجية الحيرة ملكت زوجهها العبد. انفسخ نكاحهها

ومما يدل لصحة زواج العبد بحرة ما ورد في قصمة يربعون، فإنه كانت زوجة لعبد اسمه مغيبت، فلها اعتشف، قال لها النبي على الماد والمو واجعنيه . قفالت بارسول الله أنامرني؟ قال: إنها أنا شفيع . قالت: لا حاجة في عيه، (1)

فلا بشفح إليها الني كؤ في أن ننكح عبدا إلا والنكاح صحيح .⁽³⁾

ولدكن 11 كان العبساد غيركف للعسوة فلا تشرّوجه إلا برضا أولياثها، فإن تزوجته فلمن لم يرض منهم الفسسخ . وهذ قول مالك والشافعي وأحدد، وحوقول العساحين، على أن المتقول

عنهها أن ذلك في الأولياء إذا تساووا في المدرجة . وقبال أبو حقيقة: إن رضي معضهم ورضبت المرأة لم يكل لبائي الأولياء القسخ .

وأخيد العلماء من قصة بريارة أيضا أن الأمة إذ أعتقت تحت عبد بكون طا الخيار بين البقاء معه وبين العسخ . وصرح الحنفية بأن النسخ بقع بمجارد احتيارها ولا يشوقف على حكم الفاضى لظهوره وعدم الخلاف هه . [1]

وولد العند من (وجنه الحرة أخران إلن الولد تابع لامه حرية ووثار ⁽¹⁾

إنفاق العبد على أولاده :

٨٩_ إن كان أولاد العبد أحدادا، كأن تكون المهم حرة، أو بكونوا من أمة فيعنقهم السيد، فلا تلزم أباهم العبد نفقتهم، وكذا لا تلرمه نفقة أحد من أثار به سواهم، لأن نفقة الأقارب تجب على صبيط المواساة وليس العبد أهلها. وتكون النفقة على من يليه من أقدوبهم على ما يذكر في باب المفقات، فإن لم يكن من ظرمه نمفتهم كانت في ببت المان

وزن كانسوا أرقساه فلبس على أبيهم العبسد

 ⁽١) فتح القديم والعداية ٢٠٨/١). ١٩٥٥، المغي ١٦ ١٩٥٠.
 (١) وكشاف الفياع ح/ ٢٨، وروصة الطالب ٧/ ٨٠٠).

ولاع البناني على الزوقاني ١/ ٢٥٥، والأثناء للسيرطي ٢٦٧

 ⁽¹⁴⁾ معنبت : رقعب قبريس ة ومغيت ؛ الغيرسه البخاري (الفتح ١/٩) من معنبت ابن عبلس

وه) المغني ٦/ ٨٨٤. و ٩٠٠ وامعتبابة بعاملي تتع الفلور ٦/ ٩٧٠ وكشاف العناو ٥/ ٨٨٧. والغلبوم ٢٤٧ / ٣٤٧

لعفتهم أيضاء وتلزم الفضهم سيدهم. ⁽¹⁾

عدد زوجات العبد

٩٠ . احتلف في العسدد السدي بحير للعبد أن يتحممه من النسباء . فقيل الايتزوج أكثر من اسرائيس، وهمذا مذهب الحصية و الحدايلة ، واختصوا بها ورد عن عصر وعلي وعبد لرحمن بن عوف في ذلك . وبها روى ليت بن أبي سليد عن الحكم بن عنيسة أن قال: أجسم أصحات لبي يهي أن العدل لا ينكح أكثر من التشين ، ولكون أحكام الرفيق على النصف من أحكام ولكون أحكام الرفيق على النصف من أحكام الرفيق على النصف الرفيق الرفيق

وقيال. أه أن يديزوج أربعا، وهومذهب طائكية، قالوا، لعموم فية، ﴿ورينَحُ﴾^{(ادا} لان التكاح من العيادات، والعبد والخر فيهيا سوء. ^(ال)

أحكام نكاح المدار

۹۱ با الاصلّ أن أحكام نكاح العبيد كا حكام نكاح الاحرار، إلا ما يستثنى من دقيك، وهو قليل، ومنه غيرما نقدم أن العيد إن وظيء

الحرة في كسح لم يحصيها، كيا أن تكسح الأصة لا يحصن الحسر، فلو تزوجت عبدا موطقها الم زمت حدث عند البكر وهو مالة جلدة ولم ترجيه، لعدم إحصابها، وهذا فول جهوز العلياء.

وقسال ماليك. إن كان أحمله النووجين حرا والأحمر علوك اوتم النوطة فالحرمهم) محمن فيرجم إن زني . (١)

الإبلاء من الزوجة الأمة. وإيلاء العبد من زوجته:

٩٩ مدهب الشافعية وظاهر مذهب أحد أن الإيبلاء من النوجة الامة كالإيلاء من النوجة ولامة كالإيلاء من الوجة الدامة كالإيلاء من الوجة كان الزاج عبدة أو حواء وللامة الطائبة بالنوطة بعد الأشهر الإربعة وإن عقا لسيند، لأن الحق غافي الاستنتاع، فإن تركت الطائبة لم يكن لسيدها الطلب.

واحتجوا على الأشهر الإربعة بعموم أبة الإيلاء

وذهب الم الكيمة إلى أن مدة الإيمالا إن كان المروج عبدا شهران واوكانت زوجته حرق، فإن كان المسولي حرا فالمبدة أربعية أشهير وفيوكانت زوجته أمة . واحتجوا بالقياس فياسا على العدة رأأة

⁽١) المنهي ١٩٩/١، وروضة الفظير ١٩٧/١، والريتان

⁽١) مورة النساء، ٣

ر") قرومان " ۲۰۰۲ و کشاد الله م ۱۸ ۸۰ وقع القدر ۱۳۰۶ و ۱۳۰۸

يردر بقي ١٦٠٤، ويزد فلق ١٩٢٨

رام معنى ١/٣٠٥. ٣٢٣. ونشح القندير أثر ١٩٥٠، وروضة معاليين ١/، ٣٢٠. والروض ١٩٤٢/

خلم:

٩٣ ـ إن خالعت الأمة زوجها على مال في الذمة منسير إذن الدر عد صبح الخلع عنسه الجمهسور ولا ينزو سيده ما أداء الساس بل مكون في قمتها تؤديه إن عنقت، وقبل إنتعلق بوقتها فتناع فيه، فإل كان بإدن المسيد لرمه وتعلق بذمته حو.

وقال المالكية: لا يصح خلعها بغير إذل

السيد. وإن حالج العبد زرجته صح الحلح، لأنه يملك الطلاق على غيرمال فملك احلع، وهو طلاق أو فتح على مال، والحق في العوض للسيد.

ا فإن كانت الأمنية مأذونينا لها في التجناري أو أمان شيشا من المال عديد من يقاول بأنها الفقك المالي الدمها المالي (⁴²

الظهار والكفارات :

44 دافة كان المظاهر عبدا لم يجب عليه التكمير إلا بالمصيمام، لأنسه لا يستطيم الإعمال ولا الإطعام، الهو كالحر المصو ولدوا منه حالا الكوري أدن له سراده في الإعناق أو الإطعام فقى إجرائه فولان

الأون: أنه لا يجزئه لم أعنق بالوادن له سيده

ي السكفسير بالعنق، وهسدا منهب الحفيسة والشاهمية وروية على أحمل، وذلك لأنه هو تمليك لا يسلك. فيقع تكميره بهال فيره فلم بحرته.

والنسائي ؛ يجرئسه الإطعمام طأفون فيمه دون العنق الأفون فيسه، وهسقة قبل مالسك وقبول الطنف معيمة، لان العنق يضفني المولاء والمولاية والإرث، وليس دلك طرفيق

والدايث. بن أذن له سيده في التكفر بالله حاز سوره كان بطحاسا أو عتف. وهدا أول نان للشافعة. وروانة عن أحمد وقول الأوزاعي. شم قال الشافعية. وإن أعنل فالولاء موقوف، فإن عنل ذالولاء لد. وإن دام رقه فالولاء لسده

ولو أذن له سبده في العنق أو الإطعام لم يحب عليمه شيء متها حلى عند من يفول بإجوالهها. الان الصبام فرضه . ¹¹

وصدرح الدعية والمالكية والشاعدة في أول ثالث لهم بأن للسيد مع ذلك سمه من الصوم إن أضد بخدمته وال الحمية. وهذ في غير كفاره الظهال، أما بهما فليس له اسم ، لأله يتعاق بها حق الازوجة ، وقال الختاطة "لسن له أن يمنعه ولو أصر بخدمته ، لأنه واجب لحق الله تعالى كالصلاة علم وضة وصوم رمصان . "

ر ۱۹ شعی ۳۸ - ۳۸۰ واقسر رضان ۱۹ - ۱۷۹۹ وکشتاند مقامح ۱۹ - ۱۹ ۵ ورومها شانشی ۱۹ ته یا

وغاء الورقاي 4/ 994، والليي 8/ 464، وروسة الطائل - هر درج

دم المغيى ١٠٥٥، ١٥٥، وكتساف تغييم 1000، ١٠٠٠ ورومية الطابي ٢٠ (٢٥٥ وقتح المدير ٢٢٢٢، ٢٥٠٠، والريفان 10.41

وعدا تقدم بعلم حكم التكفير في اليمين أو القبل إذ تنظيل عليها الأحكام السابقة بقدرهما. (1)

الطلاق :

٩٠ اختلف الفقهاء في عدد الطلاق في مكام الوقيق.

فذهب الجمهسور (المسالكيسة والشسافعية والخسافعية والخسافية والخسافية وسعيد بن المسيب وإسحاق وابن المنذر وغيرهم إلى أن عدد الطالاق معتبر بالمزوج، فإن كان السؤوج حوا فإنسه يسلك على زوجت اللاث نطابقات ولو كانت أمة.

ران كان النورج عبدا فإنه بملك تطلبقتين لا غير، ولمبوكات زوجت حرف فإن طلقها الثانية بانت منه ولم تحل له حتى نتكح زوجا غير.

واستدنوا لذلك بها روى الدوقطي بسنده عن عائشة أن النبي غلج قال: وطسلاق العبد نطابقنان ولا تحل له حتى تكح زوجاه . (⁽¹⁾ وبأن

السرجيل هو المخاطب بالطلاق فكان معتبرا به، ولان الطلاق خالص حق الزوج، وهو مما نختلف بالحرية والرق انقاق، فكان الحنالافه به.

وذهب الحدثية إلى أن الطمالاق معتبر بالنساء، فإن كانت الزوجة حرة فطلاقها ثلاث ولو كان زوجها عبدا، وإن كانت أمة فطلاقها النتان وإن كان زوجها حرا، وهومروي عن علي وابن مسعود، والحسن وابن سبرين، وعكومة وعيسلة السليان، ومسسووق، والسزهسري، والثوري وغيرهم.

واحتجوا بحديث وطلاق الأمة النتان وعدتها حيضتان، (⁽⁾ ولأن الرأة على الطلاق فهو معتبر چا كالعدة.

ونهب ابن عسر رضي الله عنها إلى أن أيها وق نفص الطلاق برقه . ⁽⁷⁾

وإنسيا ذهب وامن حيث الجملة إلى نفص طلاق الرتيق عن طلاق الأحرار قياسا على الحد الدفي قال الله تصالى فيه : ﴿ فَإِذَا الْحَصَىٰ فَإِنْ

⁽۱) منبث: وطالان الأسة التعانى وهديا حيضتان، أخرجه السداريضي (۱۸/۴ ما دار المحساس) من سنبت ابن هبر، وضعه ولكنه صححه موقوقا من قول ابن صور تم أسنده إليه بلفيط: وطالان المبدء طرة تطابقات، وعدتها الانتقاره، وطالان الحرالات تطابقات، وعدتها عدة الأمة

⁽٢) الغني ٧/ ٢٦٣ ، وكشف القيام ٥/ ٢٥٩ ، وفتح القندير ٢/ ١) ، ١٧٤ ، ورومة الطالين ٨/ ٢٧

۱۶) المفني ۸/ ۷۵۳، وكشساف الفتساع ۱/ ۱۹۰، ۱۹۹ وضوح الأشيال ۱/ ۱۶۳

⁽٧) حديث وطبيعاق العبد تطليفتان ولا أعل له حتى تنكح زوساه. أخرجه الدارقطي و٢٩/٩٥ ـ ط دار المعاسن) من طريق القاسم بن غمد عن عائلة مرقوعا، ثم نقل عن أبي هاصم مضمحال بن تقلد أنه استكواء وعن أبي بكر البسابوري أنه قال والصحيح عن انقاسم خلاف داد.

أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المعصنات من المستاب إ⁰¹ إلا أنسه لما كان الشنصيف يقتضيي أن يكسون طلقسة وتصفساء ولا تصف الفطلقسة وحمى لوقال: أنت طائق نصف طلقية طَنفت طلقية كاملة، فلذا كان طلاق السرفيق طلقتين على الخلاف التضدم في من يعتبريه الطلاق من الزوجين.

ا ثبه إن طلق العبيد زوجته مرتبن أو ثلاثا على الخلاف المفدم لاتحل له مرابعات حتى تنكلح زوجيًا غبره، فلولا تنكح زوج أخرلكن أصابها مهددها بمثك اليمين أدغل لطائفها بذلتك شلالة الأبة

وللو أن زوجها بصد أن طلقها كل ما يملكه من الطبلاق المستراها لم يحل له وطؤها بملك اليمين ما لم تنكح زوجا اخر. (¹⁷⁾

تطليق السيد على المبد :

٩٦ - اوطلق السيند زوجية عباده لا يتسع طلاقه سواه كانت الزوجة حرة أو أمة . وسواء كانت أمة فلنبذاح لغرون

وفسد قال ابن عيساس رضي الله عنها : وأنى النبي 🎉 رحمل فقاله: بارسمول الله : إن سبدي زوجني أمنه ، وهو مريد أن يفرق بيني وبينها قال: فصعد الشي پيج المسرفقيال: وبأب الناس

ما بال احدكم بزوج عبده امنه ثم يريد أن يعرف بينها! إنها الطلاق لمن أخذ بالساق، 🗥

وحق الرجعة في العقلاق الرجعي هوالتعبد لا السيدور فقه المراجعة ولوالم بأذن السيدار

والامة تثبت عليها الرجعة أيضا ولولم يرض ⁽¹⁾ . د الميان الم

انفساخ تكام الأمة بملك زوحها لها:

٩٧ ـ صرح الحنابلة بأنه إذا ملك الروج زوجته الأمنة انفسيخ تكياحيه لها بأي رجه كان اللك. صوله أكمان بشيراه. اويقبولها هيف أووصية، او مالمبراث، أو عبر ذلك .

ا ولنو أوصى السبيد تحيارينيه لزوجها الحي ومنات، فقيسل الزوج الوصية، انصمخ النكاح، لأن النكاح لا مجتمع مع الملك، شم من قال بالله تمفك الموصية بالضول، فحينتذ ينفسح النكاح. ومن قال بأنه إذا قبيل تدبّن أنه ملك الموصى به من حين الحسوك يقسول إله الانفسساخ يتيمين حصوله بالوث (⁽¹⁾

بيع الأمة المزوجة هل يكون فسخا لنكاحها: ٨٨ . إذا باع السند أت المزوجة لغير زوجها فلا

⁽١) جورة النبياء؛ ١٦٥

⁽۲) فتح الفقي ۲/ ۲۰، ۱۷۲. ۱۲۷

⁽¹⁾ فتح الفدير ١٩٠٧ ، والزيقان ١٩٠٩ ، ١٩ وحيديث، وبيا أيها التناس، ﴿ وَأَحْرِجِهِ إِنِّ بِاللَّهِ (١/ ٩٧١ ط / لحلين) وصنعت البسوستيري في طعيساخ الرجاحة والأعرفة طاء وارادهاناني

⁽۴) روضة الطانيين ١/ ١٩٦٠. ١٩١٧

⁽ع) اللي ١١,١٠

ايتسبخ تكاحها عند جهور العلياء إ

ونفسل الفسرطي عن ابن مساس ابيمها طلافها، والمسدقة بها طلافها، وأن تورث طلافها، واحتج الجمهلور بالقياس على يسع العبي المؤجرة: لا تنفسع الإحارة بالبع، فكذا منا، وتقصة توبرة، فإنها لا أعنفت خبرت، أي فلم يكن عنفها طلاقا، فكذا بيعها.

وهـدا بخلاف سبي المراة الكافرة، فإن لاية ترك وبها، فتحل لمن وقعت في سهمه بعد مسراتها. أنها

عدة الأمة :

. 49 منتهي عدة الأسة إن كانت حاسلا بوصيع الحمل كالحوة.

أفوداله تكن حاملاه وكبانت العبدة من وفاة

فهني على المنصف من عدة الحسرة، فتكسون. شهرية ولحسة أيام.

فؤلاً كانت العددة من طلاق وكانت الأمة عن يحضن كانت عدمياً قرأيل ، وهما حيضناك، أو طهوان، على الخلاف المعروف في تفسير القرء ، لقول الشي يهجع : وطلاق الأمة الثنان وعدمها حيضنان ، ⁽¹⁷

وهذا لأن الرق منصف، والحيصة لا تتجزأ، فأكمنت فصيارت قرأين. وقيد السارعمر بن الخطاب رضي الله عنم إلى ذلك بقوله: والو استطعت أن أجعلها حيصة ونصفا لفعلت.

وإن كانت عن لا يحضن لصغيره أو إيباس، وكذة التي ينفت بالسن ولم تحض، فعده با عناد الحنفية . وفي القبول الاطهر للشافعي . وروابة عن أحد . شهر واعيف، على النصف من عاة الحيرة ، ولم يكسن الشهير الشائي، لأن الأشهار متجرئة ، فأمكن تنصيفها .

وتيل: تكون علتها شهرين، وهد قول ثان للنسافي، وروايسة ثانيسة عن أحسد عليها المسذهب، وهسومروي عن عطساء والزهري واستحاق، لان الأشهر بقل من العوره، وعدة على أعيض قرءان، فعدة التي الانجيض شهران

وقبال ماليك وربيعية إنكون عدتها ثلاثية

 $[\]pi_1/(m_1)^{n-1}$

⁽۲) رونسته الضاهسين ۱۹۰۰، وضح الباري ۱/ ۱۰۱. والفرضي ۱۲۹،

 ⁽۱) حدیث الطباق (آمة شبان و ساینا حیشتان) البیق غرغه و قدم ۱۹۰۵)

أشهر، كالحرق، ولان العدة لنعلم بدراءه الوحم وذلك معن لا تختلف فيه الامة عن الحرة، وهذا أبضب قول ثالث للتسافعي، ورواية ثالثية عن أحمد وهمو مروي عن الحسن ومحماه مدوعمو بن عبدالعزيز والمحمى. "

حداد الأمة على زوجها، وسكناها مدة المدة. ١٩٠١ ـ عجب على الأسة الإحداد على زوجها المنسوق مدة عديها، ونقلك لاب عاطبة بحقوق الله تعالى فيها ليس فيه ربطال لحق مولاها، وليس في الإحداد إبطال لحقه.

وصوح الحقية بانها لا تمنع من الخروج ، لأنه ثو ارمها قات حق السيد في استخدامها .

وعنسد الحنفيسة أيضب يجب عليهما احدداد للطلاق الباش. ولكن تخرج في العدة بخلاف الحدة

وحيث استحلت الأملة الشروحة السكني في حيناة زوجها فإنها تستحقها مدة العدق، على ما صوح به الشافعية .⁴¹1

الليان

١٠١ - إن قدم- الزوح زوجته بالزنا وأحدهما لو

(4) قسم الفسيس ٢/ ٢٧٢ - ١٧٤ - وطعني ١٥٤٧ - ١٥٤٥). والأغيباء والنظائر للمبهوشي ص ١٩٤، وروضة الطاتبين ١٨ ١٠٢٠ - ٢٧٤

(١٤ فتع القدر ١٤ ه.٩٠). وشرح الأشياء للحموي الأدوار. وروضة الطابي (الدوري) (١- و

كلاهما وقبيق، فقسد اختلف العلواء في صحسة المفعن بينها:

فذهب ماليك، وأحمد في الرواية النصوصة عنه التي رواها الحياعة من أصحابه إلى صحة اللحان بيهياء سوء كان الروح حرا أوعيدا، وسواء كانك الزوجة حرة أوغلوكة.

وهدو مستسول عن سعيد بن المستب وسالسيان من يسبس، والحسن، وربيعة، ويسحاق، ويستدل قدا القول بعموم أيات اللعان، ولان اللعاق يسين فلا يعتقد إلى اشتراط الحرية، ولأن الزوج إذا كان عبدا بحاج إلى نفي الولد، وشعرع اللعان طريقا له إلى نفي الولد، وذهب الحقيه إلى أنه إن كان أحد المزوجين أو كلاهما علوكا فلا لعان، وهو مروي أيضا عن الرهري واللوري والأوزاعي وحماد، قالسوا: لأن للعاد الاشهادة على ما نصر عليه الكتاب، والرقيق لمين من أهلها.

وفي قول للفاضي من الحديلة: إنه إدا كانت المفدوضة أمة ويصح النمان لنفي الولد خاصة. ولبس له لمعانها لإسفاط القدف والنعزير، لأن الحدثا بجب، واللعان إنها يشرع لإسفاط حد أو تفي ولد، فإذا لم يكن ولد استع اللعان. أن

 ⁽⁴⁾ النعى ۲۹ ۳۹۳، وروضت الطباليسين ۱۹ ۳۳۳، ۱۹۳۰ والرزشي ۲/ ۲۸۷، وقتع القدير ۲/ ۲۵۷

الكبيب

۱۹۲. ولد الحرة مسوب إلى زوجها وإن كان عبد الإدائت به ناما لأقل مدة الحمل من سن عقد عابها وهي سنة الشهر فأكثر، ما لم يزدعن أكثر مدة الحمل منذ فارقها.

ووليد الأسنة إن كاست ذات زوج لاحتى بروجها، على ما ذكر في الحرة.

وإن كانب الأست غير ذات زوج فأنت بوذ له لمدة الإسكال، وإن كان سيده، وطثها وشت دلك باعترافه، أو باي طويق كان، فأنت ما فيلا بعد باعترافه، أو باي طويق كان، فأنت ما فيلا بعد جمهور لمثله من غير ستلحالي وصارت أم وللا له وأو كم يستلحقه، ولو نفاه وأنكره ما دام مقرا بالوطه أو شت عليه، وأيس له نفسه الهان نشاه أد بنته عند، إلا أن بدعي أمه استبرأها بحيضة فأنت بالمولد بعد أكثر من سنة أشهر من استبراته لها.

والسفالوا لقول النبي يجازا اللواطاء والواطا للفروش: أأ وقد سارت الأمه بالوطاء فراشا واستدلوا بهاروي عن عصررصي الله علم أنه قال: ومصموا هذه الولائد فلا يطأ رجل وليدته ثم يتكر ولمدهما إلا أمرمته إياده وقال: وما بال

وجمال بطأون ولانسدهم ثم يعمونوس، لا تأمين ولبدة بعمرف سيمدهما أنبه أناهم إلا ألحفت به وبدها فاعزلوا بعد ذلك أو انركواه.

ثم إن البريانولند فلبس له نفيه بعد طك. وقفا إن هني، به يسكت

وقبال أبيو حنيصه والشوري. لا تصبير الأمة بالسوط، والنسباء ولا يمحقسه ولندهم إذا ترك الإعتراف به أو سكت ما لم يقر يولدها، فإن أقو به لحقة ذلك الولد وسائر أولادها بعد ذلك.

ولو وطئها في الفرج فعرال عنها أو وطئها دون الفرج لم تكن بدنسك فرائسا، ولا بلحقه ولدها وقبل: بلن ولو أتت بولد من زنا لم بلحقه

وميث لا بلحق الولد سيدها يكون عبد له. ما لم يكن الوطء شبهة. ٢٠٠

الحنائة

1.0 سريد همور الفقها، (اختفية والشافعية والشافعية والمحديلة) إلى أن الحضالة لا نتبت للوقيق، لام لا يملك منافع فعسم، والحدد نشة إنها تحصل مثلك المسافع ، ولان الحفسانة ولايق، ولا ولاية أوقيق، وعلى هذا فلو كالست أم الطعمل عملوكة وكسان واسدهما حوا فحضائته لمن بلي الام في استحفاق الحضائة إن كان حراء وكذا إن كان

ودي المحلى ۱۹۱۵ - ۱۳۲۸ و فضح الضايير ۱۹۲۸ - ۱۳۱۵ - ۱۳۵۰ ۱۹۲۳ و ۱۳۵۷ وسا باطاها، وقتح الباري ۱۹۵۹ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ ۱۵۱۱ - وراتمن ۱۹۷۱ و والسروفساني ۱۹۹۵ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ - ۱۳۵۱ ۱۸۱۹ - وراوسته الطالبي ۱۸ - ۱۹۶۹ (۱۳۵۲ - ۱۳۷ و مهمدها

 ⁽١) حديث الحالم للفرائي الحرجة البخاري الفتح الإراكة في البيخة من حدث عائلة

الآب عبدا فلا حضانة له . قال صاحب كشاف الفناع : فإن أذن السيد جان الانتفاء المنع .

واستثنى الشافعية صورة: وهي أن تسلم أمة الكنافر له منها ولد، فحضائته لها، لأنها فارغة إذ يمتع سيدها من قربانها.

وذهب المسالكية إلى أن الام المرقيقية أحق بوقدها الحر، لاتها أم مشفقة فأشبهت الحرة

قالسوا: فإن بيعت الأسنة فنفلت كان الأب أحق به . لكن قالم وا: إن تسرر بها المنوج بعد طلاقها فسقيط حضائتها، لأنها حيثة بمنزلة الحرة تنزوج . ⁽¹⁾

وأما إن كان الولد رئيفا نسيده أحق بحضاته من أمه وأيه ولموكانا حرين. لأنه عفوك له، وصور رقه مع حرية الأم متعددة، منها: أن يولد من رفيضة فتعنق هي دون ولمدها. تكن ليس نه أن يقرق بيده وبين أمه، كا ورد من النهي عن التقريق بين الوائدة وولدها. 171

الرطباع :

١٠٤ للاصة إرضاع ولدها حواكان أو عبدا،
 ويجب على السبد فكينها من ذلك، وعليه أن
 لا يسترضع الأمة لغيرولدها، لأن فيه إضوارا
 بالولد للنفص من كفايته وصرف اللين المخلوق

له إلى غيره مع حاجئــه إليــه ، فلا يجوز كنفص الكيـر عن كفاينه .

فإن كان في لبنها فضل عن كفاية ولده فلسيدها التصرف لبه بإجارتها للإرصاع، كيا لو مات وقدها وبني لبنها. (1)

> المرقيق والوصايا : .

أ ـ وصية الوقيق :

 ۱۰۵ - إن وصى العب بال ثم مات على الوق بطلت وصيته، الأنه الا مال له بل ما بيده لسيده.

أسا إن أعتل ثم مات ولم يغير وصيته فإنها تكون عند الحنابلة وفي قول للشافعة صحيحة لأن قول صحيح وأهلوته تامة، ولأن الموصية يصبح صدورها عن لا مال له، كما لورمسى الفقير الذي لا مال له ثم استغنى.

وقيال المالكية والشافعية في الأصح : تكون باطلة أيضا ولو أذن السيد، لعدم أهنية الملك فيد (*)

ب الوصية للمرتبق :

١٠٩ ـ إن أرصيي السيمد يعتق عبسده صحت

(١) كشاف الفتاع ١٠ ٩٠، والزرقاني ٢٩٩/١

⁽١) المغي ٢١٣/٧، والسؤرقياني ٤/ ٢٦٥ ، وكشباك القساح ٢٣٠/١ ، والقيومي ٤/ -٩ و٢ع فتم مقدم ٢٢٧/٣

واج المنهي وأرح ۱۰ و وكنساف القصاع بالرجوس والزولماني ۱۸ ۱۷۷۰ والعنسانية قرح اخداية جامش فتبع القديم ۱۸ ۱۹۶۶ وروضة الطالين ۱۸۸۱، والقلبوري على شوح المنهاج ۲۲ ۱۷۷۰

التوصية إجماعا، بشرطها، ويكون تدبيرا (ر: تدبيع وإن أوصى السيد لعبد، مجز، شائع من ماله فقد اختلف الفقهاء في صحة ذلك:

فذهب الحنفية والخنابلة والشافعية في قول إلى أن السوصية بذلك صحيحة ، ونصرف جيمها إلى عنق العبد ، فإن خرج العبد من السومية عنق واستحق باقيها بعد قيمته ، وإن لم يخرج عنق منه بقائد الوصية . ثم قال الحقية : يُشتعى بعد ذلك فيها بقي منه على الرق .

ورجه الصحة: أن الجَنَّةِ الشَّائَعِ بِنَاوِلُ العبد لانه من جملة الثلث الشّائع. والوصية له منفسه تصبع ويعتق، وما فضل يستحقه لانه يصبر حرا فيملك بالموصية، فيصير كأنه قال: أعتفوا عبدي من ثائي وأعطو ما فضل منه

المصورة عبدي من نامي والصفورة كالمهم لله والأصبح عشد الشياقعية أنه يكون له بسبة ذلك الجزء من رقبته ومن سائر التركة.

وإن أوصى له معين كشوب أودار، أوجالة درهم مشلا، فالجمهور على أن الوصة باطلة، لأن العبديكون ملك اللورثة، فيا وصى له به يكون ملكا لهم، فكأنه أوصى للورثة بها بولونه.

وقال مالك وأبوثور وهو رواية عن أحمد: صعر

وفي قول للشانعية: النوصية للرقيق باطلة بكل حال إلا أن يوصى معقه.

. أما إن أوصى بإل لعبد غيره فيصح اتفاقا.

شم إن عشق فالحسان له . وإن بضي على المسرق فالمسيد . ولا يتسترط إذن السيد في القبول عند الجمهور لانه كسب، كالاحتطاب . وفي قول للشافعية خلاف الاصح : يعتقر إلى إذن سيده، كالبيم والشراء ⁽¹⁾

جـــ الإيصاء إلى الرقيق :

١٠٧ ـ الحتلف الفقهاء في الإيصاء إلى الرقيق:

قذهب 11 الكية والحنابلة إلى صححة الإيصاء إليه سواء اكتان عبده أم عبد غيره. وذلك لانه تصبح استنابته في الحياة فصح أن يوصي إليه كالحرر تم قال المالكية: إن كانت الوصية لعبد غيره، فإن كانت بإذن المسيد في انقبول فليس له الرجوع بعد ذلك.

ورن كان يضير إذات فليس للعبيد النصيرات يغير إذات .

وقيال الشافعي وأبو يوسف ومحمد: لا تصح الموصية إلى الموقيق بعدال، لأنه لا يكون ولبا على ابنيه بالنسب فلا يكون وصيبا على أولاد غيره، ولان في الإيصيا، إليه على ورفة الموصي إثبات الولاية للمملوك على المالك، وهو قلب للمشروع.

وقبال الأوزاعي، والنجعي، وابن شبرمة:

يعيج الإيضاء إلى عبد نمينه ولا يضح إلى عبد غيره (19)

وقال أد وحيفة رضع الإيصاء إلى الرقيق على أولاد المرصى إن كانوا صغارا ولم يكن فيهم رشيد. فإن كان فيهم كبير لم يصح ، لأن للكبير بيعب أو بيسع تصبيب منب فيعجز عن القيام بالوصائة . أما إن لم يكن فيهم كبير فتصح ، لأنه يكون مكلف مسبدا بالتعسوف وليس لاحد عليه ولاسة ، فإن الصفار وان كانوا مالكين له لكن ذا أنسامه أو وهم مقام نفسه صار مسبدا بالتصرف مثله بلا ولاية فم عليه .

وقال أمرحنيقة أيضا: لا يصح الإيصاء إلى عبد الغير أصلاء قلو أوصى إليه ثم أعنق لم غرجه القياضي عن الوصياية. أما إن لم يعنق فيخرجه ويبدله بغيره

إرث الرقيق :

وابن هاشان ۵/ ۱۸۸

1994م ـ الرق أحد موامع الإرث، فالرقيق لابرت أحدا من أقداريد، لانه علوك يورث على مالكه فلا بوث، وذلسك بالإحساع إلا ما روي على الحسن رطساووس أنسه برث، ويكنون ما برث، السيد، كسائس تصيم، والمعلوك لا يورث لان،

و ۱۹ تعفی ۱۹ ۱۹۰۸ واقعز رصال ۱۸ ۱۹۰۸ وفسر ح المهاج وحالية الفلوي ۱۹۷۲ ورومة الطاليل ۱۹۹۲ و

١٠٩ - للوقيق أن يقيسل الشعرع التامن هيهة أو

لا مال لها، وعلى القول بأنه يملك ملكا ضعيفا فإن ماله يؤول السيده الفائد ⁽¹⁾

الرفيق والتبرعات :

الحجوز الهيئة من البرقيق بإدن سيده، لأن
 الحجر عليه خق سيده، فإن أذته في طبة الفك
 حجره فيها فإن إل بأذن نه لم يجز.

وذهب أبو صيفة وابن أبي لبلى والتوري وهو المقسدم عنسد الحنسابلة إلى أنه ليس للرقيق أن يصمن أحدا الغبر إذن سيده ولوكان مأذونا له في النج ازاء الانه عضاء يتضمن إيجاب مالك فلم بصح بغير إذن كالنكام

ولَاهب الشافعية في أصبح الرجهين عندهم واختابنة في احتيال إلى أنه يصح ضياله، لانه أهسل للتصسرف، ولا ضور فيله على السيد، ويتم به بعد العنل

قول أذن له السبينة أن يضمن ليكون الفضء من المال الذي بيده صح . الله

فبول الرقيق للترعات :

 ⁽١) المعي (١٩٦٩/١ وروغة الطائب ١٠ -٣٠ والغليوين

رة) كشباب مقساع «٣٠٣، نامي ٢٤١٥»، وروسية الطالين (١٩٣٠)

هدينة أرعطينة ولويغيرإذا سيده، لأنه تحصيل منفعة كالاحتشاش والاصطياد، وتكون لسيده لا له

ولـوأبن العبـد قبول لحبة فقد ذهب المالكية على الـواجـح عنـدهـم إلى أمه ليس للسيد أن يجره على قبوف. (11

الحيوعلي الرفيق:

١٩٠ ـ الوقيق في الأصل محجور عليه شرعا خط سيده - فقيس له أن يبيع أويشتري بعين المال. أويتجر أويستاجر أويزجر، ولو أن يؤجر نفسه إلا بؤذن سيده، فإن فعل شيئا من ذلك دون إذن كان تصرف باطلا أو موقوفا، على الخلاف في تصرف المحجور عليهم. وقيل ايضح أنشراء لأل اللمن يتعلق بالذهة.

وإذا لوم الرقيق المحجود عليه دين بغير رصا سيده، كان التدري في الذمة أو اقترض، فقد ذهب الشافعية، وهمور واية عن أحمد، إلى أن السدين يتعلق بدمته بنبع، الغريم به إذا عش بالهمور، كالحر، وكالأمة إذ العتلمت من زوجها بغير إذن.

وفي روابــة عند الحنابطة: يتعلق الدين بوقبــه كأرش جنــايتــه، فإد شاء سيده قدم، ولا بلرمه

فداؤه بإيزيند عن فيعتبه ، وإنا شاء سنيسه . للدائن عوض ديه . ⁽⁴⁾

الرفيق المأفون :

١٩١٩ ـ يجوز للسيد أن يأدن لرقيق في التصوف والمناحرة، قال فين قدامة: بغير خلاف تعلمه ، لأن الحجير عليمه كان لحق سيمده ، فجاز له التصرف بإذت . ⁽²⁾

تم قد ذهب الشافعية والحديثة إلى أن الإذن بتحدد بقد فرحا أذن السيد، وينفك عند حجود بشمر ما أذن له فيد، ويستمر الحجر في القدر الذي لم يؤون له فيد، فإن دفع إليه مالا يتجر به أن يشتري في ذمته حاز. وإن عبى نه توعدا من المأن يتجر فيه جاز، ولم يكن له الإنجار في غيره، ولم يجو له أن يؤجر نفسه، ولا أن يؤجر مال الجدارة كدوابها، ولا أن يتوكل لإنسان، لأن الإذن لم يغتض ذلك، وعند الجمهور وزفر من الخفية بتصوف الرقيق المأدون بالوكالة والبابة عن سياه.

وليس له عند الشافعية أن ينصدق مشيء من مان التجاوة ـ ولويسيرا ـ ما لم يعلم برصة سيده

 $[\]Psi$ ، Ψ ، و کمانت الفتام و Ψ ، Ψ ، و کمانت الفتام و Ψ ، Ψ ، و Ψ

 ⁽۱) تانيق ق/ ۱۹۷ - ۱۹۹ (۱۵ (۱۷) و الله الح والدرج المحلي بحالت القليوي ۲/ ۲۹۷ و از رقاق ۲/۲۷ (۱۷) و از رقاق ۲/۲۰۱۹
 (۱) المانيو (۱/۷۷) (۱۷)

للفلك. وقبال الخناية في هذا مثل ثول الحلفية كيا يأتي.

قال الجمهبور؛ ولايد من الإذن بالقول، قلو وأى السيد عبده يتجر قلم بنهه لم بصر بذلك مأذونار (1)

وذهب الحنفينة إلى أن البرقيق الأذون ينفك عنه الحجر في ما هو من باب فنجارة

قالوا: والإقار هذا إنها هو إسفاط للحق، رئيس توكيلا أو إذبة، ثم يتصرف الرقيق لصه بمسقشقس أه للبنسه، قلا يسوقت بوقت رلا يتخصص بنوع، فلو أدن لعبله برما أو شهرا صار ماؤوت مطاقة حتى يعيد الخصر عليه لان الإسفاط لا يتوقت وبؤا أدن له أن نوع عمر إذنه الأتواع كلها وقبو به، عنها صريحاً، كأن فال نشر البؤ ولا تشتر غيره، فتصح حد كل تحارف قال الحقية في ويتب الإذن بلعد في التحارف ما أراد فسكت السيد عبده بيسع ومشتري ما أراد فسكت السيد مار العبد بذلك مأذياً ا الاستخدام، كأن يطلب من عسده شراء شيء المحتم، قلا بكون ذلك إذنا في التجارف، ويبي ما قصد به فث الحجر.

قائلون وللمأذون أن ببيع ويشتري . ويوكل

بالبيسع والشمراء ويرض ويرتهن ويعبرالتوب والمذابعة لأنبه من عادة التجارة وله أن يصالح عن فصاص وجب على عبده، وتقبل الشهادة على العبد المذون وإن لم يعضم مولاء أوبجوز له ان بأخط الأرض إحبارة أو مسافة أو مزارعة، ويتسارك عناب لا مفاوضة، وا ه أد يستأحس ويؤجس، ولنه أن يؤجر نفسه ويقر منحر ودبعة أو غصب، وبهدي طعاما يسبرا بهالا بعد سرفاء وأن يضيف الضيافة البسيرة، وليس له أن يعتق عبنده ولنوعش مالء ولا أنا يقترض أويهب ولو بعوض، ولا يكفيل بنفس أومال، ولا يعسالح عن قصاص وجب عنيسه. ٥١ وفي السدايية : لا بأس مقهول هذية العبدالناجر ويجابة دعوته وإستعمارة دابشيه مخملاف هدبتمه المندراهم وفلندنياتين استحساناه والغياس بطلانه لأنه البرام، والمعسد لبس من فعسله، ووجمه الاستحسان: وأن النبي فلغ قبل هدية سليان رضی شاعته حیل کان عبدان ^(۱) دوقیل هدیهٔ بريسوة رضاسي الله عنهانة . ⁽¹⁷⁾ وأجسانه بعض

⁽١) اسفيج ٤/ ٢١٩ وه/ ٧٧. ولاي عابستين ١٥ (٩). وشرح الهاج محاشية القيومي ١٥ / ١٤ وماعدها.

الصحابة دعوة مولى أبي أسيد وكان عبدا، ولأن في هذه الأشيباء ضرورة لا يجد التاجر منها بدا، بخيلاف نحيو الكسيوة وإحداء الدنيانير فلا ضرورة فيها. (١)

وقبول المبالكينة فريب من قول الحنفية، فقد

قالسوا: إن السيسد إن أذن للعبسد في نوع من التجارة، كالبرمثلا كان كوكيل مفوض فيها أذن له فيسه وفي غيره من يافي الأنواع لانه أقصده غيرانه لا يسوغ له الإندام على غير ماعيته له. غيرانه لا يسوغ له الإندام على غير ماعيته له. فإن صرح له بهنعت من غير النسوع منع منه أيضا، ثم إن أشهر المنع ردما أجراه من البيع والشراء فيها أشهره، وإن لم يشهره مضى ولم يرد. قالسوا: وكيا يحصل الإذن بشوله: «أذنتك» ويكون إذنه له مطلقا، كذلك بحصل بالإذن

قالسوا: وللماذون أن يضع من دين له على شخص، أو يؤخر دينه الحال إلى أجل قرب إن لم تكثر الوضيعة، وله أن يضيف الضيف للاستشلاف على التجارة، وله تحو الضيافة كالمتبشة توليده إن السع المال ولم يكره فليك سيسه، ول أن يأخذ من غيره مالا مضاربة ليعمل فيه لأنه من التجارة، وله أن يتسرى

الحكمي، كالواشتري له بضاعة ووضعها

بحانوت وأقمده فيه للبم والشراء.

ويقبل الوديعة ولا يقبل التوكيل، وله أن يتصرف فيها يوهب له بيبع أوشراه لا بصطفقة ونحوها ولا بهينة إلا هبة الشواب (الهبة بعوض). ويجوز المجرعليه للإفلاس وهو في ذلك كالحر. (1)

اكتساب الرقيق من الجاحات والتقاطه: 117 ـ للرقبيق الاكتسساب من المساحسات كالاصطهاد والاحتطاب، ويكون ما يحصله السيده. أ¹⁷ وكذا لووجد وكازا. (⁷⁷

وإن وجد لقطة قله أخدها وهو بغير إذن سيده، والنشاطه صحيح، ونجري عليه أحكام النقطة، وهذا عند الحنفية والمالكية والحابلة وفي قول للشافعة، بدلالة عموم أحاديث اللفظة، ولياسا على النقاط الصبي بغير إذن وليه، ولأن الانتشاط تخليص مال من الهلاك فجاز بغير إذن السيد، كانشاذ الغربق والمنصوب، وإذا النقط كانت اللفطة أساسة في يدم، وإن هرفها حولا صبح تعسريفيه قإذا تم الحول ويتمم تعريفها، وإن قلكها سيده، وإن علايها سيده، وإن علايها البيد الناه الحول ويتمم تعريفها، وإن قلكها البيد الناه الحول أو تصدق بنا والمنطقة إلى وقيته.

والقول الثاني للشانعية وهو الأظهر، لا يصح

۱۰) شرح الزرئلي ۲۰۲۱ م

⁽٣) ورفسة الطبيليين 4/ ٣٩٣، ولذني 4/ ١٩٦٣، وتسرح الأنبله ٢/ ١٩٦

راغ) كشاف اقتناع ١٠ ٢٧٧

⁽١) اغداية وشروحها ١٣٢/٨

النضاط العبيد لأن اللفطة في الحول أمانة وولاية وبعسده تمثلك، والعبيد ليس من أهمل المولاية ولا من أهل الملك. ⁽¹⁾

الرقيق والجنامات

القصاص بن الأحرار والرقيق

۱۹۱۳ أرباذا تشنق الحسر المسلم رقبقا فلا يقتصى مسمه هند جمهور العلماء يل بحثور، سواه كان الفائل سيدا للرقبق أو أجنبيا، لذروى عمر بن الخطساب رضمي الله عنه أن المنبي الله قال: الا يضاد مخلوك من مالسك، "" وما روى ابن عباس أن النبي الله قال: الا يقتل حر بعبده. ""

ريجند آخر إذا قتل عبدا مانة عند المالكية , لما روى علي رضي الله عنه : وأن رحملا قتل عبده فجلم النبي في مائة جلمة ونقاء عاما وعما اسمه من المسلمين أي من العطماء . ⁽¹⁾ ولفهوم قوله

تعمالي: ﴿ الحَسِرِ بَاخِيرِ وَالْعَبِيدُ بِالْعَبِيدِ ﴾ " أولان العبد منقوص بالرق فلا يكافيء الحر.

وفعب الحنفية إلى أن الحريقتل بالعبد ـ إلا عبد تقد فلا يقتل به ، وكذا عبد ولند ـ لعموم أسات الغصاص تحوقوله تعالى: ﴿كُتِ عَلَيْكُم القصاص في الفتلي ﴾ " وقوله : ﴿وكتِتا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ " ولعم وم الأحساديث تحدوقول الني ﷺ : «السلمسون تتكافأ دماؤهم» (" وقوله والنفس بالنفس » (" السلمسون تتكافأ دماؤهم» (" وقوله والنفس بالنفس و ""

ونقل ابن رشد أن النخمي ذهب إلى أن اخر يغتل بعبد نصمه وعبد غيره لقول النبي يُلِلا: ومن قتل عبد، قتلناه (⁽⁷⁾

⁽⁴⁾ روضة نصاليين ۳۹۷٬۳۹۳، والفني ۱۹۹۰، وكشاف الفناع الا۲۹۰، وسواهم الإكابيل ۲۹۸۸، وشرح الأعياد ۲/ ۹۹۰

 ⁽٣) حديث الأشباد تموك من بالسناه أخبر صد الحاكم (٣٥٨) و لا دائرة العارف العنيانية من حديث عمر بن الخطاب وصدة هذهي.

⁽٣) حدث «الأيقتل حريمية» أحرجه ليهلي (٨/ ٣٤ علا والسرة المباوف العنيائية) من حديث امن هينامي، وقال اليهلي: وق هذا الإستاد ضعيده.

و در مدیث - وأن رجلا قبل هیشه فیطف الني پچه د فکره این . درامید في المي (۷) ۲۰۹ . ط المریباهی) وصال . در راه -

معجد والخلال وقال أحد: قيس بشيء من قبل إسحاق بن أبي فرون

وضاً أصوبكم وعسر ، ومن قشل هيئة جلد منظ وحرم مهمة مع السلمين.

⁽¹⁾ سورة اليقرة/ 178 (1) سورة اليقرة/ 178

⁽٣) مورة المثدة (10

 ⁽⁴⁾ حيث: «الملسون تكسائل ساؤس، أغرب دأخا.
 (4) ١٩٢٠ ما البنية) من حديث عبدالة من عمر، وإستاد.

 ^(*) خدمت الخنص بالنصر بالتساري (النصح المساري (النصح المحاري) النصح المحاري في مسعود

⁽٩) المفنى ١٩٨/، ١٩٩٠، والزرفقي ٨/٩، وجواهر الإكارل ٢٢ (٢٧١، وبدايت تنجيه ١/ ٢٠١٤، ٢٧١، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٤٠، ١٩٤٤

وحديث (من قس جيده فللناه) أخوجه الربذي (١٩/٤) خاطيشي) من حديث الحسن من سعرة، وقال ه

وأما في الأطراف فلا يفتص من الحرافة قطع طرف رقيق. ونقل ابن رشد في ذلك خلافا وحيث وجب الفصـــاص فالحق للسيـــد، له طلبه، وله العفوعه.

وحيث لم يجب القصاص، بجب التعزير، كيا في الحديث المتعدم. (¹⁹

118 رب ولما إذا قتل الرئيق حرا سواء كان المغتول سيده أو غيره فإنه يقتل به اتفاقا إذا تحت شروط الشعصاص، وفلسك لعمسوم أبسات القصاص، ولانه يقتل بالعبد لقوله تعالى: فإوالعبد بالعبد في (12 فقتله بالحر أولى لأنه الحر أكمل من العبد.

وكذا يؤخذ طرف العبد بطرف الحراعند لحناطة. (77

وذهب الحنفية في المتصد والمالكية إلى أنه لا يفتص من العبد للحرفي الجراح والاعضاء، قان الزرقاني. لأنه كجناية البد الشلاء على البد الصحيحية وعقبل ابن وشيد أن في ذلك على مالك روابتين. (1)

أبي حجر ، والحس غشف في سيامه من سمواه ، كذا في التلخيص (۳/۱) م. مذ شركة الطباعة الفنية إ.

110 جد وكفلك يقتبل الرقيق بالرقيق عند المنفية والمالكية والمنافعة وهور واية عن أحمد مواه اتحدث قيمة الفيائيل وقيمة المفتول أو المتعلقية، واستداروا بعموم أيات المفصوص، وبالنص عليه في قوله تعالى. ﴿والعبد بالعبد﴾ أن ولان نفياوت القيمية في السرقيق كنفوت المفضائل في الأحرار، كالمعلم والشرف والشرف الاحرار، وجب القصوص مع وجوده، فكيا المرقوة، وكيا أعدر هذا النفاوت بن تقاوت النفيم في الرقيق.

وفي روايسة الخسوى عن أحمسه أن من شرط القصاص أن لا تكون قيمة الفائل كثر من قيمة القتول.

ويُعرِي الفصاص بين العبيد في الأطراف عند الحالكية والشافعية وفي دوية عند الحنابلة ، وهنوقول عصر بن الخطاب انقله ابن رشد ، وفول عصر بن عبدالعزيز والزهري وقشادة وأبي ثور وابن المستره لعمنوم قولت تصالى: ﴿وَكِنْهَا عَلَيْهِم فِيها أَنْ لَتَمْنَ بِالنَّفِي وَالْمَيْنَ بالعير والانف بالأنف والأذن بالأذن ﴾ الأية . [2]

⁽۱) لتغني ۱/ ۱۰۵۸ (۲۰۱۹) وافر وقائي ۱/۱ 7 ، وجواهر الإكليل ۱۳/۳ / ۲۷۳ ، وينداينة تائيم به ۲/۱ / ۲۰۱۹ ، ۱۳۷۵ ، وحاشية اين صايدين ۱/۱۲۵۲ (۲۵۲ / ۲۵۲

⁽۲) سرزیا گیتریا (۱۷۸

والإرفاق الأرافات والزرفاق الأرافا الا

و)) الـزرقـاني ٨/ ١٤. وبدية فلجنهد ٢٧ ٣٧٢، وحاتبة فين عايمين ٥/ ٣٥٣، واقداية مع العناية ٨/ ٣٥٣

⁽¹⁾ سورة البغرة/ ۱۷۸ (2) سورة المائلة: 10

وقال الحنفية على المشهور وهورواية الحرى عن أهمد: لا يجري للصناص يبهم فيها دول النفس و والشعبي والنخص والشعبي والنخص والشعبي والنخص والشواف من العبيد مال فلا يجري الضصياص فيها، ولان النساوي في الأطهاف معتمر، فلا تؤخيذ الصحيحية بالشيلاء، ولا كاملة الأصياب عناقصتها، وأطراف العبد لا تتساوي.

وحيث بجري القصناص في طرف العناد. فاستفاؤه قدوله العقواعة . ```

المدية والأرش :

197 ـ أداية قتسل الحرصادا، أوعكسه، أو قطعه، أو فعل ذلك عبد بعيث، خطأ، أو عمدا ولم يجب القصاص، ثبت المال، وهو في الحردية النفس أو العضو أو الحكومة على ما هو معثوم في بات الليات.

وفي العدد فيمته إذا قتل، مهم كانت، ظبلة أو كشيرة، حتى أو كانت تبلغ دينة الحر أو نزيد عنيهما "ضحافا، وهمذا قول الالكية والشافعية وأبي يوسف من الحنفية، وهو مروي عن سعيد والحسن والن سيرين، وعمسر من عبد العوينز والمزهري والأوزاعي وإسحاق قالوا: لأنه مال

متضوع أنافسه با مواه عماله وخطؤه با فيضمته يكيال فيمته .

قال النسووي: ولا عا، تحلل للتغليظ في بعال الرقيق. أحم.

وقبال أسوحتيفة وعمسة: إن ضمن دالجناية يضمن متيدته للكن لوكانت قبعته أكثر من دية حر أو مثله بالتنقص عن دينة الحردينارا أوعشرة دراهم وهبو الفندر الذي يقطع به المارف، وإن كانت أصة فعلى النصف من دينة العرف ولا بعيف دينار

وإن فسمن بالبسد، بأن عصمه فإك في بده فإن الواجب فيمته وإن زادعي دية أو دبات.

ووحه فوقسها باد في العبد الأدمية والذلية. والادمية المسلاحا، فيجب اعتسارها بإحدار الأدنى عبد نصفر الجميع بينها، وذلك في حال خزارة عبه دليل ثبوت القصاص في العمد، والكنارة في الخطاء والفيسة بدل عن الحية في فييل الفيمة بالرأي، وتنقص فيها زاد عن لذية تنصص وتبة العبد عن الحراء وصماك المغصب بينائلة المالت، فضمن بكامل فيمته في حالة للغاء معصوبا إذ الغصب لا يرد إلا على المال.

وإنها حددوا النقص في الحالة الأولى بديهار أو عشيرة دراهم لأثر وردعن ابن سمود وضي الله عشيه . ونقيل ابن رشيد أن قوم من أهل الكوفة

⁽۱) الطفى 9/ ۱۹۰۰ (۱۹۰۸) واليزرقان داراف ويدانية الهجهد ۲۰۱۲ (شهر المكسة النجلوسة الكبرى، وحداثينة الى عالماني 9/ ۲۹۹

فالنول في نفس العبد الدية كالخر، لكان ينفص منها شيء الله

العاقلة وجنابة العبد والجنابة عليه.

١٩١٧ لا تحصيل العباقلة جناينة العبد لات الا عاقلة له.

وأمن الجندية على العبد فقد دهب الجمهور من المنالكية والحنابلة وهو قول الشاهعية، وقول الشعبي والثوري والتخعي والليث إلى أن الذي يتحمل قيمة العبد هو القاتل نصمه إن كان حرا وليس عاقلته ولو كان الفتل خطأ، الحديث: الا تحسل العباقلة لا عصدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما حتى المعلوك! "أولان السواجب القيمة لا العبة إذ العبد عال.

وقبال الخنفية ، يصوقول للشائعي ، وقول عطبه والترجري والحكم وحياد الخمس العاقلة نفس العبيد كم تحميل الخبير ، قال الخنفية : ولا تحمل ما دون النمس من العبد لان الأطراف

تعامل کالمال ۱۹۰ ۱۹۱۸ - ب - وأمدا أروش جراح العسد وأعضسائه فقد اختلف فيها حتى أفوال:

فذهب التسافعية في قول إهوقه بم قولي المسافعي) والحساملة في إحدى الرويين، قواها ابن قدامة إلى أن المبيد يستخل على الجنان ما نفص من قبمة العبد، طوكات قيمته ألف فيمته فرانياتة فإن الأرش يكون ماثنين، يلوحه وخصياه فله تنقص فيمته أوزادت، فلاشيء للسيد، واحتجوا فذا القول بأن العبد مال، فيجيري في ضيان الإنسلاف فيه على فاعدة فيصدي في ضيان الإنسلاف فيه على فاعدة بإيلاف الامول الاحرى.

وذهب النسافية في الاظهر عندهم والحنابلة في رواية عليها الشافعية إلى التفريق بين حناية ليس فاق الحسر أرش متسار، فيكون أرشها ما نقهن من قيمة العبد المجني عليه كها نقله، ودين حناية لها في الحرادية مقدرة شرعا، فيكون أرشها حسية دلك من قيمته، فلوكانك قيمته أنفا فقطع بدا ففيها خسهائة، أو قطع أنمه هيه فيمنه كاملة ، مع بقاء لعبد على مطك السيد، ولسويسة ثم خيساه هيه قيمته مرتبي عند لشافعية، مع بقاء منكية ليسيد، وقال طنابلة لمنابلة المسيد. وقال طنابلة

۱۷) لميل ۱۹ ۱۸، وکسات القساح ۱۹ ۳۰ ويا الفائيمينيد ۱۹ ۱۸۰۰ و لمبروقساي ۱۹۹۸ و ۱۹۳۶ و المادسيقي ۱۹۸۱ و ووسه الطالبي ۱۸ ۱۸۰۰ و ۱۳۸۱ واهداية مع المعابد وتفسلة فتح القابر ۱۳۰۸ ۱۸۰۰

⁽۲) حديث الانجال العائمة حددًا ولا صبحًا ولا اعتزادًا ولا اعتزادًا ولا ما حتى النبوك الموجه البيهي (۱۵) و ۱۰ و طاعات العائمة العائ

¹¹⁾ المغير 19 244 - وروسية الطريقيين 19 444, والريفاني 14 34. وتكملة فتح الفدر مع المداية 1970.

في مثل الحانة الأخبرة: له قيمته كاملة للجب. وقيمته بعد الجب للخصاء.

واحسب لهذا السفول بها روي عن على رضي الشعد، وابن الشعد، وابن المجرين وعمر بن عبدالعزيز، وبالقياس على التفدير في الخر، لأن العبد ليس برال من كل وجد، بدليل أن في قتله القصاص والكفارة بخلاف سائر الأموال. (")

وذهب الحنفية إلى اعتبار التقدير بالنسبة ، كها تقدم في القول التاني ، لكن قالوا: إنه لا يراد عن دينة مثيل ذلك العضومن الحر ، فلوقطع بد عبد ففيها نصف فيعنه لوكانت قيمته الفين او ثلاثية أوأكشر ، فإن كانت فيمنه عشرة ألاف درهم ، كذينة الحير ، أوأكثر من ذلك مها كانت لمزيادة ، فإن أرش يده خسنة آلاف إلا خسنة دراهم لا يزاد عليها .

قالسون الإدائية من الأدمي نصفه فتعتبر يكفه وينفص هذا الفسدار إظهارا الانحطاط وثبته عن رئية احيل وكل ما يقدر من دية الخر فهنو مضغر من فيصه المبند لأن القيمة في المبند كالدية في الحرارة هو بدل الدم.

قالسوا؛ ومن هقاعيتي عبد فقيد فوت جنس المنفعة فإن شاء الولي دفع عبده إلى الجاني وأعدً. فيسم تسم، وإن شاء أمسك، ولا شيء له من

النقصان عند أبي حنيفة، وقال الصاحبان؛ بل يكون له إن أمسكه أخذ ما نقصه. ⁽¹⁾

وذهب المالكية إلى التضريق في الضيان بين جراحات العبد وبين قطع طرف أو عضو، فقي الجراحات التي لها أرش مقدو في الحويضين نسبتها من كامل قيمته، ففي الجائفة أو الأمة المث قيمته، وفي موضيحته نصف عشر قيمه، وفي منقلته عشر قيمته ونصف عشرها. وفي غير ذلك من الجراح وهوما ليس فيه مقدو، يقلر نقص قيمة العبد فيدفع كاملا مها يشغ فإن برى، بلا شين فلا شيء فيه سوى الأهب في العمل.

وكذا قطع الأعضاء فيها ما نقص من قبعة العبد بسبب ذلك . ⁽²⁾ وقد يقهم من من خليل وشراحه أن الضيان في الأعضاء بنسبتها من القبعة . ⁽²⁾

الجنابة على جنين الأمة :

۱۱۹ ـ لوجنی علی أمة فأسقطت جنبنا حبائم مات: وكنان عكسوسا برف، نفيمه قبمته علی

⁽١) فلغني ٨/ - ٦، وكشساف الفنياع ٦/ ٢٩، وشيرح النهياح ٤/ ١٩٤٠ ، ١٩٤٠ ، يرومية مطاليق ١/ ٣١٢

و١) اخداية وتكملة مع القدير ١٨ - ٣٧٠, ٣٧١

 ⁽¹⁾ المدونة ٢١ ٣٣٣، واللنج الأبن قدامة ١٨ -٦٠. والمزوذان
 ١٨ ٢٢. ٣٠ و١/ ١٩٤٧

 ⁽٣) السدسسوقي ٢١ (٢٠٠ و المطلب ٢) (٣١٠ و وطورت ي ٨٠ ٥٣٠ والصواكم الدوان ٢١/ ٣٧٠ والمدري على كفرة الطالب ٢/ ١٨٣٠

ما نقيدم. أميا إن أسقطته مينا بعد تخلفه أونفخ السروح، ففيه هند المالكية والشافعية عشر فيمة أمه ذكرا كان أو أشى. ونعشر فيمتها يوم الحنانة.

وقدال أبو حنيفة: إن كان أنثى نفيه عشر اليمنه لوكان حيا، وإن كان ذكرا فليه نصف عشر فيمنه لوكان حيا.

وقال أبو يوسف: فيه ما تقص من قيمة أمد (11)

جنابات الرقيق

170 - إن كان القائل رفيقا فيا وجب بجنايته من الحال سواء اكان دية نفس حر أوطرفه ، أو ليمة عبدا أو قيمة أبد أو قيمة المناف الجناية عمدا فلم يجب الفصاص ، أو كانت حطا فعفي عنها على مال ، فإن ذلك كله نجب في رفسيسه ، ولا تتعلق باحمته ولا مذمة سيله وحكما جميع للديون التي تلزمه بسبب الإنلافات ، سواء أكان ما فوضا له بالتجارة أو غير ما فرن ، وحدا قول الشافية والحنايلة .

قالسوا: ولم تتعلق هذه المديسون مذمنته لأنه يفضى إلى الغائها أو تأخير حن المجني عليه إلى غير غايسة، ولم نتعلق مذمة السبد، لأنه لم يجن،

وفي وجه عند النباقعية التعلق أيضا بدمة العبد.

ثم إن كان أرش الجناية بقندر فيمة العبد الخناية وأقبى، والسبد غيرين أن يدفع أرش الجناية فلي الجناية للبيع، لانه إن دفع أرش الجناية فقد تأدى الحق، وإن سلم العبد نقد أدى لمحل الذي تعلق الحق به، أداهنا، فلا يكون عليه غير ذلك. والحيار إلى السيد، فلا يكون عسليم العبد إن أدى الأرش، ولا يلزمه الأرش إلى السيد، فلا يلزمه تسليم العبد إن أدى الأرش،

وإن كانت الجداية أكثر من قيمة العبد نفي قول للشافعي وروابة عن أحمد بخير سيده بين أن يسلمه وقال المانكية رمو قول أخر الشامعي وروابة أخرى عن أحمد بلزم، تسليمه ما لم يفده بأرش جنايته بالعبة ما بلخست الأنسه بجوز أن يرغب فيسه واغس فيستريه بأكثر من ثمنه وقوا منع تسليمه نبيع لرمه جميع الأرش لتفويته ذلك الله المالا

وقبال الحنفية . إذا جن العبند جناية حطاً بتنائل نفس قبل لولاء . إما أن تدفعه بدلها أو

فتعين تعلقها برقية العيد لأن الضيان موجب جنايته فتعلق برقينه كالفصاص .

رفاع للشبق لاز ۱۸۸ و ۱۹۸۶ وکشمات طبیعاع ۲۱ ۳۹. ۱۳۹۳ و فیتر رفان ۱۸ ه د وروستهٔ الطبایش ۱۳۹۳ و و فراح طباع ۱۸۸۶ و ۱۹۸۶

إذا الدر المحدر وحدثية بن عليدين الا ۲۷۸ و وبداية المجمهد
 الدر الدر عن أي حنيمه الحداث عما ذكره الدر على أي حنيمه

تضديد لما ورد في ذلك عن ابن عباس رضي الد عنهما أنه قال: وإذا جنى العبد فإن شاء دفعه وإن شاء فلما الأحسل في الجناية على الأدمي في حالة الحفظ أن تباعد عن الجاني تحرزا عن استنصاله والإجماف به، إذ هو معفور فيه حيث لم يتعمد الجناية، وتجب على عاقلة الجاني أذا كان له عاقلة، والسيد عاقلة عبيد، إن العبد يستنصر به والأحسل في العاقلة المصرة عند الجنفية ما فنه صيانة للدم عن علا المحدار.

وهذا عندهم بخلاف جناية العبد على المال لأن الصوافيل لا تحسل المال. والواجب الأصلي من الأمرين عندهم دفع العبد الجاني إلى المجني عليه، ولهذا يسقيط بصوت العبيد ففوات عمل الواجب، وإن كان له حق النفل إلى الأمر الثاني وهو الفداء بالأرض.

قالوا: فإن دنمه مالكه ملكه ولي الجناية، وإن فداه قداه بأرضها، وكم من الأسرين يلزم حالا، أسا المدفع فلان التأجيل في الأعيان باظمل، وأسا القداء فلان جعمل بدلا، فيقوم مقامه وبأخذ حكمه فيجب حالا. وأبها انتثاره وفعله فلاشي، لوني الجناية غيره.

فإن لم بختر شبشا حتى مات العبيد بطل حق المجنى عليه لفوات محل الحق، وإن مات بعد ما اختيار المولي القداء لم يبرأ لتحول الحق من رقبة العبد إلى فعة المؤلى.

والاختيسار قد يكنون بالقول، وقد يكنون بالفعل فلو أعتق العبد الجاني مع علمه بالجنابة قرمه أرش الجناية وكذا كل ما يمنع التسليم كُلاً أر بعضاء كان يبيع العبد أريهيه أريديوه، أو يستولد الامة الثيب، أو يطأ البكر.

وأما إذا قتل العبيد حرّاً أوعبداً فالبواجب عندهم القصاص كما تقدم الله

الكفارة في قتل الرئيق :

191 - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن في قسل المرقيق - بالإنساقية إلى قيمته الواجبة السيسف - الكفيارة ولموقشل عبيد نفسه فتجب الكفارة كذلك: نسموم قوله تعالى: ﴿ وَمِن قتل مؤمنا خطأ فتحريم رقبة مؤمة ﴾. أ⁷¹ الإية , ولأنه مؤمن فأشبه الحر، وهي ككفارة قتل الحر سواء، على التفصيل والخلاف في ذلك (ر: كفارة).

وذهب المسالكية ولى أنه لا تجب كفارة في قتل العبد لأنه مال، ويضمن بالقيمة، فلا كفارة في منال فيه، كما لا كفارة في إنسلاف سائر المعتلكات والتكفير مع ذلك مستحب. قال المسالكية وحكم الموقيق في التكفير إذا قتبل حرا أوعبدا حكم الحرمن حيث أصل التكفير الا

⁽١) الحداية ١٨ ١٥٠٠ - ٣٦٠ وتكملة قدم طفنهر

⁽٧) مورة الشوار ١٨٠

 ⁽٣) نفي ٨ ٩٣٠ وجسو هر الإكليش ١/ ٢٧٢، والطيوبي وهمرة ١/ ١٩٧

ولما ما يكفر به العبد فقد ذكر في موضع أخر.

خصب الرقيق :

تكاحها بالكس

177 من غصب عبدا أوأسة جرت عليه أحكام الغصب من حيث الجملة (ر: غصب). وذلك لأن الموقيق مال فيجري عليه حكم غصب مناشر الأمنوال من حيث الجملة، ومن غصب جارسة لم تثبت يده على بضعها وهو الجماع، فيصح تزويج السيد قا، ولا يضمن

الغاصب مهرها لوحيسها عن النكاح حتى فات

وإن وظنهما بعد الغصب فهوزنا لأنها لبست زوجت ولا ملك بمين، فيكنون عليه الحد بشروطه، ويلزمه مهر مثلها إن لم تكن مطاوعة إتفاقاً.

أسا إن كانت مطاوعة فذهب الشافعية في الاصلح إلى أنه لا مهرطا، لأن النبي الله في عن مهمر البغي، ⁽¹⁾ وقال البخاري: وليس في الأمة اللبب في فضاء الأنمة عُرم ولكن عليه

وقبال الجنبابلة: يجب الهبر ويكبرن لسيدها

الرقيق والحدود : حد الزني :

١٩٧٩ - إذا زنى الرقيق يجلد خسين جلدة ذكرا كان أو أنش، ولا يرجم، اتضافا، فقوله تعلى: فإضافا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما عنى المحصنات من العدقاب ف⁽¹⁾ فينصرف النصيف إلى الجلددون السرجم لوجهين: أن الجلد هو المذكور في الفرآن دون السرجم، وأن الرجم لا يتنصف بل اللتي يتنصف هو الجلف خلابث أبي هريسرة وزيد بن تعالمه الجهني أن تلتبي في ستل عن الأمة إذا زنت وم تحصن فقال وإذا زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم بسيموها ولوبضفهه ثم والعبد كالأمة لعلم الفرق. قال على رضي الشواليد،

لأنه حقف قالا يسقط بمطاوعتها كأجر منافعها.⁽¹⁾

و١) المغني ٥/ ٣٤٧. ١٩٥٠. وكانساف المصناع / ٣٤٧. ٩٠٠. والفليومي ٢/ ٣٩٠ ولاء ولامح الفشار ١/١٠٠٠ (٢٩٠ / ٣٩٠) والمشاية ١/ ٣٧٠، والدر المغنار وابن عابلين ٥/ ١٣٠. والزوائق ٢/ ١٩٠١

و۲) سورة النساء/۱۳ (۳) حديث: وإذا زنت فيجلدوهاء - أخرجه البخاري والفتح ۱۹۲//۲۲ ـ ط السفاية، وصبلم (۱۳۲/۱۳۲ ـ ط الحلي).

امن العصن منهم ومن لم يحصي، الله

السرقة

الملوك السارق .

178 - ذهب عاصة العلماء إلى أسه إن سوق المسلوك ما فيمه الحسد وغت شروط الحد وجب قطعه، لعموم أية حد السرقة، ولا ورد أن رقيقا طاطب بن أبي ملتعة سرقوا أذنة أرجى من مزيئة فتحر وها، فأمر يهم عمر رضي الله عنه أن تقطع أبدهم . ثم قال أحدود والله إلى لأواك تجمهم، ولكن الأخروب عن ناقتك؟ هال الربعيائة دوهم . فال أعطه في البيانة دوهم . وروي أن عبدا أقر بالسرقة عند على رضى الله عنه فقطعه أنا

وإن سوق الوقيق مال سبده او مال رقيق أخر السبسده لإيقطيع لحم عمس عسدكم سوق مت عكم، ولشبهة استحقاق النفقة عليه، ولان العمد وما ملكت بداه لسيد، فكانه لم بجربه من

وعند الحنفية والحنابلة لا يقطع العبد بسوفت عن لوسرق مت السيا دالم يقطع، وذلك كزوج

١٢٦ ما من فذف وقيقسا فلا حد عليمه انضافيا. حواء كان الضافف صيمد الموقيق أو غير سيمده

ت ـ ثلف الرفيق :

أعرجها مسلم والاستالات طاء طبليي

حد الثذف :

 أب إيضاع الحد على الوقيق إذا قذف محصنا أو محصنة:

السيدة أوروجة السيد، أو أبيه أوجده أو النه أو

140 ـ رفا قدف الوقيق للكلف محسنا أو محسنة بالأرزى ولم شم الشهاده وجب عليه اخد إجماعا إدا غت شروطه تعموم آية القالف، وجهور للعلماء على أن حد السرقيق تصف حد الحسر، وذلك أسه لما كان حد الشنفف الجبلاد فهدو يتنصف ، فوجب تنصيصه ، كحد الجلاد في الترش، وقد عال عبدالله بن عاصر بن وبيعة ! أدركت أبنا بكر وعصر وعشيان ومن بعدهم من الخلقاء فقم أوهم يصر إون المعلوك إذا قذف إلا أربعون !!!

والزرنان ۱۹ به ۱۰ م۱۰ وکشاف الفتاع ۱۱ (۱۹ م ۱۲ به فعني ۱۱ (۱۹ م وشوح المياج ۱۱ به ۱۸ م روضه الطالبی ۱۲ (۲۲ والمعر المحتار مع حاشية اين عابدين ۱۲ (۱۲ م والرونان ۱۸ (۱۸

⁽²⁷⁾ لمسي 28 (730 - 250 ، وابن عليدين 47 (192 ، يالورقاني. 1910 -

واستثنى ماليك من قدف أصة حاملا من سيدها الحريفة موتد بأبها حامل من زني . ودليل عدم حد قانف الرقيق قوله تعاني : ﴿ والله ي رمون المحصدات ثم لم يانوا مأريفة شهداء فاجلدوهم المحصدة ، وشرط الإحصال الحرية . (** واحتجوا أيضا بها روى البخاري من حديث أبي هريوة وضي الله عنده أن النبي في قال : ومن قدف بكون كها قال ، (** وروى ابن عمو أن البي في غلود ومن قلف بكون كها قال ، (** وروى ابن عمو أن البي في غلود على الله المحديم القيامة (** قال ابن حجوز فلف الحديم القيامة (** قال ابن حجوز فلف الحديث على ظلاكم كان ذكم في ظهره حديم الذيا الذكم كان ذكم في ظهره حديم النباحة في المحديث على المحديث كل المحديث كل

وحيث انتفى الحند شرع التعزيره (" وللعيد إن قذمته سيناه أوغيره أن يرفعه إلى الحاكم

ليعيزون واخل في العفيو للعيند لا للسيد ، فإن حات فلنسيد للطالبه . (11

حدثوت السكرا:

170 _ يحد الرقيق إذا شرب المسكر بالتفصيل السني يذكر في حد الحراء إلا أن حد الرقيق لصف حد الحراء الا أن الحر بحد ثمانين عمل قال إن الحر بحد ثمانين جدادة جمسل حد العبد أربعين، ومن قال حد المرادة (الرقيق عشرون حدادة (؟)

المرقبق والولايات :

١٩٨٠ ـ السرفيق ليس من أهبل المولايات، من حيث الجملة، لأن الرق عجز حكمي سبه في الأصبل الكفر، ولأن الرفيق مولى عليه مشخول بعقوق سيده وتلزمه طاعته قلا يكون واليا.

قال ابن بطال: أجمعت الاسة على أن المسلمة على أن المسلمة المنظمي لا تكون في المسلمة إذا كان بطريق الاحتيال. قال ابن حجر بعد أن تقل دلك: أما لو نقلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فإن طاعت تجب إخماد المفتنة ما أما يأمر بمعصية ال هد.

⁽۱) سورة اليوراز (

ولان المتعلق ١٨ ٢٠٦. والمزوقاني ٨/ ١٨٠٠ ٥٨

١٩٦ مديث. ومن فدف علوك ومويري، أشرجه البحري والفتح ١٢٨٢ (١٠ مد السنفية). ومسلم (١٢٨٢ / ١٠ مد الخليق) والنظ لليحاري.

 ⁽⁸⁾ فتح الباري 11/ 100 (قا اخبرونات 1) فذف المبلدي.
 رواعد الداروة والدارات والمبلد المبلد المبلد المبلد المبلد.

رد) كتب في القناع ٦/ ١٠٤. ١٠٠٠ والنفر الخشار بياطي. حاشية أبي خيفين ١٩٨٣

⁽١) روصة فلطاليين ١٠٥/١٠ . ٢١٧٠

⁽٩) مانتج فلمستانج ١/٠٠ و ره الحنار ١٩٤/٣. والزرقان ١٩٣٠، ممني المحتساج ١/ ١٨٥، وللثني ١/ ٣١٦. وكذاف الفاح ١٩٨/٨

قال ابن حجر: أما لواستعمل العبد على إمارة بلد مثلا وجبت طاعته.

وهمل على ذلك ما في حديث البخاري من طريق أنس رضي الله عنه مرفوعا: واسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن وأسه زييةه. (٢)

ونسر استعمال العبد في الحديث بأن بجعل عاملا فيؤمّر إمارة عامة على بلد مثلا، أوبولي فيهما ولايمة خاصمة كإساسة الصملاة، أوجباية الخراج أو مباشرة الحرب. "¹⁷

وتمال الحنفية: العبد لا يلي أسرا عثمًا، إلا تيامة عن الإمام الأعظم فله نصب القاضي بيابة عن السلطان ولكن لا يقضى هور¹⁷⁰

وصوح الشناهجية بأن العبيد لا يُولِّي تقرير القيء ولا جباية أمواله بعد تقريرها.

ويدفكر الفقهاء أن المبند لا يجوز شرع أن يكون قاضيا لتقصه .

قال الحنفيسة والشيافعية : العبيد لا يكون قاضياء ولا فاسيها، ولا مقبوما، ولا فالفها ولا مترجما، ولا كانب حاكم، ولا أمين لحاكم،

ولا وليما في تكاح أو قود، وأضاف ابن نجيم: ولا مؤكيسا علانية، ولا عائسرا، وأصاف السيموطي. ولا خارصا، ولا يكون عاملا في الزكاة إلا إذا عين له الإمام قوما يأخذ منهم قدرا معينا. (1)

شهادة الرقيق

1944 من شوط الشاهد عند المتغية والمائكية والمائكية والمائكية والشدد قال عميرة أن يكون حراء فلا تقبل شهادة بالآية (يمي آية الدين) الأحرار، يقليل قوله تمالى: ﴿ وَإِنْ يَرْتُمُونَ مِنْ الشهداء ﴾ أن وإنها يرتقس الأحرار، قال: وأيضنا نفوذ القول على الغيرنوع ولاية. يعني والرقيق ليس من أطلهنا، ومنال ابن المهام إلى قبول شهادته لأن عدم ولايته حو لحق المولى لا تقص في العيد.

وذهب ألحضايلة إلى أن شهادة العبد جائزة على الأحرار والعبيد في غير الحدود والقصاص، ونقله ابن قدامسة وابن الهسهام عن أنس وعسلي رضي الله عنهما. إلا أن ابن الهمهام قال إن عليًا

⁽⁴⁾ شرح المنهج وحاشية الظليري (٢٩٦) والأشياء والنطائر المسيوطي ص ١٩٤١ / ١٩٥ ، وجواهم الإكثيل ٢ (٢٦٠) وتسرح الأشباء ٢ (١٩٣ ، والمغنى ١٩ ٢٩ ، والحدر المخسار وابن عابدين (٢٩٩٧ ، وأدب الفضاء الابن أي شام عمرا ١ عمرا المبلوة (٢٩٢)

دای حدیث داسته و او طریستوا برای استعمال هلیکم جید حیشی در آخرجه البخاری و تلفیع ۱۹۹۲ می ط داسته این

⁽۵) فتح طباري ۱۹۳/ ۱۹۹ وكا الأستكام ت 2 : النسمج والطاحة اللإشام)

⁽٣) شرح الأشباء ٢١ ١٥٠)

كان يقول: تقبل على العبيد دون الأحوار.

وعمن تقسل عنبه قبيول شهبادة العبيبد عروة وشريح وإياس وابن سبرين وأبوثور وابن المنشر.

قال أنس: ما أعلم أحدا ردشهادة العبد. ووجهه ابن قدامة بأن العبد من رجالنا فدخل في عموم قوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجائكم﴾ (أ) ولائه إن كان عدلا غير منهم تقبل روايته وفتياه وأخباره المدبنية، فتقبل شهادته كالحرم ولان الشها ادة تعتمد المروعة، والعبيد منهم من له مروءة وقيد يكسون منهم الامسراء والعلماء والصالحيون والانقياء، ولأن من أعنق منهم قبلت شهادته اتفاقا، والحرية لا تغير طبعا ولا مروءة، (أ)

وأمما شهمادة العبدد في الحمدود فلا تجوز عند الحسابلة في ظاهر المذهب، لأن الحدود سيقط بالشبهمات. والاختمالاف في قبول روايه م في الاموال يووث شبهة.

وأما في الفصاص تنفيل شهادته عندهم في أحد الوجهيل لأنه حل أدمي فأشبه الأموال.

فالواز وتفيل شهادة الامة فيها نقبل فيه شهافة

الحرف وذلك في المال. (١٦

وهذا إن شهد العيد أو الأمة لغير سيده. أما لوشهدد لسيده دلا تفيل شهادته الفاقا لأنه يتبسط في مال سيده، ويتقلع به، ويتصرف فيه، وتحب بفقته منه، ولا يقطع بسرقته منه فلا تقبل شهادته له، كالابن مع أبيه.

وكذا لا تقبيل شهادة السيد لعبده القاقاكي لا يقبيل فضاؤه له لأن مال العبيد لسيده. فشهادت كه شهادة لنفسه في الحال. وكذا لا نقبل شهادته له بنكاح، ولا لأمنه بطلاق لأن في طلاق أشبه تخليصها من زوجها وإباحتها للسيد، وفي نكاح العبد لقع له.(1)

وبعض الدنين لم يقبلوا شهادة العبد استنوا الشهادة على رؤية هلال رمضان منهم الحنقية وهو وجه عند الشافعية. فقالوا: تقبل شهادة العبد والأمة على ذلت كالأحرار لأمه أمر ديني فاشيه رواية الإخبار، ولهذا الا بختص بلفظ الشهادة. (2)

رواية العبد وأخباره :

١٣٩ ـ روينة العيند والأسة للحديث وأخيارهم مقبولة انصافيا حتى في أسور المدين كالقبلة،

را) المفي ١/ ١٩٩٠ . وضع الياري 4/ ٣٦٧ ، وروصة الطالبين ٢١٠ ع٣٣

⁽٢) المغني ١٩٣٤، والطلبوني ٢٠٣/١

 ⁽٣) تشيع طياري (٢٩٧) وروضة الطالبين ١٢ (١٤٥) وفتح الفدير ١٤ / ٩٤)

والإمورة الغرة أكاكا

⁽¹⁾ فطادر وحناشية ابن عشدين 1/ ۳۷۰ والمقني 1/ ۱۹۵. وتشرح المهاج بحناشية القلبوري وعميرة (۱۹۵/)، وقتح القدير (۱۹۸)، وجواهر الإنكابل 1/ ۳۴۱

والطهارة، أو النجاسة، وكحل اللحم وحرمته إن كانا عدلين، وقد لك لأن ياب الرواية واسع بخلاف الشهادة، (1) ويقبل قول العبد والأمة أيستي هؤلاء، فلو لم يقبل قولم أدى ذلك إلى الخرج، حتى لقد قال الحنفية: إذا قالت جارية لرجال: بعلني مولاي هدينة إليك، وسعمه أن يأخذها، لأنه لا فوق بين ما إذا أخبرت بإهداء المؤلى غيرها أو نفسها. (1)

وقبال الشووي في التقريب: يقيبل تعديل العبد العبارف, ونقبل السيوطي مثل ذلك عن الحطيب البغدادي والرازي والفاضي أبي بكر المباقلاني ⁽⁷⁾

الرقيق والجهاد :

۱۳۰ ـ الجهد لا يجب على الرقيق، الأروي أن النبي على الإسلام والجهاد، ويبايع العبد على الإسلام دون «لجهساد». (١) ولأن الجهاد عبادة تعلق بقطاح

رسال المووي . لا جهاد على رفيل وإن الره سيده الذليس القال من الاستخدام المستعق للسيد ، ولا بلزم الدفع عن سيده عند خوفه على روحه إذا لم نوجب الدفع عن الغير، بل السيد في ذلك كالاجنبي ، وللسيد استصحابه في سفر الجهاد وغيره ليخدمه ويسوس دوابه اله . (12)

لكن إن فاجأ العدوبلدا بنزونه عليها بغنة ، فيلزم كل أحد به طاقة على القنال اخروج لدفع العدوجتي المراة والعبد، ولو لم يأذن الزوج أو السيد، وكذا المنزل الخسروج العبي والمطبق للفنال، ومن هذا قال المالكرة: يسهم لهؤلاء عا يغتم من العسدو في هذه الحال، لكون القنال واجبا عنهم .(*)

ولا بسهم للعبلة إذا حضر الوقعة عند جهور المعنياء، لما روى عمسير مولى أبي الفحم أنسه قال: «شهسدات خيمر مع سادني . فكلموا فيّ رسول الله يجه، فأمرني، فقلدت سيفا، فإذا إنا

العلمية عمد تمنكان، ١٩٧٧م،

11) الفداية وفتح القدير والمناية ١٨٥،٨٥، ٨١

والام ومية الطاليين ١١٩ / ١٩٩

الاينة البراوي ص ٢١٢٠ الدينة التورة ط المكاية

(١) حديث: وكنان بينابع الحراطي الإسلام والجهاد. وينابع

اللي في خل الهيمرة، ولم يشعر أنه عبد، خجاه مبد،
 بريف، فتأل أنهي في: بعنه، فاشتراه بعيفين أسودين،
 تم لم يبايم أحمد بعد حتى بدأله، أعبد عراء، فتوحه مبلم (٣/ ١٩٥٥، ط الحتى).

⁽١) للغبي ٣٤٧١٨، وروضة الطَّاليس ١١٠ ٢١ ٢

⁽٦) روضة الطائيين ١١٠ - ١١

^{...} (۳) انزوقال والبنان ۱۹۹۰ (۲

العيد على الإسلام دون الجهادور

يؤخد من حديث حابر بن فيد الله الجاء هيد تيابع -

أجرو، فأخبر أي تمليك فأمر لي بشيء من خولي⁽¹⁾ الناع. (¹⁾ وقال ابن عباس: والمعلوك والمراة يخفيان من الغنيمة وليس لهم سهم.

وقبال أبوثور وعسرين عبد العزيز والحسن والنخعي: يسهم للعبيد كالأحسوان، لما روى الأسود من يزيد أنه شهيد فتح الفادسية عبيد فقسريت لهم سهيامهم، ولان حرصة العبيد في الذين كحرمة الحر

وذكر الشروي ثبعاً للثول لأول أنه نوانقرد العبيد بالاغتنام قسمت عليهم العنيمة بعد تخصيها. ""

وليوقشل العبيد كافيرا فله سليم، وهيفًا هو الذهب عند الشافعية . ⁽¹⁾

ولو خرج أحد من رفيق الكفار الحربين إلينا مسلم مراضها هم فهمو حران قارفهم ثم أسلم، وإن كانت رفيقية لم ترد على سيندها ولا زوجها وتكون حرف لأنها ملكت نفسها بفهمرها هم على نفسها **

حق المبيد أن الفيء :

1971 - قان ابن تدامة: لا تعلم بين أهل اتعلم المسال إلا له في هذه المسال تصبب إلا العبيد طلب هم فيه شيء. (١٠)

وروي أن أبها مكروضي الله عنه سوّى بين النهاس في العطاء وأدخل فيه العبيد . . فالما ولي عمروضي الله عنه فاضل بينهم وأخرج العبيد، فلما ولي علي سوّى بينهم وأخرج العبيد ال

ومن هذا قال النووي : لا تبت في الديوان أمساء العبيد، وإنها هم تبع للمقاتل، يعطى لهم، وذلك أن الدي يثبت في المديوان أسهاء الرجال المكافين المستعديل للغزو أ¹⁷

نظر العبد الى مبدته :

1974 . ذهب الحنفية إلى أن هورة الحرة بالسبة إلى عبدها لا تختلف عن عورتها بالنسبة إلى غيره من الرجال الأجانب، وهي ما عدا الوجه والكفير، ولكن قال الحنفية: يدحل العبد على مولاته بغير إذن. (3)

⁽١) أحرتي أردأ النبعة

⁽۳) حدیث هسیر مولی آیی اللحم اطهدات جسر بع سانتی اداره البرحه لیوداود (۳) ۱۷۱ کفیز عوت صد دهساس) وقلسرمسی (۲) ۹۲۷ دخ اجلی و لیسان فای دارد، وروایه فلترسدی عنصرة، وقال و حدیث جست صحیح و

٣٠) الخني ٨/ ١٩٩، وروف الطافين ٦/ ٣٧٠. ٣٧١

⁽١) ورضة الطائير ١١/ ٢٧١

⁽ح) رومية الطائين - ۲۹۴۹

والمرافض الأرازاة

رة با الحق 1/1 د <mark>د</mark>

والإبروضة الطلبين ١٩٣٧

رور بماري الفات ۲۰۷/۳

وة الل الشافعية؛ عبد المواة عرم المعلى الأصبح، وه و المنصاوص عن الشافعي قال النوري، وهو ظاهر الكتاب والسنة (أن يعني قوله تسالسي: ﴿لا جنساح عليهان في ابسالهان ولا ابتائهان ﴾ إلى قوله: ﴿ولا مامكت اليانين ﴾ (أن وحديث: وإن هو أبوك وغلامكن. (أن

وقبال الحنبابلة ؛ فلعيند أن ينظير من مولاته الرأس والرقبة والذرع والساق، ولا يكون عرما خافي السفر⁴⁶ لحديث ابن عسر مرضوعا وسقر غراة مع عندها ضيعة و (⁴⁶)

ومصل المالكية: فقالوا: إن كان العبدله منظر، كرمله أن برى من سيدته ماعدا وجهها، فإن كان وصدا (أي يخ بلاف ذلك) جاز أن برى منها ما يراه المحرم، والشهور عندهم أله يجوز إن بحاريها. أنا

دَيحة الرقيق وتضحيته :

197 . يملك الوفيق أن يدبع، وذبيحته حلال، له ورد في صحيح البخاري أن جارية لكمب بن مالسك، كانت ترعى غنسها بسلع، وأصيبت شاة منها، فأدركتها فليحتها بحجسر، فسشل النبي ﴿ نقال، وكلوها، (")

قال عبيد الله راوي الحيديث: فيعجبني أب أمة وأنها ذبحت.

ونقل الن حجر أن محمد بن عبد الحكم روى عن ماشك كراهته أي مي حيث هي امرأة، وفي وجه للشافعية يكره ذمع المرأة الأضحية، وفي الدونة عن مائك حوزه.⁷⁵ (و تا دبائح).

قال النووي: والعبد لا يجور له التضحية إن فنسا إنه لا يعلك بالتعليك فإلى أفر السيد، وقعت التضحيف عن السيسد، فإن فانسا إنهم يملكون بالتعليك وأذن السيد وقعت التضحية عن العبد (٢٠) وهذه الممالة فرع من فروع مسائلة ملك العبد بالتعليك، وقد تضعت.

و 1/ روضة الطاقين 2/ 17 و2 ، سورة الأحزات/ 84

 ⁽۳) حدیث، وابنیا فر آبنواد و شلامتانی الحرجیه آبنو وازو (۳۵۹/۱۵ ما اتفایق عزت فیبد دعاس امن حدیث آنس بن مالك، و آمناند فیجع

راع کشاف الفتاع ۲۰ ه۱۰ ، ه ۱۰ د ۱۰ م

⁽⁹⁾ حديث: مصدر «أرادي ميدها خيسة» أورو، اختبي ق المجمع (١٩٥/٣ عد القدامي) وقد الن رو «البسرار والحدوثي أن «أوسط والمرابع بن عبد الرهن» وضعف أو حائم. ويشة رحاله فلات

⁽٦) الزرقان والبلي عاشه ٣ (٦)

 ⁽¹⁾ حديث ، وإذ حاربة لكامب بن ماليك كالب ترعي
 عنب ، وأخارته البحاري والقنع ١٩٨٢/٤ ، ١٩٨٢/٩ .
 ط البلغية)

د آ و فقح طباري (۱۸ ۱۸۹ م) ۱۹۳۳ ، وكتبات الفقاع ۱۳ و ۲۰ (۳) روضة الطائيس ۱۳ و ۲۰۰

النوع اقتاني أحكام الرقيق الفن المشترك

١٣٤ ـ قد يكون الرقيق عملوك لأكثر من شخص واحمد . ويمثأ الانستراك كهافي سائم الأموال، نحو أن يشمري العبد شحصان فأكثر، أو مرناه أو نقسلاه هيمة أو وصمة أو غير دلك، أو أن ببيع السيد حزءا شائعا من عبده أو أمته .

وقد يشتري الشركاء في شركة العقود عبدا. للتجاري فيكون مشتركا أيصا.

وأحكام البرقيق الشترك هي أحكام الرفيق عبر المسترك من حيث الجملة، لأنه فن مثله، اكن يختص المرقيق المسترك بأحكام نغتصبهما الشركة منها:

170 عليس لاي الشريكين أو الشركاء وفاء الأمة الشركاء وفاء الأمة الشركة بملك البين، لأن الوطاء لا يمل إلا أن يمكها البواطيء ملكا ناما (ر. تسري) لكن إل وطاعها أحد الشركاء فيعرر ولا يحد فإن له تقل عن أبي لوره فإن له تعدر الصبائهم فيها من المحدر الشبائهم فيها من الحكارة إن كانت بكرا على الحلاف المشاعرة فإن ولندت مع كانت أم ولد نعى ويضمن لشوكاله فيمة ألصبائهم منها، لأن أخرجها على ملكهم، فلإمنه القيمة، كها الو أعلها أعليها

و. كاسون ولسده حراء والختلف هن بلزمسه كشركاته فيمة فصيمهم منه أم لا الا

وام في النظر والحورة فقند صرح المالكية وافتسافعية، بأن العبند المشترك مع سيدقه كالأجمى، والأمة فلشركة مع مبدعا كالمحرم، ولا يتولله أن يتزوجها. (2)

۱۳۳ روم 1 أن الإنقباق على الموقيق المشترك واجب على النسوك، حيماً منسبة أنصبائهم في ملكين . وكذا فطرته ا¹⁷

۱۳۷ ـ وسها الولاية على الرقيل لمشترك وهي مشتركة بين المائكين، فإد كان الرقيل أمة فليس لاحد من الشمركاء لزوجها مغيرإذن الأخرس. لانه لا يتأتي نرويج نصيبه وحد.

قم إن الناء و المالكون في نزوعها لم يكن المسلطان ولاية او ويجها، لانها علوكة لمكلف وشيد بالبغ حاضر لا ولاية عليه لاحق وهذا وخلاف أوليا، الحرة إن المتجروا الله

والاشتجاري شؤود العيند المستوك في تزويد، أو الإذن له شحارة، أو عمل، أو سفر، أو غير ذا لك بحمله في بصب ولا يرضي منه المشترك ون خالسا، لاختسادف أهسوانهم

¹⁴⁾ الغني 9: ٣٥٣ ، ٣٥٣ ، وشرح النهاج مع حالية القبولي. ٢١ - ٢١

⁽٦) شرح لمهاج ٢٠٠٠٣

ومحافظ لتنام ووردوو

رور كشاف الطاع وزاده

وإراداتهم، ولهذا ضرب الله المشهل به المشهركين بالله نقال: فوضوب الله مثلا رجلا فيه شركيا، متشاكسون ورجلا سلها ترجل عل يستويان مثلا الحمد لله بن أكثرهم الايعلمون). (أ) وقرى، في السبع (سالما الرجل).

والمهاياة طريقة لنقلبل نزاع الشرك، في انصد المشترك كما ياني.

18% ومنهما الانتصاع بالعبيد المسترك واستخدامه ، وذلك قد يكون بطرق منها ، المهابأة على الاستخدام في السرسان ، بأن يستخدمه هذا يوما وهذا يوما أو يومن أو أكثر من فلك بحسب أنصبائهم فيه ، فإذا عبابة الخنص كل من الشركاء بنفقته العامة وكسبه العام في مدة ليحصل مقصود القسمة .

أمن النفشات النادرة كأجرة الحجام والطبيب والاكساب النادرة كاللفطنة واطبة والركاز، أي إذا وجنم المد فلا يختص به من هو في نوبته في الإظهر عند الشافعية، وفي وجه عند الحتابلة، والرجم الاخر عند كل من الفريشين تكون مشتركة كالنفقة المالية والكسب العام. (17 وكذا تجوز المهابأة في خلعة العيد الواحد عند

زاد) سورة مرمرا ۲۹

الحنفية في الزمان اتفاقا للضرورة، وقالوا: يفرغ في البنداية، أي يعبن بالقوعة من يكون له اليوم الأول من الحدمة تفيا للتهمة، قالوا: ولو كان عبدان بين النبين جاز أن يتهاياً على الحدمة فيها، على أن يخدم هذا الشريك هذا العبد، ويجموز للغاضي أن يقسم بينها على هذا الوجه جبرا إذا طلبه أحدها، لان المنافع قلم تتفاوت مخلاف الإعبان، قالوا: ولو جبرا إذا طلبه أحدها، لان جبرا أن تفقة كل عبد على من يأخذه جاز استحسانيا للمساعية في إطعام الساليك جاز استحسانيا للمساعية في إطعام الساليك

وأسا النهايؤ في استغلال العبد الواحد فقد منعه الحنفية، بخلاف النهايؤ في استغلال الدار مسلم فالحنفية، بخلاف النهايؤ في استغلال الدار بالاستعيال، والظاهر أن عمله في الزمان الثاني لا يكسون كها كان في الزمان الأول. فلوهما في الأحسر بشترك ان في الزبانة ليتحفق المعدما عن الأخر بشترك ان في السنماية فيتحفق المعدما، ولأن الفقة يمكن به الحدمة، وأما في المعدين في الاستغلال فجائز المدينة، وأما في المعدين في الاستغلال فجائز والتدييز، خلافا لأبي حيقة الذي وأي أن المنف في صورة العبدين أولى بالمنع في صورة العبد في الزفار الناوات في الاستغلال يكثر، ولان الفقاهر الدمامج في الحدمة والاستقصاء في ولان الفقاهر الدمامج في الحدمة والاستقصاء في

 ⁽۲) ووصة فلطباليين ۱۹/ ۲۱۹. وشيرح المهياج ۱۹۷۲.
 وكشاف الفتاع ۱۹/ ۳۷۹

الاستغلال. نا

وكنا قال المالكية: يجوز تهايؤ العبد الواحد وتسايؤ العبدين (على ما تقدم من يبان كيفيته عند الحافية) على سبل الانتفاع والاستحدام. ولا يجوز في العبد النواحد والعدين على سبيل الاستخلال. وحيث جاز قيدوا بأن يكون العبد عند أحد الشريكين يوما فاكثر إلى شهر لا اكتر، شريكون عند الأخو كذلك. (1)

النوع الثالث الرقيق المبعض وهو الذي بعضه رقيل وبعضه حر.

وينشأ التبعيض في الرقيق في صور، منها:
199 - أ. أن يعنى مالك الرقيق جزءا منه صواء كان شاتما كريت، أو معينا كيدو، فقد ذهب أبو حتيفة إلى أن ما أعتقه يكنون حراء وما لم يعتقب يبتقى على الرق، ويستسعى العبد في فيمة جزئه الرقي لم يعتق، كالكاتب، إلا أنه لا يرد إلى الرق لو عجز عن الأداء، وما لم يؤد فهومبعض، فإن أدى عنق.

وذهب الجمهور منهم صاحباً أبي حنيفة إلى أن من اعتق جزءا من عبده معينا كيده أو شالعا كربعه سرى العنق إلى باقيه فيعلق كله، قالوا:

لان زوال البرق لا يتجزأ، وفيانسا على سواية العتق فيها لوأعنق شركيا له في العبيد، كهايأتي (وانظر: تبعيض ف٤٠).

واشترط المائكية أن يكون السيد المعنق غير سفيه إلا

ب ان يكون الرقيق مشتركا بين مالكين فاكثر، فيعتق أحدهم نصيبه، فإن باليه يغنى رقيقا عند أبي حنيفة أيضاء، ولتسريك المعتق إما أن بحرر نصيبه، أويدبره، أويضمن المعنق إن كان المعتق بغير إذته، أو يستسعي العسد في تحصيل قيعة باقيه ليتحرو، فإن اعتم أجره جبراً.

وذهب اجتمه وروسهم الصناحيان، إلى أن المسريك إن أعنق نصيبه وقنان موسوا سرى طعتق إلى الباقي فصار كل العبد حراء ويكون على من بدأ بالعنق قيمة أنصباء شركافه، والسولاء له دونهم، فإن أعنق الشاني بعيد الأول وأسوسوسف وعمد وهو قرل المشافعي: إلى أنه بعيق الأولى، وذهب مالسك والمسافعي في قول النيسة قد صور حرا النيسة قد صور حرا النيسة المراق وزهب مالسك والمسافعي في قول النيسة بالى أنه الموسود اللي أنه الموسود اللي أنه الموسود اللي أنه الموسود اللي أنه الموسود المراق وذهب مالسك والمسافعي في قول النيسة قباني العمل عالم بأناسه الموسود عنفة المصرفة فيه بالعنق، ولا بنفة المسافعية المعتق ، ولا بنفة المعرود .

⁽۱) ابن هابسین ۱۳ (۹۰ رئسرج اهیباج ۱/ ۳۰۱ وروصهٔ الطالیع ۱۸۲ (۹۰ والرزفان ۱۳۳/۸

⁽۱) الخدوية وشروحها ۱۹۵ - ۳۳ . (۲) افروقاني والبسني ۱۹۵ - ۱۹۵

وفي قول ثالث للشامعي: إن العتنى مراعي، فإن دفع الشيمة تبينا أنه كان عننى من حين أعننى الأول الصيح، وإن الم بدفع تبينا أنه الم يكل عننى.

أما إن كان من أعنق نصيبه معسرا فلا يسوي. العنق، وكون العبد معضا.

واحتج الحمهور بحدادث الصحيحين امن أعتق شركا له في عبد فكان له مان يبلغ ثمل العبد فور لعبد عليه فيمة عدل فأعطي شركاء، حصصهم ها. (1) وعتق عابسه العبد، والافقاء عتق منه ما عتق. (1) وإنظر تبعيس ف (1).

وعلى مشال هذا النفصيد و مالوعتق على المالك سهمه من عبد بحكم الشوع ، كمن مثل منك سهما من ذي عود باختياره ، أما إن مثل بعبر اختياره ، كما يعتبر معنى عليه ولا بسري إلى بافيه اتعاقا ، مل بعقى معضا ، الأنه لم يقصد ما يناف به تصيب شريكه (٢٠)

جدان تلد المبعضة ولندا من زوج أو زمى . المقتضى تنعيمة النولند لأمه في الوق والحرية أن

تكون ولدها معضا كذلك. ⁽¹⁾ دا ولند الجنارية الشياركة من وطاء الشريك المسر، في الأصح عند الشافعية. ⁽¹⁾

و يوات بين المساوي الإمام الرق على بعص الأسير ويعتق بعضه ، فيكون مبعصا عند خشفية ، وفي الأصح عند الشافعية كدنت أ¹⁵

وذكر السيوطي في الأشياء والنظائر صورا اخرى نادرة.

أحكاه لرقن فعض

١٤٠ - الاكان المعضى معضه حروبعضه محلوك. فإنه يكون شبيها بالرؤيق الشترك من وحم، الان سيده الايملك كله بل بعلك جره اسه، وشبيها بالحرص وجه، الانه لا يد الاحد على ذلك الجزمة. الحرصة.

وقسد صرح السالكيسة بأن أحكمام المعض كأحكام الفنّ فيها عدا وطاء المبيد أمنه المعضة فلا جوزر ⁽¹⁾

وفي تحف الطبلاب لزكتريد الأنصباري من الشبافعية أن المعض في بعض احكامه كالقن، وفي بعصهما كالحمر، وفي معص خبر هوكالحمر

⁽¹⁾ الأشباء للسيوطي 199 أنا

¹⁰⁾ الأنباء للسيرطي (10)

 ⁽T) الأشباء فالسبوطي ٢٠٠٠ والدر المخدر ٣٠٥٠

ولا) الروقاني ١٥/ ١٩٣٥ . ١/ ١٩٠

۲۹ و حدیث روس أحق نواتا ادال عبد دکار این به احراب ا طبحاری (الفتح ه) ۱۹۹۱ ما الساهیة و وسالم ۱۹۳۵ ۱۹۳۹ ما طابع دارد محمر با طابع ۱۹۳۹ میراند.

⁽۱۹) استعملي ۲۰۱۱ - ۳۳۸ و بين طابستين ۱۹ (۱۵) (۱۹ و لورفاني ۱۹۳۸ و رتبرج افهام ۲۵۲۷۱

⁽٣) النعني ١٠ ١٥٥، وغيرج المهياج ١٠ ٢٥١

وكالعبد باعتبارين. (١٠

وباستقراء كلام الحيابلة في فروع هذه المسألة يتبين أنهم في ذليك كالشافعية وإن حالفوهم في بعض الفروع .

المرف نيد

191 د اللسيد أن يتصرف في الجزء المعلوك بالسيح وغيره كالمذخك، أمه أن يرهد، أو يفقه عند من يجيئز رهن المشاخ أو وقفه وعبد الحنفية لا يباخ المبعض، ولكن يجوز السيسده أن يؤجره لباخية قيمة بالهيه من أحرته الأن

كسب المعض .

18 لا وهج الشافعية واختابات إلى أن المعض لوكسب شيئة من البساحسات كالاحتساش والاحتطاب و لالتضاط، فإنه يكون مشترك بيمه ومين سيده، فلسيده نسبة ملكه فيه، والماقي له. كما في العماد المشترك، وهذا إن لم يكن بيته وبين سيده مهابأة، فإن كانت فلصاحب النوبة مشته أو من سيسده، على التفصيص والخلاف المتقدم في مسائل العبد المشترك. ""

وذهب الحقيمة ولى أن البعض أحق بكسيم كله إلى أن يؤدي فيمة مائيه المملوك من مكاسمه أربعتن . ""

الحدود بالنسبة للمبعض:

184 . لا يرجم اليعض في السرى لعسدم تمام المسافعة وحدا المعض كحد الرقيق عند الشافعية في الشرى العسدم من حد الخروي النوني، والقذف، وشرب الخمر، وقال الخنادلة المحد بنسية حريته ورقاء، فالنصف يجلد في الرزي خسب وسيم بن جندة، ولا يحد قافف المعض على الأصبح عند الشافعية، كما لا يحد فاذف الرفيق، مل يعزر، [1]

ولا فطع مسرقته مال سيده، كيالا يقطع سيده بسرقته من مال المعض، ولوكان السروق عاديكه المعض بجزته الخرعلي أحد الوجهين عبد الشافعة .

حنايات المبعض .

183 مالوقتل المعض حرا فيجب القصاص إذا غت شروطه ، لات ينتس بالحبر الحبر الكامل الحبرية ، فلان يفتل به البعض الذي حريته القصة لولي .

٢٥ شرع الهاج بحاشة الناويي ١٤٠٠/١٤ والى طبدير

۲) حاشسة النسوقياري على لحفة الطلاب بشرح عمريز نتعبح. الآليات ۲۱ - ۲۰ - ۲۲ه

إنه شرح النهساج ١٩٧٥، وروضة الطالبين ١٠٠ (١٩٥٠.
 وكثاف الشاع ٢٠٤٠)

والماري عاسين ١٩٠/١

روم. كبرندوي على شرح التحوير 17 970 نقاهرة. مصطفى الحلمي 1770هـ. والأشباء صو19 1. وكشاف الفنام

ولدوفتال المعض معضا اخروفا قصاص على القول المعمد عدائشافية. الأنه لا بفتل جزء المرق بجزء الرق، س يفتل جمعه بجميعه حرية ورقبا شائعا، فلوقتال به بلزم قتال جزء حرية مجره رق وهو عتلم. (()

وذهب الحناملة وهو قول عند الشافعية: إلى أنبه يقتبل به إن لم تزد حريبة الفيائل على حرية المقتبول، بيان كانت مقدوها أو أقل، لأن المقتول حيشة مسياو للشيائيل أو يرييد عنه حرية، فلم يفضل الفائل المقتول مشيء، فلا يعنبع القصاص.

ولسوقسل الحمر صعضا لم بفتيل به عبد من لا يفسل الحسر بالعبد دوهم غير الحنعية ومن معهد كها نقدم - أنقصه برق بعضه ، وكندا لو قتل المعض فتا لم بفتل به ، ولوقتل الفن معضا قتل به . ""

أما عند الحقية فلوقتل مبعض عمدا، فإن كان ترك مالا يفي ساقي قيمت فهو حروبيت الخصساص، وإن لم يترك وساء فلا قصساص لاخسلاف في أنسه يعتل كله أولا، هالسب في عدم نبوت القصاص جهل المستحق، إد هودائر بين أن يكون السيد أوالغريب (⁷⁾

الديات

الله المحب الشافعية واختابلة إلى أن المحض إذا قتل ووجب ضهائم، فإن فيه من دية الحريقة، ومن قيسته لو كان كله رقيقا بسبية رقمه. في فيه من دية الحريقة، ومن قيسته لو كان كله رقيقا بسبية المسافلة، ونصف فيمنه لو كان عبدا، في مال الحسائية، وربع للبية وربع المحبة، وكله في مال الحسائية المالية وربع المحبة عما الاحق مو له يقوم كله رقيقا السليم بالاحتمال المحبوب في مال الحسائية الملليم بالاحتمال المحبوب في المحبوب المح

ولنصف الاحر قيمة لما نقص من جزئ ا الرقيق ¹⁷.

إرث مال المبعض عنه .

117 . دهب أبو حيف وسالك والشافعي في الفسديم إلى أن المعض لا يورث عنه داله بل يكون كل ما تركه فالك حزله المملوك. وفي وجه عند التنافية على القديم : يكون لبيت المال.

وذهب الشافعية ـ على الجديد ـ وهو الأظهر والحساطة . إلى التعريق بين ما كسبه بجزته الحر

⁽۱) الطلوبي ((۱۹۵۰ - والترفاري ۱۳۲۶) وكشاف الشاع ۱۳۷۵ -

⁽۲) القليريي ۱۱ ه ۱۱

رای فلانتیا، مر۱۹۷ ۲۱) شرح امم باخ ۱۰۹۱، وشسرح انتیرفیاوی علی شرخ التحریر ۱۹۳۱

و۲۲ اس خابشین ۳۰ ه.

ردين غيره. والنقي كسيه مجنزة الخرطال الد يكتون قد ورث نستا عن قريب له شلاه لأنه لا يرث إلا مجنزله الخر. أو يكون فدها سيده فكسب ذلك النال في الإياه الخصصة له وأي للمنعس أو كان قد قاسم سيده قسال الموت وأحد السيد حقه . فيكتون النذي بفي خزته خر. قالو : فيتورث عنه دلت ، يرقه فريمه وزوجه ومعتقد . وأما إن لم يكن فلا كسيه محزله الخر، ولا قاسم سيده في حياته ، فيانري مو المال يكون بين ورثه وبين ميده ، فاسيده مسالم

[رث المبعض من عبره .

١٤٧. وهب أبو حنيمة ومالك. ولى أن الجعفي كاله قال في جيسع أحكسامسه، قلا بوك، كها لا يورث، وهسو مروي عن ريسه بن شات رضي الله عنه

وكنة قال الشاة هية في الصحيح المصوص الملقي قطع به الاصحاب الايرث المعض من اقتربه وغرهم طبئاء ولا يججب احدا من الورثة (27

وقدان الحدد، وتذاري، وابن سريح، من النسافيد، وقوم مروي عن على وابن سمود: برث، ويخشر على وابن سمود: برث، ويحدّب بشدر حزله الحرر، فجازة الملوك يعامل معاملة المحرد، واحززه الملوك يعامل المعاملة المبيد، واحتجوا به دوى ابن عباس ال البي يُتِهُ قال في العبام يعنق بعصله، هيسوث ويودك بقدره عنق مده الله

ومثل فه في العلب الفائض بامراة دائت على زوج، وأخ شفيل حريس، وابن ها نصف حرى فيكسون للابن السريح والنس، وحسو بصف ما يأخسه لوكان كاميل الخبرية، وللزوج الرح والنس كذلك، وللأع الرحم، لانه لوكان الابن رقيبها كان للزوج الرسم والدوكان كامن الخبرية كان للزوج الرسم والداني للابن وهو بصف ورحم، ولا شيء بلاخ، ويأخسة كل مهسم نصبت والاشيء بلاخ، ويأخسة كل مهسم نصبت عالية.

وقا مان أيسو يوسف وهمسد والخمس وجمايس والمحمي والشمي والشوري 1 هو كاخر في جميع أحكمات فيرث وغيجب كالحرد وهو مروي عن ابن عماس رضي الله عنهن. فان ابن عابدس . هو عشاد الصماحيسين حو مديسول ، أي لأنه

ولام أين علمهم عاد 200 والرواني (2000 - 2000) وقد ح الميساح 2000 وقال وصلة (2000 - والدي 2000) والمقب العالمي (2000)

 ⁽٢) بأر مياف ، المنف المنافض طريقة العمل وطرب أطفة أحرى فيرجع إليه من أواد القريبية .

 ⁽⁴⁾ حميث أن عساس 10 و البينة بعق معينه أرزه إلى فعامته و المعنى (٢٠/ ١٥٠ مط شريساهن) وها واد الى ميدان ين أحمد وفيه المطاح في منده

يستسعى في فكاك بالبه _ فيرث ومحجب. الله

انقضاء الرق

١٤٨ - ينقضي الرق في الرقيق بالمور:

الأول: أن يعتقبه مالك، صواء بادر يعتقبه من عند نفسه، أو أعتقه عن نفر أو كفارة يمين، أو ظهاب أو نشل أو غير ذلك، وسواء كان عنقه على مال بلشؤمه العبد كرا في الكتابة، أو على غير مال (د) عنق).

الشاني: أن يعنل بحكم الشرع، كها نوجرحه السيك أوخصاء، أوضربه ضويا مرحا على خلاف ونفصيل، وكها لوولدت الأمة من سيدها ثم مات السيك (ر: استيهاره) وكها نواتسترى الرجل قريه.

المثالث: أن يوصي بعثقه ويخرج من الثلث وقد تقدم.

السرابع ، أن يدبره: أي يعلق انسيد عنق العيد على مونسه أي موت السيسد، وإن مات السيسد يكون العبد عنيقا، وكذا لوكانيه وأدى الكتابة (و: تدبير، عنق).

رقسم

التعريف:

 الفقة: الرقم في الأصل مصدر، يقال. رقمت الشوب رقبها أي وشيشه، فهمومرقوم، ورقمت الكتاب: كنيته فهو مرفوم.

والمرقم: الخط والكتابة والختم. والوقم: خزّ موشّى، وكل نوب وشي مهوريقم.

ورقمت الشيء: أعلمت بعيلامة تميزه عن غيره كالكتابة ونحوها. (⁽⁾

وفي الاصطلاح: علامة بعرف بها مقدار ما يقع مه لبيع، أو هو الثمن المكتوب على الثوب. (⁷³ وفي الحديث: «كان يزيد في البرقمه (⁷³ أي مايكتب على النياب من أشهانها التقع المرابحة عليم، أو يفتريه المشتري.

⁽۱) شرح الخيسام ۱۹۸۷، والسرونسية ۱۹۰۹، والمعافي الخنسانفي (۱۳۶۰، ۲۹، والمبي ۱۹۸۲، ومسيسسسسا، والورقاني ۲۹۷/۸، ۱۹۹۰، واين حابدين ۱۸۸۹، ۱۹۵۸، ۲۰

 ⁽¹⁾ لسان العرب والمعباح التير والقايس في اللغة ١٧ (٢٥).
 (1) كاسباف المطالاسات القدون ١٢ - ٥٩٠ وإلى عابدين

⁽٣) حديث. عكمان يزيمه في العرقم، أورده ابن الأثير في النهابة. (٩/ ٢٩) - ط الحقين:

الألفاظ ذات العبلة

أ . البرقاميع :

إلىرنامج: الورقة الجامعة للحساب، وهو .
 معرب (برنامه).

وفي المغرب: هي النسخة المكتوب فيها عدد التياب والامتحة وأبواعها المعوث جامن إنسان الاعبر، فتلك النسخة التي فيها مقدار البعوث هي البرنامج. (112

ونهى ففهماء الممالكية على أن المبرنامج هو المدفئة الكتنوب فيمه أوصاف ما في العدل من البهب المهمة التشتري على تلك الصنعة للضوورة الأل

ب الأنموذج .

 الانسوذج: ما بدل على صفة الشيء، وهو مسبوب، وفي لعلة: تسوذج، قال الصخائي: السودج: مثان النبي، الذي يعمل عليه (**)

ج - النقش، والموشي، والنمنعة، والتزويل: 2 ـ هاء الألساط تكندتكون متفقة العنى وهي الدنوك مع (الرقم) في معنى التحميل، والبرين. (17

الرو) لمنان العرب (الواد (روق - نغش - نديم - رشي)

ما يتعلق بالرقم من أحكام: البيع بالرقم :

ه أمن شروط صحنة لبينغ العلم بالتمن، فلو كان الثمن موقوما على السنعة (أي مكتوبا عثيها)، وتم البينغ بالسرقم بأن قال البنائخ للمشتري: بعدك هذه السلعة برقمها، أي بالثمن اللذي هومرقوم عليها، فإن كان البائغ وللشري عالمان يقدره صح البيع بالفاق.

وإن كان جاهاين أو كان أحدهما جاهلا ونم البيع على ذلك وافترقا فسد البع عند الجمهور (الخنصية وهو الأصبح عند الشافعية والشهب عبد الحنابلة وهو الفهوم من مدهب المائكية) وذلك جُهالة الثمن، وحهاله الشمن تمنع صحة البيع

وفي رواية عن أهما أن البيع صحيح واخدار هذه البرواية الل تبعية، وهووجه حكاء الرافعي من الشافعية، للتمكن من معرقة اللس، نظيره ما نو قال، بعت هذه الصديرة كل صاع بدرهم يصبح البيع، وإن كانت جملة اللسن في الحمال عهارلية، لكن قال النووي عم حكاء الرافعي: هذا ضعيف شاذ.

وإن علم الجساهيل بالنمن، قدر البرقور، ل المجلس (أي قسل الافتراق) فالبيع صحيح، الآن المانع كان هو جيئلة النمن عند العقد، وقد والت في المجلس، ويصير كتأخير القبول إلى

⁽¹⁾ تاج العراوس والقرب مانة (برنامج)

و؟ بالدسوقي ؟ (1 أ

^(*) المصباح المبي

احر المجدس ، وهاما عبد احدامه ويعض الحنفية وهو وجه حكاه الفوران وصاحب البيان وعبرهما من الشنافعينة في مقتابيل الأصاح ، وها ومعهوم مدهب المالكية .

وقدال البعض الأخسر من احتيسة: لبيع فاسد، لأن فيه رسادة جهانة فكنت في صلب العقيد وهي حهالية الشن بسب الرقم، وصار بمنزلية القيار للخطر الذي فيه أنه سيطهر كدا وشاذا لأنه بجنسل أن بسين السائع قدر المرقم بعشرة دراهم أو أكثر أو أنل.

الكشم مع داسك يموز البيسع مع العلم في المحلس لكن مصد أحير هو التساطي أو المتراضي أو المتراضي أو المخلس الأشمس الأشمية في المحلس لا ينقلب دائم العلم حائزا، ويكن رد كان السائم دائم على الرصا فرضي به الشاري بمعد يسهى عند الشداء بالمتراضي "أ وتقصيله في بحث لاشو عراما من ٢٥)

الرقم بمعنى النفش والتصويران

٦ ـ الاصل في فذا ما رواه اللخاري من حديث

امن عصر رضي الله عليها قال الأثن اللي يتاه ليت فاطلعته فلم يدخسل عليها، وجناه عن فلك وبد لله دلملك، فلكره للبي يتهيم، قال إلي وأبت على بالها منه أمو شيّا، فقسال. منا لي والمدرى فيه بها شاه، قال: وسلي له إلى فلال ا أهل بيت فيهم حاجة و ""

قال ابن حجر، فوقع اينتي ممالي وللديها. زاد اس امير، عمالي وللرفيها. أ¹²

وما روه مسلم عن سر ان سعيا خار زيد ان خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الفيتلاة أبه وأن المسادل الفيتلاة أبه وأن المسادلات الفيتلاة أبه المعادد أبه المسادل الفيتلات أبه المسادلة المسادلة المسادلة المسادلة المسادلة المسادلة الفيتلات المسادلة ا

و (دائر عليدس (۱۹۰ م ۱۹۰ وطع عدر مع الكماية والمساينة ۱۹۳ م ۱۹۳۹ و ۱۹۹۱ وصد نج المستشخ ۱۹ م ۱۹۹۵ والدموقي ۱۹۳۲ و ۱۹۳۱ و لاجترع ۱۹۳۳ و ۱۹۹۱ عليل مطيعي، والحي (۱۹۳۱ - ۱۹۳۱ والإحماق ۱۲ م ۱۳ والإحمارات الفقهة الاس ميمة من ۱۹۰

ولاء مديث ابن عمير التأتي سي عوست بالصينة، أحراجه الهجاري والهج 1870ء من تستية :

وينط قباري وأ ١٩٥٩، ١٩٩٩ وينطر ١٩٩١ ويا ١٩٩٨ والمعدما الماج صدير بشرح النووي ١٩٥٩، والأمن هـ ١٩٩٩ والمدور والمدور بساوت الموراة المدورة والمدورة المدورة والمدورة المدورة والمدورة المدورة والمدورة المدورة والمدورة المدورة الم

أمسا ما وكسره الفقهساء في تلسف من حيث التصمويس والاستعمال فينظم في بحث تصمويم (٩٢/٩٢) ومصطلع (نقش).

رقيبة

التعريف :

 1. الرقبة لغة: "سم من الرّقي بقال رقى الوقي المريض برقيه

قال ابن الأشهر: المرقية العودة التي يرقى بها صناحب الأفية كالحمى والصبرع وفير ذلك من الأفيات لأنه يعاذ بها، ومه قوله تعالى: فإدقيل من واقها⁽¹⁾ أي من يرقيب، تنبيها على أنسه لا إلى يرقيه فيحميه، ورقيته رقية أي عودته بالله: والاسم الرقيا، والمرة رقية، والحمع: رفى .(1)

ولا يُغرج اصطلاح الفقهاء للرقية عن المعنى. اللقوي

والبرقيمة فد تكون بكتابة شيء وتعليقه، وقد تكسول بقدراء شيء من الفسوان والعسودات والادعية الأثورة. (٣)

رد: سورة القيامة / ۲۷

وع ليسان المرب، المسياح المين، المودات فعريب الترآن مارة: (رقي) ، حائسة المدوي ١/٣ ، ١٥٣ ، الفواكم المدوان ١/٩٣ - ١٩٣ / ١٩٣٠ ، خالسة بن خابشين ١٩٣٢/٥ خليل تقاطن ١/٩٧٠ ، وع قواهد اللغة للمحدي

رقيب

الظو حواسة، رنينة



الحكم التكليفي :

٣ ـ اختلف الفقهاء في الرئي.

فذهب الجمهور إلى جواز الرُقي من كل داء يصيب الإنسان بشروط ثلاثة :

أوهًا: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسهائه وصفائه.

اللبها: أن يكنون باللسنان العربي أو بها يعرف معناه من غيره .

ثالثها: أن يعتقد أن الرئية لا تؤثر بذاتها بل بإذن الله تصالى وقدرته فا روى عوف بن مالك رضي الله عسه قال: وكشا نوقي في الجاهلية فقسانها: بارسسول الله كيف ترى في ذلسك؟ فقال في: أعرضوا على رفاكم، لا يأس بالرأني ما لم يكن فيه شرك و. (12

وقال الربيع: سألت الشائعي عن الرفي

فضال: لا بأس إن رقى بكتمات الله أوبها بعرف من دكر الله.

وستىل مالىك عن الرأتي بالأسياء العجمية فضال: وما يدريك أنها كفر؟ ومقتضى فلك أن ما جهىل معشاه لا يجوز الرقية به غاقة أن يكون فيه كفر أو سحر أو غير ذلك.

وقبال قوم من العلياء : لا تجوز البرقية إلا من العسين واللدغسة لحديث عمسران بن حصين رضي الله عنها: الارقية إلا من عين أو حق (11)

وذهب بعض العلياء إلى أنسه تكسره المرأقي حتى وإن كانت بكساب الله أو أسياله وصفاته لانها فادحة في الشوكيل على الله و واستعالوا بحميث النبي على عندما ذكر الذبن يدخلون الجنة بغير حساب: وهم الذبن لا يتطيرون ولا يكتوون ولا يسمنرقون وعسلى ريسم بتوكيون، و¹⁷¹

ومن هؤلاء سعيد بن جير.

ونعب أخسرون إلى كسراهة الرقي إلا بالمعوذات.

وفترق قوم من العلية بين الترقي قبيل وقنوع البلاء وبعد وقوعه ، فقالوا : المنهى عنه من الرقي

 ⁽⁴⁾ حديث - ولا رضية إلا من جون أو خذ ... ، أحسر حدد البخاري والفتح - 1/ 100 ما السائية).

 ⁽۲) طلبت: رهم السفين لا يتطيرون و أخبرت أبخاري
 (۵) طلبت إبر ۱۹۹۹ على السلمية من حديث ابن قباس

بد) حديث عوف بن ماليك: «كتباترقي في الخاهلية» الشرجة مسلم (١/ ١٧٣٧ ماط الخليج).

 ⁽۲) حديث حاير " دين رسول افزي هن الرقي د. أحرجه سنة (۱۷۹۷ / ۱۷۹۹ ، ۱۷۹۷)

هو ما يكنون قبــن وقــوع البلام، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه . (1)

أشنار الجعل على المرتي :

٣ ـ ذهب جمهدورالفتهما، إلى جواز الجمل على ا الرُّقي على تفصيل (سبق في بحث تعويلاً من ا الموسوعة ١٣ / ٣٤).



(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢) (١٩٩٠). ١٢١١، وليسل الفسطانيين ١/ ٢٧١، الفسوانييز القفهية ص١٩٥، الفسوانييز القفهية صر١٩٥، الفسوانييز القفهية (٢/ ٢٥). حاشية السدوي (٢٥٠، فحي لابن لداسة (٢/ ٤٥). حاشية إلى عابستين ٥/ ٢٢٢، والموسوف (٢٢/ ١٩٤). والموسوف (٢٢/ ١٩٤). والموسوف (٢٢/ ١٩٤).

ركاز

التعريف

إلى الركاز لغة بمعنى المركوز يعومن الركز أي :
 الإثبات، وهو المدفون في الأرض إذا خفى .

يقال: ركز الرجع إذا غرز أسقله في الأرضى، وشيء واكز أي: ثابت

والمسركسر هو المصدوث الخفي . ⁽¹⁷ قال افة تعالى : ﴿ أَوْ تَسَمِع هُمْ رَكَزَ﴾ . ⁽¹⁾

رفي الاصطلاح: ذهب جمه ورالفقها: والمالكية والمنافعية والحنابلة) إلى أن الوكاز هو ما دنته أهل الجاهلية.

ويطلق على كل ما كان مالا على اختسلاف انبواعه. إلا أن النسافعية خصوا إطلاقه على اللهب والفضة دون غيرهما من الأموال.

وأمنا الركاز عند الحنفية فيطلق على أعم من كون راكن، الخالق أو المخلوق فيشمل على هذا المعادن والكنوز. ⁽⁷⁷ على تفصيل سيأتي .

١١) انصباح النبر. والمرب، والمودث للواخب

⁽۲) سورة مربع ۱۸۸

⁽٣) اين طبيدين ٦/ ٣٣ د ١٤٠ والمعسوع ٣/ ٣٨، واحطب ٢/ ٢٣٩، والغي ١٨/٣

الألفاظ ذات الصلة :

المدن:

 لعددن نفية: هو بفتيح الدال وكسرها اسم نلمحل ولما يخرج، مشتق من عدن بالكان يعدن إذا أفسام به، ومنيه سميت جنبة عدن الأنها دار إذامة وخلود. ومنه العدن لمستقر الجواهر. (17

وأصل المعدن المكان بقيد الاستغرار فيه، ثم اشتهمر في نفس الأجراء المستفرة التي وكبها افقة تعسالي في الأرض يوم خلق الأرض، حتى صار الانتقال من المفظ إليه استداء بلا قرينة. أ¹³

واصطلاحا: هوكل ما خرج من الأرض مما يخلق فيهما من غير جنسها مما له قيمة ويحتاج في إخراجه إلى استنباط.

قال أحمد: المعادن هي التي تستنبط، نيس هو شيء دفن,

والمنادن ثلاثه أنواع :

١ جامعة يقوب وينطبه بالتسار كالنفسفين
 (القاهب والفضة)، والحديد والرصاص والصفر
 وغير دلك.

 ٢ -جامسه لا ينظيم بالنسار كالجمل والنسورة والزرنيخ وغيرذلك

 ما نيس بحامد كالماء والقبر والنفط والزشق وقعد تبدير مما سبق أن البركاز مباين للمعدد
 عند جمهور الففهاء.

وأما عند الحنفية فإن الركاز أعم من المدن. حيث يطلق عليه وعلى الكنز.

وللتفصيل ينظر مصطلح : (معدن)

ب الكنز :

الكنرلغة: إلى المجموع المدحر، يقال:
 كنوت المال كنوا إذا جمعه وادخوتم والكنوفي
 باب الوكماة: إلمال المدفون تسمية بالمعدور،
 وألجمم كنوز.

وفي الاصطلاح: قال ابن عبدين: الكنزفي الاصلاح: قال ابن عبدين: الكنزفي والاصل اسم للعثبات في الارض بفعل إنسان، والإنسسان يشمس المؤمن أيصا الكن تحصه الشارع بالكافر لأن كنزه هو الذي يخمس، وأما كنز النسلم فلقطة، وهو كذلك عند سائر الفقيس، وأنا وفيسه خلاف وتقصيسل يذكر في مصطلع (كنز).

والكنز أعم من البوك.از، لان البوك.از دفين الجـاهليـة فقـط، والكنـز داين الجـاهلية وأهل الإسلام، وإن اختلفا في الاحكام.

حـ الدنير

\$ ـ الندفين في الملغة: هوما أشخي تحت أطباق

(١١) الصباح النبر مادة (كس)

(3) أبس فاصليس ٢/ ١٤. والمتواكثة التلوان ١/ ٣٤٩.
 رالجموع ١٦ ع. واللم ١٩ / ١٩ .

 ⁽١) الصباح المي، والفردات الراغب
 (١) ابن عابدين (١) ١١

التراب، وتحوه مدفون⁽¹⁾ ودفن.

ولا يخرج المنعنى الاصطللاحي عن المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المالمون أعم من الركاز .

أحكام الركاز

 انغق انفقها، على أن البركاز في قول إلى:
 وفي البركاز الخمس (١٠) بنساول دفين لجاهلية من الذهب والقضة سواء كان مضروبا أوغيره.

واختلفوا في غير البقدين من وفين الحاهلية. نفضه الحنفية والمالكية والحتابلة والشافعي في القديم إلى أن الركاز بتناول كل ما كان مالا مدف وما على الخفلاف أنواعه، كالحديد، والنحساس والمرصاص، والصفر، والمرخام والاعمدة، والانية والعروض والسك وعير

واستدلوا بعموم حديث دوي الركاز الخمس، إذ الحديث لا بخص متضونا دون غيره، بل هو عام في جيم ما دونه أهل الجاهلية

إلا أن الحنفية خالفوا جهور الفقها، فعمموا إطبحق المركبان على المعادد الخلفية أيضا لكن ليس حميمها على كل معدن جامد ينطبع . أي يدين - بالنار كالذهب والفضة والخديد والنحاس والرصاص وغير ذلك .

(١) المسباح المتير مادة (دقي)

وألحقوا بها نقام المعادن السائلة الزئيق، وهو قول أبي حنيفة وعمد لأنه يستخرج بالعلاج من عينسه وينطيسع مع غيره فكان كالعصمة، فإن الفضة لا تبطيع ما 1 يخالطها شيء.

قال أبن عابدين نفيلا عن النهر: والخلاف. أي: في السزئيل ـ في المساب في معددته، أما غوجود في عزائل الكفار فقيه الخمس انفاقا لأنه مائل.

وبنياء على هذا فإن البركياز أعم من المعدن ومن الكنز عند الحنفية أي: بطلق عليهها.

واست. فاست السوا يعمسوم حديث - ووي الركاز الخمس الآن كلا من المسائن والكشر مركبوز في الأرض وإن الخلف الراكز .

وأما الشافعية فقد قصر وا إطلاق الوكاز على ما وجد من الناهب والفضة مقط دون غيرهم من الأموال والمعادن، لأن الركازمال مستقد من الأرضى فاحتص بها نجب فيم الزكة قدرا وتوعاء (¹⁷⁾

دنين ال**املية** :

٦ ـ لا حلاف مين الفقهاء في أن دفيين الجاهلية

و٢) حديث: (وي المركنار الحسس) أخوجه البحاري (الصع ٢١ / ٢٩٠ هـ السائمة) من حديث أبي هريرة

ا 19 من مجمد من 1977 ، والشمارج المنفسير 1977 ، والدموقي 17 1978 ، والمن 1978

⁽٢) البيسوع ١٩٠١- ١٧. ومغني المحتاج ٢٩٥٠، ٢٩٩- ٢٩٩

ركار، ويستدل على كونه من دفين الجاهلية بوجوده في قبورهم أوخزائهم أوقلاعهم. فإن وجد في موات فيصرف بأن ترى عليه علاماتهم كاسماء ملوكهم وصمورهم وصليهم وصمور أصناعهم ونحوذات

قإن كان على بعضاء علامة كفر ويعضا لا علامة فيه فركاز أما إذا لم تكن بانكتز علامة يستسدل به على كوب من دفين الجاهلية أو الإسلام أو الشبه، فالجمهور (الحنفية والمالكية والحسابلة وبعض الشامية) على أنه ركاز، لأن الغالب في الدفن أن يكون من أعلى الجاهلية.

وذهب الشنافعية . في الاصح _ إلى أنه ليس مركاز بل هو لقطة ، وذلك لأنه علوك فلا بستباح إلا بيقين .

وفي المجمسوع؛ قال السرافعي؛ واعلم أن الحكم مدار على كوله من دفن الجاهلية لا أنه من ضريع، وقد نف ضريع، ويدف مسلم بعد أن وجده والخذه وملكه. وهذا الذي قالمه الرافعي تضريع على الأصبح من هذي القولين؛ أن الكنز الذي لا علامة فيه بكون لفطة قاما إذا علما بالقول الاخر أنه ركان فاخكم مدار على ضرب الحاهلية . أنا

اللزاد بالجاهلية :

 للراد بالجاهلية: ما قبل الإسلام، أي قبل مبعث النبي غلاء مبعوا بذلك فكثرة جهالاتهم.
 أو من كان بعد مبعثه ولم تبلغه الدعوة.

وعلى هذا قلف ظ الجماهية يطلق على من لا دين له قبل الإسلام أو كان له دين كأهل الكناب.

قال الشمريني: ويعتمر في كون المعدفين اجمع في ركمارا كما قاله أبو إسحاق المروزي أن لا يعلم أن مالكم بلغته الدعوق، فإن علم أنه طفته وعائد ووجد في بمائه أو بلده التي انشأها كنز فليس بركاز بل فيه، حكاه في المجموع عي جماعة وأقره

واختلف المالكية قيمن كان له كتاب هل يقال: إنه جاهل؟

قال الدمسوقي: الحاهلية كيافي التنوضيح ماعدا الإسلام كان لهم كتاب أم لا.

وقبان أبو الحسن: اسطلاحهم أن الجاهلية أهل الفيرة النفين لا كتباب غمر وأسا أهبل الكتباب قبل الإسلام قلا يقبان فم جاهلية. وعلى كن حال دفتهم جيعهم ركان الله

هذا وأخرج الفقهاء من الركاز دنين أهل الذمة.

 ⁽¹⁾ أبن عابدي 1/ 22. 33. والتسوقي (م 24.3. والشرح السفير (1/ 24.3 - 24.3). ويمني تلحجاج (1/ 24.3. والفي 1/ 4.3. - 1.

⁽۱) ابن هابسدس ۱/ ۷۷، واقسرشی ۱/ ۲۱۰ واقعیسوخ ۱/ ۱۹۶ واقفاروی ۲/ ۹۷، واهفی ۱۹۹۳، وشرح متهی الإرهان ۲۹۹/۱ - ۲۰

فعي الفلواكم المواني: وإنها كان مال الذمي كالمسلم لأن محترم بحرمة الإسلام لدخوله تحت حكم المسلمين (١)

اشتراط الدنن في الركاز.

 ٨ ـ لا خلاف بين الفقها، في أن كل ما دفته أهر
 ١ الجاهلية يعتبر وكازار ولكن اعتلفوا في اشتراط الدفن في الموكاز.

نصرح المالكية والحناطة بأن ما وجد على طهو الأرض من أموال الجاهلية يعتبر وكان الموضاء جاء وصد المرض من مال حاهلي، أو مساحل البحر من تصاوير الدهب و لعضه المواجد، غمسا. قال الصداوي: واقتصر على الدائن لأنه الغائب، هذا إذا تحقيل السمال جاهبلي وفي منتهى الإرادات: ويطحق بالدائن ما وحد على وحد رض.

وقد فصل الشافعية هن على قولين متى يعتبر كونه اركازا؟ القبل . الدفن الجاهلية، اوقبل: عصاصص

قال السبكي: والحق أنه لا يك برط العطم يكونه من دهنهم قإنه لا سبيل إليه، وإنها يكتفي بعلامة تدل عليه من ضرب أو غيره. اهم. وهذا أولى، والتقبيد بدنس الجاهي يقتضي أن ما وجد

في الصحاري من دفين الخربيين الذبي عاصروا

الإسلام لا يكنون ركنارا بل فيشاء ويشترط في

كوت ركازا أيضا أن يكون مدفوف فإن وجده

ظاهرا فإن علم أن السيال أفهره فركازه أواله

كان ظاهرًا فلقطه ، وإن شاك مكيا لوشك في أنه

. فمرب الجاهلية أو الإسلام. فاله الهاوردي. ⁽¹⁾

ولم نو فالحنفية نصريما في هذا الموضوع.

وتعصيل حكم النقطة في مصطلح ولقعلة)
قال في المعني: وإن كان على حصب علامة
الإسلام، وعلى بعضبه علامة الكفر فكذلك
(أي: لقطبة)، نص عليه أحمد في رواية الن منصور، لأن الطاهران، صاراني مسلم، ولم يعلم زواله عن ملك السلمين، فأشبه ما لوكان على حميم علامة المسلمين.

وائساني بتقهر أن ذلك ليس فون الحساماة وحدهم بل هوقول بقية العقهاء أيضاك يظهر من كلامهم في معرفة دفيز الجاهلية.

عفين أعل الإسلام: 9- لا خلاف بين الفقهماء في أن دفسين أهمل الإسلام لقطة ويعرف بأن يكون عليه علامة الإسلام أو المهم السي تلاء أو أحد خلصاء المسلمين أو وال علم، أو أية من فرن أو بحو ذلك.

^{. (}۱) حاشية العماوي حتى الشيرح المصحير (1/44)، ومنهي المعناج (1/49)، وشرح منهي الإرادات (1/49)

و1) ابن مايتس ۱/ ۱۱، ۱۱، والدسومي (۵۸۱/۱ والشرح مصغير ۱/ ۱۸۳ (۵۸۷ ويشي تمحتاج ۲۹۹۲/۱ والمغني ۱۸/۲ (۲۰ والفواته الدواني ۱/۹۹/۱

قال ابن عابدين نقلا عن علي القاري : وأما مع اختسلاط دراهم الكفسار مع دراهم السلمين كالمشخص السنعمسل في زمانسا، فلا ينيغي أن يكون خلاف في كونه إسلامها. ⁽¹¹

الواجب في الوكار:

١٠ ما تفق اللفهاء على أن المواجب في البرئاز
 الفسس، لقبول النبي ﷺ: « لعجها، جهاو وفي
 الركاز الحميس، (٢٠)

قال ابن المنذر: لا تعلم أحدا حالف في هدا الحسديث إلا الحسن فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب، فقال: فيه بوجد في أرض الحرب الخمس، وفيها يوجد في أرض العرب الزكاة.

قال المالكية : عن تخميسه ما لم يعنج لنفقة كبرة وإلا فبزكي .

قال مالسك: الأمر الذي لا اتصلاف فيه عندانه والذي سمعته من أهل العلم بقولون: إن الوكاز إنها هو دفن بوحد من دفن الجاهلية ما فم يظلب بهال، وأما ما طلب بهال كثير فليس بركاز: وإنها فيه الزكاة بعد وجود شروط الزكاة حيث استأجر على العمل، لا إن عمل بنعمه أو عبد، فلا يخرج عن الركاز

روم قساس السابقة

 (٣) متها: (المجلوة جيل، وفي البركار الخمس). أخرجه البخاري (الفتح ١/٤١٤ - ط السافية)

وأما أربعة أخاسه فلواجده ⁽¹⁾ وسيأكي بيان مصرف الحسس الواجب إحراجه ف/ ٢٣ ما يلحق با يخسس :

14 ـ ألحق اتمالكية بالمركاز المدرة: وهي قطعة السده، والفضة الخالصة التي لا تحتاج إلى تصفية، والتي توجد في الأرض من أصل خلفتها لا يوضع واصبع لها في الأرض. وفيها الحمس على المشهور. وووى ابن نافع عن مالك أنه ليس فيها إلا الزكاة وابها الحمس في الوكاز. (17)

تبش القبر لاستخراج الما**ل** :

١٢ ـ صرح المالكية بأن ما بوجد في قبر الحاهل وكان وأما ما يوحد في قبر المسلم نفي حكم المقطة .⁽⁷⁾

وتقصيل ذلك في مصطلح (فنر) والقطة).

النصاب في الركاز : ١٣ ـ ذهب جهور الفقهاء (الحنفية والمالكية واختسابلة والشسافعي في القسديم) إلى السه لا يشترط النصاب في الركان بل يجب الحسس في للبله وكتره.

وحكية ابن التنذر عن إسحاق وأبي عبيد وأصحاب البرأي، وقال: وينه قال أكثر أهل (1) بن السعيد 1/41، والمسواك النفوان 1/40، والجموع 1/41، والمنو 1/11، 77

(۱) مدموني ۱۹۸۹، والحرشي مع حائب العدوي
 (۱) ۲۰۰۷، والحرشي مع حائب العدوي

و٣ وحشية الصنوي عني الشرح الصنير ١٩٨٩ - ١٨٧

العشم، وهو أوني بظاهر الحديث.

وذهب التسافعيسة على السلامي - إلى التسترط التصاب بناء على أنّ الحسس المأخوذ من الركاز زكاة .

قال النّسُووي: اتفقت نصوص النسافعي والأصحاب على هذه السألة: أنه إداوجد من البركاز مائية أخيري أنه البركاز مائية أخيري أنه الحول عليها، ورحدة منها، ولم ينعفسه الحول عليها من حين كمل البصاب، فإذا تم لزمه ربع العشر كسائر النقود التي يملكها، وهذا تغريع على المذهب، وهو اشتراط النصاب في الركاز.

ثم قال: إذا وحد من الركاز دون النصاب، ولمه دين غيب فيمه المزكاة يبلغ به نصابا، وجب خمس السركتازي الحيال. فإن كان مائم غالبا أو مدفونا أو وبيعة أو دينا والركاز ناقص ـ لم يخمس حتى يعلم سلامة ماله، وحينلذ بخمس الركاز الساقص عن النصاب سواء أبغي المال أم تلف إذا علم وجود، يرم حصول الركاز . (1)

الحول في الركاز :

18 مانقل الفقهاء على أنه لا يشترط الخول في الموكنان لان الحمول يعتمر للكامل النهاء وهذا

(1) ابن فابسانين ۱۲) و وصاف شعدان والخرشی ۱۲ - ۲۱ والمجلسون مع المهبلاب ۱/ ۳۳ ، ۱۲ - ۱۲ ، ۱۲ ومني المعتاج ۱۲ ، ۳۹۵ ، ۲۹۵ ، والشني ۱۲ /۱۸ - ۲۹ ، وهسرح مشتقی الإرادات ۲۱ - ۲۱

لا يتوجه في الركاز.

مَّانَ النَّوْوِيِّ : ونقل الموردي فيه الإجماع ^[1]

من يجب عليه الخمس:

١٥ . ذهب جهدور الفقهاء (الحنفية والمائكية وختابلة) إلى أن الدني يجب عليه الحسر هو كل من وجد البركاز من مسلم أوذمي صغير أو كبير، عاصل أو متونا فيو لمها، وغرج الخمس عنها وليها. وهذا قول أكثر أهل العلم.

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على الذمي في الوكاز يجدد: الخدس، قالم أهمل المدينة والتوري والأوزاعي وأهل العراق، وأصحاف الرأي وغيرهم.

وذهب الشنافعية إلى أنه لا يجب الخمس إلا على من تجب عليه البركان، سوء كان رحلا أو المرأة، رشيدا أو سفيها، أو صيا أو مجنوباً.

ويمشع الذمي عند الشاقعية من أخذ العدل والركاز بدار الإسلام، كإيسع من الإحياء جاء لأن الدار للمسلمين وهو دجيل فيها. ⁽¹⁾

وأما الحربي السئاس تقد ذكر صاحب الدر من الجنفية أنه يستود منه ما أخذ إلا إذا عمل بإذن الإمام على شرط قله الشروط.

وعنيد الجنفيية والحنباطة أبضنا أنبه لوعصل

^{. (1)} المجموع مع الهذب (1) هـ) وانظر الراسع السابلة . (1) مغني المعتاج (1/ 199

رجلان في طلب الركاز فهو للواجد، وإن كانا مستأجرين لطلبه فهو للمستأجر، لأن الواجد نائبه فيه . (1)

وللتعصيل انظر مصطلح: (حربي، شركة) إجارة، خس).

موضع الركاز :

أولا: في دار الإسلام:

19 ما أران بجده في منوات أو منا لا بعسلم له مناك من مسلم أو في عهد، كالأبنية القديمة والتلول ، وجدوان الجاهلية وتبورهم، فهذا قبه وعبارة الحنفية : في أرض خراجية أو عشرية ، وهي عن المحسن. وهي اعم من أن تكسون علوكة لاحد أولا، صافحة للزراعة أو لا. فيدخل فيه المفاور وترض الموات ، فإنها إما جملت صافحة للزراعة كانت عشرية أو خراجية .

وقال في المغنى: لو وجده في هذه الأرض على رجهها أوفي طريق غير مسلوك، أو قرية خراب فهو كذلك في الحكم، لما روى عمرو بن شعيب عن أيسه عن جده قال: سئل رسول الله في عن المفطة؟ فشال: إما كان في طريق مأني أو توية عامسرة فعرفها سمة، فإن جاء صاحبها وإلا فلك، وصا تربكن في طريق مأتي ولا في قريسة فلك، وصاحبها وإلا

عاموة نفيه وفي الوكاز الخمس). (1)

وقبال المالكية: يخرج خمس المركاز والباقي الواجسة، حيث وجسة، في أرض لا مالسك لها، كمنوات أرض الإستلام، أو نباني العرب التي لم تفتيح عنوة ولا أسلم عليها أهلها، وأما أو وجد الركان في أرض علوكة فيكون ما فيه لمالك الأرض.

وشوط الشانعية أن يجده في أرض لم تبلغها الدعوة.

قال النمووي: إذا بني كافر بناء وكنز فيه كنزا وبلغته الدعوة وعامد فلم يسلم ثم هلك وماه أهله فوجه ذليك الكنز كان فينا لا وكازا، لأن الركاز إنها هوأسوال الجاهلية العادية الفيل لا يعسرف هل بلغتهم دعوة أم لا؟ فأصامن بلغتهم فياهم فيء، فخمسه لاهسل الخمس وأربعة أخامه للواجد. ""

فإن وجد المركباز في شارع أوطريق مسلوك فقطة عند الشافعية والحنابلة، وعند المالكية وكاز.⁽⁵⁾

⁽۱) این هایسفین ۱/۱۶۶ ماه واقترنس ۱/۱۰۶ والقین ۱۳۷۳ و رشرح متنهن الإرادات ۱/۱۰۶ ۱۶ این مایدین ۱/۱۴۵ ماه ۵

 ⁽۱) حديث المساكان أي طويق مأي أو أي قريبة عاصرات الم أخرجة الشبائي (۱۹/۵) ما فلكية الفيدارية) وإسناده حسن.

و۲) الضواف الشاوان (۱۳۰۶)، والقواني الفقية مس٢-١٠ وللحسسوخ ١/ ١٥٥، ٤١، والمعني ١/ ١٩٠، وتشوح منتهن الإرادات ١/ ١٠٠)

⁽۱) السيوسيسوع ۲۸/۱۱ ولمسرح مستهي الإدادات ۱۶ م.و. والفواک الملوان (۱۹۱۶

ب . أن يجد الركار في ملكه :

١٧ . المثلث إما أن يكون ند أحياه أو انتقل إليه.
١ . أن يكون مالكه هو المدي أحياه، فإذا وجد فيه وكازا تهول وعليه أن يخمسه، وزاد المالكية على الإحياء الإرث، وزاد الشافعية إقطاع السلطان.

أسا الحنفية فيعنون بهالك الأرض أن يكون قد ملكها أول الفتح، وصومي خصمه الإسام يتطلبك الأرض حين فتع البلد.

٧ ـ أن يجد الركاز في ملكه المنثل إليه :

١٨ ـ إذا انتقسل الملك عن طريق الإوث ووجد فيه ركازا فلا خلاف بين الفقهاء في أنه لورثته .

أما لوالتقبل إليه ببيع أرهبة ووجد فيه وكازا فقد اختلف الفقهاء في من يكون له الركاز.

فذهب جمهور الفقهاه (المالكية والشاقعية وأبو حنيفة وعمد وهي رواية عن أحمد) إلى أنه للهالث الأول أو لوارشه لوكان حيال الأنه كانت يده على الدار فكانت على ما فيها.

قال ابن عابدين نقالا عن المحر: إن الكنز مودع في الارض قلها ملكها الأول ملك ما فيها. ولا بخرج ما فيها عن ملك ببيعها كالسمكة في جوفها درة.

وذهب أبنو حنيضة ومحمد إلى أنه إذا لم يعرف المثالث الأول ولا ورشته فيموضع المركاز في بيت المال على الأوجه . وهو قول المالكية .

قال في التسرح الصخير: وهو الظاهريل المتعين. والقول التاني للهالكية: أنه لقطة. وذهب أحسد في روابة وأبويوسف وبعض اللكرة إلى أن الركاز اباني بعد الحسل للهافك الأحير، لأمه مال كافر مظهور عليه في الإسلام، فكان لمن ظهو عليه كالغشائم، ولأن الركاز يملك بملك الأرص لأنه مودع فيها، وإنها يملك بالظهور عليه، وهذ، قد ظهر عليه فرجب أن يملك.

وقد صحح في المغني هذه الرواية ، ثم قال: لأن البركاز لا يمثلك بملك البدار لأنه ليس من أجرافها، وإنها هرمودع فيها، فينترل منزلة المباحثات من اخشيش والحطب والصيد يجده في أرض غيره فياخذه فيكون أحق به.

وقبال ابن عابىدين: قال أبويوسف: الباقي المواجد كها في أرض غير مجلوكة، وعليه الفنوى، وبه قال أبونور.

وذهب الخدابلة إلى أن إذا اختلف الورثة فانكسر بعضهم أن يكسون لمورثهم ولم ينكسره البانون، فحكم من أنكر في نصيه حكم المالك السدي لم يعترف به، وحكم المسترفين حكم المالك المعترف. (27

 ⁽١) بن عابدن ٢/ ١٥ - ٢٠ واغرتي ٢/ ٢١١ والصلوي
 على الشرح العبدير ١/ ٤٨٧ ، وظبعوع ١/ ١٠٠٠ - ١٠٠٠
 ١٥٠ والماني ١٩/ ١٠ - ١٠٠ وشرح متهى الإرادات
 ١٠٠/١

جرر أن يجد الركاز في ملك غيره:

19 . ذهب لحنفية والثالكية والشافعية والحنابلة في رواية إلى أن السركاز الموجود في دار أو أرض ممنوكة بكون لصناحب المدار وفي رواية أحرى عين أحد أنه فياجده.

ونقس عن احمد ما يدل أنه لواجده. لأنه قال في مسألت من استأجر أجبرا ليحضر له في داره فأصاب في الدار كنزا: فهو للأجبر. نش ذلك عند محمد بن يحمى الكحال، قال القاضي: هو الصحيح، وهمذ يدل على أن الركاز لواجده، وقلك لأن الكنز لا يملك بملك الدار، فيكون لن وجده، لكن إن ادعاء المائك فالقول قوله، وإن لم يدعه فهو لواجده الـ

مُانبًا : أن بوجد المركاز في دار العملع .

 ٧٠ صوح المالكية بأن دفين المصالحين هم وقو كان المدافن غيرهم، فيا وجد من الركاز مدفونا في أرض الصلح، سواء كانوا هم الذين دفنوه أو دفسه غيرهم فهسر للدين صاطبوا على تلك الارض، والمشهسور أنه لا يخمس، فإن وجده أمد المصالحين في دار، فهوله معرده سواء وجده

وذهب الشنافعينة إلى أن البركناز الوجود في

ثالثا : أن يوجد الركاز في دار الحرب:

٢٩ ـ اختلف الفقها، في الركاز الهوجود في دار الحرب:

فذهب الحنفية إلى أن البركاز الموجود في دار الحسرب إن كان في أرض علوكة نضير مسامن فالكسل للواجد وإلا وجب وده للمالك، وأصا الموجود في أرص علوكة أصلا فالكل للواجد ملا فرق بين المستأمن وعبره، لأن ما في صحرائهم بيس في بد أحد على مخصوص فلا يعد غدر .

بين به الشافعية في الأرض المعلوكة بين أن وفرق الشافعية في الأرض المعلوكة بين أن يؤخذ الركاز بقهر وقتال فهوغنيمة، كأخذ أمو لهم ونقودهم من بيونهم فيكون خسه لأهل حس الغيمية وأربعية أحماسه لواجده، وبين أن يؤخذ بغير قتال ولا فهر فهو في، ومستحقه أهل الفيء.

وذهب الشائعية إلى أنهم إن لم بذبوا عنه فهو كموات دار الإسلام ـ بلا خلاف عندهم ـ وهو وكاز.

وهمذا محممول عنبه الحنفية والشافعية عس ما إذا دخيل دار الحرب بغير أمان. أما إذا دخل بأمان فلا نجوز له أخذ الكنز لا بقتال ولا مغيره.

موارعيه

موات دار أهل المهد يملكه واجله كموات دار الإسلام .⁽¹⁾

⁽۱) اغرش ۲/ ۲۹۹ - ۹۹۳ ، واقحموم ۹/ ۹۶

T = T - T - T (6.5) Hambar Hamber

وذهب الحنابلة إلى أنه إن قدر عليه بنفسه فهو لواجئه، حكمه حكم ما لو وحده في موات أرض السلمين، ولم يقرق الخنابلة في الموات بين ما بناب عنه وباين ما لا يذب عنه، الانه ليس غرضته حالك عمرم الشبه ما لو الم يعرف بالكم (1)

مصرف خس الركاز :

71 - ذهب جهور العقها، (الحنفية والمالكية والمذهب عند الحسابلة وسه فال المؤلى من المسافعية) إلى أن خس الركاريميوم مصارف الغيمة وليس ركاة.

ومن ثم فوت حلال للاغنياء ولا يختص بالقفواء، وصولحسالج السلمين، ولا يختص بالاصناف النهائية.

قال ابن قدامة. مصرفه مصوف النيء، وهده الرواية عن أحمد أصبح ما سبأني وأفيس على مذهبه ما لروي أبو عبيد عن الشعبي الأول وجد الف ويشار مدقونة خارجا من المدينة، فأنى بها عمر بن الخطاب، فأخذ مها اخمس مائي ديشار، ودقع إلى الرحل نفيتها، وجم ل عمر يقسم المائنين بن من حضره من المعلمين، إلى أن أفصيل مها نضالة، فقال: أين صاحب الدنائير؟ نقام إليه، نقال عمر:

خذهذه لدنانير مهي لكان

ولموكان المأخوذ زكاة خص به أهلها ولم يرده على واجمله، ولأنمه عال خمموس زالت عنه بد الكافر، أنسه خمل الفنيمة .

وفعب الشافعية وهي رواية عن أحمد إلى أنه يُجِب صرف خس الركاز مصرف الزكاة.

قال النوري: هذا مو المذهب (١٠)

ولتفصيسل توزيع اخمس ينظر مصطلع: (خس، عيمة، في).



(4) ابن حاسب (۱۹ ۳۵ م ۲۵ م) واطرتي مع حاشية البدوي ۲۰۹ /۲ رحاشية المباوي مثل بشرح الصغير ۲۰ مدع ۲۸۵ م والمجمدوع ۲۰ ۲۵ م ومدى المحساح ۲۰ ۲۵ م والمفي ۳۲ /۳۲ م ۲۵ م وشرح متهن الأرادات ۲۱ م ۲۰ م)

⁽۱) این خسسین ۱۷/۱ (۱۵) وسفرانین انتهاهٔ مو۲۰۱. واقعموم (۱۵) (۱۵) والدی ۱۹/۲

رکڻ

الثعريف :

 السركان في النفة: الجانب الأكنوى والأسر العطيم، وصا يقوى به من ملك وجند وغيرهما، والعز، والمنعة.

والأركبان: الحوارج، وفي حديث الحساب: وبقال لأركانه: انعلقي:("أتي حوارجه، وأركان كل شيء جوانبه التي يستند إليها ويقوم بها. ("

وركن النشيء في الاصطلسلاح؛ ما لا وجسود لغلك المشيء إلا بع

وهموردالجنزه الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره بحيث يتوقف تقومها عليه. (^{T)}

174 حديث (الحساب) بغال () أخرجه مسلم 185 -1747 (1741 مة الحلين) من حدث أنس بن ماك

و٢) القاموس المعيط ولسان الإمراب بالاة أأروكس

(٣) النصر بضات ٩٩، ط مطرحة مصطبى البسابي الخليق.
التحكيسات ٩٩، ٩٩ مضسورات وراوا متضافة والإرضاء الشوي ، بعثق الفتر خلاصلية، حالية إن عابليس ١/ ٩٥، ١٥ ورايد ، الخرات المدري، التحقيمة على الحداية بأبس شرح ضع المتدر ١/ ٣٠٩ دو إحياء الزات العسري، حاليسة المحسل ١/ ٣٠٩ دار إحياء الزات العسري، حاليسة المحسل ١/ ٣٠٩ دار إحياء النزات العسري، حاليسة المحسل ١/ ٣٠٩ دار إحياء النزات العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ٣١٠ دار إحياء التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ٣١٠ دار إحياء التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ٣١٠ دار إحياء التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ١٩٠٠ دار إلى التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ١٩٠٠ دار إلى التراث المتحدد التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ١٩٠٠ دار إلى التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ١٩٠٠ دار إلى التراث العربي، شرح ووجي الطالب ١/ ١٩٠٠ دار إلى التراث العربية المتحدد المتحدد العربية العرب

الألفاظ ذات الصاة

أدالشرطان

التسرط في اللغة إلىزام الشيء والتيزامية .
 وكذلك التسريطة . والجميع شروط وشر تط
 وبالتحريك المعلامة ، وجعه المبراط . (١٠)

واصطللاحا عرف ابن السبكي بقبوله: ومنا بلزم من عقامه العدم، ولا بلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

واختيار ابن خناجب أن الشيرط ومه استلزم مغيد نفي أمر على غيرجهة السبيبة د.

وهو اختيار شارح التحوير العلامة أمير باد شاه .⁽⁷⁾

قال الإصام الكناساني مفرقا بين البركن والشارط: والاحدال أن كل متركب من معان منتخبار مرة بنطاق اصم السركب عليها عنسه اجتماعها ، كان كل معنى منها ركنا للمركب،

(1) سنال العرب والقانوس المحيط والصباح المبر عالة.
 (4) شرط)

(٣) حافية البنان على هم أحواط ٢٠/١ للا مصطفى البابي أحلى. فضروق ١٠/١٥ مقيضة دار إحياء الكت العربية الطيحة الأولى ١٩/١٠ للا مقيضة دار إحياء الكت العربية الطيحة الأولى ١٩/١٠، البلويج على النوضيج ١٩/١٠، ١٩٠٥ مصطفى البناني الحليم، البلويج على النوضيج ١٩/١٠، ١٩٠٥ خترج عندانية المعازان على ضرح عنصر المنهي ١٩/١٠، النائر حافظة السيد عبد بي المدرس الإسلامية ، بيدا ١٩٩٨م، يسير التعرب ١٩/١٠، ١٩٠٥ موسطفى السياسي فضليلي ١٩٥٠، والمشور في القراعد ١١/١٠، والمشور في المنافد ١١/١٠٠٠.

كأركبان البيت في المحسوميات، والإعجاب والقينول في بات البينغ في المشروعيات، وكبل ما يتغير الشيء به ولا ينطنق عليه اسم ذلك الشيء كان شرطا، كالشهود في باب الشاعر الأ

وعلى هذا فكالى من الركن والشوط لابدامته التحقق المسمى شرصا، غم أن السركن يكمون داحيلا في حقيقة المسمى، فهو جزؤه، بخلاف الشوط فإنه يكون حارجا عن المسمى

وقيد صرح الشرخ عب الله بن عبد لشكور بأن الأوكسان توقيقية، قال وإن حصل معض الأمور وكنا وبعضها شرطا توقيقي الايدرك بالعقال أأنا

ب ۽ الفرض .

 الفرص في اللحة القطع والتوفيت، والحز في الشيء، ومن أرجمته الله تعالى، والمسلم، مقال: فرض رسول الدينية أي، سن (*)

و صطالاحا: خطاب الله الفنضي للفصل انتضاه جارما - وهـو تعريف الواجب أيضاه

١١ ي. - الله المستانع ١٠٩ / ١٥ هار الكتاب المرابي

(7) التأويس على الشوصيس (10-11 طاعته على هيست وأولاده فتح الفدر نشرح الشار 70 مصطفى النابي احتي شرح الشار الاير مثل مرا 110 لطيعة المشابية 1774هـ ، وإداح الرحموب بأيس المنطقي (20-14).

والايا أمناك المرب والقاهوس المجيط ماده والغرطي وال

حيث أن الجمهور لا يفترقنون بينهمها، فهيأ من التردف عندهم

وقسال العضد في تصريف الإيجاب: هو خطساب بطلب فعل غير كف ينتهض تركه في جيم وقته سببا للعضاب. والواجب هو التعل التعلق بالإيجاب، فهو فعل غير كف تعلق به خطاب بطلب بحيث ينتهض تركه في جمع وقته حيبا للعقاب.

وعند الحنفية يفتوق الفرض والواجب بالنظن و تفطيع، فإن كان ما ذكر ثبت بقطعي ففرض، وإن ثبت بطني فهو الواجب (٢٠)

نم إن الفقهاء قد يطلق ون القرض على الفرض على الفرض، كما صنع السمراناني في تنوير الإبصارة فقدال في باب صحة الصدلاة: من فرائضها التحريفة و وقال خليل في مختصره في السوف و و وقال خليل في مختصره في السلطانة والفي الصلاة والفردين أي الصلاة والدوير: أي الرئابا وأخر وها ختركة هي منها، والدوي في الخياج فقال في باب الوصوة؛ فرصة صنة .

را وحالية أميان على حو الحوامج 10 ومنبطق الإي الطين، شرح المصد على خصير النهى بالش حالية المساوان (1772 حامقة السنومي الإسلامية، ليب المادة بالتلوج على التوميح 1771 كما عي مبيح وأولاد السنج العمار غرج شاراء (1771 مصطفي الهالي الطني 1974ء المصدر عام 1871 ماداد

بمعنى واحد، والمراد هنا الركن لا المحدود في كتب أصول القفه

والشيخ أبو النجا الحجاوي في الإنتاع ، نقال في باب الوضوء: قرضه سنة . ("ا لكن القرض عندهم أعم من السركن ، وقد صرح بذلك الخصكفي فقسال: ثم السركن ما يكون قرضا داخل المناهية ، وأما الشوط فيا يكون خارجها ، فالقرض أعم منها وهوما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده . (")

الحكم الإجال:

٤ - السركن إما أن يكون جزء ماهية اخفيفة الشرعيسة في العبالدات، كالفيام في العبالاة والإسسال في العباري، وفي العفاود كالإيجاب والغبول في عقد البياع. أوجزء ماهية الإشهاء المحسوسة كأركان لبيت.

الركن والواجب :

ع ميشرق الفقهاء بين الركن والواجب في بابي
 الحج والعمرة والصلاة أما باب الحج والعمرة

فِ النَّمَاقُ المَدَّاهِ الأربعة فِيتَصُونُ أَنْ لَلْحَجِ وَلَلْمُومَ أَرِكُانًا، وواجبات، وتظهر ثمرة التقريق بينها في الفرك، فمن ترك ركنا من أركان الحج أو المصرة لم يتم نسكه إلا به، فإن أمكنه الإنبان أتي به، وفلك كانطواف والسعي، وإن لم يمكن الإنبان به كمن قاته الوقوف بعرفة بأن طلع عليه فجريوم التحور في بلف فإنه يقوته الحج في هذه السنة، ويتحلل بعمرة وعليه الحج من فابل. وفلك لأن الماهية لا تحصل إلا بحميم الأركان. وانظر وحج: فـ ١٢٣٤)

ومن نوك واجمها فعليه دم، ويكون حجه تاما صحيحا، فالواجب يمكن جره بالدم بخلاف الركن (1)

وأما باب الصلاة فعند الحنقية والحنابلة ففط فإنهم يجعلون المصلاة أركانا وواحمات.

وتظهر تسرة التفريق ينها في الترك أيصا. قترك المركن يترتب عليه يطلان الصلاة إن كان تركه عمدا. أما إن تركه سهوا أوجهلا فلا تصح صلاته إلا إن أمكن الندولا، وفي كيفيته خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (سجود السهو).

⁽⁴⁾ المتناوى الخندية (1904-1970 الطبقة الأمرية الطبيعة طشائية ، الفتناوى الخانية بيادش الفتاء ى الفندية (1907-1964 الطبقة الأسهرية الطبعة الفانية ، سائلية الطبعاتاني على مراقى الضلاح حريه (1911 الطبقة العنبانية ، حاشية طبعيوني 1971 تار الفكر ، علي المحاج (1971 عالم المنكب

 ⁽¹⁾ حاشية ابن حاسدين (۱۹۷۶) دار إحياء الزات ادبري.
 حاشية المدسوقي ١/ ١٨٥، ١٣٦ دار الفكر. معني المعتج (۱/ ۱۸ دار الفكر.
 د/ ۱۷ در إحماء المنزل العمري. كتبات المقاع (۱/ ۱۸ حال اللكب.

 ⁽۳) خاتلية إلى خابلين (۱۹۷) (۱۹۷ در إحياء التراث العربي

وأما ترك الوجب فإن الصلاة لا تبطل بتركه سهوا، ويسجد المسهوجرا له، وتركه عمدا يبطل الصلاة عند الحناية، وقال الحنفية: عليه إعسادة العسلاة وجروما إن تركه عمدا جرا أنفصانه، وكذا لو تركه سهوا ولم يسحد للسهور (١٠)

الركن في العبادات :

أتحتلف أركان العيادات بالحتلافها إ

أ ـ أركان الوضوء :

٦ . اعتلف الفقهاء في أركان الوضوء .

فدهب الحنفية إلى أنها أربعة أركان، فسل السوح، وغسل البدين، وسسح ربيع الرأس وغسل البدين، والدالك افعية عليها لنبة والدائمية، وإلا الحسابلة السوالاة، إلا أنهم العنبروا البية شرطا لاركتا، وواد المالكية الركتا، وواد المالكية الركتا،

ب داركان السم :

اختلف الفقهاء في ركان النيمم.

٧ _ فدهـــــ : الدخفيــة إلى أن للتيمم ركنسين،

رباع حافيسة في عابدي 1977، 7-3 در إحياه الدرات العربي . القابري المدنة (177 وتطلبة الأميرية، الطبة عايد، كتبات الضاح (1707، 708 عالم الكب

الضربتان، والمسح، والنية شرط عماهم.

وقبال الدلكية: أركانه خسة: النية، وصربة واحده، وتعميم النوجه والبدين إلى الكوعين بالسع، والصعيد الطاهر، والوالاة.

كها ذهب الشمافعية إلى أن أركباته حمسة وهي: نقبل النتراب، وبينة استباحة الصلام، ومسلح النوجة، ومسلح البندين إلى المرفقين، والترتيب بن الوجه والبدين.

وقبال الحنايلة، أوكنات أربعة المسح جميع السوجية، ويستح البسامين إلى الكسوعية، والمنزنية، والموالاة في عبر الحدث الأكبر، وأما لمية فهى شرط عندهم. "¹¹

ج _ أركان الصلاة :

٨. ختلف الدفع الو أركان الصلاة، فذهب هيور الفقها، المالكية والشافعية والحتابلة - إلى أن أركان الصلاة هي: النبية، واعتبرها وتشابلة شرطا، وتكبيره الإحرام، والقيام، وتشراءة الف تحبة في كل وكعبة، والموكوع، والاعتبدال معسم، والسجود، والخلوس بين السجدالين، والحلوس بن الشهيد الأحري، وإقال المالكية الشهيد الشهيد

^{(*} ويدالح المستاح 11 * ومايندها، حائية الدمولي 42.71 ويا يهدمان مدي الحتاج 47.71 وماهدها، كتاف المناح 27.73

و (وحائيسة ابن طاليدين ١٥٣١ ، ١٥٣١ ، التمام الصحير ١٩٢١ طاول المساوف بمسلس ، مني المحسن ١٩٧٥ وبالمدماء كشاف القنام ١٩٧١ ،

وزاد الشسامعية والحنساملة الصبلاة على النبي ﷺ في النشهيد الأحبر، كها قال الحسابلة بركنية التسليمتين

وذهب الحنفية إلى أن أركبان الصلاة هي : القيام، والركوع، والسجود، والقراءة، والفعدة الأخيرة مقدار النشهد، وترنيب الأركان. وإنمام الصلاة، والانتقال من ركن إلى وكن. والنيمة عندهم شرط وليست بركن وكذا التحريمة إالا

د ـ أركان الصيام :

٩ ـ ذهب الحنفية والحناللة إلى أن الصوم ركاد واحدا وهو الإمسطاعن القطرات، وأما الية همي شرط عندهمور

(١) مائيسة أني طيدين (١٩٧٧)، ١٩٩٧) بادكع القيشائع

فالفلاق كشات الفناح لازجوج الهوج

١٠٥/١، ماتينة المدسوقي ١٠٩٢١، مغي المشام

الأخمير ليس بركن رأسا الحلوس فإنه ركن اكمه النسلام) والسلام، والتربيب، والطمانية. وزاد المالكية الرفع من الركوع، والرفع من المسجود. قال الدرديس: الصلاة مركبة من أقوال وأفعال فجميع أقواها ليست بفرائص إلا تلاته: تكبيرة الإحترام، والمفاتحة، وانسلام، وجميع أفعالها الرائض إلا تلائمة وفسع اليسدين عنبد تكبيرة الإحرام، والجنوس للنشبهد، والنياس

و ـ أركان الحج والعمرة :

١١ دفعيب الحنفيسة إلى أن للمعسج ركنسين. لًا وفحوف بحرفة ، ومعظم طواف الزيارة (أربعة أشواطً) ﴿ وَأَمَا الْإِحْرَامِ فَهُو شُرَطُ البَدَاءِ ﴿ رَكَىٰ

واعتبر المالكية والشافعية النية ركناء فللصوم

ركنتان عمنيد الممالكينة هما النبة والإصباق، وزاد

والمدذهب الحنفيسة إلى أن للاعتكساف ركنسا

وقبال الشباهيية أأركبانه أربعية زالليث

الشافعية ثالثا وهو الصائم (ال

هدد أركان الاعتكاف :

واحدا وهو اللبث في المسجد.

والعنكف، والسن، والمنجد (1)

وذهب شائكية إلى أن أركان الحج أربعة : الإحمرام، والموقوف يعرفة، والطواف انفاقا والسعى على المشهور خلافا لابن انفصار. وراد ان الباجشون في الأركبان: التوفيوف بالشعير الحسرام ورمي جمرة العقبية، وحكى ابن عبدالمبر فولا بركنية طواف القدوم

⁽١) حائيسة ابن فاسمين ١/ ٨٠، ٨٠، خاتيبة المعسوقي \$ (1 دف مغي الحنساج (1 - 2) (17). يُسلِ المارت ۱۰ ۲۷۳ ، ۱۷۴ ، مکتبة الملاح ۱۹۸۰م

^{£1 ;} ابن عابدين ١٩٤٤. مني المحتج ١٤ - هـ (

قال الندسوفي: وانشهور أن الوقوف بالشعر الخيرام ورمي حرة العقيبة عير ركبان، بل الأول مستحب، والثاني واحب يجير بالدم. وأما القول مركبة طواف القدوم فليس بمعروف بل المذهب أنه واجب يجير بالدم.

وقال الشافعية. أركان الحج سنة الإحرام. والموقمون بعراق، والطواف وانسعي، والحلق أو النقصير، والغربب بين الأركان

كها اختلف الفقهاء في أركبان العمرة. فقال الحقية : لها ركن واحد وهو الطواف.

وقيال المالكية والحنابلة: أركبانها للائمة : الإحرام، والطواف، والسعى.

وراد الشافعية: الحلق أو لتقصير. والترثيب الله

الركن في العقود

١٩ ـ مناك الجاهان في تحديد الركل في العشود: الإول: دهب جهور الفقهاد المالكية والشافعة والخدايلة . إلى أن لكل عقد ثلاثة أركان هي الصيفة . والحاقدان . والمفود عليه ، وهذه الدلالة تؤول في الحقيقة إلى سنة ، فمثلا في البيع: الصيفة عبارة عن الإنجاب والشول.

والعنافيدان هما البنائع والشتري - والمعقود عليه -هو الليم والثمن .

الشابي: ذهب الحنفية إلى أن لكا لل عقد ركد واحدًا فقط وهو الصيغة والإنجاب والذبول؛ أ¹⁴

أقسام الركن :

١٣ ـ انفق الفقهاء على نفسيم الركن في الصلاة إلى فعلي وفولي. ^{٢٦} وتظهر ثمرة هذا التصيم في التكرار.

والفرد الحنص تضييم الركن في الصلاة إلى ركن أصلي وركن راضد، فالغيسام والبركموع والسجود أركان أصلية، وانقراءة والقعود لأخير ركان راندان.

والبركن الزائد عندهم هوما يسقط في بعض السصدور من غير أفضيل صوورة بلا خلف. كسفوط الفيراءة بالافتاداء والموكل الأصلي ما لا يسقط إلا لضرورة.

ومعنى كون الحركان زائمته أنه ركان من حبث

روي حاشية أمن عابلين 1/ 120 ، عالم المسائع 17 140 . 170 ، حاشية الرسيقي 17 17 ، معي الحاج (1771). كمان القام 17 / 70

 ⁽¹⁾ حائشة بن هيئش (2) م. 2.15 المستم 20.77. منح المديم (2) 200. حائبية الصوئي 20.7. مغي المحاط 20.77. 200. 200. كشاف الفدع 20.79.

ولا باداع البند الله ع 20 10 دار الكتّب المربي. طلبية السلمسومي 9 / 10 دار التكني، شرح روض الفسائل (1877 الكتيم الإسلامية، كتبت القتاح 1/ 707 مثل راد

قيام ذلك الشيء أه في حالق والتفاؤه بالتعالم، وزائد من حيث قيامه بدولته في حالة أخرى، فالصيلاة مرهية اعتبارية، فيجمور أن يعتبرها التسارع للرة باركنان وأحرى بأقل منها. ثم إن اعتبار القواءة، والقعود الأخبرركتين زائدين ليس مقلف علمه عند الحقيقة والكارعين أن. حلاف عمدهم أمنا القراءة والأكثر على أن. وكي زائد

كي انفرد الشافعية بنقسيد الركن في الصلاة إلى ركن طويس وركن قصير، فالقصير عندهم وكنمان: الاعتبدال بعبد الركوع، والحلوس بين السجدتين، وما هداهما طوس

ويسترتب على هذا التصبيم عسدهم أن عضويل أأ وكن القصير عمدا بسكوت أو دكر لم بشرع فيه يبطش أنصالان الآن تضويله نعير لوضعه، ويخل طلوالان ولانه ليس مقصودا لذاته بل تلفصل بين الإركان، وأما نطويله سهوا فلا ينظل الصلاة ويسجد للسهو

ومقدار التطويل عندهم أذ يلحق الاعتدال يعمد البركوع بالقيام للقراءة، والجلوس بن السجادتانين بالجلوس للتنهيف ولا راد قراءة البراحية فقط لا قراءته مع المدرب في الماتحة وأقل التديد الله

أفل الركن وأكمله

١٤ - قد تكسون للركس كيفينسان بتحفق بهها. إحداهم: كيفية الإحراء ويطلق عليها تعفى العقهاء كالنسافعية أقل الركن، والثانية كيفية الكهان، وهي الكيفية التي توافق السبة

ومن ثلك الأوكنان في ناب الفيبلاة البركوع والسجيود، فينص الفقها، على أن لها كيفيتين فأقس البركوع وهمو القندر المجزى، منه عند الجمهور أن ينحني حتى تفترب فيه راحنا كعبه من ركيته.

وقال الحصية: هو خفض الرأس مع الحفاه الطهر، وذالت لآله الفهوم من موضوع اللغة فص الخياء المرافق في وقد نص التسافعية على كراهية الاقتصار على الأقس، واكمل الركوع أن سوي طهره وصفه المحكن يذيه من وكيته مصرف أصالمه ولأصبا لركيته واقبل السجود المائية العضاء بن المشاهرة والمصادي بقية الاعتصاء بن المشاهرة وعاد حالية والمائة والمائة المائة العصاء بن المشاهرة والمائة والمائة

وأكمل السجود أن يضع ركبيه ثم يديه ثم حيم م وأنف ويضع يديه حدر سكيم، وينشر أمساده مضمومة للقبلة، ويفرق ركبهم، ويرفع

ولان با الدم الفيد راج ۱۹ ۱۹ و از ۱۹۵۰ مغربي ، حاشق ين حالتين ۱۱ - ۱۰ و او إحاد الثراث الغربي ، بسيار التحريق ۱۹۹۲ معتصمين المساسين احسابين احسابين ۱۹۵۰م.

وبابان بالعابرج 1: ٧٧ ما مصحف السابي الحلمي 1937م
 وبابان بالعابر 1: ٧٠٥ ما وبحياء الديات العابري

يطاعة عن تخذيه ، ومرفقية عن جنيية ، وهذا في الرجل . أنما اللوآة فإنها الضم بعضها إلى يعض . (1)

وفي باب الحج : الوقوف بعرفة فاقله أن بحصل بموقة في وقت الوقوف ولو لحظة ، ولومارًا بها ، أو نائها أو جاهلا بها ، فمن حصلت له هذه اللحظة في وقت الوقوف صار مدركا للحج ، ولا يجري عليه الفساد بعد ذلك .

ووقت الوقوف من زوال يوم عوفة إلى طلوع فجر يوم النحر عند الجمهور. ومن الغروب إلى طلوع فجريوم النحر عند مافك، فالركن عند المالكية الاستقرار لحظة في عرفة بعد الغروب، أما الوقوف نهاوا بعد الزوال فواجب ينجر

وأكسله أن بجسم في الموقوف بين الليل والنبار الفعله: على قوله 養: علناخلوا مناسككم، .⁽¹⁾

وقال عد الحنابلة المجمع بون كالميل والنهار واجها يجب في تركه دم.

(١) حاشية ابن هايدس ١/ ٢٠٠٩ دار إحياه ادارات العربي. حاشية الندسوني ١/ ٢٩٤ دار المكر، ابن هم الجاليل ١/ ١٩٤٥ دار المكر، ابن هم ١/ ١٩٤١ دار المكر، ابن المحالج ١/ ١٩٤١ دار إحياء المكر، المحالجي، شرح دوش الطبال ١/ ١٩٥١ ومايد شما الكبة الإسلامية الإسلامية الكبة المكرة المحالجة الإسلامية الكبة المحالجة الإسلامية الكبة الإسلامية الكبة المحالجة الإسلامية الكبة المحالجة المحالجة

وج) مدین اولتأندوا منطقکم؛ آخراجه منظم و۱۹۳۴. ط افلین من حدیث جابر بن عبداند.

وعند الحنفية يكون الجمع واجبا فيها إذ وقف نهاوال أما إذا وقف ليلا فلا واجب عليه.

واستحب الشافعية إراقة الدم حيثة خروجا من خلاف من أرجيه. (⁽¹⁾

نرك الركن وتكراره:

40 ـ قارك السركن أنسار وصسور في العبادات والعداملات تخلف باختلاف كيفية الترك عمدا كان أو سهدوا أو جهلا، وفي كل حالة نفصيل وخلاف ينظر في مضافه من الموسوعة، كما أن تكراو الركن بحري عليه ما بجري على الترك مع ضوابط وقفصيلات تنظر في مظانها.

ترك الركن في العقود :

17 ـ ترك السركن في العضود يوجب بطلانها . وذلك لانصدام الأسور التي لابند منها ليتحفن المقد في الخارج .

فعن ترك الإنجاب أو القبول في جميع صورهما في أي عند من العقبود فعقسده باطبل، وذلك كمن باع أو اشسترى من غير إنجاب أوقبول ولم

⁽¹⁾ فتنح القدم 17 (٢٠٠٥ علم إصداقارات العربي، القناوى المندوية (٢٩ (١٩٠٥ الطيعة الأسيرية يمولاق الطيعة النابة، حاشية المسمومي 17 (٢٦ دار الممكر، معنى المعتلج 1/ ١٩٠٨ دار إجواء الترات العربي، كشاف الفتاح 1/ ١٩٠٤ عالم النابا.

يقع على سبيل التعاطي فيكون بيعه حينتذ باطلان⁽¹⁾

ثم إن تخلف الركن في العقود عند اختفية يدخيل في حالة البطالان، والتي يضرفون بينها وبين حالة الفساد، وقد سيق نفصيل ذلك في مصطلح (بطلان). أنه

وأمنا ما يترتب على يطبلان العقارة فينظر تقصيله في مصطلح : (بطلان). ⁽¹⁵⁾

الركن يمعني جزء الماهية المحسوسة :

استلام الأركان في الطواف:

 17 ـ استحب العقهاء استلام ركنون من أركان البيت.

الأول. الخجر الأسود، ويسن تقبيله خديث ابن عمسر رضي الله عنيسيا المستقبل البي يُخِلا الحجير، ثم وضع شقتيه عليه يبكي طويلا، ثم التفت فإذا هومعمر من الخطاب يبكي. ففال: ياعمر، هاهنا تسكب العبرات، ⁽¹⁾

وهن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه وأنه جاء إلى الحجر الأسود فقينه، وقال: إلى اعلم أنيك حجر لا تفسر ولا تنفع، وليولا ألى رأيت رسول الفيظة يقتلك ما قبلنك، ""

وقد صرح الحنفية والداقعية والخنادلة بأن تكسود الفيلة بالاصوت، وعنسد المساكية في الصوت بالتغييل قولان: الكراهة والإياحة. قال الشيخ الحقاب مقلاعن الشيخ زووقي في شرح الإرشاد: ورجيح عبرواحد الجواز، ونفله أيضا الشيسخ دسسوفي عن الحطاب، وزاد الحنفية والشاقعية والحناملة: أن يسجد عنيه.

قال الحنابلة العله ابن عسر والن عباس، وأنكر الإسام مالك وضيع الخنين على الخجر الأسود، قال في المدونة: وهو بدعة، قال الشيخ المدودير في الشرح الكبر: وكره مالك السجود وتمريخ الموجه عليه، قال الحطاب؛ قال بعض شيوخنا: وكان مالك يقعله إذا خلا به

وعنده الحنفية والشنافعية بسن أن بكون التقبيل والسجود ثلاثا. فإن لم يتمكن من تفبيله استلمام بينده وقبسل بده، خديث ابن عمسر رضي الله عنها دأن النبي على استلمه وقبل بده. (ألوف دوي مسلم عن قاضع قال: دوأيت

⁽¹⁾ حاضية ابن عابدي (2) ه. (19) حاضية الصيادي على التسرح الصخير 7/7 ط مصطفى الحلي، شرح العبل بيانش قلبوي ومصيحة 7/3 الا عبس البابي الحلي، حاضية الحصل 7/ 2 لا دار إسباء الرات البراي. كشاف لناع 7/ 122 ط مالم الكب.

⁽٢) الرسوعة العقهية ٨/ ١٠٠ (٣) الرسوعة العقهية ٨/ ١٠٩

²³ وعديث : ويناعسو ، عا صائبتك العيرات، أخوجه بن ماجة (17 164 ، ط الحلمي ،، وصعف إستباده الموصوبي كيا في مصباح الإساسة (17 174 ، ط دار الجنال)

 ⁽۱) مدنث عاباس بن ربيعة التي طبيل عمر ظلمجراء الخرجة البخاري (الليم ٣/ ١٩٦٤ د قا السائية)

 ⁽۲) حسبات من صدر الدأن النبي يجيز استنام الحجار الأسود يقبل بدم الدأسرات استام (۲) (۱۵ د الخالجي).

بين عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل بده. وقال: ما تركته منذ وأيت رسول "شهرة يفعله والمسافعية مذهب جهسور الفقهاء الحنفية والنسافعية والحنابلة. وسذهب المائكية أنه لا يقبل بده بل يضعها على فيه من غير تقبيل، وصدهم رواية أنبه يقيسل بده كه يقيسل الحجمر، والأوق هو وليست البيد بالحجر. قال الشافعية واختابلة: ويسن أن تكبون بده البعني، وقال الخنابلة: بضع بدينه عنيه ثم يتبلها أريضع إحداهم، والأولى أن تكون البعني لانها المستعملة فيا فيه شرف.

فإن لم يتمكن من استسلامه بيده اسلامه بشيء كعصاء ثم بقبل ما استلمه به لقوله قلة: وإذا أسرتكم بشيء فأشواحت ما استطمتم ا¹⁷³ وهذا مذهب الجمهدور، وعند اشالكية: بضع العصاعلى فيه من غير تقبيل.

 الإحاد عجز عن كل ذلك لشدة الزحام أشار إليه بيده أو شيء فيها من بعيد ولا يزاحم الناس فيؤذي السلمين، لما روي أنه في قال لعمر: ويناعمر إلك رجل قوي، لا تزاحم على الحجر

عند الحنفية أن بضبع كفيه على الحجر ويضع فصه بين كفيه ويقبله ، وعند المالكية والشافعية والشافعية ، حد البنية وباحمر إنت رجل قويه العرجة أحمد (١٩/١) ما البنية وتورده الهندي يجمع الرواد (١٩/١) ما القدسي وقال: درواه أحمد وله داوغ يسبه وبين الشافعي أن روايته فذا الحديث أن الجهم عن معالله عن ينافع بن المطاب فقيه المطاب المهاب المعالمة بالمسلم من عمر بن المطاب فقيه المطابع من عمر بن المطاب فقيه المطابع من عمر بن المطابع عن المهاب عن المسلم من سبد بن المسبم من عمر بن المطابع عن المهاب المهاب المهابة المسلم من ما المطابع المهابة المهابة المهابة المهابة المهابة المائة الم

افتؤذي الضعيف، إن وجملت خلوة فاستلمه،

وإلا فاستقبله فهلل وكسيره . ⁽¹⁾ ولأن الاستملام

سننق وإيبذاء السلم حراءه وتبرك الحرام أولي

من الإنبيان بالسنة. وعن ابن عباس رضي الله

عنها قال: وطاف الني 🎕 باليث على بعبر

كلها أتن على الركن أشار إليه بشيء عنده

. وكسرن . ⁽⁷⁾ قال الحنفية : يشير إليه بياطن كفيه

كأتبه واضعهما عليم وذلك بأن يرقع يديه حذاه

أذنب ويجمس باطنهما نحو الحجر مشبرا بها إنيه

وظامرهما نحر رجهه، وصرحوا بنقبيل كفيه.

ومنذمت الشباقعينة في التقبيل كمذهب الحنقية

حيث أنهم صرحتوا بتقبيسل ما أشباريه و سواء كانت الإنسارة بيده أو غيرها . ومذهب الحنابلة

أنه لا يشل انشاريه فالواد فعدم وروده وذهب

الثالكية أنه إن تعذر استلامه بكبر فقط إذا حاذاه

من غير إشبارة ببنده ولا رفيع، وصفة الاستلام

 ⁽٣) حديث ابن هياس: وطأط النبي كلا بالبيت على بعير كذيا
 (١) حديث ابن هياس: إليخاري (المتح ١٧٣، ١٤ حد السلفية)

و1) حديث تافيع قال: ورأيث ابن هممر يستلم خيجر بيله). أخرجه مسلم و2/ 472 ـ ط الحايي)

 ⁽۲) مدين . وإنا أصرتكم يشيء فاتشار اهشه دا استطعام .
 أخرج الإخباري (القائم ۱۹۱۳ - ط السافية) ومسلم .
 (۲۷ - ط اخلي) من حنيث أي هر ورف.

أن يعمسه بيده، وقال اختابلة: مصمحه بيده. الشان: المركن البيان، فيمن استلام الركن البياني في الطواف من غيرنقبيل، خديث ابن عصو رضي الله عنها دأنه على كان لا يستغم إلا الحجو والركن البيانية. (⁽²⁾

وذهب محمد بن الحسن إلى أنه بسن نقبيله. وقبال الماتكية: إذا استلمه بيده وضعها على فيه من غير تقبيل، ومنذهب الشاهعية أنه بقبيل ما استمه به.

وإذا فريسكي من استلامه أسار وليه بيده عند الشافعية والخابلة ، قال الشافعية والخابلة ، قال الشافعية والخابلة ، قال الشافعية والخابلة ، قال الشافعية والخابط الاسود فكذا هما ، ومقتضى القباس أنه يقبل ما المساومة ، قال الشموميني القباس أنه يقبل كذلك . وفعب الحنعية والملاكية إلى أمه لا يشير عند الزحام ، وعند الملكية أنه يكبر إذا حذا من المحام استلام فتركين يراعي في كل طوفة الحديث بن عمورضي الله عنها وأنسه في كان لا بدع أن يستلم السوكن البهاني والحجس الاسود في كل طوفة ها . "أ وهذا عالا خلاف فيه بين الفقهاء ، وأما استلام الركين لا كرين لا خلاف فيه بين الفقهاء ، وأما استلام الركين لا كرين

الأخرين دالشامي والعراقي ـ قليس بمشروع في الجملة . قال البهلوني : ولا يستم ولا يقسل البركتين الأخرين، نقول ابن عمر : فعي الله عنهميا: عامِ أرائيني غير يمسمح من البيت إلا الركتين البراتين، (1)

وقد صرح الحقية والمائكية بكراهة استلام المركنين العراقي والشامي .. وهي كراهة نزيهية من الحقية بالمنافقية .. وهي المنافقية بل من وسط البيت، لأن بعض الحقيم من البيت. وقال الشيافيية: لا يسى استلام المركنين ولا تقبيلها أقال الشيريني الحطيب والمراد سعدم تقبيل الأركان الشلامة إنها هو نفي كون سسة، فلوقيلهن أوغيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الأولى، بل يكود حسته على فيه إلا المنافعي قال: كما فقه في الاستقصاء عن بص الشافعي قال: وأي البيت قبل فحسن غير المائوم بالاثناع وأي البيت قبل فحسن غير المائوم بالاثناع فال المنافعي قال:

٣٠ - والسبب في الحضائف الاوكسان في هذه الاحكام أن لمركن الذي فيه الحجر الاسود فيه قضياتيان: كون الحجر فيه، وكونه على قواعد إسراهم عليمه السلام، والميهاني فيه فضيلة واحدة، وهم كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام.

 ⁽⁴⁾ حديث ابن حدير: هذأر النيئة يستح من طبيب إلا طبوكتين البيارية أخرجه البعاري والفتح ٢٠ ٥٧٤ ع السقية)، وصلح (١/ ٥٣٤ ط الحلي) والعط شطح.

 ⁽۱۱) حديث أبر عمر، أبائج كان لا يستلم إلا الهجر والركن أثبان الحرجة مسلم (۲) 472 ما المليي)

 ⁽٩) حديث ابن همسوا ، أمه يها كان لا يعرع أن يصلم الركل السهان في كل طوفة ، أخرجه أبو داود (١٤٠٥) (١٤٥٠) لطبق عزت عبيد دهاس)

وأما الشاميان فليس فيها شيء من الفضيلتين. ⁽¹⁾ قال امن عسر رضي الله عنها: هما أراف بعني الذي يتثير مترك استبلام الركنين المدين بليسان الحجسر إلا أن البيت أم يتم عمى قواعد إيراهيم، ولا طاف الناس من وراه الحجو إلا لذلك، (1)



وال حالتينة من حايدين 1971، 1974 ماراجية النوات العربي. العرب العرب العربي بدائع العمالية 1974، 1974 ماراجية النوات العالمين العالمية على سولي 1974، 1975 مارالفكار، مواحد البلايل في 1974، مار الملكسية العدوي على الرساطة 1974، 1975 مار العرب العرب منزل العداد 1974، 1974 مار العرب العرب العرب العرب العرب الإسلامية 1974، 197

والأكثر إلى عمير (منا أراه برز تراك الشيلام المركسين القابل () أصبر منه البحياري والقشع ٢٠/١٠٥ ما ف المبافية (بول أوله) أولا طائب المامي () المح فقد أمرجه أبو داود و () () 3 ما تحقيق عرب صد عمامي)

ركوب

التمريف:

۱ ـ لرکوب لغة . مصدر رکب.

ية ال: ركب المداية بركبها أي علا عليها. وكن ما علي عليه فقد ركب. وقيل " هو خاص بالإيل. (1)

ولا يخرج الركوب في الاصطلاح عن ذلك

الحكم التكليفي :

أراصلاة النطوع راكبان

٣ لاخلاف بين التقهاء في إساحة صلاة الطوع على طراحلة في السفر الطويل وهو ما مجور فيه قصر الصلاة وقال الل عبد البر: أحموا على أنه جائر لكل من سافر سفرا يقصر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حيثها توجهت أما السمر القصير وهو ما لا بياح فيه القصر عائم بياح فيه القصر عائم بياح فيه الصلاة على الواحلة عند الخمهورا"

اراداز للبنان المرب وبش أقلعة

⁽١) ابن عابدين ١/ ٤٧٠. وبالية المحتاج ١/ ٤٣٩. واللسمي ١/ ٤٣٤

اقد في الصلاة على الراحلة فسرت الإية ، وقسال ابن عسس الزلت هذه الآية في التطوع خاصسة ، أي حيث توجب بث بعسيرت وعن عبدالله بن ديشار قال: «كان عسدالله من عسر رضي الله عنها يصلي في السفر على واحلته أيما توجهت يومي «، وذكر عبدالله أن التي يُؤيّد كان يفعله ، (""

وأخرج البخاوي عن ابن عسر قال: وكان النبي في يصلي في السفسر على واحلته حيث توجهت به يوميء إلياه صلاة الليل إلا الفرائض ويوثر على واحلته في ⁽²⁾

ولمسلم: وغير أنه لا يصلي عليها الكنوبة ...
ولم يضرق بين قصير السفر وطويله .. ولان إباحة
الصلاة على الراحلة تخليف في التضوع كبالا
يؤدي إلى تطعها وتقليلها . وهذا يستوي ابه
الضويل والقصيم . وقال طائكية . يشترط أن
يكون سفر فصر ، أما إن لم يكن سفر قصر فلا

شروط جواز التنفل هلى الراحفة:

- ٣ ـ يشارط لجواز التنفل على الراحمه مايأتي:
- ١ . نرك الأفعال الكثيرة بلا عذر كالركض.
 - ع دوام السفر إلى انتهاه الصلاة.

فتوصار مقيها في أنناء الصلاة عليها وجب إنسامها على الأرض مستقبلا القبلة، وإلى هذا دهب المساسكيسة، والنسافعيسة، والحنسابلة وأبويوسف، وعمد من الحنفية.

وقال أبو حنيفة: بجوز له أن يتم الصلاة عليها: ¹⁹

ونفصيله في الصلاي وصلاة النطوع

استقبال القبلة في صلاة التطوع على الراحلة: إلى قال الشاهجة والحنابلة: إن أمكن استقبال القبلة على السراحلة وتحسام أركسان الصلاة كركوعها وسجودها لومه ذلك، وإن لم يسكن علا يلومه ذلك، لما روي عن السن: «أن رمسول الشافية كان إذا سافر، فاراد أن ينطوع استقبل بناقته الفيلة فكار ثم صلى حيث وجهه وكارين (17)

 ⁽¹⁾ ابن هرمدين ۱/ ۱۹۹۰ خپاية المحتاج ۱۳۳۲، ومواهب الفقين (۱/ ۱۹۰۹ النبي ۱۳۸۱)

 ⁽۲) حدیث آمین (کانا (انسام فار دانسموم) در فاهریند آمیود (د (۹) ۲۱ د تحقیل فرب فیسد (صابی)، رحمت اصفری کیا ای عصور آلی دارد (۲) ۹۹ د نشر دار المران)

وفاع سورة البلوة (١١٥ -

رة وحديث: وضال يصرق و السقر على راحت أبراغوجهت يومي» - أعرجه البحاري والفتح 7 (١٧٥ م. طالستية) . وستتم (٢/ ٨٥) - طاطقي) من حديث بي عمر

⁽٣) حديث: دكان النبي جارية يعطى في السفر على واحده حيث توجهت: أشرجه المحاري والقمع ٢١ (١٨٥ - ط السلمة:

⁽¹⁾ ولي عابدين (1 -20) ومواهب الحليل (1 9 - 6 ، ونيانة المتعام (1 9 1) والغلق (1 9 9)

ويخنص وجوب الاستقبال بتكبيرة الإحوام. فلا يجب قيسا سواه، لوقسوع أول السعسلاة بالشرط، لم يجعل مابعده تابعا له. (1)

وتمال الممالكية والحنفية: لا يلزمه الاستقبال وإن أمكنه، ولو في تكبيرة الإحواماً "

أما راكب السفينة ونصوها كالعيارية وهي نوع من السفى بدور فيها كيف يشاه، ويتمكن من الصلاة إلى القبلة، قعليه استقبال القبلة في صلاته (19)

فيئة الراكب وجهته :

د قبلة الصلي على الراحلة حيث وجهته، فإن
 عدل عنها لا إلى جهة القبلة قسدت صلاته،
 لانه نوك قبلته عمده.

فإن عدل إلى القبلة فلا تبطل صلاته، لأنها الأصل، وإما جاز تركها للعذر.⁽¹⁾ وتقصينه في مصطلح (استقبال).

أداء صلاة الفرض راكيا :

٦ ـ عجوز أداء صلاة المسرض راكب في السفيشة

ونحوها كالمحفة والعيارية عابمكن معه استقبال الفيلة وإتمام أركاب، واختلفوا في الراحلة: فقال الجمهسور. لا يجوز أداؤها على دابة، سواء أكانت واقفة أم سائرة إلا لعذر كخوف. (أأ فإن الشافعية: إن كانت المفرغ نظرمه الإعادة. وقال الفسرض جاز وإن في تكن معقولة، لاستقراره في الفسلة , أما إن كانت سائرة، أو في يتوجه إلى الفبلة , أو في يتم أركانها فلا يجوز إلا لعذو. لأن الفبلة , أو في يتم أركانها فلا يجوز إلا لعذو. لأن الفبلة في حالة الفبلة , أو في يتم أركانها فلا يجوز إلا لعذو. لأن الفبلة في حالة المفرغ . "

أتباع الجنازة راكبا :

٧- ذهب التسافعية والحناباة إلى أنه ينبغي للشيع الجنازة أن لا يتبعها واكبا إلا لعقر كمرض أوضعف. فقسد ووي أن النبي على أرى أساسا وكسائلة في جسازة فقال: وألا تستحيون؟ إن ملائكة الله يمشون على أقدامهم، وأضم على ظهرو الدواب، ألا وإذا اتبعه واكبا يكون

⁽١) نياية المعتاج ١/ -١٣٠ والمني ١/ ٢٦١

⁽٣) ابي هابدين ١٩ (٣/٩) . ومواهب البليل ١٩ (١٩٠٠

والإي اللصادر استابقة ا

⁽٤) الصادر شابقة

[.] (۱۶ این خایشین ۲۱ - ۷۷ وسواهب الجلیس ۲۰ ۹۰۹. وکشان خانما ۲۰ ۵۰۰

 ⁽²⁾ الحصل على شرح الفيج 1/ 734, وباية المعتاج 1/ 223
 (3) حديث 1 (ألا مستحيسون 1) إن ملائكسة الديمنسون على القدامين 1/ 644, طراحيني) من

أحديث توريان أثم نظل عن البحاري أنه صحيح وتغه.

الطواف راكبا:

الناس وأنث راكلة عالما

 ١٠ - لا خلاف بين الفنهساء في صحبة طراف السراكسيه إذا كان له عذر خديست أم سلمية

رضيي أه عنهياء فالبيتن شكيوت إليي

رسول الله ﷺ في السكى نقال: وطوقي من وراء

واختلفهوا في حكم الطهواف راكبنا بلا عذر

فذهب الشسافعية إلى أنبه لا يجب عليبه دم'''

لحديست اسن عبساس رضني الله عنيسها: وأن

النبي يُقِيَّطاف في حجة الوداع على بعير، يستلم السركن بمحجن، ¹⁷ وفسال جابسر. دطساف

النبي\$ على راحك بالبيت وبين الصفا

والمروة، (³³ ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقا

فكيفها أنى به أجزأه، ولا بجوز نقيبه المطلق يغير

دليسل، وهمورواية عن أحمد. وذهب الحنفية

والمالكية وأحمد في إحدى الروايات عنه، إلى أن

خلف الجنازة. أما الركوب في الرجوع فلا بكس به . (1)

ولا بأس بانباع الجنبارة راكبا عند الجنمية ، ولكن المشي أفضيل منت ، لانت أفسرب إلى الخشوع ، ويكره أن بتغدم الواكب الجنازة ، لان ذلك لا يخلوعن إضوار بالناس . (")

صلاة المجامد راكبا :

 ٨ ـ بجوز للمجاهمة أن بصبلي وأكب إذا التحم المتنال ولم يتمكن من تركه، نقوله تعالى ﴿ ﴿ فَإِن خَمَامَ مَا أَوْ رَكِيانًا ﴾ . [7]
 خفتم فرجالا أو ركبانا ﴾ . [7]

والتفصيل في (صلاة الخوف).

الحج راكبان

٩. الضبح راكب على البدواب، وتحوه أنضل من الخبج ماشيا، لأن ذلك فعله يحكل (3) ولأنه أنسرب إلى الشكر، وإلى هذا ذهب المالكية والمنطقة والشائعية أ⁴⁰ ولم نجد للحتابلة تصريحا في هذه المسألة.

 ⁽۱) حدیث: وطبوق من وزاه السامی وآنت واکیدو. آخر حد آنیخاری (البتح ۱۲ ۵۰۰ مط السانیة)، وصالم (۱۹ ۹۲۷ مط السانیة).

و٢) قسويي ٦/ ١٠٥ ، نياية المحتاج ٢/ ١٨٣ ، وأسبى الطالب ١/ ١٨٠ /

 ⁽۲) حديث ابن هيساس ۱ وطائف في حجد الدواع على بعابر يستم الركن بمحجزت أخراجه البخاري وظفته ۱۷۲/۲۷ ۱۹۷۰ مط الدافية وصالم (۱/۱۹۶۹ مط الشفي)

 ⁽⁴⁾ حدیث ، طاف النبي بنیه منی راسته بالبت وین الصفا وافرونه ، أخرجه مسلم (۲/ ۹۳۷ و ط الحلمي).

وه وظهريني ٦/ ٣٣٠، الغني ٦/ ٤٧٥ ـ ١٧٥ ، روضة الطالين ١٩٦/٣

⁽⁷⁾ بدائع الصنائع ١/ ٣١٠)، وأسنى المطالب ١/ ١٣٤، ورد المصنار ١/ ١٩٦٥، والفروع ١/ ٣٨٠

⁽٣) صورة الفوة: ٢٣٩

وع وحديث وحجه وقاة واكبناه الأخرجية البخياري والخفيج ١٩٠٠ - طالبنافية ي

زهای مودهب (باهیل ۲۰ - ۵۵ - راین عابدین ۲۰ - ۱۹۳ و آستی (طفاهای ۲۱ - ۱۹

المشي في الطنواف من واجهات الطواف، فإن عليه داكما بلا عذر وهو قادر على المشي وجب عليه دم، واستداروا عليه: بأن النبي في قال: والطنواف عيادة تنعلق بالبيت فلم يجز فعلها زاكبا الطواف عيادة تنعلق بالبيت فلم يجز فعلها زاكبا بقوله: ﴿وليطوفوا بالبيت المنيق﴾، (**) والراكب بيس بطاقف حقيقة ، فأوجب قلك نقصا في فوجب جبره بالدم، وزاد الحقية: إن كان بمكة فعليه الإعادة، وإن عاد إلى بالاده فعليه دم. وينظر الغصيل في مصطلح: (طواف).

لما السعي راكبا فيجزته تعذره ولغير عذر بالانفاق. (٣

ضيان الراكب ما تجنيه الداية :

 14 ـ ذهب أب وحنيف والشنافعي وأحمد إلى أن الراكب بضمن ما تنافه الدابة بيدها حال ركوبه من مال أو نفس.

واختلفها في ضهان ما تجنيه برجلها، قضال

الحَنفية والحنابلة في رواية عن أحمد: إن الراكب لا يضمن ماجئه دابته برجلها، لأنه لا يمكنه حفظ رجلها عن الجنابة فلا بضمنها كها تولم تكن بده عليها، وقال الشافعية وهورواية عن أحمد: يضمن الراكب ماتجنيه الدابة في حال وكويه مطلقا رسواء جنت يسمحا، أم برجلها، أم برأسها، لأنها في يده، وهايه تعهدها وحفظها. (19

وقيال المالكية: لا يضمن الراكب ما تعطيه المداينة بيندهما أو رجلها أو ذُبُها، إلا أن يكون ذلسك من شيء قصله بها. ⁽¹⁾ والشفصيسل في (ضيان، وإتلاف).

ما يقوله الراكب إذا ركب دايته:

١٢ ديسن للراكب إذ استوى على دايت أن يكبر ثلاثا ثم يقرأ آية: ﴿ سيحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مفرنين. وإنا إلى ربنا لمظهون ﴾ (٣٠)

ويدهمو بالخداء المأثور عن النبي ﷺ، فعن على بن ربيعة قال: شهدت عليا رضي الشاعنه أني بدابية ليركبهما، فلما وضع رجله في الركاب

 ⁽¹⁾ منها الحناج (۲۰۱۲) وبن عابدين (۲۸۹-۲۸۷).
 رافتي لابن تنفط ۸/ ۲۲۰ ۳۳۹.

⁽¹⁾ حاشية العسولي £7 rax - ray ((7) سورة الزسرف (17 و14)

 ⁽۱) حديث، والطواف طلبت بهتران الصلائن، أخرجه الشاكم (۱۹۷۷) و طردانسرة المساوف العشيانية) من حديث الن هباس وصحده الحاكم وواقت قدهمي

⁽۲) سورة ، شج/ ۲۹

⁽٣) بنائسم المشائم ٢/ ١٩٨٠ والمغي ٢٩٧٧)، وسواهب اختاب ٢/ ١٩٠٠

والأهل والانا

الركوب

قال: وبسم الله، فلها استدوى على طهروها قال: ﴿ الحسد لله الذي سخر لنا هذا وما كاله مقسرتين وإنا إلى ربنيا لمغلبون ﴾ . ثم قال: والحسد لله ثلاث مرات، ثم قال: والله أكبر، فلاث مرات، ثم قال: والله أكبر، نفسي فاغفر ل، إنه لا يغفر الفنوب إلا انت، لقسي فاغفر ل، إنه لا يغفر الفنوب إلا انت، شيء ضحكت؟ قال: وأبت النبي يقية فعل مثل شيء ضحكت؟ قال: وأبت النبي يقية فعل مثل ما فعلت ثم ضحكت؟ قال: وإبت النبي يقية فعل مثل أي شيء ضحكت؟ قال: وإبت النبي يقية فعل مثل أي سيحب من عبده إذا قال: خفر في ذنوبي ، يعلم يعجب من عبده إذا قال: خفر في ذنوبي ، يعلم له لا يعفر الفنوب غيري ، إذا

وإذا ركب للسعد وعدا بها جددي صحيح مسلم: أن رسول الفيظة كان إذا استوى على بعدره خدرها إلى معسر كبر ثلاثا الله قال: فسيحان الذي مدخر لنا هذا وما كنا له مقريل، وإذا إلى ويت للطلبون، اللهم إساليك في مقدرتنا هذا السبر والنقدون، ومن العمسل ما ترض في اللهم هون عليتنا مقدرت هذا، واطوعنا بعده، اللهم أنت الصاحب في لسفو، والحليقة في الأهسل، للهم إني أعود لك من

وعناء السفر وكأنة المنظر وسياء السفاي في المال

وكذلك الحكم إدا ركب أي نوع من وسائل

را) حدث - اکان إذ استوی علی بعیره خارجا إلی سفوا. أخرمه مسلم (۲) ۱۷۸ سط احلی ایمر حلیث حداق مر

 ⁽⁴⁾ ما دن (وصل بن أبني طاف مع على بن رياضة ().
 أخسراحت أبنو داود (١٥/ ١٥٠ أغفيز عزت بيند (صابي) واللزماني ((حديث حسن واللزماني).

خافف وسلامة يديه وركبتهم، وذلك بعد القومة التي فيها القواءة. (١٠)

أما في غير الصلاة مهو لا يخرج عن المعنى المنغوي

الألفاظ ذات الصلة:

الماخضوع :

 إلى الخضيوع لعبة: البقال والاستكانة والانقياد ونقط اوعية، ويقبال: وجبل الخضيع، وامرأة خضعاء وهما: الراضيان بالقال.

وخضيع الإنسان: لهان راسه إلى الأرض أو دسا منها، وهنو لضاءر العنق ودنو الرأس من الأرض، والخضيوع: النواصع والتطامن، وهو تربب من الخشيوع يستعميل في الصيوت، والخصوع يستعمل في الصيوت،

والحضوع أعم من الوكوع، إد الوكوع هيئة خاصة

ب المجود :

٣ ـ السحود لغة : مصغر سجاب وأصل السجود

ركوع

التعريف

 السركسوع الغية: الانحداء، يقال: ركع بركع ركسوع وركدا. إدا طاطا راسيه أو حنى طهره، وقال معصهم السركسوع هو الحضوع، ويقال: ركيع الرحل إذا التقويعد غنى والحطت حاله، وركع المبلغ: الحي ضهره من الكر.

والسراكع : المنتخى، وكان شيء ينكب لوجهه فتمس ركبة الأرض أولا تحسها بعد أن بمخلف وأحد فهوراكع، وجمع الراكع رُقُع وركوع.⁽¹⁾

وركبوع العسلاة في الاصطبلاح، هو طاطاة البراس أي خفصه، لكن مع احتماد في الطهر على هيئة عصوصة في الصلاة الرهي أنا ينحني المصلي لحيث تسال راحت، وكنيه مع اعتدال

⁽۲) بالنبية بي عاد مان ود 100 العواقد التوان (۲۷ الد سائية البندي و ۲۳۱ با خانبة الجمل على شرح المهاج و ۲۲۱ با دائبة الجمل على شرح المهاج و ۲۷۱ با دروسة العماليسين (۲۶۱ با دروسة العماليسين (۲۶۱ با دروسة المحاسمة دائبة ۱۸۹ با ۲۵۱ با ۲۵۱ کشاف المهاج دائبة ۱۸۹ با ۲۵۱ کشاف المهاج دائبة ۱۸۹ با ۲۵۱ با ۲۵ با ۲۵

والإ) لدمان العراب والمعساح النيزاء عادة (خصع)

وان ليباد العبوب والمعسن المتارة عويب القوآن للأصفهاد. المانية: (وكان)

التطامن والخضوع والتلذين، يشاق: سجلا البعير إذا خفض رأسه عند وكويس، وسجلا الرجل إذا وضع جبهته على الأوض: ⁽²⁾

والسجود في الأصطلاح: وضع الجبهة أو هضها على الأوض، أوما انصل بها من ثلث مستفر على هيئة غصوصة في انصلام "

فقي كل من السركسوع والسجود نزول من قيام، لكن الغزول في السجود اكثر منه في الركوع.

أولا : الركوع في الصلاة : الحكم التكليفي :

إ. أجعت الأمة على أن الركوع ركن من أوكان الصلاة لقولة تعالى: ﴿ إِلَيْهِ الدِينَ أَمْنُ الرَّعُو، وَسَحَدُونَ ﴾ " الآية، وللأحاديث الثالثة، عنها قولت يجه في حديث الشيء صلائلة؛ عن أبي هرسرة عأن رسول الله يجه دخل المسحد، فدخل رجل فصلى، فسلم على النبي يجه فره، وقال: الرجع فصل، الإسف لم نصل، فرجع يصلي قبل الرجع فصل فإلك لم نصل، فرجع يصلي قبل الرجع فصل فإلك لم تصل على النبي يجهى، فنال الرحم فصل فإلك لم تصل على النبي يجهى، فنال: والذي يعنبك بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فقال: والذي يعنبك بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فقال: المنال بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فعالمن المنال المنال بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فعالمن المنال المنال بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فعال المنال بالحق ما أحسى غيره، فعلمي ، فعال المنال بالحق ما أحسى غيره، فعالمي ، فعال المنال بالحق ما أحسى غيره، فعال المنال المنال المنال المنال المنال المنال المنال المنال بالمنال المنال المنا

معك من الفرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفسع حتى تعسامل فاشها، ثم الدجد حتى تطمئن سجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جائسا، وفعل ذلك في صلائك كنها، . (1)

الطمائينة في الركوع :

ه بدهب ههبور الفقهاء (المالكية والشافعة واختسابله وأبسو يوسف من الخنفية) إلى أن العمانيسة في البركوع بقمر تسبحة ترض: لا تصح الصلاة طونها

وس أدامة الجمه ورعلى وجوب الطمانينة: قوله تؤتة في قصة المسيء صلاته (دن اركم حتى نظمئن راكعاء (¹¹³ خديث.

ونفول الشي بيج المأسوة لماس سرقة الذي يعسون من صلاحه فالوا: يارسول الله وكيف يسرق من صلاح؟ قال: لا يتم وكوعها ولا سجودها و⁽⁷⁾

وروي عن الشبيريج وأنسه قال إذ ركسع استسوى، فلوصت على ظهره الماء لاستشر،

⁽۱) الرحم السابلة

⁽٢) ياد المحتار ((- - ٣٠٠ وحواهو الإكثبي ((٨)

المجار معورة المعج (٧٧

⁽۱) حقیق الملسي مصلات ، آخرجه ليحاوي (التنج ۱) ۱۳۱ - طامسلمیق وسلم (۱) ۱۳۹ ، طاملي) (۱) حيل تحريد در)

 ⁽٣) حنيث «أمسوأغنس سرحة الدي يسوق الديمة والمرحة الحديثة على 177 على والرق المصدرة (٢٠ على والرق المصدرة المعارضة العلمة المعارضة العلمة العلم

وذلك لاستوء ظهره ولاطمئناته فيه، الله وحديث أبي مسحود البدري رضي الله عنه قال: قال السي ﷺ: قلا تجزى، صلاة المرجمل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود،

وفي روابة ولا تجرى، صلاة لا يقيم الرجل فيها صليه في الركوع والسجود. (٢٠

قال المنترساني: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب البي عج ومن بعدهم.

وقسد وأى أبسو حذيف رضي الله عند وحمالا لا بنيه الركوع و لسجود مقال: وما صعيت، وأو مت مت على غير الفطرة ألى قطر الله عليها عدد الله و⁽⁷⁾ فإذا رفع رأسه من الركوع تم شك على ألى بصدر الإجهزاء أو لا لا لا يعدد به ويلزمه إعادة الركوع ، لأن الأصل عدم ما تمك فيه . وذهب خيصة إلى أن الطعانية في الركوع

ليست فرصيا، وأن الصيلاة تصبح بدويها، لأن المروض من الركوع أصل لامحنا، والحيل، فإذا أنى بأصيل الالحساء فقد امتشل، لإتيالته بما ينطلق عليب الاسم السورد في قوله تصالى فهاأيها اللمين أمنوا اركموا واسجدوا واعدوا ربكم في (أنا الأية)

أمسة الضنائينية فديام على أصبل الفصل. والأمر بالقعل لا يقتضي الدوام.

وهي عبدهم من واجبات الصلاة، ولمددا يكره تركها عمدا، ويلزم سحود السهوان تركها ساعيا، وذكر أبو عبدالله الجرجال أنها سنة عند أبي حنيقة ومحمد ولا يلزم يتركها سجود السهسو، وروى الحس عن أبي حيقة فيمن أ ينم صلته في الركوع، إن كان إلى القيام أقرب من بلى شام الركوع، إن كان إلى القيام أقرب الركوع أوب منه إلى القيام أحراف، إقامة للأكثر عندم الكل ألا

هيئة الركوع " 7 ـ الهيشة المحارفة في البركوع أن ينحي انحناء

⁽۱) حليت «كان النبي يجه إداركم اصوى، بالوصب على طهر والماد لاستمراء أورت الحبتمي في الجمع (٦) ١٩٢٠ على طارة المستمران في الكسيد وأبوردهي، ورحمه مواهوات.

۱۵) مدین ۱۰ دلاغوی مسلاه انسویسسل متی پینیوطله ۱۰ و ای کیرکلوغ والسیعیون، کسیرحدگون و ۱۱ (۵۲۵ د کلیش عزت عید دعانون

وحديث و لا غري صلاة لا ينيه البرجل بهاصليه في البركتوع والبنجودي أجرجه النابعيني (١/١٥٠ع ما الفلي)، وقال محليك حس ممححه

⁽٣) مد مثل حذيصة - درأي رجلة لا بند التركوع والسجود-أحرجه البحاري (الفتح ٢/ ١٧٥ - ٢٧٥ ط استانية)

⁽١١) سورة الفيح (٧٧)

رجع السدائع 1/ و ١٠٠ (١٩٠٠ مائية ابن مادين 1 - ١٠٠٠. 1917 - السوائدة السدولي 1/ ١/١٠ و. حافية المدوي 1/ 171 - 176 - روحة الطالبين 1/ 191 - المجموع الإسام النووي 1/ ١٠٠ - 1/ يام مغي المدنع 1/ 1917 الغي لاين لدامية (1/ 192 - الشياف المتساع 1/ 1917) العروع (1/ 172 - الإنصاف 1/ 184

خلاصدا قلوبلوغ واحتيسه وكبتيب بطمانينة و سجت بنفصل وقعه من الوكوع عن هوية ، على أن يقصده من هويه الوكوع ، وهذا في معتدل الحسلقة من السناس لا طوسل الرسديين ولا قصيرها ، فلوطالت بداء أوقصوتا أوقطع شيء منهيا أو من أحداها أو يعتبر ذلك ، ولم يزد على تسموية ظهره ، فإن لم تقرب واحتاه من ركبتيه بالحبية المذكورة لم يكن ذلك وكوعا ، ولم تقصد من هبوطه غير الركوع ، والعاجز بنحني قصد من هبوطه غير الركوع ، والعاجز بنحني قلر إمكاف ، فإن عجز عن الانحناء أصلا أوما مراسع ثم يطرفه ، ولوعجز عن القيام وصلى تاعدا ينحني لم كوعه بحيث تحاذي جبهته ماقدام وكبتيه من الأرض ، والأكسل أن تحاذي جبهته موضع سجوده .

وذهب جمهور الفقها، إلى أن أكمل حيات الركوع أن ينحني المصلي بحيث يستوي ظهره وعقه، وبعدها كالصحيفة، ولا يخفض ظهره عن صفه ولا يرفعه، وينصب سائيه إلى الحقوء ولا يتني ركبتيه، وينصبع بديمه على ركبتيه، ويأخذ ركبتيه بعديه، ويفرق أصابعه حينتذ، فإن كانت إحدى بديمه مقطوعة أو عليلة، فعل بالاحوى ما ذكرنا، وفعل بالعليلة الممكن، فإن لي يمكنه وضع اليدين على الركبتين أرسلها، ويجاني الرجل مرتقيه عن جنيه، أما المرأة فتضم بعضها إلى بعص، ولولم يصع بديه على ركب

ولكن يلغ ذلسك الفسدر أجزاء، إلا أنه يكوه التطبيق في الركوع، وهوأن يجمل انصلي إحدى كفيسه على الانصوى ثم يجملهما بين ركبتيه أو فخذيه إذا ركع.

والنطبيق كان مشروعا في أول الإسلام ثم نسبخ ، قال مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : وصليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ، ثم وضعتها بين فخذي ، فيسان أبي وقال : كنا نعمله فنينا عنه ، وأمرنا أن نضع أبدينا على الركبه ، (1)

وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: وأنا أعلمكم بصلاة رسول الله على قالوا: هاعرض، فقال: كان رسول الله على إذا قام إلى السلاة اعتدل قالن ورفع بديه حتى يحاذي بها منكيه، فإذا أراد أن يركم رفع بديه حتى بحاذي بها منكيمه، ثم قال: الله أكسر، وركم، ثم اعتدن، فلم يصوب رأسه ولم يُقْيم، ورضع بديه على ركبته، أن الخيرة، ورضع بديه على ركبته، أن الخيرة، ورضع بديه رضعي الله عنهم من صدفت، هكسذا صلى رضعي الله عنهم من صدفت، هكسذا صلى رضعي الله عنهم من صدفت، هكسذا صلى

 ⁽⁴⁾ حفيت بصحياء من سمسدين أبي وفساهي ، حصلت إلى جفيد أبي ... ، أصرحه البخاري والقنيع ٢٧٣/٦ ما ط السلطة)

⁽٩) حديث أبي خيده الساعدي. أغرجه الزماني (٢) ١٠٥. د. الحديث أبي خيده الشعار ١٠٥. د. الشعار ١٤٥٠ - ١٥ د. ط طلبانية (١) ١٥٠٠ م. ط طلبانية (١) ١٥٠٠ م. ط طلبانية (١) ١٥٠٠ م. ط طلبانية (١) ١٥٠٥ م. ط طلبانية (١) م. م. ط طلبانية (١) م. ١٥٠٥ م. ط طلبانية (١) م. ١٥٠٥ م. ط طلبانية (١) م. ط طلبانية (١)

بديه على ركبتيه كأنه فابض عليهاه.

ودهب فوم من السد لحف منهم عبسدالله بن مسعود رضي الله عنه إلى أن التطلبيق في الركوع سنة لما رواء من أنه رأي النبي يخيخ بمعالم. (()

رفع البدين عند تكبر الركوع:

٧. ذهب جمهور الفقهاء من الشافعة والحنابلة وهو رواية عن مالك إلى أن رفع البدين عند تكبيرة الركوع وعند الوقع مد سنة لدنة. فيوقع بديه إلى حدو منكيه كفعة عسد تكبيرة الركوع وينهي عند النهائها، لتضافر الأحاديث الصحيحة في دلت، منها ما روى محمد بن عصرو بن عشاء أنه سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الذيخة احدادهم أمو تشاؤة من رسول الذيخة احدادهم أمو تشاؤة من رسول الذيخة احدادهم أمو تشاؤة من رسول الذيخة وتلاية مناهم أمو تشاؤة وتبوية عند فركو عداد مناهم علائه، ويه أنه رفع يديه عند فركو ع.

وقسال البخساري : وقبال الحسن وحمدة بن هلال: كان أصحت رسبول الشيئة برفصون

أبيلابهم ويعيي عنبذ الركوع والارات

وإلى مذا ذهب الأوزاعي وعلياء اختصار والشام والبصرة.

وف ل خسفية والسوري والن أبي ليلى وإبراهيم المخمي وهموالشهور عن مالك: إن المصلي لا يرضع بديله إلا تتكييرة الإحرام. (أن الأدلية منيا: قول عساداته بن مسيعود رضي الله عند: الأصلين بكم صلاة رسول الفاضي، فلم يرفع بديه إلا في أول مرة، (أنا

وقبول السراء بن عازب رفس الشاعنه: وإن رسبول الفائيمة كان إذا افتشح الصلاة رفع بديه إلى قريب من أذنبه ثم لا يعوده. ⁽¹⁾

ود) حزء ومع البدين البختري وص19 هـ دائرة العلوم الأثرية).

وم: المحسوع الإصام السوايي ٢٠ ١٩٩٠، الفي لابي الدامه ٢٩٧٦، حالية ابن عبدين ٢١٤١، البدائع ٢٠٧١، حالية العدوي ٢١٨٤،

(٣) حديث ابن سبعود ولأصابن بكم ميلاة رسول الفايقة الغرسة الزيشي (٣) - 1 ما الطلبي وأبود (ه) (499 - 499 م (498 لفض مزت عسد دعسي ووالله الليس هر بصحيح على هذه الفطاء الذكر من حجر في التحجيم (١/ ٣٩٤ -ط شركة الطباعة العبد) تصعيفه عن ابن البارك وأبي حاسم والبحري دعرهم

وي مدين الدياء اكتاب رسور الفائع إذا نقتح الصلاة . المسرحات ليسود ودرا الرداء (۱۹۹ ما تحقيل عرب عيسه وعراسي ولدي ومديد الحديث ليس مصحوح و ارداد أي حجر في التقديمين (۱۹ ما ۱۹ ما شركة الطاحة أعدة ا الفن الحديث طري أن يوف وقع اربده سرح لي الخد

وه منهي لابن تعاسمة ۱۹ وه و التحسيخ الإسام السووي حرب بي ۱۹۹۱ كنيف الفناع ۱۹۹۹ حشية ابن عابدين الرواحه البياني ۱۹۶۸ الشواف الدوان در ۱۹۰۵ حاشية العلوي ۱۹۳۱ حوامر الإنس

منهاد ^{۱۲۱}

وقمول ابن مسمود رضي الله عنه : عصابيت خلف النبي تمثير وأبي بكر وعمر رصي الله عميها فلم يوقعوا أيديهم إلا عند اقتتاح الصلائه .⁽¹⁾

التكبير عند ابتداء الركوع :

٨- ذهب أكثر أصل العلم وجمهور القفها، إلى
 أن من السنة أن يشدى الدوكوع بالتكبير
 للأحاديث النبوية الواردة في ذلك منها:

 ما زوی أبو هر يرة رضي الله عنه فال. وكان رسسول الشفيخة إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم - شم يكبر حين يركع - شم يقول: سمع الله لمن حمله حين يرفع صلبه من الركعة، 11/ الحديث.

 رعن أبي هريسرة رصي الله عنه: . أن كان بصل بهم فكر كليا خفص ورفع، قإدا المصرف قال إن إلاشبهكم صلاة برسول الله يجيزه ⁽¹⁾

) وعن اس مسعود رضي الله عنه قال: «كان رسمول الله يُؤلِخ يكسر في كل خفض، ورضع،

الصلاة التي تبطيل الصلاة بتركها عمال. وتسقط إذا تركت سهيوا أو جهالا، ولكنها نجر يسجود السهو، لقوله تلخة: عصلوا كما وأينموني أصليء (١) وثبت أنه كلا كان يسلى، الركوح بالنكبر، وإلى هذا دهب إسحاق بن واهريه.

وقيام، وقعود، وأبو بكر وعمر رضبي الله

الكان الصلاة نشرع وكل من أركان الصلاة نشرع

وذهب الحنسابلة إلى أن تكسيرة السركبوع

كفسيرهما من تكبيرات الانتضال من واحسات

فيه النكبير كحالة ابتداء الصلاق

ويسن للإمماع عند الحمهور والحنابلة معا أن يجهر بهذه التكبيرة، ليعلم المقوم انتقاله، فإن لم يستطع لمرض أو غيره بلغ عنه المؤذن أو غيره (*)

 ⁽٣) مديث: مصلوا تما أيتمون أصلي، أخرجه البحاري
 (القبع ١١١/٤ - ط السلفية) من حديث طاك بن دغوبرث

⁽٣) حافية أبن غائدين ٢/١ - (٣٠٠ حافية المدري ٢٥ - ٣٠٠). الجمعوع الإصام النوري ٢/ ٣٩٧). ١٠١٥ مني المعتاج ١/ ١٥٥). المعي الإس قدامية ١/ ١٩٥٥، ١٠٠٥، كنساف القساع ١/ ١٥٥، فضروع ١/ ١٥٥٥، ورضة الطالبين. ١/ - ٥٠٠ المواكم الدوان ١/ ١٥٥٨، الإنساف ١٩٥٦،

⁽١) حديث ابن مسعود (صليت خلف النين ١٥٥ - أسرجه المدارقطي (١/ ١٩٥٠ - ط دار المساسي، وقال (بكتره به عمد بن جابر وكار صحفا

 ⁽٦) حديث أبي حريبرة: (كساد رسمون افتريع إذا تام إلى المدادة ، أحرجه البغاري والفتح ١٧٣/٦ ما طالسلقية)

^(*) خدمت أبي هريسرة ، كسان يصميل بيم ... ، أحسر عبد البحاري (الفنج ١/ ٢٥٠ ـ ط السلفية)

التبيح في الركوع :

و. انفن الفغيساء على مشروعية السبيح في البركوع الحديث عقدة بن عامر قال: «لما بولت وفسسيسح بالدام ريست المعظيم» (المعظيمة و المعلومية في ركسوعكم و المعلومية في وكسوعكم . (المعلومية و المعلومية و المعلومية و المعلومية و المعلومية و المعلومة في المعلومة في

ومدهب الحنفية أن النسيح في الركوع سنة . وأنا له ثلاث وقول ترث النسيسح أو نقص عن الثلاث كره تنزيها . والزيادة على الثلاث للمعرد أفضال معاد أن يحتم على وزار ، ولا يزيد الإسم على وجه يمل به القوم .

وقبيل: إن تستبيحات الركاوع والسحود. راجات.

ودهب المالكينة إلى أن التسبيح في الركوخ مندوب بأي لذاظ كان، والأولى سبحان ربي العظيم ودهم مده، وقبل: إنه مسلة، والتسبح الا يتحسده بعدد محبث إذا تقص عنه يصوبه الثواب، بن إذا سبح مرة يحصل له الثواب، وران كان براد الثواب بزيادته

ويتهي عن العسول لفسرط في الفريضة،

ردر سروا خواهم (۱۹

(۲) حديث فضية بن فاسي الهدا تراب فيصبح بحدم ربات العطيم في المحاصلين والحديث أبين الدر (۲۰۱۲) هذا تحديث عرب فيسد محسلين والحدكي والراجع المحاصلية الحديث العثرانة ووقال الذهبي فن أحدار والما الخلف الجلس لسن بالحد وقده وقدال أحداري البس خاتفوي، كيا ال التهديب الأمن حجو (۲۰۱۲ ما دارة فحرات المتهاجة)

يخلاف النقل، لأن المطلوب في حتى الإمام. النخفيف.

وقبال المند بعية : يس التسبيح في الركوع . ويحصل أصل السنة تسبيح ة واحدة ، وأقله مبحسان الله ، أو سنحان ربي ، وأدني الكيان منحسان ربي العظيم ويحمده ثلاثا ، وللكيان درجات فيعنه الشلاث حمس ، ثم سنح ، ثم نسع ، ثم إحدى عشرة ، وهو الأكمل ، ولا يزيد الإمام على الثلاث ، أي يكره له ذلك ، تحقيقا على المأموس .

وينزيند المفرد وإمام قوم محصورين راصين بالطسوييل: المهم لك رقعت، وسلك أمنت. ولك اسلمت، خشع لك سمعي ومصري وهي وعظمي، وما استقالت ما قدمي.

وذهب اختيالة إلى أنه يتارع للهصي أن يضول في وكنوعه مستحيات ربي لعظيم، وهو أدنى الكنيال، والتواجب مرة، والبنته ثلاث ، وهنيز أدنى الكيال، والأنضيل الاقتصار على مسيحان أربي العظيم، أمن غير أوباده ويحدده).

ولا بستحب للإسام النطويس. ولا السرمادة على ثلاث كيلا يشق على المأمومين وهذا إذا لم يرضوا بالنطويل الشا

⁽⁴⁾ السندر المعتمار 4/ ۴۴۰ رما راقي العسلام وحيائيية الطحط عاون عمليه 160 و100 وحيواهم الإقليل م

قراءة القرآن في الركوع :

وعسن بسن هيساس رضيي الله عنهيها أن رسيول المفطة قال: «ألا وإن نهيت أن أفسراً القرآن راكما أو ساجفا، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السحود فاجتهفوا في الدحاء، ففهن أن يستجماب لكم الآن ولأن الركوع والسجود حال ذل واسخفاض، والفرآن الشرف الكلام.

الدعاء في الركوع :

14 دفس، المسالكيسة إلى كراهسة الدعماء في الركوع، وذهب الشافعة إلى استحباب النحاء في الركوع، لأن الني في كان يكثر أن يقول في ركسوعت وسحدوده: «سبحماتك اللهم ربنا وحمدك اللهم أخمر في المالية . (**)

ولما روى علي وضي الله عنه أن النبي ينطخ كان إذا وكام فال: «الملهم لك وكامت» ولك المشعب ويسك أمنت، ولك أسلمت» المشام لك استعلي ويصوي وعني وعطمي وعصبي». ⁽¹²

إدراك الركعة بإدراك الركوع مع الإمام:

١٧ - انفق الفقهاء على أن من أدرك الإصام في الركوع عند أدرك الركمة ، نغول النبي فيهذا من أدرك الركمة ها" ولأنه لم يفته من الاركان إلا الفيام ، وهو يأتي به مع تكبيرة الإحرام ، نم يفوك مع الإمام بفيه الركمة ، وهذا إذا أدرك في طمأنينة المركبوع أو انتهى إلى قدر الإجراء من الركوع قبل أن يرول الإمام عن قدر الإجراء .

وعليه أن يأتي بالتكييرة منتصبا، فإن أتي بها بعد أن انتهى في الانحناء إلى قدر الركوع أو بعضها لا تنعقد، لأن ألى بها في غير علها.

منحة قال اللهم وبنا وتحمدان، أخرجه البغاري والفتيح ١٨ ١٨٦ ، ط السافية) وسلم ١٩١ (١٩٠٠ عا القابي: من حديث مائلة

⁽١) عجميع الإصام السووي ١/ ٢١). منهي الحساج ١/ ٢٠) . منهي الحساج ١/ ٢٠٥ .

وصديت على - وأن طبي يبط كان إيداركيم فقر. اللهم التراكمات : فقريم سلم (١٠/ ١٩٣٥ - ط الحلبي) (١/ حديث : ورد أو لا يراكم فقد أن ثا الأكمة : ورد لفظ

⁽¹⁾ حديث. من أمرك الركوع فقد أمرك الركامة .. ورديلفط من أمرك وكلمه من العسالة فقت أمرك العسلام . أخرجه البخت الري (الفتسع 1/ 90 ، ط السطيسة من حديث أبي مريزة والفط للبحاري، ومسمم (1/ 312 ، ط الحلي).

١٩ . والعمواقية المعواني (١/ ١٠) . ومغي للحشاج
 ١١/ ١٩٠١ . والحمسوم ١/ ١٩١١ . وكشمات النتاخ (١/ ٢٠) . والعمسوم ١/ ١٥٠ . وكشمات النتاخ (١/ ٢٠) . والعمر ١/ ١٥ - ٥ . و . و

١١) الجمسوع للإسبام السروي ٣/ ١٩١٤ الذي لابل قدامة ١/ ٢٠٩ه مفي المحتج ١/ ١٩٠٩ البدائع ١/ ٢١٨

⁽١) وحديث على (مهائي رمسول الحجة من قراءة القرآن وأننا واقتم أو ساجد، "حرجة مسلم (٢٠٩٠/١، ط خليي). (ح) حديث ابن حيش - الأواي بيت أن أقرأ القرآن راكماء. أخرجه مسلم (٢٥/١٥ ط خليق).

ووز حديث وكسان بكتر أن يضوف و كنوعاء وسجنونا الم

قال مصطنهم: إلا النسافلة عالم يأتي بتكبسرة الحرى للركبوع في الحطاط إليف فالأولى ركن الا تسقيط بحمال، والشائية اليست بركل، وقعا، السفط في مثل هذه الحالة . ""

إطالة الركوع ليدرك الداخل الركعة :

17 ـ الوأحس الإصام وهمو في المركوع بداخيل يريث الصالاة معه عن يجوز له الانتظار يتطويل الركوع ليمحقه أم 27

ذهب الخفية والثافكية إلى أن لا يتطرف لأن تنظموه قب تصريك في العيادة بين الذ عز وجمل وبسين الخملق، قال الفانعمالسي: فإذلا بشرك معادة ربه أحداله. ""

ولان الإمام مأمور بالتخفيف وفقا بالمصلين. فعسن أسي هريسوة رضي الله هست قال. قال النبي يخلف وإدا صلى أحدثكم للدس فليخفف فإن فينهم المضعيف والسفيم والكيسير، وإذا مسلى أحدكم للفسه فالبطول ماشاه، ⁽¹⁷

وإلى هذا ذهب الأوزعي واستحمضه ابن

المسقر، وهسقه إذا كان يعرف الداحل، أما إذا لم يعسوف قلا بأس بالانتظار، قال ابن عابدين: لو اراد التقسوب إلى الله من غيران بتخالج في قلبه شيء سوى الله لم يكوم تفاقا لكنه دادر، ولسمى مسألة الرياء، فينبغي النحر عنها.

وذهب الحيساليلة وهسو أحسد الأقوال عند الشافعية في إلى أمه بكور الانتظار إذا كان بشق على المأمومين، لأن الذين معه أعظم سرمة من السداخسل، وإن لم يشق عليهم لكومه يسميرا التطوم، الأنه اينفع الداخل ولا يشق على المأمومين.

وإلى هذا ذهب أبو محلز والشعبي والتخعي، وعبد الرحمن من أبي لبلي وإسحاق وأبو ثور. ودهب النساقيسة في الأصبح عددهم إلى

ودهب الشيافيية في الاصبح عدمم إلى استحباب الانتقار بشروط هي :

ا _ أن يكون السبرق داخل المسجد حين الانتظار

ت أن لا يفحش طول الانتظار.

جد . أن يقصم به التعرب إلى الله لا التودد إلى البراحل أو استهالة فليه .

دران لا بميسريين داخسل وداخسل، الشسوف المتنظر، أوصدافت، أوسيادته، أوالمعودلت، لان الانتصار بدون نمييز إعمالة بذراحيل على إدراك الركعة

أمسا إذا أحس بقا اهم للعسسلاة خارج عن علهما: أو لام في لانتظار فأن بطوله تطويلا لو

۱۹) بن عابستين (۱۹۳۸) واقسواک السدون (۱۹۰۸) والجموع (۱۳۹۹) والعي (۱۹۹۱) ۱۲ وسورة لکهف (۱۹۱

إنها طلبت الإفاضيل أسيدكم للناس فلمشغض أحرجه البحاري (الفنح 1997 عط السخية) وأخرجه مسقم (1977 ع فاطلي) عون قوله الوارا على أحدثم الله وراور وولا الرحة.

وزع على جيم لصلاة لطه والدو، أولم يكن التظارة فه تعدالي، أوفرق بين المدخلين الأسياب الذكورة، قلا يستحب الانتظار قطعا بعل يكسره، فإن انتظار لم نبطل صلات في الراجع عندهم، وحكي عن يعضهم بطلان الصلاة، وهوقول ضعيف غربي. ""

ئائية . الركوع لغير الله :

الدفال العليه: ما جرت به انعادة من خفض الرأس والانحف إلى حد لا يصبل به إلى افل السرك وع د عند اللقاء د لا كفر به ولا حرمة كذنك، لكن ينبغي كراحه الفونهيجية: ولن قال له: يارسسول الله السرجيل منا يلقى الحاه أو صفيف أبنحني له؟ قال: لا قال: البلنومة ويسقب الماء قال: لا قال: البلنومة ويسقب الماء قال: لا قال: البلنومة ويسقب الماء قال: الله قال: المبلخة بسده ويسافحه قال: المهاخسة بسده المهاخسة المهاخسة المهاخسة بسده ويسافحه قال: المهاخسة المهاخ

أسنا إذا التحلي ووصيل الحنساؤه إلى حدّ التركيوع فقيد دهب بعض العلياء إلى أن إن إ يقصيد تعطيم ذليك الغير كتعظيم الله أربكن كفير، ولا حراسال ولكن بكيره أشد الكراهة لان



وذهب بعضهم إلى حرمة فلك ولمو لم يكن لعظيم فلك المخلوق، لأن صورة هيئة الركوع لم نعهد إلا تعيادة الله سبحامه. قال إن علان الصديقي: من البدع المحرمة الانحاء عند الله المحلوق إلى حد المركسوع قاصدا به تعظيم فلك المخلوق إلى حد المركسوع قاصدا به تعظيم فلك المخلوق كما يعظم الله سبحانه وتعالى، فلا شبك أن صحب برقد عن الإسلام ويكون كاو سجد لذنك المحلوق. ""



⁽¹⁾ حائية أمر طلقين (1 (37) البنائع (100) والفواكة القواني (1 (30) منى الحاح (أ (37) الجسوع الإنام القواني (1 (37) المني (أبن قدامة (1 (37) 1977) والإحديث وحوال المحمدين بالرسول أنه الرجل المابلغي المعارفة عبدالمان المعرجة الترمدي (2 (20) غلطي) من حديث لنس مز مائلة وقال وحديث حسن ا

ورم المسوك الدواق ٢/ ١٩٥٠ دليل العاقبي ٢/ ٣٥١، نعمة المحتاج ١٥/ ١٠ ، تهاية المحتاج ١٩٩١/ مغير الحساح العراق المجلس على شرح المهاج ١٩٤٥/ ١٩٤٨

فهمو مكسروه لما فيه من إخلاف الوعد، والرجوع عن القول، ولم يحرم لأن الحق لم يلزم يعد، كمن ساوم لمسلعة ثم بدا له أن لا يبيعها.

وفي المسألسة تغصيبسل ينظسر في مصطلح : (خطية ج19 ص190)

ركون

التعريف

 السوك ون في اللخة : من ركن إلى الشيء بركن، ويركن: مال وسكن واطعان إليه . (1)

وقي الاصطملاح الخشهس: المبسل إلى الخاطب، وظهور الرضى به من الوأة أو من ذوما. (1)

والبركتون بشميل الموافقة الصبريجة وظهور البرضي بوجه يفهم منه إذعان كل واحد نشرط صاحب وإرادة العقد .

الحكم التكليفي :

٣ - يساح ظولي وللسراة البرجوع عن الركون في الخطية لضرض صحيح، لأنه مضدعة للزواح الشفي هو عقد عصري يدوم صروه، فكان فا الاحتياط للفسه، والنظر في حظها، والولي قائم مقامها في ذلك.

أمنا البرجنوع عن الركون بلا غرص صحيع



⁽١) لساد العرب ال**حيط**

⁽٦) مواهب الطفاح ٣/ ١٤٠٠ ، ١٥٥ ، والقواكة الفوان ٣/ ٣١ .

اللغوي نفسه. وهو ما بقي بعد احتراق الشيء ⁽¹⁾

رماد

التعريف

الدالدرمادي اللعمة: لأفناق القحم من حرقة السال، والجمع . أرصفة وأرسداه ، وأحل اللادة ينبى ، عن احسلاك والحق ، بقال . رصد رصدا ورسادة ورمسودة: هلك . ولم نبى عيسه بقيلة . قال الله تعسائى : ﴿ مُسْلَى الدَّيْنِ كَفْرُوا بريهم أَمْهِا لَهُمْ عَامِدُ اللّهُ عَامِدُ أَنْ يَوْمُ عَامِدُ أَنْ اللّهِ عَلَيْهُ الرّبِح في يوم عاصف في أن الربح الله منها الربح في يوم عاصف في أن الربح الشديدة الرماد في يوم عاصف أنها على الربح الشديدة الرماد في يوم عاصف أنها

ويصال: فلان معطيم السوسادي كساية عن الكوم، كيا ورد في الحديث. (**

والرماد في الاصطلاح يستعمل في المعنى

الألفاظ ذات الصلة :

التراب والصعيدا:

 التراب ما معم من أديم الأوض ، وهو اسم جنس ، والطائفة منه ترية ، وهي طاهر الأرض . وجمع النراب أترية وتردان ⁽¹⁾

والصعيد وجه الأرض نراء، كان أوغيرف قال الأرهـري: ومناهب أكثر العليم أن الصعيد في هولمه تصالى: ﴿فَيَمَمُمُوا صَعِيدًا طَبِيا﴾ أ^{نا} هو النزاب الطاهر الذي على وجه الأرض. أ^{نا}

الاحكام التعلقة بالرماد : طهارة الرماد

٣- لا خلاف بين الفقهاء في أن الرماد الحاصل من استراق الشي و الطاهير طاهير ما لم فعنوه النجاسة. لأن حرق الشي و لا ينجمه ، بل عو سبب التطهير عند بعض الفقهاء ، وقد ثبت في اختديت أنه الما جرح وجه النبي يخويوم أحد،

الای الفرطس ۹ ۳۵۳

 ⁽⁷⁾ أفضياح المتور ولسال الفررر والمدجرة الوسيط عادة الخرمة)

وأأأأ سورة المنسادرات

¹⁹⁾ المعاباح المتعروف الأطرف في ماها وصيفان وابن عليدين. 1977 - والدسوقي 1/400

دلام معزوة بالراهيم أيده

 ⁽٣) من الذيبة وليساد الدراب، والمجم الرئيسة مدة .
 ريفان والقرطي ١٩٥٩

واح: فوق - معطيم الوماد - وردمن حدث عائدة و حديث أو أزوع - أحوجه البرس والعشع ١٩ ١٥٥ مد انسلمينة -واعلم فتح الباري ١٩ ١٩٠

أخلفت فاطعه رضي الله عنها حصيرا فأخرفته حتى صار رمادا، ثم ألزفته فاستمسك الدم. (1) مع معه على عن لتفاوي بالنجس والحرام.

أما الرماد الحاصل من أصل تجس بعد. احترافه فاختلفو فيه:

فذهب أيسو حنوهية وعيميد وهو الليني به عند الخنفية والمختار المعند عند اللحمي والتونسي والتونسي المناف الشاهر عند المحالية إلى أن البرهاد الحاصيل من احتراق شيء نحس أو متنحس طاهر، والحرق كالغييل في البطه برر⁷⁵ قال في المدر: (وإلا لوم نجاسة الحير في سائر الأمصال أي لأنه كان بخير بالروت المنجس، ويعلن به شيء من السرماء ووطله ما ذكره الخطاب. (**)

ولان النار الكل ما فيه من النحاسف أوتحيله إلى شيء أحر، ليطهر بالاستحالة والانقلاب، كالحمر إذا تخللت.

وعلى ذلك فالمخسوز بالروث النجس طاهر

وليو تعلق به شيء من رمياده، وتصبع الصلاة به فيسل غيسيل النفيم من أكيله ، ويجيبور حمله في الصلاة ، كما ذكره الدسوقي . ""

وذهب انشافعية، وهو ظاهر الذهب عند الحنايلة ومقابل المنطاعند المالكية وقول أبي بوسف من الحنفية إلى أن الروساد الحاصل من احتراق النجس نجس، لان أجوزاء النجاسية قائمة، والإحراق لا يجعل ما يتخلف منه شيئا النو، فلا ثلبت الطهارة مع بقاء العين النجية. (1)

قال البهوني: لا تطهو نجامة باستحالة. ولا بنار، قالرماد من الروث النجس تحس (⁴⁹) التيمم بالرماد:

3. الأصل في مشروعية النيمم قبله تعالى: وفيسموا صحيفا طيباله (أ) قال الحقية (عدا أي يوسف) والمالكية: الصعيد ما سمد أي ظهر من أجزاه الأرض، فهو ظاهر الأرض، فيجوز النيمم بكل ما هومن جنس الأرض، كيا يؤيده حديث: وجعلت في الأرض مسحدا وظهرواه. (أ) وكل ما يحتري بالمراجمير رمادا،

ر1) المراجع السنيفان وحاشية ابن عامدان 15979 ر17 الراجع السنيفة

روی کشاب القنام (۱ ۱۸۱ ا

دوي مورة الشاء/ 12

وه) حقيث الجملت لي الأرض مسيحية وطهيرواه الحبوجة البخاري (٣٣/١٥ ماطا السلمية) من حقيث حارين

و١) خديث المساحوج وجه التي يزوه الخراجة الإنجازي والتابع 40/1 ما السعيق من حديث مهل بن سعد

راه و حاشية ابن خابدين (200 و بودائع الصبائع للكالبان (2001 وحدثية الصولي (2001 هـ 60 رويته المساج (2001 وصدتي الطباقية (2001 والمغين (2001 وكتبات الكافر)

⁽٣) الدر المُحُدُر ١/ ٢١٧م، ومو هي. طلق لمعطات (/ ١٠٧)

كالشجر والحشيش فليس من حس الأرص وقسال النسافعيسة والحشابلة الصعيد هو السنرات، كن نقسل عن ابسى عبدس قال: «الصعيد: تراب الحرث، والطبيت الطناهي والسواد بالحرث أرض الرواعة، وعلى ذلك فلا يجوز التيمم بالبرساد وليوكان طاهرا عند، جمع الفقهاد، الأنه البس الزاب ولا من اجتس

وذهب جهبور الفعهاء والمالكية والدفعة واحسابلة) إلى أسه إن دق الخسزف أو الطبع المحسوق ، يجز التيمم به كدسك، كها لا يجوز التيمم المحسوفة لأن الفليج التيمم مأجسوا، الأرض المحسوفة لأن الفليج الخرجها عن أن يقع عليها اسم الراب ""

وقبال الحنفسة: إدا أخبرق واب الأرض من غير تخالط حتى صار اسود جاز النهمية، لأن المتخسولون التراب لا ذاتم، كما صرحوا بأن الرومة (إذا كان من الخضب لا يجوز به النيمم. وإن كان من الحجر يجوز .⁽²⁾

مالية الرماد ونقومه

الأرنس أأأ

ه . المال ما يعيل إليه الطبع . ويُعري فيه الدرل

والمنسى، والمتصوم ما بيسح الانتفاع به شرعا. "ا وكان طاهير دي نفيع غير عوم شرعا مال عند التفنها ما يجمو متقوم بتعيير الحندية "" وعلى ذلك بالسرماد الطاهم مال متشوم بنسح بيعه وشراؤه عند الفقها ما لامتفاع بالانتفاع به شرعا : وفعا، فبت الانتماع به في الشداوي في حديث فاضمة رصى الله عنها المتقدم ف "٣.

عامرت جارعلى استعماله خالصا وعلوطا ولقائمه في الارض لاستكثار الربع في الزراعة، وتحويما، ولم برد النص بالنهي عن استعمامه، فكان متمولا منتفعا به عند الناسي مجوز بيعه وشراؤه.

كدالت الدوماد الخاصل من حوى النجس أو المتنجس عدل من يشول بطهارت وهم الحلفية ويعض المالكيمة، وهو رواية عند الحنادلة، فإن الدوماد الخاصل من احتراق الدجس طاهر يجوز الانتقاع به عندهم .""

أما من يصول بنشائمه تحمله وهم الشافعية ومن معهم فيحتلف حكمته بالحديدة أحمال الرماد، فإن كان أصل الرماد قبل احتراقه تحسا يحيث لا يعت رمالا منشوما في الشرع، كالحمر

رادي عملة الأحكام العدلية (195، 197). وابي عامدين (1970)

⁽²⁾ السرطمي (1974). ومستحصولي 1974، والقصوري (1974). وكشاف الفتاع 1977)

ا (17 فراهج مسابقة. والبناية على المداية (174

¹⁹⁹⁵من فالسلمين (1990) 1991، والسلمسوقي (1984). ومنفس العنساح (1985) والغي لاين قدامت (1984).

وكشاف الفتاع ١٠ (٧٣) ٢٦م حالتية الدسيق ١٥ (١٥٠ والعلي لابن قدامة ١٩٦ (٣٥) ومغلى المعتام ١٥ (١٩

والإسرافي الفاتح الذوناء وحاشية من عابدين (١٩٩١)

والخزير، والمبتة والدم السفوح، ورجيع الأدمي ومحسوما، وكالكلب والخشرات عند اكثر الفقهاء، وصباع البهائم التي لا نقع فيها عند البعض مع تعصيل فيها، فإ يتخدف من حرق علده الأشياء من السرماد ماق على حالم من النحاسة، فلا يعتبر مالا متقوما عندهم لأن التخلف من التحساسة جزء منها، والحرق لا عمله شبك أخر الله

قال الدردير: النحاسة إذا تغيرت أعراضها لا تنغير عن الحكم الذي كانت عليه عملا بالاستقصحاب. (٦) (ر . يسع منهي عنه ف٧ ـ ١٢).



(1) ياب الحاج (1.14) ولير عابس (1.14) والدائح () عاب الحاج (الدائح () عاب الحاج () عاب الح

(1) فلشرح الكبرامغ البسوفي (أ ٧٧. ٥٨.

رمضان

التعريف

 دروضيان اسم للشهير المعيروف، قبيل في تسميته: إيهم لما نقلوا أسياء الشهيورمن اللغة الفديمة سموها بالأرمنة التي وقعت فيها، فوافق هذا الشهر أيام رمض الحر، فسمي بدقك. (113

ئيوت شهر رمضان :

 لا يثبت شهسر ومضان برؤيسة هلاك، فإن تعذرت يثبت بإكيال عدة شعبان ثلاثين بوما.
 واختلف الففها، في أقل من ثبت الرؤية بشهاديم.

فذهب الخنفية والشاهمينة والخنابلة، إلى تنوت شهر ومضان برؤية عدل واحد.

وقيد الخلفية اعتبار رؤية عدل واحد بكران السياء غير مصحية بال يكون فيها علة من غيم أوغيار، أما إذا لم يكن في السياء علة فلا تثبت طرفية إلا بشهادة جمع بقع العلم بخرهم

رَ *) اللعباح اللهر. الفقار الصحاح مادة (رمعي)

واستندل القسائلون بنسوت الشهر بوؤية المدل، بحديث عبدالله بي عمر ـ رضي الله عبدالله بي عمر ـ رضي الله عبدالله وقال: وقرائل المتعارف المناس الهلال، وأمر الناس بعدامه و وقر الناس بعدامه و وقر الناس

واستندلسوا كذلت محمديت ابن عباس وضي الله عنهما قال: وجمله أعسرابي إلى النبي في فقال: إن رأيت الحلال، يعني ومضان د فان: أتشهم أن لا إلىه إلا الله؟ أشهم أن محمدا رسمول الله؟ فال: معم، قال، وبالال، أنك في الناس أن يصوموا غداء الله

وذهب المالكية وهو تول عند الشافعية ؛ ولي أنسه لا يؤيد عدلين أنسه لا يؤيت شهسر رمضان إلا برؤية عدلين وأسندلوا يحديث الجدين بن الحارث الجدل قال: وإن أمر مكة داخارك بن حاطب قال: عهد إلينا رسول الفيزية أن نتسك للرؤية، وإن لا نوه يشهدا عدل نسكنا بشهادتها. (10 والإخمار برؤية هلال رمضان مجدد بين كونه

روابية أو شهادة، فمن اعتبره رواية وهم الحنفية والحضائلة وهموقول عند الشاقعية - قبل فيه قول المرأة . ومن اعتماره شهادة وهم الخالكية وهمو الأصح عند الشافعية لم يقبل فيه قول المرأة .

فإن لم تمكن رؤية الهلال وجب استكمال عدة شعبان ثلاثين يوما، وهو قول الجمهور ما الحنفية والمالكية والشافعية رزواية في مدهب الحابلة ما واستدلوا محديث ابن حياس مرضي الله عنها مأن النبي فإلا قال: وهموموا لوؤيته و وانقطروا لرؤيسه، فإن حال بينكم وبينه منحانة و فاكتمنوا للعدة ولا تستقيل الشهر استفيالاء الأ

رفي رواية: «لا تصوموا فين ومضان، صوموا اللرزية وأفطرو النروية، فإن حالت دونه غياية فاكسلوا للاتين، (١٤)

وي رويعة أحرى هي المناهب عند الحنالة أنه إذا كانت السيخ مصحية ولم ير الحلال ليلة السلامين أكملت عناه شمان الإلهي بوط، فإدا كان في السسياء فترأو فيم ولم يو المسلال، قدم شعمان نسعة وعشرين يوما، وصيم يوم الثلاثين (ينوم الشاك) احتياطا منية ومضان، واستدلو

 ⁽۱) حقیت اس حض ، فتراس الدس مقبل، آخری آنوزاور (۲/ ۷۷۲ - ۷۷۷ - گفش فرت فینند دستانی و زفتاک (۱/ ۲۲۲ - طافاتری گفترت العقیم) وضعیدی روانت الشفین

 ⁽⁷⁾ حديث ابن هيداس (دجداء أصرابي إلى فلتي يثلوه أحرجه السنرسنذي و ١/١ ١٥٠ - ط اخلي) والسماني و ١/١/١٤ . ط المكتبة فلتجار باز ورجحة إرساء

⁽٣) حديث: وخساوت بن حطب. المسرجية السدارقفي. (٣) ١١٧/ ما ١٥ المحسن: ومنجمة.

 ⁽۱) حديث بن جياس المسوسوائز (سدد الشرحة النسائي)
 (۱) ۱۹۹۷ خالفتية التجلوبة) والحيائم (۱) ۱۹۹۵ د فالسرد الشيائي (صححه السيائي)
 (المدف الشيائية الدهني)

 ⁽١) حديث الانصوصوا قبل وعمان ميموا ترزية اله أحرجه النستي (١/ ١٣٦ ه الكتبة التجارية والترددي
 (٣/ ١٠ ط اطلعي) وقال احديث حمن صحيح المدادية المحديدة المحديدة المدادية المحديدة المحديدة

محمديت ابن عبسر - رضي الله عنهم - قال ا سمعت رمسول الله ترفخ بفسول: الإقا وأيتمسوه مصوموا - وإذا وأيتموه فأفطروا ، فإن هم عليكم فاقتدروا فعالاً اوفسروا فوف ، فاقدروا فعا أي ضيفوا فعا، وهو أن بجعل شعبان تسعة وعشرين يوما.

وجمهور الفنها، على عدم اعتبار الحسد، في رئيات شهر رمضان، بناء على أننا م تتعبد [٧] بالرؤية.

وخيالف في هدا بعض التسافعية . وانظر التفصيل في مصطلح : ﴿ يَوْيَنَهُ الصَّلَالَ ، وتحييم).

اختلاف مطالع هلال ومضال

٣. فعب الحقية وإلى الكية واحسابلة وهو قول عند الشاهمية إلى عدم اعتبار احتلاف الصائع في إلسات شهير ومضيان، فإذا ثبت رؤية هلال رمصان في شد لوم الصوم جميع المسلمين في جميع البلاد، وذلك لقوله على الصوم الرؤيته الأوهو حطاب للأمة كافة

والأصاح عنيد الشافعينه اعتبار اختيلات

و11 عليك الدولينيوه فسومواه المعرجة مستمر 17 - 170. الط الحلمي:

(٣) مديث الاصوبو لرؤيده القداد عربجه فبال

الطالح، وتقصيل دلك في مصطلحي: (راية الحلال، ومطالع)

و. واتفق انفقها ما على عندار شهادة عداياز في رفسان ما وليه ينهي رمفسان ما وليه ينهي رمفسان ما وليه ينهي رمفسان ولي الخالف في هذا إلا أسو ثور. فقدان يقبل قول السواحد، ودليل اعبار شهادة العادين حديث اس عمر رفي الله عها عن الني 25 مأنه أحز شهادة رجيل واحد على رؤية الحيلان علال رفية الحيلان علال يعبر على شهادة الإفطار إلا يعبر على شهادة الإفطار إلا يشهادة رجيزاء الناها.

وفيساسسا على دائي الشهدادات التي فيست مالا، ولا يقصد منهدا السال، كانقصاص والتي بطبع عليها السرجمال غائدا، ولانها شهدة على هلال لا يدخل بها في العدادة، فلم تقبل فيه، إلا شهادة البين كسائر السهود. ""

حصائعي شهر رمضان :

يختص شهيم رمضان على عبره من الشهمور بجمالة من الأحكام والعصائل:

را وحديث ابن عمر اداك تمييجي أحد شهاد رحل وحده أحرجه الدارتحقي ١٩٠٥ د ده دار فعداس، وقال خرد به العمس بن حدر الألل أنو المهاميل، وهو صعيف الحارث

وه ب واحديث من 1999 - 1999 كنسان اللاساع 1999 - 1999 من 1999

الأولى : نزول الفرآن فيه:

اهاد لول القبوان جملة واحتدة من النوح المحفوظ إلى بيت العنزة في المسياء الذنياء، ودلك في شهر ومضان، وفي ليلة القندر منه على النميين. تم أبال مفصللا بحسب البوقائع في تلاث وعشرين اسنة كم ورد في القرآن الكريم ﴿ فُوسُهُو رَمَضُكُ البذي أنبرل فيه لقراق مدي للدس وبينات من الحَدي والفرقان ﴿ ''' وقوله سيحانه تعالى . ﴿ إِنَّا أولياه في ليلة القدري الله

وقمد حاء في النعمير عن مجاهد درفسي الله عمه ما قوامه: ولبلغ القاهر حير من ألف شهس. أبس في ثلث الشهسور أيلة الفسدرة. وورد مثله عن فشادة والشبافعي وهبرهما، وهو اختيار الن جرير وابل کٽير. ¹⁸1

الثانية: وحوب صومه

٦ ـ صوم ومصنان أحند أركان الإسلام الحمسة كإحادفي حديث ابن عصر درنسي الله عنهم د أن السنبي في قال: وبن الإسسلام على حمس شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله،

وصبوم ومضنان م (٥٠ ودل الكتاب الكرابير علي

وجنوب صومته. كيا في قولته تعمالي ﴿ إِبَا أَيِّهَا

الدين منبوا كتب عليكم الصيام كراكت على

السنابين من البلكم العلكم ننظ و في ا¹⁷⁰ وقد وسه

نعاني: ﴿ شهر رمضان الذي أنراد فِه القرأد

هدى للشاس وليسات من الطندي والعرفان فمن

شهيد منكم الشهير فليصحب إدارات الأيسة .

وينطر التفصيل في مصطلح : (صوم)

٧ . وبي السنسة على أن الصياءة أفي ردف ال

أفضيل من عيره من الشهرور، من ذلك حديث

امن عمياس فال - كماك النبي # ق أحود الشاس

بالخبر وكان أجود ما يكون في رمضان حبي بلقاه جه بسق، وكنان حبريس عليه السلام يدهاه كل

لبلة في ومصحان حتى يتسلخ . يعمونس عليمه

السي بينج انقرآن فإد أنقيه حبريل عليه السلام

كان أجود بالحُمِ من الربح المرسلة: . ⁽¹¹ قال س

وفرصيه صومه تما أجمعت عليه الأمة.

الثالثة الغشل الصدقة فيه:

والمراز المدارث أأربني الاستبلام فعي حمين الشهيبادة أن لا إلينه إلا اصلى وأخرجه البحاري والعنع ١٩٤١ . ط الدائدة ي ومسلم والرفاد معاطلين؛

وفاد سيرة البلوة (١٨٥

والانسورة البطرة العامة

والإخفيث الأكبان حيود الشامر والطاري أخارجه اليجاري والمناح كالأناء الأناط السينية والمستبقار

وإقبام العدلاق وإبنياء البزكاف وحج لمبيت

والأرسويا الغرة والا

٢٠) سورة القدران

۱۳۰ نفسر این کثر A SECTION OF A SECTION الأعالسيء مروت

حجود والجديد في الشرع إعطاء ما ينبعي لمن شبغي، وهمو أعم من العسدة في وأبصار مضان موسم الحيرات، لأن نعم الله على عباده فيم زائدة على غيره، فكنان النبي بحق يؤثم منابعة سنة الله في عباده (11)

الرفيعة: أن قبلة القدر في رمضان:

٨. فتيسن الله تعمالي ومضان طيئة القدر، وفي يسان مشولة هده اللملة المباركة نولت سورة القدو ووردت أحاديث كنرة مها: حديث أي هربرة رأسكم ومضان شهير مبارك فرض الله عز وجن عليكم صيامه، تفتح فيه أبواب السهاء، وتعلق فيه أمواب السهاء، وتعلق فيه أموات الشياطين، فيه فيه أمواب الحرم، حرمة خيرها فقد حرم، والله خيرها الشياطين،

وحيدين أمي هريبرة أرضي الله عنه دقال: قال وسنول الله بجنة: ومن قام لبلة الفندر إيسانها واحتسابا عمر له ما تقدم من ذابه و. ^(*)

وبنظر التفصيل في مصطلح " (ليفة القدر).

احامية. صلاة التراويج: .

٩- أجسع المستمسون على منيسه فيساء بسال رمضان. وقد ذكر الموري أن المراد مقيام رمضان صلاة المقرور م بعني أنه بحصل المفصود من القيام بصالاة المقرور من المقادر بالله وقد جاء في فضل قيام لهي نام رمضان قول يتلان من قام رمضان إيران واحتسابا عمر فه مااذه من ذابه و الله .

وينظير الفصيل في مصطلح : (إحياه اللبن) - بمصطلح : (صلاة البراريج)

السادسة : الاعتكاف فيه :

١٠ . ذهب التقهاء إلى أن الاعتكاف في العشر الاواحسر من رمضيان سية وإكنده. مواطية الديني يجع عليه م كل جاء في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ وأن السيني يجع كان يعتكف العشار الاواخار من رمضيان حتى توها لما الله تعالى، تم اعتكف أرواجه من بعده الله

وفي حديث أمي منصد الحندري رضي الله عنه وأن رسنول الله يخة كان يعتكف في العنسر الأوسنط من رمضيان، فاعتكف عاسا حمى إذا

راد دح خباري در ده ا

الا معايف (مان قور رحصان إسهاد (اعتسابا) ... وأحراجه الدخاري وعضع (ال ۱۵۰ ما السلمة ورسطون (۱۳۳۵) ط الفائل (

الكار هديت أخلف بخكف العشر الأواهر من رمصان العرضة النخاري واطفح أثر (70 . ط السلقة) ومسلم (7 / 70 م. اط الغين :

ومرفع ليزي فردت فلادنا

و۲ وستدیت (انساکم ومصنان شهیر میلیان) آخوجه انسانی (۱۹۰۱ ما دانلگتیه انتجازیان) وابستان صحح (۱۹۰۱ ماریک من فام المه الفاهر ایسان و جنسایا می اخوجه

۱۳ مدینت . دن الاوانیه الفاهر ایمان و حصایا - البخاری (المنح 2: 10: . ط السلمیة)

الخصمات به

ألف تسبحة في مواه. ¹³³

التاسعة: تقطير الصائم:

كان لبلة إحمادي وعشرابي وهي البيلة التي يخرج من فسيحتها من اعتكاف قال: من كان اعتكف أمعى فليعتكف العشر الأواعري الحديث. ال ويرجع التقصيل في مصطلح: (اعتكاف

.(T.Y/e

السابعة فراءة القران الكريم في رمضان والذكر :

١٨ . بستحب في رمضياذ استحبيابا مؤكدا مدارسة الفرأن وكشرة تلاوته ونكون مدارسة الفرآن بأن يفرأ على غيره ويفرأ غيره عليه . ودقيسل الاستحبساب وأناحميسل كالابلقي النبي ﷺ في كل ليلة من رمضان فيدارسه لنران الله

وفراءة الصرآن مستحينة مطلمت ولكمهافي رمضان اکلہ ^{اور}

النامة المصاعفة ثواب الأعيال الصاعة ال رمضان:

١٦ ماتناكند الصندقية في شهر رمضان، لحديث

كان له مثيل أجيره عمرانيه لا ينقص من أجير

الصائم شيئاء أأثنا

۱۴ . څديث زيند بي حاليد الجهي رضي الله

عناء قال: قال رساول (الديمية - ومن قطار صائرًا

ابن عياس النفيدم، لأنه أفضل الشهور، ولأن

التنامل فينه مشخولتون بالطفاعية فلا يتصرعون

لكاستهم افتكون الحاجه فيه أشدر ولتضاعف

غان إينو هيم. تسبيحته في ومضنان خير من

العاشرة . فضل العمرة في رمضات: .

١٤ ـ العمرة في رمضان فضل من غيره من المشهمور^(۳) خديث بين فيماس قال قال رسول الله 🕾 : وعمرة في رمضان تعمل حيجةى الما

وان كتبات نقيام ٢: ٣٣٣. أستى الطالب (/ ١٠٥

ولا يا حديث الداني نظر صائبًا ... أ أمر عم الدّرندي ١٣٠١/٢٠ باحد الغلبي ومراحد كارداع براحات العهيي وقالك وحيس فيتجيع

و17 كشيات القساع الأراء كالفي حاشيته أمر عاسين 10 (10 أ ي سنى العلاب 1989

وفارحابك وعمرانلي يعيمان تعلمو صعاقه أغرجه أعمد ١٩٠ م. ٣ ط طلقت الإسلامي، من أن البياس وأصله في الصحيحين

١١) حجيث أبن صفيد - أنَّ رسود الله ي كانَّ يعنكف العشر الأوسط من رمضالاه أخرجه البحاري والهنج و1913م

٢٠) حديث (أن جريسل كان بلنس النبي؟ و في كل ليلة من ومصاده انقدم محرمه فسادح

واللها ووفعينية الطيباليون ٢٦٩/٦، أميني الطيالي ١٩٠٠)، كشاف يباع 1/ 197

ترك التكسب في رمضان للنفرغ للعبادة:

١٥ ـ ذهب جهور الفقهاء إلى أن الاكتساب
 فرض للمحتاج إليه بقدر ما لابد منه.

واختلف الفقهاء أيسا أفضل: الاشتغال: بالكسب أفضل، أم النفرغ للعبادة؟.

فضه البعض إلى أن الاشتضال بالكسب أنضل، الآن منفعة الاكتساب أعم، فمن اشتغل بالزراعة مثلا عمر نفع عمله جاعة السلمين، ومن اشتغل بالعبادة نفع نفسه نقط. وسالكسب يتمكن من أداء أنواع الطاعات كالجهاد والحج والصدقية وسر الوالدين وصلة الارحام والإحسان إلى الأفارب والاجانب، وفي التضرغ لفيسادة لا يتمكن إلا من أداء بعض الأنواع كالهيوم والصلاة.

ومن ذهب إلى أن الاشتغال بالعبادة أفضل احتسج بأن الأنبيساء والسرسل عليهم المسلاة والسرسل عليهم المسلاة والسلام ما اشتغلوا بالكسب في عامة الأوقات، وكان اشتغالم بالعبادة أكثر، فيدل هذا على أفضله الانتغال بالعبادة، الأنهم عليهم العلى المسلاة والسلام كانوا بخدوون لانقسهم أعلى الدرجات.

وعليه فمن ملك ما يكفي حاجته في رمضان كان الافضال في حضه التضرغ للعبادة طلبا المفضال في هذا الشهير، وإلاكان الأفصال في حقه النكسب حتى لا يترك ما افترض عليه من تحصيل ما لابد منه.

وقد أخرج أحمد في مسند، عن وهب بن جابر المنهواني قال: شهدت عبداطه بن عمرو في بيث المنسس وأشاء مولى له فقال: إني أربد أن أقيم هذا الشهر ههنا. يعني رمضان _قال له عبدالله: ما تركت الهملك ما يقسونهم؟ قال: الا، قال: أما الا، فارجع فلاع ضم ما يقونهم، فإني مسمت رسول الله كلة يقول: وكني بالمره إليا أن يضيع من يقسوت (أن وقسد ترجم الخطيب في كتساب الجسامع الخيلاق الراوي وأداب السامع لهذا الحسلاب على طالب الحسلاب على طالب الحساب على طالب الحساب على الاحتراف المعيال واكتساب الحلول (1)

وانظر مصطلح: (اكتماب).



⁽١) حديث: دكلي بالمرد إنها أن يصبح من بالدوت . أخرجه أحد (١٩ / ١٩ - ط تهدية) والخطيب البندادي أن الجامع (١٩ / ١٩ - ط مكتب المدارات والسياق فانحليب و وتكر شده على الميسزان (١٥ / ٣٠٠ - ط الخلي) أن راويت عن حداثة بن عمر و فيه جهالة ، ولكن المديث صحيح بالفظ . وكلى بالرد إن أن يجبس حمن بملك قوده . أخرجه مسلم (٣/ ١٩٩ - ط المدي) .

وt) المساميع للخطيب البغيدادي (/ ۱۹۷ الكسب للشيسان عن/ 1 / 14

الأحكام المتعلقة بالرمق :

. أــ التوبة في الرمق الأخبر:

بحث لفقها، حكم توبية من كان في الرمق الأخير من حياته.

فقص جهمورهم إلى أن لا تقبل توبة من حضره الموت، وشاهد الأحوال التي لا يمكن معهما المرجموع إلى الدنيا، وعاين ملك الموت وانقطع حيل الرجاء منه، لأن تلك الحالة أشبه شيء بالاحرة.

ولان من شروط الشوية عزمه على ألا يعود، وذلك إنسا متحقق مع تمكن النسائب من الذنب وطاء أوان الاختيار قال الله تعالى: فإوليست الشويسة للذين يعملون السينات حتى إدا حضر أحسادهم المسوت قال إن تبت الأن ولا الدفين يمونون وهم كمارك. (1)

وقال ﷺ: وإن الله عز وجل يقبل ثوبة العبد ما لم يغيرغره. ^(٢) وقال بعضهم: تصلح توبته في هذا الموقت لأن المرجماء ياق ويصبح منه الندم والعمرم على ترك الفعمل ^(٢) لقوله تمانى: ﴿وَوَهُو

لعريف

 ١ - الرمق: لحة بقية الروح، وقال بعضهم: إنه الفوة، وقبل: هو أخر النفس، وفي الحديث عن هيدافة بن مسعود: «أنيت أما جهل وبه بعن و النا

وَرَمْفَ يُرْمُقَهُ رَمُقا: أي أطبال النظي إليه، والرمة الفليل من العيش الذي يعسك الرأن، وعيش مُرَضَق أي فليسل، وأرَّضَق الله يشُ أي ضحف، ومن كلامهم: موت لا تجر إلى عام خبر من عيش في رَضاق، ويطلق السرمق على القوة ومن قولم. بأكمل المضطر من طم المية ما يعسد به رمغه أي ما يعسك به قرته ويخفظها، والرامق: الذي لم يق فيه إلا لرمق .¹²¹

ولا يختلف معناه الاصطلاحي عن معناه اللغري .

رمق

روه و منورة التسام/ ۸۸ وقو مورد (۱۸۰۱ ه. و ۱۵ ک. فرط و ۱۸۰۱ در و ۱۸۰۱ م

⁽٧) حديث: وإن الله يقبل توبية العبد ما إيقو فود. آخو به السترسيةي (٩١/٩) هـ حدة الحلوج من حديث الل عسود وقال، وحديث حسن قريب و

⁽۱۷ انظر نفسير الفرطبي ۵۳/۱۰ دوروج الصان ۱۳ (۲۳۹ - ۱۳۲۸) والعسوات الندوان ۱ (۵۸ ووليل الفالجين (۱۸۸۰ سلي المعنام ۱۳/۶

 ⁽۱) حدیث اداشت آبا جهال و په رمن د انجر مده دستاري والعتج ۲۱ ۱۹۹۳ د افسانیدن

⁽٣) لسان معرب والمعيياح العبر. عادة ووعق)

 الدي يقد على التسويسة عن عيماده (١٩٥٥ الأيسة والتفاصيل في مصطلح (توية , إياس).

ب ـ القود على من قتل شخصا في الرمق . الأخبر:

٣- انفق الفنهاء على أن لو وجدت جناية من شخص، فأوصل إسان إلى حركة مذموح بأن لم يبقى له إيصار يقال إسان إلى حركة مذموح بأن لم على خبر بعضل خبل المواذول، على حرمة المنت. وإن جنى الشان قبل وصول المجنى عليه إلى حركة المذموح بفعل مزهنى كحز رقبة، فالفائل هو الناني، وعلى الأول فصاص العضو أو ديته.

وأن لوكال جرح الاول يفضي إلى الموت لا عالى الموت الا عالى إلى الموت عنه عرج من الحية المستقرق، فضرب لمنال عنه المنافرة، فضرب لمنال عنه المنافرة أن فضرب لمنال عنه المنافرة أن أيضا لا أنه عود حياة مستقرة أيضا له عنه لما جرح دحل عليه الطبيب السليب فسال أعهد إلى الساس، فعهد إليهم وأوصى وحعل الحيلافة إلى أنه لل الشورى، فقيل الصحابة رضي الله عنهم عهده وأجعوا على قول رضي الله عنهم عهده وأجعوا على قول وصاباده وساله عنهم عهده وأجعوا على قول

(1) معني المُعناج 1/4 ". والمغنى لابي فدامة ١/٩ م. و

في حالية الدرع وعيشه عيش مديوح، أوبدت عليه خاييل المبوت، أوقييل وريضا لا يرجى يرؤ،، وجب القصياص على الشائيل لان هذه الام ورغير مقطسوع به، وقسد بظل ذائك ثم يشفى. ولان المسريص لم يسمل فيسه فعيل بحال الفنل وأحكامه عليه حتى يبدر الفعل الثاني. "" والتفاصيل في مصطلح: (قصاص، دية،

أما لوكان وصول المجنى عليته إلى المرمق

الأخسر بسبب مرض لا بسبب جناية ، بأن كان

جدد سد الرمق بأكل ما هو عرم

ونتل).

1. أحمع الفقهاء على أن للمصطهر أن يأكل من خم بيت والخنوب وغيرها من الحرمات ما يست به رمقه ، ويحقط به قوته وصبحت وحياته نشوله تصالى " فإني حرم عليكم المنة والذم وطهر اختوب وهما أهل به لغير الله قمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إلم عليه إن الله عفور رحيم الكان وفي وله معالى " فوحردت عليكم المنة والنم ولهم الخنوبر وما أهل لغير الله به والمتحفة والمعلودة ولما أكل السيم إلا ما ذكيتم إلى أن قال. فوقمن اضطر في خمصة غير منجانف إلى أن قال. فوقمن اضطر في خمصة غير منجانف إلى أن قال الله غمور رحيم إلى الله على الله على منحور رحيم إلى الله على منحور رحيم إلى الله على الله على الله على الله على منحور رحيم إلى الله على الله الله على الله الله على الله على الله على الله الله على الله الله الله على الله الله على الله على الله على الله على الله الله على الله الله على الله على الله على الله على الله على الله الله على الله ع

⁽٦) موره البغرة/ ١٧٢

ا ١٦٠ سورة المتلة / ٣

^{11]} سورة النبوري/ 19

و۲ وحدیث - مفتل عمره آخر به اسجاری و جمع ۱۹ (۹۰ ط السامیةی، وأخر و (۱۸ ۲ ط السینة) وهو بلغل منها

رمـل

التعريف :

المؤمن دبنحويك الجهد: الهرولة، رمل بوس رملا ودهلانك. كيافي القموس وعبره

وأحسن بيسان لمعنى السرّمسل فول صاحب النهاية: درمل يرمل رملا ورملانا. إذ أسرع في الشي وهو كتميم . (أ)

ا لمكم النكليقي :

لا السرمسل مشة من سنى انشواف، يسى في الأث واط الد الانته الأولى من كل طواف عدد سمي، وعليه همهور القمها»، وسنية الرس هذه حاسة بالرجال لفظ دون النساء (12)

انظر مسطلح (طواف).

صحح للمرازي وجودها (٣ رائيل الراسع اللغيية والسكال المفاسط ليضري تبرح لباب السامياك للسندي طبع مصبر حوالا ١٠ ، وتحصير حثيل السرحاء دنيع الخليل لينسيع عجد حليش بصوير بروات (١ . ٤٨٤ . ومعي المحسن شرح الربيخ ليشر بيني الخطيب الصوير بروات (١ ١٨٧ ، والغي (بي تفاعة طبع در الماد منذ ١٩٣٧ هـ ١٢ من ١٣٧٤ . واختلفوا في وجوب اكل هذه المحرمات على من خاف على نفسه مونا أو فير راكبيرا من علم الاكل، كن اختلفوا في القدر الذي يأكل منه هل يكتهي بسد قرمل أم يشيع منه، وهل هناك فرق بين المسافر و لقيم أم الالالالا

وتفاصل دلك في مصطلح : (نسرورة).

ه ـ فيع الحيوان الذي وصل إلى الرمق الأخير. ه _ لحياة المنتقرة عند المديع شرط حل أكل المذبوح سواء كانت هذه اخباة حقيقية أومظنونة بعلامات وقرائل.

ون مرض الحيوان أوجاع فلسع وقد صار في الخير ومق من الحياة حل أكله لأنه له يوحد سبب مجال عليمه الهيلاك، ولمومرض بأكل سات مضرً حتى صار في آخر رمق فذيجه لم بحل أكله الكول هذا سببا بجال عليه الهلاك ""!

وتقاصيل ذنك في مصطلح: (ديائح).



⁴¹⁾ أمسر كند الدوان 7000، ومعي المحتاج 2010. والفي لاين قدمة 4000

و٣) الدائع د: ٥٠ . ومعي محتاج ٢٠١١.

من متنامسك الحنج . والمومي بالسهام ونحوها، والمرمي بمعنى القذف.

(أولا) رمي الجواد

٣ ـ رمي الجهار، هورمي الحصيات المعينة العدد في الأماكن الخاصة بالرمي في منى (الجمرات).

وليست الجمسرة هي الشماخص (العمود) الدذي يوجد في منتصف المرمى ، بل الجموة هي المرمى المحيط بذلك الشاخص، فليتبه لذلك. ٤ ـ والجمرات التي قرمي ثلاثة ، هي :

أن الحسيرة الأولى: وتسمى الصغيري، أو السدنيساء وهي أول جرة بعيد مسجد الخيف بمن سميت ودنيناه من الدنس، لانها أقرب

يمنى، سعيت وديناه من الندس، لاب الراب الجنزات إلى مسجد الجيف ب- الجنزة الثانية: وتسمى النوسطى، بحد

جد جرة العقبة: وهي الشائشة، وتسمى أيضا و الجمرة الكبرى، ونقع في آخر منى تجاه مكذ. وليست من منى. (و: منى).

الجمرة الأولى، وقبل جمرة العقبة.

وترمی هده انجمرات کلها من جمیع الجهات.

> الحكم التكليفي لرمي الجيار: مستند التمام الدارات

 على القفهاء على أن رمي الجياز واجب من واجب ان الحسج . (ر: حج ف ١٩٣١ - ١٦٥) واستداوا على ذلك بالمسة والإجماع .

رمي

التعريف :

١- الرمي لغة : يطلق بمعنى انقذف و بسعنى
الإلتساء بقال: رميت الشيء و بالشيء إذا
قذفته ، ورميت الشيء من بدي أي : القيت فارتمى ، وزمي بالشيء أيضا ألفاء ، كأرمى .
 بقال: أرمى الفرس براكبه إذا أنفاء .

ورمى السهم عن الفسوس وهليها، لا بها، رمينا ورمناينة. ولا يقال: رميت بالقوس إلا إذا القينها من بدك، ومنهم من بجعله بمعنى رميت عنها. ورمى فلان فلانا، أي تفقه بالفاحشة (ال كما في قوله تعالى: ﴿وَوَالَّذِينَ مِرْمُونَ للحصنات﴾ . (1)

الرمى اصطلاحا

٢ ـ استعمل الففهاء الرمي في المعاني اللغوية
 السابقة ومنها رمي الجهار الذي هومنسك واجب

 ⁽¹⁾ حذيب نلغة للأزموي، والصحاح للبوم في، والعاموس المحط للفيروز أبادي، ولسال العرب لابن منظور (1) سورة البورار إ

أوا السنة فالأحاديث كثيرة منها

حديث عسدافة بن عصروس العاص وأن رسول الله يهيج وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فحاءه رجل نقال: لم أشعر، فحلفت قبل أن أشح ؟ قال: وأنبح ولا حرج وقبع وأخو فقال: لم أشعر فتحرت قبل أن أرمي ؟ قال: وأرم ولا حرب (١٠٠ الحديث، عقد أمر بالرمي، والأمر للوجوب.

وكدفرات فعله يهي، وقد ثبت عنه في الأحداديث عنه في الأحداديث الكثيرة الصحيحة ، (** وقد قال : احدادا عني مناسككم ، (**)

وأمنا الإجماع: فضول الكناساني: إن الأمة أجمعت على وجومه، فيكون واجبا. ⁽⁴⁾

وما روي عن المزهري من أنه ركل من أركان اخبع فهو قول شاة غدلف لإجماع من قبله، وقد بين العالي، بطلانه.

شروط صحة رمي الجار

. * ـ يشترط لتسحة رمي الجماد شروط هي:

(1) مذيت الراج ولا حرج ، الأحسرات البخساري والفضح من مذيت البخساري والفضح من المدين المدين المسلم (2) (2014 من العلمي) وحمل من المنظم المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة (2014 (2014 من المنازعة المنازعة

(١٤) يدائيع المسياني إر ترتيب الشيرائع لعلاء الدير الكالسان ١٣٩/٣ شيع شرافة الطبرفات المعية سنة ١٣٩٧ د

(٣) حديث (١٥٥ وا حتي ساسككم) . أخرجه فسلم (٣٠ ٩٤٣)

ل ط الطلجيء بلعط الرائا حصوا مناسككم،

أرسيق الإحرام بالحج

لانه شرط لصحة كل أعيان احم.

ب ـ سيق الوقوف بعرفة : الأنه ركن إذا فات فات الحج ، والرمي مرنب عنبه .

حــــ أن يكون المرمي حجرا :

قلا يصبح الرمي بالطبى، والعادن، والنزاب عند الحمهور (الذاكية والسافعية والحناباة) ويصبح بالمرمو، وحجر النورة أي الجهل في طبخه، ويحرى، حجر الحديد على الصحيح عبد المسافعية لأنه حجر في عدد الحال، إلا أن منه الفصوص كالفسروزج، والبافوت، والمعقيق، والمابور، والبلور، والزيرجد وجهان عند الشافعية أصحها الإجزاء لانها أحجار. (المسرح في المسرح في المحور، في الشرح في المحار، (المحرد) والمسرح في المحرد، والمرد، والم

⁽١) الإنسان في مسامية الحج الذوري بحائية الجنمي من ٣٠٠ فليع داريته للطباعة بمصرة والمجموع توج المهدف المداوية المجاوزة المجاوزة المحافظة المداوية وصرح مراهة الكري بالحج الخافوة من الحلي. وباية المحافظة ٢١٣٥، والله رح الكرية والمحافظة المحافظة ألم المحافظة ألم المحافظة ألم المحافظة ألم المحافظة ألم المحافظة المحاف

يكون من حسن الأرض، فيضح عندهم لومي بالستراب، والطبين، والجعس، والكحسل، والكبريت، والمزبرحد، والمزمرد، والبلور، والمعشيق، ولابتسح بالمسادن، والسفهب، والفضة، واختلفوا في حواز المرمي بالفيروزح والية وت منعه الشارحون وعرهم، بنه على أنه يشترط كون الرمي طارمي له استهانة.

وأجازه غيرهم ساء على تفي ذلك ا الاسترطر (1¹⁰)

استقال الحمهور بها ثبت من فعل النبي رهيد . كها في حديث جاسر بصف رمي جمرة العفيسة . وفرساهما بسيع حصيات ، يكبر مع كال حصاة . منها ، مثل حصى الخذف ، (17)

 التسرح عنصر حليل للعطف والتاج والإكثيل للمواق مهانت ۱۳۳۲ - ۱۳۹۱، والذي لاين قدامة ۱۳۵۲ و ۱۹۵۹ طبع دار الثار، والقروع لاين مفتع ۱۲ - ۱۹ م ۱۱۵ نصوبر عام الكتب بروت

والا بالحدث بنة وقدم الفدير المكتال من الحابة والمنتاذ البابرتي *1992 فليم مصطفي المستان والبدائخ (1997 - 2014) والشرع المثبات ص197 ، والدر المعادر والمروح (1977) 187 فليم السائبول والرافطياخة المعادرة

أضاء أوكره معمى المنفية من جوار الزمي بالبعرة إعلاء المنبطان لهو خلاف المدهب في نهدوا عليه الطر شرح اللبائب والمعر بشراصه واضالتية من ١٩٥٧، مهذا العول المائف الإجماع، كدلك مانعماء المنافقة من فذت شمال والأحدية وماشاية فلك بالمل هائف للإحماع

و ۱ و حدیث جایس اول صعه رمی خراه معلیة دا آمر مه مسلم (۱۹ ۹/۱ / ۱۹ مط الحلمی :

وبضوله في أحاديث كثيرة: وارموا اخبار بمثل حص الخذف، وفي عدد منها أنه قال دلك وهو واضع أصبعيه إحداثها على الاخرى، (١) قال السوري: وفاسري بالحصى، فلا يجوز المدول عنه، والأحاديث المطلقة محمولة على هذا المعنى، (1)

واستدل الحنفية بالأحاديث الواردة في الأمر بالرمي مطلقة عن صفة مقيدة، كقوله 露: دارم ولا حرجه متفق عليه (⁽²⁾

قان انكساساني: والسرمي بالحصى من النبي يُمَّةُ وأصبحاب رضي الله عنهم محمود على الافضية، توفيقا بن الدلائل، لما صح من مدهب أصحباب أن المطلق لا يحمسل على المقيد، بل يجرى المطلق على إطلاقه، والقيد عملى تقييده ما أمكن، وههنا أمكن بان يحمل غطلق على الجوار، والمفيد على الاقضية. (25)

وقال الحنفية أيصا: إن القصود فعل الرمي . ودلسك بحصل بالطبق، كها بحصس بالحجر ، بحملاف ما إذا رمي ماشدها أو لقصمة ، لأنم يسمى غرا لا رميا، أ^{ما}

⁽۲) حليث و روا الحيويينل مصى الحقاف، أغراب أعد (۲۹۳/۹، فا المحيدة مرسنيان و سبة، وقال المشهى ا الرجاه تقالب عمل او والد (۲) ۱۹۸ ط القدسي) (۲) لجموع ۱۹۸۸

⁽۲) عديث دردولا عرج، استر تحريد *درا*ه

المائح السناع 1/ 100. المائح السناع 1/ 100.

NAME OF A STANLAR OF A

ولا يخفس أن الأحسوط في ذلسك مذهب الحمهسور، قال الكسيال من المسيم. إن اكتسر المحققين على أنها أمور تبييايية ، لا يتنخل بالمنى فيها - أي بالعلة - واختصل أنه إما أن خصوص ما وقع مده عليه المسلاة والسلام، والأول يستنزم الجواز بالجواهب، ولذي بالموه والخشية أنني لا قيسة خام وانشائك بالحجر عصوصا، فلكن هذا أولى ، لكنوت أسلم ، ولكوله الأصل في أعيال هذه الموطى ، إلا ما قام دليل على علم تعيية أنا

أما صفة المرمي مه نقد ورد في لاحاديث أنه ومثل حصى الخذف، وحصى الخذب مي السني كلذف بها، أي برمان بها الطار ور والعصافير، يوضع الحصاة بين أصبعي السياية والإبهام وقذفها.

وقد انفقو على أن السنة في الرمي أن يكون بمثل حصى الخ فف، فوق الحمصة، ودون البندة في وكرموا الرمي بالحجر الكبي وأجاز النساقيمة ـ وهورواية على أحد ـ الرمي بالحجر الصخير اللذي كالحمصة، مع مخالفته السنة، لأنه رمي بالحجر فيجزئه ـ وفي غير طك المالكة، من لابد عندهم أن يكون أكبر من ذلك المالكة،

رام فتح القدم الوضع السائل. وفيه نيسع في سالول الرمي

رقبل: لا بجزى، الرمي إلا بعصس كحصى الحدّف، لا أصغر ولا أكابر. وهو مروي عن أحمد، ووجهه أن النبي يُقِيّع أمر بهذا القدر، ونهى عن تحاوزه، والأسريقتضي الـوجـوب، والنهي يقتضى الفساد. (1)

د ـ أن يرمي الجمرة بالحصيات السبع
 متفرقات.

واحدادة بواحدادة، طورمى حصائين معا أو السيح حملة، فهي حصاة واحداث، ويلزمه أن يرمى بست سواها وهو المتمد في الذاهب.

و لـ دليــل عليــه أن المنصوص عليه نفريق الأفعال فينفيد بالتفريق الوارد في السنة. (⁽¹⁾

هـ ـ وقوع الحصي في الجمرة التي يجتمع فيها الحصير:

وذلك عند الجمهور (انساكية والشائعة والحنسابلة) قال التسافعي الجمسرة بحتمع الحصى، لا ماسال من الحصى، فمن أصباب عندمه أجران ومن أصاب سائلة لم يجزء أالله

وا) الفني 1/ 1/ 1/

 ⁽٢) شروح السدايسة ١٩١٧/٧ وليساس الساسك وشرحه ص114 ورد المحتسر ١٤٤٧/٢ وحسائية الدرسولي ١٦/١٥ وشسرح الرساقة (١٩٧٨) والمني ١٤٠٠/٢ والمني ١٩٠/٢٥

 ⁽ع) الجنسوع ١/ ١٩٤٧، ويساية المتداع ١٣٩٤، ويغيى المجتلج ١/ ١٠٩٠، والتسرح الكيبير؟ (ع) وهواهب الشهل ١/ ١٩٩٤، والقروخ ١/ ١٩٩٤، والقروخ ١/ ١٩٨٤).

وتوسع الحنفية فقالوا: تورماها فوقعت تويبا من الجسرة يكفيه، لأن هذا القدرها لا يمكن الاحتراز عنه، ولووقعت بعيدا منها لا بجريه، لاته لم يعرف قرية إلا في مكان غصوص. قال الكاساني: لان ما يقرب من ذلك المكان كان في حكمه، لكونه تبعا له .¹⁷

وأما مقدار المسافة القريبة، فعيل: ثلاثة أفرع فإدون، ويسل: ذراع فاقبل، وهبوالذي فسوه به المحقق كيال الدين بن الهمام، وهو أحوظ (⁽¹⁾

وران يقعسد المرمى ويقع الحصى فيه بقطه الفاقا في ذلك:

فلوضرت شخص بده فطارت الحصاة إلى المرمى وأسابته لم يصح . كذلك لو رمى في الهواء فرقع الحجر في المرسى لم يصح .

ونصوا على أنه لورمى الخصاة فانصدمت بالأرض خارج الجمرة، أوبمحمل في الطويق أو ثوب إنسان شلائم ارشدت فوقعت في المرمى اعتبد بها لوقبوعها في المرمى بمعلد من غير معاونة، ولموجوك صاحب المحمل أو الثوب

فتقضها فوقعت في المرمى لم يعتد ب. (١٦

وما قالم بعض المتاخرين من الشافعية: "" ليس لها إلا وجمه واحمله، ورمي كتسيرين من أعلاها باطل، هوخلاف كلام الشافعي نفسه، ونصمه في الأم: ويسومي جمرة العقبة من بطن الوادي، ومن حيث رماها أجزأه. (""

والمدليس على ذلك أنه ثبت ومي خلق كثير في زمن الصحصاصة من أصلاهما، ولم يأسروهم بالإعمادة، ولا أعلموا بالندا، بذلك في الناس، وكأن وجمه احتماره عليه الصلاة والسلام لنرمي من الموادي أمه يشوقهم الأذى لمن في أسفلها إذا رمسوا من أعمالاهما، فإنه لا يخلومن الناس، فيصيبهم الحصى. (2)

 (4) على فضاك فالإ مدى التحرح البعض من الرغي من الطابق العلوي فإنه أولى بالبلولة من هذه العمور اللي ذكر وها.

كدلك الشأن في جرة العقية ، فقد كانت نرمى من بطن الوادي التواجه فما التباع للوفود ، وكان كثير من التلس برميها من فوق العقيمة في المرتفع العسكس ى المذى تستند إليه الجسرة ، لمن إزاحته بالتوسعة في من ، وقد صرسوا في دلك بأن من حيث رماحا أجزالاً .

يجبر شرح اللياب ص ١٩٦٥ ، وانترح الكير وحاشت ١٩٠٧ - والإستفساح ص ٢٩٥٧ ، والموسميوع ١٩٠٨ - والمني ١٩٠٧ ، والشير يح ١٩١٧ ، و١٩ هـ و١١٥ ، والفناية ١٩١١ - وشرح الرسالة ١٩٨١ ، ١٩٨

 (7) كما نظل ضهير في نباية المحتاج 7/ (97). ومغير المحتاج (1990هـ)

> gan të_g et atë. De të dhe dhe

⁽¹⁾ لاح القدير ١/ ١٧٠

⁽¹⁾ الحقاية ١٩٧٦/٢. وشرح اللباب ص16/1, والبلمانع ١٣٨/٢

 ⁽۲) مع الغدير ۱۳۹۶، وانظر شوح اللياب المبغسة السابلة.

ز ــ ترتيب الجمرات في رمي أيام التشريق وهو أن يبدأ مالجمرة الصغرى التي تلي مسجد الخيف، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة .

وهو مذهب الحمهور والمالكية والشافعية والحسابلة) فهذا الشرتيب شرط الصحة الرمي. فلو عكس الشرتيب قيداً من العقبة ثم الوسطى ثم الصغرى وجب عليه إعبادة ومي الوسطى والعقبة عبدهم ليتحقق الترتيب. الأ

ومـذهب الحنفية أن هذا الترتيب سنة، إذا أحل به يسن له الإعلاة. وهو قول الحسن وعطاء (⁷⁵)

استدلوا بأن النبي في رقبها كذلك، كما ثبت عن ابن عمسورضي الله عنها وأن كان يومي الجمعة المساء أن كان يومي الجمعة الدنيا بسبع حصيات بكبرعلى إثر كل حساة، لم ينفسه حنى يُسْهِسل، "" فيضوم مستقبل لفيلة، فيضوم طويلا وبدع ويستهال ويصوم مستقبل القبلة، فيموم طويلا، ويدعوه ويرفع بديه ويقوم طويلا، تم يرمى حرة ويدعوه ويرفع بديه ويقوم طويلا، تم يرمى حرة

ذات العقبية من بطن النوادي ولا يقف عندها. ثم ينصرف فيقول. هكفا وأيت النبي تكه يفعله ال⁴⁴ فاستسدل به الجمهنور على وجنوب ترتيب الجمرات، كما قعله النبي يزيد.

وفسسره الحصية بأنه على سبيل السنية ، لا الوحوب ، واستمال فم بحديث امر عباس أن النبي يلج قال : ومن قدم من نسكته شيشا أو أخره فلا شيء عليه ، أن

ح ـ الوقت :

فللرمي أوقات بشائرط مراعاتها، في رمي العدد الواجب في كل مها. تفصيله فيها بلي:

وقت الرمي وهدهه :

٧ ـ وقت رمي الجدار أوبعة أينام في لم يتعجبل
 هي: دينوم النحرو والبلاك أبام بعدى وتسمى
 دأيام التشريق. سعبت يقلك لأن طوم الحدايا
 تشرق فيها، أي تعرض للشمس لتجفيعها.

أ . الرمي يوم النحو :

 ٨ ـ يجب في يوم النحر رمي جرة العقمة وحدها فقط، يرميها بسبح حصيات.

 ⁽⁴⁾ حديث ابن عسس ، في صفحة رمي الحصراء التحسرات التحارف
 (4) 144 - 4 السلمية على السلمية المحارفة السلمية المحارفة السلمية المحارفة السلمية المحارفة السلمية المحارفة المحارفة

⁽⁷⁾ مديث من ندم من نسخه شيشا، العرجة اليهلي في النس (1970-1912) و الأدائرة المعارف المشهولة) من مديث إلى مهاني

⁽١) بالتسوح الكبب، وحسائب، ٢/ ٥٩، وسواهب الحاسل ٢/ ١٣٤، والإيضاع صره ١٠، وباية تلحظج ٢/ ١٣٣٠، والمفي ٢/ ١٩٤، ٢- 4، والفروع ٢/ ١٨٨٥

و٢) على ما اختصاره أتضيرهم وتعافسوهم، بدائع المستقع 1/ ١٩٣٠، وقديم القساريم (١٩٣/١) وضيرح الليسان مر ١٩٤٧، وانظر رواية الفوال بالوجوب ال المسوط ١/ ١٥٠ . والطني 1/ ١٥٩ .

⁽٣) ويسهل، وكما ويستهل، يسبر أن السهل.

وأون وقت البرمي لينوم التحريبة أمن طلوع فحر يوم البحر عشد الحنفية والأالكية وفي رواية عن أحد. ⁴⁷³

وهذا الوقت عدهم أنسام: ما بعد طلوع القجر من برم المتحدر إلى طلوع الشمس وقت الجوار مع الإساءة، وما بعد طفرع الشمس إلى السيرال وقت مستمون، وسا بعد الروال إلى الخروب وقت الجوار ملا إساءة، والليل وقت الجواز مع الإساءة عبد الحقية فقط ولا جزاء فيه.

أمننا عنبد المالكية فيتهي النوقت بغيروب الشمس، وما بعده قضاه يلزم فيه الدم.

وتحسديد النوقت المستنون مأخيرة من فعيل النبيﷺ، فإنه رمي في ذلك الوقت

وذهب النساعية والحابلة إلى أن أول وفت حوار السرمي يوم السحسر إذا انتصفت لبلة يوم التحر لن وقف بعرقة قبله.

وهمذا الموقت ثلاثة أقسام : وقت فضيلة إلى المسزوال، ووقت اختيمار إلى الغمروب، ووقت جواز إلى أحر أيام التشريق. ""

(1) الخطابية (1877- والبدائية 1874-)، وتسرح الكساب مو10/148- وتقسرح الكبير 1877، وتشرح الرسالة بعسائيسية النسساوي 2014 و201، والمغي 1874، والمعروع 1877،

(٣٠ الإنصاح ص ٩٤٥) والبيانة ٢٠ ١٣٥، والمي والقروع وبيانية المناج عن الرعم ٢/٢ ١٣٠، وتوله وإلى الروازة أي من بعد طارح الشييس

استا على الخنفية بحديث ابن عباس وان النبي ﷺ بعشه في النقل وقبال. لا ترموا الجمرة حتى تصبحواه الله

فائبتوا حوار الرمي ابتداء من الفجر بهذا الحديث.

وعن ابن عماس رضي الله عنها قال: «كان رسمول الله يحج بقسام صعفاء أهمله مغلس، ويأمرهم ايعني الا يرمون الجعرة حتى تطلع الشمس في ⁽¹⁾

فأثبتوا بهذا الخديث الوقت المنتوث.

واستدل الشافعية والخنابلة بحديث عائشة رضي الله عنها «أن الني الله أرسس بأم سلعة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، (⁷⁷)

وجمله الاستدلال أنه علق المرمي بها قبل الفجر، وموتعيرصالح لحميع الليل، فجعل

و() منابث. الا ترسوا الجميرة حن تعييميواه الخيرجية الطحياري في شرح مصالي الأشار (٢/ ٢٥٧ ـ طابطية الأنوار المعتدية).

⁽۲) حلايست بسن جيناس «كسان رسيول» وكان خشاء ضعمه - وأخراسه أبو دارد (۲) (۱۷۹۹ - لحيل جوات حييسد وحيناس) والترسدي (۲) (۱۲۷ ـ ط الحظي) وقبالا الديدي. دحتات حين صحيح د

وعديث عائشة المأثلة التي كلة أرسال أو سلمة لها التحرم. أخرج فيودود (١٤ (٥٩) قطق عزت عبد دعلس (الفال البي سيسة علي المؤلفة على البي سيسة التي الله المؤلفة المؤلم المؤلفة المؤلم المؤلفة المؤلم المؤلفة المؤلمة المؤلفة المؤلمة المؤلفة المؤلفة إلى المؤلفة المؤل

النصف صابعت له، لأنه أقرب إلى الحميلة مما قبل النصف.

أمسا أخرونت البرمي يوم النحر فيهو منه المعتقبة إلى فجر ليوم التالي، فإنه أحرم عنه للا عدر لؤمله لقصا له في أبروه التالي، وعليه دم الناخير، ويعند وأب القصاء إلى أخر أبام الشعريق. أنه

وعند المالكية أخر فيت الرسي إلى الغرب. ومن بعد مه قضا ان ريجب النام إن أخسر: إلى لمغرب على المشهور عندهم . ⁽¹⁾

واخروات الرمي أواء عنه الشافعية والحنادية يصد إلى أحر أيام النشريق، لأنها كلته أبام رمي الهم

واستندل أن حنيفية يحيديث بن عساس. وأنديكي سأله رحل قال روميث بعدما أمسيس؟ فعال: لا حوجور أن

وحساوت أبي مسائل أبطت وأن السي عج وخص الرعاة أن يوموا إيلاء الله

يعويدل على أن وقت الرس في الليل جائز، وقبائ منه الرحصة روال الإسباء عليم تيسيم! عليهم، وتسوكان السرمي واحمد فسل العمرت لألسيمهم بعد لانهم يستطيعون إنبامه بعضهم على الرعمي

ب - الرمي في اليوم الأول والثان عن أيام التشريق:

٩ ـ وهما النومان الثاني والثالث من أيام النحر:

جمد في هذيل اليموسين رمي الحديثر الشلات على استرت البرمي أولا الخسرة الصعوى التي الل مسجد الحيسان الله الوسطى الثم يرمي حمرة العادة في يومي كل حرة بسبح حصيات

 إ. وقت السومي في البسوم الأول والثان من أبر أم المنشورق بعد المزوال، ولا يجوز الرمي فيهها قبل الروال عسد جمهاور العلماء . وممهم الاشمة الأربعة على الرواية المشهورة الطاهرة عن أبي حسقة . (17)

وفسان (دواه الطسران في مقسد وصد إسماق بن إسعاد من هندند بن في بروه وهو مروك

رائي بالمح المصانح الارائية والدائية وترجيه الرائدية ولم يشتوا مع هذه الرواية في جوم الأراس أيام الشريق وقرد تشرح الملك ص 184 و 184 و 184 مار 17 187 - 184 ، ونظر المشرح الكبر 184 و 18 راء ، وشرح الرسالة الدائمة والإصماح عرف الرواية فيحتاج الاستعمال الاستعمال ال

الم في نام المحالم الأرامة في وقد م الطباب في 220.

^{27:} فلتوح الكبار 1907، وشرع ألوسالة 1997. 17: المراجع الشافعة والعابلة السابقة

 ⁽۱۵ حدیث این حدید) است رسیل می رسید میشد.
 (سیست ۱۰ تحرجه البحدی الفتح ۱۵ میشد)
 (سیمین)

إلا: ١٩ يث أبي عباس الرحص لفرعاة أنا يوموا لبلاله الوردة هنيستسي إلى المحمسة (٢١٠/١٦) ما المستدسي إلى

وروي عن أبي حنيفية أن الأقضيل أن يرمي في المبوم الشائي والثالث ـ أي من أبام النحر ـ بحد الزوال فإن رمى قبله جاز، وهو قول يعض الحناطة . (1)

وروي الحسن عن أمل حنيفسة : إنَّ كان من المصدد أن يتعجيل في النصر الأول فلا بأس بأن يومي في البدوم الشالث قبيل الـــزوال: وإن ومي بعده فهو أفضيل، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجوز أن يرمي إلا بعند المروال، ونلمك للغم الحرج، لأنه إذا تضريعه الزوال لا يصل إلى مكة إلا بالليل فيحرج في تحصيل موضع المتزول (11)

وهــذا رواية أيضا عن أحمد، لكنه قال: ينفر بعد الزوال (¹⁷⁾

استدل الجمهور بفعل النبيﷺ كما ثبت

همن ابن عمسروضي الله عنهسم| قال: وكنما

المُعين)، فإذا زالت الشمس ريناه . ⁽¹⁾

وعن جابر قال: ورأيت النبي، في رمي الجمرة يوم النجر فممحى، وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس». ⁽¹⁾

وهمذه باب لا يعمرف بالفياس، بل بالتوقيت من الشارع، فلا مجوز العدول عنه.

واستندل فلرواينة بجنوار البرمي قبل الزوال بفياس أيام التشريق على يوم النحر، لأن الكل أيام نحر، ويكون فعله، محمولا على السنية . واستمدل لجواز المرمى ثاق أيام التشريق قبل

السزوال لمن كان من قصيف النفو إلى مكة بها ذكروا أنه لرفيع الحرج عنه، لأنه لا يصل إلا بالليار، وقد نوى بعض التأخرين من الحنفية هف الرواية توقيقا بين الروايات عن أبي حنيقة . والأخذ بهذا مناسب لمن خشي الزحام ودعته

إليه الحاجة، لاسبها في زمننا. (٣)

٢ ـ وأمما خابسة وقت الرمى في اليوم الأول والثاني من أيام النشريق:

ولام حديث ابن فصر : «كُمَّا تُحَمِّن قَافًا رُالَتُ السُّمِين » . . « ه ومثني المعتاج ١/٧٠٤، والغني ١/٤٠٤، والفروع أغرجه البخاري والفتح ٢٢ ٥٧١ ـ ط السافية)

⁽٦) مديث جابس - درأيت الني كا وس الحمسرة يوم التحسر (٢) افتداية رشير حها ٢) (١٨)، والبدائع ١/ ١٣٧ ـ ١٣٨. خيسيء الترجه مسلم (٢/ ١٤٥ ـ ط الحلبي). وتسترح الليسات ص١٥٨ - ١٦١ ولينه وق الثمليق عليه تعقيق مطبول حول هذه البروايية ، وانظير النقل عن يمهى اختلهاني العروع ١٨/٧٠

زج الراجع السابط ل الله الحطي.

⁽¹⁾ الفروع ٢/ ١٥٥ - ١٥٠

 ⁽۲) قال أن اليحر العميق: دفهو أنوان اختار بعمل به بالا ريب د وعلينه مصل الشامىء وينه جزم يعض الشافعية حتى دهم

الإستوى أنه المفعب، الافاع إرشاد الساري إلى مناصف الملا على قاري مس ١٦١

فقيد دهب الشيافعية والحدايدة إلى أن أخر البوقية بعم وب شفس البوم الرابيع من أب م البحو، وهو اخر أب م التشويق الثلاث، فس ترك ومي يوم أو يوسين تداوكية فيسا بليمه من الزمن، والمند رك أداء على القول الأصح الدي خناره النووى واقتصاء نص الشافعية.

بعكسة توترك رمي حرة العقسة يوم العيد فالأصلح أنه يتداركه في الديل وفي أيام التشويق. ويشترط فيه الدرتب فيقندسه على رمي أيام النشرين كذلنك أوجب شاكرة والحنائة المدرتب في العضاء، وصدح الحنائة بوجود ترتيم في القضاء بالنية

وإن لم بتسدارك السرمي حتى غربت شمس اليوم الرابع فقد فاته الومي وعليه القد م (ال

ودليلهم - أن أيام التشريق وقت للرمي، فود أخره من أول وقته ولي أخره لم بازمه شيء.

وأمان الحلفية والدانكياة فقيدوا ومي كل يوم اليومان ثم فصلوان فلاهال الخنفية إلى أما يسهي رمي اليوم الثاني من أيام النجر بطفرع عجر اليوم الشالف، ورمي البوم الشائث لطفرع الفجر من اليوم الرابع و همن أخر الرمن إلى ما يعد وقته

والدلسل على حور لمرمي بعمد مغرب جار الرمي حديث الإفن للوعاء بالرمي لبلا

ودهم المسالكيسة إلى أنه ينتهي الأداء إلى غروب كل يوم، وما بعده فضاء له، ويصوب الارمي مقروب الرابع، ويلزمه دم في ترك حصاة أرفي ترك الخمسع، وكندا يلزمه دم إدا أحرشينا معها إلى الشل. أ

حد الرمي ثالث أبام النشريق:

۱۱۰ عب هذا الرمي على من تأخرولم بنعر من من بعدد رمي ثان أيام التشريق على ما نفصله وهذا الرمي آخر مناسك من

وانفل العلمية على أن السرمي في هذه البسوم الحمد السرول رمي في الوقت، كا رمي في اليومين فالمان افتداء لعطه ينجلان

واحتلموا في جوار تقديمه

فدهب الأن ة الدهازة والصناحيان إلى أنه لا يصبح النزمي قدل الازوال، استدلالا يعمل السي الثان، وقيماسا لرمي هذا النوم على اليومير المستاخيان، وكما لا يقسح النزمي فيهم قبل

فعليه فضاؤه، وعايم دم عبدهم. ⁽¹⁾

¹⁴⁾ شرح فلهدت عمرة 15 والخير استسوط إدراءة ويشطه واطهال منة نابطة للإيام الماهيدة

^{. 19} الفسرة الكسر 17 / 10. وانظر شرح البرمسانية بحائب - 1/ 1979 و 10 / 10 - 10

⁽۱۱) الآم ۲۱ (۱۱) والإيفساح مراده في ويسايت الحساح (۱۱ ه۱۰ تا ۲۷ ومحي الحساج ۱۱ د د د د د د و لمي (۱۱ م۱۰ تا ۱۵ م) والروع ۱۸ د د ۱۸ و ۱۸

الزوال، كذلك لايضح قبل زوال اليوم الأخير⁽¹⁹

وقبال أسوحتيمة: الوقت الهستحب للرمي في هذه اليموم بعد الزوال، ويجوز أن يقدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال، بعد طلوع الفجر.

قاق في المسدايسة؛ ومنذهبه مروي عن ابن عيساس رضي الله عنيسها، ولانسه قا ظهر أشر التخفيف في هذا اليسوم في حق السنزك، فلان يظهر في جوازه برأي الرمي برفي الأوقات كلها أولى . (17)

وانفقوا على أن أحر وقت الرمي في هذا اليوم غروب الشمس، كما انفقوا على أن وقت الرمي غذا اليموم وللأيمام المماضية لو أنحره أو شيئا منه يخرج بغروب شمس اليوم الرابع، فلا فضاء له بعسد ولاسك، ويجب في تركسه الضداء، وذلك دطروج وقت المناسك مغروب شمسه، ""

شروط الرمي :

١٠٥م ـ يشترط لصحة رمي الجهار ما بل:

(١) المراجع السابقة **ل ومي أب**اء الشريق

 رة) الشفاية 10 مراك والقلم الاستدلال بأوساع من هذا إل البندالج 17 م 17 م والقسوى إن المقاهب الحقي على قول الإسام، وقعد التعمير عليه صحب البندائج إلى يناه صفة الرمي من 104

(٣) ثما فأن الرسل إلى بدينة المحتاج ١٠٣٧/١٠ وفض في شرح «تكثير للهيروي من (٧) التعبير بلوله * فقيل الزوال عمد طارح الشميري وصو موهم خلاف المسروف في الشذهب «تشفي : أنه بيداً الزمي اعتربوه بعد العجر

أبدأن بكون هناك قذف للمحصاة ولوخفيفان

الكيفيها حصس أجنزاً» حتى قال النووي: وولا يشترط وقبوف السرامي خارج المرمى، فلو وقف في طرف المرمى ورمى إلى طرفه الاخر اجزاه.

وتسوطرح الخصيات طرحا أجزاه عند الحنفية والخدابلة، لان الرمي قد وجد بهذا الضرح، إلا أنه رمي خنيمه، فيحزى، مع الإسامة، وذهب المائكية والشاهمية إلى أنه لا يجزئه الطرح بثاناء أما لو وضعها وضعا فلا يصح اندقاء الأنه ليس برمي،

ب _ العدد المخصوص :

وهو سبع حصيات لكل جوة، حتى لوترك رمي حصاة واحدة كان كمن ترك السبع عند المالكية، وعند الجمهور تسير بقيول صدقة في ترك التقايسل من الحميسات، اختلفت فيسه اجتهاداتهم (ر: حج ف/٢٧٣).

واجب الرمي:

11 - يجي تونيب رمي يوم النحر بحسب ترتيب أعسال يوم النحسر، وهي هكسفا: رمي جمرة لعقية ، فالنفيخ ، فالحلق ، فطواف الإفاضة ، وذلك عند الجمهور، خلاف للشافعة فإذ ترتيبها مسة عددهم، وعند الجمهور تفصيل واختلاف في كيفية هذا الشرنيب وانظر مصطلح حجح في كيفية هذا الشرنيب وانظر مصطلح حجح

ف/190 ـ 197) ومسبق الحكم في تونيب رعي الحمرات الثلاث (ف/١)

منن الرمي

١٢ ـ بسن في الرمي ما يل:

أ ـ أن يكون بين الرامي وبين الجمرة خسة أشرع فأكثر، كيا نص الحنفية، لأن ما دون ذلك يكون طرحاء ولو طرحها طرحة أجواء إلا أنه شحالف ..."

ب. الموالاة بين الرميات السبع ، بحيث لا يزيد . الفصل بينها عن الذكر الوارد .

جال لقبط الخصيبات دون كسيرها، وله أخدها من منزله بمنى .

د. طهسارة الحصيبات، فيكره الرمي بحصى نجس، وينشاب إعادته بطاهر، وفي وجه اختاره يمض الختابلة: لا يجزى، الرمي ينجس، ويجب إعسادت بطناهس، لكن الصحيح في مذهبهم الإجزاء مع الكراهة . (¹⁹

هـــ ألا يكسون الحسمى تمارمي به، فلوحالف ورمى بياكوه، سواء كان تما رمى به هوأو غيره. وهو مذهب الجمهور.

رفال بعض المالكية : (٦) لا يجزى،، ومذهب

(۱) انظر المفنى ۱۲:۲۲، والغروع ۴/ ۱۹ه

راه حقیت. وختوا علی مطبقگی ...، تضم گریمه (۱۱) حقیت. وختوا علی مطبقگی ...، تضم گریمه (قاره).

(٣) الشدابة ١٦ م١٧، والبندشية ١٥٠١، والأم ١٦ م٠٠.
 (١٠٠٠) المناح ١١ ١٠٠٥، والفروع ١٣٤٧، والمني
 ٢٠٠٢.

العسم. جار البرمي بهارمي به و طالعت من القالات الله في السياد عليه القالات المناطقة المرامي به و طالعت

المرمى، وقال: خذوا عني مناسككم و⁽¹⁾ ولأنه قو جار السرمي بها رهي به، لما احتماج أحد إلى أخذ الحصى من غير مكمانيه ولا تكسيره، والإجماع علم خلافه.

الحنابلة: إن رمي يحجر أنجذ من الرمي لم

استدل الجمهور بعموم لفظ الحصى الوارد في

الأحساديث المواردة في نعليم النبي، 🎕 المرمى ،

وذلك بقيد صحة الومي مهارمي به ولو أخذ من

واستدل الحنابلة بأن والنبي数 أخذ من غير

و ـ التكبير مع كل حصاد، ويقطع التلبية مع أول حصاة يرمي بها جرة العقبة يوم النحر عند الجمهور. ⁽¹⁷)

وينظر الخلاف والتفصيل في بحث: (تلية).

زد النوقوف للدعاء: وذلك إثر كل رمي بعده رمي آخير، فقف بين السرمينين مدة ويطيل الوقوف يدعو، وقدر ذلك بعدة ثلاثة أرباع الجزء من القرآن، وأدناه أسدر حشرين آية. فيسن أن يقف بعد رمي الجمرة الصغرى وبعد الوسطى،

⁽١) الفروع وحاشية عمجيع الفروح ٣/ ٩٦١

⁽٢) ومنو اللختي كإنشال عند الخطاب ١/٢٠ و وحاله الكافعان في البدائع ١/ ١٩٦ تول مالك: وهو خلاف فلتموس في المسائر أن يكره، وانظر الثمرح طكير ١/ ١٥.

لأنه في وسبط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي لبس بعده ومي لا يقف فيه للدعاء، لأن الحب ادة قد انتهت، قلا يقف معمد ومي جمرة العقبة يوم النحر، ولا بعد رميها أيام النشريق أيضا.

ودليسل هذه السنة فعمل الشي:索。 كما ثبت عنه في حديث ابن عمر السابق. ⁽¹⁾

مكر وهات الرمي : .

١٣ ـ يكره في الرمي ما يلي :

أما الرمي بعد المنزب في يوم النحر عند الحنفية ، وبعد زوالم عنيد شائكيية ، قال السرخسي : دفقي ظاهر المذهب وقته إلى غروب الشمس ، ولكم ثورمي بالليل لا يلزمه شيء الله

ب ، الرمي بالحجر الكبير، سواه رمي به كبيرا، أورمي به مكسورا.

جدد السرمي بحصن المسجماء فلا بأخلقه من

وان اغتالية وشروحها 1/ 1941 - 1941 (1944 - 1944 وشرح) اللبسب 1944 - 1944 (1944 - ونسايسة العنساج الأراج و 1945 - ومسقسي المحتساج الأرادة، وادامة ودام في دامل وشرح الرسالة بحاشية العلوي 1/ 1944 وعمر فيد الشروط الكيال، وأفرح بعض المعويات فيها وعمل في 145 - وافني 1/1/12 - 184

مسجنة أخيف، لأن أخصى تابيع للمسجنان. فلا يُفرح منه.

ادا السرمي بالخصى النجس عنسه الجمهسورة وقيل: V يجزى: الرمي بالخصى النجس.

حد النزينادة على العبلد، أي السبح، في رمي كل جمرة من الجمرات. (⁽⁾

اصفة الرمى المنتجية :

14 - يستعدد الحساج لرمي الجعدرات فيرفع الخصى قبل الوصول إلى الجعرة ويستحب أن يرفع من المؤذنفة سبع حصيات مثل حصى الحدف، ويق الجعمة ودون البندقة قبرمي بها بهرة العقبة في اليوم الأول من أيام الرمي، وهو المورة العقبة أومن طريق مؤذنفة فهوجائز، وقبل مستحب، وهذا هو عند الحصى الذي يرمى في كن أيام الرمي، ويجوز أحد الحصيات من كل مرضع بلا كراهة. إلا من عند الجعرة، فإنه مكروه، ويكره أنذها من مسجد، فيقت، لان محمى المدجد تابع له يصبر عنوه، ويعدب غيدل الحصى عطنفا، ولوم تكن بجسة عند الحنية، وروية عند الحنابلة.

تم باني الخساج مني يوم اأمه الشسر من دي

وای البسوط ۱۹ (۱۸ شرح اللبات می۱۹۷ ، وهواهت الطلق ۱۳۲۰ تا ۱۹۲۷ ، ولمان التطابی ای حالب علی از یادی ۱۳۰۹ : اولو اعو افرامی (ای اطابل رماها اولا شوم علیه ا

ود) انظار من يكو وصات قلومي في شرح اللساب مو190. وانظر قائع ٢٠ / ١٩١٤ - 91 و

اطبعة وهو يوم السحر، وعليه في هذا اليوم أربعة أعمال على هذا الترتيب: رمي جرة العقبة، ثم يُعلق أخدي وهو واجب على المتمنع والقارن، ثم يُعلق أو يقصر، ثم يطوف طواف الإفاضة، وإن لم يسعى بعيد طواف المتسلوم فإنسه يعسد طواف المتسلوم فإنسه وصوله منى إلى جرة العقبة، وتقع أخر من تجاه فرميها بعد دخول وقتها بسبع حصيات من أي جبية يرميها واحدة فواحدة يكبر مع كل حصاة وبيدهو، وكيف أمسك الحصاة ورماها صع، وون تقييد بينة، لكن لا يجوز وضع الحصاة ي السرمي وضعيا، ويسن أن يرمي بعيد طلوح الشمس، ويعند وقت السنة إلى الزوال، ويباح بعد، إلى الغرب.

اما كيفية الرمي فهي أن يبعد عن الجمرة التي بجنسع قبيدا الحصى قدر خسة أذرع فأكثر على ما اختاره الحنية، ويسمك بالحصاة بطر في براض إبطيم، ويقذفها ويكبر، وقبل: يضع الخصاة بين المسبحة، وقبل: يستحب أن يضع الحصاة بين سبابي يديه البحني والبسرى ويرمي بها.
 الحاس علي فله والبسرى ويرمي بها.
 الحديث العضي وللحرب أن يضع الحصاة بين سبابي يديه البحني والبسرى ويرمي بها.
 الحديث العضي وللحرب فقد جاءب في الحديث

مطلقة ايكبرمع كل حصائل (⁽¹⁾ فيجوزياي صيغة من صيغ التكبير. مسيغة من صيغ التكبير.

واختار العلماء نحوهذه الصيغة: وبسم شه وتقد أكس، وغما للشيطان ورضا للوحن، اللهم اجعله حجما مبرورا وسعيما مشكورا، وذنما مغفسوراه والمستمد في ذلسك ما ورد من الاشار الكثيرة عن الصحوبة. (1)

وا ورمى وتروك الشكر فلم يكترولم يأت بأي. ذكر جاز، وقد أساء لنزك السنة.

ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها ويشتغل بالتكبير.

وينصيرف من الرمي وهنويقول: واللهم اجعله احجا امبروراء وسعيا مشكورا وذبيا مغفوراه

ووقت السومي في هذه الإسام بعدد النزوال. ويتعدب تقسديم النومي قبل صلاة الظهر في المذاهب الشخاصة، وعند الحنفية بقدم صلاة الظهر على الرمي .(⁽¹⁾

⁽۱۱ حدیث: ویکسبر مع کل حصدان . نشدم نفریجه فدار ۳. وانظر شعم القدیر ۱۲ (۱۷

⁽٢) نظر طائعة مبياً أن المنهي ٢/ ٢٧٠ و ٢٩٨٥ وقال المنتبة: والموسيع مكان التكبير أو ذكر منا أو حده أو وحده أحز أن الأن المتصود من تكبير في الذكرة المداية ٢١٥٧ وانظر تحقيق الكبال بن الحيام وتعليقه على هذا في ترجد هنيها (٣) الشرح الكبير ٢/ ٥٠ والمجموع ١/ ١٧٥٥ وقياب الناسك المستاح ١/٧ ه)، والفروع ١/ ١٨٥٥ ولياب الناسك يشرعه حر ١٩٢٨

⁽١) والتفصيل من أبن بانقط الحصيء لنظر الموسوعة ١١٨٠٠.

١٧ ـ وقد بحضوا في أفضلية الركوب أو المشي في رمي الجالي. واختلف وا في ذلك ركمانوا يركبون الدواب فكان الرمي للراكب ممكما.

فذهب أبسو يوسف وهدو المختمار عند الحنفرة إلى أنه يرمي جمرة العقبة واكبا وغيرها ماشيا في جميع أبام الرمي، وقال أبو حنيفة ومحمد: الرمي كله واكبا أفضل.

وعنيد المالكية برمي جمرة العقبية يوم المحر كيفيا كان وغيرها ماشيا.

وقال الشامعي: ديرمي جمرة العقبة يوم النحو واكبا، وكذلك برميها يوم النفر واكبا، ويمشي في اليومين الأخرين أحب إليّاه، واختار صاحب العتاوى الظهيرية الحنفي استحباب المشي إلى الجهار مطلقا، وهو الأكثر عند الحنايلة .(1)

عن ابن عمسر رضي الله عنهمها «أنه كا يأتي الجهار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشها ذاهبا وراجعا، ويخبر أن النبيﷺ كان يقمل ذلك و (11

ثم إذا هوغ من الرمي ثاني أيام العبدوهو أول أيسام التنشيريق رجمع إلى منزله في مني، ويبيت

13) شرح طلبياب حو1770 ، الأم 1777 ، وانظر المجتدوع ٨/ ١٨٢ ، الغروج ٣/ ٥١٢ ، وقارل بالمغي ٢/ ٤٦٨

ذلك الليلة فيهسا، فإذا كان من الغدد وهو فان عشر ذي الحجة، وثالث أيام النحر، وثاني أيام النشريق رمى الجهار الشلاشة بعد الزوال على كيفية رمى اليوم السابق.

ثم إذا رمى في هذا البسوم فله أن ينفسر أي يرحيل، بلا كراهـ فوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَعَجَلُ في يرمِين فلا إثم عليه ﴾ . (١٠

ويسقط عنه رمي اليوم الرابع ، لفكك يسمى هذا اليوم يوم النفر الأول.

14. وإن لم ينفر لؤسه رمي اليسرم البرايع ، وهو الشاك أيسام الشاك على الخبسة ، ثالث أيسام النشريق ، يرمي فيه الجسرات الشلاث على الكيفية السابقة في ثاني يوم أيضاء ذكن عند أي الكيامة فخائفته السنة ، وينتهي وقت الرمي في هذا اليوم من الفحر مع هذا اليوم بضروف الشمس أداء وقضاء ، فإن لم يرم حتى غربت شمس اليوم فات الرمي وتمين الدم فداء عن المواحب الذي فركه ، ويرحل بعد الرمي ، ولا يسن المكث في منى بعده ، ويسمى والافضيل أن يناشر بعنى وينومي اليوم النفر الثاني . هذا الميم اليوم عليم النفر الثاني . طومن تأخر علا إثم عليه النفر الثاني . طومن تأخر علا إثم عليه النفر الثاني . التي هذا إليم عليه النفر الثاني .

 ⁽٣) حديث ابن صعر . وكنان بأني الخيار إلى الأبيام الشلاشاء
 أشرجه أبو داود و ١/ ١٤٥ ل قطيق عوت عبيد دخاس) وقال
 البائري : وفي إسنانه هيداك بن همر بن حضي المعري» .

ولي. مَقَالُ وَهُنَهُمُ فَاسْتَنَ ٢ (١٩٦٠ ـ قَسَرُ عَالَ الْعَرِفَةُ } [٦] سورة البغرة (٢٠٣

^{- 175 -}

أسا ما ورد من ركسوب النبي في في الحرمي فأجيب عند بأنده دمحسول على رمي لا رمي بعده، أو على التعليم ليراه الناس فيتعلموا منه مناسك الحجم والجواب الثاني أولى وأقوى، يدل عليه قوله في اليوم الأول وهو واكب: ولتأخفوا علي مناسككم ه.

آثار الرمي :

يترثب على رمي الجسياد أحكسام هامسة في الحسج ، سوى براءة السفسة من وجنوب ، وهذه الآثار هي :

أ ـ أثر رمي جمرة العقبة :

14 - يترتب على رمي جرة العقبة يوم التحسر التحلل الأول من إحوام الحج عند المالكية، وهو قول هند الحتابلة، خلافا للحنفية الفين قالوا: إن التحلل الأول بكون بالحلق، وعلى تفصيل عند الشافعية والحنابلة (ر: مصطلح إحرام فالم 1447 - (149).

ب . أثر رمي الجيار يومي النشريق: النظر الأول:

 ٢٠ ـ إذا رس الحساج الجسيار أول ونساني أبسام التشريق يجوزله أن ينفره أي يرحسل إن أحب التعجيل في الانصراف من منى، هذا هو النفر الأول، وجذذ النفر يسقيط وهي البوم الاخير،

وهـو قول عامـة العليه ، لقـولـه تعالى: ﴿قَمَنُ تعجـل في يومـين قلا إثم عليه ومن تأخر قلا إلم عليه لمن انغي، (¹¹)

وفي حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي الصحيح : قال رسمول الفلائة: «أبسام منى ثلاثة : فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه ومن الأخر فلا إثم عليه . (")

جد ـ أثر الرمي ثلاث أيام التشريق: النفر الثان:

71 - إذا رمى الحاج الجهار في اليموم الثالث من أبسام التنسريق انصسوف من منى إلى سكة ، ولا يقيم بمنى بعد رهيد هذا اليوم ، ويسمى هذا النفر المنفر الثاني، واليوم يوم النفر الثاني، وهو آخر آيام النشريق، وبه ينتهي وقت رمي الجمار، ويضوت على من لا يشدارك فبل غروب شمس هذا اليوم ، ويه تنهي مناسك منى.

حكم ترك الرمى :

٢٢ ـ بازم من ترك السرمسي بنسير عفر الإنسم
 ووجوب الدم، وإن ترك بعفر لا يأثم، لكن
 لا يسقط الدم عنه، ولو ترك حصاة واحدة عند

¹⁹⁾ سورة طبقرة/ ۲۰۳

 ⁽۲) خديث. دايستم منى تلاقة و اعترجت أحد (۶) (۲۰۹ ط. ط. المنتهة)
 (۱) واخداكم (۱/ ۲۰۹ ما دائرة المعارف العنهة)
 (صمحه اللمين)

المالكية. ويجزئه شاة عن ترك الرمي كلم. أو عن توك ومي بوم

وتسمامه التمامية والحمايلة في حصاة وحميداتين محملوا في ذلك صدقة، وأمران الخنفية الأكثر مرلة الكل مع وجوب جزاء على الماقص.

(انظار تفصيل أحاوال ترك الرمي في مصطلح : حج ف/۲۷۴).

النيابة في الرمي

٢٣ ـ وهي رحصـــة حاصــه باللهـــة ور، الفصيـــر حكمها فيها بل:

أد المصفور الذي لا يستطيع البرمي بنفسه، كذا ريض، يحد أن يستبيد من يرمي عسه، وينبغي أن يكود النائب قدرمي عن نفسه، وإن أريكس رصى عن نفسه فليم عن نعسه أولا البرمي كاه، لم يرمي عمن استديه. ويجزي، هذا البرمي عن الأمريل عند الحنفية والشافعية والحنائلة، إلا أن الجنية والمالكية فالواد عربمي حصة عن نصبه والعرى عن الإخر جاز ييكره.

وذ ان السنافيسة (إن الإنبابة حاصة بعن مه علم لا يرجى زواهما قبيل النهماء أبيام النشريق كمريض أو محبوس .

ارعانا: الشادمية أولى النه يرمي حصيات كل جمرة عن نصيب أولاء شو يرسها العن المريض

الذي أنابه إلى أن ينتهى من الرمي . وهو غُمَّصُ حسن مَن خشي خطر الزحام

ب من عجار عن الاستنابة كالصبي الصغير، والمذمى عليه، فيرمي عن الصبي وليه الفاقا، وعن العمى عليه وفياقه عند الحفية، ولا فلدية عليه وإن لا يع عند الحميد.

وقال المملكونة والديه الاستنائة أن يستط الإثم حدة إن استشاب وقت الاده ووالا فالله عليه المستساب، أم لال إلا الصغير يمن ألحق به والراوي عليه الندم دون الصغير ومن ألحق الحق به كانفهى عليه الانه المخاطب مستشر الحق به كانفهى عليه الانه المخاطب مستشر الاركان المائة

ر ثانیا) الرمی ای الصبد

الصبد بالرمي بالمحدد : ...

24 مايجوز الصيب بالرومي بالسهيام المحددة للاحماديث الصحيحاء والإحماج ، فإنا رمي

العيد من هو أهس التذكية من مسلم أو كتابي نقتله بحد ما وماء به كالسهم الذي له نصل عمده والسبف، والسكين، والسنان، والحجر المحدد والخنيسة المحيدة وغير ذلسك من المحددات حل أكله بشروط ذكرها الفقهاء لحل ما بصاد بالرمي. (11)

الصيد بالرمي بالمثقل:

الم يرى جهبور الففهاء أنه لا يحل ما صيد بالتفسل وبعشر وقيدة، (١٠) اللا يحل ما أصاب السرامي بها لا حد له فغتله كالحجسر، وخشيسة لا حد لها، أورماه بمحدد نفتله بعرضه لا بحده نفاروى عدي بن حاشم رضيي الله عنسه قال: سألت وسول الله يخلا عن صيد للعراض فال: المبت بحده فكل، فإذا أصباب بعرضه نفتل فلا أصبت بحده فكل، فإذا أصباب بعرضه نفتل فلا أكلل فإنه وفيذ، (٢٠) ولما ورد أنه عليه

وللتفصيل (ر: صيد) والراد بالبدق في كلام الشووي ومن عهده: كرات من الطين بحجم حبة البدقة.

الصلاة والسلام ومي عن الخلف وقال: إنه

لا بصناد به صيناد ولا يتكأ به عدو ، ولكنها قد

تكسير السن وتقفأ العيزه الاكا والخذف: الرمي

بحصى صغار بطريقة غصوصة بين الأصابع.

ومسرح الحنفية والشافعية أنه إذا أصاب الصيد ما لاحد له لا يحل وإن جرحه . (¹³

وذهب الأوزعي ومكحول وغيرهما من علماء

الشبام إلى أنبه يجل صيد المعراض مطلقا قبياح

قال الشووى: إنه إذا كان الترمي بالبنيادق

ومالحناف (بـالثقل) إنها هولتحصيل الصيد،

وكنان الغنائب فينه عدم قتله فإننه بجوز ذلك رذا

أدركه الصائد وذكاف كرمي الطيور الكبار

رينظر تغصينه في بحث (خذف).

ما قتله بحده وعرضه. ^(۱)

بالىنلاق. ⁽¹⁾

 ⁽⁷⁾ سبل السلام ۱۳۹/۱ ط الأكتبة النجارية، والغي ۱۹۹/۸م

 ⁽¹⁾ مبل السلام ١٩٣٤، وصحيح مسلم بشرح النوري
 (1) ١٠٩/١٣

وه وشهين الخفائق 1/ 40. وبن عابدين وا ٢٠١٥ وبايمدها. والمتعلى 4/ ١٦٠، ١٦٩٠ والمجمسوع 9/ ١٦٠، ١٦١، والمع والمعلى ٨/ ١٩٥٠ - ١٩٩

الفائد الشارط فاطنقية طبل المسينة بالرمي التسيية والجرح . وحداثم القاموة عن طلب المسينة هناه غيبايية . وابن حاسدين فارة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ .

 ⁽٣) إين هايد دين ۱/ (۲۰) والسزيناهي ۱/ ۱۵۸ والسوي ۱۸/ ۱۹۵۸ (۱۹۹۰ والميد سنوخ ۱/ ۱۹۱۰ (۱۹۱۱) والشفي ۱/ ۱۹۱۸ وسيدل السيلام (۱۹۱ (۱۹۳۱ تشر اللكتية التجارية .

⁽۳) خدیث ((دَا أَصِيتُ بِحَسَدُهُ فَكَانُ) أَصَرِجُهُ الْبِخَسَارُيّ (الفَحَ ١٩٧٤ مَا فَاسَامِيّةً)

الخاذ الحيوان هدفا يرمى إليهن

٣٦ بجرم الخاذشي، فيه الروح غرف. " فقد فال رسول الله يجع : لا تتحذوا شيئا فيه الروح غرف. " أي لا تتحذوا الحبوال الحي عرف نرسون إليه كالغرص من الحدود وغيرها. وهذا النبي للتحسريم لازيه أصله، ويؤر له حلبت ابن عمسر دائم طها رأوا الن عمر تفرقوا عنها عنما بيراسويسا، طها رأوا الن عمر تفرقوا عنها عنما من عمر عور هذا الله يقط لهن رسول الله يقط لهن من عمل هذاء!"!

وروى مسلم من حليت هشام بن زيند من أنس بن مالسك أنسه قال: دخسلت مع جدي أنس بن مالتك دار الحكم بن أينوب فإذا قوم قاد الصينوا دخاجة يرمونها، قال: فقال أنس: دنين رسول الغايجة أن تصير البهائم د. ⁽¹¹

قال الحمراء: صبر الهسائم أن تُعِس وهي حية لتقتل مائرمي ونحوه .

قال الصنعيان وغيره في وجه حكمة النهى: إن فيمه إيلام للحيوان، وتضييعا الابته، وتغوينا الذكاته إن كان عما يذكى. ولنفعته إن كان غير مذكى . (1)

وينظر بحث: (تعديب)

(ثالثا) الرمى في الجهاد

تعلم الرمي :

وفسر البهي بيجة الفوة التي أمر الله مها في نوث

[.] (١) الحرض (سالمحمدين وقتح الراء) هو الذي ينصب قارمي ويسمى أيضا اهدف

ویسنی آنهمه افتاف (۲) حدیث ۱۱ تحدوا شیشافیه افروح عرصه) اقترحه سند (۲) ۱۹۱۹ د ظالملی بس حدیث آس میاس

رائه مدمت ابن همر الآنام ينع قد تصيرا دياخا مرامويا. قال أوا ابن عسر بقرفوا عها القال ابن صور امن عس عذاك إن وسول الماجي لمن من تعل عداد. قدرحه فسم والارادة 2 ما طالحلين:

وی هدینت اولین آن نصیح قبهانم، افخار خده سلم ۱۹۲۶ و ۲۰۹۶ باطاخلی)

 ⁽¹⁾ صحیح سلم شرح توری ۱۹۲/۱۹۰۹ مهم، ویین السلام ۱۹۳۵ وییل الأومار ۱۹۹۸ نفر دار الجیل . ومدد تفاری ۱۹۹/۱۹۹۸

۱۱ وحديث وارموا بي إسباعيس، أحرجه البخاري والفح ۱۱ د ۱۹ و قا السائلية)

ند الى: ﴿ وَأَعَدُوا فَهُمُ مَا اسْتَطَعْتُمُ مِنْ فَوَهُ ۗ اللّهُ السَّرِيَّةِ وَاللّهِ عَلَيْكُ اللّهِ اللّه السّمعت رسمول الله يشخ وصوعلى المسّرِيَّةِ وَاللّهِ عَلَى المسّرِيَّةِ وَاللّهِ عَلَى المسّرِيَّةِ وَاللّهِ عَلَى المسّرِيّةِ وَاللّهُ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

وعن حالت بن زرد قال: كنت راميا أرامي عفسة بن عاسر الجهني، فيسر دات يوم فضال باخسالد: أخرج بنا ترمي، فابطأت علم فقال: ياخسالد: أحال أحسالك ما حدثي رسول الفايخة وأفسول لك كما قال رسسول الفايخة - إن الله يلاحل بالسهم المواحد ثلاثة نفر الحنة : صابعه دا لهني احتسب في صنعته الحسر، ومنبله، والرامي به، ارسوا واركبوا، وأن نرموا أحب إلى من أن تركبوا، وليس من اللهم إلا ثلاثة، ناديب الرجن فرسه، وملاحبة روجه، ورمه بنيه عن وصف، ومن علم الرمي لم يركه فهي نعمة كفرها، وهن علم الرمي لم يركه فهي نعمة كفرها، وهن علم الرمي لم يركه فهي نعمة

أوهنساك المسلايات أحبرى تغل على فضل لوهي والتجريض عليه (11 مهاما روى أنو تحيح

وواطه مدهيي

اَنْ رَسُولُ اللهُ ﷺ قَالَ: (هَمَى رَمَى سَنَهُمَ فِي سَنِيلَ. اللهُ فَهُولُهُ غَمْلُ خُرُّيَّةٍ * ()

وقبال الووي في تعليقه على الأحاديث التي دكرها مسلم في فصل الرمي، والحث عليه: في هذه الأحدديث فضينة السومي و مساصعة، والاعتباء مذلك بنية اجهاد في سبل الله تعالى، وكنشك المشاجعة، وسائم أنبواع سنعيال السيلاح، وكنة، نسايقة بالحيل وغيرها، والراد جدا كله الشمسران على الشمال، والتسدرات، والتحذق فيه، ورياضة الأعضاء بذلك، (أ)

يهال القرطبي الخطل الرمي عظيم، ومنامعته عظيم المناصحة عظيم المناطبين، ولكايته شديدة على الكافرين إسياعيل ارموا في السائم كان رامينا الأقواريسة واستعيال الاستحادة فرض كفاية وقد بتعالى الله

الماضية

70 ـ الشائعلة هي السبابقة في الرمي بالسهام ، والمسائعلة مصدار فاصنته فضالا ومسائعة ، وسمي السرمي فصالا لأن استهم الشام يسمى

وافع سوارة الأعلال ماه

روي حديثان والآول الفوة الرميء أخرجه مستم و۴/ 99 هـ: - ط اختي

 ⁽٣) حديث أوان عابد عن بالسهم الواحدة أخرجه العاكم و٣) و١٥ عالم المعارف العاليات وصححت الحداثة

¹⁴ واللغي 1/ ١٩٩٧ ومعدة الفاري 1/ ١٨٨٠

⁽٢) صحيح مثلم بشرح البردي ١٤/١/٢

⁽۳) حقیت آرایایی اسیآهیل ارموار (۱۰ سین کفریجه شا ۹۵) (۱) نصیر کفرسی ۴۹.۶۰

انصلاء فالرمي به عمل بالنضل فسمي تضالا وماصلة (¹¹)

وتصبح الماصلة على الرمي بالسهام بالاتضاق. (** وأجاز الشائعية المناضلة بحاب ما نقسام ، على رمساح ، وعلى رمي بأسجسار بمقلاع ، أوبيك ، ورمي بمسجنيق ، وكل نافع في الحرب بهابت ذلك كالرمي بالمسلات ، والإبراء والزدة بالسوف والرماح .

وقد تجب الشافية إذا تعبنت طريف الفتال الكفار، وقد يكاره أو عرم محسب الخشلاف المقامية ، وقا كان سببة في قتال فريب كامر مُ يسب الله ورسوف، ويدفلك تعتري المنافعة الأحكام التكليفية الخسة . أأا

(رابعا) الرمي في القلف

الرمي بالزني :

٧٩ ـ الرمي الدزمي لا في معرض الشهادة بوجب حد القلف لقوله تصالى: ﴿واللذِينَ برصونَ المحصلات تم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلوهم

ثرانين جلفة﴾⁽¹⁾ والمراد: الرمي بالزنور بإجماع

وأما الرمي في معرض الشهادة فينظر: إذ تم

عابد الشهود أربعة وتبتوا على شهادتهم أقيم حد

البزي على المرمي ولا شيء عليهم، وإنا لم بنم

العمدون بأن شهد اثنان أوثلاثية فعلهم حد

وروي النسافعية في الضول المقابل للأظهر

واللهابلة في إحدى الروايتين: أن الشهود عند

عدم تمام العدد ـ لا حد عليهم لأنهم شهود فاح

يحب عليهم الحد كإلوكانوا أربعة أحدهم

الفذف عند أكثر العقهاء

وللتفصيل (را قلف).

رمي الجمار

الظر ومي

فأحو (۱۱)

والإسورة المورث

رده الهواجة عن ١٣٠٤. وروف ة الطالبين ١٠٠٤ (١٠٤). (9) البعاجة عن ٤٢٦. وروف ة الطالبين ١٠٠٤/١٠٤ (١٠٥٠).

والمغي مع الشرح الكبير ١٠/١٩٠٠، والشرع العينير الدروجة

رقايا للعلق ٨/ ٢٥٥

 ⁽٩) إبن عاملهن (١٥٧٥) وبدائع الصنائع ١٥٠٠٥ وكمني ١٩٢٨ - ١٩٢٦ والانتاع (١١٧٧١) وسواهر (٢٣٧٤)

⁽٣) الإقتاع وحنائية الماحوري فقد ٢٩٧/٩ والوبيوعة معهد ١١٨ - ١٥

رهان

التعريف

ابأتي الرهال على معاد متيا:

المناطرة: جاء في السان العرب: الرهان والمراهة: المخافرة. يقال. واهنه في كذا، وهم يتر هنون، وأرهنوا يبنهم خطرا، وصورة هذا العلى من معاني الرهان: أن يتراهن شخصان الرحزب ناعلى شيء بمكن حصوله كما يمكن عدم حصوله يدونه، كأن يقولا مثلاً إن الم غطر السلماء غدا فلك على كدا من المسال، وإلا فل عليك مثله من المال، والرهان بذه العنى حرام بانفاق الفتهاء بين المتزمين بأحكام الإسلام من المسلمين والدمين، لأن كلا منهم مقرده بين أن يغتم أو يغرم، وهو صورة الغزر المحرم. (13

وأميا المرهبان بين الملتنزم وبدين الحربي ففلا

اختلف الفعهاء في محريسه، فذهب الجميسور إلى أنه محرم لعموم الأدلة ورز ميسور وبال. وقبال أسوحتيمة البرهان حائز بين الملتزم والحسوسي، لان ملقم ميساح في دوهب فبأي طريقية أخده المعلم أخذ مالا مباحا إذا لم يكن غفرا، واستدل بقصة أبي مكرم و قريش في مكة قبل الهجرة، لما ترت أبة الإألم، غلب الروم. في أدى الأرض وحد من بعد غلبهم سينتبول في يضح سين نه الأمر من قبل ومن معد ويومنذ يضرح المؤسوف، مصدر انه ينصر من مشاء وهو العزير الرجيم الله

فضالت فريش لأبي مكس ترون أن السروم تغلب فارسا قال: معم، فضالوا: أتحاطرنا على دليك؟ فحاطرهم، فأخير السي يهيد، فقال عليه العسالاة والسيلام: ادهب إليهم فزد في الحطر ففعال، وغلبت السروم فارسا، فأحدة أسولكم خطسرة، فأجسار السيل يهيد ذلسك، أنه قال ابن الفيام، فهدا هو القيار بعينه الآل

وينظر الفصيل في (ميسر).

 ٣ - ويأني الرهان بمعنى المسابقة بالخيل أو الرمي، وهذا جائز بشروطه . (ر: مسابقة).

⁽⁴⁾ القائيسوي 79374 ، بياينة المحتماج 14874 ، العن 1848 ، 195 ، مام الفلير 2004

والإستورة الروم لاناف

⁽⁷⁾ حديث - المتواول قدة النووم و إدانة أبي يكو مع تريش (. أصوحه الدارستاني (10 / 70) - ط الخليس بالمسط معتار س. وقال: احديث حسن صحيح (

⁽٣) فتح القدير ١٧٨/٦)

 ويأتي بمعنى: رهن، والبرهمان جمعه، وهو جعمل مال وثيقة بدين يستنوقى منهما عنما تعلم وقائد. (د: رهن).

3 _ ويطلق المرهان على المال الشروط في سباق الخيل ونحوه جاء في الساق العرب: السبق بغشيم الحياء _ الحيل وضع في الرهان على الخيل والنضال، والرهان بهذا المعنى مشروع بانفساق القفياء، بل هو مستحب إذا قصد به الناهب للجهلا.

ه ـ وانعتلف الفقها، فيها يجوز فيه البرمان من الخيسوان نقبال الشباهمية: يكنون في الخيس، والإبسل، والفيسل، والبغش، والحيهار في القبول الاظهر عندهم، وقبال المالكية: لا يجوز إلا في الخيس والإبسل، وقبال الحنفية: يجوز في الخيس والإبل وعلى الارجل.

شروط جواز الرهان في السياق:

1- يشترط لجواز السرهان على ماذكر: علم المرفف الدي يجريان منه، والفلية التي يجريان والفلية التي يجريان والمعلم بالمشروط، وتعيين القرسين وتحوهما، وإمكان سبق كل واحد منهسها، ويحسوز المسال من غيرهما ومن أحدهما، فيقول: إن سبقتني فلك على كذا، وإن مسفتك فلا شيء لي عليك، وإن شرط ان من منها مله على الاخر كذا لم يصح، لان من سبق منها وله على الاخر كذا لم يصح، لان

كلا منهسها متردد بين أن يغتم وأن يغسرم، وهمو صورة الفسيار المحسوم، إلا أن يكون هناك محلل قرسه كفسه لقرصيهها، إن صبق أعدّ مالحياء وإن سبق لم يغرم شيئاً. (⁽⁾

والتفصيل وأنوال الفقهاء في (مسابقة).



(۱) القليوني ۲۹۳۶ - ۲۹۳۰ مواهب الجليل ۱۲ - ۳۹۰ اين ماسين ۱۹۹۶

واللعني الاصطلاحي لا يجرج عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ العراة :

٢ - العنزلة لفنة: التجنب وهي اسم مصيدر،
 رهي ضد المخالطة .

ولا بجرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

والفوق بينها وسبن الرهبانية: أن العزلة من وسائش لمرهبانية، وهي على خلاف الأصل، وقد نقع عند قساد الزمان لغير النرهب فلا تحرم.

ب-المساحة :

٦-من مصان السيناحة في اللغة: الدهاب في الأرض للشخيسة والسترهياء ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

وكانت السياحة هكنفا عايتعبد به رهبان النصارى، ولدا جاه في الخديث: دسياحة أمتي الخهادي (١٠) وتأتي السياحة بمعنى إدامة العبيم

فالسياحة بالمعنى الأولى قريبة من الرهبائية. وينظر مصطلع (سيحة).

التعريف :

الرهبانية لغة: من الرهبة، وهي الخوف
و فعزع مع تحرز واضطراب، ومنها الراهب: وهو
المتعبد في صومعة من التصارى يتخلى عن
الشغال الدبا وملاذها زاهدا قبها معزلا أهلها،
والحمع: رهبان، وقيد يكون الرهبان واحدا،
والجمع رهايس.

وترهب الرجل إدا صار راهبا .

والترهيبانية: مايفتيح اليناء مستوية إلى السرهيبان وهيه السرهيبان وهيه الحيالات، فعالان من وهيه المخليبان من خشي . وتكسول أيضيا مايضيم الراء ماينية إلى الرهيان وهو هم راهي كراكب وويان (١٩٠

رهبانية

⁽١) حديث. اسياحة أبي الجهادا أخرجه أبو داود ٢/٢٠٠ عشل عزت هيسد دهساس والحساكم (٢/ ١٩٠٠ ط دائرة المعارف المتاتب) من حديث أبي أمامة وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي

⁽٢) فساد العرب، والصباح البر، ومربب القران الإصفهان مادة ورهب، وروح السبان ١٩٠٠، وأسكنام الشرأن لابن العبر مي ١/ ١٧٣٠، والتفسير فكبير ١٩٨ ١٤٤٠، نضع الزخائري ١/ ١٧٠

الحكم التكليفي :

قد نهت انشريعة عن الرهبانية بمعناها الذي كان بارسته رهسان المصارى وهو الغلوق انسادات، والتخلي عن أشغال الليك وترك ملافعال واعترال السيام، والغرار من خائفة الساس، ولروم الصوامع والدبارات أو التعبد في الغيران والكهوف، والسياحة في الأرض على غير هذى بلحوقهم بالبراري والجبال، وحمل أنفسهم على المشقات في الإمتناع من المطعم والمنسرك والمنسل والمنكسع، وتعليب النفس بالأعبال التعبدية المساقة كأن يخصي نفسه أو يصع سلسلة في عنة.

ودليل ذلك قوله نعالى: ﴿ قَلْ بِالْعَلِ الْكُتَابِ
الْا بَعْلُوا أَنِ دَبِيكُمْ غَبِرُ الْحَقَّ وَلَا تَتَبَعُوا أَهُوا فَوْمُ قَلْ ضَلَّوا مِن قَبْلُ وأَصِلُو كُنْبُرا وَضَلُوا عَنْ سُواء السَيْلِ ﴾ . [11]

وقسول السي 15% وعليسك بالجهياف فإذه وهسامية الإسسلام. أ¹⁵ وقبوله يحدّد وولن بشاد الدين أحد إلا غايم، ¹⁵⁰ وقبله <u>25</u>% ومن رغب

(۱) متوره طائدة / ۷۷

عن سني فليس مني . (**

و زنق العديد على أن الأفضيل للمسلم أن يختلط بالناس، ويحضر جاعاتهم ومشاهد الخير وعالس العلم، وأن يعود مريضهم، ويحضر جنائنزهم، ويأمر بالمعروف ويتهى عن المكر، ويدعو للخر، وينشر الحق والفضيلة، وكاهد في مبيمل الله لإعالا، كلمة الله، وإعزاز دينه مع فيع نفسه عن إيذاء السلمين والصبر على أناء

قال النسووي: إن الاختدلاط بالنساس على هذا السوجية هو المختسار السدي كان عليه وسول الفاتية وسلامة عليهم، وكمذلك الخلفاء الواشدون، ومن بعدهم من الصحابة والنابعين، ومن بعدهم من طياء المسلسين وأخسارهم لفسولية نعالى: فرنساؤنوا على البروالنفوي أن وقوله نعالى: فركتم خبر أمنة أخسرجت للسياس نأسرون بغلمرون وتنهون عن المنكرة الأعروف وتنهون عن المنكرة الأعروف وتنهون عن المنكرة الأعروف وتنهون عن المنكرة التعالى في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص الذ

⁽۲) سادت حلسك بالخهيدة فإن درجياسة الإسلام، أحرجه أحمد (۳) ۲۲ ما البيعية) من حديث أبي سعيد الخدري، وأورده الفيشي في محميع المياوات (۲۱ ما ۲۱ ما تعلمي) ولائل مرواء أحمد وأبو بعلى، ورجان أحمد نفات.

 ⁽۲) حديث الول بشماد السدي أحد إلا علمه و أضرحه المخاري (الفتح ۱۹۳۵ ماظ السلفية) من حديث أبي هارة

 ⁽¹⁾ خديث دخي رحب في بدي فلير مي د أصريت البحداري والمشتع ١/١٠/١٠ قا البلدية). ومبلغ (١/١-٢٠٠١ خا اخلي من حبيث ألى

⁽٦) سورة المتدنز ٢

وع) مورة الإعمران/ ١١٠

الازمورة العبعية ا

وفعوله يختر : والعبادة في الهرج كهجرة إلى ا¹¹ وقوا الميخ والمؤمر السذي بخالسط الناس ويصد على أذاهم أعظم أجسرا من السذي لا بمالطهم ولا يصدرعلي أذاهمه أ¹¹

هذا إذا أو تكن هناك فننة عامة أو فساد سائد لا يستطيع إصلاحه، أو على على طنه وقوعه في الحرام يسبب المحالطة فيستحب له في هذه الحالة المزنة لشوئه نمال (فواتقوا فننة لا نصين الذين ظلموا منكم حاصة في الله

وقىولىمېكالان «خېرالناس رجن حاهد سفسه وماشه، ورحىل في شعب من الشعاب بعد ربه وبدع النائس من شهود. ^(۱)

وقولد 魏: ميوشك أن يكون خيرهال المسلم غنم ينسخ بها شعف الجبال ومواضع العطريفر بدينه من الفنيء ال^{ون}

۱۹ مروین از انسانهٔ فی المسرح کهجنرهٔ زال، آخرجه مسلم (۱۹۹۸ و ط العلمي و مراحدت معقل بن بساره

 جديث دافؤس تبدأي بناسط الناس . و أحرحه أحمد (۱۳۲۹) ـ ف النيمياء من حديث أبي عربرة، ورساعه صحيح

راه) سورة الأعدال ۱۳۰ داد داد داد

 (4) حقيث: «حير الناس رحق حاصد ينسب وسال.
 أحسر جنبه البحدوي (الفتح ١٩٥١/١٩٠ ، قا المنفية و من حديث أي سعيد الحقوي.

وهار تقسيس الضرطيي ٢٠٣٠/٥٠ والحكسام الضرائد لاين. الصوري ٢٧٢٤/٥٤ والاعتصام فتستخلى من ٢٣٣٠ وليل. الفاعير ٢٧٠/١١ - ١٤

رهن

التعريف :

السرهن في اللغة: الليبوت والدوام، بقال
 ماه واهل أي . واكند ودائم، ونعمة واعنة أي .
 لابنة دائمة .

رياني بمعنى الحيس اللهون هذا المعنى: قولته تعالى: ﴿كُلُ أَمْرَى، مَا كُسِبُ رَهْنَ ﴾ [ا وحاليث: النفس المؤمن مرهيلة ـ أي محيوسة _ طابته حتى يقضى عنه ديمه: (١٢)

وتسوعا، جعل عن مالية وثيفة بدين يستوقى منها أو من تمنها إدا تعدر البؤناء (⁴⁸

و (والسران المرب، وأسى العدائي ۱۹۱/، (وان فاستين ۲۰۷۵) ، وحدائية القاموقي ۱۳۹۷، وفاقي ۱۹۹۹ ، وفاقي ۱۹۹۹ ، ريانه المحتاج (۱۳۳۶ (۱) سراة العلوم ۲۱

إلى حبيت المقدل التوس مرضوضة بدينا حتى يعمن صدريته من ورد بلسط الانتظامة بدلا من معرضونة أخرات القرمة ورد بلسط 174 مط الحليي ولدن الإحديث حسر والهاد المعادرة السابقة مع الحكامات لفظية بين شريفاهم .

الألفاظ ذات الصلة :

الضيان :

٢ ـ وموفي اللغة الالتزام. (١١

وشرعا هو النزام بحق ثابت في فعة الغير، أو بإحضار من عليه الحق، ويسمى الفنزم ضامنا، وكفيسلا، وقسال المساوردي: إن العسوف جار باستميال لفظ الضيان في الأموال والكفالة في النفوس، (؟)

والفرق بينها: أن كلا من المرهن والضيان عقد وثيقة للدين، لكن الضيان بكون ضم ذمة إلى ذمة في الطالبة، أما الرهن فلابد من تقديم عبن مالية بستوفي منها الدين عند عدم الفدرة عبى الوفاء.

مشروعية الرهن :

 الأصبل في منسروعية البرهن قولته تعالى:
 فوان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة في (٢٠ والمني): قارهتموا، واقبضوا،
 كقوله نمالي: فإضحرير رابة في (١٠)

وندير أن التي新: اشيترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درعا من حديثه. (**

(ھ) سديت: واڏ رستول ٿھ 🛍 لئيٽري طماما هن ٻيودي: -

وق.د أجمت الأمة على مشروعية الرهن، وتعساملت به من لدن عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا، ولم ينكره أحد. (11)

الحكم التكليفي :

β _ السوهن جائز وليس واجبا. وقال صاحب المفتى: لا نعلم تعلانا في ذلك، لأنه وثبقة بدين، ظلم يجب كالفسيات، والكفالة. والأمر السوارد به أمر إرشاد، لا أمر إيجاب، بدليل قوله تمالى: ﴿ قِيلِنَ أَمَن بعضكم بعضا فليؤه الذي أوقين أسانت ﴾ ١٦ ولائه أمر بعد تعذر الكتابة، والكتابة غير واجبة، فكذلك يدلها. ١٦)

جواز الرهن في الحضر :

الرهن في الحضر جائز جوازه في السفر، ونظل
 مساحب المغني عن ابن المنظرات قال: لا تعلم
 أحد، خالف ذليك إلا مجاهدا، وقال الفرطني:
 وخالف فيه الضحاك أيضاً. (3)

ولا و فالصياح الليم.

رد) أسنى الطلاب 1/ 250

⁽٢) سروة البدرة/ ٢٨٤

⁽¹⁾ سورة النساء/ 14

[.] أغرامه البخاري (الفتح 6/ 97 ، هـ السلمية وهو حليث مانت.

⁽¹⁾ المنهي (١٩٩٧)، المجموع ١٩٧٧/١٦، قبل الأوطار ١٩٩٦/

ر۲) سورة البقرا/ ۲۸۲

⁽٣) المسافر السابقة

ره) الغني ٢٦٣٦٦، قبل الأوطار ٢٥٢٧٥، الجموع ١٧٧/١٣

واستخلوا بخبر: أن النبي فيلا: توقي ودرعه مرهمونة عند بهودي بثلاثين صاعا من شعيره (١٠) ولأنها وثيقة تجوز في السفس، فجازت في الحضر كالضهان، وقيد تترتب الاعتذار في الحضر أيضا قيقاس على السفر.

والتفييد بالسفر في الأية خرج بخرج الفالب فلا مفهوم له، لدلالة الاحاديث على مشروعينه في الحضر، وأيضا السفر مظنة فقد الكانب، فلا بحناج إلى الرهن فاليا إلا فيه . "

أركان الرهن

أدما يتعقديه الرهن :

 إ- يتحقد البرهن بالإنجياب والقبول وهذا عمل الشال بين الفقهاء، واعتلقه و إلى المتمد إلى أن بالمعاطماة، فذهب الشافعية في المتمد إلى أن السرهن لا يتعقد إلا بإنجياب وقبول قوليين كالييم. وقالوا: لأنه عقد مال فافتش إليهها.

ولأن البرضيا أمر خفي لا اطبلاع لنها عليه فجعلت الصبغة دليلا على الرضي، قلا بعقد بالماطان، ونحوه (¹⁷⁾

وقال المالكية والحنايلة: إن الرهن ينعقد يكل ما يعل على الرضى عرضا فيصبح بالمعاطنات

والإشارة القهمة، والكتابة، العسوم الأدلة كسائر العقدود، ولأنه لم ينقبل عن النبي في ولا عن أكد من الصحابة استعمال إبجاب وقبول في معماسلاتهم، ولمو استعملوا ذلك لنقبل إلينا شائعا، ولم يزل المسلمون يتعاملون في عقودهم بالمعاطلة، (1)

وبشسترط في الصيخة ما بشبترط في صيخة البيع. (ر: بيع).

ب ر العاقد :

٧- شرط في كل من البراهن والمرتبن أن يكون مطلق التصوف في المال بأن يكون عاقلا بالغا وشيدا، غير عجور من التعرف، فأما الصبي، والمجنون، والمحجور عليه في التصوف المالي فلا يصبح عنه البرهن، ولا الارتبان لأن عقد على المال فلم بصبح منهم. (٥)

والسرهن نوع تبرع، لأنسه حبس مال بغير عوض نلم يصمح إلا من أهمل التبرع، فيصح رهن البائم العباقل الرشيد ماله، أو مال موليه يشرط وقوعه على وجه الفيطة الظاهرة، فيكون بها مطلق التصرف في مال موليه، بأن تكون في

⁽١) شرح ظــزرفائي ١٥/ ٤٠٣. الإن<u>مــاف ١/ ١</u>٣٧. كلياف الفاح ١/ ١٤٨ - ٢٣٣.

⁽٣) الجسرع ١٧٩/١٣ الإنصاف ١٣٩/٠ الزرقاني 197/ء

 ⁽¹⁾ حديث. وأن النبي على ترقي ودرعت مرحسونة حنيه بيودي، أخرج البخاري والقنع ١/ ١٩ رط السلفية)
 (٣) الصادر السلية.

^{؟)} مِايَة المُعتاج ٢/ ٢٧٥). و (٢٣٦، وسائية ابن هابدين ٢٠٧/ -

رعنه إباء غبطة ظاهرة أو ضرورة. ⁽¹⁾

وصرح الحنفية بأن الصبي المأتون بجوز له البرهن والارتهان. لأن الرهن من توابع النجارة فيملكه من يملك التجارة.

ومسرح المالكية بأن الصبي المينز والسفيه يصبح وهنهما ويكون موفوقا على إجازة الولى. (⁷⁵)

جددالمرهون به :

٨- انفق الفقها، على أبد يجوز أحد الرهن بكل
 حق الازم في السنسة، أو أبل إلى اللزوم، ثم
 اختلفوا في بعض النفاصيل

ققال الشافعية : يشترط نبها يجوز أخذ الرهن به ثلاثة شروط :

٩ - أن يكون دينا، فلا يصبح أحمد الرهن بالأعيان مضمونة كانت أو أمانته وسواء كان غيان العمين العمين بحكم العملد أو بحكم البسد، كالمستصار، والماعوة بالسوم، والمغصوب، ووالأمانات الشرعية كالوديعة ونحوها، وقالوا: لأن الله تعالى ذكر الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها، ولأن الأعيان لا تستسوفي من ثمن المرمون، وذلك غالف غرض الرهن عند يبعه المرمون، وذلك غالف غرض الرهن عند يبعه المحذ الرهن عند المحروب الحيان المعروب الحيان المحروب المحروب الحيان المحروب المحروب المحروب الحيان المحروب المحرو

بها ليس بشابت، وإن وجمد سبب وجوس، فلا يصمح بها صيفرض، غداء أو نفقة زوجته غداء الان الرهن وثيقة حق فلا ينقدم عليه، وهورأي الحناطة

 ٣. أن يكون الدين الازما أو أيلا إلى الغزوم،
 فلا يصبح بجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل،
 لأن لا فائدة في الوثيقة مع فكن المدبولة من إسقاطها.

فيصح عندهم أخذ الرهن بكل حق لاؤم في المستمدة ثابت غير معرض للإسقاط من الراهي، كديس السسلم، وعسوض القسرض، ولسسن المبيعات، وقيم المتلفات، والمهر، وعوض الحلم غير المبينين، والمدينة على المسائلة بعد حلول الحول، والاحرة في إجارة العين . (11)

وقدال المساكلية: يجوز أخذ الرهن بحميع الأنيان الواقعة في جميع البوعات، إلا الصرف، ورأسي مان السلم، لأنه بشاؤط فيها النقابض في المجلس، ويجسوز أخدة الرهن بدين السلم والمفرض، والمغسوب، وقيم المنافات، وأرش الجنايات في الإموال، وجواح المعمد الذي لا تود فيم كالمومة، والجائفة، وارتبان قبل الدين من فرض أوبيسع، وسا بلزم المستاجو من الأجسرة فرض الاجسرة ودايت،

وه) جاية فلحتاج 1/ ٢٣٠٠، الفي 2/ ٢٣٥، كتباف الفتاع ٢٩١٢/٣ ٢١) فليدانع (١٣٥٠، والخرشي 6/ ٢٣١

و اع روضية الطباليين 1/ 000 أستى الطالب 1/ 100 - يابة المحلج TEA/6

وما يلزم يسبب جعالة ما يلزم بالعاربة المضمونة ⁽¹⁾

وقدال الحنفية . يجوز أحدة الرهن بعوض الفرض وإن كان نبيل ثبوته ، بأن يرهنه فيقوضه مبلقا من النفود في الشهير الغنادم ، فإن هلك الرهن في بد المرتبن كان مضيون بها وعد من السفين ، وبمرأس مال السفيم ، وثمن الصيرف والمسلم فيسه ، فإن هلك الرهن في المجلس تم الصرف والمسلم ، وصدار المرتبن مستوفيا حقه حكها ، وإن افترقا قبل نقد (قبض) أو هلاك حكلاً .

ويجوز السوهن بالأعيان المضمونة بعينها كالقصوبة، وبدل الخلع، والصدائ، وبدل الصلح عن دم العمل، لأن الضيان متفرر، فإنه إن كان قائمًا وجب تسليمه، وإن كان هالك تجب قيمته، فكان رهنا بها هو مضمون.

أما الأعيان المضمونية بغيرها كالمبيع في يد البسانسع، والأسانيات الشرعية كالودائيع، والعواري، والمضاربات، وسال الشركة، فلا يجوز أخذ الرهن بها. (⁷²

وقال الحنابلة) يصح الوهن بكل دين واجب أو مآليه إلى الموجوب، كقرض، وفيمة متلف، وثمن في مدة الخيسار، وعلى العين المضمونية

كالمفصموب والصواري، والمفيوض على وجمه السوم، والمفيوض بعقد فاسد.

لأن المفصود من النوهن الوتيفة بالحق، وهو حاصيل، فإن الرهن بهذا الأهيان يجمل الراهن على أدائهها، فإن تعفر أداؤها استرفى بدلها من شمن الرهن، فأشبهت ما في الذمة.

ونجوز أخسة الرهن على منفسة إجارة في الشفة إجارة في معلوم إلى محل معلوم إلى محل معلوم إلى المعلوم إلى محل معلوم إلى محل معلوم إلى محل معلوم المحلل بيع المرهن بدية على عاقلة بعد حلول الحول لوجوبها، أما قبل حلول الحول فلا يصح لعدم وجوبها. ولا يجوز أخذ الرهن على جعل المحل تعدم وجوب ذلك، ولا يتحقق أنه قبل العمل تعدم وجوب ذلك، ولا يتحقق أنه بول المحل جعل العمل وجوب ذلك، ولا يتحقق أنه

ولا يصبح أحمد السرهن بعوض غير ثابت في المدتمة كالنص المعين خطاعة من الذهب جعلت بعينا تمناء والأجرة العينة في الإجارة، والمشعة المحيدة المحقود عليها في الإجارة، كدار معينة ودابسة معينة إلى مكان معلوم، لأن المدتمة لم يتعلق بها في هذه العسور حتى واجسب، ولا يؤول إلى الموجسوب، ولان الخق يتعلق بأعيان هذه الإشباء. (11)

١٦) كشاك الخفاج ٣٠ ٣٠٤، الإنصاف ١/ ١٣٠٠ ـ ١٣٠٨

⁽١) بداية الجمهد ٢/ ٢٤٤، بلكا السائك ١/ ١٠١٩

^(*) حالية الطحطاري \$/ ١٦٠، اللهاية وارجم:

د الرهون :

 لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز رهن كل متسول يمكن أخذ الدين منه ، أو من ثمنه عند تعذر وفاه الدين من ذمة الراهن .

ثم اعتلفوا في يعض النصاصيل، فقال النسافية والخنابلة: إن كل عين جازيبهها جاز رها، لان المقصود من الرهن أن يباع ويستوفي الحق منه إذا تصغر استيضاؤه من نعة الراهن، وهمذا يتحقق في كل عين جازيبهها، ولان ما كان عملا لليسع كان عملا لحكمة الرهن، فيصح عندهم بيع الشاع سواء رهن عند شريكه أم عندا غير، فيسل القسمة أم لم يقبلها، وما لا يصح بيمه لا يصح رهن، فلا يصح رهن السلم، أو ارتهان كليا، أو خزيرا، أو خزا.

وقبال المنافكية: بجوز وهي ما فيه غربير، كبعير شارد، ونحر لم يبد صلاحه، لأن للمرتبن دفيع مائم بغير وتبقة، فساغ أخذه بها فيه غرو، لأنب شيء في الجسلة وهبو خير من لا شيء، بخلاف ما فيه غور شديد كالجنين، وزرع لم عنلة .. (1)

واشترط الحنفية في المرهون ما يلي:

 أن يكون محوزا أي مفسوما، قلا مجوز رهن المشاع.

 وأن يكون مفرغا عن ملك الراهن، فلا يجوز رهن مشخول بحق الراهن، كدار فيها مناهه.
 وأن بكون عيزا، فلا يجوز رهن المنصل بغير.
 انصال خلفة كالنصر على الشجر مدون الشجر.
 لأن المرهون منصل بغير المرهون خلقة فصار كانسانم. (1)

رهن المشعار :

١٠ - لا يشترط أن يكون المرهون ملكا فلراهن، فيصح رهن المستعار بإذن المعرباتقاق الفقهاء. ونقبل صاحب المغني عن ابن المتنفر إجماع أهل العلم على جواز الاستعارة فلرهن، لأنه توش، وهمو يحصل بها لا يملكه البراهن بدليل صحة الإشهاد والكفالة، ولان للمعير أن يلزم ذمته دين غيره، فيملك أن بلزم عين مالمه، لأن كلا منها عل حقه، ونصرفه. (*)

شروط صحة رهن المتمار للرهن:

١٩ ـ بشبرط في عقبد العارية للرهن: ذكر قدر السدين، وجنسه وصفت، وحلوف وتأجيله، والشخص المرهون عند، ومدة الرهن لأن الغرر بختلف بدلسك فاحتيج إليه. وإلى هذا ذهب

 ⁽¹⁾ الماني (/ ۲۷۹ د الجداوج ۱۱/ ۱۹۹۸ برایت الحداج (۱۲۸۸ بالله الحدالات (۱۰۹/۱) أوشرح الروائان دار ۱۹۹۷

⁽۱) حائية الطحطاري (/ ۲۲۵ ، واقتداية (/ ۱۹۹ ، واتح الباري (/ ۲۹ ، ۷۰

⁽٣) الأملي ٤/ -٣٨٠ و وضعة الطباليين ٤/ - ٥ . ابن عايدين ه/ ٣٣٠ شرح الزرقان ١٥ - ٣٤٠

الشافعية وهيوقول عند الجنابية أأ وعال اختيابة واحدادة وموقع كلام المالكية واحدادة وور مقتضى كلام المالكية ولا يحب ذكر شيء من ذلك في العقد، فإن أطلق شاء، لأن الإطلاق وحب الاعتاز تحصوص في الإعبارة الأن الجهالة لا نقصي فيها إلى السازعة والمالك قد رصي بتعلق دين المستعبرية إلى وحويمتك رصي بتعلق دين المستعبرية إلى وحويمتك رصي بتعلق دين المستعبرية إلى كان المستعبرية الكان المستعلق دين المستعبرية الكان المستعبر المستعبرية والمالك قد رسي بتعلق دين المستعبرية المكانة المستعبرية المستعبرية المكانة المستعبرية المكانة المستعبرية المستعبرية المكانة المستعبرية المكانة المستعبرية المكانة المستعبرية المكانة الم

وإن شرط شيشا ما دكتر فحالف السنمير لم يصبح الرهن باتفاق الفقهاء : لأنه لم يؤدن له في هذا الرهن، فأشبه من لم يؤذن له في أصل الرهن.

خيان المستعار :

٩٠ ـ اختلف العقيم، ي ضيان العيني المستعارة للوهن، وفيص بعدمتها

علاهب الشافعية واحمالك، وهو بغنضي كلام المائكية إلى أن الإصل في لعبي المستعارة

ناوهن الصديان، نم قال النساهية: إذا هدفت في بد المستصدر قالب المستصدر، والعمارية مصدولة. وإن تلفت بعد فيض المسرنين بلا تحسد ولا تضريط قلا ضيان عليها، ولا يسقط الحق عن ذمة الراهن. لان المرتبي أمين، ولان العقد عقد ضيان أي ضيان للدين على وضة المرهون، فتكون يد المرتبي بد المرتبي بد المرتبي بد المرتبي بد المرتبي بد المرتبي ولا صيان بالتعدي . (19

وقبال الخناطة: إن الاستحارة للرهن عصد ضيان، فيصمن البرهن المرهبون إن همكت، بصويط أو بغير تغريط، لان العقد لا يخرج عن أن يكون عقد عارية والعارية مضمونة، فيضمن الستعبر وهو الراهن.""

وقدل الحنصة : إن يد السنعسير للرهن يد أمانية ، فلا يضمن العين المستعارة للرهن إن حلكت قبل رهت أو بعد مكه ، وإن استحدمه أو وكسم من قبيل ، لأمه أسبن خراف ثم عاد إلى الموداق، أما المونين فيده يد ضيان ، فإذ هلكت العين المستعارة للرهن في يده صار مستوفيا حقه ووجب كلمم على المستعبر المراهى مثل الله ي ⁽²⁾

والم يباسة المحترج (درد و والمراس المواس المراوية). حاشية الدسوق الإراد و وحواص الإنطاق الراجة

وحي اللبق ١٤ ٣٨٣.

 ⁽۳) حافیة این هایدی ۵/ ۳۲۰. حافیة الطحطاری
 ۲۵ - ۲۹.

ماية المحتاج (1) ماية المحتاج (1) ماية (1) و20 م.

 ⁽٦) أنفق (١٠/١٥) من عابدين (١٥/١٥). بلغة السالك

^{111/1}

والاز فلصادر فسالتة

لزوم الرهن :

٩٣ ـ انحيالف الفقهاء فيها يلزم به السرهن: فلهم الخفية والشاقعية وفخنابلة (لى أن عقد السرهن لا يلزم إلا بالقبض والإقباض من جائز المصرف، وللراهن السرجوع عنه قبل للتبض لمتواد تعالى: ﴿ فرهان مقرضة ﴾ . (1)

فلو لزم عضد السرمسن بدون قبض لما كان للتفييد به فائدة، ولأنه عقد إرفاق بفتش إلى الفيول فافتقر إلى القبض. (¹⁾

وقال بعض أصحاب أحمد: إن كان المرهون مكيلا أو موزونا لا يلزم رمنه إلا بالقيض، وفيها عداهما روايتان عن أحمد إحداهما: لا يلزم إلا بالقيض، والأخرى: يلزم بسجرد العقد كاليبع .⁽¹⁷⁾

وقسال المنافكية : بلزم عقد الرهن بالعقد، ثم يجبر المواهن على التسليم للمسرتين، كأنه عقد بلزم بالقيض، فيلزم بالعقد قبله كالبيع .⁽⁴⁾

هذا ، وإذا شرط النوهن أو الكفينل في عقنه ما ثم لم يف الملتزم بالشرط فللآخر افتسخ .

وهن المين عند من هي بيده:

14 - إذا كانت العين المرهونة بيد المرتبئ عارمة أو وديعة ، أو مفصوبة ، فرهنها منه صبح الرهن باتضاق انفقها ، الأنه ماله ، له أخذه فصبح رهنه كما لو كان بينه . (1)

ويلزم الرهن في الصنور السابقة بالمقد من غير احتساج إلى أمر زائد، لأن البد ثابتة والمقبض حاصل، فلم يحتج إلى إقباض، والله هذا ذهب الحنفية والحنابلة. ("كوفال الشافعية: بنسترط فيسه الإقبساض، أوالإذن به إن كان المرهون حاضوا، وإن كان المرهون غائبا عن علس المقد يشترط مع إنذ المبض مفني مدة إمكان القبض، وقالوا: لأن البد كانت عن غير جهة الرهن، فلم يحصل القبض بها. ("ا

تم على قول الخمهور بعلم الحاجة لتجديد القبض يزول الفسان بالمرهن، لانه ماذون في إسساك رهنا، ولا يتجدد منه عدوان، فلم يضمنه كالواحن، المراهن مسه، ثم أفيضه أو أبسراه من فسيانه والأن مبسب السفسيان؛ الخصب، والإعازة، ولا يعد المرتهن غاصبا أو

و ا) سورة الْفُرة (۲۸۳

روي أسنى انطبطت ٦/ ١٩٥٥ ، بياية المحتاج ٤/ ٢٥٣ ، الذي ١٩ (٢٣٤ ، وحاضية ابن هابدين ١٥/ ٢٠٨

۳۱) القي ال ۲۱ (۳)

⁽³⁾ بدايسة المجنهسيد ٢/ ٣٤٥ - وحصائبية البنياق على شرح الورقال 4/ ٢٢٣

 ⁽¹⁾ المغير إلى ۲۷۰ و وصائحية فلد سوني ۲۲۰ / ۲۶۰ و وحائمية التشخيط اوي ۲۲۰ ، ولسنى المطالب ۲ (۱۰۰ و وسيد المحتاج ٤٠ / ۲۰٠

ت 11) للمادر الباينة .

وجي أسنى الطالب ٢/ ١٠٠٠ بياية الشجاج 1/ ٢٥٠

مستحيرا. (أأ وقبال الشافعية) لا يعرأ العاصب المستحيرا. (أأ وقبال الشند. يرعى الصبيان وإلا للزم العقد، لأنه وإلا كان الرهى عقد أمالة؛ الغوض منه لتوثل و وهو لا يناي الضيال، فإذا المرعين أو كان لا يوقع المستمان قلان لا يدقعه بشداء أولى، وللفاصب إحباد الراهن على يعاع ينه على المرهود (أي وضاح يده عليه) ليجرأ من المضيان، ثم يستحيده منه يحكم الرهن، فإن المنطل نع إلى الحركم الرهن، فإن المنظل رفع إلى الحركم الرهن، فإن المتعالم المراكب أو ماذونه، ويرده إلى المرتهن، فإن المتعالم المرتهن المراكب أو ماذونه، ويرده إلى المرتهن المرته المرته

زواند المرهون، ونهاؤه

10 - لا خلاف بين الفقهاء في أن زيادة المرهول التصفة كالسمن وكابر الشجر نتبع الأصل. أما الزيادة المفصلة فقد الخلفوا في حكمها

فذهب التسافعية إلى أن المزينادة المنفصاة بأسوعها لا يستري عليهما الرهن، لان الرهن لا يريل الملك علم يسرعليها كالإجارة. ⁷⁷

وقبال الحنفية إن نهاء المرسود كالبوليد. والتمر، واللبن، والصوف، ونحو ذلك رمن مع الأصل، بخيلاف ما هومدن عن المنشجة

والم الغي (١/ ٢٧٠)، مائيسة المستسوقي ٣/ ٢٣١، حاشية

ووم بيانية المصام والرفادي روضية الطالين ١٥/٥. أسي

الطحطاري ٢٢٠/١

الهلائب ٢/ ١٩٨٨

كالأجسرة، والصنفقة، والهية، فلا تدخيل في الرهن، وهي للواهن الله

ويقول المالكية: إن ما تناسل من الرهن، أو نتيج منه كالولد يسري إليه الرهن، وما عدا ذلك من المتروانيد كالصيوف واللبن، وشهار الاشحار وسائر الغلاك فلا يسري عليها الرهن أ¹⁷

وذهب اختابنة إلى أن زواا شالعين الرهونة المفصلة وهن كالأصيل، لا قرق بين ما تناسل مهما أو تتج مهما كالولد، وبين غيره كالأجرة، والنمس، واللبن، والمصوف، وقالوا الأنه مكم شف في العين معشد المالك، فيدخل فيه الهاء والمسافع بأنواعها، كالملك بالبيع وغيره، ولأن النساء حادث من عين السرمن فيساخ لي فيها كالمتصل، وقالوا في سواية الرهن على الولد: ينه حكم مستقر في الأم ثبت برصنا المالك وسري إلى الولد كالتعيير، والاستبلاد، أنه المي الولد كالتعيير، والاستبلاد، أنه المي الولد كالتعيير، والاستبلاد، أنه المي الولد كالتعيير، والاستبلاد، أنه المينانية المينانية المينانية المينانية المينانية المنتبلاد، أنه المينانية المي

الانتفاع بالمرهون :

٩٩ ـ اختلف المقهلة في جواز الانتضاع الفرهون، وفيمز له دلك.

فدهب الحشفيسة إلى أنبه ليس تلزاهن ولا للمسرنين الانتضاع بالمرهسون مطلعها،

وا با من ماندين دار ۲۲۰، وقتح العدير ۱۹۹۹.

⁽٣) بداية المُعتبد ٢٤١٦). القوائري العقبية حي٣١٩

رم) النبي و(٢٠٠٥). الإعمام عدمه (٢٠٠٠). كشاف المتاح

رامع ببايد المجتاح وار ٢٨٩٠)، أسنى الطالب ٢٧٣/٠

لا بانسكنى ولا بالركوب، ولا غيرهما، إلا بإذن الأخسر، وفي قول عنسدهم: لا مجوز الانتشاع للمسرتين وأو بإذن الواهن، لأنه رباء وفي قول: إن شوطه في العند كان رباء وإلاجاز انضاعه بإذن الواهى. (15

وقبال المالكية: غلات المرحون تاراحن، ويسوب في تحصيلها المرتهن، حتى لا تجول يد البراهن في المرهدون، ويجود للمعرتين الانتفاع بالمرهون بشروط هي:

ان بشترط ذلك في صلب المقد

۲ ـ وأن تكون المدة معينة . ۳ ـ ألا يكون المرهون به دين قرض .

فإن لم يشمرط في العقمة وأبساح له المراهن الانتفاع به مجانا لم بجزء لاله هدية معيان، وهي غير جائزة، وكذا إن شرط مطلقا ولم يعين مدة للجهالة، أو كان المرهون به دين قرص، لانه سلف حرفهها. أ^ي

وفسوق الحتساطة بين الموهمون ظركوب أو المحلوب وسين غيرهما، وقالوا: إن كان الموهون عبر مركسوب أو محلوب، فليس للمسونيسان ولا للواهن الانتفاع به إلا بإذن الأخو.

أسا المرتبن فلأن المرهون ونهاء، ومنافعه ملك للراهن، فليس لغميره الخماها بدون إذات، وأما

السراهسن فلانسه لا ينفسود بالحق، فلا يجوز له الانتفاع إلا بإذن المرتهن.

فإن أذن المرتين للراهن بالانتضاع بالمرهون جان، وكذا إن أذن الراهن للمرتهى بشرط : 1 ـ أن لا يكون الرهون به دين قرض.

٧ - وأن لا يأذن بضير عوضى، فإن أذن الراهن للمرتبن بالانتفاع بغير عوض، وكان الرهون به دين قرض، فلا يجوز له الانتفاع به، لأنه قرض جر نفسا، وهو حرام، أما إن كان الرهون بشمن مبسع أو أجسرة دار، أو دين غير القسرض جاز للمسرتين الانتفاع بإدن الراهن، وكذا إن كان الانتفاع بعوض، كان يستأجر الدار المرهومة من الراهن بأجرة مثله، في غير محاباة، لأنه لم ينتفع بالمقسرض بل بالإجسارة، وإن شوط في صلب العقد أن ينتفع بها المرتبن فالشرط فاسد، لانه بندفي مقتضى العقد.

أسا المركوب، والمحلوب، فللمرتبن أن ينفق عليه، ويركب، ويحلب بقيدر نفقته متحريه العدل - من غير استقان من الراهن بالإنفاق، أو لانتصاع - سواء تعمد وإنضاق المواهن أم أ يتعدر واستدلوا بحديث والفهر يركب بغقته إذا كان مرهونا، وعلى الذي يركب ويشوب الفقت، إذا المفقة، (11)

⁽١) خائية الطحطاري (٣٩١/)، ابن عليمين (٢) ٢٩٠

 ⁽¹⁾ بلغبة البسائلك حلى النسرح البيغير 1/40, حالية النسوفي 121/40, والتوانين الفطية حر140.

⁽۱۱) حدیث («تعهر پرکب بنفته إدا کار برهوباه (مرجه)

وقبالوا: إن قول كلا: وينفقته ويشير إلى الانتفاع بصوض لتفقة ، ويكنون هذا في حق المرتفق، أما الراهن فإنفاقه وانتفاعه ليسا يسبب اللك. فإن لم يتفقيا على الانتفاع بالمون المرهونة في غيرهما لم يكيز الانتفاع بها، فإن كان دارا أغلقت ، وإن كان حرانا أغلقت ، وإن كانا كانا ، وإن كانا دارا أغلقت ، وإنا كانا دارا أغلقت ، وإنا كانا دارا أغلقت ، وإنا كانا الأغلقت ، وإنا كانا الأغلقت ، وإنا كانا الأغلقت ، وإ

وقال انشافعية: ليس للمرتبين في المرهون إلا حق الاستيثاق فيمشع من كل تصرف أو انتفاع بالمين المرهونة، أما الراهن فله عليها كل انتفاع لا يشغص القيمسة كالسرك وب ودر الليسون: والسكني والاستخدام، لحديث: ولظهر يركب بنفقت إذا كان مرهوفا، وحديث: (الرهن مركوب ومحلوب، (الرهن المركوب ومحلوب، (الرهن المركوب ومحلوب، (الرهن المركوب ومحلوب، (الرهن المركوب ومحلوب، (المركوب ومحلوب، (المركوب ومحلوب، (المركوب ومحلوب، (المركوب ومحلوب، (المركوب ومحلوب، (المركوب) (المركوب)

وقيس على ذلك ما أشبهه من الانتفاعات. لمسا ما ينشقس القيمسة كالمساء على الأرض المسومسونية والغارس فيها فلا يجوزله إلا بإذن المربس، لأن الوغية تقل مذلك عند البيع. (")

تصرف الرامن في المرهود :

٧٧ ـ ٧ خلاف بين الفقهاء في أنه ليس لفر هن التصيرف في المرحمون بصد فزوم العقد بها يزيل الملك كالبسع، والحبة والوقف، أو يؤحم المرتبئ في مقصمود المرهن، كالمرهن عند آخر، أو يقال الرغبة في المرهن، إلا بإذن المرتبن. (١١)

فإن تصرف بها ذكر فتصرف موقعف على إجازة الرئين ، لأنه تصرف يبطل حق المرئين في السوئية، فإن أذن له صح المرئين في الصرف، ويطل النوائية، فإن أذن له صح المصرف، والمسل المصرف عاليس هيمة للمصرفين بدل كالموقف، والهيمة، ويسقط حق المرئين في حيس المرهون ، لأن المسركان خقه وقد زال بإذنه . (1)

وإن كان للمرهول بدل كالبيع نفيه تفصيل: فإن كان الإذن مطلقال والدين مؤجلاً صح البيع وبطس الرهن الخروج المرهون من ملك السواهين بإذن المسرتين، ولا يجل تمن العسين المرهونة علها لعدم حلول الدين.

أسا إذا كان حالا عنب الإذن فضسى حق المرتبن من ثمن المرهون، وحمل إذا على البيع من غرضت لجيء وقته، ولأن مقتضى المرهن

⁻ البخاري والقنع ١٤٣/٠ ـ خاالسنفة) من حديث أبي مرورة.

⁽١) القي 1/15/1 ـ ٢٣١

⁽٣) سنيت: «السرمن مركسوب عائرت» أخسرجه اليهتي ١٩١١ ما ٢٠ ط «انسرة المساوف العشير نيية من حديث أي هربرة» ورجح البيهتي وقعه على أي هربرة، ومكن بشهد له الخديث التقدم

٣٤) روضة الطاتين (/ 99 ـ 99) أحتى الطالب 1/ 199

⁽⁴⁾ الفني \$\ 1 \ ك. أستى الطالب 7 \ 60 ل. وكشاف الفتاع ٣ \ ٢٠٠٠ الفواتين الفقهية ٢٩٩ ، حالتية الضحطاوي ٢ \ ٢٥٧

¹⁰⁾ كشاف الفتاح TT (TTC . براية المحاج)) Te4 . ACA

....

يبعه والاستيقاء منه، ولا يبطل الرهن، فيكون الراهن محجورا في شمن الموهون إلى وفاء من شدن المعون إلى وفاء من شمن المسرط، لأن التأجيل أحمد قسطا من التسن وهو المشرط، لأن التأجيل أحمد قسطا من الشمون، لأن المرتهن لم يأذن في البسع إلا طاهعا في وفاء الدين من نهت فلم يسقط حقه منه مطلقا، وإلى هذا دهب الحالة. (1)

وقيال الشيافعية: إن شرط في إذن البيع أن يكون الثمن رهنا لم بصح البيع سواء أثنان الدين حالا أم مؤجلا لفساد الإذن بفساد الشرط. (⁷⁵

وقبال الحقية : إذا باع الراهل وأجاز المرتبن البيم جاز، لأن توقيف البيم لحقه، وقد رضي سقوطه ، وإن نقد البيم باجارة المرتبي بننقل حقه إلى مدله لان حقه بالمالية ، وللمدل حكم المبعلية ، وللمدل حكم أصبح الروايتين في المذهب ، وللمشتري الحيال بين أن يصبر حتى يفتك الراهن المون، وبين أن يصبر حتى يفتك الراهن المون، وبين الن يرفع الامر إلى الحاكم فيصبخ البيع لفوات الشدرة على التسليم ، وفي رواية . للموتين ضبح الليم لأن الحق الشاب للصوتين بمنزلة الملك

فصار كالمالك، له أن يسمخ أو يجيز.

وعن أبي يوسف إن شرط المرتبين في الإجازة أن يكون الثمن رهنا فهورهن، لأنه إذا أجاز بهذا الشرط لم يرض مطلان حقه عن العين، إلا أن يكون متعلقا بالبدل، فإن لم يشترط ذلك ففيد مشيط حقه عن المرهون، والثمن ليس بمرهون حتى يتعلق به حق. اللا

وقبال المالكية: إن أذن الموتهن للواهن بالبيع بطلل السرهن عن العلين المرهونة، وحل مكانها الثمن رهنا إن لم يأت الراهن برهل كالأول. [2]

البدعلي الرهون:

١٨٠ - البسد على المسره - ون بعد لزوم العقد للمرتهن، لأن السرهن المركن الأعطم للتوثيق. وثيس للراهن استرداده إلا برضة المرتهن أو بأداء السدين وإن اتعقدا على أن يحملاه في بد ثالث جاز، وكنان وكيبلا للمرتهن في قبصه، لأن كلا منها قد لا بنن بصاحه، وهذا عمل اتفاق بين الفقهاء ١٣٠.

ودهب اتشافعية، والحنابلة إلى أن بد المرتبين علمي العنين المرهبوسة بد أمانة، فلا يضمن إن

 ⁽١) مكملة فننج الشدير وحائبة سمدي طلبي ١١١٨/٩ . وابن خابدين ١/٣٢٧

٧١) خالبة السوقي ١٤٢٣، وقرح الزرقان ٩/ ٢٤٣. (٦) الطيوان ٦/ ٢٧٦. الإنصاف ٥/ ١٤١٠. أسن الطالب

^{/ 137} أ. 370 . وللمنة السناليك v (300 الليوانية

^{1:1:1)،} حاشية الطحطاري (: 4:4)

⁽¹⁾ كشاف الفتاح ٢/ ٢٣٧، بابة المعتلج ٤/ ٣٦٩. المعمرج التراب

⁽⁷⁾ كشاف القباع ٢٢٨.١٢

⁽⁴⁾ أمنى الطائب 7/ 1944 ، جابة البدلاج 1/ 204 -

تنفت بغير تعدمته طدوت: الايفلق الرهن الصاحب عنده وعليه غرمه. أن الانتا لوضعتاه الامتناع الناسل من فعله حوف من الضهات، والتعطلت المداينات وفيه ضور عظيم، ولأنه وثيفة بالدين فلا يضمن كالزيادة على المدين؛ إلا بالتعدي أو التفريط. (1)

وقال الحنفية: إنها يد ضيان، فيضمن المرتبن إن هنك بيده بالأقل من قيمته ومن الدين، فإن تساويا كان المرتبن مستوفيا حقه، وإن وادت فيمة المرهون كانت النزيادة أمانة بيده، وإن نقصت عنها سقط بقدره من المدين، ورجع المرتبن بالفضل على الواهن.

واستخلىق بها ورد عن عطاء بن أبي رباح أنه حدث أن رجلا رمن قرساء فنقل في بدم فقال رسول الشلا للمرتبئ: وذهب حقك مرا⁰¹

وقالوا أيضا: أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن الرهن مضمون، وإن اختفوا في كشنه.

ولا فرق عندهم بين أن يكون الوهون مالا ظاهرا كالحيوان والعشار، وبين أن يكون مالا باطنا يمكن إعفاؤه كالحلي والعروض، وبين أن يغيم شهادة بهلاكها بلا تغريط، وبين ألا يقيم على ذلك شهادة.

أسا إن هلك المرهبون بتعد منه فإنه يضمن ضيان الغصب. الله

وضرق المبالكية بين ما يمكن رحماؤه كالحلي والصروض، ودين ما لا يمكن زخفاؤه كالحيوان وانعقبان البضمين الأول إن لم يكن المرهون عند أمين، أو لم يقم بينة على هلاكه بلا تقويط منه، ولا يضمن الثان إلا ينفريط منه. (33

مؤنة المرمون :

⁽۱) حالتية فلطحطاري (1 170. تنج القدير ۲۰۱۹ (۲) بناية الجنهد ۲۲ ۲۷۲۷. حالتية الفسوقي ۲۵۲۱۲ (۲) حديث ۱ ۲ بنائق الرهن من راهته الذي رهك . . «كفتم كونجه (ف-۲۸۱)

⁽¹⁾ مديث الايغلق الرعن لصاحب غشاء أشرجه طبيهاي 17, 174 ط دائيرة الصارف العالميانيية من حديث أي مراحبة البيانية مرورة ورجع إرساله من حديث سعيد بن السبب. وقدًا تقبل في طبيعة أن المجلسة العبادة الطباعة العبادة والعبادة والعبادة والعبادة والعبادة وهجوة إرساله الرعمية إيماد ورحمية الإسالة والمدارة وا

¹⁾ القليمري ٢/ ١٧٥، كتباك الفتاع ١/ ١٩٥، الإنساك ٥/ ١٩٥، نيارة المناج ١/ ١٨١

⁽٣) خديث «ذهب خشان» أضرحه أبو داود أن المراسيل (ص١٩٧) ما فالمرسالة) من حديث فطعه بن أيي ويناح مرسالا، ونقل كذات الريامي في نصب الرابة (٢١١/١٥) ط المجلس العلمي) من ابن اللهائد أنه صنف الرادي من خطاء، وهو مصب بن ثابت بن جداته

ولانه ملكه، فوجب عليه مانجتاج ليقاء الرهن.""

وقسال الحنفية: إن ما يحتاج إليه فصلحة البرهن ينفسه أو تبعيته كعلف الدابة، وأجرة السراعي، وسبقي البسسان معلى السراهن، وما يحتاج لحفظ الرهون كماوي الماشية، وأجرة الحفظ فعلى الرئين، لأن حيس المرهون له. "أا

الامتناع من بذل ما وجب:

• ٦ - إذا استدع من وجبت عليه مؤنة المرهون أجيم الحاكم عن أجيم الحاكم عليه، فإن أصر فعله الحاكم من حال الحياد الحاكم المراعين بالمؤنة بغير إذن الحياك صار منطوعا فلا يرجع على الراهن بشيء، وإن قام بالمؤنة بإذن الحاكم، أو أشهد على الإنعاق عند فقد الحاكم وامتناع من وجب عليه المؤنة أو كان غائبا عن البلد وجع بها أنققه عليه . (7)

وقــال المالكية: يرجع المرتبن على انو هن بيا انفقه وإن لم ياذن نه الحاكم أو الراهن. ***

ما يبطل به ظرهن بعد لزوم العقد:

المرهونة، وقولم يسكن .^[7]

الفسخ والرجوع عن العقد. (١١)

ما يبطل به عقد الرهن قبل اللزوم:

٢١ ـ يبطيل البرهن قبيل القبض برحوع الراهن
 عن البرهن بالقبول وبتصرف يزيل الملك كالبيم

والإصداق، وجعله أجبرة ورهت عند أخرمم

الفيض، رهبة، ووقف، لأنه أخرجه عن إمكان

استيفسته السدين من تمنسه وأمسا موت أحمد

التعاقدين قبل الغيض وجنونك وتخمر العصيره

وشمرود العين المرهونة قبل الخاروم فلا يبطل، أما في المسوت: فلان مصمر الموهن إلى الغزوم فلا

يتأثير بصوئمه كالبيع في زمن الخيار، فيقوم وارث

المراهن مضامه في الإقباضي، ووارث المرتهن في

الفيض، أما المجمون وتحوه فكالموت بل أولى

فيعمل الولي بها فيه المصلحة له، من الإجازة أو

وقبال المالكية: يبطل المقديموت الراهن،

وفلسنه ومرضنه وجنبونيه المتصلين بطبوت قبل

الحسون وإذنه بمكني المدار أورجنارة العبين

۲۷ ـ بيطيل العقيد بعيد لزوسه: بنلف الرهون بأنية سهاويية أو يقعيل من لا يصمن كحربي .

وة) الرحايدين (/ ٢٠٠٥) الطنفية ٢/١٦٦) المعي (/ ٣٦٦). روسة الطالبين (/ ٦٩، نهاية المعتبع (/ ١٩٦)

⁽٣) شرح الزرقان =/ ٣٤٦ - ٩٤٣ ، بلغة السالث ١٩٣٤ (٣)

 ⁽²⁾ كتبال (تفاع ۱۸ ۱۹۳۳) بايد المعاج ۱۸ (۱۷۵ و القبري)
 (3) (۱۸ و العام) الاستوقى (۱۸ (۱۹۵ و الفقالسانات)
 (4) (۱۸ و العام)

⁽۳) فل<u>طحط</u>اوي ۱۵ ۸۳۳ واین ماشین ۱۹ ۳۹۹ ا

وخ حائية ابن عابدين ٥/ ٣١٣، أمنى الطبائب ٢/ ١٦٩. اللغير 1/ ١٣٨

⁽¹⁾ بلغة السالك 15 -16

الصواف يلا بدل، ويفسم المرتبي لأن الحق له، والعقيد جائبرس جهشه، وينافيراءة من الدين بأداء أوإبسراء أوحوافية به أرعلينه ويتصبرف البراهن بإذنا المرض بيام بيل اللك، كافيلة، والسوقف، والبيح، أو إجبارة بحل النفين فيس الفضاء مدتهاء ورهن عند فعر المرتهن بإذنه الغال (*)

الشرط في عقد الرهن :

٣٣ ـ الشرط في عقد الرهل كالشبط في البيع فإن شرط فيمه مفتضى العقد كتقدم المرتبي بالمرهون عند نزاحم الغرب، وكون المرهود في يد المرمي، صح العضاد، وإناشرط فينه ما يساق مفتضى اللعضاف كأن لا يساع عناه الحناجة إلى البيع أو لا بيساء إلا باكثر من ثمن المناز ، أو أن بكون اللرهون بيد الراهن وبمعو ذلك عا يضر الرتهن أو البراهن بطبل الشيرط شيافيات مقصبود الرحن ومقتصان ويبطل العقد لفساد الشرط أأأأ

استحقاق بيع المرهون :

٧٤ ـ إذا حل المدين لزم المواهن بطلب المرتهن

إبضاء المدين لأت دبن حال فلرم ايفاؤه كالدي لا رهن به، فإن وفي المدبي جيمه في مالمه غير المرهون الفك المرهون، فإن له يوب كل الدين أو معضمه وجب عليه بيع الرهون ينفسه أوبوكيله بإذن المرتمن، لأن له حضا فيم، ويقدم في ثمنه المرتبن على سائر الغرماء ، وهذا محل انفاق بين الفقهاء . ⁽¹⁾ فإن امتنام عن وفياء البدين وبيم لمرهمون لأداء الدين من ثمته أمره الحاكم بوفاه الدين من عالم، أربيع المرهون، وأدانه من ثمنه فإن أصبر على الامتناع من كلا الاسرين عرره الحاكم بالحبس أوالصرب ليبيع المرهون، فإنالم بمُعنَ مَاعَ الحَمَاكِمِ المُرهود، وقضى الدين من ثمنه لأنه تعين طريف لأداء الواجب، وإلى هذا ذهب الشافعة والحناطة. (":

وقسال المسالكية: لايضيرب، ولا يحسون ولا يهدد بيها، مل يقتصب الحماكم على بيسع المرهولة وأداء الذين من تمنه. الله

وقسال احتفيتة اللصرتين مطيالينة البراهن طينسه وإن كان المرهن بيسدم، وأن يطالب لحبسته لدينه لأن حقه ماق بعد الرهيء والرهن

١١٦ الحسدايسة ١٨٨٤، كتيساف النفتساع ٢٠٤٣، الثني 4/ 1817 ، بياية المحتاج 2/ 1727 ، روضة الطاليس 1/ 44 (٢) خاشيسة البجسيرسي ٦/ ٣٨٠، نياية المحتسج ١/ ٢٧١. الطلبوس ٢٤٢/٦. كشاف الفناع ٢٤٢/٣. الغني

۲۱) شرح الزرقان ۱۹۹۹ مو

١٥) تهاجم المحساح ١٤ ٢٥٥ . ١٥٩ و١٥٥ . ٢٦٩ . و وسية الطائبين (4) 43 ـ 44 ـ (14 س) (4 / 75 م طفائية 14 / 19 م ١٥٧ بنخة السابك ٢١٦٠ ورجور

⁽¹⁾ شوح هودقتي 1/110، أسبى الطائب 1/101، الملقى 1/ 177 ء 177 ء نباية المعناج 1/ 177

تربيدة أن ولين والصيانة فلا تنتع به الطالبة . والحبس جزاء الظلم، وحبسه الفاضي إن ظهر مطلع، ولا يبيسع الفساضي الموهمون لا. مانوع حجسر، وفي الحجم إهماء راهايته ، فلا يجوز. ولكنه اليديم الحبس عليه حتى البيعة ادفعا المظلم. "الراد حجن).

ر واتب

انظر: وانب

ر واج

التعريف :

 السوواح اسم من راح بووج روجه روباحا بمعنى أسسرع. ويفسال: واج الشيء أي نفق وتنسر هلاسه وراجت السواهم رواجه: كشر تعاس الناس بها. (12)

. ولا يُخرج للعلق الاصطلاحي له عن العلق اللغواي ⁽¹⁾

الحكم الاحمالي

٣ - للرواج ألسري أحيسين المصود والتمن في المغود، وهو قريبة دالة على إراده الطرابي حال إطلاق التمن في إطلاق التمن في البيوع، فمنذ ذكر الفقهاء أنه بيشترط تصححة البياح أن يكون الثمن معلوما، وإلا حسمة المضد، لأن احهامات تفضي الى الشاؤعة فلا يحصل القصدود من شرعية المغد المنى على الذرصي.



وفي الفلاية ١٩٨/٤. ٣٠ / ٢٨٩. ابن عاشين ما ١٩٥. وفي

¹¹⁾ الصباح النبر، ومثن الألمة باها إروح:

و٢) السريطي عارف والسرونسان ١٠/٠، ومعي المعتملح ١/ ١٠/ ، وكشاف الفتاح ١٧٤/١

وإذا ذكر مقدار النمن ولربيق بوعه وصفيته كأن قال: بعضك هذه السلعة بألف دينار مثلا، فإذا كان في البلد المعقود فيه بقيد واحد يتعامل الناس به صبح المفد، والعموف إلى دلك النقد ! . وإذ ج في البلد، لأنه تعين بالقرادة وعندم عشركة غيرة لد، فلا جهالة.

كديك إذا كان في البلد بقود متعددة عندفة في المباليمة أو متساوية فيها بالكن أحدها عالب رواجيا صح البينع والصرة - الإطلاق إلى النفذ المراقع ، الدلالية الفريشة الخالية على إرادته، فكأنه المعين، الأن المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص، "أ

كيا يضبح البيع إذا أطلق الشمن وكان في البلد
مقبود منعددة مستوية في الفيمة المالية والرواج،
وفي هذه الحالة بخير المشتري في أن يؤدي أبها
شاه، وجدر السائع على قبول ما يدمع له منها.
لأن الحهالة في هذه الحالة لا تؤدي إلى
المشارعة 11.

أما إدا أطلق الشمل ولم يبين توعه ولا صفته. وكنان في البلد نضود مختلفة في النهمية والماللية ومتساوية في الوراح فإن البيع يفسد انفاقا، لأن جهالية وصف الشمل في هذه الحالة نفضي إلى

١١) الربلعي 25 م. ونتح القدير 10,000 ، والزرقان 10,500 ،

وكشاف القيام ١٣ ١٧٤ . ومعيي المجدم ١٧٠٢

والان المراجع السابقة

انسازعة. فالمستري يوبيد دفع الأدون والبائع بطلب الأرضع، واصدم إمكان الصرف إلى الحسده المكان الصرف إلى السناوي في الرواج. وإذا لم يمكن الصرف إلى أحدها واطالة أنها متفارته الذية جاءت الحهالة المنصيمة إلى المناوعة فيفسيد البيع، وهذا عبد الجميعة. ثم قال الحنفية: إن ارتفعت الحهالة بيبياذ أحدها في المجلس ويرضى الأخر صغ، بيبياذ أحدها في المجلس ويرضى الأخر صغ، الرتفاع المستد فيل تقروه. "ا

وتفصيل هذه السائل في مصطلح (وتفود).



روت ما يؤكن لحمه طاهر.

ويسنذا قال عطساء والمنتخعي والشوري. واستسدلتوا بها روي أن النبي يثلة كان يصلي في مريض الغنم . وقال: وصلوا في مراضل الغمره . أن وصلى أبو موسى في موضع فيه أبعار الغنم يقبل له: لو تقدمت إلى مهنا فال: هذا وذاك وحد.

ولم يكن تلتي الله وأصحابه ما يصلون عليه من الأوطئة والمصلحات والهاكانو يصفون عليه الأرض، وصرائض الغنم لا تخلوس أبصارها وأسوالها، ولانه متحلل معتاد من حيوان يؤكل الحمد فكان طاهرا أنها

أما روت غير ماكسول اللحم فنجس علا هؤلاء الفقهاء، وقد صرح المالكية بنجاسة روك مكروه الأكل كمحرمه ورد لم يستعمل التعامة (٢٠)

وقيال الحيفية والشيافعية ـ على المذهب. بمجامعة البروث من حميع الحيوانات المأكول اللحم وغيرها. ⁽⁶⁾ النعريف

. ١ ـ البروث لغية - وحياج (فضلة) في الحيافر. واحده رونة والجمع أروات . ⁽⁴⁾

ويستعمسل العقها، هذا اللفيظ باوسيع من ذلك فيطلق عندهم على رجيع ذي الحافر وغيره كالإبل والفتم. (19

وقريب منه الحُثي، والحُثي لليقو، والبعر اللإيل والغنم، والدرق للطيور، ⁽¹⁷

والعبذرة للأدمي والمنا والحبرء للطع والكلب والجرة والإنسان.

ولسرجين أو السوقين هو رجيع ما سوى الإنسان. ¹⁹

حكم الروث من حيث الطهارة والتجامة : ٧ ـ برى المالكية والجابلة والشافعية في رجه أن

ر وث

⁽¹⁾ مدات ، وصلواق مرايض الفتوار أحسرسته الترسفي (1) (10) دخة احتابتي ومن مدينت أي خريدرة وقسال وطليت حسن فيحسون.

⁽¹⁾ الشرع الصمير مع حائمة العماري عليه (197). وحواهر الإكليل (19

^{. (}۴) الراجع السابقة والشرح العسم (۴) a. (م.

⁽۱) ورضية الصائبين (۱۹۰)، ويبدانيغ الصبائع (۱۹۰۸)

و١) مني كلفة والقاموس المعيط مادنا. (روث).

وا) الباية ((٧١١)، والمارح العبعير ٧٨/١

⁽٣) الكليات لأبي البناء ١٠ م ١٥

ول) ابن هيدين 1137

وه) الدموس المحيط وناج المراوس، ومن خاشين ١٩١٧

الله اختلف الفنها، في صفه مجاسة الأرونت:

الحمد أبي حبقة هي نحسة تجاملة غليظة. وعند أبي يوسف ومحمد تحاسة خفيفة.

ودكم الكرتي أن النجاسة العليظة عند أبي حنيقة ما ورد نص بدل على نجاست، ولإ يرد نص معارض له يعل على طهارتم، وإن الخنلف العلياء ويسم، والخفيصة ما تعسارص نصبان في طهارته ونجاست.

وحميد أي يوسف وعميد الغليظية ما والع الانفساق على نجيامت ، والخفيقية ما احيلف العلماء في مجامنته وطهارته . ⁽¹⁾

٣- يناه على هذا الأصل فالأروات كلها نجسة نجاسة غليظة عبد أي حنيفة لابه ورويص بدل على نحاستها وهو حديث ابن مسعود رضى الله عسه قال: دإن البني يجج طلب منه أحجسار الاستنجاه فأتى بحجرين وروثة فأتخذ الخجرين ورمسى بالسروئة وقسال هذا وكس الله أي: نحس، وليس له نص معارض، وإنها هال معص

العنهاء مطهمارتهما بالرأي والاجتهاد، والاجتهاد " لا يعارض النص فكانت لجاستها غابطة.

وعلى قول الصاحبين لجالة ما يؤكل لحمه تخفيمة لأن العلماء اختلفوا فيها.

كيا أن في الأرواث صوورة وعنه وم الطيسة الكشرتها في الطوفات فتندفر صيانة الخفاف والنعال عنه، وما عنات بطبته حقت قصيته

ويتمرع عن احتلاف الاصلين أنه إذا أصاب التسوف من السروت أكتسر من قدر درهم لم غيز الصلاة فيه عند أبي حنفة .

وقسال الصساحيان: يجزفه حتى يفحش. ولا قرق عمدها من المأكول وغير المأكول.

وفي كل ما يعتسبر فيمه الفناحش فهمومضدر بالأوسع في قول محمد ومورواية عن أبي حييقة وقال أمويوسف شهر في شهر، وفي روية فزاع في فراع (17)

وروي على محمد في الروث أنه لا يسلم جوار الصلاة وإن كان كشرا فاحشاء وفيل: إن هذا أحر أشاويله حين كان بالري وكان الخليقة مها، قرأى الطلوق واخساسات عملوه من الأروث ولشائور فيها بلوى عظيمة. ("

ومحمد المالكية يعلمي عني أصاب الخف والتعل

^{. (}۱) بقد تع العبيانغ ۱۸ - هن ۱۸، وافياية ۱۱ (۱۹)، والعباوي الحايم ماهش المبلية ۱۹ (۱۹

⁽٣) به لع المينائم ١٠٠١م

وافتساری افتالیهٔ پاکی افتدیهٔ ۱۹۹۸ و افتتاوی انتشاهٔ ۱۹۸۹

و۱) مدائع طلب تابع ۱ (۱۰ ، والنتاوي القالية ۱ (۱۹ ، وسندة الغاري ۲ (۲۰) ۲۰۰۳

 ⁽۲) حديث أي صفيون وأنه التي يجا طلب منت أحجيان
 الاستحاد أخرجه اليخاري والفتح (۲۰۲۶) و السلفية)

من أروات المدواب وإسواها في الطرق والأماكن
 التي تطرقها الدواب كثيرا، قصر الاحتراز من
 ذلك، بخيلاف ما أصباب غير الحف والنصل
 كالتوب والبدن فلا عفو. (1)

أسا الشافعية فتجاسة البروث عسدهم لا يعنى عنها إلا إذا كانت تما لا يدرك الطرف فيعفى عنها في قول. (⁽⁾)

وعند الإصام أحد بعفى عن يسير نضلات سباع البهائم وجوارح الطير والبغل والحيار. وظاهر مذهب أحد أن اليسيرما لا يفحش

وظ هر مدهب احمد أن الرسيرما لا يضحش في الفذب, وهو قول أبن عباس. ^(١)

وقبال ابن أبي ليلى: السرقين ليس بشيء ، فليله وكثيره لا يعنبع الصبلاة ، لأنه وقود أهل الخسوميين ولبو كان نجسنا لما استعماره ، كيا لم يستعملوا العقرة . (5)

ولتقصيل ذلك انظر مصطلع : (نجاسة).

الاستنجاء بالروث :

 إلى المسافعية والحسابلة والمالكية في قول
 والتسووي وإسحاق إلى عدم جواز الاستنجاء بالروث طاهرا كان أو غير طاهر.

واست دل هذا الفسريق من الفقهساء على . ما ذهبوا إليه بها يأتي :

٩ حديث أبي هريسرة رضي الله نمسالي عنه
قال: «البحث النبي على وخرج لحاجته فقال:
أبغني احجازا أستنفض بها أو نحسوه ولا تأتني
بعظم ولا روث». (١)

عديث سليان رضي الله عنيه قال: ونهى رسول الله ﷺ عن الروث والمظام، (⁽²⁾

ولان السروت تجس في نفست عند من قال بنجاسته والنجس لا يزيل التجاسة . (⁷⁾

وقبال المبالكية: لا يجوز الاستنجاء بالروث النجس ويجوز بالطباهيرمشه مع الكراهة، لأن الروث طعام دواب الجن يرجع علما كياكان عليه. ⁽¹⁾

ويمرى الحنفية كراهة الاستنجاء بالروث لأن النص السوارد في الاستنجاء بالأحجبار معلول بمسعني الطهسارة، وتسد حصلت بالسروث كيا

⁽¹⁾ الشرح ا**لص**غير ٧٨ / ٧٩ ، ٧٩

⁽٢) المهذب ١٧/١ تشر دار المعرفة.

رج) اللبق ۲/۱ ۱۹۰۰ و

YEY/Y LEGICAL

⁽٥) المجموع ٢/ ١١٤ ـ ١٩٥، وللني ١/ ١٩٧، ومسعة اللؤيء ٢/ ٢٠١

 ⁽¹⁾ حديث أبي عربرة: وأبعي أحجارا أستغفر بناه أشرجه البغاري (النع ١/ ١٥٥٠ ط السنة).

 ⁽۲) حدیث سلیان ۱ دین رستول آهی عن البروث والمظام، آخرجه مسلم (۱/ ۲۲۶ د ط اطلی).

 ⁽٣) بدائت المستانج (١٩٨٠ ، والجماح ٢/ ١١٤ ، ١٠٠٠ ، وأسل الأوطاع والمنطق (١٩٧٠ ، وأسل الأوطاع الماء ١١٨٠ ، وأسل الأوطاع الماء ١١٨٠ ، وأسل الأوطاع الماء الم

 ⁽³⁾ سائنیة السدوی علی شرح البرسافیة ۱۹ ۱۹۰۰ تشیر دار المرفق، وشدسولی ۱۹۵۱، تشیر دار الفکر والشرح المدنیز ۱۹۰۱، وتلطاب ۲۸۸۶

تحصيل بالأحجار، إلا أنه كرهه بالروث الافيه من استعبال التجس وإقساد علف دواب الجرير⁽¹⁾

 دقم اختلف الفقهاء في الاعتداد بالاستنجاء بالروث:

ففهب الحنفية والمالكية وابن تيمية إلى أن من خالف واستنجى بالمروث يعتد به إن حصل به الإنفاء . (٢)

قال الكناسيان: فإن فعس ذلك (استنعى بالروث) بعند به عندنا، فيكون مقيا سنة (سنة الاستنجام) ومرتكبا كراهة، ويجوز أن يكون تقسل واحد جهتان مختلفتان فيكون سجهة كذا وبجهة كذا، (٢)

ريسرى الشسافعية وجمهور الحدابلة أن من خالف واستنجى بالروث لم يصبح واستداروا بحديث إلى من الحديث إلى سنوال الخريجة المراد من وسول الفريخة فقال: دلكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يضع في أيديكم، أوفر ما يكون لحما، وقبل بعرة علف لدواركم، فقال وسول الفريخة: دفلا تستنجوا بها، فإنها طعام وتحري تكفي (44)

وا) بدائع المناتع ١٨/١

والنبي يقتضي الفساد وعدم الإجزاء. (1) 2 - أما من استنجى بالبروت ثم استنجى بعده بمباح كحجر فقد اختلف من يرى عدم الصحة من القفهاء فيه على الانجاهات النالية :

 ا عدم الإجزاء مطلقا، وهو الصحيح عند جهور الشافعية وهو قول عند الحنابلة، وبناء على هذا الاتجاه يتعين الاستنجاء بالماء بعده.
 ٢ مالإجرزاء مطلقه وهموقول عند كل من

الإجراء إن أزال شيشا، وهـ وقول ذكره ابن
 حدان الحنيلي في الرعاية الكبرى واختاره.

وأجساز ابن جريس الاستنجباء بكيل طاهر رئيس من الجيادات الم

وللقصيل (ر: استجار، استجاء).

ييع الروث

الشاهمية والحناطة

 لا ـ الحتلف العقهاء في حكم بيع الروث، وينظر التفصيل في بحث (زبل).



 ⁽۲) بدهم المشاشع ۱۹/۱۰ والناسوقي ۱/ ۱۹۱۱ واشرح المشغر ۱/۲۰۲۱ والفروج ۱/۱۳۲۱

⁽٣) باباتع فصناتع الراءات وصدة القارىء ١٢/١٠٠

 ⁽³⁾ حديث ابن محمود (إلى مؤال الجن النزاد) أغرجه صلح (۳۳۲/۱ ط الحلي).

⁽¹⁾ المجمعوع 7/ 194. و 19. وكلسيات المقتباع الرجه. ومطالب أوفي النمي 1/ 174. ونيل الأوطار 1/ 174 (1) المجموع 1/ 114. 144 والمعروع 1/ 177

ريبة

التعريف :

إ. الربية اسم مأخوذ من الربب، وهي في اللغة
 الشك والنهمة، وجمها ربب كسفرة وسدر. (1)
 ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للربسة عن المعنى اللهوي.

الحكم التكليفي :

٣- يندب توك ما من شائد أن بوقع في الربية ، والاخد بها لا يوقع فيها ، للحديث الذي رواه الحسن من علي رضي الله عنها أن وصول الفيلا فال: ودع ما يربسك إلى ما لا يربيك ه. (* فإن الأمر فيه للندب ، لان نوفي الشبهات مندوب لا واجب على الاصح . ومعنى الحديث انرك ما قنسك فيه من الشبهات واعدل إلى ما قنسك فيه من الشبهات واعدل إلى ما قنسك فيه من الشبهات واعدل إلى ما قنسك فيه من الحلال، لأن ومن انفى

(1) المسحاح والقاموس والصواح داية (و بب).

الم<u>شبه</u>ات استها للينه وصوضه » . كما في الحديث . ⁽¹¹

فيمن أشكل عليه شيء واقتبس ولم يتبين أنه من أي القبيلين هو، فليناسل فيه فإن وجمد ما تسكن إليه نفسه ويطمئن به قلبه وينشرح له صدره قلياخسة به وإلا فليسدعه، وليأخذ بها لا شبهة فيه ولا ريبة، ويسأل المجتهدين إن كان من المفلدين وهذا هو طريق الورع والاحتباط (17)

ويتبغي للإصام احتساب الريبة في الرعية ، وعدم تتبع العورات ، لأنه إن فعل ظلك أفسدهم لقوله يُغِيَّى : وإن الأمير إذا ابتغى الوبية في المناس أفسدهم ه . ⁴⁷⁵

ومفصود الحديث حث الإمام على التغافل، وعدم نتيج العورات. فإن بذلك يقوم النظام ويحصل الانتظام. والإنسان قليا يسلم من عيه فلو عاملهم بكسل ما قالسوه أو فعلوه اشتدت عليهم الأرجاع واتسع المجال، بل يستر عيوبهم

⁽٣) حديث - دوع مايوبيسك إلي ما لا يوبيسك . أحسوجهه النوطي (١) ١٥/ ١٠ هـ الحلمي) والحاكم (١٩/ ١٩ - طاعاترا الكارف العلاية) وقال الذهبي. سند، قوي .

⁽۲) حديث: ومن التي الشيهات استمرآ لدينه وضرضه و. أخرجه البخداري والفتح (۱۹۶۱ - ط السائم)، ومسلم والراجه المائمة المسائمة و وسلم والأسائم الشيها من حديث التماثة بن بشير. واللغط شبلم.

⁽٣) فيصر القدير ٢٤٨/٣ . ط الأولى.

 ⁽٣) حديث : «إن الأمير إذا اينمي الرية في النامي أطبقهم»
 أخبر جمه أبير عاود (١٥٠ - ٢٠ - گيليق عرب حبيد معلس)
 وإسناده ضحيح

ويتفاقل ويصفح ولا يُتبع عوراتهم ولا يتجسس عليهم. (*)

وأما ظن السوء والخيانة بعن شوهد منه الستر والصلاح فحوام شرعا، بخلاف من اشتهر بين النياس بتصاطي السريب والمصاهدة بالخيانت، قصوله تعالى: ﴿ بِالْمِيا اللّٰهِنِ آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ﴾ . (** ولقوله ﴿ الله ولينا ألله ولينا القلن إن المناس الله المدينة والله ولينا ولينا معلى ولينا روي عن النسبي ﴿ الله على المسلم حوام: دمه، وماله، وعرضهه (*)

والغلن في التسريعة قسيان: عبود ومذموم، فالمحمود منه ما سلم معه دين الظائر، وسلم أيضا المظائر، وسلم والمناموم ضافه بدلالة قوله تعالى: ﴿ إِنْ بعض الظان إِنْمِ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ لِولا إِذْ سمعتموه طن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا ﴾ ، (*) وقوله: ﴿ وَطَلَمْتُ السّوة وكنتم فوما وولاً ﴾ . (*)

وفسال النبي ﷺ: وإذا كان أحسدكم مادحا لا محالة فليضل أحسب كله وكفا إن كان برى أنه كفلك، والله حسبيه، ولا يزكي على أفه أحساه، (1) وقال: وإذا حسدت فاستغفر، وإذا ظننت فلا تحقش، وإذا تطبرت فامض، (2)

قال المهمدويّ: وأكثر العلياء على أن العلن القبيح يمن ظاهره الخير لابجوز، وأنه لا حرج في الظن الفبيح بمن ظاهره الفبح .⁽⁷⁾

أثار الربية ومواطن البحث :

ويظهر أثر الربية في كثير من مسائل الفقه،
 ويظهر أشرها في الفقر والسكنة كيا فوكان ظاهر
 من يدعي ذلسك مخالف لدعمواهما فتلك ربية
 تكذب دعواهما فلا نقبل إلا ببينة.

_ ويظهــر أنـرها أيضا في الـوصية بمعنى الإيصاء كيا ثوظهـر للحاكم ريبة في الوصي ، فإنه يُعِرز له أن يضم إليه معينا بمجرد الريبة كيا أفتى السبكي .

ـ وتؤثر الريسة أيضا في العدة فإنها أي العدة

⁽١) فيض القدير ٢/ ٢٢٠٠ . ط الأولى

⁽٢) سورة فأنجرات/ ١٢

 ⁽٦) حفيث اليساكم والتقل فإن النقل أكسانها الهسديان.
 أعرجه مسلم و2/ ١٩٥٥ ما طالخيلي، من حديث أبي مربرة.

ده) مورة التورار ١٧

⁽١) سورة القنع / ١٦

 ⁽۱) سبیت. وارفا کای آسیدکم مادها لا عالی فلیانی
 آسیرجت البخراري (الفتح ۱/۱۵۰۰ ما الباشیة) من حدیث آیی بکرد.

تثبت بالنسك كها ذكر الحنفية ، وذكر المالكية أن المستحاضة إذا لم تميزدم المرض من دم الحبض ، وزناسر الحيض الوناسر الحيض بلا سبب ظاهر من رضاع أو استحاضة ، أو مرضت المعلشة فناصر حيضها بسبه قبل الطلاق أو بعده ، تربصت تسعة أشهر استراء على المشهورة وال الريبة لانها مدة الحمل غالبا ، وفي كونها نعتبر من يوم الطلاق أو مناسبا قولان ، وقالوا في المنفة من طلاق أو وفساة إن ارتابت في الحمل ، أنها تتربص إلى تقصى أصد احسل ، وفي كونها تتربص أربع سنين أو خسا خلاف .

وذكر الشافعية - كها جاء في المتهاج - أنه لوظهر في عندة أقدراء أو أشهير حمل من المزوج اعتمادت بوضعت ، ولا اعتبسار بها مضى من الأقسراء أو الأشهار فوجود الحمل، ولموارضايت في العمدة المذكورة لنقل وحركة تجدهما، لم تتكح أخر بعد غامها حتى نزول الربة.

وذكر الحنابلة أن المعتدة إذا ارتابت بأن ترى أمسارات الحمسل من حركة أو نفخة وتحرهما وشكت. هل هو حل أم لا؟ فلا يخلو ذئسك من للانه أحوال:

احدها: أن تعدت بها الربية قبل انفضاه عديها وفي هذه الحالة تبقى في حكم الاعتداد حتى نزول الربية، فإن بان حملا انقضت عدتها يوضعه، فإن زائت وبان أنه ليس بحمل نبينًا أن عدتها انقضت بالقروء أو الأشهر، فإن زوجت

قبيل زوال السربية فالنكاح باطل، لأنها تزوجت وهي في حكم المعندات في الظاهر، ويحتمل أنه إذا تبن عدم الحمل أنه يضح النكاح، لأنا نبينًا أنها تزوجت بعد انقضاء عدتها.

النّاني: أن تفلهو بها ذارية بعد انقضاء عدنها وزواجها، قالنكاح صحيح لوجوده بعد انقضاء العدة ظاهرا، والحمل مع الربية مشكولة فيه فلا يزول به ماحكم بصحته، لكن لا يحل لزوجها وطؤها للشبك في صحة النكاح، ولأنه لا يحل لمن يؤمن بالله والبوم الآخر أن يسفي ماء ذرع غيره. ثم تنظر فإن وضعت الولد لأقل من سنة شهر منذ تزوجها الثاني ووطئها فنكاحه باطل لانه نكحها وهي حامل، وإن أنت به لأكثر من ذلك فالولد لاحق به ونكاحه صحيح.

اندالت الذكات إلى تحدث بها الربية بعد الفضاء المدة وتبل النكاح ففي حل النكاح فا وجهان أحدهما: عدم الحل، فإن تزوجت فالنكاح باطل لأنها تسزوج مع الشبك في انقضاء العدة فلم يصبح ، كما لووجادت الربة في العدة ، ولأننا لو مسحمت النكاح لوقع موقوفا، ولا يجوز كون النكاح موقوفا.

والتناقي: بحل ها النكاح ويصبح لاننا حكسا بانقضياء المعنق، وحل التكاح، وسقوط النفقة والمستكنى، ملا بجوز زوال ما حكم به للشك الطبارى، وهيذا لا ينقض الحياكم ما حكم به يتغير اجتهاده ورجوع الشهود.

ريح

التعريف

إلى المربح في اللغة: الشواء المسيريين السياء والأرض ، والربح بمعنى الرائحة : عوض يدرك محمة الشم، يقال: ربح زكية.

وقبيل: لا يطلق اسم الربح بلا على الطبب من النسيم.

أما الرائحة فهي النسيم طيباكان أم نتنا. وجمها: رباح. وأرواح، وأراويع. ⁽¹⁾

ويستحدم لفنظ (البرياح) في الرحم، ولفط (السريح) في العداب، ومنه حديث: واللهم اجعلها زياحا ولا تجعلها ريحاه. (١)

والربح: الهواء الحارج من أحد السبيلين.

و وتؤثر البرية أيضا في الشهادة على الدم، كما لو ادعى الولي لقتل على رجلين، وشهدله شاهددان فيسادر المشهود عليهما وشهد على المساهدين رأمه القائلان، وذلك يورث رية المحاكم فراجم الولى ويسأله احياطا.

دوينيدب المحاكم تفرقة الشهود عند رئيبه فيسهم، كماذكسر الشمافحيسة ويسأل كلا ويستقصي، ثم يسأل الذني كدلك قبل اجتباعه بالاول ويعمل بما غلب على ظمه

والأولى كون ذلك قبل النوكية , ثم إن أصل الرد في الشهادة ميناه النهمة ,¹⁹

هذا، ويبيحث عن السيائيل الخياصية بمصطلح ريبة في: الزكاة، والوصية، والعلق، والقضاء، والشهادة، ويبحث عنهيا أنصيا في مصطلح: (شك) ومصطلح: (تهمة).



⁽¹⁾ فتح الفعير ٢٨٧ (١٩٨٠ - ط الأمرية الدسومي (١٩٨١ - فا ١٩٨١) (١٠ - ١٧١ - ١٧١ - ١٩٨٨ - ١٩٨٨ - ١٨٨

⁽٣) حدث واللهم احمله وحجا ولا عمله ريماه عوشطر من حديث أخرجه الطرق في الكيو من حديث ابن عباس كم أن تصمح السزوائسة (١٩٠٠ عد القدومي) وقبال الطباعي: ومحمين بن ميس الملف بمنش وهو متروك وقد وتقة حصين من تعيد وجة زجاله وجال تصحيح.

ولا يُعرج المعشى الاصطبلاحي عن هذه العاق اللغوية .

الأحكام المتعلقة بالربح :

اللدعاء مند ميوب الربح :

٣- يستحد، للصرة عبد هيوب الربح أن رسال أنه جرها وينصون شرها، ويكا ودسها العول 25. والربح من روح الله تأتي بالبرحة وينا بعداب، وإذا وأينموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستميساوا بالله من شوهاه أنه وخيرما فيها وخيرما أرسلت به، وأخوذ بك من شرها، ومن شرما أرسلت به، وأخوذ بك من شرها، ومن شرما أيسالك عيرها، شرها، ومن شرما أيسالك عيرها، ويقسول: واللهم اجعلها وضاء، ولا تجعلها دراجا، ولا تجعلها رجاء، ولا تجعلها رجاء،

الربع الخارج من السبيلين:

٣ ـ لا خلاف من الفقية، في أن حروج ربح من

(1) حديث والعهرإن أسالسك فيرضاه الحسوج مسلم
 (1) 11.7 ما الحقى من مدين عائدة

و 17 كشدف الفتاع 1/ 40 ، وحاتية الحيل ١٩٧٠ . وأسبى المغالب 1/ 190 . وجاية المعناح 1/ 197

وحديث واللهم المعلهما والدولا تجمها عددان عوا شطر من حديث ابن عبس، اتسان تجريمه ب: ١

در الإنسان ينقض اليعموه لقوله على: «لا وضوء ولا من صوت أو ربح، . **

واحتلفوا في مفصده إذا عرج من قبل الوأه أو من ذكر الرجل.

قلمب الشافعية، ويعض الحنابلة إلى أن خروج الربح من قبل للرأة أولاكر الرحل ناقص النظهارة، لعموم أوليه يجهز الالا وقسوم (لا ص صوب أو ربح ».

وقال الحنفية والمالكية (إن الربيع الحارج من الضل أو الدكر ليس بنافض، لأنها لا تنبعث هن عمل السعامية فهو كالجشاء، وهو قول عند الحناملة (أن

والتفصيل في مصطلح: (حدث).

الاستجاء من لربع :

 الربع الخارجة من الدير ليست بنجسة ، فلا يستنجى ميسا إفسيله يؤود ، من استنجى من البرينج عليس مناه⁽²⁾ وقال أحد : نيس في الربح

را) حديث الاوضاء إلا بن صوت أوربنج، أخسره، السترستين (١٠٤-١٠ طاختي (در حديث يُن هريوه، وقال الحديث مس صحيح،

⁽٩) أستى الطاقب (/ ٥٥) وقدح الفسار (٣٣٠٧ / ١٩٥٠). ويراحب ويدائع المسابع (/ ٤٩٠) ويراحب المسابع (/ ٤٩٠) ويراحب المسابع (/ ٤٩٠) ويسمى (/ ٤٩٠) ويسمى (/ ٤٩٠) ويسمى (/ ٤٩٠).

الرحم حديث المراهنتين مر البربيع فليسرمنياه أحرجه م

استنجاء في كتاب الله ولا في سيئة رسبوك. فهي طاهرة فلا تنجس سراويله البتلة إدا حرجت (**

والتفصيل في (استنجه)

وجوب إزالة ربح النجاسة :

 قوب إزالية ربح التجالية عند معهن الشيء المنتجل، وفي ذاليك خلاف وتقصيس ينظر في مصطدم (الجالية).

إخراج الربح في المسجد :

٣- يكره إخراج الربح في المسجد وإن قايكي فيه أحد لحديث. وإن الملائكة نتاذي عا بناذي مه بننو أدم. أم يكر فيه بننو أدم. أم يكرج من بفعش دلك، كم يكرد خصور المسجد لن أصل شبت له وائحة كريمة كالعسل الي، وبحوه، وتسفيط عنه الجهامة إن تعدر عليه إذاله وجها، ومثل دلك من له حسان، أو بعدر، أم يحسل كال من له حسان، أو بعدر، أم القسول من هذه المحاسر، أم القسول من كال من هذه المحاسر، أم المحاسر، أم

الشحرة فلا يقرس مسجدناه أأأأ

لبوت حد شرب الحمر بفوح ريجها من فعه : ٧ ـ لا بثبت حاء شوب الخمر بوجود ريجها في دمه لاحتيال أنه تخصيص بها، أو فقه حاء فنها ذافها عهدا، أو أسه تساول شيئا أحر بشسه ريحه ربع الحميس، والاحسيان شبها يسقا عالمه الحسل لقوله يحقى عادره و الحمود بالشهات و: " والى هذا بحد أكثر (هل العلم . " "

وقبال المالكية . بنيب حد شرب الخمو يوجود البريح ، وهي إحمدي روايدين عن أحمد . لأن البريم ندل على شربه فلخمر فأجري محرى الإنسرار، وأن ابن مسعود رضي الله عمد حلد رحلا وبد متاريخ الخمر . (1)

ولتفصيل ذلك الطر مصطلع : (٤٠٠٠)

اليون في مهب الربح .

٨ ـ يكره البون والتغوط في مهب الربع ، لئلا

¹⁹⁾ حديث (من أكسال من هذه التبخيرة). أخبرجه مسلم: (14) 1946 علم أخلي: من حديث أي هرمزة

والإحديث والزوارة السفوديات بين السمال والسرات إلى السمال في الطفاحة المستقالة السفوي وهي الإداما السمادة ونقل على بن حجر أنه قال في بساء من الايمرف

۳۱) أسمى الطلاب وال ۱۹۹۹ الميلي ۱۹۷۶ €. ابن عابدين. ۱۹۶۶ -

⁽¹⁾ شرح السروقياني (2 / 200 ومواهب (خليبل 1/ 200). والعني (2 / 200)

[.] اين هدي و . الكسمس (١٥ (١٣٥٣ ـ طاوار المكس) من حديث حام بن عداده . و مستكره اين عدي

⁽۱) فشمال انضباع ۲۰۱۰ ان هدی ۱۹۳۸ وحمالیت اندمونی ۱۹۲۶

 ⁽۲) حدیث ازاد الحالات تنادی قایبانی متد بو دود آخرید.
 مسئم (۱) (۱۹ ط اطلیق این حدیث جارای جیداند.
 (۳) کشاف الدیج شر ۱۹۵ آخل الطاف ایر ۱۲ و ۱۲ رسو مو الزائلیق (۱) (۱۲ و ۱۲ رسو مو الزائلیق (۱) (۱۲ و ۱۲ رسو مو

يصيمه رشاش النجاسة، ولا يكنوه استضال القبلة عسد إخسراج السريسج، لأن النبي عن استقباها واستدبارها مقبد بحاله فضاء الخاجة. وهومتقاه في الربح. (12

التخلف عن الحيمة والحياعة لشدة الموجع: • يهوز التخلف عن الجياعة والجيمة لاثننا اد الربح. (أن وهو عمل القبل بين الفقهام، وذلك قامشة في وقصول النين يجع في الليام الفلسيرة وذات الربح: وألا صلّوا في الرحال، (أن

وتناصيل دلك ينظر مصماح. (صلاة الحيامة)



راه آمنی انطاب ۱۰ (۹ یا ۱۹ وکتاف انفاع ۱۰ (۹ یا ۱۸). وشرم از رقان ۱۰ (۱۹ یا دید بهید امخاج ۱۳ (۱۳ ۱

۲۰ أسلى الطبيات (۱۳۶۰). ورضيته الطبائيين (أردوه). مراهب الطبار (أردوه)

وعور صوبات وألا مثلوم في الرحالات أخرجه البيخوري والمتح - ١٩٠٧ مثل المثلمية والمسلم و ١٩٠١ دامة الحيي دمي - حدث بن عمر

ريش

النعريف

ولا غرج استعال لفقها، للكنمة عن المعنى اللغوني. اللغوني.

الألماظ ذات الصلة .

الشعر والوبر والصوف

 التشعير: ما بنيب على الجسيد عا ليس بصوف ولا ويو للإنسان وعيم (١٠)

والشعر يقالله الريش في الطبور فهيا متنايدن

والاي تفردنت الطبيعي الهسيط عادة الريش. والايات العرب الفردات

الأحكام المتعلقة بالريش أ . طهارة الريش

٣ ـ انفق الفقهاء عني أن الريش يوافق الشعر في أحكامه ومقبس عليه والفقاوا علي طهارة ربش الطهر المأكبول حال حيانه إذا كان منصلا بالطيرء أمنا إذا لنف أونست قط مترى الجمهور أيضاك طهارتها أما المالكية فيرون أن الطاهر منه هو البرعب، وهنوما بجيط نفصت الريش، أما القصب فنجس، ويمرى التسافعية في روابة أن الريش المتساقط والمئوف نحس، لغوله ييج. ومنا فصنع من البهيمية وهي حيثة فهي مينة والله ويطبل الحمهور قولته تصالى: ﴿وَمِنَ أَصُواقِهَا وأوسارها وأشمارها أفانا ومناعا إلى حيرها أأ والمريش مقيس عليهماء ولرفصر الامتعاع على ما يكسون على المذكي لضباع معطم الشعبور والاصبواف, قال مصهوا وهدا أحد موضعيل حصصت السنسة يبهم بالكتاب، فإنا عملور فولًا عَبِينَةً . ومنا قط م من البهيمة وهي حبة فهي مينية .. فعس بقاون، تعمالي . هومن أصبوافها وأوبارها وأشعارها إن الأبق

ومندهب جمهور لعلهاء دي الجملة باطهبارة

ريش الطور الأكول إذا حاب. الله وهم تفصيل في فالك ا

قال صاحب الاحتيار من اختصة شعر المته وعطمها طاهر، لأن الحياة لا تحلها الموت. حتى لا يتألم الحياة الا تحلها الموت، وهو المحسر، وكسدا من المعمل والحاة الا والحمد والمقلف والعرف والمصوف والوير والريش والمن والمناس المحالمان والمحلب لما ذكرت، ولقوله تعالى فارمى حين في احتى بها علينا من غير فصل بين المأحوة من الحي أو الملت الا

واحدً دا. والبط البقوق التهج في شاة ميمسودة رضي عد عمياً حالها حرم أكسه، وفي رواية المحمها الآل فدل على أن ماعدا الفحم لا مجرم، فدحلت الاجتزاء المذكورة، وفيها أحاديث أحر صريحه، ولأن المعهود فيها قبيل طوت الطهارة فكذا بعدم، لأنه لا يجلها الله

 ⁽⁴⁾ حدث : وصا قطاع من اليهيمة وهي حية بهي ميشة.
 أخياسه المترسدي (٧٤٠/٥ ما الخلي) وصال (مصدت خسن فرصه).

⁽٦) سروة اليعن/ ١٠٠

⁽۱۹ مسر عاب دیر ۱۹۳۸ الاختیار ۱۹۳۸ مروض نه ۱۹ های خرج روض الط خد از ۱۱ استوج الصحیر ۱۹ مای ۱۹ شرح مشیح الجلیل ۱۹۵۱ مراکز در در در الإکلیز ۱۹۸۱ مرکزی طفاح در ۱۹۵۰ ملفق ۱۹ مار ۱۸ مطلب آزل شی ۱۹۲۸ مراکزی

رق) الأحتيار فأرقان والبدائع والعام

⁽٩) حديث (إنها حرة أكلها) . وأصرحه البحاري (الفتح (١٩٩٧) . ط السافيسة) ومسلم (١٩٧٧) . ف الحميي من حديث التر عبداس. ورواية وخمهها أخرجها الدارقطي (١٩٧٦ . ط دار المحاسر) وصححها

دول این هیمین ۱۹۳۸ ا

وقيدها في الدر الخنار: بأن تكون خالية من الدسومة. (١)

ومنذهب المناكبة بالنبسة لريش البنة كمندههم بالنسبة للريش المنتوف والمنفصل، وهرأن الزهب طاهر دون الغصب، ولكن ذلك مشروط بجز الرغب وتوبعد نتف الريش، وستحب عسله بعد جزء . [1]

وكذا الحنابلة يوافشون لجمهور في طهارة ريش البنة، غير أنهم يستثنون من ذلك أصول الريش إذا تنف سواه أكنان رطبا لم بابس، لانه من جملة أجسراه المينسة، أثبيه سالرها، ولان أصدول الشحير والسريش جزء من اللحم، لم يستكمل شعوا ولا ريشا. (2)

وفي رواية أخبرى للحنابلة أن أصل الريش إذا كان رطبا: وننف من المينة، مهولحس، لأنه رطب في محل تجس، وهل يكود طاهر بعد غسله?

علي وجهون :

المدهمان أنه طاهر كرؤوس الشعر إذا الم

والتناس: أنه تجني لأنه جزء من النحم لم

ودواليفي الأده

و۲) مورة فالعة/۲

الميت أنجس، الأنه جزء منصل بالحيوان انصال خلفة فنجس بالموت كالأعضاء، واستطارا بقوله الصالي . فحرمت عليكم المينة في أأن وهذا عام يشمل الشعر والريش وغيرهما.

وذهب جماعت من السلف إلى أن السريش ينجس بالموت، ولكنه يطهر بالغسل، واستدلوا بحديث أم سلسة: «لا علم محسك اليتة إدا دبيغ، ولا بأس بعسوفها وشعرها وقروبها إذا غير بالماء، (*)

يستكمل شعرا ولاريشا، (١) وهو المعتمد كيا

وسلحت الشباقعية عقى الصحيح عاذريش

أمسا الطسيرغير الماكنول فصدهب الحنفية والمالكية في ريشته كصفههم في ريش الطبير فلكول الدطاهر.

وذهب الشنافعية و لخنابلة إلى نجاسة ويش الطسير الميت غير الأكنول، إلا أن الحنابلة فحم تفصيل في ذلك.

قال في المغني: وكسل حيسوان فتنعسره سأي وربشه بامثل مفية أجزائه، ماكان طاهرا فشعره

⁽٣) حليث الآياس بمسك المنت إدا دينغ ولا يأس تصوفها وشعيرها وقبر ولها إذا فمثل بالمادن أحرجه الدارقطي ١١١/ ١٤ - طاحار المحامين ولمال يومضا بن المقبر بازوال ولا يأت به خرد

⁽۱) این هلیمین ۱۳۸/۱

⁽۲) الكرشي ۱/۸۳

رام) كشاف القنام ١٩٧/٠

وريش، طاهر، وما كان نجما فشعره ريشه ـ كذلك، ولا فرق في حالة الحياة رحالة الموت، إلا أن الحيموانيات التي حكمننا بطهيارتها لمشقة الاحتراز منها، كالسنوروما دومه في الخلفة، فيها بعد الموت وجهان:

أحدها: أنها نجبة ، لأنها كانت طاهرة مع وجود علة التنجيس لمبارض ، وهو الحاجة إلى العمو عنها للمشقة ، وقد انتقت الحاجة ، فتنتقي الطهارة .

والشاني: هي ظاهرة، وهـذا أصبح، لانهـ: كانت طاهـــرة في الحيـــان، والمــوت لا يغتضي تنجيـــها، فقيض الطهارة. (*)

حكم الريش هلى هضو ميان من حي: ٤ ـ قال البعوي من الشافعية: أنه لو قطع جناح

ع دن بيتري من مصطبيع من الريش نجس طائر مأكول في حياته فها عليه من الريش نجس نبعة لينته . ⁽¹⁾ وانظر انتضمين في: (شعر) .

حكم الريش على الجلد المدبوغ:

و الذا ديغ جلد المينة وعليه شعر (لوريش) قال
 في الأم: لا يطهر أذا الدباغ لا يؤثر في تطهيره.
 و ووى السريسم بن سليسيان الجيسزي عن

(١) الجموع ١/١١١

الشنافعي أنه يطهره لأنه شعر ريش دنابت على جلد طاهر فكان كالجلد في الطهارة، كشعر الحيوان حال الحياة، والأول الصع عند الشاهية .⁽¹⁾

وينظر التفصيل: في (دباغ). (شعر).

حكم الجناية على ريش الصيد للمحرم أو في المرم:

٦. إن نتف المحرم ريش الصيد أو شعره أو وبره نعداد ما نتفه فلا شيء عليه، لأن التفصل زال، أشبه ما لو انتدمل الجرح، فإن صار الصيد غير عنت بنف ريشه ونحوه فكها لوجرحه جرحا صار به غير عنت م أي عليه جزاء جيمه م وإن نتفه فعليه وله يعلم خيره فعليه نقصه . ¹³¹

وينظر التفصيل في: (حرم)، (صيد).

الاستنجاء بالريش :

٧. لا يجوم الاستنجاء بالبريش إذا كان طاهبرا قالعاء وقواستنجى بشيء منه وشك هل وجدت فيم تلك الشروط أولاع فالمعتمد عند الشافعية الإجزاء. (77)

رينظر (استنجاه)، (شعر).

 ⁽١) سي (١ ٨٠) وانظر كشاف الغناع (٧٥). ابن هايدس (١٣٨١)، الأهيسال (١٩٥١)، فسرشي (١٩٨٨) الإنشاع المغطيب (١٣٣/٧)، المجموع ٢٧٧)

⁽۱) البعوج 1847) (۲) كشاط الفتاح ۲/ ۱۹۷۷، مطالب أول النبي ۲/ ۲۷۹ (۲) الفراداری ۱۲۷/۱

السلم في لريش :

٨ بابضنج السام في النوبار وانشعار وانصنوف والريش ما لم يعين حيوانها. (١)

انظر التفصيل في (مسلم) ، (شعر) ، (صوف).

ننف الريش بالماء الحار :

 ٩ ـ إن قشاوى الأنظروي ونقبلا عن فشاوى ابن نجيم في الحظر والإماحة): سئل عن الدجاج إذا أمفي في الماء حال الغلبان لينتف ريشه، قبل شق بطبه هن ينتحس؟

فأجاب: يتحس، ولكن بفسل بالذه ثلاث مرات فيطهس (⁴⁷ وجاء في شرح النورفاني على هنصر خليل النالكية :

يس من الفحم الطبوخ بالنجاسة الدحاج المفبوع، يوصع في ماء حار لإخراج ريشه من عبر عسل المذبح، لأن هذا ليس بطبح حتى ندحل النجاسة في أعيافه، مل يغسل ويؤكل. (2)

(۱) الفليوبي 1/ 707، وانظر مطالب أولى النبي ٢/ ١٤٠

(٣) تتارى الأنفروي ١٩٨٨، وانظر فلع القدير لابن الهيم

رح) الزرقاني ۱/ ۲۳

ريع

التعريف :

 الربع لغة: النهاء والزيادة، ورئع: زكا وزاد ويقال: أواعت الشجرة: كثر حملها.

ويقبال: أخرجت الأرض المرهونة ريعاء أي . غلة لأنها ريادة. (¹⁷

والفقها، بفسرون الربع بالغلة ويفسرون الفائة بالسريسم، ويستعملون النفظين بمعنى واحدد فوحيد فيعسرون تارة بالسريع وتنارة بالغلة، والمسمى عشدهم واحد وهو لزيادة والفائدة والدخيل الدي يحصيل كالزرع والشعر واللين وكرا، الأرض وأجرة الداية وما شارة ذلك. ""

الأنفاظ ذات المبلة :

المافريحات

٧ ـ السريح فياء الحال نتيجية البسع والشواء

و1) لمنان العرب والمصباح النيو والمفرس، والكلمات 1/ 1999 (1) ابن عابدين 1/ 171، وه/ 222، ومنع الجبيل 1/ 23. 17. والتسمرح الصمير 1/ 10 17 قا الطني وشرح متهى الإرادات 1/ - 24، 1/ 10، وكشف اللباع 1/ - 24

والمرابحة بهم السلمة بالثمن الأول مع زيادة. (17 أما الربع فهوما يكون تما تخرجه الأرض من زرع، أو الشجر من تصر، أو ما يكون من كراء الحيوان والعقال.

ما يتملق بالربع من أحكام :

٣ ـ يتعلق بالربع بعض الأحكام ومن ذلك:

أولا: إيواد بعض العقود عليه سواه أكبان موجودا أم معدوميا وذليك كالبوقف والوصية والمباقة والزارعة وما أثبه ذلك.

وبيان دَنْك فيها بأني :

أ دائرتك :

♦ - الرفف عبارة عن نحيس الأصل والتصدق بالمربع، فقي الصحيحيين عن ابن عصر رضي الله تعالى عنيها. قال: أصاب عمر أرضاً يؤهي بستامره فيها، مقال: يارسول الله : إني أصبت أرضا بخير، لم أصب قال: وإن شئت حيث أصلها وتصدقت بهاه. قال: فتصدق بها عصر، أنه لا يباع أصلها، وتصدفت بهاه. ولا يرحد، ولا يوحب. قال: فتصدق عبا يورث، ولا يوحب. قال: فتصدق صبر في الفقواء، وفي القربي، وفي القربي، وفي القربي، وفي القرباء، وفي سيس الله، وابن المرسال،

وإذا نزم الوقف أصبح ربعه . إن كان له ربع . من حق السوقسوف عليهم وطكما هم، سواه اكانوا معينين، أم غير معينين كالمغراء والساكين . [17]

وينسع في صوف الربيع للمستحفين شوط الواقف. وتقصيل ذلك في مصطلح: (وقف).

اشتراط الواثف الغلة لتفسه:

 هـ اختلف الفقهاء في اشتراط الواقف الغلة أو بمضها فقسه، فعند الالكية والشافعية ومحمد من الحنفية ورواية عن الإصام أحمد أنه لا يجوز ذلك، لان الموقف يقتضي حيس المين وشليك النفعة، والمين محبوسة وسفعتها تكون علوكة قه ظم يكن للوقف معنى.

وعند أبي بوسف من الحظيمة، وهو الأظهر والصواب عند الحدايثة، أنه يجوز أن يشترط الرائف غلة الوقف لنفسه، أو أن ينفق منه على نفسه تاروي أحد قال: صمعت ابن عبينة عن

والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمروف، أو يطعم صديقا، غير متمول فيه. (1)

 ⁽۱) حدیث: (إنا ثبت جیست أصلها ۱۰ أهرچه البخاري رائمت ها ۲۹۶۹ ط السمینای رسلم (۲/۲۹۶۱ مط اخلین) واللغط استم

 ⁽⁷⁾ الاختيسان ۱/ ۱۹، منبع اطليسل ۱/ ۳۵، ومعي المحتاج
 (۲) الاختيسان ۲۸، ۱۹۸۹ (الهائية ۱/ ۱۹۵۰) وطرح منهى الإرادات ۱/ ۱۹۸۹ (۱۹۰) والمهائي ۱/ ۱۹۸۹

⁽١) فسان العرب والكليات ١/ ١٦٦ ، والمهدب ٢٥٣/١

ابن طاوس عن أبيه عن حجير المدري أن في صدفت وسيول المدري أن في المعدودة وسيول الشقي اأن يأكسل منها اهله المسيوط فدل ذلك على جوازه، ولأن الوقف إذا على على وجه الغربة، ولأن عمسر رضي الله تعالى على وجه الغربة، ولأن عمسر رضي الله تعالى على وجه الغربة، ولأن عمسر رضي الله تعالى عنه أوقف قال: صديقا غير متمول فيه، وكان الوقف في يله إلى النامات، ولأنه إذا وقف وقف علما كالمساجد والسفايات والرباطات والقابر كان له الانتفاع به فكذلك ههنا. "أوهذا في الجملة وينظر تفصيل فكذلك في مصطلع: (وقف).

هل يزكى ربع الموقف وعلى من تجب زكاته؟

1 - غلة الأرض الموقوقة وثيار البسائين، إن كان الموقف على قوم بأعيانهم فحصل لبعضهم من التموة أو الحب نصاب ففيه الزكاة، لأنه استغل من أرض الموقف أو شجره نصابا فلزمة زكاته كغير الوقف، والملك فيها تام وله التصرف فيها

يجميع أنواع التصرفات ونورث صه. وهذا عند المالكية والشافعية والخنابلة، وروي عن طاوس ومكحمول أنسه لا زكاة في ذلك، لأن الأرض البست مملوكسة لهم، فلم نجب عميهم زكساة في الخارج منها كالمساكين.

وقال الحنفية: إن شرط الواقف تقديم العشر أو الخراج وسائر المؤن، وجعل للموقوف عليه الفاضل، عمل بشرط الواقف ولم يكن للموقوف عليمة أن يؤجرها، لأنه لو جاز كان كل الأجر له بحكم العقبة فيضوت شرط السواقف، ولمو لم يشترط الواقف شيئا كان العشر أو الخراج على الموقوف عليه. (11

وإن كان الوقف على جهة عامة كالساجد والربط والقناطر وانفقراء والساكون وتحوذلك فلا زكساة فيهسا، ولا فيسها بحصسل في أيسدي من اخبوب والثيار أو لم يحصن، لأن الوقف على المساكين لا يتمين لواحد منهم، بدليل أن كل واحد منهم بحوز حرماته واللغم إلى غيره، وإنها غيت ملكنا مستأنفا، فلم نجب عليه فيه ذكاة غلت ملكنا مستأنفا، فلم نجب عليه فيه ذكاة كالذي يدفع إلى من الزكاة.

وهدا عند الحنابلة وهو الصحيح انشهور من

⁽۱) ابن فايسفين ۲/ ۱۰۰ ، ۲/ ۵)، ومنح الجليل (۷۷ / ۲۰). والجمرح (۲۹۲ / ۲۹۲)، والغني (۲۹ / ۲۹۲

 ⁽١) حديث حيصر الشعري روف الأشرع كيا ي المفتي لاين تدامة (١٠٤/١٠١ - ١٠٠ - ١٠ فالريباض) وهو مرسل، الأن سجرا المدري تهمي ...

 ⁽⁷⁾ إن طيطون ٢/ ٢٨٧، والمنطقة ١٧/٢٠ . (والزياسي ٢٠/١٠). ومنسح الجانسان ١٧/٤، وجسواهسر الإكليال ٢٠١٠، ويستعدها الإوادات ٢٠٠٠، ويلسمها الإوادات ١٠٠٠، ويلسمها الإوادات ٢٠٠٠. ويلسمها الإوادات ٢٠٠٠.

بصوص الشافعي.

وعنناد الحنفية والمائكية تجب اركاة إذا بلعب غصماباء لأن المانك للأرض غير معسرفي العشر والشهاركم يقوق الحنفية . وعلى ذلك فإن الزقاة تخرح أولا بمعسرفة من بلي الموقف، ثم يضرق البافي على الموتوف عليهم بالاجتهاد كرا بقول

وإن كان الموفوف ماشية لتعوقة لبنها أو صوفها أوسطهناء فعنبد المالكية أعب لؤكاة بيها على ملك البواقف ولا فرق بين كون الموقوف عليهم العينين أواعم معينين

ولا زكناة فيهما عنبذ الشمافعينة والخشابلة إن كالت على حهمة عامة كالعقراء وظماكين، وإن كالبت على معين ففي الأصبح عنبد الشاقعية (لا تجب فيهم البركياة وهاو اختيار بعض الحمايلة لضعف لللك راث

اربيطر تغصول دلك ق ووقف)

ب الوصة

لا مأغبور السوصيمة بعلة العمدد والاندار والأرضى والشحمر بعين أوالعبر معين، وممواه أوصى

(١) معتاية باعثي فالح القدير ٢١٣/٢، والبدائع ٢٠٠٢. (مسط أجلل ١٤/٧)، والمجسوع شرح تلهدت ١٥/١٥٥. والرافعة أنه الروحة . ١٥٠ وجواهر الإكليل ١٤ ٣ ومعنى الاهلاء والقبي والمارا

> (*) المنشرح الصعير ومسائلية العساوي ١٤ ٣٢٩ لما مقلي. والمجموع فالالالا وشرح منهى الإوادات الاراجاي

بذلبك مع المرقبة أو أوصى بالغلة فقطى وسواه أكبانت الغلة موجبودة وفت الموصية يأو كانت معدومة كالوصية بيا تحمل الشجوة من ثهار، لان المصدوم بصبح فلكنه يعقبد السفيا والمسافياة والإحمرة والموقف فكبدا يجور بالوصيم وهدا مانفاق ال اجمعلة (⁽¹⁾

وتقصيل ذلك في مصطلح - روصية).

جرب المباقاة :

 ٨ ـ المسافاة هي أن بدفع الرحل شجره إلى أخر البقاوم بسفينه وعمالي صائبراما ليصاح إلينه مجزء معلوم له من شيره

والأصلق في جوازها ما روى عبداله من عمر رضى الله عميها فال: وعامل رسوب الله يؤلؤ أهل خيبر بشطر ما يخوج منها من لمر او ورع. ⁽¹⁹)

وأجبازهما جهور الففهاء استملالا جذا الحديث البذي زواه ابن عمر وخالف أبر حنيفة افلم بجزهاء واستثلابها ووي مسلم عن رافع بن خديسج قالد: ووطنواعية الله ورسنوله أنفع لناه جالبا أو تحاقيل بالأرض فتكبريك على الثبث والبرسع وانطعنام المسمى أوتمررب الأرض أن

المحتاح ۴/ ۱۵. والنعي 19/ 44

وأخرجه (۱) حدیث (صامل رسول ۱۹۶۱ آهل جهر البحاري والمنع 9/ ١٠ ـ ط السلفة،

یزرعها أو یزرعها وکر، کراءها، وماسوی ذلك.

وفي روايسة لأبسي دارد: ومن كانت له أرض فليـزرعها، أوفليُرْرِعْها أخاه، ولا يكاريها بثلث ولا يرمع، ولا بطعام مسمى د. (**

وهـ في المتأخر عيا كانوا بعنقدونه من الإباحة ويعملونه فالتضي نسخه، ولانه استنجار باجرة عهمولية معدومة وذلك مفسد، ولانه استنجار يمض ما يحصل من عمله فلا يجوز كففيز الطحان.

الكن جمه ور الفقهاء اختلفوا فيها تجوز فيم السافة ونفصيل ذلك في مصطفع : (مسافة).

د د الزارعة :

٩- المزوعة عقد على الزرع ببعض الخارج، وهي جالسزة عنسة الجمهور غير أبي حنيفة، والاستدلال في المساقاة. (**) وينظر نفصيل ذلك في (مزارعة).

ضيان الربع :

١٠ . يظهر ضيان الربع في حالة الخصب، وهو

الاستبىلاء على مال الغيربغير حق، وهو عرم لقول الله تعالى ﴿ ﴿ بِالْهَا الْغَيْنَ آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض متكم ﴾ . 111

ويجب على الغساصب رد المغصسوب لقنول النثبي ﷺ: وعسلَى البند منا أخذت حتى تؤديء أ⁽¹⁾

كيا أن غلة المغصوب من المرابطل أو شجر، أو تساسسل حيوان أو صوف جز، أولمن حلب عيب إد ذلسك كله مع المخصوب، فإن أكله الغناصب أو اللف منه شيء عنده ضمنه ، لأنه قياه ملك المغصوب منه فكان على المغاصب وده إن كان باقياء وبدله إن كان اللفاء وهذا عبد الجمهور (الشافعية والحنابلة وهو المشهور عند الخلكة ».

وعند الحنفية: زوائد الغصب أصانة في يد الغاصب لا تضمن إلا بالتعدي أو بالمنع بعد الطلب.

وهذا في الجملة . ⁽⁷⁾ وينظر تفصيل ذلك في (غصب) .

⁽۱) حدیث راضع بن عصیع آخره مسم (۱۹۱۳ - ط اطلع ی، واضع به لفروایهٔ الأشری آبوداود (۱۸۹ م ۱۸۹ . گفیل عزت عید الدخاس)

⁽⁴⁾ ولاعتبيار ٣/ ٧٤، واقتداية ٤/ ٩٣، وجم اهم الإكليتل. 4/ ١٨٣، والمني ٥/ ١٤٤

⁽١) مورة لساءً/ ٢٩

⁽۳) مدید: دهلی طبعه با آصدات حی نزادی، آخسرجه آبو باور (۳) ۸۳۳ کشی غزت عبد دهلس، من حدیث اطب ن عی مستری و خال این حجیر ۱ داخیس عطف آن سیاعه من منعود، اظارتیس (۳) ۳۰ دارا شرکهٔ اطباعهٔ افغیه)

es) الاحتيسار ٣٠ ٥٥. ١٥، والمستاية ١٩١٤، وأنتسرت ٢

زكاة الريع :

14 ما أفرجت الأرض من زرع وسا أعصله
 الأشجار من ثيار تجد فيه الزكاة على النفصين
 الذي ذكره العقهاء

وزئاة الزووع والثيار فرض لفول الله تعالى:

إيسائها الذين آموا أنفقوا من طبيات ما كسبتم
وقسا أحسر جنما لكم من الارض (الأوضواله
نمالي: ﴿ وَأَنُوا حَمْهُ يَوْمُ حَمْدُهُ ﴾ (الأوقول، النبي في الله المشور
وقيا مثى بالساقية مصف الأجار والغيم العشور

وصبب فرصيسة النزكة في الزووع: الأرض الشاهية بالخيارج حقيقة، حتى إن الأرض لوغ تخرج شيشا لم تحب زكاة، الأن الواجب جرء من الخيارج، وإيجياب جزء من الخارج ولا خارج عمال، كما أنسه يشسترط أن يكون الخيارح من الأرض عا يقصد بزراعته نهاء الأرض وتستغل به الأرض عادة، فلا عشو في الخطب والحشيش، لأن هذه الإنسيساء لا تستنسسي به الأرض

ر يق

ولا تستقبل بها عادة، لأن الأرض لا تنصوبها،

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح : (زكاة). (1)

بل تفسد، فلم تكن بياء الأرض.

انظر: صبح، سال

زاغ

انظر أطعيق



⁽١) سورة البغرة/ ٣٩٧

⁽٦) سورة الأنعام: ١١٠

 ⁽٣) حديث الأبياء والدين الأبياء وأسرب مثلم
 (٣) عديث الأبياء من عديث بالرين عبداله

 ⁽⁴⁾ السدائع ۱/۱۵۰ روانگای لاین عبدائر ۱/۱۵۰ (۱۹۰۰ میلاد) ۱۹۳۰ میلادی این ایدادی ۱۹۳۰ میلادی ایدادی ایدادی

زبل

التعالف

الحيارجية من الدمر، والمزبلة مكان طرح الزبل وموضعه ، والخمع مزابل . الله

الليوي. ⁽¹⁾

وفيسر اخصكمي والبهوني السرفين بالزبلء وفي الشاينلائية: هو رجيع (قضعة) ما سوى الإنسان. الأا

الاصمعي أن السيرقيين البروث. ⁽¹⁾ وطبل ابن

٨ . المنزيخ العبة المسرقين، وهما فضلة الحبوان

ويستعمل الفلهاء هذا النفظ ينمس العس

والبيرقين أصبها: (سركير) بالكاف فعرمت إلى بليم والشاف و فيصال سرجوي ومسرفين، والسروث والمسترقين للطال مترادفيان وعن

حكم الزبار من حبث الطهارة والنجامة:

احتلف النفهاء في حكم طهارته وتقصيل دلك في مصطلح : (روث)

عابدين أن السرقين هو رجيع ما سوي الإسال. وغنلف الرمل عن كل من الروث، والحتى،

خالروث للفرس والبعل والخيان والخثى للنقو والفيس، والبعر للإبل والغمم، والفرق للطبور،

والنجو للكلب والعذرة للإسمان والخرم للطير

وقسد يدهممسل بعص هذه الأبصاط مكنان

والبعرى والخرم والنجوء والعذرف

والكلب وأجوذ والإنسان أأأ

الصلاة في المزبلة -

يعص توسعان

٣ ـ يرى الحميلة والث العينة كراهنة الصلاة في المؤملة إذا لرائكن بها تحنسة

وحيارت الصيلاة بمزملة عند المالكية إدا أست من النحس . بأن حزم أو ظن طهمارتها . أمم إدا تجففت تحاستها أرطنت فلانحور الصلاة فيهاء وإذا صلى أعناد إسدأه وإناشك والحاستهمة أعدد في الموفق على البراجيج بذه على ترحيح

رًا مَ أَسَ هَمَيْدُونَ * / ١٩٤٧ . والكلسان لأبي النقباء ١٩ ١٩٠٠. والشييرام الصميير أأراداء وروضه انضالين 1971. والنفني ٢ / ٨٨ وماح السروس هادة وسرج).

رام) باج همروس ولساق المرب، والقانوس المعبط مالة

ولام كشاف فلنناء الاداماة وانظر الدربة ١٤٠ - ١٥

⁽٣) ابن هابدين ٥/ ٣١٦، رکشف الفناع ١٣ ١٥٦

رَا } الشاموس المحمط ومن اللغة ماية (سرق) والصباح الذي مانة (سرح) وكشاف الفناع ١٥٢، ١٥٥

الأصل على الغالب وهو قول مالك، وقال إلى حبيب: يعبد أبدأ ترجيحا للغالب على الأصل. وذهب الحنابلة إلى عدم صحة الصلاة في المزبلة ولو طاهوة. (12

وللتعصيل (ر: صلاة).

الميلاة بالتوب المماب بالزيل

٣- النوبيل منه ما هوطاهر، كذرق الطيورانا يؤكل لحمه عند جمهور المنفها، وقضة سائر الحيسواتات التي يؤكل لحمها عند الحالكية والحيالية، فإذا أصاب لمي، منها بدر الإنسار أوثوراه لا ينجد من ولا تقسيسة صيسلانه عندهم. (19)

أما الربل النجس، كفضلة الحوادات التي لا يؤكل لحمها، وكندلك فضله الحيوادات مأكنولية اللحم عنيد من يقبول بنجاستها فقيه ما يأتي من التفصيل:

قال الحيفية: المجاسة الطبيقة يعفى عنها في الصحاة قدر الدرهم فأفل، واختيفة يعفى عنها في قدر رمع المثوب فأقل، وللمعييز بينهما (ر فدر رمع المثوب فأقل، وللمعييز بينهما (ر نجاسة).

فإذا أصاب الثوب من الروت أومر أخذه البقر أكثر من قدر الدومم لم غيز الصلاة فيه عند أبي حتيفة. لأن النص الورد فيه وهو قوله يُلاً: أن مسارصه عبره، ويكون من النجاسة الغليطة. وقال أبويومف وتحدد: يجزته الصلاة حتى يفحش، أي يصل ربع اللوب، لأن اللاجتهاد فيه صداغا فيثبت النحوية في تحاسنها. ولأن فيه ضرورة لعمم خطو لطرق فيه (1)

وإن أصابه خراء ما لا يؤكل الجمه من الطيور كالصنسر وانبازي والحداة وكنان أكثر من قفر السدرهم جازت الصلاة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لابها تذرق من الصواء والتحامي عنها متعدد فتحققت الضمورة وقسال محمد: لا تجوز، لان التحقيف للضمورة، ولا ضرورة هنا لعدم خطاطة بالله

اقتناء الزبل واستعياله

﴾ . المؤيسل الطباهم يجوز اقتناؤه، واستعياله في

⁽۱) حقيق المبقا رحس أو ركدي و أحراجه البغاري وقت القديم (۱۹۹۶ - ط السفق) بلفظ وركدي فقط، والم فاحت و (۱۹) ۱۱ د ط هدين الخلبي) بالشنظ ورحس والم عبدالة بن مسعود

 ⁽٢) الساية على اهداية ٧٤٢٢١ وقع القدير مع قد بة درج رد

⁽٣) نفس الرجعين. وانظر اطداية مع الصبع ١/١٤٠

وه و العشاري المناهبية ۱۹ /۱۳ ، والجموع ۱۳ ، ۱۹۵ ، والعرج المناهبر مع حاشية الصاري عليه ۱۹۸۷ ، وكشاف الانتاع ۱۲ مواه

¹⁹ بالاختيار (/ 70)، والتعمولي (/ 10)، وحوام الإكليل 1/ 9)، وكتاب العناج (/ 10)

الزراعة والتسخين وإنضاج الخيز وتحوها. واختلفوا في الزبل النجس.

فقيال الحنفية: بحوز اقتمازه واستعماله في تنمية الزرع وإنضاح الخبز ونحوهما

كذلك بجوز الاستفادة من النزبيل واقتناؤه اللزراعة عند الشافعية لكته بكره ذلك عندهم. وفالبواد فلنزرع النبابث على النزييل ليس بنجس العبيلء لكن يتجس بملاقباة النجاسة فإذا غسل طهرء وإذا سنبل فحباته الخارجة

والأصبل عنند المائكية أنه لا يجوز الانتفاع بتجس لكنهم استشرامت أشيناه منهاز جعل عذرة بهاء سغي الزرع فيجوز عندهم، والمتمد عندهم أن الحير المخبوزعلي ناو الروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد.

ولم تعشير للحنيبابلة على كلام في استعمال البزيبل، لكمهم صرحبوا بعمدم جوازييع الزبل النجس، كما سيائي في الفقرة المنافية . (١٠)

ييم الزبل:

ہ ۔ بری الحنفیہ جواز بیسع السزیسل لانغاق أهل

الأمصيار في جميم الأعصيار على بيعه من غير إنكار. ولاته بجوز الانتفاع بد. فجاز بيعه كسائر لأنباء.

وذكر ابن عرفة في بيم الزبل ثلاثة أثوال للبالكية:

أ ـ المسع ، وهمو قيماس ابن الضامم للزبل على العذرة في المنع عند مالك.

ب ـ الجواز، وهو قول لابن الغامس.

جدر الجواز للضرورة، وهو قول أشهب.

ونزاد الكراهة على ظاهر المدونة وفهم أبي

هذا والعمس عنبد المالكينة على جواز بينع الزبل دون العذرة للضرورة. (١)

قال الخطساب: واعلم أنَّ القسول بالمسم هو الجداري على أصبل المذهب في المتع من بيع التجاسات، والقول بالجواز لراعاة الضرورة.

ومن قال بالكبراهية تصارض عندم الأحران، ورأي أنَّ أخذ الثمن عن دلك ليس من مكارم الأخلاق

والغول الأخورأي أن العلة في الجواز إنها هي الاضطران فلابد من تحققها بوجود الاضطرار ال_ه (۱)

(1) المتساوي الإنسانية ١/ ١٣٤٠، والبنائية ١٩٩٨، وأبي عابستهن ١٥ ٢٤٦، وأسنى المطباقب ٢/ ٩، والسروضية ١/ ١٧). ويباية للعناج 1 (٨٧) و٢/ ٢٨٦، والتصوفي و/ ١٩٠٧ . ١٩٠١ وكشاف للقباح ٢/ ١٥٦ ، والمتني ٢٨٣ /٤

⁽١) الغصاوي الحيانية بيامش الحنفية ٢) ١٩٣٠. وتتاتج الأفكار ٨/ ١٩٢٠ والمجمسوح ١٩ -١٢٠ والسعمسوقي ١/ - ٥. واحطفى وم دوم

و٢) اخطاب ١/ ١١٤

وفيان النساهية البيع زمل البهائم الماكولة وغيرها ماطيل وتسه حرام، واستدلوا لحديث ابن عساس رصي الله عنه أن السي بلا قال: وإن الله إذا حرم على قوم شيئا حرم عليهم لهذه الله ولان الزيل نجس العين فلم يجزيهم كالعدي. الله

ويرى الحنابلة عدم صحة يبع الزيل النحس بخلاف الطاهر الت، كروت الحيام: ربهيمة الأنعام (³⁷)

وللتعصيل (ر: نجاسة) وبيع منهي عنه)



روز) حديث رود الدواز جوم على قوم ... و احتوجت احت. (1) ۳۵۷ - هادر العارف روساجت آخذ شاكر

35) الجموع (CE) . 371 . 371

(٣) كتاب الدوح ١٥٩/٣. وظفرح الكير طبق المسي١٤/٨

زبور

لعريف

١ المؤسور: فعنول من النوسر، وهو الكتابة،
 بمعن المزبور أي: المكتوب، وجمعة: زبر.

والزيور: كتاب داود على نيما وعليه الصلاة والمسلام، كها ال النوراة هي المزلة على موسى عليه الصلام والسلام، والإنجين هو المرب على عيسى عليه الصلاة والسلام، والغواف المؤل على عمديناته. قال الله تعالى: فؤوأينا داود زيورا هي (" وكان مائة وخسين سورة، ليس بها حكم، ولا حلال، ولا حرم، والساهي جكم ومواعظ، والتحميد والتسجيد والتناء على الله تعالى، كما قال العرضي، الأنا

والإسورة السنادة ١٦٣٠

ولاي الصبياح المنيز ولمسيان السرميامات وريز وونفسير القرطني ۱۲۷۶ - وتفسير الالوسي ۱۹۰۱ و ۱۸۰۱ وفخر الزاري ۱۹۰۱ و ۱۸

الحكم الإحمال

أولا: مس الزبور للمحدث:

 انفق الفقهاء على أنه لا يجوز من الفرآن للمحدث. لفوله نعالى: ﴿لا يسه إلا الطهرون﴾. أأ ولفوله على: «لا يمس القرآن إلا طاهره ""

وأعمَّق بعض الفقهاء به كتب التفسير إدا كان الفرآن فيه أكثر. (⁷³ (ر: مصحف)

أمسا الكتب السمهويية الأحتري، كالتموراة والإنجيل والزمور فاختلفوا فيها :

فقىال المالكية والحنابلة: لا يكره مس التوراة والإنجيسل والترسور، وزاد الحنابلة: وصحف إبراهيم وموسى وشيث إن وحدث، لأنها ليست قرآنا، والنص إنها ورد في القرآن. (18

وقال الشاقعية: إن ظن أن في النوراة وتحوها غير مبدائ كره مسم، ويفهم من هذا أن البدل مها ـ وهو الغالب ـ لا يكره منه عندهم. (***

ثانيا: وجوب الإبيان بالزبور :

٣- لإيهان بها أوني النبون من رسم واجب من عبر تفريق، والزبور كتاب أنزل على داود عليه لحسلاة والسلام كما تقدم فيحب الإيهان به، كما عليهم النبوان على ما أنزل إلى سائر الانبياء عليهم الصيلاة والسلام، لقوله تعالى: ﴿قَوْلُوا أَمْسَا بِاللهُ وَمَا أَنْزُلُ إلَيْنَا وَمَا أَنْزُلُ إلى إبراهيم وإسماعيل وأسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي والسياحيل وأسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي الميسون من رمهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ﴾ (١٠ يعني لا نفسرق بيهم بأن نؤمن معض الاسباط ويكسر بعض كما قصل اليهمود والتصماري، بل نشهما الجميعهم أنهم كانوا رسيل المقا وأمياءه نموا الحق والهدي.

والإيران الواجب بالربوروسائر الكنب المزية قبل تشرآن العظيم هو الإيران بها على ما أنزلت عليه قبل أن يدخل عليها النحريف. ¹⁷



و)) مورة البقرة (۱۳۰

ودوسورة الواقعة / ٧٩

⁽٦) حديث «الايمس الفراد إلا طاهير» أحرجه الدارفطي (١) حديث على والقرائل الإطاعات عدو والم حزم، والإراد عديث عدو والم حزم، والإراد عديث صحابة أخرال كما والشابحة الفيادة والإراد ١٩٣٠ - ١٩٣٠ ، طائرك القيادة الفيادة الفيادة وصححه الإمام أحمد كما والسائل إسحاق الرون (صرح)

⁽٣) الدائع (أ ٣٣) وحائبة ابن عابدين على الدر ١٩٨٧. ١٩٩٠، رصواهم (لإكثيل (/ ٣١) ومدي الصناح (/ ٣٧) وكشاف الفناع (/ ١٩٣) ١٣٥

وه) الخطاب ٢٠١١ - ٢٠ وكشاف النتاج ١٥ هـ ٢٠

وفارمتي الاحتاج أأراحا

و٧) القرطبي ٧) ١٤٥. والرتري ٧/ ٩٣. والطيري ٢/ ١٩٠

الألفاظ ذات الميكة

المنزويق:

٧- النزوق لغة البرينة، وأصاه من الواووق، والمزوق الموين به، ثم كار حتى سمي كل مزين بشيء مزوف! وزوف الكسلام والكنساب إذا أحسنته وقدومته اللوي الحديث: وإنه لبس لي أولمي أن بدخل بيتا مزوقاه. (**) أي مزيناه

الحكم التكليفي : زخرفة المساجد .

عند جميم ور العقهاء إلى أنه يكوه زخوفة
 المسجد بذهب أو نضة ، أو نفش ، أو صنع ، أو
 كتاب أو غير ذلك عما يلهي الصلي عن صلاعه .
 لأن النبي يمثر نهى عن ذلك .

فعن ابن عبداس وضي الله عنها قال: قال رسول الفطخ: اما أمرت بتشبيد المداحد: "" وانتشبيد: الطبلاء بالشبيد أي الجمي، قال ابن عباس: التزحرفها كيا زخرفت البهود رائصاري.

زخرفة

التعريف :

 لا ما البرخوف لمة الزينة وكيال حسن الشيء.
 والترحوف في الأحمل الذهب، لم سميت كل رينة زحرها.

والمزخرف الزين، وترخرف الرجل إدا ترين وزخرف البت أي دينه، ومنه قوله تعالى: ﴿ولِيسونهم أبسواب وسسررا عليها تتكشول وزخرفا . . ﴾ ⁽¹⁾

وقبل ماروق أوزير ففند زخترف. وزخرف الغول. أي المزوفات من الكلام (1)

ولا بحرج معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي.

واع لسان العرمان المعياج المع ماها أزرق

⁽٣) حديث (أنه ليس في أو انتي أنا بدحسل بينسا مزوقة) أخرجه أود ود (١٣٢/١ - تُقلق هوت عبد (عاس) وأحد وه/ ٢٢١ مط البعثية ومن حديث مقينة رضي أنا هنه وإمناده حسن

رام» حقیت اصارفترت پتلیب الساحات الوجه آپراود ۲۱۰/۱۱۰ تُعَیِّل حرت جیسه دهانی وصححه این حیات والاحسان ۲۰/۲ دط دار هکتب العلمیة:

⁽١) مورة الزحرف (٣) ما ٢٠

⁽١) لمان العرب. حريب القران للأصفهاي مادة ورجرهم).

وعن السروضي الله عمله أن النبي 55 قال . ولا تقلوم السناعة حتى بقياهي الدس في الساجد، 119

وروى المبخشاري في المحيجة أن عمسر وضي أنه عنه أصر بينياه مسجد وقبال أو كن الناس من المطرد وإيالة أن تحمر أو تصفر فنفتن الناس من المطرد وإيالة أن تحمر أو تصفر فنفتن

وقدال أسو الدودة وصي الله عمد إذا حديثم مصاحفكم ورحرفتم مساحدكم فالدبار عليك

ولان ذا لك يلهي الصابي عن الصبح؟ بالنظر البه فيخل بخشوعه، ولان هذا من أشراط الساعة.

وانفن الفقه الدعلي أسه لا يجوز زخيرف:
المسجد أو نقشه من مال الموقف، وأن الفاعل يضمن ذليك ويغيرم القيمة، لأمه منهي عمه ولا مصلحة فيه ولس ينتاب قال الحنفية: رلا إذا تحف طسح الظلمة، تأت احتمعت عمده أموال المسجد، وهو مستفى عن العرارة فلا تأمل وتحرفته، وكذلك ما لوكانت الزجرية لإحكام

المنتاه أوكان الوقف قدافموا متله والقوشم إنه يعمر الوقف كي كان، فلا بأس به كذلك للماء وذهب معضى الفقهناه ومنهم بالحسابلة وأحمد الموجهين الدي الشنافعية إلى أمه بحرم زحرفة المسجهد بدمب أوغضته ونجب إزالته كمسائم المنكسرات، لانبه إستراف، ويقصى إلى كستر فلوب الففسراء، كما يحرم تحويمه سغف أو حاتله بذهب أوقصية ، رتجب إزائته إن تحصيل منه شيء بالعسرفس على الندر، فإن لم يحتمدم مناه شيء بالعبرض على السار فله است. ونه حينته الحادم انساب، اللا فائدة في إثلاقه . ولا روى أن عمر من عندالعزير لما ولل الخلامة أراد جمع ما في مسجد دمشتي ته موه به من القاهب فقيل له . إنه لا بحدمسه منا باشيء فنركسه، وأول من دهم. الكعبة في الإسالام ورخرفها وزحرف المساجد المهوب بن عسد الملك، وأسامك عدف كنبرس العلهاء من أفسام البدعة المكروفة ا

وذهب بعض الفقهاء من الشافعية وهوقول شدا الفيفية : إلى استحسات زخوف السحيد بذهب، أو فضة، أو نفش، أو صبع، أو كالله أو عبر ذلك إذ يسم من تعظيم السجيد وإحياء الشعائر الإسلامية.

ودهان الخنفية في الراجع عبدهم إلى أنه لا المن برخوفة للمنحد أواقشه لجمل أولاه دهب الوليجيوهما من الاشهاء المهنة ما م يكن ذلك في اللهجيرات أوحدار الشلة، لأسه بشخسل قلب

⁽۱) حديث الاطوم السابعة حي يباعي الباس في الساجد، أحسر حيد أسود (و ١٤/ ١٩٠١) تغيير حرث عبيد دعيس وصححه ابن حيان ((لإحسان ١٩٠١) طاعل الكتب المسيد)

 ⁽۲) قول همار ، أكن السائل من المطارة ، علقه الإحدادي ق السعيعة (كنتج ١٠ ٥٥٥ ما السلمية).

الفصيلي، ومنا لم يكن كذلك في حالط الميمنة أو الميسرة . لأمه أيصنا يلهي المصلي الترب منه، أمه زحموف هذه الأماكل من المسجد فمكروهة عندهم أيضاً. ""

والتفاصيل في مصطلع (مساجد) وقعت دهب)

ت : زخرقة الصحف :

 د (هب جهه ور الفقها ، من الحقية والمالكية وانساعية وهو أحد الأقوال لدى ختيمة إلى جوار زخرفة المصاحف بالذهب والتضة وعبرهما تعظيم للقران وإعراق للدين

و تنفل هؤلاء على حرمة الزحوفة بالدهب ل عد. الصحف من كتب العلم الأخرى.

وذهب الحساملة إلى كراهة زحرفته مذهب أو قضسة لتضييق النفساسق، وإلى حرمة كشائله مذهب أو فضسة، ويؤمر بحكه، فإل كان مجتمع مه شيء بتمول به وكاه إن بلغ بصبها أو مانصهام

رائ حالية أبن عليفين (1. 1 وي الاراب 10. 1990) وهجم المستبد أسخام طلب بعد المؤركشي من 1970 من 1970 من المستبد أسخام طلب بعد المؤركشي من 1970 من المستبدين المستبدين 1970 من المستبدين المستبدين 1970 من المستبدين عاد 1970 من المستبدين عاد 1970 من المستبدين المستبدين

مال أخبر له ، قال أبنو الخطاب : تركيبه إن يفغ نصاب ، وله حكه والحذ،

وإلى عدا دعب الشافعية في قول، والقول الاصبح عند الشافعية: جواز زحوقه بالدهب الدراة والصبي بحيلاف المرجن قلا يجوزك، وتجوز رخوفته بالقضية للرجن أو المراقد وقين، لا يجوز زحوفة العيجف بالدهب لا للرجل ولا المعراف (20

ا والتقاصايان في مصطلح : ﴿ مصلحف ، دهابي.

جددزخرفة البيوت .

 أحد فعب الجمهور إلى حرمة وخراة البروت والحوانيت بدهب أو فضة ، أما الرحرة بغيرهما فلا بأس بها ما لم تخرج إلسى حد الإسسراف وكدنك نجرم تمويه السفف والحافظ والجدار، فا فه من الإسراف والخيلاء، وكسر فلوب الفقواء

وقيف إزائشه، لامه منكسر من البكرات، كيا أحمد زكسانه إن بلغ نصباب بنقسه أوضعه إلى غيره، فإن أم يجتمع منه شيء بعرضه على البار فله استدام، ولا زكاة به لعدم للالية ألك

و (وحائية الراحية) 1904، أموكة الدول 20وا-و. مغي المحتمع (200، الجميع الإسام الوري 2017) كانساف القساع 1971، 2000، الأدام التسرعية 1974، الطوري 1964،

و في المجمعين ح للإمنياء المنبوري ٢٠٠٠، كنسات العنباع -

وانظر مصطلح : (نقش) .

٧ - هذا وتجيوز النزخرفة بغير الذهب والغضة في الإنسنة والخنب وغير ذلك وسائر الاستعة ما لم يصل إلى عرجة الإسراف.

زرع

التعريف

 إلى النزرع في اللغة: ما استنبث بالبذر - تسمية بالمصدر - وبنيه بضال: حصدت النزرع أي : النبات، والجمع: زووع.

قال بعضهم: ولا يسمى ؤرعا إلا وهو غض طري .

ونسد غلب على المسير والشعسير، وفيل: الزرع: قبات كل شيء بحرث، وقيل: الزرع: طرح البلور (أنّا

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أء الغرس

٣ ـ الغوس مصدر غوس يقال : غوست الشجرة

زرافة

انظر أطحمة



ة 174/71, روضة الطائين 1/41، مواهب الجليل 1/17:

والعيام تلاب

غرسا فالشجر مغروس وغرس وغراس.

فالفوق بينه وبين الزرع، أنه غنص بالشجر.

الأحكام التي تتعلق بالزرع :

إحياء الموات :

٣- لا خلاف بين السفسفسها، في أن من جلة ما غيني به الأرضى زرعها أو القرس فيها. وقد تقدم في مصطلح (إهباء الموات) (٢٤٨/٢ ـ ٢٤٨).

زكاة الزروع :

على أن الـزكساة واجبة في الزكساة واجبة في الزور ع من حيث الجملة.

وتفصيل ذلك في مصطلح (زكاة).

بيع الزروع :

 ابذا باع الأرض وأطنق، دخسل ما فيها من السؤرع سواء اشتسد وأمن العاهدة أم لا، لأن السؤرع قابع ولوميع وحده لم يجز إلا بعد المنداده لبأمن العاهة.

فياذا باع الزرع لم تدخل الأرض. ويجوز بيع. الأرض واستثناء بها فيها من الزرع .

وتفصيله في (بيع).

بيع الحالة:

١١ المحافلة: هي بيع الحنطة في سبلها بحنطة مثل كيلها خرصا.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن بيع الحناقلة غير صحيع، إذ هو ثامد عند الحنقية باطل عند الجمهور، وتقصيله في (بيع) (١٣٨/٩، ١٩٨٨).

بيع ما يكمن في الأرض:

٧ - اختلف الفقها، أي بيع ما يكمن في الأرض من السنرع فيسل قلم، كالمصل، والشوم، ونحوهما، فذهب النسافية والحنابلة إلى عدم الجسوان وذهب الخضية والمالكية إلى الجواز بشرف. وقد سبق تفصيله في مصطلح (جهالة بالمرف. 121 - 121).

إنلاف الزرع:

 ٨ ـ قرق الدفقهاء بين ما تنافسه السفواب من السؤروع نياوا وبسين ما تنافسه ليسلاء فذهب الجمهسور إلى أن الإشلاف إذا كان ليسلا ضمن صاحب الدواب، إلى فعلها منسوب إليه.

وأسا إذا وقع الإتلاف بهاراء وكانت الدواب وحدها فلا ضهان على صاحبها عند الجمهور، لأن المعادة الفعالية حضط الترزع نهارا من قبل صاحبه. وقد سبق الكلام على هذا في مصطلح (إتلاف 1/ ٢٢٤).

رعامة

انظر: إمارت، إمامة، خلافة، كفالة

زعفران

التعريف :

١ - النزعفران نبات بصبلي مقسر من الفصينة
 السوسفية منه أنواع بري ونوع صيفي طبي
 مشهور.

وزعفرت الثوب صيغته فهو مزعفر (١٠)

الحكم الإجالي لاستمال الزعفران:

أ. حكم الباء التي خالطها طاهر كالمزعفران:

 انفق الانسبة على أن انساء البذي حالطه الزعموان أو غوه من الإشباء الطاهرة التي تنقك عن الماء غالبا منى عبوت أحد أوصافه الثلاثة.
 غاله طاهر.

ولكنهم اختلفوا في طهسوريسم، فذهب الجمهور إلى أنه غيرمظهر لانه لا يتناوله اسم الساه المطلق قضواسه تعالى : ﴿فَلَمْ تُعِدُوا مَاهُ

فيممسوا صعيسه طيباله . (*) بالماه فننا على إطلاقه ، وأما المخالط فيضاف إلى الشيء الذي خالطه ، فيقال مثلا : ماه زعفوان ، أو ريحان .

وذهب الحنفية إلى أنه مطهرها له يكن التغير عن طبخ .

أما المتغير بالطبح مع شيء طاهر فقد أجموا على أنه لا يجور الوضوء ولا التظهر به . ⁽⁷⁾ (ر : مياه).

ب . الاختصاب بالزعفران:

٣. يستحب الاختضاب بالزعفوان خديث أبي ماليك الأشجعي عن أبيه، قال: عكان حضابه مع رسول الله فلا اليورس والنزعفوان الله الوعن أبي خرورفعه عال أحسن ما غيرتم به الشبب الخديث والكتم. (14 قال ابن عابدين): اخديث

والأرسورة التسافر فإ

 (ع) الاحبيبار ۱۹۱۸ طائز الصوف، دلتقي ۱۸/۹ طائز الكتباب المسري، مني المحتاج ۱۸/۱ طائز الفكر، كتباب المتاع ۲۷/۷ طائز الكتب

(۳) حديث الكسائة خفسايتها مع رسيول الديولة السورس والبرعموان، الغريد أحد (۲۷ /۱۷ عام السنة) وأورده الهنمي في المجمع (۵/ ۱۵۹ باط المدمي) وذائل. درواد أصد وجوار ورجماله وجال المستج علا بكر بر حيمي وهوائدة

(۱) حديث (من أحسى ما خراتم به النبيب احتساء والكمية.
 أخسرجت أبودود و ۱۹/۱۹ كام غير خرب حيث دهاس)
 والمرمدي (۱۹/۱۹ كام طالبير) وقال الحديث حسر مسعد .

١٩) لسال العرب مانة وزمين.

يدل على أن الخفساب غير مفصسور عليهما بل يشاركها عبرهما من أنواع الخصاب في أصل الحسن

ولحسديست أيسي أمسامسة قال: وخسرج رسسول الفاتظة على شيحة من الأنصسار بيض لحاهم فضال. يامعشم الأنصسار حروا وصفروا وخالفوا أهل الكتاب، (المصفرة هي أثر الزعفران.

وانفق الاتمة على جواز خضب رأس الصبي بالـزعفـران وصاخلوق (فال سغض الفقهاء : هو طبب ماشع فيه صفوة) وقال ابن حجر : الحموق طبب يصنع من زعفوان وغيره . (¹²

وفي حديث برسدة رضيي افقه عنمه قال: «كنا في الجاهلية إذا ولد لاحدنا غلام ذبع شاة ولطخ وأسمه بنعهما، فلم جاء افقه بالإسمالام كنا فدبع شاة وتحلق وأسه ولطخه بزعفران . (⁽¹⁾

نزعفر الرجل :

إلى الأصل حواز التزعم اللمرأة. أما الرجل فقد نقل البهتي عن الشافعي أنه قال: أنبي الرجل الخلال بكل حال أن يتزعفر، وآمره إذا ترعفران يضيفه، وأرخص في المصفور، لأمي لم أجد أحدا بحكى عنه إلا ما قال علي رضي الشعنة: ونباني ولا أفول نهاكمه. (12)

وقبال اختفية والجنابلة : مكراهة ليس النياب المصبوغة بالزعفران والمعصفر للرجال للأحاديث السواردة ، (** منهما حديث عبداهة من عصر و من الساحل رضي الله عنه قال . رأى رسول الشكلة على لوسين معسف وين . فقبال : «إن هذه من شياب الكفار فلا تلسه» . (**)

وفيد حملوا النهي على الكسراهية لا على التحريم، وهيو مشهور، لغول أنس رصي الله عنه احرأي التبي على عبد الرحل بن عوف أنسر صفيرة فقال: إلى تزوجت أسراته على وزن نواة من ذهب فقال: إلى تزوجت أسراته على وزن نواة من ذهب فقال: إلى تزوجت

۱۲ والمنوي المندية (۱۳۶۶ والمغي ۱۹۸۹). شرح الموطأ ۲۰ م ۲۰۰

⁽۲) حديث عيد اله بن عسرو ; وإن هده من تباب الكفار فلا الليسهام أخرجه مسلم (۱۹(۷/۲ باط الخلبي)

 ⁽⁴⁾ جاریت. دیامجشر الأنصار حروا وصفر و.د. آخرجه فاحد (74) (75 د فاشنیت، وأورده طبشی و دهمه افرواناد (70) (74 د فاشندی) و زبال درجاله رخال الضحح حلال الشمیح
 حلا القادم وهو تقدّ. و اید کلام لا نشر،

 ⁽⁷⁾ ابن هابدين (/ ۲۷۹) اليجيدي على أخطب (/ ۲۹۹).
 نهاب المحميج (/ ۲۵۹) المهمياح المبر إمادة على). فتح البري (/ ۲۳۳)

 ⁽٣) سعيت بريدة «كتابي الجاهلية إدا ولد الأحداء علام ...
أخسر جمه أجونانود (٣/ ٢٦١ - غفيل عرت عبيد دهاس)
واشاكم (٣) ٢٢٨ - ط د شرة المصارف المثابلية) وصحيحه
ووافقه الذهبي

لنف أولم ولويشاق و (١٠)

وفسد روي عن مانسك أنسه وخص ي ليس المزعم والعصم في اليوت وكرهم في المحافل والأسواق.

وعلى النبي قال. ودخس رجل على النبي للله وعليه النبر صفارة مكسوه وثلث. وقال كان بواحم احده بشيء يكرهم، قاليا قام قال: الوأمرنم هذا أن يترك هذه الصفرة، أ⁷¹

وهـــدا دليسل على أن لس هذين لا يعــدو الكــراهـــة، علو كان محرما لأمره رسول الله يُؤكّر أن يغسنه ويا سكت عن لصحه وزرشاده.

عدا والكراهة لن تزعمر في بدئية أنسد من الكراهة في تزعفر في ثوبه و حديث أنس رضمي الله عدم و الهي النبي بهج أن بشرعفر الرابان النا

أولاً بني داود من حديث عن قال. وقد دمت على أمالي لبيالا وقاء نشقفت يداي، فخلفون بالسزعمران، مغادوت على السيائرة فسلمت

 (۱) حدیث انس امرای شی عاله علی عبد ترجی بر عوضائر صدر از اصرحه ایستاری (الفتح ۱۹۹۶) از طبقهای
 (۱) طبقهای

(۲) حدث آنس السوالسرتم منا الدياري الصفراء الحرجة أبودارو (۲) (۱) و الفقيق عرت عبيد دهس : وأدراه ابن حيم إلى تقيع (۱۰) (۲) الدائلة (۱۵) و دفر البنا أن أحد

وع مدّبت أنس النبي 25 قن يهو عقر الإجل العراق. الهجاري (المستنع - 1: 2 ° 1 كا المستقيمة) ومستو (17: 27:) منذ الحقيق (.

عنيه علم يردعلي ولإبرحب بي. وقال: اذهب فانسل هذا عنك، له قال: لا تحصر اللائكة جنبازة الكياصر بخير، ولا المنضمخ بالرعمران. ولا الجنب، ""

وللتفصيل (راء ألمسة إ.

د ـ أكل الزعفران .

 عرم أكل كتبر الزعمران لأن يزيل التعلل،
 وقد صرح الله، همة بذلك وعدوه من المسكرات الجامعة الذي تحرم، ولا حد فنها، بل فيها التعزير

وهي طلعرة في دانها يخلاف المانعات من المسكرات ¹⁷⁷

هـ . أكل الزعفران في الإحرام:

 إلى يعظر أكل الرعفران خالصا أو شربه للمحرم عند الأنمة تفاقل الانه نوع من الطيب.

أما إذا خيلط بطعاله قبيل الطبخ وطبحه بعد ولا شيء عابه قليلا كان أو كشراء عند الحلفية وبماكية .

ً وكذًا عبد الحيفة لوخلطة بطعام مضوخ بعد. انطخ فإنه لا شيء على المحرم في أكله

أمنا ردا خلطاء يعتمام غير مطبيح ، يان كات الطعام غامنا فلا شيء عشه ولا مديه إن لا توجد

روا و حدیث عهر قال و مشتخت علی آصل لیالا ۱۰۰۰ آخر ۱۰۰۰ آیسوداوو (۱۱۵۰ تا ۱۲۰۵ و ۱۳۰۵ کفش فرت عیست دهساس ا و اینکاده حسن

و19 سية المنتاج ٢٠٠١ ، الشوقوي على المعرير ١٩٠٩٠

الرائحة : وإلا يكره عندهم عند وجود الرائحة الطبية

وإن كان الطيب غالب وجب في أكله المدم سواء ظهرت والمحدمة أولم تظهر ، كخلط الزعفران بالملم .

وأما عند الذلكية فكل طعام خلط بعد الطبخ بالمزعفران فهو عظورعلى المحرم في كل الصور وفيه الفدية .

وعند الحنفية والمالكية. إن خلط المزعفران بمشووب، وجب فيه الجزاء قليلا كان الطيب ُو كنبرا

وعند الشاقعية والخنابلة، إذا خلط الزعفران بضيره من طعام أوضراب، ولم يظهمر له ربح أو طعم فلا حرمة ولا قدية، وإلا فقيه الحرمة وعليه الفدنة (11)

و - حكم لبس المزحفر من النباب أثناء الإحرام:

لا - أجسم العلماء على أن المحرم لا يجوز له أن
ينبس النسوب المصبوغ بالورس والزعفران،
لغوله في حديث ابن عمر رضي الله عنها فيا
ينبس المحسرم من النيساب: وولا تلبسسوا من
النباب شيئا صعة زعفران أو ورسه. (17

ويلتحق بالنياب الجلوس على فراش مزعفر أن مطيب يزعفران. ولا يضع عليه ثوبا مزعفرا، ولبو علق بنعال، زعفران أو طيب وجب أن يبادر إلى بزعه. (1)

(ر : ألبسة . ب فقرة ١٤ وإحرام).

ي ـ المنداوي بالزعفران في الإحرام :

 أ. التداوي ملتحقة أحكامه بالطعام، وقد فصير الأحداف في الطبب الذي لا يؤكل بالن على المتداوي إحدى الكفارات الدلات أبها شاء، إذا فعله المحرم لضرورة وعذر. (رز إحرام).

زعيم

الغفر: كفالق إمامة، إمارة.

زفاف

انظر: عرس.

⁽⁴⁾ بدائم الصنسانيع 1/ ۱۹۸ طادار الكتباب العرابي سنة ۱۹۷۵ اطلاعي وصورة 27 ۱۹۳ طاإحيا، الكتب العراية، كشاك الكتاع 1/ 277 ـ 279 طادار الكتب.

روم بدائع فاستانع ۱/ ۱۹۹۰ و حاشية النسوني ۱/ ۲۰ ـ ۹۷. وجاية الضحاح ۱/۲۲۳ وكشاف القاع ۱/۲۹۳ - ۱۳۱ -ماده

 ⁽٩٠ حديث ابن عسر ١٥٥ نابسوا من النياب شيئا مه ١٠٠٠ - ١٥ شيئا مه ١٠٠٠ - ١٥ شيئا مه ١٠٠٠ - ١٠ شيئا مه ١٠٠٠ - ١٠ شيئا مه ١٠ شيئا مه ١٠٠٠ - ١٠ شيئا مه ١٠٠٠ - ١٠ شيئا مه ١٠ شيئا

ر کاة

التمريف :

 الـــزكـــاة لغة: النياء والربع والزيادة، من زكا يزكو زكاة وزكاء، ومنه قول علي رضي الله عنه:
 والعلم يزكو بالإنفاق.

والسركساة أيضا الصلاح، قال الله تصالى وقاردنا أن يبدلها ربها خيرا منه زكاة . ("أقال القسراه: أي صلاحا، وقال نعالى: فولولا فقيل الله عليكم ووحمته ما زكا منكم من أحد أبدا ... (") أي ما صلح منكم فورتكن الله يزكي من يشاه ... (") في بصلح من بشاه.

وقيمل لما يخرج من حق الله في الممال وزكادو، الأن تطهام للمهال مما فيمه من حق، وتشمير له، وإصمالاح ونهاء مالإخلاف من الله تعالى. وزكاة القطر طهرة للإبدال. (⁴⁾

وفي الاصطلاح: يطلق على أداه حق بجب

(1) سررة الكهف/ ۸۱ (۲) سررة التور/ ۲۱

(۴) سورا النور/ ۴۱ (۱) لسان العرب

(۳) حديث. دا أخرجه الب

في أموال غصوصة ، على وجه غصوص ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب .

ونطلق الزكاة أيضا على الذل للخرج نفسه. كما في قولهم: عزل زكمة ماله، والساعي يقبض المؤكماة. ويضال: زكى ماله أي أخرج زكاته، والممزكي: عن يخرج عن ماله المؤكماة. والمزكي أيضا: من له ولاية جمع الزكاة. (1)

وقال ابن حجر: قال ابن العربي : إن الزكاة تطلق على الصدف الواجية والمندوية ، والنفقة والحق، والعفو، ثم ذكر تعريفها في الشرع .⁽¹⁷⁾

الأثفاظ ذات الصلة :

أ السدئة :

٢ - النصيدة على المنافق بمن عنب بين: الأول: ما أعطيت من المناف فاصدا به وجمه الله تعافى نيشمل ما كان واجبا وهو الزكاة، وما كان تعبعا.

(١٤) الدناية بيامش فتح القدير ١ / ٨١) ط يولاق، والمسوقي

على الشوح الكبير ٢٠١/١ نشو فيسس الحلبي بالقاهراء

وشرع التباج وحاتها الطيون ٢/٧ القاصرة، حيس التقي (٢) نح الباري ٢/١٢، القاهرة، الكنية المائية ١٣٧١هـ. (٣) حليث، وليس قيا دون خبر ذود من الإبل صافة،

أخرجه البخاري (٣/٩٢ ـ ط السائية).

والصدق - بفتح الصاد تحقق - هوالساعي البذي يأخذ الخق النواجب في الانعام، يقال: جاء الباعي فصدق القوم، أي أخذ مهم (كاة العامهين

والتصديق والمصدق دانشديند الصادر هو . معلى الصدقة . ^(۱)

ب العطية :

٣. العطيئة: هي ما أعطاه الإنسال من ماله لغيره. سوء كان يريد بذنك وجه الته تعالى، أو يريد به النودد، أو غير دلك. فهي أعم من كل من الزكاة والصدقة والحية ومحو ذلك.

الحكم التكليمي

 المزكاة فويصة من هرائص الإسلام، يركل من أوكان الدين وقد دن على وجوبها انكتاب وانسنة والإجاع

فمن الكتاب قوله نعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةُ وَاتُوا النِّكَاةِ ﴾ [7] وقولته: ﴿ وَفَانَ ثَانُوا وَأَقَامُوا الصَّحَةُ وَأَشُوا لِنَزِكَاةً فَإِخْرَائِكُمْ فِي الدِينِ ﴾ [7] وفسولته: ﴿ وَالدِينَ يَكْثَرُونَ الدَّهِبُ وَالْفَصَةُ ولا يَنْفُونُهَا فِي مَنِينَ لِللهُ فِيشَرِهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ. يوم يُحمَى عَلَيْهَا فِي دارِجَهُمْ فَتَكُوي مِا جَبَاعِهِمْ

وحنسوبهم وظهمورهم فلدا ما كنسزتم لأنفسكم فقوقموا ما كسندم تكنسز ونه ﴿ ``` وفسلا قال الني يؤم: • ما أدب زكاته فليس بكزم. '``

ومن السنة قول النبي على: وبني الإسلام على خس . . . ، وذكر منها إيناء الركاة أأ وكان النبي على يرسل السماة ليقضوا الصدقات، وأرسل معاذا إلى أهمل البعن، وقمال له: داصلمهم أن الله المنترض عليهم صدفت في المواقع الزخذ من الفنياتهم وترد على فقرائهم و. (1)

وتماليژيمين ومن أنه الله مالا فلم يؤد وكمانه حشل له يوم الفيمات شجماعها أفرع له ربيبتان، مطوقه يوم الفيمامية، ثم بأخمذ بلهزه تيما يعني شدقيه ما قم بشولي أنا مالك، أنا كنزك، "⁽¹⁾

⁽١) نسالا العرب مادة: (حمدق)

⁽¹⁾ مورة النور / ٥١

⁽٣) سورة النوبة (١٠)

⁽د) سورة النوية / ۲۵ ـ ۲۵

⁽⁷⁾ حديث و ما أديث زكانه طبس بكنزه أحرجه العاكم (7) (71 م 19 ما فاعارة العارف الحداية) مرفوصاً بلغطة وإذا أديث زكاة بالك فقد اذهبت منك شرهه وصححه وأقرء بلدهي، وذكره أين أبي حام في وقبل الحديث، (1777 ما فالمعابة) بنظ، أما أين زكاته فليس تنزاه وصوب ولفه فل جابرين جدالك

وي) حديث: وأطلبهم أنّ الدعفوض عليهم ... وأشرجه البحاري واقتع ٢٠١١/٣ ــط السافية) من حديث اين حامد

⁽ه) خديث الدامن آناه له مالا للم يؤد زكات. الداخراجات

ولما الإجماع فقد أجمع المنصون في جميع الأعصبار على وجويها من حيث الجملة، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على نشال مانعيها. فقماد روى البخباري أن أبا هريرة رضي الله عنه اقال: الما تولى رسول الدين، وكنان أبو بكر رضي الله عنه، وكمر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه : كيف تفاتل الناس وقد قال رمسول الفرﷺ: وأصرت أن أفيائل الناس حتى يقولوا: لا إنه إلا الله. فمن قاها فقد عصم مني ماليه وتقيمه (لا بحقيه وحسابه على الله). ⁽¹⁾ فقال أبويكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والمركبان، فإن المركاة حل المال. وافله فومنعوق صَافًا كَانُوا يُؤْدُونِهَا إلى رسول الله فاللَّاليهم عِلْيَ مِنْحِهِمًا قَالَ عَمِينِ: فَوَاللَّهُ مَا هُو إِلَّا أَلَّ قِدَ شرح الله صدراني بكورضي الله عنه، فعرفت أند الحقى (أ)

أطوار فرضية الزكاة :

ه . إيشاء البزكياة كان مشيروعيا في ملل الأنبياء

ا البخاري (الفاع ٢/ ٢٦٨). ط السلفية) من حديث أن

قال: وتما يقل على أن فرض الركة وقع بعد الهجرة انفاقهم على أن صيام رمضان إنه فرض

وشرع للمستنبين إبناء الصدقة للقفراء، منذ المهاد الكي، كيا في قولته تعالى : ﴿ فَلَا انْتَحَمَّ المغيبة. وما أدواك ما العقية. فك رقية. أو إطمام في يوم ذي مسخية . يتيما ذا مقومة . أو مسكينسا ذا متربية إلى المربية وبعض الأبيات المكيمة جعلت للفضراء في أصوال المؤمنين حقا معلوماء كها في قولمه تصالى: ﴿والمفين في أسوالهم حق معلوم . للسائل والمحروم) . (*)

وقال ابن حجر: اختلف في أول فوض الزكاة

فقصب الأكتسرون إئي أنه وقبع بصد الهجيرة،

وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان

قبل الهجرة. واحتج بقول جعفر للنجاشي:

⁽١) حصيت: وأمرت أن أقتل الناص حق يقولوا. لا إنه إلا

نَفْ . . و أخبر جب البخباري والفتيح ٢٦٢/٢ . ط

⁽٢) فتح القديم ١/١٨٤، والملق لاين قدامة ١٧٢/٣ ط شائح، الشاهرة، دار المنار ١٣٦٧هـ، وقنح الباري ٣٩٣/٣ افقاعران اقطيعة السافية ١٣٧٧هـ.

السابقين، قال الله تعالى في حق إبراهيم وأله عبهم الصلاة والسلام: ﴿وجعلناهم أثمة يبدون بأصرنا وأوحينا إليهم فعل الحيرات وإقام الصلاة وإبناء الزكاة وكانوا لنا عابدين♦. (1)

دريأسرنا بالصلاة والزكاة والصيامه ويحمل على أنه كان بأمر بذلك في الجمعة ، ولا بلزم أن يكون الراد هذه الزكاة الخصوصة ذات النصاب والخول.

⁽١) سورة الأبياء /٧٢/ **(7)** سورة البلد/ ۱۹ م ۱۹ م

⁽۴) سورة الملزج/. ۲۱ . ۲۵

بعد الهجرة، لأن الأية الدالة على فرضيته مدب بلا خلاف، وثبت بن حديث نيس بن سميد قال: ﴿ أَمُرِنَا رَمُولَ اللَّهُ يُصِدُنَهُ الْفَطْرِ فَيْ إِنَّ تشزل النزكاة، ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولريابناء ونحى نفعلها أأأأ

فضل إيناء الزكاة :

٩ ـ بظهر فضل الركاة مي أوجه :

٨ - ، قسترانها بالصسلاة في كتناب الله تعيالي . فحيثها ورد الأمر بالصلاة افترن به الأمر بالزكاف من ذلك قول نعمالي : ﴿ وَاقْيَمُوا الصَّلاةُ وَأَتُوا الزكاة ومانقدموا لانفسكم مي حير تجدوه عند الله . الله ومن هذا قال أبر بكير في قصال مانيحتي السؤكساة: والله لأقسائلن من فرق بين العسلاة والزكان إنها فغربتها في كتاب الضر ٣ ـ أنها ثالث أوكنان الإصلام الخمسة، لما ق الحديث وبي الإسلام على حسى: شهادة أن لا إنه إلائه وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاق

وإبناء الزكاف وصوم ومضان وحج البيت واك (1) حديث قبس بن سعد. وأمرة رسبول الدي بعيدي: الفطره أأحرجه النسائي (1979ء طالكتية اغتجارية) وصححه ابن حجران الفتح ٢١٧/٢٠ . ﴿ السَّنْفِيُّ).

٣ ـ أنها من حيث هي فريضية أفضيل من سائر الصندقات لانها تطوعية ، وفي الحديث القدسي امسا تفسرب إلى عسدي بشيء أحب إلى ما افترضته عبيه ی ^(۱۱)

أسا فضبل إبتء الزكاة من حيث هي صدقة من الصدقات فأتى في منحك: (صدفة التطوع).

حكمة تشريع الزكاة :

٧ ـ أ ـ أن الصنفية وإنضاق المال في سبيل الله يطهران النفس من الشح والدخل، وسيطرة حب المال على مشاعر الإنسال، ويزكيه لتوليد مشاعو الموادف والمشاركة في إقاتة العترات، ودفع حاجة المحتماجين، أشمار إلى ذلك قول الله تعالى.

فإخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم جا، الله والبها من الصالح للفود والجنسر ما يعسرف في موصعه، فقرض الله تعمالي من المستنفات حدا أدبي ألنزء العبناديده وببن مفاديسره، قال السملوي : إذ لولا التفدير لفرط المفرط ولاعندي المعندي أأأأ

والطرافح الباري ٢١٦١/٣ (ف الزقية ب١١) القاصرة. المكنية السنفية . ١٣٧٣هـ. وروضة الطالبين لمشووي - 1 / 7 - 7 بيروت، فلكتب الإسلامي.

⁽²⁾ سورة البقرة (190

⁽٣) حديث أرس الإسلام على فسن: شهادة أن. کر جو ف/ج

⁽١) الحادث القاسي: وما تقرب بل فيندي بشيء أسب الغَيَّانِ وَالْمُصَرِّحِةِ الْمُحَسَّرِي وَالْمُسَمِّعِ ١٩١/٣٤٦ عَلَّ

⁽¹⁾ سورة النوية/١٠٤

⁽٣) حجة له البالغية ٢٩/٢، ١٠، يوريت، دار القبرنة، والتصوير عن ط القاهرة.

ب. الزكاة تدفع أصحاب الأموال المكنوزة دفعا
 إلى إخراجها تتنسقك في زيادة الحمركة
 الاقتصادية، يشجرإلى ذلك قول النبي على:
 وألا من ولي يتبها له مال فلرتجرفيه، ولا يتركه
 حن ناكله الصدقة، (11)

جـ _ النزكاة تسد حاجة جهات الصارف النهائية وبمذلك تنتفي الغماسيد الاجتماعية والخلفية الناشئة عن يقاء هذه الحاجات دون كفاية .

أحكام ماتع الزكاة:

إلم ماتع الزكاة :

للا من منع المؤكماة نقد ارتكب عوما هوكبرة من الكيائس، ووود في القرآن والسنة مايقيد أن عفويته في الأخرة من نوع خاص، كها في حديث مسلم عن أبي هريسوة رضي الله عنه قال: قال رسول الفريجة: دها عن صاحب كنز لا يؤدي وكائسه إلا أهي عليه في نارجهنم، فيجمسل صفائع، فيكوى بها جنباه وجبينه، حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خسين الف سنة، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى المناو، وما من صاحب إلى لا يؤدي وكانها إلى المناو، وما من صاحب إلى لا يؤدي وكانها إلى

(۱) مدين: وألا من ول ينيا له مال. . .). أعرجه المترمذي ١٤/٣١ ـ ط الحلمي) وضعيب، ولكن أعرج البييلي

(١٠٧/٤) . ط دائرة العارف العقمانية) من حديث عمر

سراونًا عليه: دايتانوا في أسوال اليشاس لا تتأكلها

الصفائش وقالن ومقا إسناد صحيح

بطح فابضاع فرقم كأوفرها كانت نستن عليه، كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاها، حتى بحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خسين اللق، سنة، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى بطح فما بضاع فرقس، كأوفرها كانت، فتطؤه مأظ الافها وتنطحه بقرونها، ليس فيها عقصاء ولا جلحاء، كلها مضى عليه أخراها ردت عليه أولاها، حتى بحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خسين ألف سنة ما تعدون، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى الناره. (11)

العقوبة لمانع الزكاة:

٩- من منع الزكاة وهوفي قبضة الإمام تزخذ منه قهرا لقول النبي في : وأسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله عمد رسول الله و فإدا قالوها عمد مساوه وأسوالهم إلا بحفها وحسابهم على الله و"" ومن حفها الركاة عال أبو بكر رضي الله عنه بمحضر الصحابة: واثر النهي الله عنه: وائمة لو منصري عضالا كانوا يؤدونه إلى وسول الله في منصري عضالا كانوا يؤدونه إلى وسول الله في المناسهم عليه على ذلك .

واع حديث: عما من صاحب كثر لا يؤهي زكائه، أخرجه مسلم (۱۹۹۳ - ط اطلي). ۱۳۵ حديث: وأدرت ال إقال الثيار حي يقولوان. دانلتم

وه) حديث: وأمرت أن أقاتل أأتأس حي يقولوا. . . «اللام الارعة ف-/)

وقمد ذهب جهور الفقهاء إلى أن مانع الزكاة إذا أخذت منه فهرا لا يؤخذ معها من ماله

وذهب الشيافعي في الضديم، وإسحباق بن والعبويه وأبو بكر عبدالعزيز من أصحاب أحمد إلى أن مانح الركاة يؤخذ شطرماله عقوبة له، مع أخذ الزكاة ت.

واحتجوا بقول النبي ﷺ: وفي كل سائمة إبل في كل أربعسين بنت لسود ، لا تضرق إسل عن حسابياء من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن متعهنا فإنبا أخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات رينا، لا يحل لأن محمد منها شيء ر (١٠

ويستندل لقنول الجمهنود بقنول النبي فيجز وَلَمِسَ فِي الْمُلِلُّ حَقَّ سَوِي الرِّكَانِيِّ (*)

وبأن الصحماية رضي الله عنهم لم بأخشوا مصف أمواق الأعراب الدين منعوة الزكاة.

فأمنا من كالاحارجيا عن فيضية الإمام ومنع السؤكسان فعلى الإمام أديقائله. لأن الصحابة

من غيب ق ماله الزكاة:

بالضرورة. ال

سابعه (۱/ ۹۷۰ ـ ط الطبی) من حدیث فاطعة بنت قيس ، وذكره ابن حيم ال التلخيص النبير (١٦٠/١٠ ـ ط

شركة ظطيفته الفنيةع وضعف أحد رولته _ 171 -

فانلوا المعتصين من أدانهماء فإن ظفريه أخفها منه من غير زيادة على قول الجمهور كها نقدم. وهمذا فيمن كالامقرا بوجلوب الزكاة، لكن

متمها بخلا أو تأولا، ولا يحكم بكفره، ولفا فإن

مات في قدالته عليهما ورثبه المطمون من أفاريه وصلل عليه . وفي رواية عن أحمد بحكم بكفره ولا بورث ولا بصلي عليه، لما روى أن أب بكر لما قائمل مانعي افتزكان وعضتهم الحرب فانواز انؤديها ، قال: لا أقبلهما حتى تشهدوا أن فتلانا في الجنة وقتلاكم في النار. ووافقه عمور ولم ينقل إنكار ذنك عن أحد من الصحابة قدل على

وأما من منع البزكاة منكرا لموجوباء فإن كان جاهسلا ومثله بجهس ذفيك لحداثية عهيده بالإسمالام، أولأنمه نشأ يساديمة بعيمدة عن الأمصيار، أو تحوذلك، فإنه يعرف وجنوبا ولا بحكم بكفسره لائمه معتذوره وإن كان مسليا فاشتسا ببلاد الإسلام بين أصل العلم فيحكم بكفاره ويكلون مزنداء وتجري عليه أحكام المرتد، لكونه أنكر معنوما من الدين

^{. 1 .} انفق الفقهاء على أن البالغ العاقل المسلم

و١) اللتي لابن فندانة ١٤/٢/٣ ـ ٤٧١، والبعسوع تسرح 77 L/ a ---- M

⁽¹⁾ حديث. ﴿ وَلَ كُلُّ مَا لَمُهُ إِبِّلُ أَنْ كُلُّ أَرْبِصِينَ بِنِتَ لِيونَ ﴿ لُحُرِجَهُ أَبِسُوهَارِهِ (٢/ ٣٣٢ - ٢٢٤ ـ لُعَلَيْقُ حَرْثُ عَبِيدُ

دهاس) وإستان حسن. و٢) حديث. وليس في لكال حل سوان الزكاة). أشرجه ابن

الحر المعالم كون المزكاة فريضة ، رجلا كان أو امرأة تجب في ماله الزكاة إذا بلغ تصاما، وكان متمكنا من أداء الزكاة ، وتمت الشروط في المال. واختلفوا فيها عدا ذلك كها يل.

أ ـ الزكاة في مال الصغير والمجنون :

١٩ . ذهب انسانكية والشافعية واختابتة إلى أن النوكياة تجب في مال كل من الصفير والمعتنون ذكرا كان أو أنثى، وهو مروي على عمر، وأبه، وعبل وابنه الحسن، وعنائشة، وجابر، وبه قال ابن سبرين وبجساهيا، وربيعية، وابن عيينة، وأبوعيها وعيرهم.

واستعلوا مقول الشي ينجئ : دألا من ولي بنيا له مال فلينجر هيه، ولا يتركه حتى تأكله المصدقة الآ والمراد بالصدقة الزكاة المفروضة، لأن البنيم لا يخرج من ماليه صدقية تطبوع، إذ ليس للولي أن يتسرع من مال المبينيم بنيي، ولأن البزكاة تراد لثواب المركي ومواساة انفقير، واقصى والمجون من أهل المواب وأهل المواساة على ما قال لشبرازي، وبأن لزكاة حق يتعلق بالمال، فأشبه نفضة الاقارب وأروش الجنايات

وقبال المدردير: إنها وجبت في مالهما لأمها من باب حطاب الوضع.

ويشولى المولي إخراج الزكاة من مالها، لأن الممولي بقسوم مقسامهما في أداء ما عليهما من الحقوق، كنفقة الفويب، وعلى الولي أن ينوي أنهما إنكساة، فإن لم يخرجهما المولي وحب على الصبي بعد البلوغ، والمجنسون بعد الإقافة، إحراج ذكاة مامضي.

وروي عن ابن مسعود والشوري والأوزاعي أنهم فالدوا: نجب التركمان، ولا تخرج حتى ببلغ التصبي، أو يفيق المجنون، وذلك أن الولي ليس له ولايسة الأداء، قال ابسن مستحدود: احص ما يجب في مال البيتيم من السركسان، فإذا بلغ فأعلمسه، قان شاه ركس وإن شاء تم يزك، أي لا إنم على الولي بعدتذ إن لم يرك العبي.

وذهب نين شعرمة إلى أن أمواله المظاهرة من نعم وروع وثمر يزكى، وأما الباطنة فلا .

وقال منعد بن السبب: لا يزكي حتى يصلي ويصنوم، وقال أمو وائل، والتخمي، وسعيد من جيسبروا لحسسن البعسبري: لا زكة في مال الصبي، ودهب أمو حنيفة وهو مروي عن علي وابس عيساس إلى أن السزكة لا تحب في مال الصغير والمجنسود، إلا أنب يجب العشسر في زروعهي وفهارهما، وذكاة القطر عنها

واستعال لهذا الشول بشول لنبي ﷺ: ورفع القلم عن ثلاثمة (عن الجنسون الغلوب على

⁽۱) حديث: «ألا من ولي ينبيا له منان فينبحس فيه ولا يتوكد ...) قموحه الدرمذي (۲۵/۲ ـ ط الحفي) من معيث حداثمن صدر ، وقال وفي يستاده مقال. الأن المقني بي الهياج يفيض إلى الحديث .

عقله حتى يعبق، وعن النسائم حتى يستيقاظ، وعن الصبي حتى تجتلم، ""

ولانهما عبادة، قلا تنادي إلا بالاحتيار تعقيفا للعبي الانتسالاء، ولا احتيب وللصبي والمجمود الصدم العقبل، وقياسا على عدم وجوبها على الدنمي لانه ليس من أهل العادة، وإنها وجب العشمر فسها يحرج من أرضهها لانه في معنى مؤنة الأرض، ومعنى العبادة فيه غام برالا

وتمنا بتصنع مهدا زكاة مال الحين من إرت أو غيره ، ذكر فيه النووي عند ، تشافعية طريقين وبالمستحب أنها لا تحب، قال: ومبدلك فنضع الجمهور ، لاذ الحدين لا يتيقن حياته ولا يؤثل بها ، فلا يحصيل تمام الملك واستصراره ، قال : فعمل حياد من حين بتقصل حالة ، يتذي ، حول عاله من حين

ب مالزكاة في مال الكافر .

١٧ - لا نحب السؤكسة في مال الكنافر الأصبى

انفياف، حرب كال أو نعبا، لأنه حلى لم يلترمه، ولأنها وجبت طهرة للمزكي، والكافر لا طهرة له منابع على كفره

وأخذ عمر رضي الله عنه الوكاة مصاعفة من انصافوى بني تعلم عندهما رفضاوا دوج الحزية ورصوا بدفع الزكاة . ***

وقد ذهب الحمه روالي أن ما يزخل منهم بعسرت في معسارت الذيء، لانه في حقيقه جزيمة، وذهب محمد بن الحسن إلى أنه يصرب في مصارف الزكاة ومو قول ألي الخطاب من اختابلة.

أسا الموتند، فها وجب عشد من البركاة في إصلاحه: ودليك إذا ارتباء مدائم الخول على التصاب لا يسقط في فول الشافعية والحديثة . لانه حق مال فلا يسقط بالردة كالدين، فياعدته الإصام من ماليه كها يأسد البوكاة من المسلم المشتع ، فإلى أسلم بعد ذلك له بدرما ادواها.

ودهب الحقية إلى أنه تسقيط بالردة الركة الله وجبت في مال المرشد قسل المردق، لأن من شرطها السية عبد الأدام، ويبته المسادة وهو كنار غير معتسرة، فتسقيط بالمردة كالصبادة، حتى ما كان ديه وكنة الحارج من الأرض . (1)

⁽⁷⁾ الذي (2017) وقتح القليس والعلية عبل الحرابة (2017) وطابعا لم ويدائع العينائع (2017) والمنافرة. شركة المطبوعات العلمية (2017) عن والدينوني (2017) والجدوع (2017) 200

⁽٢) فجموع ١٤٠٠ -

⁽۱۹ وبداء على هذا قال التبخيرة : أو قال فوج من الكندر الإهل الحرية بالسم وكان الا حزية ، طالإمام إطالتهم إن والمات ويصدف عليهم الركاة (شرح المهاج ١٩٢٧م)
(٢) فتح الطمير ١٣٧٩ ، والميم ١١٧٨هـ

وأما إذا ارتبة قبيل نمام الحول على النصاب فلا يثبت النوجنوب عنث الجمهور من الحنفية، والحابلة، وهو قول عنذ الشافعية.

والأصبح عند الشافعية أن ملكه لماله موقوف هإن عاد إلى الإسسلام تبيين بقاء ملكه وتجب قبه الزكاة وإلا فلا أأ¹¹

جــ من لم يعلم بفرضية الزكاة:

17 ـ ذهب المالكية، والسافعية، والحنابلة، وال المفه والحنابلة، وان المنه إلى أن المفه بكون النزكاة مفروضة لبس شرطا لوجوبه، فتجب السزكاة على الحسربي إذا أسلم في دار الحوب وله سوالم ومكث هناك سنن ولا علم له بالشريعة الإسلامية، ويخاطب بأدائها إذا خرج الى دار الإسلامية.

وذهب أبسوحنيفية ومساحباه إلى أن العلم يكنون البزكساة فريفسية شرط لوجوب الزكاة فلا تحيث المركاة على الحربي في الصورة المذكورة. (**

و . من لم يتمكن من الأدام: .

14 ـ ذهب مالك والشافعي إلى أن التمكن من

الآداء شرط توجوب أداء الزكاة، فلوحال الحول ثم تلف المال قبل أن يتمكن صاحبه من الأداء فلا زكاة عليه، حتى نقد قال مالك: إن المالك لو أتاف المال بعد الحول قبل إمكان الأداء فلا زكاة عليه إذا لم يقصد الفوار من الزكاة.

والمتبع لحذا الضول بأن الزكاة عبادة فيشترط الوجريا إمكان أدانها كالعبلاة والصوم.

وذهب الحنفية والحنابلة إلى أن التمكن من الأداه ليس شرطها لوجهوبها، لقه هرم تول النبي يهيته: ولا زكاة في مال حتى يجول عليه الحيول، أن نمفهومه وجهوبها عليه إذا حال الحيول، ولان الزكاة عادة مالية، فيبت وجوما في السفسة مع عدم إسكسان الأداء، كثبوت الديون في ذمة المهلس. ""

الزكاة في المال العام (أموال بيت المال):

\$ ١ م ـ نص الحنابلة على أن مال العي م، وخس الغنيسة. وكبل ما هو تحت بد الإسام مما يرجع

⁽¹⁾ المجسوع ۳۱۸/۹، والمتي ۳۰/۳، ويناشع المساتع ۱۹۰۱/۴

⁽t) بشائع المشالع ۱۹۱۲، والمجموع ۲۳۲۹، والتاني ۱۹۸۶۲

⁽الإستهدن: الازكلاني عال من يحول عليه الحوارة العرجة البرداوة (٢/ - ٢٢٠ ـ كمثيل هزت هيد دهامي) من حديث عمل إلى طالب بلعة: دايس في سال وكانا... ١٠٠ ولوردة ابن حجم في التلخيص (١٩٦٦ ـ ط شوكة انظامة) بلغظ المرسومة، وقال من إستاده: لا يكس بد (٢) التسرح الكبر وحاضية المساوتي ١٩٣١ ك. والمغي ١ (١٨١ ـ ١٨٨)، ولسرح المباج مع حناضية همسرة

إلى الصرف في مصالح المسلمين لازكاه فيدرا

وفر نجيد لدى غيرهم نعوضا لهذه السألة مع ... مراهباتها في النطيق، إذ لم يعهد عليا ولا عملا. أحد الركاة من الأموال العامة .

السؤكسة في الأصوال المتستركة والأموال الخنفة . والأموال التفرقة :

١٥ ـ الذي بكلف بالنزكاة هو الشخص السلم بالنسبة غالبه فإن كان ما يملك تصابا وحال عليه الحول وتحت الشروط قفيه الزكاف فإن كان المال شركة بسه ويمين غيرم، وكان المال نصابا فأكشر فلا زكية على أحيد من الشيركية، عديد الجمهبورة وهنوقون عسد الشافعية حتى يكون عصبيه مصاباء ولا يستثنى من ذلك عند الحنف شيءه ويستثنى عنبد الجمهبور ودنهم الشافعية المسائصة المنفركة فإمها تعامل معاملة مال رجل واحمد في العبدر التواجب وفي النصاب عند غير الألكية، وكذا السائمة المحتلطة . أي التي يتميز حق كل من الخليطسين فيهسا لكنهما تشاترك في الحرعي ونحوه من المرافق ـ ودهب الشافعية عمر الأطهسر إلى أن السال المسترك والمال المختلط بعامل معاملة مال رجل واحدفي النصاب والقدر النواجب، وهمورواية أخرى عبد الحابلة رجح

ولمعرفة تفصيل القول في ذلك و الدلاف فيه يظر مصطلح (حلطة).

هذا إذ كان المال في بلد وحد، أما إن كان مال الرجل معرفا بين بلدين أو أكثر، هن كان من غير لمواشي فلا المرافقيرقة، بن يزكي زكام مال واحد

وإن كاذ من السواشي وكسان بين البلدين مسافة قصير داكتر فكدلك عند الجمهور، وهو رواية عن أحمد رجمها صاحب المعي والمعتبد عند الحدايلة أن كل مال سها يزكي متصود عيا صود، فإن كان كلا الحماسين فصماسا زكاهما كتصابا والاعمر أقل من نصاب زكي ما تم تصابا دون الأخر. قال ابن المنفر: لا أعلم هذا القول عن غير أحمد.

واحشج من دهب إلى هذا بأن لما أثر اجتم ع مال الجمسهاعية حال الحملطية في مرامق الملك يعضياصيده على أثم الموجيوه حتى جعله كمال واحد وجب تأثير الاستراق الفياحش في المال

العمل بها بعضهم كابن عقبل والأحري. ⁽¹⁾ واحتجوا معموم قول النبي <u>تح</u>ة: ولا يصوف بين مجتمع ولا بجمسع بين منفوق حشية الصدقة. ⁽⁷⁾

⁽١) فتح الغدير ١٩٦١)، والدسيوني ٢٩٨١، ونهابة المعتاج ٢٩٨٢، والنبي ١٩٩٢

 ⁽٢) حنيث (لا بفرق ير جنمع ولا ...) أخرجه البخاري
 (الفنع ٢٠ ١/٢ ـ ط السند) من حديث أنس

⁽١) مطالب أولي المعير ٢ ١٩٠١. وشوح المشهى ٢٩٨/١

الـواحــد حنى بجعله كهالـبن. واحتج أحمد يقول النبي تتج. وولا بجمع بين منعرق، ولان كل مال تحرح زكانه ببعده (^(۱)

شروط المال الذي تجب فيه الزكاة:

19 ـ بشـ نرط في الحـال الفني تجب فيه الزكاة من حيث الجملة شروط:

١ _ كونه عموكا لمعين

 وكون عنوكيته مطلقه (أي كونه عنوكا رقبة ويدا).

۴ . وكونه ناميا

إلى بكون زادا على الحاجات الأصلية

ه ـ حولان الحول. ٨ ـ وملوف نصابيا، والتصاب في كل نوع من

المان بحسه . ٧ ـ وان يسلم من وجود المانع ، والمانع أن يكون

على المالك دين ينقص النصاب ١٧ ـ الشرط الأول ؛ كون المال علوك لعين :

فلا زكة وساليس له مالك معين، ومن هما دهب احتمية إلى أن اسركة لا تجب في سوائم الوقف، والخيل المسلة، لانها عبر مملوكة.

قاللوا: لأن في النزكة قليكانا، والتسليث في غير الملك لا بتصنور، قالوا، ولا نجت الزكاة في ما النشاولي عليه العيدو، وأحرز والدارهم،

لأنهم ملكوه بالإحران فزال ملك المسلم بين (1)

وقال المالكية: ﴿ وَكَانَ فِي المُوصَى بِهِ لَفْهِ معينين. وتحب في الموقوف ولوعلى غير معين كسساجت، أو بني غيم. إلان الموقف عندهم لا يخرجه عن ملك السواقف، فنووقف نفودا للسلف يركبها الواقف أو المتولي عليها منها كلها مرعنيها حول من يوم ملكها، أو زكاها إن كانت احد ركبت بعد قبضها منه لعام واحد، فإن نسلفها أحد ركبت بعد قبضها منه لعام واحد، (1)

وفصل الشائعية والختابلة مقالوا: إذا كان الروقف على غير مدين، كالفقراء، أو كال على مسجل، أو مدرسة، أو رماط ونحوه عالا بتمين له مالك لا زكاة قيه، وكدا النقد الموصى به في وجود الدين، أو قيشترى به وقف لعير معين، مشلاف الموقوف على معين قابه يملكه فنجب حيده الدي كساة عند الحنابلة، وهنو قول عند الشافعية، وقبل عندهم: لا تجب: لأن ملكه بنغل إلى الله تعالى لا إلى الموقوف علي. (3)

٨٨ ـ الشرط الثاني: أن يكون ملكية المال مطلقة:

وملذه عمارة الحقيلة، وعبر غيرهم باللث

⁽١) شرح النهي ٢٨٩/١ والمعي ١٩٧/٦

والهوائع العبنائع ٢٠/١

و") المرح الكبر للدوير وحائبة النسوني 1,447 و40. واي مطاب أوق التي 17/4 ، والجموع 1,474

البتسام: وهسوما كان في يد مالكسه ينتفسع به ويتصرف فيه

والملك الناقص بكون في أمواع من اشال معينة ، منها:

ا - مثل الفسيار: وهو كل مال مالك غير قادر على الانتشاع به لكون يده فيست عليه، فعد فعد المنافقة، وصاحبيه، وهو مقابل الاظهر عند الهنابلة انه لا زكاة عليه فيه، كالعبر الفسال، والمال المنقود، والمال الساقط في البحر، والمال الذي أخذه المسلطان مصادرة، والدين المجحود إذا لم يكن فليلك بينة، والمال المغصوب الذي لا يدرى صاحب على أخذه، والمسروق الذي لا يدرى من سرقه، والمال المدقون في الصحراء إذا خني من سرقه، والمال المدقون في الصحراء إذا خني على الحالك مكانه، فإن كان مدقونا في البت على الحالة عند الحنقية، أي لائه في مكان عدود.

واحتجوا ميا روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: نبس في مال الضهار زكاة.

ولان المنال إذا لم يكن الانتضاع به والتصيرف فيه مقدورا لا يكود المالك به غنيا .

قالوا: وهذا بخلاف ابن السبيل (أي السافر عن وطنه) فإن النزكاة تحب في ماله، لأن مالكه يضغر على الانتضاع به، وكذا الدين الفريد إذا كان على ملء. (1)

ودهب مالك إلى أن البال الهمائع ونحوه كالمدفود في صحراء إذا ضل صاحبه عنه أو كان بمحمل لا مجاط مه، فإنه يزكى لعمام واحد إدا وجده صاحبه ولويفي فائبا عنه سنين. (1)

وذهب الشاهية في الأظهر وهورواية عند الخنابلة إلى أن الركاة تجب في المال الفسائع ولكن لا يجب دفعها حتى يصود المال. فإن عاد بخرجها صاحبه عن السنوات الماضية كلها، لأن السبب الملك، وهورالات، قالوا: لكن لوتلف المال، أوذهب ولم يعد مقطت الركاة. وكذا عندهم المال الدفي لا يقدر عليه صاحبه لانقطاع عبره، أو انقطاع الطريق إليه. (3)

والحال الموروث صرح المائكية بانه لا ركاة فيه إلا بعد قبضه، يستقبل به الموارث حولا، ولو كان قد أقام سبين، وسواه علم الوارث به أو لم بعلم. ^(۲)

الزكاة في مال الأسير، والمسجون وتحوه: 14 مع: كان مأسيرة أسسيد من الدرسة عاديد.

14 من كان مأسورا أو سنجرنا قد حيل بينه وبعن التصرف في ماله والانتشاع به، ذكر ابن قدامة أن ذلك لا يعتع وجوب الزكاة عليه، لابه لو تصرف في ماله بينع وهية وتحوهما نقذ، وكذا

⁽١) بمائع اقصنائع ١٩/١. ودلقي ١٨٧٢

⁽١) الشرح الكبير وحائبة اللسوقي ١ /١٥٧. ١٥٨.

⁽١) شمرح الحياج وحائبة طفليون ٢٩١٢. ١٥. والمفج

⁽۲) خەسرقى 1 (4 قۇ

لو وكل في ماله نفذت الوكالة. (¹¹

أسا عناد المالكية فإن كون الرجل مفقودا أو أسبرا بسفيط الركاة في حقه من أمواله الباطنة ، لانيه لذليك يكبون معلوبنا على عدم انتنعينة فيكبون ماك حينتذ كالمال الضائع، ولذا يزكيها إذا أطَّلَق لِسِنَة واحدة كالأموال الصَّالعة. وفي قول الأحهموري والمزرقيان: لا وكاة عليه فيها أصلا وفي قول البنمان: لا تسقيط الزكاة عن الأسيم والمفضود، بل نجب النزكاة عليهما كل عام، لكن لا بجب الإخراج من ماقيا بل يتوقف غافة حسوث الموت. ^(۱)

أما المال النظاهر فقد الثمقت كلمة المالكية أن الفضد والأسرالا يسقطان زكانه، لأنهيا محمولان على الحياة، ويجوز أحد الزكاة من مالهما الظاهر وتجريء، ولا يضمر عدم النبق لأن نبية المخرج تقوم مقام بيته . ⁽¹⁷

ولم تنجد لغير من ذكر تعرضا لهذه المسألة .

ركاة الدين :

٣٠ ـ الـدِّين مملوك للدائن ، ولكنته لكنونه فيس نحت بد صاحبه فقد احتلفت فبه أقوال الفقهاء

ولأهب بن عمره وعائشة، وعكرمه مولور

ومدهب الشافعي في الأظهر، وهماد بن أبي سليمان، وإسحاق، وأبي عبيد أنه بجب إخراج ركاة الدين المرجو الاداء في نهاية كل حول،

كالسال الدي هو بينده، لأنبه فادر على أخيذه

ابن عبياس رضي الله عنهم، إبي أنه لا وكان في الدين، ووجهه أنه غيرنام، قلم تجب زكاته، كعسرونس الغنيسة زوهي العسروض الني تقتني لأجل الانتفاع الشخصي).

وذهب جمهمور العلياء إلى أن المدين الحمال فسنهان: دين حال مرجو الأداء، ودين حال غير مرجو الأداءر

٧١ ـ قالىدين الحيال المرجمو الأداء: هوما كان على مُفَريه باذل له، وفيه أقوال:

فمسادهب الحنفيسة، والحنسابلة، وهموقول الشورى: أل زكاته تجب على صاحبه كل عام لائمه مثل مملوك لم، إلا أنه لا بجب عليه إخراج الركاة منه ما 5 يغيضه ، فإذا قيضه زكاه لكل ما مضى من النسين. ووحه هذا القول: أنه دين ثانت في السدّمة فلم بلزمه الإحتراج قبيل فيضم، ولانه لا ينضم به في الحال، وليس من المواصاة أن يخرح زكاة مال لا ينتفع به . على أن البوديعية التي يقبدر صاحبهما أن بأخذها في أي وقت ليست من هذا النسوع، بل بحب إخسراج زكائها عند الحول.

واع الغني ١٩٠٠ه

⁽٢) الشرح الكبر وحالية النموض 1 / 1 ١٨٥

⁽r) المبتر تفيه الأ-14

والتصرف فيه . (١)

وجعل المالكية الدين أنواعا: فيعض الديون يزكى كل عام وهي دين التاجر المدير عن ثمن بضاعة تجارة باعها، وبعضها بزكى لحول من أصله لسنة وتحدة عند فيضه ولو أقام عند الدين سنين، وهرما أنوضه لغيره من نقد، وكذا ثمن بضاعة باعها محتكر، وبعض الديون لا زكاة فيسه، وهموما لم يقبض من تحمرهمة أومهم أو عوض جناية الم

۲۲ ـ وأساء المدين فير المرجو الأداء ، فهو ما كان على معسر أو جاحد أو محاطل، وفيه مذاهب: فسفهب الحنفية فيه كها نفذه ، وهو قول قددة وإسحاق، وأبي نوره ورواية عن أحد، وقول مقابيل للاظهر للشافعي: إنه لا زكاة فيه لعدم تمام الملك، لأنه غير مقدور على الانتفاع به.

والفول الشاني وهو قول الشوري، وأبي عبيد ورواية عن أحمد، وقول للشاهعي هو الأخهور: إنه يؤكره إذا قبضه لماصفي من السنين. لما روي عن علي رضي الله عنسه في المدين المظنود، وإن كان صادقًا فليؤكم إذا قبصه فما مضيء.

وذهب مالمك إلى أنبه إن كان تما فيمه الزكاة يزكيمه إذا فيضمه فعام واحد وإن أقام عند المدين

الصواميان وهو قول عمر بن عبدالعزير، والحسن والليث، والاوزاعي .

واستثنى الشنافيسة والحنسابلة ما كان من السدين ماشهة فلا زكاة فيه، لان شوط الزكاة في الماشية عندهم السوم، وما في الذمة لا يتصف بالسوم. (⁷³

الدين المؤجل :

٣٣ ـ ذهب الحد ابلة وهم الأظهم من قبل المساقعية : إلى أن الدين المزجل بعنزلة الدين على المعمد على المعمد على المعمد الأن صاحبه غير منسكن من قبضه في الحال فيجب إخراج زكاته إذا قبضه عن جميع المساوات السابقة .

ومقبابل الأظهر عند الشافعية: أنه يجب دفع زكانه عند الحول ولولم يقيضه. (⁽¹⁾

ولم نجيد عنيد الحنفينة والمبالكيمة تفريقة بين المؤجل والحال.

أقسام النين عند الحنفية:

۲۹ ـ ذهب الصاحبان إلى أن الديون كلها نوع واحد، فكلها قبض شيئا مها زكاه إن كان الدين تصابأ أو بعغ بضمه إلى ما عنده نصاب.

 ⁽١) المني ١٩٦٣، وتبرح المهاج وحائبة الطيوب ١٩/٢٠.
 واللسوفي مع النوح المكبر ١٩/١
 (١) المني ١٧/٢، وشوح المباج ١٩/١٤

⁽١) المقبي ١٠/٢، وشرح للهاج ١٠/٢

ولاي التسوقي ٢٠١/١)، والزرقاني ١٩١/١، يبروت، عار الفكر، عن طبعة القاهرة.

وذهب ابوحيفة إلى أن الدين ثلاثة أقسام:
الأول: الدين القري: وهو ما كان يدل مال
زكوي، كقرض نفد، أو ثمن مال سائمة، أو
عرض نجارة، فهذا كنيا فيض شيئا منه زكاء وقو
قليلا (مع ملاحظة مذهبه في الرقص في الذهب
والفقسة، فلا زكاة في المقبوض من دين دراهم
مثلا إلا إذا بلفت ٤٤ درهما ويكون فيها درهم)
وحوله حول أصله، لأن أصله زكوي فيني على
حزن أصله وواية واحدة.

النائي: الذين الضعيف؛ وهوس لم يكن تمن مسيح ولا بدلا تضرض نقف، ومثاله المهر واللدية وبدل الكتابة والخلع، فهذا متى قبض منه شيئا وكان عنده نصاب غير، قد انعقد حوله يزكيه معمه كالمال المستقاد، وإن لم يكن عند، من غيره نصاب فزت لا تجب فيه الركاة إلا إذا قبض منه نصاب وحال عليه الحول عند، منذ قبضه، لأنه بقيصه أصبح مالا زكويا.

الشالث: الندين المتوسط: وهوما كان لمن عرض قلية تما لا تجب فيه الزكان كشمن داره أو مناعه المستفرق بالحاجة الأصائية .

فغي رواية ، يعتبر مالا وكمويا من حين باع ما باعمه فتتيت فيه المركاة لما مضى من طوقت، ولا يجب الأداء إلا بعدد أن ينم ما يقبصه هنه نصاباء، وفي رواية أخرى: لا يندى، حوله إلا

من حين يقيض منه فصيابيا، لأنه حينانا أصبح زكويا، قصار كالحادث ابتداء ⁽¹¹

الأجور المغبوضة سلفا :

87 مذهب الجنابات، ونقله الكاسائي عن عمله ابن الفضل البخاري الجنفي، وهو قول عند الشافعية: إن الأجرة المعجلة لسنين إذا حال عليها الحول تجب على تلؤجر زكاتها كلها، لأنه يسلكها ملكما تاما من حين المغد. بدليل جواز تصدرف، فيهما، وإن كان ربها بلحشه دين بعمد الحول بالقسخ الطاري، (12)

وعند المالكية لا ذكاة على المؤجر فيها فيضه مقدما إلا بنيام ملكه، فلو آجر نفسه للاث منين يستين دينارا، كل سنة بعشرين، وقبض السنين معجنة ولا شيء له غيرها، فإذا مر على ذلك حول فلا زكاة عليه، لان العشوين التي هي العضوة السنسة الأولى لم يتحقق منكم لها إلا بانقضائها، لاجا كانت عنده بعثابة الوديعة فلم يملكها حولا كاملا، فإذا مر الحول الثاني وكي عشوين، وإذا مر الشائث زكى البعين إلا ما أنغصته الزكاة، فإذا مر الرابع زكى الجميع، ما أنغصته الزكاة، فإذا مر الرابع زكى الجميع،

وفي قول عنـد المالكية وهو الأظهر للشافعية: لا تجب إلا زكساة ما استفسر، لان ما لم يستفسر معـرض للسقوط، هنجب زكاة العشرين الأولى

و1) الدر المغتار وحائبة ابن هابدين ۲/ ۳۵ ،۳۵ و۷) البدائع ۲/۱، والمغي ۷/۷)

بتهام الحمول الأول، لأن الغيب كشعد أن ملكها من أول الحمول. وإذا تم الحمول الثاني فعليه زكاة عشرين لسنة وهي التي زكناهما في أخمر السنة الأولى، وزكسة عشموين لسنتسين، وهي التي استقر عليها ملكه الآن، وهكذه (**

وتم نجد هند الحنفية تعرضا لهذه المسألة.

ذكاة النمن المقبوض من بضائع لم يجر تسليمها: ٢٩ - إذا اشترى مالا بنصاب دراهم، أو أسلم نصباب في شيء فعمال الحمول قبس أن يقبض المشتري المبيع، أو بقبض السلم فيه، والعقد باق لم يجر فسخمه، قال الحنسابلة: ذكاة اللمن على البائح، لأن ملكه ثابت فيه، ثم فوضيخ العضد لتنف المبيع، أو تعذر المسلم فيه، وجب رد النعن كاملا.

وصوح الشائعية بها هو قريب من ذلك وهو أن البضاعية المشتراة إذا حال عليه الحول من حين لزوم العقد تجب زكانها على المشتري وإن لم يقيضها: (1)

٢٧ . الشرط الثالث: النياه :

ووجمه انستراطه على ما قال ابن الهيام، أن القصود من شرعية الزكاة بالإضافة إلى الابتلاء

مواساة الفضراء على وجنه لا يعسيريه المنزكي الفيرا، بأن يعطي من فضل ماله قليلا من كثير، والإيجسات في المال المذي لا نباء له يؤدي إلى خلاف ذلك مع تكور السنين. ال

قائسوا: والنسباء متحقق في السسوائم بالمدار والنسل ، وفي الأموال المعدة للتجارة والأرض الزراعية العشرية ، وسائر الأموال التي تجب فيها الزكاة، ولا يشترط تحقق النياء بالفعل بل تكفي التقارة على الاستنهاء بكون المال في بلده أو يد تاك.

ويسدة الشرط خرجت النياب التي لا تراد تعجازة سواء كان صاحبها عشاجا إليها أو لا، وأثاث المنزل، والحوانيت، والعقارات، والكتب لاهلها أو غير أهلها، وحرجت الأتعام التي أم تعدد للدر والنبل، بل كانت معدة للحرث، أو الركوب، أو اللحم. (⁽²⁾

والسذهب والفضسة لا يشترط فيهيه النهاء بالفعل، لأعيها فنهاء خلفة ، (⁽⁷⁾ فنجب الزكاة فيهياء فوى التجارة أو لم يتو أصلاء أو نوى النفقة.

قاللوا: وفقد النهاء سبب أخر في عدم وجوب النزكياة في أسوال الضيار بالواعها المقدمة، لأنه

⁽¹⁾ فتع القدير 1877)

⁽٣) المنابة ١٩٨٧/١

⁽¹⁾ النسرع التكيير وحاشية الفلسوقي 45/41، والمتباج وشرحه وحاشية الفلوي 14/7. (٢) المفنى ٢/٧٤، وشرع النباج ٢٩/٦

^{- 161 -}

لا نيام إلا بالضفارة على التصنوف، ومال الضهار لا قدرة عليه .⁽¹⁾

وهـذ الشرط بصوح مه الحنفية، ويتراعيه غيرهم في تعليلاتهم دون تصريح به.

٢٨ ـ الشرط الرابع: الزيادة على الحاجات الأصلية:

ومية االشرط بذكره الحنفية ، وبناء عليه قالوا: لا ركاة في كتب العلم المفتناة لأهلها وغير أهلها ولركانت نساوي نصباً ، وكذا دار السكني وأثاث المزار ودوات الركوب ونحو دلك .

قائسوا: لأن المشغسول بالحساجة الأصلية كالتعدوم، ونسره ابن ملك برا يدفع عنه الهلاك تحقيقا كتيابه، أو تقدير، كذبته.

وقد جعل ابن ملك من هذا النوع أن يكون للبيه تصاب دراهم أسبكها بنية صوفها الى الحاجة الأصابة أنها إذا حال عليها الحسول عنده فكن اعترضه ابن أجيم في البحر البرائق، بأن المركاة تجب في التقد كيني أمسكه للناء أو للنطقة ، وتقله عن المراح والبدائع . (") ولم يذكر أي من أصحاب المدفاها هذا النسم طامستهال والمواج المدفاها هذا النسم طامستهالا ، ولعله والرحاة أوجهها

الشرع في أجناس معينة من المال إذا حال الحول على نصباب كامل معها، فإذا وجد ذلك وحبت الركباة، واسستغناء مشبرط النصاء، والشبحة واحدة.

٢٩ ـ الشرط الخامس: الحول :

المراد بالحول الا بنم على المال بيد صاحبه سنة كاداد فسرية، فإن لم نتم فلا زكاة بيه، إلا أن يكون بيده مال أخر بلغ نصبابا قد انعقد حوله، وكان لمالان عابضم أحدهم إلى الأخر، فيرى بعض الففها،، أن الثاني يزكى فع الأول عند قام حول الأول، (""كما بأتي بيانه تفصيلا،

ودليسل عنبار الحول قول النبي \$\$: الا زكاة في مال حتى بحول عليه الحول. (⁽¹⁾

ويستشى من المستراط الحسول في الأحسوال السيرك في الأحسوال السيرك ويه الخراص من الغسلال المؤراعيمة، والمعادث، والركان، فتجب الركان في هذين المؤروع فووانوا حقه يوم حصاده في الأولى ولانها نها يغسها فلم يشترط فيه الخول، إذ أنها تعود معد فلك إلى المغض، بخلاف مايشترط فيه الخول فيسور مرصد للنبيء. وسيأتي تغضيس ذلك في الرضعة.

والإم الشرح الكبر وحائبة الدسواق 12771

 ⁽٣) مەيت. وليس بې مال (كانامني بمول عليه الحواراء. خدم کارېجه ف/١٤)

⁽⁴⁾ سورة الأنعام / 141

رده الفرقية ۱۹۰۶، والشوائين الفقيلة ۱۹۰۷، وكشاف الفتاع ۱۹۷۶: معادلات فراد الادم والادم فراد فقد السفاد والاطالات

رم) الهداية ولنبع القدير ((۱۸۷۶ . والفير المستار بورد المعتار ۱۳/۲ -

والحكمة في أن ما أوصد للنبها، اعتبرته الحول، ليكاون إخراج النزكاة من السياء لانه أيسو، لاك النوكة إنها وجبت مواسات، ولم يعتبر حقيقة النبياء، لانه لا ضابط له، ولاسد من ضابط، فاعتبر الحول، (19

المال المستفاد أثناء الحول.

۳۰ إن لم يكن عند الكلف مال فاستفداد مالا ركب لم يكن عدد الله وكاة عبد ولا يعقد حوله . فإن تم عنده بعداب العقد الحول من يوم تم النصاب، وتجب علم وكانه إن بعي إلى تمم الحول.

وان كان عسده فصاب، وقبل أن بحول عليه الحول ستعدمالا من جنس دلك النصاب أوعا يضم إليه . فله ثلاثة أفسام:

الأول: أن تكسود السؤسادة من نهاء المال الأول. كربنج النجارة، وتناج السائمة، فهذا يركي مع الأمسس عنده غام الحسول المال تن قداسة: لا يعلم في ذلسك خلاصا، لانه ترح للنجاب من جمسه، فأشبه النهاء المنصل.

القسم اللسائل أن يكمون استفاد من غير جنس المان المدي هسدي كان يكمون ماله إبلا

فيستفيد دهبا أوقضة. فهذا النوع لا يزكى عند حول الأصيل. يل متعقد حوله يوم استفادته إن كان نصيفها، انفاقا، ماعد، قولا شادًا أنه يزكيه حين يستفيده.

وم يعسرج على هذا النسول أحد من العلياء. ولا قال به أحد من أنمة الفنيا.

الرة سم السالت: أن يستعيد دلا من جس مصاب عند، قد انعقد حوله وأبس المتعادمن فإد المال الأول. كأن يكون عنده عشرون متقالا دهيما ملكها في أول المحوم، لم يستغيد ألف متقال في أول ذي الحجة، فقد اختلف العليم في دنك ا

فدهب الشافع فوالحنابلة، ولى أنه يضم إلى الأول في النصباب دون الحسول، فينزكي الأول عند، حوب أي في أول المحرم في المثال لحوله أي في أول ذي المحجة ولوكان أقل من نصاب، لأنه بلغ نضمه إلى الأول نصبابها واستنافه و بعصوم قول البي يُغِينًا ، ولا زكاة في مال حتى يجول عليه الحول، أن ويقوله : ومن استفاد مالا فلا زكة عليه حتى يجول عليه الحول، عند ربه . (**

⁽١) للخي ٢/٩٤٢. والشوح الكبير للدوير ١١٤٥٤. ١٩٩

 ⁽¹⁾ حديث. والاركاة في مال حتى بجول هليه الحولو. نقدم الفريمة ف ري.)

وذهب الحنفية إلى أنه يضم كل ما يأتي في الحمول إلى النصباب الذي عنده فيزكيهما جمعا عنسد تمام حول الأوق، فالسوا: لأنه يضم إلى جنسه في النصاب فوجب فسمه إليه في الحول كالنصيبات، ولأن النعيبات سبب، والحيول شرط، فإذا ضم ف النصباب الذي هوسيب، قضيمه إليه في الحول الذي هو شرط أولى، ولأن إفراد كل مال بستفاد بحول يفضى إلى تشفيص السواجب في المسائمية، واحتسلاف أوقسات الواجب، وإخاجة إلى ضبط مواقيت التعلك، ووجسوب القمدر البسير البذي لا يتمكن من إخراجه، وفي ذلك حرج، وإنها شرع الحول للنيسير، وقد قال الله تعانى ﴿وماجعل عليكم في السدين من حرج)(١) وقيسامسا على مناج المسائمية ورصع النجيارة. واستثنى أجوحنيفة ما كان ثمن مال قد زكى فلا بضم، لئلا بؤدي ال الله (⁽¹⁾

وذهب انسالكية إلى التضريق في ذلك بين المسائمة ومين النغود، فقالوا في المسائمة كقول أبي حنيفة، فالوا: لأن زكاة السائمة موكولة إلى المساهي، فلولم تضم لأدى ذلك إلى خروجه

كثير من مرة، يخيلاف الأشيان فلا تضم، قابه موكولة إلى أربابها. ⁽¹²

الشرط السادس : أنَّ يَبِلغَ المَّالُ تَعِبَابًا }

44 . والنصاب مقدار المال الذي لا تجب الزكاة في الحسل منه، وهو يختلف باختيلاف أجنياس الأسوال المؤكرية، فتصاب الإبن حس منها، ونصاب البقر ثلاثون. ونصاب الغنم أربعون، ونصاب القدم، عشرون مثالا، ونصاب الفضة ماثنا درهم، ونصاب المؤروع والشهار خمة أوسق.

ونصباب عروض النجبارة مقدر بتصاب الذهب أو الفضة. رقي بعض ما تقدم نفريعات وخلاف بنظر في مواضعه عما يلي من هذا البحث.

والحكمة في اشتراط النصاب واضحة، وهي أن السركاة وجبت مواسساة، ومن كان فقسيرا لا تجب على الأغنياء لا تجب على الأغنياء إعانته، فإن المزكاة تؤخذ من الأغنياء لرد على الفضراء. وجعسل السرع النصياب أدنى حد الفنى، لأن المسائب في العادات أن من منكمة فهر غني إلى تمام سنته.

الموقت الذي يعتبر وجود النصاب فيه: ٣٧ ـ زهب الشنافعية والحنابلة على المعتمد في

⁽¹⁾ المغني ١٩٤٧/٢، ١٩٢٢/٢، وطنيح الضينيسر ١٠/٢٤. والمترح الكبيرمع الليوفي ١٣٢٢/

ابن صبر، وضعف أحد رواند، تم رواه موقوقا مق ابن حبر، ودكر أن الموقوف أصبح من المرفوج (1) سورة الحبر/٧٨٤

 ^(*) التي بكسر فلمح: تكوار الصدقة في المال الواحد فعام واحد وروشة بشاهين **Anja

المذهب، إلى أن من شرط وجموب الزكاة وجود النصاب في جميع الحول من أوله إلى آخره، فلو نقص في بعضه ولويسبرا انقطع الحول فلم تجب الركاة في آخره. قالوا: فلوكان له أوبعون شاة فإلت في الحول واحدة ثم ولات واحدة انقطع الحول. فإن كان افوت والنتاج في خطة واحدة م يضطمع ، كي لوتقسم النساج على المسوت ، واحتجوا بعصوم حديث ولا ذكاة في مال حني بحول عليه الحول». (1)

وذهب الحنفية إلى أن المصبر طرفا الحول، فإن تم النصباب في أولمه وأخره وجبت الزكاة ولو مقص المال عن النصباب في الثاله، ما قريتعلم المال كلية، وإن انصدم لم ينعقد الحول إلا عند قام النصباب، وسواء انعدم لتلفه، أو لخروجه عن أن يكون علا للزكاة، كيا لو كان ته نصاب سائمة فجعلها في الخول علوفة.

وفي قول عند الحنابلة : إذا وجد النصاب خول كامل إلا أنه نقص نقصا يسيرا كساعة أو ماحتين وجبت الزكاة . "

ولـوزال ملك المالك للنصاب في الحول ببيع أوغيره تم عاد بشــراء أوعيره استأنف الحـــول

الانقطاع الحول الأولى بها فعله ، " الكن إن فعل الذلك حيلة فعي انقطاع الحول خلاف ينظر في ما سبق تحت عنوان (الحيل لإسقاطها) .

وذهب المستلكية إلى أن التسيرط أن يحول الخسوط أن يحول الخسول على ملك التسمياب أو ملك أصله ، فالأول كها تو كان يعسلك أو يسعيهن شاة تمام الخول والثاني كها لو ملك عشرين شاة من أول الخسول فحملت وولدت فتمت يذلك أو يعمين قبل تمام الخول ، فتجب الزكاة في النوعين عند حول الأصل.

ومشاله أيضنا، أن يكنون عنده ديبار نعب فيشتري به سلمة للتجارة فيبيعها بعشرين ديناوا قبل تمام تقلق علما يحول الحول على ملكه للديناره والذي يصم إلى أصله فيتم مه النصاب هو نساج السائمة وربح التجارة، مخالاف المال المنتقاد بطريق آخر كالعطبة والميرث أخر كالعطبة

المشرط السابع: القراغ من ألدين:
٣٣ ـ وهذه الشرط معترس حيث الجمعة عند
جهاور الفقهاء ومنهم الشافعي في قديم قوليه،
وعربعضهم بأن الدين مانع مي وجوب الزكاة.
فإن زد المدين المغي على المالمك عا بيد، علا
زكاة عليه، وكذا إن لرين بيده بعدما يسد به

⁽۱) حديث: الأركاة في مال حي يجول عليه الحوليه تشدم تخريجه ف-117

٢١) الفي ٢٩٩/١، وابن عادين ٢/٣٢/ والدمولي مع ... الشرح الكبر ٢١/١

⁽۱) شرح المتباع ۲ (۱۹)

⁽٦) الدسولي فل الشراح الكبير ١٣١٩) ١٦٥، ١٦٩

دينه تصباب فأكشر. واحتجوا بقول النبي ﷺ: وإذا كان لرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه و (1)

وقوله: «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنياتكم فأردها على فقرائكم». ⁽⁷⁾ ومن هذه ألف ومعه ألف فليس غنيا، ولقول عنيان رضي أفد عنه: «هنذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده وليؤك بقية ماله».

ولا يعتبر الدين مانعا إلا إن استقر في الذهة قبل وجوب النزكاة، فأما إن وجب بعد وجوب السزكاة لم تسقيط، الأنها وجبت في ذيته، فلا يسقطها ما لحقه من الدين بعد ثبوتها.

وذهب الشافعي في الجديد، وحماد، وربيعة إلى أن المدين لا يعنع الركاة أصلا، لان الحر المسلم إذا ملك نصبابا حولاً وجبت عليه الزكاة فيم الإطلاق الأدلة الموجبة للزكاة في المال المعلوث، [17]

الأموال التي يستم الدين ركانها والتي لا يستم: ٣٤ ـ أمنا الأموال البناطئة وهي النقود وعروض التجارة فإن الجمهور الغنائلين بأن الدين يمنع الزكاة ذهبوا إلى أن الدين يمنع الزكاة فيها، ولو كان من غير جنسها على ما صوح به الذلكية.

وأما الأموال الظاهرة وهي السائمة والحيوب والتسار والمسادن فذهب الجمهسور (المالكية والشائمية على قول والحنابلة في الروابة المعتمدة في المذهب) إلى أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة فيها، روي عن أحمد أنه قال: لأن المصدق إذا جاء فوجد إبلا أو بقرا أو غنها لم يسأل: أي شيء على صاحبها من المدين، وليس المال يعني الأثران حكفا.

والفرق بين الأسوال الظناهرة والساطنة أن تعلق النزكاة بالظناهرة أكد، لظهورها وتعلق فلوب الفقسواء بها، ولأن الخدجة إلى حفظها أوفر، فتكون الزكاة فيها أكد.

واستثنى الحنسابلة على السرواية المشهورة الدين الذي استدانه المزكي للإنفاق على الزرع والنصر، فإنه يسقطه لما روي عن ابن عصر: يخرج ما استسدان أو أنفق على المسرنسه وأهله ويزكي مايقي .

وذهب الحنفية إلى أن الدين يمنع الزكاة في الأصوال الساطنة وفي السوائم، أما ما وجب في الحسارج من الأوض فلا يصنعه السدين، كها لا يمنع الحراج، وذلك لأن العشر والحراج مؤنة

⁽¹⁾ معين: وإذا كان لرجل أفف درهم وعليه أفف برهم قلا زكياة عليه، ذكر- اين استاسة في المقني (١٠/٤) . ط فر ياض، ول يعزه إلى أي من الصادر القبيلة.

⁽٧) حديث: وأمرت أن أخد المستقدس أخياتكم فاردها هل لقرائكم، عرب أرديا هل المبادر الحديث التي بين أيديا بينا المنتق، وإنما المبروف هو ما أخيرت البخشري (افتح ٢/١٥) ما السلفية) وضره من حديث ابن صباس ووأصلهم أن قد الفرض منهم صداة في أدواهم تزعف من أخياتهم وتره على المراهم».

⁽٣) للنق ٢/٣)، والعسولي 1/ ٤٣١، وابن حابثين ٤/٣. ٧. وشرح للنباح بصائبة المليون ٢/ ٤٠

الأرض، ونسذا تجمدن في الأرض المموقوفة وأرض المكانب وإن لم تجمد فيهما الزكاة.

ودهب الحناطة في روابة إلى أن الدين يعتم المؤكاة في الاسوال العاهرة والماطنة، وعقه ابن قدامة عن التوري وإسحاق واللبك والنخص. الله

الديون التي تمنع وجوب الزكاة

٣٥ ـ ذهب الحنفية إلى أن الدين الدي يعنم وجور الروائد من المنافية والله مطالب من جهة العبياد سواء كان دينا لله كزكة وخراج، أو كان للعبياد سواء كان حالاً أو مؤجلا، وتوصد الوحدة المؤجل للمراف، أو مفقة أروجته، أو مقريب لؤت بقصاء أو تراص، وكذ عندهم دين الكفيالة، فالوا: لأن الكفيال عباج إلى مايد، فيقضى هنه دفعا للملازمة أو الحيس مايد، فيقضى هنه دفعا للملازمة أو الحيس

أساما لم يكن له مطالب من جهة العباد فلا يعنع وجوب الزكاة، قالواز كدمن الندر والكفارة والحرج، ومثلها الاضحية، وهذي النعة، ودين صدقة الفطر ال

وذهب المالكيمة إلى أن زكءً نلمال الساطن يسقطها الدين ولوكان دين ركان أوركاة فطر،

آرکان للمبناد خالا کان أو مؤجعًا ، أو کان مهر و بجنة أو تفضة زوجية مطلقيًا ، أو نفضة ولند أو و لذان کان قد حكم بها القاضي .

واختلف قول المالكية في مثل دين الكفارة والهدي التواجب فاختبار منها حليل وابن والشد التفصي أنسه لا يمسع وحبوب النزكياة لعدم المطالب من العبلا، واختار ابن عناب أنه يمنع لأن الإمام يطالب الممتمع وحراج ما عليه من مثل هذه الديون. الأل

ودهب الحنسابية إلى أن دين الأدمي مطلف يمشع وجنوب النزىة، أما دين الله ففي قول: يمشع وفي قول: لا .⁽¹⁾

شروط إسفاط الزكاة بالدين

٣٣. الفائلون بأن اسدين بسقط الزياة في تدره من المال المؤكموي، السقرط أكثرهم أن لا تجد المنزكي مالا يقصي منه المدين سوى ما وجبت فيه. الحلوكان له مال اخبر فائض عن حاجباته الإسماسية، فإنه بجعله في مقابلة الذين، لكي يسلم المال الزكوي فيخرج زكاته.

شم قد قان المسالكية والخشابلة النه بعمل مذا لك سواء كان مايقضي منه من جنس الدين أو غير جنسه ، علو كان عليه دين مانها دوهم وعنده عروض قيلة تساوي مائي دوهم فأكشر

⁽¹⁾ الدسوقي على انتسرح الكبير (27/1) (1) الغي 1/1=|

⁽۱۹ للغي ۱۹۶۳). وفاقروع ۱۳۳۱، وابن هايدين ۱۹۶. و تصوفي ۱۹۸۱، وشرح المتهاج ۱۱/۶ (۱۶ بن عايدين ۱۹۶۱،

وعضفه مائشا درهم. جعمل الصروض في مقابلة الدين لانه أحظ للفقراء.

وكذا إن كان عليه دين وله مالان زكويان، للموجعل أحدهما في مقابل الدين لم يكن عليه زكان، ولوجعل الأخر في مقابلة الدين كان عليه المفقرات، كمن عليه دين مائة الدين ما هو أحظ المفقرات، كمن عليه دين مائة درهم وله مائنا درهم وتسع من الإبيل، فإذا جعننا في مقابلة لكبون الأربعة تساوي المائة من الدراهم أو أكثر منها وجب ذلك رعاية لحظ الفقرات، لأننا لو جعلنا عامعه من الدراهم مائة في مقابلة الدين سقطت زكاة الدراهم. (1)

وذكر المائكية أيضا عابمكن أن يجمل في مقابلة الدين فيمنع سقوط الزكاة: الدين الحال المرجوء والأصوال المزكوية الأحرى ولوجرت تزكيتها، وأن العرض يقوم وقت الوجوب، وأخرجوا من ذلك نحو البعير الشارد، والمال الضائع، والمدين المؤجل أو غير المرجو لعدم صلاحية جعله في مقابلة الدين الذي عليه. ""

ومدهب الحنفية _ ومثله حكي عن اللبث بن محمد على ما نقله صاحب الغني وهورواية عن

عنده مال زكوي ومال غير زكوي فانض عن حاجته الأساسية وعليه دين فله أن يجعل في مغابلة الدين المال الزكوي، ولو من غير جنسه، فإن يغي منه نصاب فأكثر زكاه وإلا فلا زكاة عليمه، فالسوا: لان غير مال المسزكة بستحق للحوائج، ومال الزكاة فاضل عنها، فكان العمرة إليه أيسر، وأنظر بأرباب الأموال.
قالوا: ولموكان له مالان زكويان من جنسين

أحمد على ما ذكره صاحب الفروع ـ أن من كان

قالوا: وللوكان له مالان زكويان من جنسين أو المنهي أو بعضه في الواكثير جازله أن بجمل أبا منهي أو بعضه في مشابلة الدين واخياو له قلوكان عنده دراهم ودنياني وعروض تجارة وسوائم بعوف الذين المسرها قضياه، ولموكان عنده نصاب بقر ونصاب إبل وعليه شاة دينا ، حاز جعنها في مقابلة شي ، من البغر لنلا بجب عليه النبيع ، لأن النبع فوق الشاة . (1)

وكاة المال الحرام: محمد دايا عالم الماد:

٣٧ . المال الحرام كالمأخوذ غصبا أو سرقة أو رشوة أو رب أو نحو وذلك ليس علوكا فن هو بيدا، فلا تجب عليه وكائه، لأن الزكاة قليك، وغير المالك لا يكنون منه تمليك، ولأن الركاة تطهر الزكي وتطهير المال المنزئي لشوانه تعالى: ﴿خَذَ مَن أموالهم صدقة نطهرهم وتزكيهم بها﴾ (*) وقال

 ⁽۲) این جایدین ۲(۵) والفی ۲(۵) والفروخ ۲(۳۳۹).
 (شرح کنتین ۲(۵) ۳۸۹۹
 (۲) بسورا دلویت ۲۸۹۸

⁽٥) المنسولي ١٩٣٨) . واتبح الصديم ١٩٧٥ - والفي 12/7 (١) الشرح الكبر والدمولي ١٨٤٨

النبي (ولا يقبل الله صدقة من غُلول (() والنال الحرام كله خيث لا يظهر، والواجب في المال الحرام رق إلى أصحابه إن أمكن معرفتهم وإلا وجب إخراجه كله عن ملكم على سبيل التحدق به وهذا متفق عليه بين أصحاب الذاهب.

قال الخنفية: فوكان المال الخبيت نصباب! لا يلزم من هويسده الركبان، لأنه يجب إخراجه كله فلا يفيد إيجاب التصدق بعضه

وفي الشرح الصغير للدردير من المالكية : تجب التركية على مالك انتصاب فلا تجب على غير مالك كفاصب ومودع.

وقبال انشيافهية كها نقله النووي عن الخزائي وأقره: إذا لم يكن في بله إلا مان حرام محض فلا حج عليه ولا زكات ولا تلزمه كفارة مالية.

وقال الحنابلة: التصرفات الحكمية للغاصب في المسال المغصوب تحرم ولا تصمح ، وذلك كانسوفسوه من ماه مغصوب والصلاة شوب مفصوب، وكإخراج زكاة المال المغصوب، والخيج منه، والعقود الواردة علي كالبع والإجارة. (1)

وعلى القول بأن الحال المتصوب يدخل في ملك الغاصب في بعض الصور كان اختلط بياله ولم يتمسز فإسه يكون بالنسبة للغاصب مالا والغاصب مدين بمثله أو قيمته، فإن ذلك يمنع الزكاة فيه وقال ابن هابدين: من ملك أموالا عبر طبسة أوغصب أصوالا وخلطها، ملكها بخلط ويصبير ضامنا، وإن لم يكن قه سواها نصاب قلا زكاة عليه فيها وإن بلغت نصابا لان مديون وأصوال المشيئ فيها وإن بلغت نصابا لان الزكاة عند الحنفية ، فرجوب الزكاة مفيد بها إذا كان له نصاب مواصا، ولا يخفى أن المؤكاة حيد أو عبارة الانكاة مفيد بها إذا حينة إنها نجب فيها زاد عليها لا فيها . (*)

ثم إن المال المنصوب الذي لا يقدر صاحبه على أخذه لا زكاة عليه فيه، ومنى قدر صاحبه عليه فقيل: ليس عليه زكاة لما مضى من السنين لأنه كان عجرزا عنه ولم يكن فادرا على استهاله (تنمينه) فكان ملكه تاقصا، وقيل: عليه زكانه لما مضى، وهذا مذهب الشافعية في الجديد.

وقال الخناباة: يخرج ذكاته وبعود بها على الغناصب، وليس ذلك حند الحنابلة من باب تزكية الغناصب ذلك الحرام، وإنها ذلك لأنه نفص حصيل في الحال وهوبيد الغاصب أشبه ما لوتلف بعضه. (7)

⁽۱) ابن هایدین ۱۹/۳ ، ۳۱

⁽²⁾ البعوم 4(۱) م. وشرح مشهى الإدامات ١ ١٩٥٢

⁽۱) حدیث: الاکتبل صلاا یقیر ظهور ولاصدانا من خانواده. آشرجه مسلم (۱/۱۵ - ط اخلی، من حشیت این هم.

⁽۲۰۱۲) فايدين ۲۱۹۲، والشرح انصفح للقريم ۲۰۱۱، والمجموع للتوري ۲/۲۹۲، وكشاف الفتاح ۲۰۰۱،

القسم الثاني الأصناف التي تحيد قربها الزكاة وأنصنتها ومقادير الزكاة في كل منها

أولا: زكاة الحيوان:

٣٨. أجمع الفقهاء على أن الإبل وليقر ولغم هي من الأصناف التي تجب فيهما السركساف واستعملو للذلك بأحاديث كثيرة، مها حديث أبي هريسرة النقيدم في مسألة احتكم التكليمي للزكان، وفي الخيل حلاف، وأما البغال وخمير وغيرها من أصناف الخيوات فليس فيها زكاة ما منكل للنجارة الله

شروط وجوب الزكاة في الحيوان:

يتسترط في المناشبة لوجموب الزكاة فيها تمام الحول، وكونها بصاما فاكتر، مالإضافة إلى سائر المشروط التنفيذم بيانها لوجوب الزكاة في الأموال عامه على التمصيل التقدم.

ويشترط هبا شرطان أحرانان

٣٩ ـ الأول: السيوم ومعاه أن يكون عداؤها على البرعي مرسات لبر. فتو كانت معلودة لم عب فيها الله الركانة عدد لحتفية والتسافعية والمسافعية الخلالية، لأن في العلوصة نتراكم المؤون، فيتعدم النهاء من حيث المعمى، واستدفوا لدلك يها في حديث بهرين حكيم عن أيسه عن حده

موقوعة: فإن كل سائمة إبل في كل أربعين ست البيوناء. (** وحديث: أفي كل خس من الإسن السائمة شاذة. (**

فعال بمفهومه على أن العلوقة لا ركاة فيها. ثم التحديث الضائلون بهذا، فلاهب الحفية والحسائلية هي التي تكتفي مالسرائلية هي التي تكتفي مالسرائلية هي التي تكتفي نصف الحسول أو أكتبر كانت معلوفية ولم تجب زكانيا لان العلل تابع للكثير، ولان أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن بعلفوا سوائمهم في بعض الأوقات كأبام الرد والتلع المالية

وذهب الشناعية على الأصبح إلى أن التي تحب فيهما النوكيادهي التي ترعى كل الحول، وكذا إن عنفت قدرا قليلا تعيش بدوته بلا ضرر بيّن نجب فيهما المركاد، فإن عنفت أكثر من ذلك فلا زكاد فيهم. (11

ودهب المالكية إلى أن الزكاة تجب في الأنعام

و١) اطفالية على البداية مع فتح القمير ١١ (١٥ م

وه) حديث بير بن حكيم من ليه من حده اوي كل سائمة إين أن كل أربعن شت ليوده . أخرجه أبوداره (٣٠٣.٢٠٠ - المحتبل فرت عبيد دعمر)

⁽٢) حديث ولي كل حس من الإيل السائمة شاةه الحرجة القائم (٢٩٦/١). ط مازة المارت المشابة) من حديث عمو وين حزم، وصحيحة الإمام أحمد كن في نصب الرابة (٢٥/٢٥). ط الجلس العلمي)

 ⁽٩) اهداية وتنع القدير (١٩٠١) والمعن ١٤٧٦
 (١) شرح الهاج والقلبون عبد ١٤/١

عبر السائمة كوجوبها في السائمة حتى لوكانت معموفة كال الحول. قالوا: وانتقبيد في الحديث بالسائمة لأن السوم هو الخالب على مواشي العرب، فهو فيد اتفاقي لبيان الواقع لا ممهن ند. نظيره قوله تعالى - فورمان كبر اللاتي في حجوركم في الله فإنها تحرم ولو لم تكن في الحجر الله

• 3 - الشرط الثاني: أن لا نكون عاملة، والإمل المعدة للحصل والمركبوب، والمواضح، ويقر الحدث ونشقي لا زكاة فيها وتر كانت سائمة هذا مدهب اختفية، وهمو قول الشاهية في الأصح وسلامت الختالة، (" واستدنسو محديث، البس في العواسل والحوامل والبغر المتبرة شيءن. (") والحواسل هي المعدة خمل المتبرة شيءن. (") والحواسل هي المعدة خمل المتبرة شيءن. (") والحواسل هي المعدة خمل المتبرة شيءن. (البعر المتبرة هي نفرا الحرث التي تشر

الأيض، وتحديث: دليس في البقر العوامل شيء الله

ودهب البالكية وهو قول أخر للشاهجة: إلى ان العمل لا يمنع الزكاة في الدئية العموم قول النبي ينه: وفي كل خس فود شاة: . 10

ولان استعمال السمانسة زينادة رفق وستعمة تحصل لفاتك ولا يقتضي دلك سع الزكاف بن تاكيد إيجابها. أنه

 و النسوط التنائب ملوع السناعي إذ كان مناك ساع، فون لم يكن هناك ساع فلا نشغرط هذا الشرط بؤ بكنمي سرور الحول.

وهذا الشرط للرائكية خاصة

وسنوا علمه أنه إذ مات شيء من المواشي أو صباغ بغير تفريط من المالك بعد الحول وقبل عجيء السماعي فلاوكماة فيه، وإنها يزكى المافي إن كان فيه المزكلة وإلا فلا ولومات رب الماشية تسل بدوغ السماعي فلا زكاة، ويستقبل الوارث

۱۱) سورة الشاء (۲۳

 ⁽¹⁾ الدموني قبل الشرح الكبير وتقرير الشيخ قليقي
 (173/)

٣١) شوح لمنع العلمية ٩/١٠. وشوح الخيام مع الغنيوني -١/١٥/ والغني ٢/١٧٥

⁽٤) حديث: ديس بي العوامل واحوامل والبغر الشيرة شيء. قررته اين المسام ال شرح فقع القديم (١٩٠١ م. ط اللبغية) إلى يعزه الأحد، وذكره أو بيدي إلى عقوه الجواهر الشيفة (مهر) ١٠٠ ما معيمة الشيان بعمر) يتفقد: وليس ال المعوامل والحوامل صدادة، وصواه إلى مسئد أبي حديثة، ونفل من ابن حجر أنه في والشطة والخوامل، في المطدان.

⁽١) حديث ونبس إليقر العوامو شيء أخوجه أبوداود (١٩٩٧ - أهمين حريث عبيد دخش) والعارضائي (١٩٢٧ - خادر العماس) من حديث عبقين أبي طالب. والنفط للدارفاني وصحيحه ابن الفطان كما أن نصب الوابة ٢٩٣٧ عام مجلس العليم .

⁽۲ وحدیث . دق کل حس نود شاه ، آخر مه آخد (۱۹۹۸ . ط السخه) من حدیث آنی ، و إسنانه صحیح (۲) اندسوقی مع الشرح الکیم ۲۳۷۸ .

حبولاء ولا تجزىء إن العرجها قبل وصول الساعي.

قالوا: وإن مثل الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره بعددها فغاب عنه ثم رجع إليه فوجدها قد زادت أو نقصت بموت شيء عنها . أو يذبحه . فالعتبر الوجود .

وإن تخلف السباعي عن الوصول مع إمكان وصوك وكمان تخلفه لعنار أو لغير عار فأعرج الماليث النوكماة أجزأه وإن لم تجب عليه بمجرد مرور الحول، وإنها يصلق ببيته. (11

البزكلة في الوحشي من بهيمة الأنعام والمتولد بين. الأهل والوحشي :

٩٤ - ذهب جهدور العلهاء ومنهم الحنسابلة في الاصح عندهم، إلى أنه لا زكاة في الوحشي من الإبسل واليقسر والغنم، وفلك لان اسم الإبسل واليقسر والغنم لا يتشاولها عند الإطلاق، ولانها لا تجزيء في الهدي والاضحية.

وفي رواينة أخسري عن أحمد فيهة الزكاة، لأن الاسم يشملها فتدخل في الأخيار الواردة. ⁽²⁾

وأما ما تولد بين الأهي والوحشي فإن مذهب أبي حنيفت وهموقول مروي عن مالمك أنه إن كانت الوحشية أمه فلا زكاة فيه، وإن كانت أمه

أهلية والوحشي أبناه ففينه المؤكمان، لأن ولما البهيمة يتبع المه في أحكامه .

وقبال الشيافعي، وهو القرل المشهور عند الخاكية: لا زكاة في المتولد بين الأعلى والوحشي مطفقا، وهمال إليه ابن قدامة من الحنابلة، لأنه ليس في أخسة السركساة منهما نصوص الجساع وقبال المنابلة وهو قول ثالث عند المالكية: أبيب السركساة في المتولد مطلقا، سواء كانت الوحشية المتحول أو الأمهات، كما أن المتولد بين السائمة والمعنوفة تجب فيه الزكاة إذا سام. (1)

أ. ركاة الإبل:

9. الإبسل اسم جمع ليس له مضرد من لفظه وواحده الذكر: جمل، والأثنى: ناقة، والصمير حوار إلى سنة، وإذا فظم فهو فصيل، والبكر هو الفني من الإبل والأنثى يكرة. وللعرب تسميات للإبل بحسب أسناب وود استعمالها في السنة ودخيل في الثانية، مسمى يذلك لأن أنه تكسون غالبا قد حلت، والأنثى بنت هاض، وهو ما أنم سنين ودخل في الثالث، سمي بذلك لأن أمه تكون قد ولدت بعده فهي طائل بن والخيق مادخل مدات بعده فهي دات فين، والأنثى بنت بعده فهي دات فين، والأنثى مادخل مادخل، والخيق مادخل مادخل، والخيق مادخل مادن والخيق مادخل دات فين، والأنثى بنت نبون، والخيق مادخل دات فين، والأنثى بنت فينون مادخل.

⁽¹⁾ ابن عابدين ۱۹/۲، والشرح الكير للنومبر ۱۳۱/۱. وشرح انباج ۲/۳، والمنن ۱۹۰/۱

⁽۱) الشرح الكبير وحائية النسوقي ١٤٧١، ١٥١٥، ١٥١٠ (٢) المفني ١٩١٢، وإن حابدين على النو ١٨١٢

في الرابعة ، والأنتي يهقة ، سميت بذلك لأنها استحقت أن يطرفها القحل، والجندَّة عو الحديث الذي يعتب الفحل ، والجندُة على المفط بعض أستانه ، والأنتى جذعة ، وهذه الأنواع الأربعة هي التي تؤخذ الإناث منها في الدية ، وقد يؤخذ الدكورمنها كابن الليون ، (11) على تفصيل بذكر فيا بل .

المقادير الواجبة في ركاة الإبل:

 ٤٤ - بين النبي ﷺ القساديم النواجية في زكاة الإبل، وهي في حديث البخاري المذكور فيها يلي بكياله لكترة الحاجة إليه في المماثل التالية :

عن أنس وضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين وبسم الله الرحن الرحيم الحد، قريضة الصدقة أمر الله بها رسول الفائلة على المسلمين، والتي فرض رسول الفائلة على المسلمين على وجهها فليحظها، ومن شبل فيا درنها الغنم بعط: في أربع وعشرين من الإبل فيا درنها الغنم من كل خس شاة، فإذا بلغت خسا وعشرين بغيها بنت محاص أنثى، فإذا بلغت سنا وثلاثين نفيها بنت محاص أنثى، فإذا بلغت سنا وثلاثين إلى خس وأربعين نفيها سنة فيها سنة وثلاثين فيها بنت عاص أنثى، فإذا بلغت سنا وثلاثين إلى حسن وأربعين نفيها سنة فيها حقة طروقة الجسل، فإذا بلغت والحدة فلروقة الجسل، فإذا بلغت والحدة

وستبين إلى خمس وسيعين نفيهما جذعمة ، فإذا بلغت بايعني سنا وسيعين باإلى تسحين نفيها بنتا ليبون، فإذا بلغت إحمدي وتسعين إلى عشرين ومناشة فليهما حقنان طروقتا الجملى فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون. وفي كل خسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الاسل فليس فيهما صدفة إلا أن بشاء رجاء فإذا يلغت خمسا من الإبسل نفيهسا شاة. وفي صدقية الغنم في سائمتهما إذا كانت أربعين إلى عشيرين ومباثبة شاف فإذا زادت على عشيرين ومالة إلى مائتين شائلان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثسيائسة نفيهسا ثلاث، فإذا زادت على ثلاثيائية ففي كل مائية شائر فإذا كانت سائمة الرجل فاقصة من أربعين شاة واحدة فليس بيها صدقمة إلا أن يشاء ربها. وفي الرقة رمع العشر، فإن لم تكن إلا تسمين ومانة فليس فيها شيء إلا آن بشاه ری**بای** ⁽¹⁾

وفي موضع أخر روى البخاري من حليث انس أن أبيا بكر رضي الدهند كتب له فريضة الصداقة التي أمر الله رسوله فلا: ومن بلغت عنده من الإبل صدافة الجداعة وليست عنده جذعة وغده حقة فإنها تقبل منه الحقة، ويجمل معها شائين إن استيسونا له، أو هشرين درهما.

 ⁽١) حديث أشرن وأن أيا يكر رضي أنه هنه كتب لت هذا الكتاب ب وأخرجه البخاري والقنع ١٩١٧ - ١٩١٨ عناسة

⁽١) المني ١٩٩٦، ١٨٥، وشرح المنبلج ١/٦

ومن بلغت عنداده صدفة لحفة وليست عنداد لحقة وعدده الجذعة فإنها تقين منه الجذعة ويعطيه المصدقة عشرين درهما أو شايش. ومن لبلغت عنده صدف الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها نقبل مه بنت لبون ويعطي شاتين أو وعنداء حقة فإنها نقبل منه الحفة ويعطيه المسدن عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدفته طنسرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدفته فإنها نقبل منه بنت مخاض، وعنداد بنت مخاض عشرين درهما أو شائين، الأنا

ه. وبناء على هذا الحديث, تؤخذ الزكاة من الإبل حسب الجدول النال.

القدر الواجب عددالإبل ليس فيها شيء. من ١٠٠١ إلى ١ ميها شأة واحدة. 1 a 👵 وبهاشاتان 11-1-فيها ٣ شياه 11_10 فيها 🛊 شياه Y1. 11 فيها بنت أفاض (فإن می ۲۵ ـ ۳۵ البوجد فيهذمت مخاض بجزيء ابن الون

(1) حلهت تُس: ومن بعث عنده من الإعل مسافة الحدمة . تُشر جه البحاري (اقتح ١٩١٢/٣ ـ ط استقية)

ذکر)۔

من ۳۹-۱۹ بنت لبون من ۳۹-۱۹ حقة من ۳۹-۱۹ فيها جدّعة من ۹۰-۱۹۱ فيها منت لبون من ۱۳۹-۱۹۱ فيها ۳ بنات لبون من ۱۳۹-۱۹۳ فيها ۳ بنات لبون من ۱۳۹-۱۹۰ فيها حقة وبنت لبون من ۱۵۹-۱۹۰ فيها ۳ حقاق من ۱۵۹-۱۹۹ فيها ۳ حقاق

وهكذا في مازد، في كل 15 بنت لبون، وبي كل 40 حقة.

وهذا الحدول جار على مذهب الشائعية ، ورواء أي مذهب الشائعية ، ورواء أي مذهب المسابعة ، وهو قول الأوزاغي وإسحاق ، وأوله إلى ١٢٠ مجمع عليه ، لناول حديث أس أم ، وعدم الاختلاف في تصيره ، واختلف في تصيره ، بتخير الساعي بين حقين وثلاث نات ثبون ، وذهب أسوعيسا ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد الى أن فيه حقيين ، لأن القراص لا ينفير إلا بيانة وثلاثين . (12 . وذهب الحلقية إلى أن القريضة تستأنف

(۱) النبي ۲/۲۳ ـ ۱۹۸۱، وشرح النباح ۲/۲، والشرح الكيرمم المدوفي ۱۹۴۱

لعبيد ١٩٠، فعلى كل خس عاراه عليهيا شاة

بالإنسافية إلى الحقتين، فإن يلغ الـزائد مانيه بنـت مخاض أوبنـت لبــون وجبـــ إلى أن يبلغ الزائد مانيه حقة قنجب، ويمثل ذلك الجدول التالى:

> عدد الإبل القدر الواجب ١٢١ - ١٢١ حقنان

> > ١٢٥ - ١٢٩ حقنان وشاة

۱۳۰ ـ ۱۳۴ حقنان وشاتان

۱۳۹ - ۱۳۹ حقنان و۳ شیاه

١٤١ حقنان ولاشياه

129-129 - حقتان وبنت مخاص

۱۹۰ ـ ۱۹۶ ۲ حفاق

هه ۱ ـ ۱۵۹ م حفاق وشاة

120-120 - 2- حفاق وشاتان

۱۷۰ ـ ۱۷۴ ت حقاق رکاشهاه

١٧٥ - ١٨٥ - ٣ حفاق وبنت مخاض

١٨٦ - ١٩٥ - ٣ حقاق وبنت لبون

197 - 199 عطاق

۲۰۱ ـ ۲۰۱ - ۲۰۱۵ از اه بنات لیون ۲۰۹ ـ ۲۰۹ - ۲۰۵۵ از اه بنات لیون

۲۰ ٪ کا حقاق أراه بنات ليون وشاة

ومسكفا

واحتجموا بها في حقيث قيس بن سعمه أنه. قال: وقلت لأبي بكسر بن عممة بن عمرو بن

حزم: أخسرج لي كشاب الصندقيات الذي كتبه رسبول الفي ورقة وفيه: فإذا زادت الإبل على مانة وعشرين استزنفت الغريضة. (١٠)

وفي زكاة الإبل مسائل فرهية منها:

٧٤ - أ. أن السدّي يؤخف في زكاة الإبل الإناث دون السلاكسور. إلا ابن المبسون إن عدم بنت المخافس كيا في الحديث المنقدم، بخلاف اليفو فؤخذ منها اللكور كيا باتي. (**)

فإن كان المال كله ذكورا أجرأ المذكر على الإصبع عند الشافعية وهو المقدم عند المتابلة، وعند المالكية بلزم الوسيط ولو انفرد الذكور، والظاهر أنه يويدون ناقة وسطا من السن المطلوب.

 4.3 - ب أن الشاة التي تؤخذ في زكاة الإبل إن
 كانت أنثى (جذعة من الضأن، أو ثنية من المعز فها قوق ذلك) أجزأت بلا نزاع.

وأما الذكر، فيحتمل أن يجزى، لصدق اسم الشياة عليه، وهو المعتمد عند المالكية، والأصع عند الشافعية. (¹⁷⁾

 ⁽١) العناية بباعث المداية وفتح القدير ١٩٧١)، والهيداية
 ١٩٤٢، ١٩٤١)

وحديث. حمرو بن حزم في كتاب الصدابات تادم ف./ ٥ (٢) الزرقاني ١٩٩٤، وروضة الطالون ١٩٣٢/، والقروح (٣٠/ ٢٠

و٧) الزرقال ١٩١٧، وطبعموج ١٩٧٠، وللني ١٩٧٤م

14 رج رأن تطسوع المزكي فأخرج عما وجب عليه من أعلى من السن الواجب جن، مثل أن يخرج بدل بنت الخساض بنت ليون أو حقة أو جدعة، أو عن بنت اللبون حقة أو جدعة.

ظال ابن قدامة: الانعلم في ذلك خلافا. (1) نا في حديث أبي بن كامب أن النبي الله قال لمن قدم نافق عظيمة سمينة عن بنت خاص: وذاك الله عليك. فإن نطوعت بخير أجرك الشافية، وقبلناء منك، (1)

• ه _ د _ إن أخوج بدل الشاة ناقة أجزاء، وكذا عها وجب من النهاء فيها دون خس وعشرين، لأنه بجزئ عن ه ٢ ، فرجنزازه عها دونيا أولى . وهذا مذهب أي حنيفة والشاقعي ، وهو الاصح عند المسالكية ، وذهب ، لخسابلة إلى أأن لا يجزئ ، لأنه أخرج عن المنصوص عنيه غيره من غير جنسته فلم يجزئه ، كها لو أخرج عن أربعين من الغنم بعيرا. (7)

هـ . دهب الشمالية والحنابلة والمخعي وابن المتدر إلى أن من وجب عيمه في إبله من فلم

يكن في إبله ذلسك السن قله أن يخرج من انسس الدي فوضه عا يؤخذ في زكاة الإبل، ويأخد من الساعي شاخين أو عشرين درهما، أو أن بخرج من انسن الذي تحته عا يجزئ في الزكاة ويعطي الساعي معها شاتين أو عشرين درهما.

واستدارا بها في حديث أنس التقدم ببانه .

وذهب الحقية إلى أن المزكي إذا لم يكن عنده السن الوزجب، أو كان عنده فله أن يدقع فيمة ما وجب، أو يدقع السن الأدون وزيادة النواهم يقدر النقص، كالوأدي ثلاث شباه سيان عن أرسح ومسط، أو يعض بنت ليسون عن بنت غاض، وذلسك على أصلهم في جواز إحسراح النيمة في الزكاة . (""

العياب زكاة البقر والقدر الواجب:

الحديث السنة نصاب زكاة البقر والمقدر الواجب: وذلك فيها روى مسروق دأن النبي الله بعث مصافا رضي الله عنه إلى البعز وأمره أن يأتحد من كل حالم ديسارا، ومن البقر من كل للائين تبيعا، ومن كل أربعين مسنة، (17)

وروي عن معاذرمي الله عنه تحوذلك.

رد) این هابدین ۲۲/۲.

راد) الفق 3 (444

 ⁽٣) حديث أبرين كعب الخائد الذي فلك، أخرجه أبرياره
 (١/١) كا تُعَيِّن مرت ميد دماني واخاكم (١/١٥) عن ط عائرة المارف الشمالية وصححه ، وواقف الدمي.
 (٣) الزوائي ١/١٧/٩ وروشة الطالين ١/١٥٥، وانتي

 ٣ دويناه على الحديثين المذكورين تؤخذ زكاة افيفر حسب الجدول النالي:

عددالفر القدرالواجب

١٠ ٢٩ لاشي، نيها

۳۰-۳۰ نیع (اونیعة)

۱۰ مست

١٩٠٦٠ تيمان

٧٠ ـ تبيع رمسنة

-۸۱۸۸ ئيمان

ووروو الالتمة

١٠٩١١٠ - تيمان ومنتة

١١٠ ـ ١١٩ - انبيع ومستتان

١٣٠ ـ ١٣٩ 💎 ٤ أتبعة أو ٣ مسنات.

وهكـذا في كل ثلاثين نبيع أونبيعة، وفي كل اربعين مسنة.

وعملي هذا تجري مذاهب جماهم والعلمان

وفي ذلك خلاف في بعض المواصع، منها: ٣٣ - أ- ذهب سعيد بن السيب والزهري خلافا السائر الفقهاء، إلى أن في البقر من (٣٥ - ٢٤) في كل خس شاة فياسا على زكاة الإبل، لأن البغرة تعدل ناقة في الهدي والأضحية. (¹⁷

إن المنها: أخذ الذكو في زكاة البغر: ...

أمنا التبيع المذكر فيؤخذ انفاقا، فهو ممنزلة التبيحية، فلنص عليمه في حديث أنس، وأما المين الذكر همذهب الجنفية أنه يجوز أخذه.

ومنذهب المبالكينة والشناقعية والحداملة لا يؤخذ إلا المسننة الأنثى لان النص ورد انها (¹⁵

الاه ـ جـ ومنها في الأصنان، فالتبسع عند الجمهور ما تم له منة وطعن في الثانية، والمسة ما تم له استهاد وطعن في الثانية، وعند المالكية التبسع ما تم له سنتان ودخل في الثانية، والمستة ما تم له الثانية، والمستة ما تم له الثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وهم

٥٦ ـ دـ ومنها أن الوقعي الذي من (1 \$ ـ ٥٩) لا شي، فيمه ضنم الجمهور، وهورواية عن أبي

۱۹) المنهج ۲ (۱۹۳ م ۱۹۹۵ ، والمشرح المكبير ۲ (۱۹۹ ، وشرح النهاج ۸/۲

 ⁽¹⁾ ابن عايدين ١٩٨٦، والشرح الكبير ١٩٣٤، وشرح المهاج ١/٤، والشي ١٩٨٦،

 ⁽٣) ابن أبلدين ١٨/٤، والشوح الكبير ٢٣٥/١، وشرح الفهام ٤/٤، والفي ١٩/٤هم. ٩/١

⁽⁴⁾ حديث معاند والرئي رسول فق أن لا آخذ ليها پين ذلك ه. لعرجه أحد (40 - 70 ما البنية) وي إسائل الفتح بعين معاذ واشراوي عنه رصو يحيين الحكم كها ي والتحييل، لابن حجر (ص/٢) دا ما ماشرة المداولة العضائية).

حيفه وقول الصاحبين، وهو المعتار عند الحنفية الظاهر ما نقدم من الحديث.

وذهب الموحنيف في ظاهر الدواية إلى أن ما زاد على الأربعين ليس عصواء مل يجب فيه محسابه ، ففي المواحدة الزائدة عن الأربعين ربع عشر مسنة ، وفي الثنتين مصف عشر مسنة ، وهكفاء وإنها قال هذا فرارا من جمل الوقص (١٩) وهو عالف جميع أوقاص زكاة البقر، فإن جميع أوقاصها تسعة تسعة . (١٩)

ركاة الغنم

 لاه ـ زكاة الغنم واجبة بالسنة والإجاع، فمها
 ورد فيهما حقيث أنس التقدام ذكسوه في ركساة الإبل. (ف./٤٦).

وبناء على الحديث المذكور تؤخذ ركاة الغنم طبقا للجدول التالي:

> عدد الغنم القدر الواجب ٣٩٠١ - لاشيء فيها

۱۱۱ - ۱۱۰ دانان

۲۰۱ ـ ۲۹۹ ۲۰۱

د د ځا ۱۹۹۱ کا شیاه

٠٠٠ م ١٩٩٠ ه شياه

وهكفه مازاد عن ذلبك في كل مانه ف: شاة

مهما كال قدر الرائات

وملى هذا تجري مداهب جهسور الفقهاء. وأول هذا الحدول وأخره مجمع عليه.

٨٥ ـ واختلف فيمه فيمها بين (٣٩٩ ـ ٣٩٩) فقد دهب المخعي وأبرويك و من الحنابلة إلى أن فله أوسع شهاه لا تغير القدر الواجب إلى و ٢٩٠) وكسون فيهم حس شهاه كقلول الجسمهسور، واستدن هؤلاء بأن النبي تلكة في حديث أس المنفدم جعل الثلاثياتة حدًا لا تحت فيه الشيء الثلاثية موجعة أن بتغير الغرض عندها فيحب أربعة المنابعة المنفدة المنفذة المنفذة

وفي زكاة الغنم مسائل حاصة بها

ه . أ. مهما أن الشاة تصدق على الدكور
والانثى ومن هنا ذهب الحقية والمالكية إلى جواز
إخراج الدكوري زكاة الغند، ولان الشاة إذا أمر
بها مطلقا أحرأ فيها الدكر كالإضحية واهدي.

ودهب الشافعية إلى أن العدم إن كانت إماثا كلها أو كان فيها ذكور وإناث فيتعين إخراج الإمان.

ودهب الخناطة كذلك إلى أنه لا يجور إشراج التكر في صدقة الغنم بدا كان في النصاف شيء من الإماث . (1)

⁽١) الراجع السابقة ...

⁽۱) ابن هابدین ۱۸/۲، ۱۹۰ والفی ۱۹۱/۹ (۲) ابن هابدین ۱۹۱۲، وظفره الکبر ۱(۱۲۵، والجموع (۲۲/۹، والفن ۱/۸۹۸

٩٠ ـ ت ـ السفتي يؤخسف في صدقسة الغنم هو النبية، والتي في اصطلاح العقهاء ـ خلاف قا عند أهل اللغة ـ ما تم له سنة فيا زاد، فتجزىء اتضافا، فإن كانت أقل من ذلك لم تجزئ سوا-كانت من النضان أو المصنو، وهسفا قول أبي حنيفسة، واحتج له بأن عصر بن الخطساب رضي الله عند قال للمساعي: واعتط عليهم بالسخلة ولا تأخذها منهم».

وذهب الشاقعية والحنابلة إلى أن الجذعة وهي ما تم لها سة الشهر إن كانت من الضائد لا من المسعور - تجزى، في السركان، وقال الصاحبان : يجزى، الجذع من الضأن منواء كان الجذع ذكرا أو أنشى، وهورواية عن أبي حنيقة، واختلف وأن سن الجدة عند وامن اختلاف أصحباب ماللك في من الضأن أو المعز، لكن الجدفعة سواء أكانت من الضأن أو المعز، لكن المختلف أصحباب ماللك في من الجدفع، مقال يعضهم : أدناه سنة، وقبل: عشرة أشهر، وقبل: عشرة أشهر، وقبل: عشرة أشهر،

مسائل عامة في زكاة الإبل والبقر والغنم:

٦١ - أ ـ كل جس من الإبسل والسفسر والغنم

(4) ابن مايدين صل اللو ٢/١)، ولتبح القديم ١/١٠٥٠.

والشوح الكبر 1/14/1، وشرح المهاج 1/1، والخلق

والبقر نوعان: البقر المعتاد، والجواميس.

والغنم: إمسا ضأن، وهي فوات المسوف، واحدتها ضائفة، وإما معن، وهي ذوات الشعو، واحدتها عنز، والذكر نيس، ويضال للذكر والإنش من الضاف والمعز: شاة.

والمقادير الواجة في الجداول السابقة تشمل من كل جنس نوعيه، ويضم أحدهما إلى الأخر في تكميل النصاب إجماعاً.

أما من أي التوعين نؤخد الزكاة فقيه تفصيل.

٩٣ ـ ب فإن كان عنده أحد انتوعين فركاته منه تجزئه انضاف الها إن أخرج عن الإبل العواب مشلا بخنية بقيمة العربية فجائز أيضا، وهو مدهب الشافعية والحنابلة، وكذلك المتمد عند المالكية، لكن لا يشترط عندهم رعاية القيمة.

ونيسل: لا يجوز، لأن فيسه تفسويت صفسة مقصودة، وهو نول القاضي من الحتابلة.

وقبال الحنفية: النواجب إخراج الزكاة من الثنوع الذي عنده (⁽¹⁾

ينفسم الى توعين، فالإبل توعان: العراب وهي الإبسل الحسريسة ، وهي ذات منسام واحد، والبخسائي (جمع بخنيسة) وهي إبسل العجم والرك، وهي ذات منامين.

 ⁽١) ابن مايدين ١٨/٢، ١٩، والنسوئي ١٩٠٥، وشرح النباح ١٩/٢، والمني ١٩/٢، ١٨٥، ١٨٧

١٦٣ جدد أما إن اختلف النوعان :

نفسه قال المصيبة ويسحساق: إذا اختلف النبوعان تجب المركبة من أكثرهما، فإن استويا قضيد احقية يجب الوسط أي أعلى الأدنى، أو أدنى الأعلى، وإذا علم السواجب فالفساهسة، عمدهم جواز شيء بقيمته سواء من النوع الأخر أوغيره. ألا

وقال الشافعة والخنابلة: يؤخذ من كل نوع ما يُعسب، فلو كانت إبله كلهنا مهرية أو أرحية الحسد الفسرس من جنس ماعتسده، وهذا هو ولاصيل، لأنهنا أنبوع نجب فيها الزكاة، فتؤخذ وتأكل كل نوع منه، كأنبواع النمرة والحسوب، قانوا، فلم أحد عن القيان معزا، أو عكمه حاز في الأصبح بشرط رهاية القيمة، وفي قول عند الشنافيسة، يؤخسة القيان عن المسز دون العكس، لأن القيان القير عن الجسواليس دون العكس، لأن القيان الغوليان المراد التعالى المراد المراد التعالى المراد التعالى المراد التعالى المراد التعالى التعالى المراد التعالى التعالى المراد التعالى التعالى المراد التعالى ال

وقبال المالكية: إن وجبت واحدة في نوعين قمن الاكثر، فإن تساوسا خبر السباعي، وإن وجب ثنتان أخذمن كل لوع واحدة إن تساويا، فإن لم بتساويا لم يأخد من الاقل إلا بشرطين: كونه نصابا لوانفرد، وكونه غيروقص، وإذ

زادت عن ذلسك وأمكن أن بؤخذ من كل نوع يالمواده أخذ منه، وما لم يمكن يضم بعضه إلى بعض. فيأحذ من الاكتبر، ويحبر الساعي عند النساوي فقي ٣٤٠ من الصأن و٢٩٠ من المعز يؤخد ثلاث من الضأن عن ثلاتهائية ضائمة وواحدة من المعزعين أغالق، وتؤخد عنز واحدة عن الأربعين ضائنة والسنين من المعز، لأن العر اكثر فإن كانت ٣٥٠ من الضأن و١٩٠ من المعر حير الساعي في المائة المحتمعة بين ضائمة وعن ٢٠٠

صفة المأخوذ في زكاة الماشية :

98 ينتخي أن يكسون المأخسود في التركياة من المرسط، تقبول النبي يقيق: وتبلاث من فعلهن نقد طعم طعم الإيران: من عبدالله وحده، وأمه لا إليه إلا الله، وأعطى زكياة ماله طبية بها تفسه ولة قدة عليمة كل عام، لا يعطمي الهسوسة، ولا الدوسة، ولا المربصة، ولا الشرط للليمة، ونكن من وسبط أمسوالكم، فإن الله لم يسأنكم حيم، ولا يأمركم بشره، لا الحديث

⁽۱) نفرح الكبير وحائبة المصولي ٢٣٢/١

⁽١) حديث: وتدلات من تعلين طعم طعم الإيسان. . . الموجه أبوداود ٢٩٠٠ أغليق فرت هيد دهامي) من حديث هاجه المعلمة على المعلمة ا

⁽۲) این هایدین ۱۸۲۲، ۱۹۰ واطفی ۱۹هم ۱۳، ۱۹۰۳

 ^(*) شرح المنهاج وحاشية الفليون (١/١، والمعي (٩/١٥٠.
 (*) شرح المنهاج وحاشية الفليون (١/١٠ والمعي (٩/١٥٠)

وهذة يقتضي أمرين :

الأول: أن يشحب الساعي طاب حيسر المال، ما لم بخرجه المالك طبية به نصب وقد قال الشي يهيج للساعي . وإيان وكرائم أمواهم ه أنا قال عسر رضي الله عنيه فساعيه: ولا تأخد المرأبي ، ولا المناخص، ولا الاكمونة، ولا فحل العمم، والربي هي الفريبة العهد بالولادة، لأنها ترس ولدها

وانساخض الحاسل، والاكترنة التي تأكيل كشيرا، لأنها تكنون أسمى، ونحل الفتم هو المعد للضراب.

فإن كانت ماشية الموجس كالها خيار، فقد اختلف الفقهاء فقيل: يأحد الساعي من أوسط المؤجود، وقيل: يكلف شراء الوسط من ذلك الحضي.

الاسر التناقي، أن لا يكنون المتحوذ من شرار القال، ومنه المعبق، والحراة، والمربضة، لكن إن كانت كلها معبلة أو هريضة، فقد ذهب بعض العقها، إلى أن يجوز إخراج المواحب منها، وقبل: يكلف شراء صحيحة أخذا بظاهر المهي الواد في الحدث، وقبل: يخرج صحيحة معرام عاة الشيفة. (3)

ركاة الحيل :

98 ددهب حمسور العفها، ومهم صاحباً أي حيفه إلى أن الحمل الي السبت للتجارة لا زكاه فيها أوتبو كانت الشماء واتخدات اللها، وسواء كانت عاملة أو عبر عاملة، واستد قسوا بضول المين زرقة : وقيس على السلم أي فرسه وعلامه السدقة (أن وقيله : افذا عموت عن هدافة الخيل والوقيق في (أن)

ردهب أبسو حنفة وزفر إلى أن الجيل إذا كانت سائمة دكورا ورناك ففيها طركة، ولبس في ذكبورها منفردة ركاة، لأنها لا تناسل. وكذلك في الإنباث منفردات، ولي روية عن أبي حيمة في الإنباث المنفردات ركاة لأن تناسل بالمحل فلستمار، وروي عنه أيضا أنه نحب في الذكور المفودات أيضا.

والحسج أنه بصول الشي يتماق الخيسان: وهي الرحمل أجس، ولمرجمل سنر، وعلى رحمل وزراء مسابق الحسنديث إلى أن قال في السدي هي أنه سنز: الوقم ايس حلى الله في رفانها ولا في

⁽۱) حدیث: الیس هی السطم آن درسه و صلافه حسطه اعراب البختری رفاقتح ۳ (۳۳۰ د السطیة) و سفر ۱۳۰/۳۱ د ها الحظیم می حدیث آن هریسرد، و نظم مسلم درجداد.

 ⁽٢) حديث: وقد مغوب من صدقة احين والرقيق. أسرجه السرطني (١٩٤٧ - خاطفي) من حديث علي بن أن خالف وقطل عن المحاري أنه صحيح.

 ⁽۱) خدیث ازیال وکرائم أمواهیره. آخرید البخاری (الفتح ۱۹) خدید السلمیة؛ من حدیث این عباس

وه) المنهي ٢ (٢٠٠٠ - ١٠٠٠)، وابن عابدين ١٩٨٦، وأنا سيالي هي الشرح اللكبو (٢٠١٨)، وشرح المنهاج ١٠/٢

غلهمورهاءات محق ظهورها العاريف وحق رقابها البزكان، وسم ورد عن يعلى من أميلة أن أحماه عبدالرهن س أمية الناؤي من أهل اليمن فرسا أزني بها: 4 فلوص. فشدم البائم، للحق بعمو، مضال: غصبني يعلى وأخمره فرسة ب، فكتب عمير إلين بعلى أن الحق بن ، فأنساه فأخسره وخير، فقال: إن الحيس ليلغ هذا صدكم؟!

ما علمت أنَّ أرسينا بينغ هذا . فَتَأْخِيدُ عَنْ كُلَّ الربعين شاة شاة ولا بأخذ من الخيل شيئالا" خذ من كل فرس ديشارا . فضرر على الخييل ديسرا دينياراء وعن المزهمري أن عنيان رضي انحاعمه كان يصدق الحيل، أي بأخذ زكة منهاء تم قال أب وحنيفة: إن شاء المزكي أعطى عن كل فرس مبنار ، وإن شاء قوّع خيله وأعطى عن كل مانتي دوهم حمدة دراهم. ^(۱)

وكالاسائر أصناف الحيوان :

٦٦ ـ دهب عامة الفقهاء إلى أنه لا ركاة في سائر الحيوان غيراما تقدم، مالم تكن للنجارة، فليس

والم حديث أأدا في البرحل أجبر والرحيل ستر وحيل رجل وزري أغرجه البحموي والفتح ١٥/٠ ـ ١٠ ـ ط السنفية، ومسم، ١٨٣/٢٥ ماط الحلمي) من حديث أبي

في النشال واحمام وغيرها إذكاق ⁽¹⁾ واحتجوا لذكسك بيا في الحسديث أن النبي ﷺ مشل عن العيل فقال وهي لرجل أجرب والحديث الشقادم، ثم مشل عن الحمير، فقال: المرينزل عن فيهما إلا هذه الأبت الضافة ﴿ فَمَنْ بَعْمَالُ مثقال فرة خبرا يروقه . (٦)

غانيان زكاة الذهب والفضة والمملات المدنية والورقية

٦٧ ـ أ ـ ركة القامب والقضة :

زكة الذهب والفضة واجبة من حبث الجملة بإجساع الفقيساء، لضول الله تباوك وتعالى: ووالمذبى يكسزون الذهب والمضة ولا يتعفونها في سيبيل الله فمتسرهم بعذاب إليم. يوم يجمي عليهما في مار جهدم فنكوى بها جباههم وجنوبهم ونفهورهم هذاحا كنرتم لأنفسكم صابقوا ماكنتم تكتــزون﴾ ا"أ مع قول الني≱". وهم أدبت زىياتيە قليسى بكنون ^{ئائ}وقولەن دما من صاحب ذهب ولا قضة لا يؤدي منها حفا إلا إداكان يوم القيامة ومفحت له صفائح من بار فأحمى عليها في نارجهندي فيكسوي بالجنسة وجبيشه

⁽٣) المغني ٢/ - ٦٦. وفتح القدير ١٠٠١ - ١٥٠٠ وشرح الشياج ٢/٣. والدمسوقي على التسرح الكبر ٢٢٥/١ ومايطنجا

⁽¹⁾ القي ٢/٠/٢. والجموع ٢٤٩/٥

⁽١) حديث . ومنل من الخبل، شطر من الحديث التخدم في

⁽٣) سورة التوبة (٣٤). ١٥

⁽١) حديث: وما أديث ركائه فليس بكنزه خدم فعا)

وظهره الره الحديث (١١)

فالعبذ ب الحذكبور في الأية للكتر مطلقا بين الحديث أنه لمن منع زكاة الحقدين، فنقيد به

ما تجب فيه الركاة من الذهب والفضة:

٨٠ . أجب البركة في الشهد والفضية إذا غت الشروط العدامة المؤكاة المتفلم بيانها من الخول والعصاب وغيرهما في جميع أنواع الذهب والعضة سواء المفتروب مها دنائر أو دراهم (وقد يسمى الحديق، والمسكسوك)، وفي المسروع مواعني المفسروب، والعسباليث، وفي المعسوع مها عنى شكل أنهة أو عرها.

ولا يستنبي من ذلك إلا شبئان:

الأول: الحسيل من الشاهب والمضاة الساي يعده مالكه لاستعياله في النحلي استعيالا مباحاً. قال الفالكية: ولو لإعارة أو إجاره، فلا يكون فيه إكساء عنسك الجمهسور وينهم النسادمية على المستهسب، لاب من باب لفتني للاسعاليال كالملابس الحاصة، وكاليفر العوامل

وذهب الحنفية وهنو لول مقاس للاطهر عند التسافعية: إلى وحوب الزكاة أن الحلي، كعابدا من أسواع المذهب والفصاء أأا وينظم تعصيل

الثاني: الذهب والفصة الستخرجان من العادن (من باطن الأرض)، فيجب بيها الزكة بمحرد الاستخماع إدابقع المستخمرج نصابها بدون اشتراط حزل، وبأتي تقصير ذلك.

نصاب زكاة الذهب والفضة والمقدر الواجب فيها:

٩٩ انصاب الناهب: مصاب الناهب عند جمهور الفتهاء عشرود مثقالاً، فلا تجب الركاة في أقسل مهماء إلا أن يكود بالكها فضة أو طروفي تجارة بكسل جها التصاب عند من قال دفيف على ما سبأتي بياء، ولم ينقل حلاف في فلسك إلا ما روي عن الحسمى أن التصباب أو يعون مثقالاً. ""

وما روى عن عطاء ، وطاووس، والزهري وسليهان بن حرب، وأيوب السختيان أن نصاب اذ سفب معتبر بالفعسة، فيا كان من الـذهب قيمت ۲۰۰ فرهم نفيه الـزكاة، سوا، كان أفل من (۲۰) مثنالا أومساويه لها أو أكثر مها،

لشول في وجوبها وبيان الأدنة في مصطفع (حمي) أما المضادر الواجبة والمصاف فتأتي في موضعها من هذا الشحث.

واع المقال هيار إسلامي بساري وزي درهم وشلالة أسيخ مرهم . أو وزي ۱۹۰ رمته حية شمير والمعلية (257 ع) أو والا عام عراسا ، والموينار السم للمسئلة المذمية التي وزير حقال وانتش مصطلح ، مقادر)

راز) خدیث، (ما من صاحب دهب ولا فصف، آخر جد مسلم (۲ د ۱۹۸۰ د ط الحقیق) می حدیث آن هر برد

روي فتح القدير ۱۹۹۱/۱ والشرح الكبر للدردر ۱۹۹۱. والفسوي ۱۹/۲

قائو: لأنه لريثيت عن البي تتلا تقدير في نصاب التذهب ، فيحمسل نصابه عسلي نصبات التفية (١)

واحتج الجمهور بقول اللين يهي الهين في أقل من عشرين مقالا من اللهجي، ولا في أقل من مائي درهم صدقة م⁽¹⁾

وي حديث عمر وعائشة رضي الله عنها وأن السبي بيجو كان بأخسة من كل عشسرين دينسارا فصاعدا نصف ديدر، ومن الأرسعين ديدار و

<u>نصاب الفضفان</u>

۷۰ به الدائضة المصروبة (ورق) ((وقة) و وقيل: تسمى بذلك مضروبة كانت أو غير مضروبة ا¹¹⁾ ونصاب القضة عائف دوهم¹⁰⁾

(١) الغي ٢/٦, وقتح القديم ٩٧٤/١، والمستوفي مع الشرح الكبر ١٩٥١، وقترح مجاج ٢/٢

بالإجماع، وقده ورد قيمه فول السي كلا: ويسى فيسها دول حمر أواق من السورق صدقسة (الا والارتياء - 6 (أربعاول) درهما، وفي كتاب أسس المرسوع دوق المرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسمين ومائة قليس فيها شيء إلا أن إشاء ربهاه (الا

أنه السفرهم اللعقب هو للفرهم الشيرعي. وما زاد عنه أو نقص فيالوران

وفيل عند معض الحنفية : إن المتدرق حق كل أهل بلد دراهمهم بالعدد . ""

النصاب في الغشوش من الذهب والقصة:

٧٩ ـ المُفلسوش من النفجية أو العضمة وصو المسوك مع غيرة

ذهب التسافية واحالية إلى أنه لا زكاة فله حتى يبلغ خالصه نصاباء ١١ ي الحديث التقدم وأسيس فسيسا دون خمل أواق مسن السورق صدقة والله المسافة المسافة والمسافة والمسافقة والمسافة والمسا

فإذا بنغه احرج الواجب شالصا أو أخرج من

⁽٥) سيدت وقيل في أفسل من عنسرين متفسالا من الدهب . و قضرجه الدارقيطي (٩٣/٦ - طاهار المعامرة من حديث عبدالة بي ضووه وقال ابي حجود إستاده ضيف ، كذا في تتلخيص الحير (٩٣/١١ - طائر تراك الغائدة)

 ⁽۳) مدین ، اکار بأحد بن کل مترین دیارا فصاحداد.
 آخرجه این صحیح (۱۹۷۸ باط اظهی) وصحیح آخرجیوی ی مصبح الزجاجة (۱۹۷۱ باط اشی) طنانی.

رغ) (عمياح مانة (ورق)

 ⁽١) خديث: ولس فيا دور حمل أواق من الروق عدفة و أخرجه البحدري والمنح ٣٩٣/٦ ـ ط السلمية؛ من هديت أن سميد الحدري

 ⁽۲) حدیث ای الرفه رمع العشره آخراجه الیجاری واطعع ۲۱۸۷۳ ما السطیقه من حقیت آنس

رس شرح فتح انتدار ۱۹۳۱ه. ۲۶۱. وابن عابدی ۲۰/۳. وامنی ۱۳۶۳ والشرح الکبر ۱۹۳۷: ۱۲. سیل نخرکه فدار ۷۰

اللغشيوش مايعلم اشتبيالته على خالص بفندر الواجب مع مراعاة مرجة الجُودة .

وفال الحنفية: إذا كان الغائب على الورق الضروب الفضة فهوق حكم الفضة، فتجب فيله السركية كأنبه كلمفضية، ولا تركى زكياة العروض، ولو كان قد أعدما للتجارة، قالوا: لأن السنواهم لا تخلومن قليسل الفش، لأنها لا تنطيح إلا به، والغلبية أن تربيد الفضة على النصف. أما إن كان الغش غالبا فلا يكون لما حكم الفضية بل حكم العروض، قلا زكاة فيها إلا إن نواهما للتجمارة، وبلغت نصمابا بالقيمة، فإن لم يتسرهما للتجمارة فإن كاثت بحيث بخلص منها فضة تبلغ نصابا وجبت زكانها، وإلا فلا. وقيال البالكية: إن كانت الدواهم والدنائير

وهـ فـ الـ في نقدم فيها كان الغش فيه نحاسا أوغيره أميا المذهب المغشيوش بالقضة فيعتر عند الشافعية والحنابلة كل جنس منهيا، فإن كان

(1) فتح الله يم ٢٣/١)، والشرح الكبير والدسوق الراحاء ونسرح المبياج ٢١/٢، والميسموخ ٦١٨.

المغشيوشية واثجية كرواج غيرالمغشيوشية فإنهيا

تعامل مثل الكاملة سواء، فتكون فيها الزكاة إن

بلغ وزنها بها فيها من الغش نصابا، أما إن كانت

غير رائجة فالعبرة بها فيها من الذهب أو الفضة

الخيائصين على تغدير النصفية ، فإن بلغ نصابا

زكى رالا تلا. ^(١)

(١) فتح الفديم ١ (٣٣٤م) وشرح المهاج ٢ (٢٢، والمنتي

وذهب الحنفيسة إلى أنسه إن بلغ السذمب المخلوط بالفضية نصياب التذهب نفيته زكناة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة فقيها زكناة الفصية إن كانت الغلبية للقضية ، أسا إن كانت الغلبية للقعب نهبو كله دهب الأنبه أعز واغلى فيعة . ^(١)

أحدهما نصباب أزكى الجميسع ولنولم يبلغ الأخر

تصابأن وكنذا إن كانا بضم أحدهما إلى الأخر

يكسل منهانصاب، كأن بكون فيه ثلاثة أرباع نصاب ذهب وربع نصاب نضة، وإلا فلا

ولم تجد للهالكية تعرضا لهذه المبالة .

القدر الراجب :

٧٢ ـ تؤخيذ التركياة بما وجبت فيه من الذهب والقضية بنسبة ربيع العشر (٥٠٠٪) ومكنفا بالإجماع، إلا أنهم اختلفوا في الرقص.

الذهب الجمهبور ومنهم الصباحيان، إلى أنه لا وقص في السفعب والفضية ، فلوكان عنده ﴿٠ ٢١) دراهم ففي المائدين خسة دراهم، وأي الزائد بحسابه ، وهوفي الثال ربع درهم ، لما ورد أن النبيﷺ قال: وإذا كانت مائق درهم ففيهما خسة دراهم، فإ زاد فيحساب ذلك و. (15

⁽٣) حديث: ﴿إِنَّا كَالِتَ مَاكِي تَرَمُمْ قَبِهَا خَبِيةَ مِرَاهُمْ، ﴿

والمغني 2/4، وشرح المباح 2/3/1

ولأن الوقص في السائمة لتحنب التشقيص. ولا بضو في النقدين

وذهب أبو حبقة إلى أن الرائد على التصاب الخدولا لمي وقيم حتى ينفغ خمس نصاب الإذا لمن للغ البرائد في المناسبة أرسعان درهما فيكون فيها درهما، وهك سال وكندا في المدهب لا شيء في الرائد حتى ينام أربعة الرائد على المدرس منقالا حتى ينام أربعة منساقيسل الشوعي المسرس منقالا حتى ينام أربعة عنساوين حرم مرفوع وليس فيها دول الأربعين عمروين حرم مرفوع وليس فيها دول الأربعين عدولة ...()

وحمديث معالا وأن الذي يتيع أمره أن لا يأخذ من الكسور شيئاء ""

٧٣ ـ الفاوس ما صنع من المقود من معدن غير الذهب والفصة .

وقيد لأهب الحقية إلى أن الفلوس إن كانت النهائيا والجنة أو سلحنا للتحيارة تحب النزكة ي قبضهم وإلا فلا ""

وحكم العالوس عند السالكية حكم المداوض عند السالكية حكم المدوض عقل البداي عن الدولة؛ من حال حول على فلوس عنده فيمتها مك درهم فلا ولا أن تكسول مديسوا فيضومها كالعروض قالوا ويعزى إخراج زئاتها منها (أي فموسا) على المشهور، وفي قول الايجوز، لأنها من المعروض، والمعروض يجب إخراج ركاتها بالفيمة دمائير من المدوض يجب إخراج للعصة الإدامة من المعروض أو دواهم من

وعدد الخدابلة إن كانت الفلوس للنفقة ملا زكاة أيها، كامروض الفيّة، وإن كانت للنجارة كالي عائد الصيارفة تركن زكاة الفيمة، كسائر

قرارا، محسب ثلاء، أحرج أبوناود (۲۰۸۲ - تغییر هرت عبد دهاس، من حدیث هلی من آن طالب، وصححه ایر الفظال کها فی عبب الرائه (۲۰۲/۳ ما طالب) الجلس العلمي (

⁽¹⁾ فتح الفديم (3/10-20) وابن عابدين (4/10) والشرح الحكير مع الدسوس (4/00)، وشرح المهاج (1777 والمبي (4/10)

⁽⁴⁾ حيث الدين فيها دود الأربسين صافحة الردد الارشي بريست الوادة (٣/٢٠/٤ عائلية بدالله الله ودير أن صداخل الله الله الدين أورده إلى الاحكام بدا الله الله الرائم وأنه الرسم وأنه الرسم والموجود في كتاب عسر وبن حود الرق كل حير أولى من السورة أنست وراهم، وسائرة على أربعها درهم والله الله الله الموجود في المسارة المحالم (٣٩٠/١١) المحالم المحالم

ب . الركاة في الفلوس

ه الحرجة الدارقطين ٢١/٣٠ ـ دار المعاسمين وأفيله مصعف والراب والانتهام مين معاد والرادي عنه

ا وان الن طابلين ٣٢٪ واللفناوي الهندية ا ١٧٩٠

وق البش يحمل الورهان (1977) والمصوفي (1977) والدموفي (1977) وقال الملكة وقال الملكة المكون المحمل المحم

عروض انتجاوة، ولا يجزئ إضراح زكاتها منها على تخرج من ذهب وفنسة، كلوفم في العروض ¹⁴¹

زكاة المواد الثمينة الأخرى.

٧٤ - لا زكداة في المواد اللميسة المفتداة إذا كانت من عبر الدفعي والمفضة ، وذلك كالجواهر مى المؤلؤ والمرجان والزارد والفيروز ونحوها ، وكدا ما صنع من التحف الشيئة من حديد أو محاس أو صغير أورحساج أو غير ذلك ، وإن حسست صنعتها وكارت قيمتها ، فإن كانت عروض تجارة ففيها الزكاة على ما ياني . ""

جد ركة الأوراق التقدية (ورق النوط):

الا مران ما لا شك فيسه أن السؤكاة في الأوراق التضديمة واجبية . مقلرا لات عامة أموال الناس ورؤس أموال التجارات وانسركات وغالب المدخرات ، قلو قبل بعدم الزكاة فيها لادى إلى ضياع الفضراء والمساكيات وقد قال الله تعالى الأورق فوفي أمواضر حق للسائل والمحروم \$ (٢٠ ولاسيا أصا أصبحت عملة نضائية متواصعا عليها في

جميم أنحياه العافى ويشغى تغذير البصاب فيها

بالأذهب أو القصية ا¹⁹

٧٦ . ذهب الجمهور (الحنفية والمالكية وهورواية عن أحسد وتسول الشوري والأوزاعي) إلى أن للشحب والفضية بضم أحدهما إلى الأخرق تكميل النصاب، فلو كان حنده خسبة عشر مثالا من الذهب، ومائة وحسون درها، فعيم للوكاة فيهيا، وكذا إن كان عنده من أحدها نصاب، ومن الأخر مالا يبلغ النصاب يركيان أجيما، واستدلوا بأن نقعها متحد، من حيث أنها نستان، فعهها القيم وأروش الجنايات، ويتخذن للنحل.

وذهب انشافعية وهورواية أخرى عن أهد وقول أبي عبيد وامن أبي لبلي وابي ثور إلى أنه لا تجيه في أحمد الحنسين المؤكمة حتى محمل وحمده نصابها، العموم حديث: دليس فيها دون خس أواق من الورق صدافة (⁽¹⁾)

والقبائلون بالضم اختافوا فذهب مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد في روابدة إلى أن الضم يكون بالأجراء فلوكان عنده خمدة عشر مصالا ذهباء وخمون درهما لوجيت الزكاة، لأن الأول

ضم النذهب إلى الفضية في تكمييل النصاب ، وضم عروض التجارة إليهيا :

⁽١) المقود الباقوتة مو٢١٣

رد) مسود بهوست می ۱۰۰ ۱۳: حقیقت الیس نبر دون از مینی گوچه به از ۱۷۰

 ⁽¹⁾ كشاف الفاح ١٩٥/٦ الرياس مكنية النصر عفريد.
 ومطالب أرقي النين ١٩٩٨
 (٢) المعروج ١/٦
 (٣) سورة الفاريان ١٩٦٨

8/1 نصاب، والثاني 1/1 نصاب، فيكمل منها نصاب، وكذا لوكان عند، ثلث نصاب من أحدهما وثلثان من الأخر وتحو ذلك.

وذهب أمو حيضة إلى أنه يضم أحدهما إلى الاختر بالتقنويم في أحدهما بالآخر بإدهو أحط

للفقراء، أي يضم الأكثر إلى الأقبل، فلوكان عنده بصف تصاب فضة، وربع نصاب ذهب تساوي قيمته نصف نصاب فضة فعليه الزكاة. أما العروض نتضم فيمنها إلى الذهب أو الفضة ويكمل بها نصاب كل منها. قال ابن قدامة: لا نعلم أي ذلك خلافاً. (14)

ر.

ثالثا: زكاة مروض التجارة:

المعنى العملة التقدية المتداولة.

۷۷ ـ التجارة تقليب الثال باليبع والشواء لخرض تحصيل الربع . ^{۹۱})

والعرض بسكون البراء، هو كل مال سوى النقيدين، قال الجوهري: العرض المناع، وكل شيء فهو عرض سوق المدراهم والدنائير فإنها عين، وقبال أبو عبيد: العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا.

أما العرض بفتحتين فهو شامل لكل أنواع المال، قل أو كثر، قال أبو عبيدة: جمع مناع المدتب عرض ⁽¹⁷ ولي الحديث: اليس الفني عن كثرة العرض، (¹⁹

وعسروض النجسارة جمع الصرض بسكون البراء، وهي في اصطلاح الفقهاء كل ما أعمد للنجارة كاتنة ما كانت سواء من جنس تجب فيه وكاة العين كالإبل والغنم والبقر، أولا، كالنباب والحمير والبغال. (12

🤻 حكم الزكاة في عروض التجارة:

٧٨ - جمهور الفقهاء على أن المفتى به هو رجوب الزكاة في عروض التجارة، واستدلوا المفلك بقوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا اللَّذِينَ أَمْنُوا أَتَقَقُوا مِنْ طَبِياتِ مَاكَسِبْتِهِ ﴾ [17]

وبحديث مسرة: «كان التي ﴿ يَأْمِنُ أَنْ تخبرج الصدقة من المدي تعد للبيع». (*)

⁽¹⁾ ابن صايستين ۲۷/۲، والمجسوع ۱۹/۲، والمفي ۲٬۳/۳، والدموقي عل الشرح الكبر ۱۹۵/۱ ۲۶/۲، شرح الميام ۲۷/۲

والم لساق العرب

 ⁽٣) حاليك الجيس الفقي من كثيرة الموضى. أخرجت البحساري والمتسع ١١١/ ١٧١ - ط انسانية) ومسلم (٢٢/٢١ - ط الحلبي) من حديث أني عربرة.
 (٣) شرح فيح اللذير ١٣٦/١

⁽¹⁾ سورة البلرة/15V

رهم حدیث سدرة - مکان النبی ی بامرة أن اخرج الصدقة
 من شذی نعم المبح د. آخرجه أبوداو (۲۹۲/۳ ماشتین
 عزت عبيد دهاس) وقال این حجر : بی إسناد حمالة .
 کذا ای التلخیص (۲۹۷/۳ ما غیم شرکة اطفاعة المبناء).

وحديث أبي فرمرفوعا: • في الإبل صدفتها، وفي الغنم صدفتها، وفي البيز صدفتها، (أأ وقال حاس: مرّبي عمسر فقسال: أو زكة ماليك. فقلت: مالي إلا جعاب أدم، فقال: قومها لم أو وكمانها، ولأنها مصدة للنهاء بإعداد صاحبها فأشبهت المعد لذلك علقة كالسوائم والتقدين.

شروط وجوب المركاة في المروض:

الشيرط الأول: أن لا يكنون لزكانها سبب آغر خير كونها عروض تجارة:

أ ـ السوائم التي للتجارة :

٧٩ الموكان لديه سوائم للتجارة بلغت نصابا، فلا تجمع زكانان إجماعا، خديث: ١٧ بني في المصدقة (٤٠ بن يكون فيها زكاة العين عند ما الكية والنساهية في الجديد، كأن كان عنده حمل من الإبل للتجارة فقيها شاة، ولا تعتبر المقيمة، فإن كانت أقل من خمل فإنها تقوم فإن بلغت نصاب من الأثبان وجبت فيها ركاة الشهة.

وإنها قدموا زكاة العين على زكاة التجارة لان

زكياة العين أقبوي ثبونا لانعقاد الإجاع عليها. واختصاص العين بهاء فكانت أولى.

وذهب الحنفية والحديثة إلى أنها تزكى زكاة التجارة لأنها أحط للمساكين، لأنها تجب فيهازاد بالحساب، لكن قال الحنابلة: إن بلغت عنده نصاب سائسة ولم تبلغ فيمنه مصابا من الأثران فلا تسقط الزكاة، بل تجب زكاة السائمة، كمن عسده خمس من الإبيل للتجارة لم تبلغ قيمتها مائني درهم، فقيها شاة.

ونطير هذا عسد الفقهها، غلة مال التحارة، كأن يكون ثمرا ما تجب فيه الوكاة إن كان الشجر للتجارة الله

ب ـ الحلي والمصنوعات الذهبية والفضية التي للتجارة:

٨- أما المستوغات من البذهب والفضة إن كانت للتجارة، فقد ذهب المالكية إلى أنه ليس فيها زكاة إن كانت أقل من نصاب بالبرزان، ولو زادت فيستهما عن نصاب بسبب الجدودة أو الصنعة، وينزكي على أساس الفيمة الشاملة أيضا لما فيه من الجوامر المرضعة. (12)

أما الحنابلة فقد صرحوا بأن العبناعة المحرمة

⁽¹⁾ حقيق في در مرفوها. ال الإيل صدائها، وفي الفقم صدائها، وفي البيز صدائها، أصرحه خدارشطي (١٠١/١) طبع دار المعاميزية من حديث أبي قر وقال ابن صحر. إستاده لا بأس به كذا في الطخيص (١٧٩/١) عاشركة الطباعة الفاية.

 ⁽٣) حديث الدائر في في الصدقية، أخر جدا بن أي شيئة (٣) حديث ناطبة.

إذا العسوقي عن الشرح الكبير ١٩٧١، والتمني ١٤٤٠.
 م٠٠ يشرح المنباج ٢٠٤٢، والمبتسوع ١/١٥.
 إذا النسوقي ٢٠٢١، ٢٠١١.

لا تُقوَّم لعدم الاعتداد بها شرع، أما الصنعة المساحدة وتدخيل في النة ورم إن كان الحلي للتجاوة، ويعتبر النصاب بالقيمة كسائر أموال التجارة، ويعتبر النصاب بالقيمة كسائر أموال كان من ذهب قوم بفضة أو وسالعكس، إن كان تضويمه منفد أخو أحظ للفقواه، أو نقص عن نصابه، كخواتم فضة لتجارة زنتها (مائة وتسعون درهما، وقيمتها (عشرون) مثقالا ذهبا، فيزكها برجع عشر فيمتها، فإن كان وزنها (مائق) درهم، وقيمتها تسعة عشر مثقالا وجب أذ لا تقوم، واخرج ربع عشرها. (١٤)

ويظهم من كلام ابن عابستان أن مذهب الخنفية أن العبرة في الحلي والمصنوع من النفدين بالسوزن من حيث قدر بالسوزن من حيث قدر المضرج، وعند زفر العلم القيمة، وعند محمد الانفع للفلواء . [1]

وعند الشافعية في مصوغ الذهب والفضة السفي للتجارة هل يزكي وكناة العين أو وكناة الفيمة قولان .⁷⁷

جــــــ الأراضي الزراعية التي للتجارة وما يخرج منها:

٨١ ـ ذهب الخنفيسة إلى أنسه تجب السركساة في

اختارج من الأرص النزراعية من ثمر أوزرع ، ولا يجب النزكاة في فيصة الأرض العشرية ولو كانت للتجارة ، وهذا إن كان قد زرع الأرض العشرية قصال ووجب فيها العشر، ثلا مجتمع حضان شاتمالي في مال واحد . فإن لم يزرعها تجب زكاة النجارة فيها لعدم وجوب العشر، علم يوجد المانع ، بخلاف الخراج الوظف فإنه نجب فيها ولم عظلت أي لانه كالاحرة . (1)

أميا عند المائكية والمشافعية والحنابلة فيجب زكاة رقبة الأرض كسائر عروض المنجارة بكل حال.

نم اختلف الجمهور في كيفية تزكية الغلة. وم فدهب المالكية أن الناتج من الأرضى الزراعية التي للتحارة لا زكاة في فيمنه في عامه اتفاقا إن كانت قد وجبت فيه زكاة النبات، فإن لم تكن فيه لتفصه عن نصاب الزرع أو النمر، تجب فيه زكاة التجارة، وكذ في عامه الثاني وما معده. (1)

وندان الشنافية على الأصبح عندهم والتدخي من اختبابلة , يركن الجميع زكاة القيمة ، لأنه كله مال تجرف فتحب فيه زكاة التجنازة ، كالسنائية العدة للتجارة ، قال الشنافعية : ويستركن التين أغنا والأغضال

 ⁽١) الدسوقي على الشرع الكور (١/٩٧٤)

⁽۱) شرح ستهی الإرادات ۱۱(۱۰) (۱۰) (۱) حضیة این هایدین ۴/ ۴۰

⁽٣) المجموع ١٠ / ٩٣

والأوراق وعبرها إن كان لها فيمة، كسائر مال

وذهب الحمايلة وأباو تورالي أسه بجنمع في شيء واحمد، ولأن زكماة العشمر في الغلة أحمظ للفضراء من زكناة التجارة فإنهارهم العشر، ومن هنا فارقت عندهم ركاة السائمة المتجر بهاء فإن زكاة السوم أقل من زكاة التجارة ا¹⁵

الشرط الثان: قلك العرض بمعاوضة:

٨٢ ـ بشــنرط أن بكــون قد غلك السعسرض سمساوضية كشراء بنفد أوعرض أوبدين حالاأو مؤجل، وكذا لو كان مهرا أو عوض خلع.

وهذا مذهب الالكية والشافعية ، ومحمد ، فلو ملكه بإرث أويهبة أو احتطاب أو استرداد بعيب وأستغلال أرضه بالزراعة أو لحو ذلك فلا زكاة

فالسواه لأن التجميرة كسب نشال مبدل هو مال، وقبول الهبة مثلا اكتساب بغير بدل

وعناد الشائعية في مقابل الأصح أن الهر

رًا) النهاج وشرحه والقلبوني ٢٠/٣، والمفتى ٣٥/٣

الفاضي. أما العي فيترى مل العوق الثارية

(1) شرح مشهى الإرادات الم ١٠٨٨ (وجرى فيه على قنول

الذي بعد للبيع م 150

الشرط الثالث الية التحارة ز

وعوض الخلع لايزكيان زكاة النجارة.

التعريف في اللفطة. قلا زكاة فيه

وقبال الحبابلة وأبو يوسف الشرط أن بكون قد ملک بدمند، سوام کان بحجاوضه او عبرها

مي أفعاله، كالاحتطاب وقبول الهبة، فإن دخل

ق ملكيه بغير يعله ، كالوروت ، أو مصى حول

وَفَي رَوْلُهِ مِنْ أَحَمَدُ: لا يَعْسَيْرُ أَنْ يَعِلْكُ

العرض يفعله، ولا أن يكون في مقابلة عوض،

بل أي عرص بواه للتجمارة كان ها، الله خديث

سمرة: وأمرنا التي ﴿ أَنْ يَجْرِجُ الصَّافَةُ مِنْ

٨٣ والشفيق المعقبية، على أد مرث غرط في زكساة مال المنسجسارة أن يكسون قد نوى عناء شراك أو تملكه أمه للتجارة. والنية المعتارة العبي ماكانت مقارنة للدحوله ي ملكه ، لأن التحارة عمل فيحداج إلى لنبية مع العمل، فلوملكه للغنيسة ثبه نواه للتحسارة لربصير طاه وسوملك فلتجارة ثمانواه فلضية وأنالا يكون للتجارة صدر للقيسة، وخمرج عن أن يكنون محلا للزكاة ولو عاد ونسواه للتحسارة لأن ترك التجارق من قبس التروك والنزك يكتفي فيه بالنبة كالصوم إقال

⁽١) فين محاصدين ١٤/٦، (١)، وشميرح المنهام ١٩/٦. والتسوح الكبير بحاشية الدسنوني ١٧٢/١، والمني

۲۱/۴ وشرح الشبي ۲۰۷۱

وانه حديث الحأمرة النبي 🕿 أن تنفوح العبدنة، تخدم بخريمه وفيائمهم

العشرية العشر وزكاة التجارف لأذازكاة البجارة ي الفيمة، والعشوق الخيارج، فلويجتمعا في

_ YY1 _

الدسوقي: ولأن النبة سبب ضعيف تنقل إلى الاصل في العروض الاستقل عنه، والاصل في العروض المتنبة. وقال ابن الهمام: لما لم تكن العروض للتحارة خلفة ولا تصير لها إلا بقصدها فيه.

واستثنى الحنفية عا يحتاج للنية ما يشتريه المضارب، فإنه يكنون للتجارة مطلقا، لأن لا يملك بهال للضاربة غير المتاجرة به.

ولـــو أنــه أجــر داره المشتراة للتجارة بعرض. قعند بعض الحنفية لا يكون العرض للتجارة إلا جيتها، وقال بعضهم: هو للتجارة بغير نية.

قبال الماليكية: ولوقرن بنية التجارة نية استغلال المرض، بأن بنوي عند شراته أن وكرية وإن وجد ربحا باعه، فقيه الزكاة على المرجع عندهم، وكذا لوتوى مع التجارة القنية بأن ينوي الانتقاع بالشيء كركوب الدابة أو سكى المتزل شران وجد ربحا باعه.

قالوا: فإن ملك، للقنية نقط، أو للغلة نقط أو غيا، أو ملا فية أصلا فلا زكاة عليه. (1)

الشرط الرابع: يلوغ التصاب:

 ٨٤ - ونصباب العروض بالقيمة، ويقوم بذهب أو فضية، فلا زكاة في ما يملكم الإسسان من

العروض إن كانت قيمتها أقل من نصاب الزكاة في السدهب أو الغضسة، ما لم يكن عسده من الذهب أو الغضة نصاب أو تكملة نصاب.

وتضم المروض بعضها إلى يعض في تكميل . النصاب وإن اختلفت أجناسها .

واختسف الفقهاء فيها تقسوم به عروض النجارة: بالذهب أم بالفضة.

فذهب الحنايلة وأبوحنيفة في رواية عنه عليها الدهب، إلى أنها تقوّم بالأحظ للففراء، فإن كان إدا قومهما بأحدهما لا تبلغ نصمابا وبالأخر تبلغ نصابا نعون عليه التقويم بها يبلغ نصابا.

وقال أبو حنيفة في رواية عنه : بخير المثلك فيها يقوم به الان الثمنين في فقدير قيم الأشياء بهيا سواء .⁽¹⁾

وقدال الشافعية وأبو يوسف: بقومه بها اشترى به من التفدين، وإن اشتراها بعوض قومها بالتقد الغنائب في البلا، وقال محمد: يقومها بالتقد العالب على كل حال كها في المفصوب والمستهلك.

ولم نجد عند المالكية تصرف ما نا نقوم به السنع، مع أنهم فالو: أنها لا زكاة فيها ما لم تبلغ تصابا.

نقص قيمة التجارة في الحول عن النصاب : ٨٥ ـ نعب الممالكية والشافعية على القول

 ⁽⁴⁾ ابن صابطين ٢ (١٠٠ - ١٠٠ وتنبع الصديم ٢٧١٥).
 والمترح الكبر مع الدسوقي ٢٧٢٢، ٢٧١، وشرح النباح ٢٠٢٢، والمغي ٢٩٢٢

 ⁽¹⁾ الحدابة ولمتح القديم (1979ء) وشرح المهياج ٢٠/٢. وشرح منتهى الإردات (١٨)، والحني ٣٣/٢٢

المنصوص إلى أن المعتبر في وجوب الزكاة القيمة في آخر الحول، فلو كانت قيمة المعروض في أول الحيول آقس من نصاب ثم بلغت في آخر الحول نصابا وجبت فيها الزكاة، وهذا خلافا لزكاة العين فلايد فيها عندهم من وجود النصاب في الحيول كله. فالوا: لأن الاعتبار في العروض بالقيمة، ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الاسمار ارتفاعا وانخفاضا فاكتفي باعتبارها في وقيمة العرض أقل من نصاب فإنه يبطل الحول الاول ويبتدئ حول جنهد.

وقبال الحنفية وهو قول ثان للشاقعية: المعتبر طرف الحدول، لأن التغويم بشق في جميع الحول فاعتسبر أولسه للانعقساد وتحقق الغني، وآخره للوجوب، ولو انعدم بهلاك الكل في أثناء الخول يطل حكم الحول.

وسال الحنابلة وصوفول ثائث للشافعية: المعتبر كل الحول كما في النشدين، فلو نقصت الفيسة في اثناء الحول لم نجب الزكاة، ولوكانت قيمة العرض من حين ملكه أقل من نصاب فلا ينعشد الحول عليه حتى تتم قيمته تصابا، والمزيادة معتبرة سواء كانت بارتفاع الأسعاد، أو بنياء المعرض، أو بأن باعها بنصاب، أوملك عرضا أخو أو أثرانا كمل با التصاب، أوملك

الشرط الخامس: الحول :

٣٨ ـ والسواد أن يحول الحسول على عروض التجارة، فها لم يحل عليها الحول قلا زكاة فيها، وهذا إن ملكها بغير معاوضة و البسعاوضة غير مالية كالحلع، عند من قال بذلك، أو الشتراها بعرض قبارة أخر، قانه يبني حول الشائي على حول الأول، لأن مال النجارة نتعلق السوكة: في بغيضه، وقيمته هي الأثران نفسها، ولأن النها في النجارة بكون بالنقلي.

فإن أيسدل عرض النجسارة بمرض فنينة أو بمسالمية في يقصد بها التجيارة فإن حول زكياة التجارة ينقطع .

ورمع النجارة في الحول يضم إلى الأصل فيركي الأصل وليركي الأصل والربع عند أخر الحول. (*) فإذا حال الحول عبد الحول المالك تقويم عروضه وإخراج زكاتها عند الجمهور، والمالك تقصيل بين المحتكر لنجارته واللدير لها يأتي تقصيله في الشرط التالي.

الشرط السانس: تقويم السلع :

٨٧ ـ يرى المسالمسكسيسة أن السنساجسر إمسا

الكبير مع المدموقي (۱۹۳۷)، وشعرح المهاج ۲۸۶۳.
 والمني ۲۹/۳

⁽¹⁾ النسوقي والشرح الكبير ١٧٣/١ . والمني ٢٠/٣

 ⁽¹⁾ فتح اللغير ١١/١٥، وإن عابدين ٢٣/١، والشرع -

أن يكسون تحتكسرا أومديسو ، والمحتكسر هو السذي يرصد بسلعته الأمسواق وارتضاع الأسعار، والذير هو من يبيع بالسعر الخاضر ثم يُطْفُه بقرِه وهكذا، كالبقال وتحوه

فالمحتكر يشترط لوجوب الزكاة عليه أن ببيع بذهب أوافصة يبلغ نصاباه ولوفي مراتء وبعد ان یکمل ما باع به نصابا برکیه بیزکی ما باع به بعد ذلك وإن قل. فلو قام العرض عنده سنين أفلم يسم لم ياعيه فليس علينه فينه إلا زكاة عام واحمد بركي ذلمك المال الذي يقيضه . أما المدير قلا زكساة عليمه حنى بيسع بشيء ولموقل. كدرهم، وعلى المديس المذي باع ولو بدرهم أن يضوم عروض تحارنه أخر كلحول ويزكي الفيمة، كهايزكي النفاف وإنسا فوق ماللك مين المدير والمعتكم لأذ الزكاة شرعت في الأموان النامية. فلو زكى السلحة كل عام ـ وقبه تكول كاميدة ـ القصت عن شرائها، فيتضرو، فإذا زكيت عند البيم فإن كافت وبحت فالتربيح كان كامنا فيها فيخترج زكانه، ولانه ليس على المائك أن يخرج وكاة مال من مال أخور

ويسدا ينتبن أن تقويم السلع عند المالكية هو لمتساج و الاسبوخاصة دون الناجر المحتكر، وأن المحتكر لميس عليم لكل حول زكاة فيها استكره بن يزكيه لعام واحد عند بيعه وقيض ثمنه

أما عند سائر العلماء فإن المعنكر كغيره ،عليه

لكن حول ركاة . (١١)

كيفية التفويم والحساب في زكاة التجارة: أـــما بقوّم من السلع وما لا يقوّم:

٨٨ ـ افتدي يضوّم من العروض هو ما براد بيمه دون ما لا يعد للبيع ، فالرفوف التي يضع عليه، السلع لا زكاة فيها,

وها دكره الخنفية من ذلك أن ناجر الدواب إن الشرى لها مقاود أو مرادع ، فإن كان يبيع هذه الأشبياء معهدا فقيها الزكائد وإن كالت لحفظ السواب منا فلا زكالة فيها وكذات لمطار أو اشترى قوارير، في كان من القوارير طفظ العطر عند الساجر فلا ركاة فيها ، وما كان يوضع فيها العطر أنستذري فقيها الركاة .

ومسواد السوقاود كالخطب، وتحدو، ومنواد التنظيف كالصابوق وتحود التي أعدها الصابع ليستهلكها في صناعته لا ليبيعها فلاؤيادي لمديد منها، والمواد التي لتضاية دواب التجارة لا تجب فيها الركال 174

وذكر الممالكية أنه لا ركاة في الأواني التي ندار فيهما البضمائح، ولا الألات التي تصمع بها السلع، والإبل التي تحملها، إلا أن تجب الركاة

⁽١) الشرح الكبير ١٩٣١، ١٩٧١، والمفي ٢٠/١، وبدية البينهد ١٠/، ٢٦١ مطبقة الاستفادة، والأموال لأي عبيد صر١٩٧ نشر حمامة القفي، ونشاوى (بن نيمية ١٩/١٠)

ي عيمان

وذكر الشائعية أن اللواد التي ناصياضة أو المباغة، والدمن للجوره، نيها الزكاة، مخلاف الملح للعجين أو الصابون للغسل فلا زكاة نيهيا غلاك العين، وذكر احبابلة لحوذلك (ألا

ب ـ تقويم الصنعة في اللواد التي يقوم صاحبها يتصليمها

٨٨ ما المواد الحيام التي التستراها الشائف وقيام بتصبيعها يستفد من كلام الذالكية أب نفرَم على العامل التي الستراه با عليها صاحبها، أي قبل نصايعها، وذلك بين، على قول من بشقوط في وجسوب السوكة في المعسروس أن يمنكها معماوضة، لأن هذا قد ملكها بغير معاوضة بل مناحال على أصله الحاول من مصنوعاتهم إذا كان نصابا ولا يقومون صناعتهم، قال ابن لب: لأبة فوائد كسهم استعادوها وقت يعهم. (1)

السعر الذي تقوم به السلم :

المسرح الحقيمة أن عروض التجمارة بقومها المالك على أساس معو البلد الذي لبه المال.
 وليس المدي فيمه المالك، أو غيره على له بالمال.

علاقة ، وقو كان في مفازة تعتبر قيمته في أقرب الأمصار الله

وتعتبر انفيمة يوم الوجوب في قول أمي حنيفة لأنه في الأصل داخيار بين الإخبراج من العين وأداء القيمان، ويجسم المصارق على قبارها . فيستند إلى وفت ثبوت الخيار وهو وفت لهجوب.

وقبال الصباحيان المعدر الفيمة يدم الاداء، لأن المواجب عددهما حزء من العين، وله ولاية منعها إلى القيمة، فتعدر يوم اللح في في الوديعة. (1)

زيادة سعر البيع عن السعر المقدر.

41 - إن فرم سلعة لاحل الزكاه وأخرجها على أساس دلك، فنها وعها إذا فديها على القيمة. وقد صرح المانكية بأنه لا زكاة في هذه الزيادة من هي ملحاة، لاحتيال ارتضاع سحر السوق، أو لرغبة الشنري، أما لوتحقق أنه علط في التقويم فإنها لا تنفي لطهور الحطأ قطم.

وكذا صرح المشافعية بأل الزيادة عن التقويم لا ركلة فيها عن الحول السابل (⁷⁹

التقويم للسلم الباثرة :

٩٣ ـ مقتصى فلهم، الحمهمور أنه لا فرق في

⁽١) فتح القدير ٢٧٧١ه

ر×ز تتح القدير ۲۷/۱ ه. روين طاهين ۲۹/۳

والإ الشرح الكبير وحاشية التسولي (4 873) والتحسوع . و دواة

ولايا شوح امهوج ۴۷/۲، وأغفة للعناج ۱۹۷۷، والشرح المكبير مع الدمسوقي ۱/۲۷۵، والفروع ۲/۴۱، د. وشوح سنين الإدامات ۱۸۲۸،

⁽٢) الدسوقي ١٧٤/١ و والبناني على الزرقاني ٢/٠

التقويم، بين السلع البائرة وغيرها.

أسا المالكية فقد ذكروا أن السلع التي لدى التساجر المدير إذا بارت فإنه يدخلها في التقويم ويؤدي زكاتها كل عام إذا نحت المسروط، لأن يروحا لا ينقلها للفنية ولا للاحتكار، وهذا هو المشهور عندهم وصوفول ابن القاسم. وذهب ابين مافسع وسحنسون إلى أن السلع إذا بارت تنقل للاحتكار، وخص اللخمي وابن بونس الخلاف بها إذا مار الاقبل، أما إذا بار التصف أو الكثر فلا يقوم انقاقا عندهم، ومقتضى ذلك أن لا زكاة فيها إلا إذا باع قدر تصاب فيزكيم، ثم كلم باع شبئا زكاه كما نقدم. (12

التقويم المسلع المشتراة التي لم يدفع التاجر المنيا:

98. ذهب المانكية إلى أن التاجر المدير لا يقوم الأجل الموتاة من سلعه إلا ما دفع ثمنه ، أو حال عليسه الحسول هنده وإن لم يدفع ثمنه ، وحكمه في ما لم يدفع ثمنه حكم من عليه دين ويسده مال. وأم ما لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه أخول عنده فلا زكاة عليه فيه ، ولا يسقط عنه من زكمة ما حال حوله عنده شيء بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله عنده ، إن لم يكن عنده ما يحمل في مقابلته . (1)

تقويم دين الناجر الناشيء عن التجارة:

4.8 ما كان للتاجر من المدين المرجوزان كان ملعا عينية - أي من غير النقطين ، فإنه عند المالكية إن كان مديوا - لا عنكوا - يقومه بنقد حال ، ولسو كان المدين طعام سَفْم ، ولا يضر تقويمه لانه ليس بيعائه حتى يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه .

وإن كان الدين المرجو من أحد النفدين وكان مؤجلا، فإنه يشومه بعرض، ثم يقوم العرض ينقد حال، فيزكي تلك المقيمة لانها التي تُملُك لمو قام على الدين غرماؤه.

أمنا المدين غير المرجو فلا يقومه ليزكيه حتى يقبضه دفإن تبضه زكاه لعام واحد . (١)

وأما عند الجمهور فلم يذكروا هذه الطريقة . فانظاهر عندهم أن الدين المؤجل يحسب للزكاة بكراله إذا كان على مليء مقر .

إخراج زكاة عروض التجارة نفدا أو من أعيان المال:

 ٩٥ - الأصبل في زكاة التجارة أن يخرجها لفدا بنسبة ربع العشوس قبمتها، كها تقدم الغول عمر رضي الله عنه لحياس: وقومها ثم أذً زكاتهاه.

فإن أخوج زكاة القيمة من أحد النقدين أجزاً اتفاقل

 ⁽١) الشرح الكبر وحائبة الدسوقي ١ (٤٧٤)

⁽¹⁾ حاشةُ النسوسُ ((٢١/)

 ⁽١) الدسوقي والشرح الكبر ١٧٤/١، والزرقاق وحاشية البنان ١٩٧١٦

وإن أخسرج عروضيا عن المسروض فقيد اختلف الفقهاء في جواز ذلك .

فقى الخنابلة وهو ظاهر كلام الماكلية وقول الشافعي في الجدامة وعلى الشافعي في الجدامة وعليه الفصوى: لا بجزئه فلك، واستدلوا بأن المتصاب معتبر بالفيمة، فكان الركاة من الفيمة، كيا أن البقر لما كان فصابها معتبرا بأعبانها، وجبت الركاة من أعيانها، وكذا سائر الأموان غير النجارة.

وأما عند الحنفية وهو تول نان للشافعية قديم: يتخبر المالك بين الإخراج من العرض أو من القيمية من القيمية من القيمية فيجسوئ إخسراج عرض بقيمية ما وجب عليه من زكاة العروض، قال الحنفية: وكذلك زكاة غيرها من الأموال حتى التقدين والحاشية ولمو كانت للسوم لا تلتجارة، ويأتي تضميل ذلك إن شاء الله

وفي قول ثالث للشما فعيسة قليم: أن زكما : العروض تخرج منها لا عن ثمنها، فلو أخرج من الثعرر لم يجزئ . (1)

زكاة مال التجارة الذي بيد المضارب:

٩٦ . من أعطى ماليه مضياويية لإنسيان فرييع فزكاة رأس المال على رب المال انفاقاء أما الربع فقيد اعتلف فيه فظياهير كلام الحنفية أن على

الفسارب زكاة حصته من الربح إن ظهر في المال ربح وتم تعييه نصاباً. (1)

وذهب المسائكية إلى أن مال الفرافس يزكي منه رب المسال رأس ماله وحصته من الربع كل عام، وهدذا إن كان ناجرا مديرا، وكذا إن كان عمرا وكان عامل القراض مديرا، وكان ما بيده من مال رب المال الأكثر، وما بيد ربه المحتكر الأقل.

وأما العاصل فلا يجب عليه زكاة حصته إلا يمد المفاصلة فيزكيها إذا فيضها لسنة واحدة. (**) وذهب الشائعية على الأظهر إلى أن زكاة المسال وربحه كلها على صاحب المال، فإن أخرجها من مال القراض حسبت من الربح ، لأنها من مؤونة المال وذلك لأن المال ملكه، ولا يمثك العاصل شيئا ولموظهر في المال ملكه، حتى تنم القسمة.

هذه على البغمول بأن العماصل لا يملك بالظهمور، أما على القول بأنه بملك بالظهور فالذهب أن على العامل وكاة حصته. (")

وذهب الحنسابلة إلى أن على صاحب المال (كساة السال كله ماصدا نصيب العباصل، لأن

وا) فتح اللنبي 1/ 140، 144 و7) الزرنان 1/ 144 و7) اللياح وشرحه 1/ 41/

⁽۱) فتبح القعيس (۱۹۷۹هـ، وانتني ۳۵/۲ و اطسطاب ۲۸۸۱ و انجموع (۱۸۸۱ و بطاية فليتهاد (۱۸۸۱ بهروت، دو الموافق هن طبعا القاهرة.

نصيب الصامل ليس لوب المال ولا تجب على الإسمان ركاة مال عبود ويخرج الركاة من المال لأسه من الرامع ، لامه وقاية لراس طبال. وأما الصامل فنيس عليه ركاة في الصيه ما لم يقنسها ، وقال الفنسيا استألف طعامل حولا من حيثة . وقال أبو الخطاب من حيثة . وقال أبو الخطاب من حيثة . وقال أبو الخطاب من حيثة عليه الخسب من حين فلهمور الموسع ، ولا تجب عليه الخراج ذكاته حتى يقيمه . (1)

رابعا: ركاة الزروع والثيار.

ما نحب فيه الزكاة من أجناس النبات:

49 داجع العلياء على أن في التعر وثمر المخل) والعنب وتمر المحل من الروح الركاة إداغت شروطها . وإنها أجمع عنى دنسك لما ورد فيسهما من الاحدديست الصحيحية ، ماهم حدث عبيد لله بن عمر ورضي الله عنهم والربيب والماكا وفي اعظ والعشري المعمر والمعر والمنطقة والدعوا "المعروال بها والمنطقة والدعوا" وفي اعظ والعشري

عسر بن الخطاب رصي الله عنه قال: «إنها مس وسون الله يخلج المؤكماة في هذه الأربعية الحيطة والشعير والشعير والمؤرسة المنافقة على موسي وبعداد رضي الله عنهم تجميل بأن وسول الله يختج بعنها إلى اليمن يعلمان المسس أمر دينهم، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من حذه الأربعة: الخنطة والشعير والتمر والنبر والنبر

يره باشم احتلف الطاياء في ماعد، هذه الأصناف الأربعة:

فذهب أبو حيضة إلى أن الزكاة تجب في كل مايقصد بزراعت استناء الأرص، من الشهار والحيوب والخضروات والأبلزير وغيرها مما يقصد به استعمالات الأرضى، دون ما لا يقصد به ذلك عادة كالحطب والحشيش والقصب وأي القصب انصارمي بعملاف قصب الممكن والير وشجو القطن والباذنجان وبدار البطيخ والمدور الي

ولكن ذكر أن حجر في الطخيص (٢٥ / ١٩ أ. بط شبركة الطاعة الفتية أن اليهفي ووضعتك من طرق مرسلة. ونقل عند أند قرر : وهذه الراسيل مرفها الطيلية، وهي وكد يعشبها يعمل.

⁽¹⁾ حديث حمر أوافقا من رسول عم 155 طركاة إلى هده الأربعة، أعرجه الدونعلي (١٩/٢) . حدير المعاسل إ وفيد المطاح كما في التلخيص لأبي حجر (١٩٨٥) . ق شركة الطباعة العنين)

حديث أي موسى ومعظ بالارسول الديلة بشهران الهي يعمدا الناس، أحرجه الحاكم (١/١٥-١٥ عاد) داوة المارف المشدية، وصححه، وواقعة الدهي

 ⁽¹⁾ الشي ٣٨/٣ (٣٤) والإنصاف ١٧/٣ العامرة (الر إحاد التراث لعربي، مصحح عمد حامد الغمي

⁽۲) مديث «الزكائي اختطا والشعر والتير والربية التوجه الذرنطي (۱۹/۱۳ ط دار المحاسن إدن حديث حيدانين هدروين العامل، ومنعه بن مجمد أن التلجيم (۱۹۸/۲ حدثركة الطباحة الفياد).

 ⁽٣) حديث والمشر في الأصر والريب والطبطة والشميرة.
 أحرجه الدارغيني (١٣/٣) عا دار للحاسن) من حديث ميدة في عمرون العامى.
 وفي إستاده صديف -

للأموية كالحلية والشوفيز، لكن لوقصد بشيء من هذه الأسواع كلها أن يشمل أرضه بها لإجل الاستناء وجبت الزكاة، فالمدار على الفصد.

واحتج بقول النبي ﷺ: وفيها سقت السياء أو كان عشريها العشرة . (أ) فإنه عام فيؤنوذ على عمسومه، ولأنه بقصد بزراعته فياء الأرضى واستغلافا فأشبه الحب.

وذهب صاحبًا أبي حَيْفَةً إلَى أَنَّ الرَّكَاءُ لا تُهِبُ إِلَّا فِهَا لَهُ لِمَّةٍ بَاقِيَةً حَوِلًا ('')

وذهب المسائكيسة إلى النصويق بين النسار والحبوب، فأسا الشهار فلا يؤخذ من أي جسس منها زكاة غير النصو والعنب، وأسا الحبوب، فيؤخسذ من الحنطة والنمير والسلت والدذرة والدفس، ومن القطاني السبعة الحمص والقسول والعدس واللوبيا والترمس والجنيسة، وذوات السزيدوت الأربع الزينون والسمسم والغرطم وحب الفجل. فهي كلها عشرون جنسا، لا يؤخذ من شيء سواها زكاة . ***

وفعب الشيافعية إلى أنّ التركية لا تجِب في شيء من السرروع والسشيار إلا ما كان تونسا.

والقسوت هو ما به يسبش البلدن غالبا دون ما يؤكل ننها أو تداويا، فتجب الزكاد من النهار في العنب والتمر خاصة، ومن الحبوب في الحنطة والشعير والأرز والعدس وسائر مايتنات اختيارا كالسذرة والحسمس والباقسلاء، ولا تجب في السمسم والنبن والجوز واللوز والرمان والتفاح ونحوها والزعفران والورس والفرطم، (1)

وذهب أحمد في رواية عليها المذهب إلى أن السؤكساة تجب في كل ما استنبته الأحميون من الحبوب والنهار، وكان تما يجمع وصفين: الكيل، والبيس مع البضاء (أي إمكمانهة الادخار) وهذا يشمل أنواعا سبعة:

الأول: ما كان فوتا كالأرز والذرة والدخني.

الثاني: القطنيات كالفول والعدس والحمص والماش واللوبيا.

الثالث: الأبازير، كالكسفرة والكمون والكراويا.

الرابع: البقور، ويقو الحياز، ويقو البطيخ، ويسفر القشاء، وغيرها عايؤكيل، أولا يؤكل كيفور الكتان ويقور المقطن ويقور الرياحين.

الحامس: حب القول كالبرشاد وحب القجل والقرطم والحلية والخردل.

 ⁽۱) صفيت: وليها حقت السياه والدينون أو كنان مشويها المشروء أعرجه البغاري والمنتج ۲۶۲۷/۳ طالسانية) عن حقيت ابن عمر.

⁽٣) اين فايدين ٢/١٤). - د

⁽٢) المشوح الكوير مع حاشية النسوقي 1 (١٧)

⁽۱) شرح النياج وحائبة التليون ١٩/٣.

المسادس: الشهار التي تجفف، وتحجر كاللوز والفستي والبندق.

السابع: ما لم يكن حيا ولا فمرا لكنه يكال ويدخر كسمةروسياق، أو ورق شجر يقصه كالسدر والخطمي والأس.

قالوا: ولا تجب الزكاة فيها عدا ذلك كالخضار كله، وكشيار النضاح والمدمش والتبيز والنوت والملوز والرمان والميقال ويفية القواكم، ولا في الجوز، نص عليه أحمد، لانه معدود، ولا تجب في القصب ولا في المقسول كالفجسل والمصسل والكراث، ولا في نحو القطن والفسيه والكتان والمصفر والزعفران ونجو حريد النخل وخوصه وليفه، أنا وفي الزينون عندهم المتلاف ياتي بيانه.

واحتسج الحسابلة لذلك بأن النبي 義 قال: البس قيها دون خسة أوساق من تمر ولا حب صدقة وأ⁽¹⁾ فعلى على اعتبار الكيل، وأما الادخار فلأن غير المدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مألا . ⁽²⁾

وذهب أحمد في رواية ، وأبو عبيد ، والشعبي ، وهو مروي هز اين عمر رضى الله عنها إلى أنه

لا زكة في شيء غيرهذه الأجساس الأربعة . لأن السنص بها ورد، ولأنها غالب الأقسوات ولا يسماويها في هذا العني وفي كثرة نفعها شيء غيرها، فلا يقاس عليها شيء . (1)

واحتج من عدا أباحيفة على انتفاء الزكاة في الخضير والفواكه بقول النبي الله : فيس في الخضيروات صدقة الأناوية وعلى انتفائها في لحو عبدالله الثقفي وكان عاملا لعمر على الطائف: أن قبله حيطانا فيها من الفرسين (اخوخ) والمرمان ما هو أكثر من غلة الكروم أضعانا فكتب يستامر في العشي. فكتب إليه عمر أن ليس عليها عشر، وقال: هي من العقاة كلها وليس فيها عشر. ("

الزكاة في الزينون:

٩٩ ـ تحب السؤكساة في المؤيسون عنيه الحنفية
 والمالكية، وهو قول الزهري والأوزاعي ومالك
 والمليث والشسوري، وهسو قول الشسافعي في

⁽١) المغني ١/٠٩٠٠ وشرح منتهي الإرادات ٢٨٨/١

⁽۲) سعیت: ولین فیا فوت خستهٔ قرمای من فیز ولا عب صدقاه اخرجه بستم (۱۷۵/۲ د ط اطلی) من هدیت آن معدد.

⁽٣) لموح منتهن الإدانات ١ (٣٨٨)

⁽١) المغني ١٩١/٣

⁽٢) حيديت. وليس في الحضيروت صدقه الحرجة الدارقطي (٩٧/٣ د دار العاس) ومن حبيت أشر بن مالك، وضيف أحد روانا، لكن قال البيهائي في مته (٩٣٤/٣٠ د مترة العارف المتنائبة) بعد أن دكر بعص طرف مدى الأحلاب كنها مرسيل، إلا أنها من طرق خنفة ليعضها بؤكد بعضاء.

٣١) هرح مشيى الإدادات ٢١، ١٨٨٠، وشوح المبياج ١٩٧٦

الفشهم، ورواية عن أحمد، وهو مروي عن ابن عبساس ، لقسولسه تعالى : ﴿وَآدُوا حِفَّهُ يُومُ حصاده﴾'' بعد أن ذكر الزينون في أول الآيه . ولانه يمكن ادخار عدته فأشيه النمر والزبيب.

ودهب التسافعية في الجديد واحمد في الرواية الأحرى إلى أمه لا زكاة في الزينون لأمه لا يدخر بابساء فهر كا مخضروات (٢٠

شروط وجوب الزكاة في الزروع والتيار :

١٠٠ ـ لا يشترط الحيول في زكاة المزروع وانشرر الفاقا . فوراتوا حقم يوم حصاده في الموات المحارج نها في ذات فوجبت فيه الزكاة فورا كالمعدن. بحلاف مائر الأموال الزكارية قاتل الشترط فيها الحول اليمكن فيه الحوال اليمكن فيه المحارف ال

ويشترط توجوب الزكة في الزروع والثبار. ابني:

الشرط الأول النصاب: وتعالما خمة الرسق!" عند الجمهور، ومه قال صاحبا أبي حيفة في ما يوسق، لما في حديث: وليس فيها

دون هسمة أوساق من نمو ولا حب صدقة الما والموسق أنه أنه حل البعير، وهو في الحنطة والعساس وتحسوهما منسون صاعباله بصباع السمي على (وينظس تحريس مقددار العسماع في مصطفح - مقادير) فالمصاع في .

وقال أبوحيمة: لايشيقط نصاب تركاة المؤروع واشيارس مي رحية في القليل ولكثير ما لم يكن أقل من نصف صاع .(٢)

التصاب فيها لا يكال :

١٠١ - دهب أبسر بوسق إلى أن ما لا يوسل فصاليه بالقيمية ، فإن بلغت قيمته قيمة أدني نصال عا يوسل فقيه الزكاة ، وإلا فلا .

وذهب محمد إلى أن نصابه خمه أطال ما يقدر به، ففي القطن خمه أحال، وفي العسل خمه أفراق، وفي الملكر خمه أصاء . (** وفي النصاب مسائل:

أ داما يضم بعضه إلى بعض لتكميل التصاب: ١٠٢ د لصم أسواع الجنس السواحدة لتكميل

 ⁽¹⁾ حديث. (ليس فيها دود حسة أرساق من غار ولا حساسة، نغدم أنز يجه ف/48

 ⁽⁷⁾ المساح مكيال يستم لما مقداره (۱۷۰ كيلو قراسا من الفتح وتحوره قصات القمح وتحور (۱۵۳ كيلر جراما (فقد الزكاة لمذكور برسف القرضاري (۱۷۷۲)

⁽۲) این عیدین ۱۹/۳

⁽⁶⁾ بن مايدين 1/19

ودو سورة الأنعم /١٠١٠

⁽۲) المنتي ٢/ ١٩٠٤، وشوح المنهاج ٢/١٩، والمشوح المكبير المناووير ١٩٧٨

رجع سروة الأنطع / ١٤١/

رور التي 1417/1

ره، نفل الحليل: الوسق. هم البعير، والوفو: هل الحسار أو البغل (للسنان) وأوسق البعير ورسقه حمله

النصاب، كانواع النمر وإن اعتقفت أساؤها كلها كلها قر، وصرح الشاهمية بأنه يؤخذ من كل نوع بقسطه، فإن شق أخوج من الوسط ويقسم الجيد من الجسر الواحد إلى الردي، مته ولا يكم في حنس من جنس أخر فلا يصم التعر إلى الخيطة أو الشعير، إلا أنهم اختلفوا في بعض الأشياء أنها الجماس أو أسواع، كالعلم وكان فوت صنعاء أنها اليمن، فقد قيل: هو جس مستقل، فلابد أن يكمل نصابا وحده، وهو قول ابن القاسم من الخيطة، وقيل هو نوع من المنافعة وأسبغ وإبن وهب من المنافكية ، وقيل هو نوع من المنافعة والمنافعة والشافعة والشافعة والمنافعة وال

ومسلاحي الحسابلة أنَّ الفصيح جشر وأنَّ الشعير والسلت توعان من جشي واحد.

ومدهب المالكية أن الشلائة حسر واحد يكمل النصاب منها حيما. يخلاف الأدر والدرة والمدخى فهي اجتاس غنانة، وكذلك القطائي عند الحالكية وهي سبحة أصناف كلها حس واحد يضم بعضه إلى بعض، وكذلك نضم الفظائي عضها إلى بعض في رواية عند الفيايلة (ال

ضم غلة المام الواحد بمضها إلى يعض:

وأسا في العام الواحد، فقد فرق الشاعمية في الأظهر بين البورع والشمر، فأسا الزارخ فيضم ما زرع في العسام المواحد، بعضه إلى معض، كالسفرة نراع في المربيع وفي الخريف، وأما الشهر إذا الحساف إدراكه فلا يصم يعصه إلى بعض في العسام المواحد، وذلت كها لو اختلف إدراكه لا ختلاف أنواعه واختلاف بلاده حرارة ويوودة، وكها لو أطلع النخل في العام الواحد مرتبي فلا يضمي.

وفي قول عندهم: إن اطلع نائاتي بعد جداد الأول قلا يضم والأ فيضم. (١١

وقدال الشائكية البشارط للفيم أل يزرع أحدها قبل استحقاق حصاد الآخر وهووقت وجوب النزكاة فيها ويشارط أيصا أل يبغى من حب الأول إلى استحقاق حصاد الثاني وإن أم يحصد ما يكمل به النصاب، أما لوأكل الأول فيل وقت وجوب النزكاة في الثاني، فلا يصم الثاني الأول بل إن كان الثاني نصابا زعي، وإلا فلا، وكسفا يصم ردع ثان إلى أول، وشان إلى ثانت، إن كان فيه مع كل منها حسة أوسق، وهسدة أوسق،

أ- الا نضم ثمسية عام إلى ثمسية عام أخبر ولا الحاصل من الحب كذلك.
 وأساق العام الراحد، فقد فرق الشاعمية في

ود) شرح الساج ۱۳۷۳، والفقي ۱۹۹۶، ۱۹۳۸، وشرح الفتهن ۱۹،۲۹۱، والشرح الكبر ۱۵۰/۱۹۶، ۱۹۹

⁽١) شرح النياج ١٨/٢

الد الث. وحيث ضم أصنان بعضها إلى بعص فإنه يخرج من كل صنف لحسيه.

وأصلق الحشابلة المتولى أن زرع العام الواحد بضم بعضمه إلى بعض إدا نقل الجسس، وكذا تموة العام، سواء كان الأصل عا بحمل مرتبن في العام كالذرق أو لا الأ

1914 والمعتبر في قدر الصباب أنه أنه الداناك، فإن كان النزرع والتصر مستركا، أو غناطا فلا زكاة فيه ما لم يبلغ ما بملكه النزكي منه وحده نصاب، وذهب المسافعة إلى أن المال المشترك والمختلط يركى زكاة مال واحد فإن ملغ عجموعه لحساسا ذكى، وإلا فلا، وينظر التفصيل في مصطلع : (خلطة).

ولا ترد هده التفريعات كلها عند الحنفية لأن التعساب هنا فيرمعتمرين نجب الزكاة عندهم في قبل الزروع وكنيرها كها تقدم

ب - تصاب ماله قشر: وما يقص كيله بالبيس:
١٠٥ - يرى الشافعية والحبابلة أنه تعتبر الأوسى
الحسمة بعد التصفية في الحبوب، وبعد الحفاف
في المشيار فاوكان له عشيرة البسق من العنب
لا يحيء منها بعسلا الجفيات خيدة أوسق من
السؤيب فليس عليمه فيها زكاف وذفيك لأن
البغيباف هووفت وجدوب الإخراج، فاعتبر

المنصاب يحال الثرار وفت الوجوب.

والحبراد يتصفيمة الحب فصله من النبن ومن القشر الذي لا يؤكل معه

وه أذا إن كان الحب يبس ويدخس أما إن كان الحب يبس ويدخس أما إن كان الحب المسارة إلا في قشيرة السلي لا يؤكس معه كالعلس، وهسو حب شبيسة بقشيرة، فقد أطلق بعض الشافعية القول بان تصابه عشرة أرسق اعتبارا لقشرة الذي ادخارة به أصلح لد. وهال الحنابلة وهو قول الشيع أبي حاصد من الشافعية : بعتبرها يكون صافية نصبا، ويؤحد الواحب منه بالتشر.

وة ال الشكية على يحسب في النصاب قشر الأرز والعلس المدي بخزنان به كفشو الشعير فقو كان الأرز منشووا أربعية أوسق فإن كان بقشره خمسة أوسق زكي، ورن كان أقبل فلا زكان، وبه أن يخرج المواجب مقشورا أو غير مقشور، وأما القشسر المسذي لا يخرن الحب به كقشو الفيول الأعلى فيحسب فيه الركاة مقدر الجفاف. "أ

وقمت وجوب الزكاة في الحب والثمر.

٩٠٩ ـ الختلف الفقهاء في الوقات الذي تُجِب قيه . زكاة الرروع والثيار .

⁽١) الشوح الكبير ١١-١٥. والمنني ٧٣٢/٦

¹³م شرح التجاج ۱۷/۲۰ والمهي ۱۹۸۸، وشوح طنهي ۱/۲۶۰ والشرع الكتبر مع المفسوقي ۱/۲۰۵۱ ۱۱۸۰ ۱۱۸

فارهب المالكية ماعدا الى عوفة، والشافعية وأبو حنيفة إلى أنها نجب بإفراك الحب، وطبيب المتسر والأس عليه من العساد، و لمراد بإفراك الحب طبيه واستغناؤه عن السفي، وإن بفي في الارض لتمام طبيه، وطبيب للمرتحوان يزهي السبر، أو تظهر الحلاوة في العنب. قالوا: لان الحب بالشنداده يكون طعماما حقيقة وهوقبل ذكسك بفسل، والتعسر فيسل بدو صلاحه بلح وحسرم، وبعد بدو صلاحه نمرة كاملة، ولان ذكك وفت الحرص، والمراد بالوجوب هذا انعفاد صبب الموجوب، ولا يكون الإخراج إلا بصد اليس والجفاف.

وذهب أبدو يوسف من الحنفية وهدو قول ابن أبي موسى من الحنائلة وقسول ابن عرفية من السالكيسة إلى أن السوجسوب يتعلق باليسس واستحقاق الحصاد.

وذهب محمدة بن الحسن إلى أن السوجوب لا يشت إلا بحصاد الشهرة وجعلها في الجرين. وقال الحنايلة - يشت الوجوب بيدو الصلاح في الدرين المسلاح المسلاح المسلاح المسلاح المسلح المس

وقدال الحنابلة : يثبت الوجوب بيدو الصلاح في النهر، واشتداد الحيد في المزرع، ويستقر السوجوب بجعل النسرة أو الزرع في الجرين أو البيدر، فلو نلف قبل استقرار الحيوب بجائعة فلا شيء عليسه إجماعنا على ما قال ابن المنذر ونقله في شرح المنتهى عنسه، أحد قبسل تسوت الوجوب فلو يع الدخل أو الارض فلا زكاة على البيانية في الدرع والنسر، ولو مات المالك قبل البيانية في الدرع والنسر، ولو مات المالك قبل

الموجبوب فالمؤكاة على الورثة إن يقي إلى وقت الموجبوب وملغ نصيب الوارث بصابا، وكدا إن أوصى جا ومات قبل الوجوب فلا زكاة فيها، وأو أكمل من الثمارة قبل الموجبوب لم يحتسب عليه ما أكمل، ولمو نقصت عن النصاب ما أكل فلا زكاة عليه.

واما بعد الموجوب فنازمه الزكاة وإن باغ أو أوصى بها، ولا شيء على من ملكهما بعد أن ثبت الوجوب.

وذكر الخنابلة عاينفرع على ذلك أن لا زكاة على هن حصل على نصاب من لقاط السنرل أو الجرة الحصاد، أو ما بالنسقه من المهاجات من الحب أو العمص والاشتان وتحسوها لأنه لم بملكها وقت الرجوب. (11

من تلزميه المركباة في حال اعتلاف مالك الغلة عن مالك الأرض:

١٠٧ ـ إن كان ماليك الرزع عند وجوب الزكاة فيمه هو ماليك الأرص، فالأمر واضح، فتلزم الرزكاة. أميا إن كان ماليك الرزع غير ماليك الأرض فنذلك صور:

أ_ الأرض الخراجية :

١٠٨ ـ ارض الصلح لتي أقرت بأيدي أصحابها

رد) الشرح الأكبر (/ 1941)، 1941، وتحرح المباح (* ۲۰/۱) واقعي (۲/۱۰ -۷۰)، وتسرح المنتهن (۲/۱۱)، (۲/۱۷)، وابن عابدي (۲/۱۱)

على أنها لهم ولتا عليها الخراج، متى أسلموا منقط خراجها، ووجب عليهم في غلتها الزكاة، قال الستراها من النفي مسلم فعليه الزكاة فيها، وأرض العنسوة التي ملكها المسلمون وحيزت لبيت المال فهاذه على ديسه أو أسلم أو ياعها المسلم، لأنه عراج بمعلى الأجسرة، واختلف القهاما في ياعها المسلم، لأنه عراج بمعلى الأجسرة، واختلف القهاما في واختلف القهاما في المحيور واختلف القهاما المركاة أيضا، فلاهب الجمهور بلى أن المراج يؤدي أولا، ثم يزكي ما غي،

وذهب الحنفية إلى أنه لا زكاة في علة الأرض الحراجية، وذلك لأن الخراج مؤونة الأرص، والعشر فيه معنى المؤونة، فلا يجتمع عشر وخراجي. "؟

والتفصيل في مصطلح : (خراج)

ب - الأرض المستعارة والمستأجرة :

١٠٩ - ذهب جمهور الفقها، (المانكية والشافعية والحسابلة والصباحيان) إلى أن من استعار أرضا أو استأجرها فررعها، فالمؤكمة على المستعير والمستأجر إلان لفظة ملكم، والعمرة في المؤكلة بملكية الثمرة إلا بملكية الأرض أو الشجور.

ودهب أبنو حيمة إلى أن العشرعلي المؤجر

(١٤ الغني ١٤٦٦/١، ١٩١٧، وابن ماندس ١/٩٤)، وتسرح

متهى الإرادات والاجاج

لان الأرض كها تستنمى بالزراعة تستنمى بالإحارة.⁽¹⁾

جد الأرض التي تستغل بالمزارعة أو المسافاة: 11 . ذهب خبابلة والصاحبان من الحنفية إلى أن العشر في هائين الحائدين على كل من الثالث والعامل كل بحسب نصيبه من الغلة إن بلغ نصيبه نصابه، ومن كان نصيبه منها أقل من نصاب فلا عشر عليه، ما لم يكى له من أرض غيرها ما يكمل به النصاب وهذا عند الحنابلة على الوواية التي لا تجعل الحلطة مؤثرة في زكاة الذارة:

أما على الدواية التي تجعل الخلطة مؤثرة فيها، فإذا بلغت ثنة الارض خمنة أوسق بكون فيها النزكة فيؤخد من كل من الشريكين عشر تصييه، عالم بكن أحدهما عن لا عشر عليه. كالذمي.

وحدد أي حنيفة العشر في المزارعة على رب الأرض، لأن المزارعة عنده فلسدة، فالحارج منها له، تحقيقا أو تقديرا الآن

ويدرى المالكية أنه يجب إخراج زكاة الخائط (البسسان) المساقي عليه من جملة التصرة إن علمت تصابية، أو كان لوب الخائط ما إن ضمه

⁽١) طار وابن عابدين ١٩٠٤. والدسوقي ١٤٧٦، والمقني ٢٦٦/٦

⁽¹⁾ المغني ٢ /٧٢٨. وابي عابدين ٢ /٥٥

إليها بلغت نصابا، ثم يفتسمان ما يغي، ولا بأسى أن تشترط الزكة في حظ رب الحائط أو المساميل، لأنه يرجع إلى جزء معلوم ساقاه عليه فإن لم يشترطها شيشه فشأن الزكاة أن بيدأ بها ثم يفتسيان مايقي .

وفيال اللخمي نقيلا عن ماليك: إن المسافاة تزكي على ملك رب الحائط فيجب ضمها إلى ماك من لمنز غيرف، وينزكي جيعها ولوكان العامية عن لا تجب عليه، وتسقط إلا كان رب الخانط عن لانجب عليه والعامل ممن نجب علية. ⁽¹⁾

د الأرض المصوبة :

١٩٦ . ذهب الحنفيسة إلى أنه لوغصب أرضنا عشيرينة فزرعهما إلالم تنقصها الزواعة فلاحشو على رب الأرض، وإن تقصتهما الوزراعية كان العشر على رب الأرض.

وتسال فاضبخمان الرض حراجها وظيفة اغتميها غامب نإن كان انغياصب حاحدا ولا بيئة للبالك إن تم يزرعها المفاصب فلا خراج على أحد، وإن زرعها الغاصب ولا تقصها البزراعية، فالخراج على العناصب، وإن كان ولغناصب مقرا بالغصب أوكالا للياليك مينة ولم

وصبرح الحضابلة بأن زكاة الزرع على مالك

الأرضى إن تملك افتررع فيل وقت الحصاد وبعد

اشتدادت وذلك لانه بتملكه بمثل بذره وعوض

قواميف، فيستند ملك إلى أول زرعه. "ما إن

مقصتهما المزراعية عتادأبي يوسف الخراج على رب الأرض فل النفصان أو كثر، كأنه أجره من الذاصب بضيان النقصان. وعند محمد ينظر إلى اخراج والنقصان فأيها كان أكثر كان ذلك على الغاصب إن كان النفصان أكشرمن الخراج، فمقادار الخراج يؤدب الغاصب إلى السلطان ويبدقع الفضل إتى صاحب الأرض، وإن كان الخراج أكتر يدفع الكبل إلى السلطان، ومن تصهم هذا في اخراج يفهم مرادهم مما تقدم في

وذهب المالكية إلى أن النخل إذا غصبت ثم ردت بعد أعوام مع ثمرتها، وإنها تزكي لكل عام بلا خلاف إذ لم تكنن زكنيت أي بزكي ما يخرج مها إذا رد الغاصب جيمها . فإنّ رد بعض ثيارها وكان حصل في كل سنة نصاب ولم يرد جيعه بن رد مناه قدر نصباب فأكثر وكنان بحبث لوقسم على سنين القصب لريطة كل سنة نصابا ففي اركان**ه فولا**ن .^(۱)

تنقصها الزراعة فاخراج على رب الأرض، وإن

وام، اخطاب والناج والإكلس ٥/ ٢٨٠ . ٢٨١، و نظر الشونة

ر 1ع التعاوي احتدية ١ (١٨٧٧ . والفناوي الحانية بياض اختدية TVY. TYA/A (٢) (غرشي ١٨٠/٢)، والدسوقي ٢/٩٧/١

حصيم الغناصب النورع لأن لويتماكم ريها قبل حصيلام، فإقباد الروع على الذاهب لاستقرار ملكه عليه (***

ولم نحد لدندة مية بصافى مذو المبيأن

زكاة الزرع والثمر المأخوذين من الأرض الباحة

197 - من أحيد من الارض الماحة ما في حيده السركياة، وملغ نصابها العقد دها الاالكاية والحياطة وأبو يومة الإلى أنه لا إثناة عليم، وهو من أحيده الخال الحياطة؛ لكن لورارع في أرضى مناحة نف الزكاة

ودهب أبسوحيف وعصد إلى أن تسر الحيال والمعاور هيه العشر، إن حاه الإمام أي من اهل الحرب والمخاة وفطاع الطريق، ولو كان الشجر عبر عملوك ولم يع الحدة أحد، لأن المقصود النهاء، وقد حصل بالحدة أحد،

خرص النيار إذا بدا صلاحها:

۱۹۳ مذهب حمه ورالفقها م خلافا للحنفية . إلى أنه ينبس الإصام إدا بدا صلاح الشيار أن مرسل صاعبا بخرصها . أي يشدر كم سبكون مدارها مد الخفاف . ليعرف قدر الزكاة الرحمة على أصحبابها، وذبك للعرفة حق الففر ، ولعل

مسحقيق ليزقياف والتنوسعية على أهل اللهار البحيل بنهم وينهيا فيأكلوا منها رطب ثم يؤفون البزكاة بحد أب الحرص المتعدم، ودلك عند جناف النبر

وللعرفية مؤهلات الحارض، وما يراغيه عند الخسرس، ومعسوسه ما يحرص من النفسلال وما لا يحرص، ومسائم أحكام الخبرص ينظم مصطلح: (حرص).

الحيل لاسفاط الزكاد

١١١٤ خشاف الفقهاء في حكم لنحيل لإمناط الزكاد

فدعت الحنفية والتسافعية إلى أن المائك إن تعبل ما تسة ما الما الإكاة عنه ولوجية القوار منها سقصت، وم قُسل له السن عابسة بي سمل وهب التصديب قبل الحول بنوم، ثم رجع في هيئه ، منا الحوال وتشفا فورهمه أناه الحول نم رجع إثناء الحوال لانقط مع الحوال بذلك، وتذا لورهب الصياب الانتها أو استبدل انتصاب السائمة المائه

تم قال أبو يوسف: لا يكوه ذلك لأنه منتاج عن السوجسوت، لا إيصال خل الفير، وقبال محسد، مكره لأن فيه إضرارا بالفقراء وإبطان حقهم مالا، والفتسوى على قول محسد عنسد الخنفيسة وعند المتسافعية: الفيرار مكر ودي العتمد، وقبال الغوالي: حرم ولا تبرأت المدية

والمرشرح الشهن الأفافاة

¹⁷⁹ للعر المحدّر وحاشبة ابن عمايدس 1977. والبدسوقي 1977ء والمحق 1977 وشرح المنهي 1977ء

وذهب الممالكيسة والحضايعة والأوزعي وابن الماجنسون وإسحاق وأبيوعبييد وهيوما نفله الفساضي ابن كبر من الشسافعيسة - إلى تحريم التحييل لإسقياط النزكان وللوفعل لمتسقط، كمن أبدل النصاب من الحاشية بغير جنسه فرارا من المؤكسات أو أتبلف أو استمهلك جزءا من التصاف عنيد توب الحيول . . وتوفعل ذلك في ول الحول لرغب انزكات لأن ذلك ليس بعظته الغرار من الزكاة. واستدلوا بها ذكره الله تعالى في سورة القلم من قصمة اصحباب ولعنمة ، وقبوله فيهمان وفطماف عليها طائف مزاربك وهم نائسون. فأصبحت كالصريم) (1) معاقبهم الله تعمالي على تحيلهم لإسفساط حق لقضراء فتؤخيذ مسائبة فلمحتال بتقيض قصدت قياسا على منه ميراث الفيانيل، وتوريث المطلقة في مرض الموت. واللذي يؤخذ منه على ما بينه المالكية هوازكماة المبدل، ولا تؤخمة منه زكاة البدل إن كانت أكثر لأنيا في تجب . (١٣٠

قدر المأخوذ في زكاة الزروع والنهار:

١٩٠٥ ـ يؤخمه في زكساة النزووع والشيار عشو

لم يؤثر ذلك في تقليل النصاب. (1) مردية: وليها سقت السياء والعينون

الخارج أونصف عشره فالعشر انغافا فيهاسفي بغسير كلفية كالبذي يشبرب بهاء المطبر أوبهاء

الإنهبار سيحداء أو بالمسوافي دون أن بحثاج إلى

وقف غرفنا أوبآلة, أويثارب بعنووت، وهنو

ما يزرع في الأرض التي ماؤها أريب من وجهها

تصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن السقي .

ويجب فيها يسقى بكلفة نصف العشر، سواء

سيفتيه الشواضح اوسقي بالدواليء أوانسوان أو

البدواليب أو التواهير أوعير ذلك . وكذا لومد

من النهم ساقية إلى أرضه فإذا للفها الماه احتاج

إلى رفعه بالعرف أوباكة. والضابط لذلك أن

نجتاج في رفع الماء إلى وجه الأرض إلى أنَّة أو

واستندل لذلك بقول النبي 建: وفيها سفت

المسياء والميمون أوكان عثريا العشر، وما سفى

بالنضيح نصف العشرة ⁽¹⁾ والحكمة في تقاييل

الضدر البواجب فهما فيه عمل أن للكنفة أثرا في

وقبو احتناجت الأرض إلى ساق يسقيهما بهاء

الانهار أو الأمطار، ويحول الفاه من جهية إلى

جهة. أو احتاجت إلى عمل سواق أوحفر أنبار

تقليل النيء.

الليخاري والقمع ٢(٧)٧ . ﴿ السَّلْمَيَةُ } ص عديث أمن

¹¹⁾ سورة الللم/ 19 🕶 🛪

وي بن هايمن ٢١/٣٠. و٢١/١٦ و١٩٧٨، والدسوقي 1/979 وانظر ليضا لغربر الشهيخ عليش على حاشية التدموكي ٢٩١/١). وملي للمتنج ٢٧٩/١ وطبع لعزيز ه/ ٩٣] وشوح المباج ١٩٤/، والمغي ١٧٩/٧

وإذ معبت الأرض نصف السوقت بكلفسة ونصفهما مغس كلفية فالبركاة ثلاثة أرباع العشير الفياقياء وإن سقيت بأحيدهما أكثيرهم الأخير فالجمهم ورعلى اعتمار الأكثري ويسقط حكم الأقل، وقبل: يعتركل منها بقسطه . 11

ما يطرح من الخارج قبل أخذ العشر أو تصغه : ١٩٨ مذهب الحنفيسة إنى أن العنسر أو نصف على التفصيل التقدم يؤخذ من كل الخارج، فلا يظيرح مسه البلير المدي بذره ولا أجوة العرال أوكري الأنسار أو أجرة الحافظ وتحوذنك بل بجب المعتسر في الكسل، لأن النبي؛ حك بتفارت الواجب لتقارث المؤنة ، وتو رفعت المؤنة لكان الواجب بنفس المقدار، واستظهر الصبرفي أن الموجب إن كال جزءا من الخارج فإنه يجعل كافاتك وتجب الزكاة في الباني . ⁽⁷⁾

وذهب الحابلة إلى أن النفقة على الزرع إن كانت ديننا يسقطها مالكنه منيه قبر احتساب العشير، قال أحمد: من استبدان ما أنفق على زرعمه واستمدال ما أنفل على أهله، احتمم ما أنشيق على زرعمه دون ما أنفق على أهله . قالوا: وذلك لأنه من مؤنة الزرع، فالحاصل في

(٩) المَّاقِ ١٩٨/٦ و٢٩٩، والنمرج الكبير مع حاتية

وشرح المهاج ١٨٠ ١٩٠ (۲) ابن مابدین ۱۹۹۹

اللاسوقي (1197 . وحاشية ابن عايدين (147 . ١٥٠ .

له ذلك، ومثل ذلك أن يكون تطعها رطبة أنفع وأصلح

خوفا من العطش، أو إلى قطع بعضها، فيجوز

مدّابلته بجب صرفه إلى غيره، فكأنه لم بحصل، وه ذا بخلاف سائم الديون فإنها لا تسقط من الحياصيل لأنه من الأموال لظاهرة على المشهور عند الحنابلة كها نقدم. (١)

وشييسه بمؤنبة المؤرع عنبد الحنبابلة خراج الأرض فإنسه يؤحسف من الغلة قبيل احتساب الزكاة فيها.

ولم نجد لليالكية والشافعية كلاما في هذه المبألة

ما يفزم المالك فعله قبل إخراج الفدر الواجب: ١١٧ ـ بؤخسة الفسدر التواجب من الغلة بعدد التجفيف في الشهار والتصفية في الحبوب، لأنه أوان الكيال وحال الادخار، والمؤونة على الثمرة إنى حين الإخراج لارمة لرب المال، لأنه في حق النفية، كالحفيظ في حق الحسشية، ولا يحق اللساعي أخذه رطبان

ولمو أخبرج رب المال العشير رطبنا لم يجزئه. المن على ذلك (التنابلة .

ويستثنى من ذلك أحوال: منهمان أن يضطهر إلى تطهم الشمرة قبل كياها

⁽١) المغيى ٢ /٧٢٧

ومنها: أن يكنون النمرها لا يُبق بن يؤكل رطبها كبعض أنسواح العبيه والنمسروالفسوله وتحوها، فتجب فيه الزكاة حتى عند من قال بأن من شرط ما يزكى الادخسار، وذلسك لأنبه يدخر من حيث الحملة

وفي كالت الحالمتين: بجوز أحمد حق العقر.. رطبه، وإن أتلفها رف المال فعليه الخيمة ويجور إحراج قدر الزكاة من الجنس جافا إن شاء رب المان.

وقبل: بجب في ذمته العشر جافا ولو بأن يشتريه. (٢) وقال المالكية: بحب عشر النمن إن يح وإلا فانقيمة.

والتويتون عند من قال تؤخذ منه الركائ إن كان من التويتون الذي يعصره، الزيت يؤخد العشر من زبته بعد عصره، وتوكان زيته قليلا، لأنه هو الذي يدخر فهو بعشبة التجفيف في ساتر الشيلا، وإن كان يدخر جي، فيؤخذ عشره حبا إذا بلغ الحب خسف أوسق، وهمذا مدهس المسلكية والحديدة، قال مالك: إذا بلغ الريتون خممة أوسق الحذ الخمس من زيته بعد الا

وذهب أبوحنيفة إلى أنه يخرج العشرصة حبا على كل حال أأأ

زكاة العسل والمنتجات الحيوانية ا

١٩٨٨ ـ زهب احتفاله والحسابلة إلى أن العسل تؤخذ منه الركاة، واحتج هم بها روى عمروس شعيب عن أبه عن جده أن رسيان الفائحة اكان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من عشر قربات قربه من أوسطها و ١١٠ وورد أن أبا سيارة المنعي قال: وقلت : بدرسول الله إن في نحلا، قال: أد العشر، قلت : يارسول الله إن في نحله إلى فحياها أن العشر، قلت : يارسول الله إن العشل العشر أنا وأحد عمر من العسل العشر أنا

وذهب المالكية والشائعية إلى أن العسل لا وكساة نيسه . قال ابن المسفر: ليس في وجنوب الصدقة في العسل خبريتيت .

ثم دهب الحنفية إلى أنه يشترط أمران: الاول: أن لا يكسول السنسحسل في أرض خراجيسة، لان الخراجية يؤخذ منها الخراج، ولا يجتمع عمدهم عشر وخراح كيا نقدم.

⁽۲۱) الفني ۱۹۲۶ و لشرح الكبير مع الدسوقي ۱۹۸۱ : (۲) المني ۲۹۲/۲

راع حديث صوو در شعب هن أبيد عن حدد الله رسود الدخلا كان يؤسد في دمانه من قرب العسل. كمرحه أبوعيد تقاسم بن سلام في الأموال وسيده ه طانشو دار العكري، وأمل بالإرسال كياق الشخيص لاير حجر إلارسال كياق الشخيص لاير حجر والحل أدرد له مايفويه. ولاي حديث أبي سيارة أنه قال وقتل أدرد له مايفويه. نحواج حديث أبي سيارة أنه قال وقتل الرسون انت إلى وأمله نحواج أسريه بن سحة (١٩١٦ه عا اختي) وأمله الوصيري بالانقطاع كيا في الزواط (١٩٢٧ع عا اختي) وأمله الوصيري بالانقطاع كيا في الزواط (١٩٢٧ع عا اخترا

⁽ع) المني ١/١٤/٢، وابن عابدين ١/١٩). والأم تتسامعي ٢٢/١، ط يولاق ٢٢١١هـ

التاني: إن كان النحل في أرض مفازة أو جبل غير علوك فلا زكاة فيه إلا إن حفطه الإمام من اللمسوص وقطاع الطوق، وقال أبو بوسف: لا زكاة إلا إن كانت الأرض علوكة. (13

انصاب العسل:

(١٦٨م) - قالُ الحسابلة: نصاب عشرة أفراق (والغرق مكيال يسع ١٦ وطلا عراقبا من القمع).

وقيس: عندهم النصاف الفرطل. وقال عمد: خمسة أفراق. وقال أبو حنيفة: تجب الزكاة في قليله وكثره. ⁽⁷⁾

أما ما عدا العسل فقد نص الحنفية والحنابلة والشافعية على أنه لا زكة في الحرير ودودة الغز. وقال الشافعية والحنابلة: لانه ليس بمنصوص مدال

ولا في معنى التصوص.

وأفيساف مناحب مطبالب أولي النهى: الصنوف والشعسر واللبن: وذكر الشنافعي الا لا زكاة فيه أيضا: المنك ونجوه من الطيب. ⁽¹⁾

ركاة الخارج من الأرض غير النبات:

٩٩٩ ـ قد يستخسرج من الأرض غير النسات السفعب أو الفضية أو غيرهما من المعادن التي

تنطيع كالنحاس والحديد والزئيل أو لا تنطيع كالنخط والقبار والفحم وغيرها. وكل ذلك قد يكون غلوقيا في الأرض يفعيل الله تعالى، أو يكون عا وضعه فيها الأدميون كالكنوز التي يضعها أهلها في الأرض ثم يبدران وتبقى فيها. ويرى الحنفية أن اسم (الركباز) شاميل لكيل ملومركوز في الأرض خلفة، ويؤخذ الحمس من ذلك أو وسع المشرعلي اختلاف وتفصيل عند الفقهاء، وقد المتنفوا فيها يؤخذ أهوزكا: تصوف في مصارفها أم في، يصرف في مصارفها أم

ولعرفة كل ذلك تنظر الصطلحات: (ركاز، كن، معدن).

زكاة المنخرج من البحار:

١٦٠ _ ذهب جمهور العلياء الحنفية والمالكية والشاكلية والنسانعية وهي إحدى ووابنيوس عن أحد وهو قول أبي عبيسد وأبي ثور إلى أن المستخرج من البحر من اللؤلؤ والعنب والمرجان ونحوها لاشيء فيه من زكاة أو حسى، لما روي عن ابن عبساس: ليس في العنب شيء، إنها هوشيء ألهاء البحو وروى مثله عن جابر، ولأنه قد كان

١١) فتح القدير ٢/١، والمعني ٢٩١/٠

⁽¹⁾ الراجع السابلة

 ⁽٣) كشاف الفتاع ٢٠٥١٦، ومطالب أوني فلني ٢٧/٠٠.
 (١٤) والأم للشائص ٢٧٦، والمداية وقع الغديم ٢٧٦.

 ⁽٢) المغني ٢/٣٠ - ٧٧، وابن هابدين ٢/٣٠ - ٩٩، والشرح الكبير مع حاشية المدموقي ١٩٦١/ - ١٩٩١، وتسوح المهاج بحالمية اللهوي ٢٥/٣

بستخرج على عهد النبي ﷺ وحلفاته قلم بأت فيه سنة عنه ولا عنهم .

وفي رواية عن أحد وهو قول أبي يوسف: في المؤكاة، لأنه ينبه الخدارج من معدن البر وروي أن ابن عباس قال في العنبر: وإن كان غير شيء تفيه الخمس » وكتب بعلى بن أمية إلى على سلحيل البحر فاستشار الصحابة؛ فأشاروا أن يأخذ منها وخمس. فكتب عمر إليه بفلك. وروي مثيل فأسك عن الحسن والمؤهري. وعن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ من العنز الخمس. وأمر عمر بن عبد العزيز عامله بعيان أن يأخذ من السلك الزكاة إذا بلغ ثمنه ماني ورهم. (12

وقال الثلاثية: ما خرج من البحر كمتير إن أم يشتسدم عليسه ملك فهسولو جسده ولا يخمس كالصيسد، فإن كان نقدم عليه ملك فإن كان لجامسلي أوشك فيه فركباز، وإن كان لمسلم أو ذمن فلفطة . (*)

القسم النالث إخراج الزكاة :

١٢٩ من وجبت عليه النزكاة إما أن يخرجها بإعطائها مباشرة إلى الفغراء وسائر المستحقون. وإسا أن يدفعهما إلى الإسام ليصرفهما في

مصارفها . ونذكر هنا الأحكام المتعلقة بالإخراج وخاصة الإخراج المباشر إلى العقراء .

النية عند أداء الزكاة :

١٣٧ ـ المنزكة فريضة من فرائض العبدادات، كالصلاة، ولذلك فإن النبة شرط فيها عند عامة العلماء.

وروي عن الأوزاعي عدم اشتراط النبة فيها لأنها دين على صاحبها، وأداء الدين لا بفتقر إلى نبة .

واست دل الجمهسور بقول الني ﷺ: اإنها الاعهال بالنيات وإنها لكل امرى، مانوى، (1) ولان إعراج المال لله يكون قرضا وبكون نقلا، قافظرت الفريضة إلى النبة لتمييزها عن النقل، وقياسا على السلاة.

ومعنى النبية المشارطية في النزكلة أن يقصد بقلبه أن ما يخرجيه هوالنزكياة السواجية عليه في ماله، وإن كان يخرج عمن تحت بده من صبي أو يجنبون أن يقصد أنها الزكاة الواجية عليها. "" ويعتبر أن يكون الناوي مكلفا، لأنها قريضة. ""

 ⁽¹⁾ المغني ٢٧/١٣، والأصوال الي هيسه مر٢٤٦، والأم المشاطعي ١٩٦٩، وضع المدير ٢/١٥ه
 (1) السرح الكبير ٢٩٦١،

 ⁽۱) حدیث ، وزعا الأحدال پائیات و إعاقاتی امری ما نوی ،
 آخر چه البحاري (قانتج ۱۹/۱ د ط افسانیة) و مسلم
 (۲) ۱۹۱۵ د ۱۹۱۸ د ط الحلي) من حدیث حسرین
 (الخطاب ، و فالفظ البخاري

⁽۲) أبي حالمين 1/2، وانطق 14/47، وانترح الكثير مع سماسية اللسوقي 1/40 وشوح المبايخ 47/1 (۲) شوح مشيق الإرامات 1891،

ويمنسوي عنساد دفعهسا إلى الإمسام أوإلى مستحقها، أوقيل الدي يقليل. ولا نوى بعد الدفم لم يجزئه على ماصرح به المالكية والسافعية

أمنا عزيد الحنفية فالشرط مقارلة النية للأداء ونسو حکمل، کہا لو دفع بلا جہ نہ ہوی والحال لا يران قائمها في ملك الفقر بخلاف ما إدا موي بعدما ستهلكه الفقير أو باعه فلا تجزيء عن

وقبال لحنفينة والمالكية والشاهعية : إن عزال الركاءة عن ماله ونوى عبد العزل أجازكاة كفي لاليك، وللوام يتوعبد الدهم، قال ابن عابدين: لأن المدنيع يتصرف. فيتحبوج استحضار النبة عند كل دفع ، فاكتفي بذلك ، للحرج . (١٦

وإن دنع الزكاة إلى وكبله ناويا أب زكاة كفي ذلك، والأفضل أن شوي الموكيل أيضًا ممند الدام إني المستحفين أيضا ولا تكفي لبه الركيس

ولمو دفع الإنسان كل ماله إلى الففراء نطوعا بعندمنا وجبت فيه الزكاف لم تسقط عنه الزكاف بل تبغى في ذمته . ويسدّا قال انشاعية والحنابلة لأناغي والفرض

وقيال الحنفينة : تسقيط عمله النزكياة في هذه

عبته تعون

ولوأخرج الزكة وتري عزاماليه الغبائب البذي لا يعلم سلامته جاز، لأن الأصل مفاؤه تم إن نبيئت سلامته أجزأه، وإن تبين تلفه لم بحز أن يصبرف البركاة إلى مال أخر، وإنا نوي عن مائي الغيائب أو الحياضين، فتبين تلف الخيائب أحيزات عن الحاضر، وإن نوى المخرج أن يكون زكياة البال الوريث الذي يشك في موت مورثه ثم تجزئه. لأنه متردد والأصل عدم الوت. ولا يشارط علم أحذ الزكلة أنها زكاة . (١١

النبة عند أخذ السلطان الزكاة:

١٣٢ _إن أخيف السلطيان أونواسه النوكياة من المبتدم عن أدائها قهراء وبمنزلة الممتدع قهرا من غيب ماله نئلا نؤخذ منه الزكان، والأسبر، ومن بمعافز التوصيول إليه، على ما صوح به شارح التنهى، فقاد احتلف الفقهناء في ذلك. فقال الشافعية في الأصح وهوفول عند الحنابلة: إن الندف السلطان الزكاة من الممتنع فهرا ونوي عند

(1) النس المكبير وحاشية العاسوقي 11 000 وشوح الشباح

الخال استحسانا لأنه كاأدى الكل زالت الزاحمة بين الجنزء المؤدي ومسائر الأجزاء، وبأداء الكل عد تعالى تحقق أداء الجرء الواجب. " ولا يجب تعيين الحال المحترج عنه ، فكن لو

⁽¹⁾ للشي ٢٤ ٢٧٩، وابن مابسين ١٩/٩. (٢) للغي ١٠/٦، وشوء انتياج ١٣/٦

۲/ ۱۲ . واین هابدین ۲۸ (۲ (٢) شرح النياج ١/٣٤، وابن عبدين ١/١٤، وفتح الغدير

الإخدة أو عند التفريق، أجزأت عن للمتنبع ظاهرا وبناطنا، لان تعدّر النبة في حقه أسقط وجنوبها عنه، كالصغير والمجنون، والسلطان له ولاية على المالك.

وأطلق الماتكية القبول بإجزائها، وظاهره إجزاؤها ظاهرا وباطبا.

وقدان القداضي من الحنابلة: إذا أحداها السلطان اجزات من غيرنية مبواء أحداها طوعة أو كرما، إن أحدا الإمام لها بمنزلة القسم بين الشركاء، لأن أحدا الإمام لها بمنزلة القسم بين الشركاء، لأنه وكيل الفقراء، ولأن للسلطان ولاية عامة، وبدليل أنه ياحدها من المنتع الضافة، وتولم يجزئه لما أحدها، أو لاحدها ثانية وثالة، حتى ينفذ ماله.

وفي قول أبسي الخطساب رابين عفيسل من الحنابلة: إن أتعلما الإمام قهرا أجزأت ظاهرا، فلا يطالب بها، ولا تجزى، باطنا، لأب عبادق فلا تجزى، عسمن وجبست عليسه بضير نيسة. كالصلاة، وأحذ الإمام ضا يسقط المطالبة بها لا غير (11

تمجيل الزكاة عن وقت الوجوب :

178 ـ ذهب جهسور الفقهساء ومنهم الحنفيسة والمسافعية والحنابلة وأبوعيلا وإسحاق، إلى أنه

يجوز للمركى تعجيل إخراج زكاة ماله قبل ميعاد وجويه ، لما ورد وأن العباس سأل وسول الله في تعجيل مدانة على ، فرخص له في تمجيل صدانة فيل أن تحل، فرخص له في ذكاة العباس عام الأول للعبام ه . (١) إلا أن النسامية فالوان يجوز التعجيل لعبام واحد ولا يجوز لعبامين في الأصح لأن زكاة العام الثاني في يتعقد حوامل.

واشترطوا لجواز وَلَتُ أَن يكنون النصاب موجودا، فلا يحوز تعجيل التركياة قبل وجود النصاب، يغيرخلاف، وذليك لان النصاب سبب وجوب التركاة، والحول شرطها ولا يقدم الواجب قبل سببه، ويجود تقديمه قبل شرطه، كإخراج كفارة اليمين بعد الحنف وقبل الحنث، وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الرهوق.

وتوسع الحنفية فقالوا: إن كان مالكا لنصاب واحسد جاز أن يعجسل زكياة نصب كشيرة لأن اللاحق تابع للحاصل.

 ⁽¹⁾ شرح المباج وحاشية القليون ٢ (٤٣)، و، قاني ٢ (١٩٤٠).
 (16) والشرح الكبر مع حاشية الدسوق ٢٠٣١٠.

⁽۱) حديث: وأن العباس سأل وسول الله في العبيل مستندور أخرجه الترطيق (۱۹۶۳هـ ط الطبي) والحاكم (۱۳۳۹هـ) ط دائرة الناط ف المتدالة) من حديث على بن أن طالب، وصححه اخاكم، وواقته الذهبي.

⁽٢) حديث. وإذا قد أخلفا زكة العباس هام الأول فلعابها أعرجه الترملي (٣٤/٥٠ قد احتي) هن حديث على بن أي طالب، وأن إنساعه جهالة العراوي هن علي. ولكن قوى حند ابن حجم فطرقه كها في فتح ظهاري (٣٢٤/٣٠ عام طاقلاً.

والشنافعية أجنازوا ذلك في مال النجارة لأن النصاب فيها عندهم مشترط في اخر الحول فقط لا في أوله ولا في اثناته .

وقبال الحتابلة: إن منك نصبابا فقدم زكاته وركاة ما قد بستفيده معد ذلك فلا تجزئه عندهمي

وقبال الحنفيية، وهمو المعتمد عند الشافعية؛ إن قدم زكانه وزكاة ما قدينتج منه، أو يرجعه منه، أجزأه لانه تابع لما هو مانكه الأن [11]

وذهب المثلكية إلى أنه إن أخرج زكاة الترار أو الزروع قبل الوجوب، بأن دهم الزيء من غيرها لم يصبح ولم نحزى، عنه. وكنفا لا نجزي، زئماة المساشية إن قدمها وكان هناك ساع بأني اضفها فأخرجها قبل قدوسه. أما زكاة العين والماشية التي ليس لها ساع فيحوز تقديمها في حدود شهر واحد لا أكثر، وهذا على سبيل الرحصة، وهو مع ذلك مكروه ألا والأصبل عدم الإجزاء لانها عبادة موقوة بالحول.

تأخير إخراج الزكاة عن وقت وجوبها: ۱۳۵ ـ ذهب جمهمور العدياء والشاعية و تمثايلة وصو المعنى به عنمد الحنفية، إلى أن الزكاة منى

وجبت، وجبت المبادرة بإخبراجها على الفور.

مع الفدرة على ذلك وعدم الخشية من ضرر.

م عالى المصاحب والمصاحب ويهوو المناجر العالى عائب فيمهال إلى مضى زمن بمكن فيم الحضارة، وأن يكون بإخراجها أمر مهم ديني أو دنوي، وأن بنظر بإخراجها صاحلاً أوجاراً.

وسا دكره الخنابلة أن يكاون عليه مضوة في تعجيل الإخراج، مثل من يحول عليه الخول قبال جيء الساعي، ويخش إن العرجها مضه الخذها الساعي منه مرة العرب

وقافه إن خشي في إخراجها ضوره في تفسه أو مان له سواهـــا، لأن مــــل ذلـــث يجوز تأخير دين الأدمي لأجله، فدينه الله أولن.

وذهب المالكية إلى أن الحاصر بجب عليه أن غرج إكاة ما حضر من ماله وما غاب دون تأخير

واحتجوا بان الله تصالى أمر مايشاء الزكان ومتى تحقق وجوبها توجه الأمر على الكالف بها والأمر الطائن يقتضي الفورعسدهم، ولانه قو جاز التأخير خاز إلى غير غابية فتتفي العقوبة على الخراد ولان حاجة الفقراء فاجزة، وحقهم في المركة تابت، فيكون تأخيرها متما لحفهم في خرجها أولا فأولا؟ قال. لا، مل نخرجها كنها الزكاة كل شهر، أي مع التاخير. الزكاة كل شهر، أي مع التاخير. ثم قال الشافعية وأخت لمة: ويجوز التاخير تم قال الشافعية وأخت لمة: ويجوز التاخير لحدر. وما ذكره الشافعية من الأعدار إلى الكرية الشافعية والحدر. وما ذكره الشافعية والحدر. وما ذكره الشافعية والحدر. وما ذكره الشافعية والحدر.

و1) المغني 1751، 1757. وضع اللدير 1741ه. 146. وضرح المبلغ 1777. 14

^(*) التوح الكبروحائية الدسوقي ١٩١١ه. ٢ - ٥ و٢٠٠). وبعابة المجتهد ١٩٦٢/

مطانفية، وليودعت الضيرورة لصوف ما حضر، بخلاف المسافر فله التأخير إن دعته الضرورة أو الحاجة لصرف ما معه في نفقته .

والقدول الأخسر فلحنفيسة، وعليسه عامة منسائهه إن افتراض الزكاة عمري. أي على السراخي فقي أي وقت أدى يكون مؤديسا للواجب، وينعبن ذلك الوقت للوجوب، وإذا لم يؤد بالله إذا من، واستدل له الجماص بان من عليه الزكاة إذا منك نصابه معد قام الحول والتمكن من الأداء لا بضمن، ولسو كانت على الفور لغسين، ولسو كانت على الفور لغسين، ولسو كانت على الفور عوم ومضان عن وقته فإن عليه القضاء .(1)

حكم من ترك إخراج المزكاة حتى مات: ١٣٦ . من ترك المركباة التي وجبت عليه، وهـ و منامكن من إخسراحها، حتى مات ولم يوص طخواجها ألم إجماعاً.

لم نعب جهدور الفقهاء منهم مالسك والساهمي، وأحمد، وإسحاق، وأبو تور، وابن المساذر، وهسومروي عن عطاء، والحسن، والنزهوي إلى أن من مات وعليه زكاة لم يؤدها فإنها لا تسقيط عنه بالموت كسائر حقوق الله تصالى المالية، وينها الحج والكفارات، وعجب

(١) المُغنى ٢/ ١٨٤. والشرح الكبير ١ (٣٠٠) ٥٠٤، وابن

هابدين ١٩/٦، وشرح المنهاج والقلبوس ١٩/٢

إخراجها من مال سواه أرصى بها أولم بوص. وتخرج من كل ماله لأنها دين لله , فتعامل معاملة السدين، ولا تزاحم السوصانيا في الثلث، لأن الثلث يكون فيها بعد الدين. واستدلوا بأنه حق واجب في المال، علم تسقط بالموت كدين الأدمى.

ثم قال الشيافعية: إذا اجتمع دين الشامع ديس الأدمي يفسدم دين القاطديث ددين الله أحق أن يقضى و الأوقيل: يقدم دين الأدمي، وقيل: يستويان.

وذهب الأوزعي واللبت إلى أنها تؤخذ من الثنث مقدمة على الوصايا ولا بجاوز بها الثلث. وذهب أبو حتيفة والثوري والنخمي والشعبي إلى أن المؤكلة تسقط بالموت بمعنى أنها لا بجب إخراحها من تركته، قإن كان قلد أوصى بها فهي يومى بها سقطت، الموصايا في الثلث، وإن لم يومى بها سقطت، لأنها عبادة من شرطها النية، في مسقطت بموت من هي عليه كالصلاة والصوم، فإن أحرجها الورثة فهي صدفة نطوع منهم.

واجن ويستضى من هذا عند الحنفية في ظاهسر السن الرواية عشير المتارج من الأرض، فيؤخذ من الإرض، فيؤخذ من تزكة البيت لأنه عندهم في معنى مؤونة الأرص. وق الله عندهم أي معنى مؤونة الأرص.

 ⁽¹⁾ حدیث: روی الله آخل آن یقصی، کنرجه نیخاری (العجع ۱۹۳۷ برط السلنب) رمسلم (۱۹۲۸ برط الحلی) من حدیث این عباس

ثم عند المائكية تخرج زكاة قرط فيها من رأس مائمه إن تحقق أنمه لم يخرجها ، أصا إن كان ذلك يمجرد إشراره في مرض موته وأشهد على يفائها في ذمت م وأوصى بإخراجها فهي من النلث، وإلا فلا تخرج أصلا .

وأمها (كساة عام موقعة فإن اعترف بحلوالها وأوصى بإعراجها الخرجت من رأس الثال. (⁴¹³

تراكم الركاة لسنين:

179 ـ إذا أتى على المكلف بالزكة سون لم يزد إكات فيها وقد ثبت شروط الوجوب، لم يسقط عند منها شيء انضافا، ووجب علي أن يؤدي الزكاة عن كل السنين التي مضت ولم يخرج زكانه فيها.

ولكن اختلف الفقياء في أنه هل يسقط من الحال قدر زكماته للسنة الأولى ويزكي في الثانية ماعداء، وهكمذا في الثانثة ومابعدها، أم يركي كل الحال لكل السنين!".

قال ابن تدامسة : فائسة الخيلاف : أنها إذا كانت في المذمنة فحال على مائه حولان في بؤد زكانها وجب عليه أداؤه لم مضى ، ولا تنقضي عنه الزكاة في الحول الثاني، وكذلك إن كان أكثر

مى نصاب لم تنفص الركاة، وإن مضى عليه الحوال، فقو كان عند، أربعون شاة مضى عليها ثلاث أحوال، فقو كان عند، أربعون شاة مضى عليها ثلاث شياه، وإن كانت مائة دينار، فعليه سبعة دبائير ونصف، لأن الزكاة وجبت في ذمته فلم يؤثر في تنفيص النصباب، نكن إن لم يكن له مال أخر يؤدي الزكاة منه احتصل أن تسقيط الزكاة في قدرها، لأن الدين يمتم وجوب الزكاة.

وإن بلسا: السركة تعلق بالعين، وكان النصاب ها نجب لركاة في عينه فحالت عبيه أحوال لم تؤد زكانها تعلقت الركاة في الحول الأول من النصاب شدرها، فإن كان نصابا لا زيادة عليه فلا زكاة فيه فيها معا، الحول الأول، لأن النصاب نقص فيسه، وإن كان أكثر من تصاب عزل قدر فرض الحول الأول، وعليه زكاة ما يقي، وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية جاعة. (*)

حكم من شك هل أدى الزكاة أم لم يؤدها: ١٣٨ ـ تصرض فقه انسأنة الخنفية: فقالوا: إن من شك هل أدى ركاته أولا يجب عليه أن يزكي بخلاف ما لوشك بعد اللوقت أنه هل صلى أم لا، لا يعبد. قالو : لأن وقت الزكاة لا أخر

 ⁽١) انفني ١٧٩/٦ - ١٨٠ يه١٨٠ والمعسوع فلنسووي
 (١) انفني ١٤٧٠ مع حج العزيز فلراضي الفاهرة، الميرية

⁽ا) ابن حابلين ۱۸/۲، 42 وه/19 الفاعراء مطبقة بولال، والقدسوني سع السرح الكبير ((1437ء) والمعسوع (۱۳۵۷، واللغي ۱۸۲۲)، وشرح اللبياح (((1772) واللغي ۱۸۲۲)، وشرح اللبياح

له , بل هو العمس ، فالشسك فيهنا كالنسك في الصلاة في الوقت . ⁽¹⁾

ونسواعد المداهب الأخرى تقتضي مثل ذلك فإن اليقيم لا يزول بالشك .

صور إخراج الزكاة :

١٢٩ ما البركناة إمنا أن تخرج من أعيان الحال وهو الأصبل في غيرزكناة العبروض التجناوينة وقد نقدم. وإما أن تخرج القيمة.

ذهب الجمهدور إلى أن السواجب في زكدة عروض النجسارة إنصراح القيمة ، ولا يجزى، إخسراج شيء من أعيسال العمروض عشدهم، خلافة للحقية القاتلين بالجواز.

وتجزى، إحراج الذهب عن الفضة بالفيمة ومكسم، وهو مذهب الحنفية والمالكية، وروية عند الحناملة رجحها ابن قدامة .

وذكسك لأن الشقصدود من هذين الحسين الشعيد، وذلك الثمنية، والمتوسل بها إلى القناصد، وذلك موجود في الجندين جيما، ومن هذا موق من فوق بينها ومين سائر الاجتمال، فإن لكل جنس مقصودا مختصيا به لا بحصيل بالجنس الاعمر. ولأن إخراج الفيمة هنيا قد يكون أرفق بالاعمر. والمعطى، وقد يندري، به الضرر عنها، فإنه لو نصين إخراج زكة المدنانير منها شق على من من

يمثك أفسل من اربعين ديسارا ذهبا إخراج جزء من دينسار. لانب مجتاج إلى قطعه أو بيعه أو مشاركة الفقيران فيه، وفي كل ذلك ضور. قال ابن قدامة: وهيلى هذا لا عوز الإبدال في موضع بلحق فيه الفئير ضور.

وأنساف المالكية على المنهور عندهم حواز إخراج الغلوس عن كل من الدهب والغضة. ١٠٠ ١٣٠ ـ وأما ما عدا ذلك كزكاة المواشي والزروع وإخراج زكاة الدهب أو الغضة عي غيرهما أو العكس، فضد اختلف الفقهاء في إخراج القيمة على مذاهب:

فذهب الجمهيور (الشافعية) والمالكية على قول، والحشابلة في روايية وهي الذهب) إلى أنه لا يجوز إحراج القيم في الزكاة، واستثنى بعض أصحاب هذا القول تحو إحراج بنت أبون عن ضت غاض.

واحتجوا بحديث في أربعين شاة شاق وفي مائي درهم خسسة دراهم؟ (أن فتكسون الشساة المذكورة هي الأمور بها، والأمر يقتضي الوجوب.

واحتجوا أيضا بهافي حديث كتاب أبي بكر

⁽١) المغي ٣/٨. والدسوقي والشرح الكبر ١/٩٩/١

⁽۲) حديث: وفي مانتي درهم خسة براهم وفي أريعين شباه شلاه أمرحه أحد (۳) ۲۵ . ط الميشة درأورده اقيشي في تجمع الزوائد (۲/۳۲ ـ ۷۲ ـ ط القدسي) وقال أرجاله رجع الصحيح .

وهده الصدف التي فرضها رسول اللبيخ على اللملمسين وأصراحا أن تؤدي، وكان فيه: على حمس وعشسرين من الإبيل بنت مخاض، فإذ 1 تكن قامن للون دكرالا وهذا بدل على الله اواد

وبحمديت معاذان النبيريج معته إني اليمر عقال وخد الحميد من لخب، والشاة من العنب، والبعير من الإبل، والنفرة من ليقره الله

فالسوان ولأن السزكاة فرضيت ديميا خاجية المقبرة وحاجاته متنوعة البينقي أيايتهاع الواحب لينسوع ما بصبل إليه، ووحيت شكره النعممة المائل، ويحصل دفك بالمواسنة مما أنعيم الله به عليه. (٣) ولان الـزكاة فربة لله تعالى وماكان كذلك فسبيله الانباع، وتوجلات انفيمة ليبها النبي وهي

ودمب الحنفية، ومنوالقبول المثهبور عبيد التالكيمة، والمروايمة الأخرى عند الحنابلة وقول

واحتجبوا أيضنا برافي حديث أنس المرفوخ ومن بلغت عنده من الإسل صدفية الجندعية وليست عنده جدعه وعمه حقة فإنها تؤحذاسه احدَ في ويجعل معها شانين إنّ استيسراا أله، أو عشرين درهمان ^(۱)

الشموري إلى أن إخبراج النيمية حاشز. وروي

دنسك عن عمسر بن عبسدالعسريس. لكن قال

النانكية: بحول وعزى، مع الكراهة. لأنه من

فبيل شراء الإنسان الصدقة الني أحرجها لله

واحشج انفائلون بؤجراء للنبمة، بهاروي أن

معلة قال لأهلق البين: التنوي بصرض ثباب

أخمده منكم مكنان النفرة والشمير. فإنه اهوان

عليكم، وخسير للمهاجرين بالمدينة. وقال

عطاء: ﴿ وَكُنْ عَمْرُ بِنَ مُخْطَئِبٌ رَضِي اللهُ مَنَّهُ

بأخبذ العروض في الصيدقية من الدراهم، أي

علهماء ولأل العلوض منهنا ملد خلة المعتمون

وذلك معم معضول، ولأن حاجبات محتلصة،

وسالفيمية بحصيل ما شاء من حاجبانه. وقياسا

عمى الحريبة فإن القيمية مجرئية فيهما انضاف .

والعرض منها كعابة المفاتلة، ومن الزكاة كفاية

قال الس الحسيام: فالمنتسل إلى القيمسة في

⁽١) حديث أدس بلعث فنده من الإسل مندقية (المدعية وليست. ١٠ أخرجه البحاري والعتاج ٣٩٩١/٣ ـ ط البسة

⁽١) حديث أن يكر: وهذا العندلة التي فرصها رسول اله **※ و أحرجه أبر داود (۲ /۸/۲ - ۲۱۹ ، تحفيق عزت حيد** دهالي؛ وصححه النووي في تلجيوم و١٠٩/٥ . ط

را) حديث (حذا الحدين الخدر والثمة من الفعي، والبعير من . . . وأحرجه أبوداود ٢٥٢ / ٢٥٢ - ٢٥١ - أعليق عزت عبسد دعاسي، وأعله ابن حجم بالانشطاع بن مصاد والراوي عنه رهم فطاء بن يسار ، كفَّ في الشعيص الحبير وحأر ١٧٠/ مطاشركة الطبحة الفنية).

⁽٣) المين ٣/ ٦٥. والمجموع ٥/ ٢٨ ومايعدها.

موضعين، فعلمننا أن ليس القصيود خصوص عين السن المعين وإلا لسقط إن تعدره أو لوجب عليه أن يشتريه فيدفعه.

شم قال المالكية: إن أكبره على دفع القيمة . فدفعها أجزأت، قولا واحدا .

وفسال ابن تبعية: لا تجزى، الغيم إلا عشد الحياجة، مثل من يبع عنبه ورطبه قبل البيس. قال: وهذا هو المنصوص عن أحمد صربحا، فإنه منع من إخراج القيم وجوزه في مواضع للحاجة. (1)

الإخراج بإسقاط المزكى دينه عن مستحق المؤكاة:

174 ـ لا يجوز للدان أن بسقط دبنه عن مدينه الفصر الدي لبس عنده ما يسد به دينه ويحسبه من ذكاة مانه. فإن فعل دلك أم يجزئه عن المركبة، ويهدا قال الحنفية والحنابلة والمالكية ماعدة أشهب، وهنو الأصبح عند الشافعية. وقول أبي عبيد.

ووجمه المنسع أن المزكماة لحق الله تعالى ، فلا بحوز للإنسان أن يصرفها إلى نفع نفسه أو إحياء ماله ، واستيفاء دينه .

وذهب الشنافعية في قول وأشهب من المالكية وهو منقول عن الحسن العسري وعظاء: إلى جواز ذلك ، لأنه لودقع إليه زكاته ثم الحذهامته عن دينه جاز، فكذا هذا.

قان دفع الدائن زكاة مانه إلى مدينه قردها المدين إليه سدادا لدينه، أواستقرض الدين ما يستد به دينه فدنمه إلى الدائن فرده إليه واحتسبه من الزكاة، فإن أم يكن ذلك حيلة، أو تواطؤا، أوقصدا لإحياه ماله، جازعت الجمهور، وهو قول عند المالكية.

وإن كان على سبيل الحيلة لم يجز عند المالكية والحنسابلة ، وجساز عند الشافعية ما لم يكن ذلك عن شرط وانفاق، بل بمجود النبة من الطوفين.

لكن صرح الخنفية بأنه لو وهب جميع الدين إلى المدين انفقير سقطت زكاة ذلك الدين ولو أم يتو الزكاف وهذا استحسان. (*)

احتساب الكس ونحوه عن الزكاة:

177 ـ قال المسترخسي الحنفي . إذا نوى أن يكون الكسرزكاة فانصحيع ـ أي عند الحنفية ـ أنه لا يقمع عن المركاة، ونقله ابن عابدين عن الفناري البزازية . (*)

¹⁵⁾ بلغني 2014، وحانية المسرقي (1827) والمجموع 1917، والتعاوي اخالية 1947 - 254 19 ابن هايدين 24/7

 ⁽۱) منح القدير (۱۹۵۱) ۱۹۰۱ ۱۹۰۸ والشوح الخبر م الدسوقي (۱۹۰۱ م. وغموخ الفتاري الكري ۱۹۷۲ ط الرياض، ۱۳۸۳م

وعنسد المسالكية أفتي الشيخ عليش فيموز بملك نصابنا من الأنعام، فجعل عليه الحاكم تقدد معلوما كل سنة، بأخذه بغير اسم الزكاة، فلا بسموغ له آن يشوى به التركماني وإن تواهب لا تسقط صم، وقال: أنتي به الناصر اللقان واخطاب (۱)

وفي المجمموع للمتووى: انفق الأصحاب أن الخراج المأخوذ فلنها لايقوم مضام العشرى فإن أخبذه السلطيان على أن يكبون بدل العشر فهو كأخية القيمية ، وفي سقوط القرض به خلاف ، والصحيح السفوط بده فعلى هذاران فربيلغ قدر العشر أخرج البائي .

وأفتى ابن حجسر الهيتمي بأن ما بؤخمة من التباجر من المكس لا يحسب عنه زكاة، ولو لوي به الزكاق لأن الإمام لم يأخذه باسم الزكاة. 🗥 وعنسد الحشابلة ووابشان إحمداهما يجزىء والأخسري لا بجزي، قال اسن مضلع: وهمي الأصبح ، لأنه أخذها غصباً . (٣) وفي نتاوي ابن ليمهية زاما بأخطه ولاة الأصور بخبراسم الزكاة لا يعند به من الزكاة. ⁽¹⁾

ما ينيغي لمخرج الزكاة مراعاته في الإخراج: ١٣٣ ـ أ ـ يستحب للمزكى إحراج الجيط من مائمه ، مع العلم بأن المواحب في حقمه الوسط ، وذلك لفنول الله تسارك وتعالى : ﴿ بِالنَّهِ الَّذِينَ ممنوا أنفقلوا من طيمات ما كسيتم وعما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه التعقبون)(١٠٠ وقوله): ﴿ لَنْ تَنالُوا البِّرَ حَتَّى تَنْفَقُوا عاغون). (١)

١٣٤ ـ ب ـ إظهار إخراج الزكاة وإعلانه، قال ابن عبياس: جعيل الله صدقية السرق التطوع تفضل علانيتها، بقاق: يسبعين ضعفا، رجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل مز سوهاء يغيال: بخمسة وعشرين ضعفاء قال: وكذلك حميم الفرائض والنوافل في الأشباء كلها.

وقبال الطبري: أجم الناس على أن إظهار والراجب النضيل اهم. وأصا قولته تعالى: ﴿إِنَّ البدوا الصدانات فنعراهي وإنا تخفوها وتؤتوها المغيراء فهيو خبرتكم) (*) فهيو في صدقية التطبوع، نظيرها الصيلاة، تطوعها في البيت الفضل: وفريضتها في المسجد ومع الجماعة

١١) سورة البغرة الإ1

⁽۲) سوره آل معران/۹۶

⁽T) صورة البقرة (T)

⁽١) اطبياضع لأحكم الشران لمنسرطين ٣٣٦/٣ ، ٣٣٤،

القاهرة. 10 المكتب، واليجموع للنووي ٢٧/٦

⁽۱) شاری طلقی ۱/۱۴۹ د ۱۱۰

⁽١) المجمعوم ١/١٤٤، ١٤٤، والنزواجير الابن حجير ١٤٩/١ الطبعة الأرهرية

٢٦) منطالت أول الهي ١٩٢٢)، مبسروت، التكتيب الإسلامي ، ١٢٨٠هـ.

⁽¹⁾ فلاري ابن نيمية 10 / ٩٣ طبع الرياض سنة ١٣٨٧ ص

140 ـج ـ الحقر من المن والرياء والأنبى، وهذه الأصور عومة في كل ما يخرج من المال عا يفصد به وجه الله تعالى: وتحيط الأجر لقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ الل

جـ ـ اختيار المزكي من بعطبه الزكاة :

179 ـ إعطاء المستحقين الركاة ليس بدرجة واحدة من الفضل، بل يتمايز.

فقاد نص المالكية على أمه يندب للمزكي إيشار الضطر أي المعتاج، على غيره، بأن يزاد في إعطاله منها دون عموم الأصناف. (١٢)

د . أن لا غير المزكي الفقير أنها ركاة :

۱۳۷ ـ فيسل لأحمد: يدفع المرجس زكاته إلى المرجس زكاته إلى المرجل، فيضول: هذا من الزكاف أويسكت؟ خالمة على أن يقدعه؟ وهذا يقتضي الكراحة وب صرح اللقاني من المالكية، (*) قال: لما فيه

(١) النفق ٦٩٧/٣: والشرح الكبير ١٠٠٠٠

من كسرقاب لفقير

وقد الرابن أبي هرسرة من الشافعية: لابد أن يضول بلسنانه شيئا، كالهبة، قال التروي: هذا ليس بشيء. قال: والصحيح المشهور أنه إذا دفعها إلى المستحق ولم يقل هي زكاة، ولا تكلم بشيء أصبلا فإنها تجزفه وتقع زكاة. لكن قال الشنافعية: إن أعطياه ولم يبين له أنها زكاة نبان الأخذ غنيا لم يرجع عليه بشيء. (1)

اللتوكيل في أداء الزكلة :

170 ـ بجوز للمستوكسي أن يوكسن غيره في أداء وكانت ، سواء في إيصالها للإمام أو ناتبه ، أو في أدائهما إلى المستحق ، سواء عين فلمك المستحق أو فوض تعييته إلى الوكيل .

وقد نصر الشنافعية على أنّ إخراج المزكي. البركاة بنفسه أفضيل من التبوكيل، لأنه بفعل نفسه أرثق.

وقال المالكية: التوكيل أفضل خشية قصد المحمدة، ويجب لن يعلم من نفسته ذلك القصد، أو يجهل المتحقين. قالنوا: وليس للوكيل صرفها لفريب المزكي الذي قارمه لقفته، فإن لم تلزمه نفقته كره

ثم قال الشمافية: إن كان الركيل بالفا

والم مورة الأبارة (١٩٤/

⁽٦) الشرح الكبير ١٩٨/١

⁽٣) الترح "كير ١٩٨/١.

⁽١) الجمرع ٢/٣٣٦

عاضلاء جاز التفنويض إلياء، فإن كان صبيا أو سفيها لم يصح التوكيل، إلا إن نوى الموكل وعين له من يعطيه المال (12)

تلف المال كله أو بعضه بعد وجوب الزكاة : ۱۳۹ - من وجبت عليه النزكاة فلم يخرجها تم صاع المسال كله أو بعضه . أو نلف بعبر مسل الزكي فقد الحنف الفقها، في ذاك :

فقال الحنفية: إن تلف المال سقطت الوكان. إلان الدواجب جزء من النصباب فيسقط بهلاك علم، لكن إن كان هلاك بعند طلب السباعي فقيل: يضمن، وفير: لا يضمن.

قالسوا: وإذا هلك بعض السال يسقيط من ا الزكاة بقدره أي بنسية ما هلك .

وقبالوا: إن تلف من مال المزكاة بعد الحول ما كان به الباقي أقبل من تصاب قبل إمكان الاداء ملا تفسر سط سقطت البركاف فإن امكن الاداء وفرط ضمى.

وقبال المالكية والشنافعية: إن كان ضياعه يتضريطه في حفظه وجبت عليه زكاة كل المال، وكذا إذ فرط في الإخراج بعد التمكن، بأن وجد المستحق، منواء طلب السركساة أم لم يطفيها، لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه الم قال الشنافعية، إن لا يكن فرط زكى المنافى فقيط

غسطه، وتوكان أقل من نصاب، على الاطهر عندهم، فلوملك خسا من الإس فتلفت واحدة منسه فبيل النمكن ففي البياقي ه/ ⁴ شاة على الاظهر، ولا شيء على الثاني.

وسال المنافكية . وهو قول أخر للشاقعة : إن كان البافي أقل من نصاب سقطت الركاة .

ونسال الحساملة: عجب عليه وكماه كل المال، حتى لوضاع كله بعد الحول فالركاة في ذمته لا تسقيط (لا بالأدام، لأنها حق للفقر، ومن معهم لم يصل إليهم، كذين الأدمى. ""

تلف الزكاة بعد عزلها

184 ما لوعزل الزكاة وبوى أنها زكاة ماله فتنفت فالحكم كذلسك عديد كل من المالكية والخياملة وذكر المالكية صورة ما لوعزل الركة فتلف المال ومقيت السركساة، فإنسه يجب عليمه إحمراحها ا ولا تسقط بتلف المال. ⁴⁷

المغسم الرابع: جمع الإمام وتوابه للزكاة: 181 - للإمام حق أخمة المركنة من الذل الذي وحيث فيمه (على خلاف في بعض الاموال ياني بهانه). وكمان وسمول الفريخة والحليفتان بعده

⁽١) الشرح الكبير ١٩٨/١. شوح العباج ١٦/١

 ⁽¹⁾ فتع الفدير (أرده)، والمغنى (١٩٧٧)، والمشرح (الكبر
مع اللسوني (٩/٧)، وشرح المباح والفلوس (٩/٧)
 (1) المعنى (١٩٧٧)، والمشرح الكبر مع العسوني (٩/١)،

بالخسفون السزكاة من كل الأموال، إلى أن قوض عشيان رضي الله عنمه في خلافته أداء الزكاة عن الأموال الباطنة إلى ملاكها، كما بأتي . ⁽¹⁾

ودليسل ذكك قوله تعالى لسبه 京語: ﴿ خَذْ مَنَ أَمُوالُمْ صِدْفَةُ تَطْهَرُهُمْ وَتُرَكِيهُمْ مِها ﴾ أَنَّ وقول أَمِي بِكُورِشِي الله عنه: دوالله لومنعون عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الذكاف لقاتلتهم على منعه وانفق الصحابة على دلك.

ويجب على الإمام أخيد النزكية عن وجبت عليهم، فقيد صوح الشافعية بأنه بجب على الإصام بعث السماة لأخيذ الصندقيات، لأن النبي يُثِيّة والخلفياء من بصنه كاسوا بيعشون السبعان، ولان في النباس من يملك المبال ولا يصرف ما يجب عليه، ومنهم من يبخل، والوجوب هو أحيد قوني المالكية، أن واحتجوا بغوله تعالى: ﴿ خَذَ من أمواهم صدفة ﴾ .

والمنفين وخصوا للإمام في عدم أنحة الركاة من جميع الأموال أو من بعضها دون بعض، إنها هورذا علم الإمام أنهم إذا لم يأخسله علم المنسلة عنه أنهم إذا لم يأخسله على المسائل من النساس أو جماعة منهم لا يخرجون المركاة فيجب على الإمام أخساها منهم واوفهر، كما

نقيدم، لأن الإصامة لحراسة البدين وسيناسية الدنيا، ومنع الزكاة هدم الركن من أركان الدين. ⁽¹⁾

حكم دفع الزكاة إلى الإمام العادل:

168 ـ المراد بالإمام العادل هنا من بأخذ الزكاة بحقها، ويعطيهم لمستحقها، ولوكان حائرا في غير ذلك على ما صرح له المالكية.

ومن دفيع زكاة ماله إلى الإمام العادل جاز. واجزأت عنه تفاقا.

وليوكان بإمكانه دفعها إلى الإمام وتفريقها بنفسه مقد اختلف الفقهاء في ذلك:

فذهب مائك وأبو حنيفة وأبو عبد، وهو الفسديم من قوي النسافعي، إلى التضريق بين الأسوال الظاهرة، وهي النزووع، والمواشي، والمسادن، وتحسوها، وبين الأموال الباطنة وهي الذهب والفضة وانتجارت.

فأما الظاهرة ويجب دفعها إلى الإمام، لأن أما يكر طالبهم بالرزكاة وفائلهم عليها، ووافقه الصحابة على هذا، فليس للمؤكي إخراجها مضيمه، حتى لقمد صرح التسافعية بأنه لو أعرجها كذلك لم تجرئه.

ولان ما اللإسام فيضه بحكم الولاية لا يجوز وفعه إلى المولى عليه ، كولي البئيم .

و() المغنى ١٩٧٩/٩ ـ ١٩٧٩. وشرع منتهى الإرادات ١٩٧١.

^{19]} العناية على الحداية بهامش فنح المنتبر 4 (197) (1) معورة النوية/107

^{. 15} الجموع 1777، 124. والدموقي عل الشرح الكبر 127/1

وأصا زكاة الأموال الباطنة فقال الحمية : الإمام طلبه ، وحقه ثابت في أخذ الزكاة من كل مال تجب فيمه النزكاة ، للآيمة ، وما فعله عنهان رضي الله عنه أنه موض إلى الملاك زكاة الال الباطى ، فهم نواجه في ذقاك ، وحدًا لا يسقط طلب الإمام أصلا ، وهذا لوعلم أن أهن بناءة لا يؤدون زك نهم طالبهم الها ، فأما رذا لم يطنبها أم يجب الدفع إليه الله

وفان المثلكية والتنافعية: زكاة الأموال الناطئة مضوضية الأرب ساء فلرب المال أن يوصلها إلى الفقراء وسائر المستحقيق بنفسه. (11)

وذهب الحنابلة، وهو الجناب العنصد من قوقي السافعي: إلى أن السفع إلى الإمام عبر واحب في الأمسوال الطناهسرة والباطنة على السواء، فيحوز للياقك صرفها إلى المنتحفين مباشرة، فياسا للعاهرة على الباطنة، ولان في ذلك إيصال الحق إلى مستحفه الحائز تصوفه في خبرالمه، كما لودفع الدين إلى غويمه مباشرة، وتحدد الإسام فا رنب هو يحكم النباية عن مستحفها، فإذا دفعها إليهم جاز، لانهم أهل وشد.

الدقال الشافعية في الأطهر: الصرف إلى

وصوح المنالكية بأن الإمام العدل إن طبيها فادعى المالك إخراجها لم يصدق. (17)

الإسام أفصيل من نضريفها بنفسه، لانه اعرف

بالمنتحقين، وأقبار على التقبريق بينهم. وب

الم قال الحسابلة: تضرفتها بنقسه، أولي

وأفضيل مرادفعها إفي الاميام، لأبه إيصال

للحق إلى مستحقيه فيسلم عد خطم الخيافة

من الإمام أوعياله، ولأن فيه صائبوة تفريج كربة

من يستحقها، وفيه توفيرالأجو العيالة، مع تمكنه

من إعطساء محاويسج أنبريناشم، وذوي رحمه .

وصلتهم يهاء إلا أنسه إلذلم يثق بأمسانية نفسمه

فالأفضيل له دفعهما إلى السماعي، للملا يمنعه

أمنا لوطنب الإصام العبادل الزقاة فإنه نجب

المدفيح إليبه الفياقيان وسواء كان المال ظاهرا أو

ماطنياء والخيلاف في ستحقيقه جمع زكاة المال

الساطن لا يبيح معصيته في ذلك إن طلبه، لأن

المموضع موضع اجتهاده وأصرالإسام يرفع

الحملاف كحكم الفساضي، كما مومعلوم من

يعرأ فناهر وباطنارات

اللح من إخراجها.

قواعد الشريعة.

⁽١) لحمني (١١١/٦) وشرح المنهاج (١٩١/)، وتحصة المعتاج (٢١/٣

و١٤ الليسوفي ١٤٦٠٥

ودو المنبي ۱۹۱۷، ۱۹۶۳، وضع القدير والمناية ۱۹۷۸. ۱۸۸۵، والدسوس ۱۹۲۱،

 ⁽١) الدسوقي (١٣٢/، والأحكام السلطانية المباوراني
 اس ١٩٣٧ الفاهرة، مطبقة مصطفى احمي، ١٣٣٧هـ

دفع الزكاة إلى الأثمة الجائرين، وإلى البغاة: 187 ـ إن أخذ الإمام الحائر الزكاة فهرا أجزأت عن صاحبها.

وكذا إن أكره الإمام المزكي فخاف الضرر إن لم يددهها إليه .

واحتلف! غقها الى الإمام الجائر، أوعلى الامتناع عن دفعها إلى الإمام الجائر، أو على إحفاء عالم، أو إحكار وجوبها عليه، أو نحو ذك:

فذهب الجمهمور من الحمقية والمالكية إلى عدم جواز دفعهما إلى الإصمام حينتسف، وأنهما لا تجزى، عن دافعها على التقصيل النالي :

فضال الجنفية: إدا أخذ الخورج والسلافلين الجاشرون زكاة الاموال الظاهرة كزكاة السوائم والسروع وسا بالحاد العائس، فإن صرفوه في مصارفه المشروعة فلا إعاده على المزكي، وإلا فعلى المزكي فيها بينه ورين الله تصالى إعادة إخراجها. وفي حالة كون الاخذ غا البقاة لبس لإسام أن بطالب أصحاب الاموال بها، لأنه لم بجمهم من المغاف، والجبابة بالخيابة، ويقنى البغاة بأن يعبدوا ما أخذوه من الزكاة

وأم الأسوال الساطنية فلا يصبح دفعها إلى المسلطان الجائر. (17

ودُنُ الْمُالِكِيةِ: إِن دَفِيهِا إِلَى السَّلِطَانِ الْحَاشِ

اختيارا، فعقعها السلطان فستحقها أجزأت عنه، وإلا 1 تجزئه، فإن طلبها الجائز فعلى ربها جحدها والهرب بهاما أمكن، فإن أكرمه جاز، وهذا إن كان جائزا في أخذها أو صرفها، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة.

أن إن كان عادلا فيها وجالرا في غيرها ، فيجوز الدفع إليه مع الكرامة الله

أسا الشافعية فذهبوا إلى أنه إن طلب الإمام الجدثر ركاء المان الباطن، قصرفها إليه أفضل، وكذ إنكاة المان الظاهر سواء لم يطلمها أوطلبها، وفي التحنة إن طبها وجب الدفع إليه .⁷⁷

وذهب الحنابلة إلى أن دفع الزكاة إلى الإمام الجائر والمبغاة والحوارج إذا غلبوا على الله جائز منها، كانت من الأصول الطاهرة أو الباطلسة. ويبرأ الزكي بدفعها إليهم، سواء صرفها الإمام في مصارفها أو لا. واحتجوا ما ورد في ذلك عن معنى الصحابة، منهم سعمة بن أبي وقياص وجابر وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم. (٢)

إرسال الجياة والسعاة لجمع الزكاة وصرفها: 12.2 . يجب على الإسام أن يرسسل السعساة لقيض النزكاة وتضريفهما على مستحقيها، وقد

ره) فنيع القديم 1771هـ. وحاشيمه ابن عليمدين 7674. والضاوي الهندية 4717

⁽¹⁾ الشرح الكبر وحائية المدسوقي ٢١١ -٥٠١ -٥٠١

ولا) القلبوني 17/11. 27. وتحلة المحتاج 11/17، ومشي

المحاج ١١٤/١

⁽٣) شرح مشهل الإرامات ١٩٩/١، والمتني ١٤١/٦

كان النبي يه يوني العسيان ذلسك وينعثهم إلى أصح باب الأمسوال، فقد استعمل عمر بن الخطساب رضي الله هسه عليها ما وورد ألسه استعمل ابن اللتية . (1)

وكمدلك الخلصاء البراشدون كاتوا يرسلون معاتهم للبضها

ويشترط في الساعي مايل:

ان یکون مسلما، فلا بستعمل علیها کافرا
 لانها ولایة، رفیها نعظیم للوالی.

٣ - وان يکون عدلا، اي ثف مامونا، لا مجون

ولا يجور في الجمع، ولا بحابي في القسمة.

 وأن يكسون فقيها في أمور الزكاق الأنه نجتاج إلى معمومة ما يؤخذ وما لا يؤخذ، ويحتاج إلى الاجتهاد فيه يعرض له من وقائم الركاة.

 وأن يكنون فينه الكفناية ، وهي القدرة على الفيام بالعمل وضيطه على الوجه المعتر

 وأن لا يكون من أل البيت، وفي هذا الشرط احتلاف بين الفقهاء.

ومعنى المسترطع هذا عدم استحقاقه للأحد منها مقدامل عجله فيها، فلوعمس بلا أجار أو أعطى أجسره من مال الفيء أوغير، حاز، وزر: آلد، جماية).

والسعمة على التركياه أنواع فينهم لجابي:

وهسو الضايض للزكناة، والقرق: وهو الفاسم، والحاشير: وهنو البذي يجمع أرساب الأماوال التؤخذ منهم الزكان، والكانب لها. (¹⁵

وإن لم يكني هناك إسام، أو كان الإسام لا يرسل السعاة لجي لزكاة نيجب على أهل الأسوال إخراجها ونفريقها على المستحقيل، لانهم أهل الحق فيها والإمام نائب (2)

موعد إرسال السفاق

١٤٤ ـ الأموال قسمان :

في كان مديا لا يشترط تؤكانه الحول كالزروع والشيار والمعادن، فهذا برسل الإمام سعانه وقت وحويه، ففي الرروع والتهار عند إدراكها محبث بصعهم وقت الجذاذ والحصاد

وهدفا في غير لحسوس، أما احارص فيرسل. عنسه بد، ظهـــور الصــــلاح كي تقـــدم (وانظــر مصطلح: خرص).

وما كان بشترط فيه الحول كالمواشي:

فلاهب الشيافية إلى أنه يجب أن يعين فم شهرا معينا من السنة الفموية يرسل إليهم فيه الساعى كل عام ال⁽¹⁾

 ⁽¹⁾ استحماله ((8 آبان الدنية - أغرج حديث البخاري وافقتح - ۲۲۰۱۶ ما السطانية) من سديث أي هيد السيمدي.
 ومسلم (۲۲۲/۶ ما د طاطلع)

 ⁽¹⁾ مجموع للتورى (۱۹۷۱-۱۹۹۱) والطبوي (۱۰۳/۳).
 (الشرح الكبير مع حاشيه المسموقي (۱۹۵۳-۱۹۹۵)
 (الفي ۲۸/۳) رايل حالمين (۲۸/۳)

والإعلام الجنوع المرادة

⁽٣) الجموع ١٩٠/٦، وشرح اللهاج بحاشية الطهور. ١٩/٢ و١٩/٣

حفوق العاملين على الزكاة:

 ١٤٩٠ - العامل على الزكاة يجوز إعطاؤه حقه من الزكاة نقسها بالشروط التقدمة في الساعى.

ويجوز إعطاؤه من بيت المال. ويتعبن ذلك إن لم بكن من أهمل المؤكلة، كان بكون من آل النبيت على ما صرح به المسالكية، أو بكسون العمل عما لا يجتاج إليه غطبا كالراعي والحارس والمسائق على ما صرح به المالكية والشافعية، وقال الحنابلة: يعطى الراعي والحارس ومحوها من الزكاة كغيرهم من العاملين. (11

وليس المساعي أن يأحد من التركية النصه شيئا غير الأجو البذي بعطيه إياء الإمام، الما في حديث هذي بن عمسيرة رضي الله عنسه قال: سمعت رمول الله يُؤلا بقول: (من استعملناه منكم على عميل فكتميا غيطالك فيا فوقه، كان غلولا بإلى به يوم القيامة». [2]

اللتيبة على الصدقة، فلها قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدى في يت أيه. أوبيت أسه، فينطسر أيسدى له أم الأو والدني نفسي بيده، لا يأخذ أحد ملكم شبئا إلا جاء به بوم الفيامة بجمله على رقبته، إن كان بعبرا له بعده حتى رأينا عفرة إبطيه، اللهم على بلعت، اللهم على بلعت،

دعاء الساهي للعزكي .

149 . إذا أخدة الساعي المزكاة استحب له أن يدعو المياليك، لقوله نعالى: فإخذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتركيهم بها وصبل عليهم إن حيلالله بن أبي أول وصي الله عنه قال: «كان عبدالله بن أبي أول وصي الله عنه قال: «كان البي يختخ إذا أنساء فوم بعسدة نهم قال: «الملهم صل على أل فلان، فأنساء أبي بصدفته، فقال: «الملهم والملهم صل على أل أبي أولى، (") وفي قول اللهم صل على أل فلان، لطاهر الأية، ويقول: اللهم صل على أل فلان، وإن شاء دعما بغير

بدرت آن جد انستاهای آصر به الیمباری (افتح ۱۹-۳۲ ، ط السانیة) ، رسلم ۱۱:۱۳/۳۵ ، ط الفایی) والانظ للبخاری .

ر1) سورة التوبة /11 ه

 ⁽۲) خفیت: «كان فها أناه قوم بحدقتهم». أعرجه البخاري
 (النتج ۲۹۲/۱۳ ما السائم)

وه وسخية الدسوقي ۱ / ۱۹۹۰ وايل هايشين ۲ / ۱۸۸ واللغي ۲ - ۱۹۹۶

رة) المخيطة الإيرة

 ⁽٣) حديث العن استعمالاً منكم على عمل، أخراجه مسلم
 (٣) ١٤٦٤ ما الخلي)

ذلك. وفي قول للشباهية: لا يناعبو بالصلاة على آل المركب، بل يدعو يغيرها، لان الصلاة خاصة بالانبياء. ⁽¹⁾

ما يصنع الساعي بالمتنع عن أداء الزكاة: 140 - قال الشافعية: إن كان الساعي جائرا في أخد الزكاة أوصوفها في يكن له تعزير من استاع أو أحفى مالك أوغلب به ولأن المتنتع أو المخفي يكون بداك معفورا. أما إن كان الساعي عادلا فإنه ياحذها من المتنع أو المحقي. ويعزره ما فم يكن له فيها فعنه شبهة معتبرة "

ولدو حرج على الإمام فوم فلم يقدر الساعي على أحيد البركاة منهم حتى مضت أعوام، لم قدر عليهم، بؤخذون بزكاة ما وجد معهم حال القدره عليهم لماضي الاعوام ولعام القدرة، وإن ادعوا أنهم أخرجوها يصدفون، لكن إن كان خروجهم لمنعها لا يصدفون على ما صرح به الثلاك (18

ما يصنع الساعي عند اختلاف الحول على الكابات

٩٤ ١ ـ قال النسووي : إذا وصيل البساعي إلى

أربات الأموال، فإن كان حول صاحب المال قد تم أحد منه النزكات، وإن كان حول بعضهم لم يتم سأله السباعي تعجيل النزكات، ويستحب للإلك إحابته، فإن عجلها برضاه أخذها منه، وإلا لم يجره، ثم إن رأى السباعي الصلحة في أن يوكل من يأحدها عند حلولها ويعرفها على أعلهه فعل، وإن رأى أن يؤخرها لياخذها منه في السام المقبل فعل، ويكتبها كبلا ينساها أو يسبوت قلا يعلمها الساعي البذي بعده، وإن رأى أن برجع في وقت حلولها ليأخذها فعل، وإن وثق بصاحب المال جاز أن يقوض إليه تفريفها, أنا

ونقادم أن وصنول السناعي شرط في وجوب التركاة عمد المالكية إن كان هناك ساح، فهو يحاسبهم على ما يملكونه يوم وصوله إليهم. ا¹⁷1

حفظ الركاة :

١٥٠ على انساعي المحافظة على مال الزكاة .
وهو أمانة في بدء حتى يوصفه إلى مستحديه ، أو
يوصله إلى الإصام إن تضل منه شي ، وله في
سبيل ذلك أن يتخذ حارسا أو راهيا وتحرض .

ومحا ذكره الفقهاء من وسامل احفظ وسم

الإمان والمكان ووسائل الواصلات والانصالات وغيرها عا حدومًا سيجد

ا (١) الجموع ١٩٣/١

 ⁽¹⁾ الدسوفي والشوح الكبير 1/44/

⁽١) المجموع ١٩٩/٦ - ١٧١ والنبي ١٩٥/٢

را) الجنوع ١٧٢/٦

و*) الشرح الكبير للفريم ١٤٣/١ منابع المساوي عالم المساوي

 ⁽¹⁾ ترى اللجة أن هذه الصور إجرائية تحتلف باختلاف .

بهائم الصدقة من الإبل والبقر والغنم لتنميز عن غيرها، ولذلا تضيع، ويسمها بالسار بعلامة خاصة، كان تكون علامة الوسم (هُ) ما ورد في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أنه قال الموافيت الني تلك وبدد البسم بسم إبل الصدقة والله ولائبار وردت من فعل عمر وعبره من الصحابة رضوان الله عليهم. (")

بيت مال الزكاة:

101 ـ على الإصام أن يتخذ مبنا لاموال الزكاة تحفظ فيه وتضبط إلى أن يتمكن من صرفها الأهلها بالتا وتفصيل ذلك في مصطلح : أبيت المالية .

تصرفات الساعي في الزكاة :

107 ـ إذا قبض السنامي النزكناة بضرقها على مستحقيها من أمل البلد التي جمعها لبها إن كان الإمنام أذن له في تضريفها ، فلا ينقلها إلى أبعد من مسافة القصير ، إلا أن يستغي عنها نفراء

البلد، وقد ورد أن عصر بعث معدادًا رضي الله عنه إلى البعن، فيمث إليه من الصدقة، فقال له: إن لم أبعث المحدودة ولكن به شك لتأخيط من أعنيها، النساس فارد في فقرائهم. فقال معاذ: أنا ما بعث إليك بشي، وإنا أجد أحدا بالحدم مني، (أن فلو نقلها في غير تلك الحال فعيه خلاف بأني.

وليس للمساعي أن يأصد من النزكياة لنفسه على أن الحد أصداف أهل الركاء، كيالوكان غارسا أوفقيوا ولا يأخذ إلا ما أعضاه لإمام على ما صرح به المالكية، لأنه بنسم فلا يحكم للغسه.

١٥٣ . وذا تنف من مال السنزك الدشيء في يد الإسام أو الساعي ضمعه إن كان ذلك بتغريط منه بأن قصسر في حفظه، وكسفة لوعرف المستحقين وأمكه التغريق عليهم فلم يصمل حتى تلفت، الآمه متعد بذلك، فإن لم يتعد ولم يغرط لم بضمن . (1)

قال الشووي ا ينبغي للإصام والمساعي وكل من يضوص إليه أسر تقريق الصدفات أن يعتني بضيط المستحفين، ومعرفة أعدادهم، وأقدار حاجساتهم، بحييت يقسم الضراغ من جمع

⁽۱) المفي ۱۷۶/۱، ۱۷۳، والمبسوع ۱۷۴/۱ (۲) البسوع ۱۷۹۲، والشرح الكبير والدموقي ۱۹۴/۱

⁽١) حديث أسى: وافيت التي ﷺ وبيده بسم الله أخراجه البخساري والفسح ٢٦٦/٣ ما قا البلغيسة و ومسلم () (١٩٠٩/ ما الطبي) ورواية مسلم خنصرة ليس فيها وسم إيل العددة ...

⁽٢) الجموع لتوري ٦/١٧٥ - ١٧٧

⁽²⁾ العر المعتار وحائمة ابن حابقين 2014 و2017. والأحكام السلطانية بالصاور في مرو21 ط 2014هـ. والأحكام السلطانية الي بعلي مر22. 13 نشر حامد طنيل.

الصداقيات بعيد معرفتهم أومعهما، ليمجيل حفوقهم، وليأمن هيلاك المال عنده. (١٦

وقصيرف السركية في الأصياف الشيانية. ولا يجوز صوفها إلا أن جمع شروط الاستحقاق. وبأتى بيان ذلك بالتفصيل

404 . وإذا أحسد الإمسام أو الساعي المؤكدة فاحتاج إلى بيعها لمصلحه من كاغة في نقلها . أو مرض البهيمة أو نحوذلك جان أما إذا باعها لخبر فلك فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم الجسورة والساح باطل، وعليه الضيان إن نفف . ودلسك لان أهمل المؤكماة أهمل رشد لا ولاية عليهم، فلم يجربح مالهم بغير نهم .

وفي احتمال هند الحابلة بجوز ذلك لل ورد عمر قيس بن أبي حازم أن النبي يخلقه ورأى في إبل الصد هف ناف تكوما ما فسال عنها، فقال المصدق إني ارتجعتها بإبل، فسكت (⁷⁷ فال الو عبد: الرجعة أن بيعها ويشتري بشمها منلها أو غيرها. (⁷⁷)

تصب العشارين:

100 - يتصب الإمسام على المعسايسر في طرق الأسفار عنسارين للجيابة عن يمر عليهم بالمال

بأسواهم إلى بلاد الإسلام، وبأخد من أهل الإسلام، وبأخذ من أهل الإسلام ما يجب عليهم من زكة، ويأخذ من أهل أهل الخرب العشر، والذي بأخذه من أهل الذمة وأهل الخرب في حكمه حكم الجزية يصرف في مصارف الفيء، وينظر نفصيله في مصطلح: (عشر).

امن المملمين وأعمل نلذمة وأمل الحرب إذا أنو:

اما ما بأحده من أهل الإسلام فهوركاة بشنرط له ما بشارط في ماثر الأسوال الزكوية ويصرف في مصارف الزكاة، إلا أن هذا النوع من المال وإن كان في الاحسل مالا باعنا لكه به النقل صاحمه به في البلاد أصبح في حكم المال الطاهر على ما صرح به ابن عامدين، ولذه كانت ولاية فيض زكاته إلى الإمام، كالسوائم والزدوع.

وصرح الحنفية بتحقيف من يسرعلي العاشر إن الكرائام الحنول على ما يسدم، أوادعي أن عليه دينا يسقط الزكاة، فإن حلف فالقول قوله، وكذة إن قال أديتها إلى عاشر آخر والحرج مراءة (إيصالا رسميا جا)، وكذا إن قال أديتها بتعسي إلى الفقراء في المصر.

ويشترط أن يكنون ما معه بصابا فأكثر حتى يجب الأختذ منه، فإن كان معه أقل من بصاب ولنه في الصبر ما تكميل به النصباب فلا ولاينة

⁽¹⁾ روضة الطائين ٢١٩ ١٣٠

⁽⁷⁾ حديث قبس بن أب حدارة أن طني بهج وأن ان إيس الحداثة ... وعراه أبن قدامه بن الحني (۱۹/۱۹۷) ط طرماس إلى أن عبد اختامه بن سلام (۲) العني ۲/۱۷۶/ و والحدوج ۱/۱۵۷/ ۱۸۸۸.

المماشر على الاحذاب ، لأن ولايته على الطاهر انقط.

ويشفرط في العاشر ما بشقرط في الساهي كما تقدم وان يأمن المسافرون بحيابته من اللصوص. (1)

التسم الخامس: مصارف الزكاة :

. ۱۵۰ م مصارف الركاة عصورة في قيانية أصناف.

والأصناف النيانية قد نص عليها الفرآن الكويم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصنافات للنفراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلويم وفي الرضاب والغارمين وفي سبيل القاراين السبيل فريضة من القاوالة عليم حكيم ﴾ (2)

واإنهاء التي صدرت به الاية أداة حصر، فلا يجوز صرف الركة لاحد أوي وجه غير داخل في هذه الأصناف، وقسد أكسد ذلك ما ورد وأن رسسول الفيئية أنساء رجسل فقال: أعطني من الصدف، فقال: إن الله تعالى لم يرص بحكم نبي ولا غيره في الصدف التحت حتى حكم فيها هو فجسرا ها الريازا، فقلين حقك الإجراء فيها هو أعطيني حقك الإجراء فيها هو أعطيني حقك الإجراء فيها هو أعطيني حقك الإجراء أعطيني حقك الإجراء

ومسن كان داخسالا في هذه الأصنساف فلا يستحق من انسزكاة إلا بأن تنظيق عليه شروط معينة تأتى بعد بيان الأصناف.

بِأِنْ الأصناف النَّالِيَّةِ :

الصنفان الأول والناني: الفقراء والمساكين:

٧٥٧ ـ الففرا، والساكين هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما بكفيهم، وإذا أطلق لفظ (الفقراء) وانفرد دخل فيهم (المساكين)، وكذلك عكسه، وإذا جمع بسنهما في كلام وحسد، كما في آيسة مصارف الوكان تميز كل منها بمعنى.

وقد اختلف المفقهادي أيهما أشد حاجة، فذهب انسافعية والحسيلة إلى أن الفقير أشد حاجة من السكين، واحتجوا بأن الله تعالى قدم ذكرهم في الأيسة، وذلك يدق على أنهم أهم ويفوله تعالى. ﴿أما السفية تكانت لمساكين به مسلود في البحر ﴾ [11 فالت هم وصف السكتية مع كونهم يعلكون سفيتة وتحصمون تولا، واستأنسوا لماذ الله أيضيا بالاستضاف، بالفقيم تضة: فعيل بدمني متعوف، وهومي نزعت بعض فقيار صليعه، فانقطيع ظهروم

 ${\rm FA/T}$ و بن مابدین ${\rm FA/T}$. ${\rm OY-}$. ${\rm OY-}$

زاق مورة التوبة/١٠

الدفري ، اق إساده عبدالرحزين زيادين أناهم فإهريشي،
 وقد تكام في طبر و حده كذا في تختصر السنس (١٩٩١/٩).
 نشر دار المعرفة).

⁽١) سورة الكهفسة ٧٩

⁽۲) حدیث. ((ن) الله دُایر ض پنجکم نی. . . د احرحه ابود ود ۲۸۹/۲۵ د تفضل صنوت عیبسد دهسانی، وقسان د

وانسكين مفعيل من السكون، ومن كسر صليه الناد حالا من الساكن

وذهب الحنفية والمالكية إلى أن انسكين أشد حاجة من الفقير، واحتجو مأن انه تعالى قال: ﴿ أو مسكينا ذا مرسة ﴾ . (1) وهو الطروح على البراب الشدة جوعه ، وبأن أتمن اللغة قالوا ذلسك ، مهم الفسراء وتعلب وابى كيسة ، وبالاشتقال أيضا، فهر من السكون، كأنه عجر عن الحوكة فلا يرب

ونقل المدسوقي قولا أن المقبر والسكير. صف واحمد، وهمومن لا يطك قوت عامم. سواء كان لا يطك شيئا أو يطلك أقل من قوت العام .⁽¹⁾

10.4 ـ واغتلف الفقها، في حد كل من الصنفين:

فقال الشافعية والحابلة: انفقير من لا مال الدولا كدب ية مع مواحا مي حاجت، وكمن حاجت، وكمن حاجت، عشرة فلا يجد شيئا أصلا، أو يقدر بهاله وكسبه وحا بأنيه من خلة وغيرها على أقل من نصف كفايت، وفإن كان يجد النصف أو أكثر ولا يُعد كل المشرة فمسكون.

وقمال الحنفية والهالكية: المسكين من لا يجد شيئا أصلا فيحتاج المسالة وتحل قد.

۱۱) مورة البلد/۱۱

وختلف قولهم في الفقر:

فقال الحنفية: الفقيرين له أدنى شيء وهو ما دون البصاب، فإذا ملك بصادا من أي مال زكوني فهو غني لا يستحق ثبية من الزكاة، فإن ملك أقل من نصاب فهو غير مستحق، وكذا لو ملك نصاب غيرنام وهو مستحرق في الحاجة الأصلية، فإذا لم يكن مستقرقا منع، كمن عنده نيست تساوي مصابا لا مجتاجها، فإن الزكاة تكون حراما عليه، وقو بلغت فيمة ما يملكه تُشبا فلا يمنح ذلك كونه من المستحقين لنزكاة إن كانت مستغرفة بالحاجة الأصلية كمن عنده كتب محتجها للتدريس، أو ألات حرفة، أو تحو

وقبال الحالكيية: الفقير من يملك شيف لا يكفيه لفوت عامه (١٠)

الغنى المائع من أخذ الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة

 ١٥٩ ـ الأحسس أن الغني لا يجور إعطساؤه من
 الزكاة، وهذا الفاهي . لقول النبي ﷺ: الاحظ فيها لغني ه . (*)

وتكن اختلف في الغنى المانع من الخذ الزكان

و١) تتح القدير ١٩/٣، والتسوقي ١٩٣/١

 ⁽⁴⁾ المنبي (17/4)، وقتح اللمبر (10/4)، (1) والممنوص (2) حسيبت والاحظ بيها ففي ... و أصراحه إسبوداود
 مل الادرع الكبر (1877)، واللمبر (1874) (1874) (1974)، أخير عبرت عبد دهامي من مدمن «

فضان الجمهور من المالكية والشافعية وهو رواية عن أحمد قدمها المتأخرون من أصحابه. إن الأمر معتبر بالكفاية، فمن وجد من الألهان أو غيرها ما يكفيه ويكفى من بصوته فهوعني لا تحل له التركاق، فإن لم يجد ذلك حلت له ولو كان ما عنده يبلغ نصبا ركوية، وعلى هذا، فلا بمناسع أن يوجد من تجب عليه النزكاة وهو مستحق للزكاة

وقبال الحنفية: هو الغنى الموجب للزكاة، همس تحب عليه الزكاة لا يحل له أن يأخذ الزكاة، لقول النبي ينج أو إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخيذ من أغنيها فهم وثرد على فضرائهم، ألا ومن ملك مصابا من أي مال زكوي كان فهو غني، فلا يجوز أن تدفيع إليه النزكاة ولموكان ما عدد لا يكفيه لعامه، ومن لم يملك نصابا كاملا فهو فقير أو مسكين، فيجوز أن تدفع إليه الزكاة، كها تقدم.

وفي روايــة أحــرى عنــد الحــابلة عليها ظاهر المذهب: إن وجد كفايته، فهو غني، وإن لم يجد وكــان لديه خــــون درهما، أوقيمتها من الدهب خاصــة، فهــوغني كذلـك ولوكانت لا تكفيه،

تحديث ومن سال الشاس ولمه ما يغيب جاء يوم الفيامة ومسألته في وجهه خوش أو محدوش أو كدوم. قائسوا بارمسول الله ومنا يغنيه؟ قال. محسون مرهما أو قيمتها من المذهب. (الأوابل فرفوا بين الانهان وغيرها اتباعا للحديث (الله وفيها بل تفصيل فروع هذه المسألة:

إعطاء المؤكاة لمن لا يملك مالا وله مورد رزق:
19. رمن لم يكن له مال أوله مال لا يكفيه فإنه يستحق من الركاة عنيد الجمهور، إلا أنَّ من الركاة عنيد الجمهور، إلا أنَّ من الركاة، وكذا لا يعطى من الركاة، وكذا لا تعطى الروجية لاستغنائها بإعظ لمؤه من الركاة، وكذا من كان له صبحة تكميه وإن كان لا يملك في الحال مالا.

فإن كان واحمد من هذه الأسبساب يأتيمه منه أقل من كفايت يجوز إمطاؤه تمام الكناية. ⁽⁷⁾

ونقل النووي أن من له ضيعة نضل يعضى كضايته أنه لا بلزمه بيعها لتحل له الركاف

⁽۱) حدیث عمل مگل انتائی وله ماینتیه جلمت مسألت. . . . آخرجه افزمنی (۳۲/۳ ـ ط اطلبی) من حدیث این مسعود، وقال عصدیت حسن ه

⁽٢) فتح تأفدير ٢/٢٢. والإنجياف ٢٣٢٢. وشرح مشهى الإرادات ١٤/١. ٤٣٠

⁽٣) الشرح الكبير وافدسوني ١٩٩٢/٠ و تشرح الثباج ١٩٩٧/٣ والمجموع ١٩٩٧/١ والمفني ١٩٩١/٢

عبد النهن عدي بن الخيار، وصححه اس حباطاتي كيا في عبب الرابة ۲۰۱۲/۲۹ دط المجلس العلمي)

و١) حديث اوازالة قد فرض حليهم صدقة تؤخذ من ١٠٠
 أخرجه اليحاري والقديم ٢٥٧/٣ ـ ط السلمية) من
 حديث ابن عباس .

وكذلك آلات المعترفين وكسب العالم. ⁽¹⁾

وقال الحنفية: بجوز دفع الزكاة إلى من عنده دخل سنوي أو شهري أو يومي من عقار أو نحو فلك، إن لم يملك نصاباً زكوبا، ويجوز دفعها فقيا، سواء كان ذكوا أو أنثى، لأنه لا يعد غيا بسمار أبيه وإن كانت نفقته عليه، أما الحولا الصغير ألذي أبوه غني فلا تدفع إليه الزكاة لأنه يعد غنيا بسار أبيه، وسواء كان الصغير في عيال أبيه أم لا. وكذا قال أبو حنيفة وعمد: بجوز دفع الميداء إلى رجل فقيرله ابن موسر. وقال أبو يوسف: إن قال الأب في عيسال الابن السوسر يوسف: إن قال الأب في عيسال الابن السوسر يوسف:

قالموا: وكفلك المرأة الفقيرة إن كان لها زوج غني يجوز إعطاؤها من الزكاة، لأنها لا تعد غنية بيسار زوجها، وبقاهر النفقة لا تصبر موسوة، واستيجابها النفقة بسنزلة الأجرة. (¹⁷

ومن كان مستغنيا بأن تبرع أحد من الدس بأن ينفل عليه. فالصحيح عند الحنابلة أنه يجوز إعطاؤه من النوكاف وليجود للمتبرع بنفقته أن يدفع إليه من الزكاة ولوكان في عباله، لدخوله في أصناف النوكاف وصدم وجود نص أو إجماع بخرجه من العموم المالا

وقال الحنفية: بجوز دفع الزكاة إلى من بملك أقبل من نصاب، وإن كان صحيحا مكتسبا، لأنه نفير أو مسكين، وهما من مصارف الزكاة، ولأن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها، فأديير الحكم على دليلها، وهدو فقد النصاب، وحدوث للذكور سابقا، وهي أن النبي في كان يقسم الصدافات فقام البه رجلان يسألان، فنظر إليها فرأهم جلدين فقال: (وإن لاحق لكي فيه وإن شنها فقال: (وإن لاحق لكي فيه وإن شنها

إعطاء المفتير والمسكين القادرين على الكسب:
193 - من كان من الفقواء والمسكين قادرا على كسب كفايته وكفاية من يموته . أو تمام الكفاية ، لم بحل له الاحتذاب ولا يحل للمركبة وعطساؤه منها ، ولا تجزئته لو أعطاء وهدو يعلم بحال ، تقاول النبي يُؤلِق في الصدفة : الاحظ يها الغني ولا لقدوي مكتسب ، أأن وفي نفظ ، لا تحل الصدفة الغني ولا لقد ي مرة موي ه . أنا و وهذا مذهب الشافعية والحابلة .

⁽⁴⁾ قبول على أن العسدة: الاحتفيدا لدي ولا تشوي مكتساء أعرجه أبوداره (*/ ١٩٨٥ - تحقيل عزت هيد دهاس، من حقيث عيدالذين مدي بن الحيال، وصححه ابن هيدالمادي كما إن تعسب الراية (١٩/٤ - ١٠ - ط المجلس العلمي)

⁽٢) حديث: « لا على الصفافة تغني ولا الذي مرة سوي» أحرجه فإن ماجه (١/١/١٥ - ط اطلي) من حقيث أن فريرة، وقال ابن جيداطادي أن التقيم : «رواله تفات». كذه أن نصب ظرابة (٢/ ٢٩٩ - ط البيلس الطعي)

راز) الجمرع ١٩٢/٦

⁽٢) فتح القدير ٢٤ - ٢٤ . ٢٤

⁽٣) للغني ٢/١٩٦

أعطيكسياه . (** لاسه أجبار إعطباءهما، وقبوله : ولا حق الكيا فيه، معناه الا حق الكيا في السؤال. (**)

ومثله قول المالكية المتسدعتدهم. إلا أن الحد الادني الذي يسم الاستحقاق عندهم هو ملك الكفاية الاملك النصاب، كيا عند الحنفة الله

إعطباء البركباة لن له مال أو كينب وامتشع عنه ماله أو كسبه :

177 ـ من كان عنده مال يكفيه فلا يستحق من السؤكاة، لكن إن كان ماله غالبا أو كان دينا مؤجلا، فقد صوح الشافعية بأنه لا يمنع فلك من إعطائه ما يكفيه إلى أن يصل إلى ماله أو يمل الأجل ال

والفيادر على الكبب إن شغله عن الكبب طلب العلم المسرعي لم يمنع ذلك من إعطائه من السؤكسات، لأن طلب العلم قرض كفسايسة يخسلاف التفسرخ لعبسادة والمسترط بعض

الشائعية في طالب العلم أن يكون نجيبا يرجى نقم المنفون بتفقهه .

ومسن كان قادراعلى كند بب لك بن ذلسك المكسب لا يليق به، أويليق به لكن لم يجد من يستأجره، فريمنم ذلك استحقاقه من الزكاة. (١١)

جنس الكفاية المعتبرة في استحقاق الزكاة:

١٦٣ - الكفسايسة المتبرة عند الجمهبور هي للمطعم والمشرب والمسكن ومسائرها لابناء منه على ما يليق بالحال من غير إسراف ولا تفتير، للشخص نفسه ولن هو في نفقته.

وصورح المسائكية وغيرهم يأن مال الزكاة إن كان فيه معة بجوز الإعانة به لمن أواد الرواج . ⁽¹⁷

الفقر الذي يعطاء الفقير والمسكين من الزكاة:

178 مذهب الجمهور (المالكية وهوقول عند الشافعية وهو المقدب عند الحتابلة) إلى أن الواحد من أهل الحاجة المستحق للزكاة بالقفر أو الممكنة يعطى من الزكاة الكفاية أو تمامها له ولئ يصوله عاما كاملا، ولا يزاد عيم، إنها حددوا

واع شوح المعلى على المهاج ١٩٦٧، والمجموع ١٩١٧، وشرح منتهى الإرتفات (١٣٥٥، والإنجاف ١٩٩٧).
 وحاشية ان عابدين ١٩٥٥،

⁽٢) شرح المعلي على النباج ١٩٩٧/٢، والتجموع ١٩٩١/١. والدموقي ٤٩٤/١

 ⁽¹⁾ مديث. «أن الخني 28 كان يقسم المعددات شائم إليا
 رحلال - « نفتم غونجه بدأ المعن ص / ١٥٠

⁽¹⁾ فتع القدير ١٩٨٧، والمفي ١٦٢٦، والمحلي على المباح ١٩١/٣، والمبدوع ١٩٠/٣

و۲) الفسوقي ۱ (۱۹۶)

⁽¹⁾ شرح المحل على المجاج ١٩٦/٢

العمام لأن المؤكماة تتكور كل عام غالباً، ولأن والنبي عج ادخر لأهله قوت سنة. (١٠) وسنواء كان هايكفيه بساوي نصابا أو نصبا.

وإن كان يملك أو يحصيل له بعض الكفاية أعطى قام الكفاية لعام.

وذهب الشافعية في قول منصوص والحنابلة في روايدة إلى أن الفقير والسكين بعطيان ما يخرجهما من الفاقة إلى الغنى وهوما تحصل به الكفاية على اللاوام، لحديث نيصة موموعا وإن المسألة لا تحل إلا لشلانة وجل أصابته جائحة اجتماحت ماله فحلت له المسألة حتى بصب قواما من عيش، أو قال: مدادا من عيش، و

قالوا: فإن كان من عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به أدوات حوقه فلّت قيمتها أو كثرت يحيث بحصل له من ربحته مايفي بكفايته غاليا تغريبا، وإن كان تاجرا أعطي نسبة ذلك، وإن كان من أهمل الضياع يشتري له ضبعة تكفيه غلنها على المدوام. قال بعضهم: بشترها له

الإمام ويلزمه بعدم إخراجها على ملكه .

وذهب الحنفية إلى أن من لا يملك نصاب زكويا كاسلا يجوز أن يدفع إليه أقل من ماتني درهم أو تمامها. ويكره أكثر من ذلك، وقال زفر لا يجوز تمام المائتين أو أكثر.

وهذا عند الحنفية لمن لم يكن له عبال ولا دين عليه، فإن كان له عبال فلكل منهم مائنا درهم، والمدين يعطى لدينه ولو فوق المائنين كها يأتي في الغارمين ⁽¹⁾

إثبات الغفر :

170 - إذا ادعى رجيل صحيح قوي أنه لا يحد مكسيا بجوزاً له بعطى من المركاة إن كان مستور الحال، ويقبل قوله بغيريمين، لقول النبي على أن الحديث المتقدم: وإن شئتها أعطيتكماه ("" لكن من علم كذبته ببقسين لم مصدق ولم يجز إعطاؤه من الزكاة.

وإن ادعى أن له عبالا وطلب من السؤكاة لاجلهم، فعند الشافعية والحنايلة لا يقبل قوله [لا بيينة، لان الأصال عدم العبال، ولا تتعذر إقامة البينة على ظك.

وا) تنح القدير والعابة ٢٨/٦، وشرح متهى الإرادات والإنصاف ٢٢٨/٦، والفي ١٦٥/١، والدسسولي 198/1، والجنوع 191/1

⁽٢) حديث. وإن شتع أفحيتكها، انقدم تخريجه بهذا المني. فال199

 ⁽⁴⁾ حديث : وأن النبي في ادخر أخدة قوت سناه ورد من سبديت عمرين الدخاب، أخرجه البخاري (الفنح والم دعار ٢٠٤ ـ ط السائية) ومسلم (١٣٧٨/٣ ـ ط الحقي.).

 ⁽٣) حديث؛ وإن السألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة... ، أخرجه مسلم (٣٦/٣٤ ـ ط الخلي).

وكذا من كان مصروف ابالسدار لا يعطى من الزكاة ، لكن إن ادعى أن مائه نلف أو فقد كلف البينة على ذلك . واختلف قول الحتابلة في عند البينة ، فقبل : لا يد من ثلاثة ، لما وره في حديث قبيصة أن النبي فيخ قال له : وأقم حتى نائيسة : إن المسلقة فأمر كل بها . ثم قال : باقبيصة : إن المسالة لا تمل إلا الأحد ثلاثة . . . ، وذكر منهم : ورجل أصابته فاقة حتى يقوم له ثلاثة من ذوي الجيئا من قومه ، لقد أصابت فلانا فاقة ، فحلت الحيئا من قومه ، لقد أصابت فلانا فاقة ، فحلت لم المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال : سادا دا من عيش أو قال : سدادا من عيش أو قال :

وفيسل عندهم: يقيمل فول النبن فقط كسائر الحنفسوف، والحسديت وارد في المسائسة، لا في الإعطاء دون مسائة . "ا

الصنف الثالث: العاملون على الزكاة:

199 ـ يجوز إعطاء العاملين على الزكاة منها. ويشترط في العاصل الذي يعطى من المؤكماة شروط تقدم بيانها.

ولا يتمسترط فيمن يأخسف من العناملين من الزكاة الفقر، لأنه يأخذ بممله لا لفقره.

وقد قال النبيﷺ: الا تحل الصدقة لغني إلا

خمسة . . و فذكر منهم والعامل عليهاو. ⁽¹⁾

قال الحنفية: يدفع إلى الصامل بثلر عمله فيعطه ما يسعه وبسع أعوانه غير مقدر بالثمن، ولا يزاد على تصف الزكاة التي بجمعها وإن كان عمله أكثر.

وقبال الشافعية والحنابلة: فلإمام أن بسناجر العباسل إجبارة صحيحة بأجر معلوم، إما على مده معلومة، أو عمل معلوم.

ثم قال الشافعية: لا يعطى العاصل من البزكاة أكثر من ثبعن الزكاة، فإن زاد أجرء على الثمن أنم له من بيت الحال. وقبل من باني السهام.

وغيــوز الإمام أن يعطيه أجره من بيت المال. وله أن يبعث بغير إجارة ثم يعطيه أجر المثل.

وإن قولى الإمام، أروالي الإقليم أو الفاضي من قبل الإمام أو نحوهم أتحد الزكاة وقسمتها لم يجز أن ياخذ من الزكاة شيئاء لأنه بأخذ رزقه من بيت المال وصله عام .⁽¹¹

 ⁽٩) حديث: «إن الني إلى قال لقيمة: أقم حنى تأثيرا...»
 نقدم كتربية فـ/١٩٥٠

⁽٢) للفي ٦٦٣/٦ ، ٦٦٣/١ ، والإنصاف ٢٤٠/٣ ، وثيل اللّرب ، ياب الشهادات ، والمجموع ١٩٥/٦ ،

وه يحدث الانجل الصدقة لنبغ إلا خصصة ... فذكر متم الدامل عليها أخرجه ابن ماجه و١٩٠٥ من الشاعي من حديث أن سعيد اخداري، ولورده ابن حجر أن التلجيم (١٩١٧ ما شركة الطياحة الفتية) وقبال. استحدم جاعة

را) فتح القدير ١٩/٢، والمستوقي ١٩٥/١، والمغني ١٩٥/١، ١٩٤٦، ١٩٥/١، والسجيميوع ١٩٨/١، ١٨٧. والمياج وشرحة وسائية اللاليون ١٩٩/٣.

الصنف الرابع: المؤلفة فلوسم:

١٦٧ - ختلف الفقها، في صنف المؤلفة قاميم:

طالعتمد عند كل من المالكية والتساهية واختابلة أن سهم المؤلفة قلومم باق لم يسقط. وفي قول عند كل من المالكية والدالفية ورواية عند الحد المغذ أن سهمهم القطع لعز الإسسلام، قلا يعطون الأن، لكن إن احتيج الاستلافهم في بعض الأوقات أعضو.

قال ابن قدامسة: الحسل معنى قرل أحسد: القطع مهمهم، أي لا يجتاج بالهم في الغالب، أو أراد أن الاتمة لا يعطونهم اليوم شيئا، عام إن الحتيج إلى إعطائهم جاز الدفع اليهم، قالا يجوز الدفع إليهم، قالا يجوز الدفع إليهم، قالا يجوز

وقال الجنفية النعقد الإجائع على سفوط سهمهم من السؤك الما لا ورد أن الأقسرع من حابس وعينة بن حصن جاءا يطلبان من أبي بكر أرض، فكتب لهما بذلك، فمرا على عمر، فرأى الكشاب فسنوف، وقال: هذا شيء كان رسبول الفائعة بعطيكموه ليتألفكم، والآن قد أعر افقا الإسلام وأغنى عنكم، فإن ليتم على الإسلام، وإلا فيتنا وينكم السف، فرجعا إلى أبي بكر، ففال، ما سري: الخليفة أنت أم

عمر؟ فقال: هو إن شباء، ووافقه. ولم يتكر أحد من الصحابة ذلك ⁽¹⁾

١٦٨ ـ ثم اختلفوا :

فعي قول للملاكب المؤلف قلوم كفسار يعطنون ترغيب تهم في الإسلام لاجل أن يعينوا المستمنل، فعليه الانعطى الزكاة لمن أسلم فعلان

وقبال الشافعية: لا يعطى من هذا السهم الكافر أصلا، لأن النزكاة لا تعطى لكافر، للحديث: وتؤخف من أغيالهم ونرد على فقرائهم أ¹¹ بل تعطى لمن أسلم فمالا، وهناك أفران أخرى للشاهية

ومسال الحنبابلة عجوز الإعطباء من البزكساة للمؤلف مسلم كان أوكافرا.

وعدد كل من الشافعية والمالكية اقوال ممثل. ما

قال ابن قدامسة: المؤلفة فلويهم صربيات. كضار ومسلمون، وهم جميعا السادة الطاعول في فومهم وعشائرهم

ثم ذكر السلمين منهم الحطهم أربعة الضوب.

١ ـ مادة مطباعسون في قومهم أسلموا وينهم

⁽١) فتح العديم ١٩٤/٣، واللقي ١٩٧٧، والمنسوني. ١٩٥١،

 ⁽¹⁾ الأشر - أخرجه البهني (٢٠/٧ ، فلدائرة المعلوف العلمانية بلغط طارب

 ^(*) حديث: التؤخد من أمنيخهم وثره عني نفراتهم. نظام غربيه فدا ٣٠١

ضعيقة فيعطون تثبيتا لحمر

 ع. قوم هم شرف وريساسة أسلسوا ويعطلون الترغيب نظرائهم من الكفار ليسلموا.

صنف براد بتأنفهم أن بجاهدوا من بلبهم من
 الكفار، ويحموا من بلبهم من المسلمين

٤ ـ صف براد بإعضائهم من النزكاة أن يجبوا .
 الزكاة عن لا بعطبها

الم ذكر ابن قدامة الكمار فجعلهم ضربين: 1 دمن يرجى إسلامه فيعطى لنميل نفسه إلى الإسلام.

۴ د من یخشنی شره ویسوچی یعظیشنه کف شره وکف غیره معه . ^(۱)

> الصنف الخامس: في الرقاب: 174 ـ وهم ثلاثة أضرب:

الأول: المكانبون المسلمون: فيجوز عندا بجمهور الصرف من الركاة إليهم، إعانة فمه على دك رفيهم ولم يجز ذلك مالك، كم لم يجز صرف شيء من البركة في إحتاق من العقد له سبب حرية بغير الكذابة، كالتدبير والاستبلاد والسيض.

فعلى قول الجمهور: إن بعان الكاتب إن أم يكنن قادرا على الأداء لبعض ما وجب عليسم.

فإن كان لا بجد شيئسا أصسلا دنسع إليه جميع ما يحتاج إليه للوفاء.

التاني: إعناق الرقيق السبب، وقد ذهب إلى جواز الصرف من الزكاة في ذلك المالكية وأحمد في روايدة، وعليه فإن كانت الزكاة بهد الإمام أو السباعي جازله أن يشبئري رفيسة أورفسايسا فيعنفهم، وولاؤهم فلمسلمين.

وكفا إن كانت النوكاة بيد رب الحال فاراد ان بعش رقبة ثامة منها، فبجوز ظك لعموم الآية فورقي الرضاب الم المويكون والاؤها عند الذالكية للمسلمين أيضها، وعند الخياشة: ما رجع من البولاء ردَّ في مثله، بمعنى أنه ينشقري بها تركه المعنق ولا وارث أنه رضاب تعنق، وعند ألمي عبد: الولاء للمعنق.

وذهب الحقيمة والمسافعية واحمد في رواية أخرى إلى أنه لا يعنق من التركة، لأن ذلك كدفع التركة، ولأنه دفع إلى السيد في الحقيقة، وقال المحقيمة، لأن العنق إسفساط ملك، وليس يتمليك، فكن إن أهان من زكاته في إعناق رقبة جاز عند أصحاب هذا القول من الحناية. (**) الشائك: أن يفتدي باذ ركاة أسبرا مسلما من المنابة. (**)

رق) مورة البوطار ١٠٠

⁽٢) فتح القديم ٢٧/٢، والتي ١٩ (١٣٠) ١٩٣٠ والمطاب وللواق ٢١ (٣٥٠) والزرائل ٢١/١٧، والدسوقي ١٩٣١). والكليوي على شرح المهاج ٢١/١٢، والمجموع ١/ (٣٠٠). وكتاف المام ٢٢ (٢٨٠)

 ⁽¹⁾ المغنى ١٩٧/٦، ١٩٧٤، والفسون على ضرح نهياج
 (10) 14.74. ١٩٧٥، والسروطية ١٩٤٤، والأسكسام السلطانية (١٩٤٤).

أبدي المشركين، وقد صرح الخنابلة وابن حبيب وابن عبدالحكم من المالكية بجواز هذا النوع، لأنه فك رقبة من الاسر، فيدخل في الآية بل هو أولى من فك رقبة من بأبدينا. وصرح المالكية بمتعه إذا

العنف السابس: الغاربون:

والخارمون المستحقون التركاة اللانة أضرب: الضرب الأول :

من كان عليه دين لمسلحة نفسه .

وهذا متفق عليه من حيث الجملة ، ويشترط لإعطاله من الزكاة مايل :

١ ـ أن يكون مسلها.

لا يكون من أل البيت، وعند الحنابلة
 نول: بجواز إعطاء مدين أل البيت منها.

 رائسترط المالكية أن لا بكون قد استدان ليأخيذ من البركان، كأن يكون عمليه مابكفيه وتنوسع في الإنفاق بالدين لأحل أن يأخذ منها، بخلاف فقير استدان فلضرورة ناويا الأخذ منها (٢)

٤ - وصرح الذاكية بأنه بشغرط أن يكون الدين
 عالجس فيسه، فيضخل فيه دين المولد على
 والسده، والسدين على المعسسر، وخسرج دين
 الكفارات والزكاة.

(٢) المني (١٩٣٦/١)، وضع القدير ١٧٢٦، وابن هايدين
 ١٠٠١، وروشة الطالبين ١٩٨٨/١، والدرسولي
 ١٩٩٨/١، ١٤٩٠/١

 ان لا يكون دينه في معصبة، وهذا عند المالكية والشافعة والخنابلة، كان يكون بسبب خر، أو قمار، أو زني، لكن إن ناب بجوز الدفع إليه، وقبل: لا. ورجع المالكية الأول، وعد المسافعية الإسراف في النفقة من باب المصية المي غم الإعطاء من الزكاة.

1- أن يكنون المنين حالا، صرح بهذا الشرط
الشائمية، قالوا: إن كان السين مؤجلا نفي
السالة ثلاثة أقوال ثلاثها: إن كان الأجل تلك
السائة أعطي، وإلا فلا يعطى من صدقات تلك
السنة.

٧ - أن لا بكون قادرا على السداد من مال عند، زكوي أو غير زكوي زائد عن تفايته، فلوكان له دار بسكتها تساوي مائة وعليه مائة، وتكفيه دار بشخصين فلا يعطى حتى تباع، ويدفع الزائد في ديسته على ما صرح به المسالكيسة، ولسووجد مايغضي به يعض السدين أعطى البقية فقط، وإن كان تادرا على وفساء السدين بمسد زمن بالاكتساب، فعند الشائعية قولان في جواز إعطائه مني.

الضرب الثاني: الغارم لإصلاح ذات البين:

191 ـ الاصل فيه حديث تبيصة المرفوع: وإن المسألية لا تحل إلا لشلائة،. فذكر منهم وورجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصبيها ثم

⁽¹⁾ نفس الراجع

يسك الأن فقعب الشافعية والحنابلة إلى أن هذا النسوع من التمارمين يعطى من الزكاة سواء كان غنيا أو نقيرا، لأنه لو السنرط الفقر فيه تقلت الرغبة في هذه المكرمة، وصورتها أن يكون بين قبيلتين أو حين فتنة، يكون فيها قتل نفس أرائلاف عال، فيتحمله لأجل الإصلاح بنهم، فيعطى من الركاة لتسابيد حمالته، وقيد الحنابلة الإعطاء براقبل الأداء لقملي، ما لم يكن أدى الخمالة من دين سندانه، لأن المغرم ينفي.

وقبال الجنفية: لا يعطى المتحمل من الزكاة إلا إن كان لا يملك نصباب فاضبلا عن دينه كفيره من المدينين. (*)

ولا يصدره الحالكية بحكم هذا الشرب فيها اطلعنا عليه.

الضمرب الشالث: العارم يسبب دين ضيان وهذا الضمرب ذكر، الشاقعية، والمعتبر في ذلك أن يكمون كل من الضمامن والمضمسون عنم معمرين، فإن كان أحدهما موسرا ففي وعطاء الضامن من الزكاة خلاف عندهم وقعميل.

الدين على الميت:

١٧١م ـ إن مات المدين ولا وفياء في تركته لم يجز

عند الحمهور سداد دينه من الزكاة.

وقيال السائكية : يوفي دينه منها ولومات، قال بعضهم : هو أحق بالقضياء للباس من إمكيان القضاء عنه ، وهو أحد قولين عند الشاقعية . (*) ويأتي بيان ما يتعلق بالبت تفصيلا .

الصف السابع في سيل اله.

وحذا الصنف ثلاثة أضرب.

1971 ما انفسار بالأولى: الغيزاة في سبيس الله تعالى، والذيان ليس لهم نصيب في الديوان، بل هم متطوعون للجهاد. وهذا الضوب متفق عليه عند المسقمة، فيجسون إعطاؤهم من البزكاة قدر ما يتحهزون به للغزو من مركب وسلاح ونفشة وسائر مايساج إليه الغزو وإن طائت.

ولا يشترط عند الجمهوري الغازي أن يكون قضيرا، بل يجوز إعطساء الغني للفلسك، لانه لا يأخسة للصلحسة نفسسه، على لحاجة عامة المسلمير، فلم يشترط به الفقر.

وقال الحنفية؛ إن كان الغازي غنيا، وهو من يملك حمسين درهما أوقيمتها من المذهب كيا تقدم في صنف الفقراء فلا يعطى من المنزكاة، وإلا فيعطس، وإن كان كاسب، لأن الكسب

رد) حنيث: وإن السالية لا تحل إلا للبلالة: . ميق تخريجه ب/هجاء

⁽٢) المن 24473، وروضة الطاليم 248/4، والجموع 2017، وقع القامر 24/1، مني للمتاح 2017،

⁽۵) روضية التعاقبين ۱۹۸۸٬۳ وافزرفيان ۱۹۸۲، والمجموع ۲۰۱۲٬۳

يقعده عن الجهلا.

وعد عمد الغازي منقطع الحاج لا منقطع الغزاق

وصوح المالكية بانه يشترط في الغازي أن يكنون من بجب عليه الجهاد، لكونه مسلم ذكرا بالغا فادرا، وأنه يشترط أن يكون من غير أل

وأسنا جنسود الجيش السابين هم نصيب في السابيوان فلا يعطون من الزكاة ، وفي أحد قولين عند الشنافعية : إن امتمع إعطاؤهم من بيت المّال تضعفه ، يجوز إعطاؤهم من الزكاة . ⁽¹¹

الضرب الثانى: مصالح الحرب

197 . وهدف الضرب ذكره المالكية، فالصحيح عندهم أنه بجوز الصرف من الزكاة في مصالح الجهاد الأخرى غير إعطاء الغزاة، تحريناه أسوار للبلد لحفظها من غزو العندو، وتحريناه الراكب الحويية، وإعطاء جاسوس يتجسس لنا على العدو، مسل كان أو كافرا.

وأجاز بعض الشاقعية ان يشتري من الزكاة . السلاح وألات الحرب وتجمل وقفا يستعملها الغزاة ثم يرهزيا، ولم يجزه الخنابلة .

وظ اهر صنيع سائر الفقهاء اإذ قصروا سهم سبيس الله على الغزاف أو الغزاة والحجاج، أنه لا يجوز الصوف منه في هذا الضرب، ورجهه أنه لا تمليك فيه، أو فيه تمليك لغير أهل الزكاف أو كيا قال أحدد: لأنه لم يؤت النزكية لأحد، وهو مأمور بإيتانها. (1)

الضرب الثالث: الحجاج :

178 ـ ذهب جمهور العلماء (الحنفية والحالكية والشافعية والتوري وأبو توروابن الفذر وهورواية عن أحمد، وقال ابن قدامة: إنه الصحيح) إلى أن لا يجوز الصرف في الحج من المؤكلة، لأن مبيل الله في آية مصارف الزكلة مطلق، وهو عند الإطلاق ينصدوف إلى الجهاد في مبيل الله تعالى، لأن الأكثر عا ورد من ذكره في كتاب الله تعالى قصد به الجهاد، فنحمل الآية عليه.

وذهب أحمد في رواية ، إلى أن الحميم في مبيلق الله فيصرف فيه من الزكاة ، لما وي أن وجملا جعمل ثاقته في سبيل الله ، فأرادت امرأته أن تحج ، فقمال لها النبي على الله الموسلا خرجت عليمة فإن الحميم من سبيل الله الله الأعلى هذا

 ⁽⁴⁾ المتني ٢٩/١، وأبي سابدين ٢١/١، ونتح القدير ٢٩/١، والشرح الكبير صع الدسيوني ٢٩٧/١، والجموع ٢١٢ ، ٢١٢

¹⁾ النسوقي والقرح الكبير 244/1، والمبصوح 317/1. 111 ، والمفي 1717، 177

⁽٣) حديث: (قبلا خرجت عليه فإن الحج من سبيل الدار. أخرجه أبوداود (٥٠٤/٣ ـ أخليق حزت حبيد دهاس) واحاكم (٢/ ١٨٣٠ ـ ٥٨) ـ خادارة المعارف المشاقية) وضيف الطحي لحدروات، ولكن له شواهد يتقوي بيا.

الغول لا يعطى من الزكاة من كان له مال يجع به سواهـا، ولا بعطى إلا لحج الفـريفـــة خاصة، وفي قول عند الحنابلة: بجوز حتى في حج التطوع.

وينقل عن بعض ففها، الحنفية أن مصرف في سبيل الله هو لمنقطع الحجاج . (١٠)

إلا أن مريسة الحج يعطى من النوكاة عند. الشافعية على أنه ابن سبيل كيا يأتي .

الصنف النامن: ابن السبيل:

سمي بذلك لملازمته الطريق، إذ ليس هو في وطنه فياوي إلى سكن.

رهذا الصنف ضربان:

190 مالضرب الأول: التغرب من وطنه الذي. لبس بيده مايرجم به إلى بلده :

وهـذا الضـرب منفق على أنه من أصحاب المزكاة، فيعطى مايوصله إلى بلده، إلا في قول ضعيف عبد الشنافعية: أنه لا يعطى، لأن ذلك يكون من باب نقل الزكاة من بلدها. ولا يعطى من الزكاة إلا يشروط:

الشرط الأول: أن يكون مسلم)، من غير أل البيت.

الشرط الشائي: أن لا بكون بيده في الحال مال

يتمكن به من الوصول إلى بلده وإن كان غنيا في بلده، فلوكان له مال مؤجل أو على غائب، أو معسر، أو جاحله، لم يمنع ذلك الأحد من الزكاة على ما صرح به الحنفية.

الشرط التنائث: أن لا يكنون سفره لعصية ، صرح بهذه الشرط الملاكية والشافعة والحنابلة ، فيجوز إعطاؤه إن كان سفره لطاعة واجبة كحج الفرض ، وينز النوالندين ، أو مستحية كزينارة التعملياء والصنالحيين ، أو كان سفره لمصية لم كالماشات والتجارات ، فإن كان سفره لمصية لم يجز إعطاؤه منها لأنه إعانة عليها ، ما لم يتب ، وإن كان للنزهة فقط قفيه وجهان عند الحابلة : اتواها: أن لا يجوز ، لعدم حاجته إلى عذا الله :

الشرط الرابع: وهو للمالكية خاصة: أن لا يجد م يقرضه إن كان ببلده غنيا.

ولا يعطى أهبل هذا الضبوب من الزكاة أكثر عما يكفيه للرجوع إلى وطقه، وفي قول للحنابلة: إذ كان قاصدا بلدا آخر يعطى ما يوصله إليه ثم بوده إلى بلده.

قال المالكية: فإن جلس يبلد الفرية بعد أنحده من الركاة تزعت سه ما لم يكن فقيرا ببلده، وإن فضل معه فضل بعد وجوعه إلى بلده تزع منه على قول عند الحابلة.

أثم قد قال الحسنفيسة : من كان قادرا على

⁽۱) المنبي ٢٨٧/٦. والحجموع ٢٦٩٧/١ وابن هابسدين ١٧/٦

السفاد فالأولى له أن يستقرض ولا باخذ من الزكاة. (13

الضحرب الثمان: من كان في بلده و بريد أن ينشىء مفوا:

1971 - فهدفا الضرب منع الجمهور إعطاءه. وأجاز الشافعية إعطاءه تذلك بشرط أن لا يكون معه ما بحتاج إليه في سفره، وأن لا يكون في معصية، نعلى هذا بجوز إعطاء من بريد الخج من المؤكاة إن كان لا يجد في البلد الذي ينشىء منه سفر الحج عالا يجج به.

والحنفية لا يرون جواز الإعطاء في مذا الضرب، إلا أن من كان ببنده، وليس له بيده مال ينفق منمه ولم مال في غير بنده، لا يصل إليه، وأوا أنه ملحق بابن السيل ""

الأغنياء ، وقت تقدم بيان من هم في صنف الفقراء والمساكن .

قال ابن قدامة: خسسة لا يعطون إلا مع الحاجة. الفقير، والمسكون، والمكاتب، والغارم لمصنحة نفسه، وابن السبيل، وخسة باخذون مع الغنى: العدامل، والمؤلف قلم، والغازي، والغلام لإصلاح ذات البين، وابن السبيل الذي له الرسار في بلده.

وخداف الحلفية في الغازي والغارم لإصلاح ذات البين: فرأو أنهم لا ياخلون إلا مع الحاجة (1)

٣ - الكفسار ولسوكانسوا أهسال نعسة: لا يجوز إعطاؤهم من النزكاة. نقل أبن المنذر الإجماع على الأسلك لحنيث: وإن الله افسترض عليهم صعدقسة تؤخيذ من أغنيسالهم وتسود عسلي فقرائهم ما⁽¹⁾ وأجاز الحنابلة في قول وعطاءهم مع العاملين إن عملوا على الزكاة.

ويستثنى المؤلف تلبه أيضها على التفصيل والخلاف المقدم في موضعه (""

ويسمل الكفرها الكافر الاصل والرئد، ومن كان متسها بالإسلام وأني يمكفر نحو الاستخفاف بالقرآن، أوسب الله أورسون، أو دين الإسلام، فهو كافر لا يجوز إعطاؤه من الزكاة إنفاقا، وانظر مصطلح: (ردة).

و١) المفعي ٦ / ١٤٠ واين هايدين ٣ / ١٧٠

 ⁽٦) حليث: وإن أنه الترص هليهم صدقة تؤخذ من أعيائهم ولرد على طرائهم. سبل تترجه ف/٩٩

⁽٢) المجموع للنووي (/٢٦٨ ، والإنصاف ٢٠١/٢٥

⁽۱) القروع ۱۹۵۳، وروشة الطنيين ۱۳۲۱، وبين عابدين ۱۹۷۳، والمسوقي ۱۹۷۱، ۱۹۵، ۱۹۹

 ⁽٦) ابن حسابدین ۲۱،۱۲، ۲۰، والبدمسونی ۲۹۷/۱.
 والجدم ۲۲،۲۰۰ و ووند اططابین ۲۲۰۱۲

 1 - كل من انتسب إنب المركي أو انتسب إلى المزكى بالولادة.

ويشميل ذلك أصبوله وهم أنواه وأجداده، وجداته، وارثين كانوا أو لا، وكذا أولاد، وأولاد أولاده، وإن تزلسوا، قال الحنفية: لأن منافع الأملاك بهنهم متصلة، وهذا مذهب الحنفية والحائلة.

اساسائر الافارب، وهم الحواشي كالإخوة والاخسوال والاخسوال والاخسوال والحسائد، وأولادهم، فلا يمتنع إعطاؤهم وكسائد، وأولادهم، فلا يمتنع إعطاؤهم النبي الله والسدقة على المسكون صدقة، وهي على ذي الرحم النبان: صدقة وصلة الأفام عند وهذا مذهب الحفية وهو القول المفدم عند الحفاية.

وأما عند المائكية والشافعية فإن الأقارب السذين المزم نفقتهم المنزكي لا يجوز أن يعطيهم من المنزكاة، والسذين تنزع نفقتهم عند المائكية الاب والام دون فحسد والجسدة، والابن والبنت دون أولادهما، والسلام نفقة الابن مادام في حد الصغر، والبنت إلى أن تنزوج ويدخل بها نحصة

(١) مدين: والعدائة عن المسكنين صدقة . . و أخرجه

عالى، ولاك: وحديث حسن،

المترمذي (٢٨/٣ - ط الحلبي) من حديث سلمان بن

والمذين تلزم نفقتهم صد الشافعية الأصول والفروع.

وفي رواية عند الحنابلة وهو قول التوري يفسرى في غير الأصول والفروع بين الحوريث منهم وعسير المسوروث، فعير الموروث بجزي، إعطاؤه من الزكاة، والموروث لا بجزي، وعلى الوارث نفقته إن كان الموروث تغيرا فيستخفي بها عن الزكاة، إذ لو أعطاه من الزكاة لعاد نفع ذكاته إلى نفسه، ويشترط هن شروط الإرث ومنها: أن لا يكون الموارث عجوبا عن الحياث وفت إعطاء الزكاة "أ

وسنتنى اختفية في ظاهر الرواية من فرض قه النشاطسي التفشية على السزكي، قلا يجزي، إعطاؤه الزكاف لأنه أداء واجب في واجب أخو، على أنهم تصدوا على أن يجوز أن يدفعها إلى ورجة أبيه وزوجة ابنه وزوج ابنته.

وقيد المالكية والندافعية وابن تبعية من الحنديدة الإعطاء المندوع بسهم الفقسراء والمساكين، أما تو أعطى والده أو ولده من سهم المساطين أو المكارسين أو المارمين أو الغارمين أو ال

 ⁽١) النبي ١٩٤/٩، ١٥/١٥ والجسوع ١٩٩/١، وابن عابدس ١٩٢/١، ١١، وضع الخدير ١٩٠/١، وعسرع المنساوى الكبيرى لابن تهمية ١/١٥، ١٩٠١، ١٩٠ وجواهر الإكليل ١٠٧/١، والمسولي ١٩٨/١، ١٩٩

ه دفع الزوج زكاة ماله إلى زوجته وعكد المحمد ملا على وجنه وعكد الرجل إعطاء زكاة ماله إلى روجته و الرجت الرجت وجنه الرجت و إجساع قال المن ندامة: مو إجساع قال المن ندامة: مو إجساع قال الجمهور: لأن نفتتها واجبة على الزوج المحكون كالدافع إلى نفسه و يحل المع إعطاؤها الركة المتنفها على نفسه، ويحل المع إعطاؤها ما تدفعه في دبنها والنفقة على غيرها من الدفعة في دبنها والنفقة على غيرها من وللمنافقة المن غيرها من وليم المنافقة إلى المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة

وأسا إعضاء المراة روجها إنساة مالها فقد المختلف في ما فلهد المسائعي وصاحبا أبي حنيمة وهورواية عن أحمد واختيار إبي المندو المسعود رضي الله عنها، وفيه أنها هي وامرأة أخرى مالتها التي يقتل حلى غزى، المسدونة عدامة المنافقة عنها على أزواجهها، وعلى أيتام في مجرهما؟ فقسان . وهمما أجسران أجر انقسر بنة وأجر المسدقية وأجر

وقبال اس قدامة: ولأنه لا نحب عليها نعقة الزوج، ولعموم به مصارف الوكان إدليس في الزوج إذ كان فقيرا نصى أو إجماع يمسع إعطاءه.

وقال أبو حنيفة، وهو رواية أخرى عن أهمد: لا يجزى، المرأة أن تعطي زوجه زكانها ولو كانت في عديه، من طلاة مدانس ولوبالات طلقات، لأن المدافع بين الرحل وبين امرائه مشتركة، فهي تنتفع بنك البركاة التي تعطيها لزوجها. ولال السزوج لا نقطيع بسيرقية مال امرأته، ولا تصح شهادته في.

وقبال ماليك: لا تعطى المرأة زوجها زكاة ماهيا والمتلف أصحابه في معنى كلامه، نقال بع مضهم : يأن مراده عدم الإجسزاء، وقبال أخرون: ولجزات مع الكراعة أأنا

١ - الفاحق والمندع:

174 - ذكر الحافظ بن حجر في شرحه عديث: انْصُدُّق الديلة على كافره⁽¹⁾ أن في إعطاء الزكاة للعماصي حلاف، وقد صرح الدلكية بأن الزكاة

 ⁽۱) حدیث الحیا أجرال أجرالتدریة وأحراسد دین أحرجه التخاری والفتح ۳۲۸/۳ ، ط السندی و دستم (۱۹۵/۴ ، ط الحمیی)

⁽⁴⁾ الخر وحائبة ابن فابدين (377) وتجموع العداري الكيسري (377) (31 وقشع القديس (477) والشعموني (1997) والمحسوع (1997) (477) والمني (1997)

 ⁽٦) أشرحه البحاري (المنح ٢٩٠٠/٢ ما السلفية) ومسلم
 (٦) ١٩٠٩/٢ ما الحامي) من حابث أي هريرة

لا تعطمي لإهسال المعساسي إن غلب على ظن المعطي أسم يصرفونها في المعسبة، فإن أعطاهم على دليك لم تجزئه عن المؤكماة، وفي عبرالمك الحال تجوز، وتجزيء. ""

وعند الحنابله قال ابن تسمية : ينبعي للإنسان الدين يتحرى بزكاته المستحفين من أهل الدين الليحين فلشويعة ، همن أطهوبدعة أو فجورا فإن يستحق العشورية بالهجر وغيره والاستنابة فكيف يعسان على ذلسك؟! وقسان : من كان لا يصدفي يؤمر بالصيلاة، فإن قال : أنا أصلي ، أعطى، وإلا لا يعنط، ومراده أنبه بعطى ما لم يكن معلوما بالطفاق .¹⁷⁴

وعند احملية بجوز إعطاء الزكاة للمسبب إلى الإسلام من أهمل لبسلاع إن كانسوا من الأصناف الشهائية، ما لم تكن بدعنهم مكفوة غرجة فم عن الإسلام أثنا على أن الأولى تقديم أمل الدين المستهجين عليه في الاعتفاد، والعمل على من عداهم عند الإعطاء من المسئل طعمان إلا تفيء أنا

۷ د المت :

۱۸۸ ـ زوب اختفیة وهو نوب للشاهیه والخنادلة (علی السده) و لدخی الی السه لا نعض لرکاة فی نجییز مبت عبد من قال بأن رکن الزکاة فیلیکها تصرفها، فود البت لا بملك، ومن شرط صحة الزکاة النملیك، قالوا ولا يجوز الا بنضی جا دین البت السذی لم بترك و دامه لان قضاء دین الغیر جا لا بعتصی تمثیکه بیاها، قال اهد الا بنصی من الزکاة دین البت، ویقضی مها دین احی .

وقدال المالكيدة وهنو توق تفتساه به ويقله في الصروع عن أبي ثور، وعن اختيار ابن تبعية. وأن في دنسك رواية عن أحمد . أنه لا يأس أن ينفضي من الزكاة دين المبت الذي لإيترك وفاء إن غت فيله شروط الغارم، قال معض المالكية الن هو أولى من دين الحي في أخذه من الزكامة لألم لا يرجى قضاؤه بخلاف لحي، واحتج النسووي هذا القول معموم الغارسين في ية المصارف تركاف وبأنه يصح النام عليها دين في يت كذين الحي الأله

٨ جهات الخبر من غبر الأصناف النيانية:
 ١٨٨ ـ دهب المفهماء إلى أسه لا يجوز صرف

 ⁽١) النوح الكبر وحاشية القسولي ١٩٩٢/١، واشظر فتح الباري ٢٩١/١٦

۲۱ و جسوع الفتاری انگیری ۱۷۸/۲۵ و ۸۷۱ م. ۸۷ (۲) این قابلدین ۱۱ ک

⁽ع) أسرت أحمد (٣٨/٣) ط السنية) والرحاني (١٩٠٤ -ط دار الكتب العليمة) من حديث أي سعيد الخدري. وعند أحمد: الا تصحيف وحسة طريعي.

ود) فتح الهدير على اعتدادة ٢/٠٠، وابن هابدين (٢٠١٠-والمدسومي عبل التسرح الكبار (١٩١/)، والمجسوع (٢٠١/) والفروع ١٩٧/)، والمعي (٢٠١/)

النزكاة في جهيات الخبر غبراء تقدم بهانه، قالا تنشأ بها طريق، ولا ينس بها مسجد ولا قنطرة، ولا تشق بها ترعمة، ولا يعمس بها منشايسة، ولا يوسع بها على الأصناف، ولم يصبح فيه نقل خلاف عن معيلً يعشد به، وضاهر كالام الرمني أنه إجماع، واحتجوا لذلك بالعرين:

الأولى: أنه لا تحليك فيها، لأن السجد ونحو، لا يملك، وهسذا عند من يشترط في النوكساة التعليك.

والتساني : الحصير السندي في الأبسة ، فإن المساجد وتحوها ليست من الأصناف الثانية ، وفي الحديث المتقدم الدني فيه : دان الله جمل الزكاة ثمانية الجزاءة . (1)

ولا يشببت تما نقسل عن أنس وابين سيريين. خلاف ذلك, الله

ما براعي في قسمة الزكاة بين الأصناف التهائية : أن تعميم الزكاة على الأصناف:

۱۸۲ ـ ذهب جهور العليا، (الحنية والمالكية وهو الذهب عند الخنابلة وهو قول الثوري وأبي عيست) إلى أنسه لا يجب نعيم السزكة على

الأصناف، مواء كان الدني يؤديها إنبها رب المال أوانساعي أوالإمام. وسواء كان المال كثيرا أوقليسلا، بل يجوز أن تعطى لصنف واحسد أو أكثر، ويجهوز أن تعطى لشخص واحد إن لم تزد عن كضايته، وهوهروي عن عمروابن عباس، قال ابن عباس: في أي صنف وضعته أجزأك.

197 ـ واحتجوا بحديث: وتؤخذ من أغنياتهم فردهلي فتراتهم (**) قالون والثقواء صنف واحد من أصناف أهل الزكاة الترايد، وبوقائم أعطى عبد التركاة لفرد واحد أو أفراد، منها: وله أعطى سلمة بن صخر البياضي صدقة قوصه الله أفال قلبيمة عنى أنها الصدقة فنام لك بها الله أن قالوا: واللام في أيه الصدارف، أو هي للاختصاص عدم خروجها عنهم.

وصوح المالكية بأن التعميم لا بنتاب إلا أن يقصب الخنزوج من الحسلاف، وكذا استحب

رد) حديث وإن الا جعل الركاة لعانية أجزاء مسيق الريم ف/١٥٩

 ⁽٣) فتح انتصير ٢٠/٦، ولين عابدين (٢٩/١، ونهاية المحتاج ١٤٤٧، وفاشرح الكبر وفاسموشي ١٩٧/١، والمغني ١٤٧٧،

⁽۱) حدیث: النوحة من أغنياتهم لترد عبل طراتهم، سيق النونهه ف/۱۷

⁽٧) حديث وأحطى سنسة بن صنعر الياضي صدقة فوسه أغرجه الرماني وه/ه/ و ١٠٤٠ عام الطابي، ونفي من البحاري بالانقطاع بين سلمة بن صنعر وطراوي هنه وهو سابعانين يساور وقال قبلها الحديث حسن.

 ⁽⁷⁾ حديث - اللم بالبيصة حتى تأثينا بالصدقة تنامر لك بناء تقدم كاريجه ف ١٩٥/٠

الحنابلة النصيح للخروج من الخلاف. (1)
وذهب الشافعية، وهورواية عن أحد ونول
عكسرصة، إلى أنته يجب نعيم الاصناف،
وإعطاء كل صنف منهم الثمن من السؤكاة
المنجمعة، واستدلوا بآية الصدقات، فإنه نعالي
أضاف الزكاة إليهم بلام التمنيك، وأنسرك
بينم بواو التشريك، قدل على أنها علوكة لهم
مشتركة بينهم، فإنه لوقال رب المالى: هذه المال
لزيمه وعيمسرو ويكسر قسمت بينهم ووجب
التسموية، فكذا هذا، ونو أوصى لهم رجب
التعميم والتسوية.

وتقعيبل مذهب الشافعية في ذلك أن يجب استيماب الأصناف النبائية في القسم إن قسم الإمام وهناك عامل، فإن لم يكن عامل بأن قسم المالك، أو حمل أصحنب الأموال زكاتهم إلى بعضهم فعلى المسودين منهم، ويستوعب الإمام من المزكوات المجتمعة عنده أحاد كل صنف وجسوما، إن كان المستحفون في البلد، ورفي بهم المال، وإلا فيجب إعطاء ثلاثة من كل صنف، لأن الأية ذكرت الأصناف بصيفة الحدد.

قالموا: وينبغي للإمسام أوالسساعي أن يعتني

بضيط المستحقين، ومعرفة أعدادهم، وقادر حاجاتهم، واستحقاقهم، بحيث يقع الفراغ من جمع الـزكـوات بعد معرفة ذلك أو معه ليتعجل وصول حقهم اليهم.

قالوا: وتُحِب النسوية بين الأصناف، وإن كانت حاجة بعضهم أشد، ولا تُجِب التسوية بين أقراد كل صنف إن قسم الماليك، بل يجوز تفضيل بعضهم على بعض، أما إن قسم الإمام فيحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات، فإن تفسد بعض الأصناف أعطى سهسه للامنساف الباقية، وكذا إن اكتفى بعض الأمناف وفضل شيء، فإن اكتفى جمع أفراد الأصناف جيما بالبلد، جاز التقبل إلى أفرب البلاد إليه على الأظهر، على ماياني ببانه.

وقبال الشخعي: إن كانت النزكاة قليلة جاز صرفها إلى صنف واحد، وإلا وجب استيعاب الأصنياف، وقبال أيولود وأبوعبيد: إن أخرجها الإمام وجب استيعاب الأصناف، وإن أخرجها الذلك جاز إن يجعلها في صنف واحد. (1)

الترتيب بين المسارف:

١٨٤ ـ صوح التسافعية والخنابلة بأن العيامل على الزكاة يسدأ به قبل غيره في الإعطاء من

 ⁽¹⁾ الذي ١٩٨٨، ١٧٠، وقع الغدير ١٨/٢، والشرح الكبير وحاشية الدسولي ١٩٨/١

واع المنجسوع 1941، 1951، والماني 1974، 1971، 1974 و19-12، شوح المهاج وسالتها المقابسوي وهميرة 1914، 1915، 1917، الأموال لأي هيدف/1941 ص193، طاحار الفكر.

الزكان لأنه يأخذ على وجه العوض عن عمله، وغيره يأخذ على سيل المواسات قال الشائمية وهنوقول عند الحنابنة: فإن كان سهم العاملين وهنوئس الزكاة قدر حقه أخف، وإن زادعن حقه ود القاضيل على سائر السهام، وإن كان أقبل من حقيه تم له من سهم المصالح، وقبل: من باقي السهام.

والسذهب عند الحدابلة أن انصاصل بقيدم يأجرته على سائر الأصناف، أي من مجموع الزكاد

أسا مابعد ذلك، فقال الشافعية: بقسم بين باني الأصناف كها نقدم.

ونظر الحنفية والمانكية إلى الحاجة، فقال الحنفية: يضم المدين على الفضير لأن حاجة المدين أشد، وراعى الحيفية أمورا أخرى تأتي في نغل الزكاة.

وقال المالكية: يندب إينار الضطر على غيره بأن يزاد في إعطائه منها.

ونظر الحنابلة إلى الحاجة مع الفرابة فقالوا: يقدم الأحرج فالأحوج استحبابا، فإن تساووا قدم الأقرب إليه، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر دينا، وكيف فرقها جاز، بعد أن يضعها في الأصناف الذين سهاهم الله تعالى. ⁽¹⁾

(١) ابن صابدين ١٩٨/، ٦٩، والتسرع الكبير ١٩٨٨،

والمجمسوخ ١٨٧/٦، والمغنى ١٨٩/٢، والإنسمساف

۱۸۵ _ إذا فاضت الزكاة في بلد عن حاجة أهلها جاز نقلها اتفاقها، بل يجب، وأساسع الحساجة فيرى الحيفية أنه يكره تنزيها نقل الزكاة من بلد إلى بلد، وإنها تفرق صدقة كل أهل بلد فيهم، لقول التبي على انزخذ من أغنياتهم فترد على فقسرائهم ه. (أ) ولأن فيسه رصاية حق الحوار، والمنتبر بقد المال، لا بلد المزكى.

واستثنى الحنفية أن ينقلهما المسزئي إلى فرايسه، لمن في إيصال المؤكماة إليهم من صلة الرحم. قالوا: ويقدم الأنوب فالأنوب.

واستثنوا أيضا أن ينفلها إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلد، وكذا لأصلح، أو أورع، أو أنفسع للمسلمسين، أومن دار الحسوب إلى دار الإسلام، أو إلى طالب علم. (")

وذهب المالكية والشافعية في الأظهر والحنابلة إلى أنسه لا يجوز نقبل المرتكاة إلى ما يزيد عن مسافة القصر، لحديث معاذ التقدم، ولما ورد أن عمسر رضي الله عنه بعث معاذا إلى البسن، فبعث إليه معاذ من الصدفة، فأنكر عليه عمر وقبال: لم أبعثك جابها ولا أخيذ جزية، ولكن بمشتسك لتأخيذ من أغنهاء الناس فترد على

نقل الركاد :

 ⁽۱) حدیث: «نؤخذ من أغنیاتهم فترد علی فغرائهم». نقدم غربجه ف.۳۲۴

⁽٣) أبن حايدين ٢ /١٨٨ - ٢٩. وطعع الخدير ٢ (١٨

القرائهم، فضال معاد: وما يعنت إليك مشيء وأنا اجد من بالخاء ميء.

وروي أن عصر من عند العزيز أنى يركاه من خواسان إلى الشام وردها إلى خواسان.

قالون والمعتبر بلد المثال، إلا أن الحاكمية قالوا: المعتبري الاموال الظاهرة البند الذي فيه المثال، وفي النف وعبر وصل الدجارة البلد الذي فيه الماك

واستشى انسالكية أن يوجد من هو أسوح عمل هو في البلد، فيجب حينلذ النقل منها ولو نقل اكترها.

1991 - تم إن نقلت الزكاة حيث لا مسوخ للقلها الا تقديم فيسه ذهب الخفسة والتسايعية ، و خساطة على الدهب، إلى أسانجزى على صحبها ، لأنه لم بخرج على الأصناف الثهائية . وقبال لهالكية . إن نقلها مثل من في المده في الحسجية فتجزئه مع الحرمة ، وإن نقلها لادون منهو في احساجة لم تجزئه على ما ذكره حنيال والمغروبير ، وقبال المساوى : نقبل الموافى ال الماهب الإجزاء مكل حال

وقالي أخيندلة في رواية : لا أجراه مكل حال. وحيث نقلت الزكاة فأحرة انتقل هند المالكية تكنون من بيت المثال لا من الزكاة نفسها. وقان الحناية : تكون على الزكي الآ

حكم من أعطي من السرّكاة توصيف قرال الوصف وهي في يده.

۱۸۸۷ من أهمل البركة من ياخد أحدًا مستقر فلا يستاره مذبه شي، إن كان فيمه مسب الاستخصاق يند روضه عند الاخد، وهم أربعة أصنف ف: الممكسين، والفضير، والعمامل، والؤلف قلم.

ومنهم من ياضد أنحدا مواعي ، فيسترد ماه إن لم ينفقه في رجهه ، أو ذاذي الغرض من باب أنفي أو زال الوصف والزفاة في يدم، وهم أيضا الرحة أصدف، على حلاف في بعضهه :

ال فكانب، وبسيزد من المعطى ما أخذ على الاصحح عسد الشاهبة، وفي رويه عند الحيابلة يدخل من المحلى من الموقاء فلم يعتل، وقال المنفية وهو رواية عند احتابلة. يكون ما اختذه السيده وبحل به، وفي رواية عن الحدد الا يسترد، ولا يكون لسيده، بل ينفي في المكانبة. الله يشترد، ولا يكون لسيده، بل ينفي في المكانبة. الله ينفو في المكانبة. المكانبة المكانب

ولا نرد السالة عسد المالكية. لانهم لا يرون صوف الزكاة لمسكانين كما نفام.

٢ . الغسارم: فإن سنعني المدين النادي أخما

والإعتاج القديم ٢٨٧٦. والمستوفي ١١٠٠٩ - ١٩٠٩

ته وشرح النباج ۲۰۲۷، ۲۰۳۰ و لعي ۱۷۹۱، ۱۷۷۱ والإنصاف ۱۹۹۶

ودر اس هنابندين ۱۹۰۶، والمعتسوع ۲۰۹۱، واللغي ۱۹۵۱، وانتروم وهيجيت ۲۹۳۲

المركباة فيل دفعها في دينه تنزع منه، وكذا أو أبدىء من الدين، أو قضاء من غير الزكاة، أو قضاء عنه غيره، وهذا عند المالكية، وعلى الأصبح عند كل من الشافعية واختابلة، مال يكن فقيراً.⁽¹⁾

٣- الغمازي في سببسل الله : وقد صرح المالكية والمت نعية والحماملة بأنه إن أخذ الزكاة للغروثم جلس فلم بخرج أخ هت منه، وقمال الشمافعية والحماملية أيضها : لو خرج للغمزوروها، هون أن يفاتل مع قرب العدو تؤخذ منه كدلك

وحيث وجب البرد نشرع منه إن كان باليه في يده، وإن الفقها البلع بها، أي طولب بندها إن كان غنيا، لأنها نكون ديه في ذمه.

٤ - ابن السبيسل: ويسترد منه ما أخيف إن إ يخرج، ما لم يكن نقيرا ببلده، وهذا عند المانكية والشيافعية والحنابلة، ويعتبرله عند الشاقعية ثلاثية أيام، وفي فول: تمام المبنة. فالواز ويرد ما أخيذ لوساهر ثم علد ولم يصبرف ما أخيذه، وقال المالكية: إنها تنزع منه إن كانت بائية، فإن كان أنعفه لم يطالب ببدلها.

وظناهر كلام الحنفية أنه لا يازم بالرد، لأسم فالوا: لا بلزمه النصدق بيا فضل في يدم. (17

حكم من أخذ الزكاة وليس من أهلها:

10.4 لا يحل لمن ليس من أصل المؤكاة أخذها ومويعلم أنها وكناق إجماعا. وإن أخدها المسترد منه فلا تطيب لا ، بل بردها أو ينصدق بها، لأنها عليه حوام ، وعلى دافع الركاة ، فإن دفعها بيئهد في تعرف مستحقي الركاة ، فإن دفعها بغير اجتهاده أنه من عبر أهلها وأعطاه فم تحزى عهه ، إن تهين الاحد من غير أهلها الاجتهاد في كون الأحد فن غير الاستحقاق ، فلو شلك في كون الأحد فقيرا فعيله الاجتهاد كذلك . (11)

۱۸۹ ما أصابان اجتهد فدفع لمن غلب على ظه أسه من أصل الزكاة فتين عدم كونه مي أهلها. فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال بعضهم: تجزئه، وقبال أخرون: لا تجزفه على تفصيل مختلف من مذهب إلى مذهب.

فعند أبي حنيفة وعمد: إن دفع الركاة إلى من يظلمه فضايرا ثم بان أنه غني أو هلاسمي أو كافره أو للشمي أو كافره أو دفع في ظلمة ، فبان أن الاعد أبوه أو علده غلا إعلاة عليه ، لهديث معن بن يزيد قال: عكان أبي يزيد أخرج دنانير بتصدق بها قوضمها عند رجل في المسجد، فجنت فأخذتها فأليت جها ، فقال: والله ما إباك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله في فضل: والله ما إباك أردت ، فخاصمته إلى

⁽۱) السندسيوني ۱۹۸/۱، والميتسوع ۲۰۹/۱، والتنبي ۱۱۵۰/۱ وظفون ۲۱۷/۲ ماه

 ⁽٩) أبن صابعين ١٩٤٦، والخدسوكي عنى النسرح الكبير (١٩٨٨) وشرح المنهج ١٩٩٨٦، والمنني ١٩٣٨٦، (١٤٠ والفروع ١٩٧٧)

⁽١) اين عابلين (اره) ، واعداية وفتح القدير لااروح

ولك ما أخذت بامعن. ``

ولان الواسرناه بالإعادة أفضى إلى الحرج، لانه ربها تكور حطوم واستشوا من هذا أن ينبين الاختاذ غيراهس للتمليك أصلاء لحوال ينبين أن الاختاذ عبد، أو مكانيه، فلا تجزى، في هذا الحال.

وقال أبويوسف: لا تجزئه إن تبين أن الأخد ليس من المسارف، لظهور خطاء ببغين مع إمكان مصرفة ذلك، كيا لوغرى في ثباب ثبان أنه صلى في ثوب نجس. (*)

وفصل المائكية بين حالين.

الأولى: أن يكسون السنافسع الإسام أرمضهم الشافسي أو الموصي، فيجب استردادها، لكن إن تعذر ردها، أجزأت، لأن اجتهاد الإسام حكم لا يتعفب.

وانشانية: أن يكنون الدامع رب المال فلا تيزناء فإن استردها وأعطاها في وجهها، والا قامليما الإخسراج مرة أخسري، وإنسا يستحق استردادها إن فوتها الاخذ بفعله، بأن أكلها، أو ياعها، أو وهبها، أو تحوذك.

اسيا إن فاتبت بنسير نعبله بان تلفت بأصير سهوي ، فإن كان غو الدافع بأن أظهر له الفقر.

. أو تحوذلك فيجب عليه ردها أيضاء أما إن أ يكن عرَّه فلا يجب عليه الرد. (¹⁹

وقبال الشافعية: يجب الاسترداد، وعلى الأخسان الرد، صواء علم أنها ذكاة أم لا، فإن استردت صرفت إلى المستحقين، وإن لم يمكن الاسترداد فإن كان السني دفعها المالك ضمن، وإن كان الشي دفعها المالك ضمن، وهذا هو المقدم عندهم، وفي بعض صور المسألة عندهم أقوال أخرى. (1)

وقال اختابات إن بان الاخذ عبدا أوكافرا أو هاشمينا، أو قرابة للمعطي عن لا يجوز الدفع إليه، غلا تحرى، السزكة عن دافعها رواية واحدة، لانه ليس بمستحق، ولا تخفي حاله غالبا، فلم يجزه الذفع إليه، كديون الاهمين.

اد إن كان ظه نقبرا فبان غيا فكذلك على رواية ، والأخرى بجزئه ، لحديث معن بن بزيد المنشدم ، وحديث أبي هربرة أن رسول الشرقة فأن : وقال رحيل الأنصدة ن بصدقة ، فخرج بصدقت فوضعها في يد غني ، فأصبحوا يتحدثون تصدق على غني . . . » . الحديث وفيه : وفاتي فنيل له : أما صدقتك فقد قبلت ، فعسل الخني يعتبر فيقش عا أساه القال . " ولان فعسل الخني يعتبر فيقش عا أساه القال . " ولان

 ⁽٥) المسوقي والشرح الكبر ١٩٠١/ ١٩٠٥.
 (١) روضة الطالين ١٣٠٨/١

⁽٧) عليك أبي هر براء: وقال رجل. الأنصاف بصافة با

⁽۱) حديث: ولك ما تويت پايز بد، ولك ما أحدّت يامعن، أعرجه البخاري (الفتح ٢/ ١٩٦٠ - ط طلبقية) (1) فلماية وقتح ، تقدير ٢٠/٢

حاله غفي غالبا. (١)

من له حق طلب الزكاة وهو من أهلها:

194 . فرق الحنفية بين مستحقي الزكاة من الفقراء من حيث جوز طلبهم الزكاة بالزغم من المستحقاتهم، فقائلوا: إن البذي يحل له طلب الزكاة مومن لا شيء له ليبومه وليلته فيحتج المسؤال فقسوته ، أو ما بواري بدنسه ، وهو في اصطلاحهم المسمى مسكينسا ، وكذا لا يحل المسؤل فوت بومه وليلته لك قادر على الكسيد ، أما الفقير وهو في اصطلاحهم من يملك قوت ليبومه وليلته ، فلا يحل له سؤال المن يملك قرت على مانقدم . وإن كان بحل له أخذها إن لم يكن مالكا خسين درهما ألا على مانقدم .

وعند الحنايلة على الناهب؛ من أبيع له أحد النزكاة أبيح له طلبها، وفي رواية: بجرم طلبها على من له قوت بوسه وليلته، وقال ابن الجوزي: إن علم أنه يجد من يساله كل بوم في إن بسال اكتسر من قوت يوسه وليلته، وإن خاف أن لا بجد من يعطيه أبيح له السؤال أكثر من ذلك الأ

زكاة الفطر

التعريف :

1 - من معاني المؤكاة في اللغة: الذياب والمزيادة.
 والمصلاح ، وصصوة الشيء، وصا الخرجته من مالك لتطهره به.

والقطير: النام مصيدر من توليك: القطير الصائم إنطار. ٢٦

وأضيفت السزكساة إلى الفطوء لأب سبب وجمومها، وقبيل لها فطرف كأمها من الفطوة التي هي اخلفة (**

قاق انسووي: يقسال المخسوج: فطرة. والقطوة ـ يكسر الفاء لا غير ـ وهي لفظة مولدة لا عربية ولا مصوبة بل اصطلاحية للفقهاء. فتكون حقيقة شرعية على المختار، كالصلاة والركاة.

وزكاة الفطر في الاصطبلاح: صدقة تجب بالفطر من رمضان. ⁽²⁾

⁽¹⁾ القفوس المعيط والمصباح ولسان المرب مادة . (ركي

 ⁽⁷⁾ كشناف الفتاع ٢٧ هـ ١٢٥٠ . ومفي فليمناج ٢٠ (١٠)
 (7) راجع حاشية الشطبي عنى المؤيلس، وشدرح البؤيلس
 (٢٠ ٢٠) ونيل المارب ٢٠ ٥٥٠ هـ العلاج

ام أمرجه البخباري (الفتح ١٩٠/٣ ماطا لسلمية) ومسام (١٩٠/٣ ما العالمي).

وا) الفتي ۲۹۷/۲ (۲) فتح القدير ۱۹۵۱، ۱۹

⁽۲) الإنصاف ۲۲۲/۳ والمغني ۲/۲۳۱ و دسرح المشهى ۲/۵/۱

حكمة مشروعيتها ا

المحكسة مصروعية وكاة الفطر الرفق بالفقراء بإغسافهم عن السؤل في يرم العيد، وإدخال السرور عليهم في يرم بسر المسلمون بقديم العيد عليهم، ونطهبر من وجبت عليمه بعد شهر المسود من الملغر والرفث. (** روى أبوداود عن أبن عبيات وفي أبوداود عن أبسول الشفية ذكاة القضر، ظهرة للصائم من أداها الملغر و لمرفث، وطعمة للمساكرة، من أداها الملز الصلاة فهي ذكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي مدفة من الصدقات، (**)

الحكم التكليعي :

 خدت جهسور الفقيدا، إلى أن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم. ⁽⁷⁾ واستدل الفائلون بالوجوب بهارواء إبن عمر رضي الفاتعالى عنها قال: افسرص ومسول المهرجة ذكاة الفطر من ومسان على اثناس صاعا من قرء أو صاعا من

رة) المني 1/r o

شعير، على كل حر، أو عد، ذكر أو أنثى من المسير، على كل حر، أو عد، ذكر أو أنثى من ولسلمين، دانوا عن كل حر وعبد عبد صاغ من برأو عبداعها من ترأو عبداعها من ترأو شعبره ("وهو أسر، والأصر يغنضي الوجوب.

وفي قول للمالكيسة مضابيل للمشهور: إسا سنة. واستبعده الدسوقي .¹⁸ا

> شرائط وجوب أداء زكاة الفطر : بشترط لوجوب أدائها ما بلي :

٤ - أولا: الإسلام: وهذا عند جمهور الفقها». وروي عن الشافعية في الأصبح عندهم أنه يجب على الكسافسر أن يؤديها عن أقساره السلمين، وإنسها كال الإسسلام شرطا عسد الجمهور، لأنها قرية من الفرب، وطهرة للصائم من المرفث واللغو، والكافر ليس من أهلها إنها يعاقب على تركها في الأخرة. (17)

 ⁽٦) سعيت ابن عباس: طرض رسول النهر وكان الفطر طهره للسائم، أشرحه أبوداره (٢٠١٢/٣٠ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٠ ـ عزت عبد دعاس) وحت النروي في المجموع (٦/ ١٩٢ ـ حا للرية).

⁽٣) المؤيلي ٣٠٧٦١. وإبن هايدين ٢/ ١٩٠٠ وقع اللذير ٣٠/١٠ ويلمنة النسائسك ٢١-٢٠٠ وتسرح المهاج ٢١٨٢١. وكشاف الفتاع ٢/ ٢٧١

 ⁽۱) حديث ابن هسر: وفرض رسول الذي كاة القطر من ومضائره. أخريه البخاري (القام ۱۳۷۷ خط السافية) ومسلم (۱/ ۲۷۷ خط الجلي) واللعظ لمنظم

^(*) الدسرقي (/ 6 ده.) وملتى المعتاج (/ ١٠١)

⁽⁹⁾ النام المغتبار ٢/ ٧٧. وتسرح الطوير يتعاثبة الدموقي. 1/) • • ، ومغي الجناح 1/ ٢٠٦

 ماثانيا: الحرية عند حهبور الفقهاء خلافا للحنايلة، لاذ العبد لا يملك، ومن لا إلمالك لا يُملك. ٢٩

١- تالف: "ف يكسون قادرا على إخرج زكاة العطر، وقد احتلف الفقها، في معنى القبارة على إخراجها: قدهب المالكية والمساف في والحسابلة إلى عدم المنزاط ملك المصاب في وجوب زكاه العطر، وذهب الحنفة إلى أن معنى المفدرة على إخراج صدقة العطر أن يكون مالكا للنصباب المذي تجب به المزكاة من أي مال كان، سواء كان من المذهب أو المفضيق أو المهو تم من الإمل والبغر والغني، أو من عروض النجارة

والنصباب الدني قدب فيه الركاة من الفضة ماننا درهم. ¹⁷ فص كال عدد هذا الفدر فاضيلا عن حوائحه الأصلية من مأكل ومليس ومسكن وسلاح وقرس، وجيت عليه زكاة الفطر

وفي وجله أخلر للحنيسة إذا كان لا يملك عصابنا تحوز الصندقية عليه . ولا يجتملع جواز الصدقة عليه مع وحوبها عليه . ""

وقسال المبالكيمة اإذا كان فادرا على المقدار

بوم وليله» (⁴⁾

المذي عليه ولموكال أقبل من صاع وعنده فوت

بومه وحب عليه دفعه، بل قالوا: (نه بجب مليه

أن بفسنرض لأداء زكساة العطسر إذ كان يرجمو القضياء، لأنه فادر حكمها، وإن كان لا يرجمو

وفيال الشافعية والحنابلة: إنها تجب على من

عشده قضيل عن قوتيه وقبوت من في نعقت ليلة

العبالد ويسومه ، ويشترط كونه فاضلا عن مسكن

وإتمق جميسم الضائلين بعيدم المستراط مثلك

التصباب على أن المقدار الذي عمده إن كان

محتاجا إليه لا تجب عليه زكاة الفطر. لأنه غبر

استسدل الجمهبورعلي عدم اشتراط ملك

النصباب بأن من عنده قوت يوم، فهو غني، فيَّ

زاد على قوت يومه وحب عليه أن يجرح منه زكاة

الفطرم والتدليل على ذلك ما رواه سهل بن

الحنظليمة عن النبي، في قال: ومن سأل وعنده

ما يغنيه فإنها يستكثير من النسر، فقالوان

بارسول الله، وما يغنيه؟ قال: أن يكون له شيع

القصاء لأبجب عليه إلك

وحادم بجناج إليه في الأصبح . (١)

⁽¹⁾ ملمة السالك (أر ٢٠٦ ومايمدها

²⁰⁾ منز المتيناج هم معني المعتساج ١٠ / ١٥ و ١٩٧٨ ، وتلمي ٢٧ ٧٩ ومامدها ، وكشاف الفتاح ٢٩ / ١٩٧ ومتبدها ٢٦ إلاراجع السابقة .

⁽۱) حدیث حمن مثال و مشده ماینتیم در و امر می الوجود د

⁽١) الراجع السابقة.

⁽¹⁾ العرصم يستاري و ۱۹۷، ۱۹ خرانه. (۲) راجع البريلمي ۲/۱۰ خومتايمه من وستاينة للجنهيد ۱/۱۱ ودايمدها

دل الحديث على أن من عنده قوت يومه قهر غني وجب عليه أن بخرج مما زاد على قوت يومه . واستدل الحنفينة ومن وانقهم على المستراط ملك النصاب بغوله ١٤٤٤ لا صدقة إلا عن ظهر غنيره أأأ والظهير هاهنا كناية عن القوة، فكأن المنال فلغني بمشاؤلية الظهراء عليه اعتراده وإليه استنساده، والمراد أن المتصدق (نسما تحب عليه الصدقة إذا كانت له نوة من غني، ولا يعتبم عَنيا إلا إذا ملك نصاباً. (٢٠

من تؤدي عنه ركاة الفطر :

٧ _ ذهب الحنفيسة إلى أن زكياة الفطير يجب أن يؤديها عي تقسه من يملث نصاباء وعن كل من تلزمـهٔ نفقتـه، ويـلي علبـه ولايـهٔ كاملة. والمراد بالولاية أن ينف فول على الغيرشاء أو أبي، فابت الصغير، وابشه الصغيرة، وأبته الكير المجنون، كل أولئك له حق النصرف في ماهم بها يعود عليهم بالنفع شاءوا أوأنواء

وينبني على هذه الفساعسة أن زكاة الفطر بخرجها الشخص عن نفسه لضوله عليه البلدأ

مفيسك، ثم يس تعمول». (١١) رهوجها عن أولاده الصنسار إذا كانبوا فقبراء أسا الأغداء منهم، بأن أهسدي إليهم مال، أو ورئسوا مالا، ويخرج الصدقة من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لأن زكاة الفطر ليست عبادة محضة، بل فيها معنى التفقيَّة، نتجب في مال الصبيء كيا وجبت النفقية في مائيه لأقياريه المقبراء، وقال عمد: نجب في مال الأب لأنها عبيادة عضة، وهوليس من العلها، لأنه غيرمكلف.

اما اولاده الكيبار، فإن كانبوا أغنيناه وجب عليهم إخراج الركاة عن أنفسهم، وعمن يلون عنيهم ولابنة كاملة، وإن كانبو فقراء لا يخرج الزكاة عنهم، لأنه وإن كانت نفضهم واجبة عليه إلا أن، لا بل عليهم ولاينة كاملة فليس له حق التصدرف في مالهم إن كان لهم مال إلا بإذنهم. وإن كان أحدهم مجنونا، فإن كان غنيا أخرج الصيدنية من ماليه ، وإن كان نقيرا دنيع عنيه صدقمة الفطر، لأنه ينفق عليه، وبلي عليه ولاية

وهم سديت: وليدا بنفسك ثم يمن تعولها. قال ابن حجر أن الطائعيس (٦/ ١٨٤ ـ طاشرك الطبياطة الغنية) / أواد مكافى بل في الصحيحين من حديث أبي هريزة: وأفضل الصدقية ماكين من ظهير فني. والبيد العلية عبر من البد الشفلي . وابسدا بمن تعسول: وهسو في التختاري (الفشح ۱۹ د دو . به الساليسة) من حديث أبي هربسرة ، ومسلم ١٩١٦) . ط الحلبي) من جعيث حكيم بن حزام .

رج الزيلس ٢٠٧/١ وبالملطاء

د . وم./ ۱۹۸۰ رافقیین عزت جیسه «مساس» من حقیث سهل بن المنظلية وإستاده حسنن

واع معيث: ولا صعفة إلا من طهو عني، أخرب، أحمد و١٤ ، ١٠٠ . 10 لليمثية) من حديث أبي هويرة، وإستاده

كاملة، فله حتى التصرف في ماله بدون إذه . "ا وقدان الحنفية بداء على قاعدتهم المذكورة: لا تجب عن زوجته لقصمور الولاية والنقق، أما قصور الولاية، فالأنه لا يلي عليها إلا في حقوق التكاح فلا تخرج إلا بإذنه، أما النصرف في مالما بدرن إذنها فلا يلي عليه. وأما قصمور النقضة فلأنمه لا ينفق عليهما إلا في المروائب كالمأكسل والمسكن والليس . وكما لا يخرجهما عن زوجته كبارا، لأنه لا يلي عليهم ولاية كاملة . "ا

ودهب المالكية إلى أن زكة الفطر يخرجها المشخص عن نفسه وعن كل من تجب عليه المشخص عن نفسه وعن كل من تجب عليه الغفراء، والإدات الفغرات، ما لم يدحل الزوج بهن. والمزوجة والزوجات وإن كل دوت مال، وزوجه والمده العقرائة الحديث ابن عمر: وأمر رسول الفهيلة يصدقة الفطر على الصغيرو لكبير والحر والعبد عن غونوناء. (أن أي تنفقون والحيم.)

 (١) مرقي طفلاح صوا ٢٩٠٥) واللم المعتار. ورد المعتار ٢/٩٥٠

(*) نحفة العقهاء ج ٦ (١ ١٨٣ - ١٨٣ ق صدرة القطر الطاعة - الأولى حاسة وشايق سنة ١٩٧٧ هـ (١٩٥٠ - ١٩٠٥ من عابدين ٢ / ١٠٠٠)

(1) بلغة السائك ١/ ٢٠١ و مجدها، بداية المجهد ١/ ١٠٥٥.
 ١٩٦١.

وه) حديث: وأمر رضون الابعيدائية الغطير عن العنظير

وذهب الشافعية إلى أن صدقة الفطر بخرجها الشخص عن نفست، وعن كل من تجب عليم الفقت من المسلمين، الشرابية، أو زوجية، أو ملك، وهم:

أولا: زوجته غيرانسائيزة ولمومطاقة رجعية، سواء كالست حامسلا أم لا، أم بانسا حامسلا، لوجوب نفقتهن عليه القوله تعالى: فووان كي أيلات حمل فأتنقوا عليهن حتى يضعن حلهن إلان ومثلها الحادم إذا كانت نفقيه عير مقدوة، فإن كانت مقدرة بأن كان يعطى لجرا كل يوم، أو كل شهر، لا يخرج عنه العسدفة، لايه إجبروالاجير لا يقن عيه

ا ثانیا: أصله وفارعه دکرا أو أنتی واید علوا. کجده وحدته

ا نالشا: فرعبه وإن نرق دكوا أو تنقى صغيرا أو كبيرا، الشرط أن بكون أصله وفرعه فغراه.

وقسالسوا: إن كان ولبده الكبير عاجرا عن الكسب أخرج الصيدقة عنه، وقالوا: لا يلزم الابن فطرة زوجة أبيه العقير. لانه لا تجب عليه مفتها. (17

ودهب احسابية إلى أنه بجب إحراج الصدقة

والكيسير . . . وأحسوجة التقارفطي (٧ / ١٤١ - ها دار المحاسن)، وصوب وقف عنى ابن عمر .

⁽١) سورة الطلاق/(١

والأرامين للحناح (١/ ١٠٠٤)

عن نفسه ، وعن كل من نجب عليه نقفته من المسلمسين ، فإن تم نجد ما يخرجه لجميعهم بدأ بنفسه ، فروجته ، فاحه ، قابيه ، ثم الأقرب فالأقرب على حسب ترتيب الإرث ، قالأب وإن مقدم على الأخ الشفيق ، والأخ الشفيق مقدم على الأح لأب . أما ابنه الصغير الغني فيخرج من ماله . (1)

ميب الرجوب روقه :

 ٨ ذهب الحنفية إلى أن وقت وجوب زكاة الفطر طلوع فجسر يوم الميساد، وهسو أحساد قولمين مصححون للهائكية .

واستدلوا مهارواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنها قال: وأصور رسول الله يخفج بزكاة القطر أن نؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، "" دن الخديث على أن أداءها الذي ندب إليه الشارع هو قبسل الخبروج إلى مصلى العبيث العلم أن وضويها وجويها وجويها بطلوع فجر بن الفطر، لأن الفطر إنها بكون بطلوع فجر دلك الفطر، أما قبلة فليس بفطر، لان في كل لبلة من اليوم، أما قبلة فليس بفطر، لان في كل لبلة من

اليمالي ومضمان يعسوم ويفطر، فيعتبر معطرا من صومه بطلوع ذلك اليوم .⁴⁷

وذهب الشافعية في الأظهر والخنابلة، إلى أن السوجسوب هو بضروب شمس أنصر يوم من رمضان، وهو أحد قولين للهالكية، (ألا لقول ابن عباس رضي الله عنها: وقرض رسول الله والرقت، صدقة القطر ظهرة للصائم من اللغو والرقت، وطعمة للمساكين، فمن أداها قبل الصلاة فهي ركاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات. (17)

دل الحديث على أن صدقت الفطر تجب يضروب شمس أخريوم من رمضنات، من جهة أن أضناف الصدقة إلى الفطر، والإضافة تقضي الاختصاص، أي الصدقة للخصة بالفطر، وأول قطريقح عن جيح رمضال هو يغروب شمس أخريوم من رمضان.

ويطهر البر الخيلاف فيمن مات بعد غروب شمس أخريوم من رمصان: فعند الشاقعية ومن وافقهم تخرج عشد صدقت الفطسوء لأشه كان موجودة وقت وجوماء وعند الحنفية ومن وافقهم

⁽⁴⁾ الريامي (1/ ٣٠٧ وسايت 1/ ١/ كنة القلهام 2 أي صدانة الفطر، يعنية السائلة (1/ ١/ وبايت 1/ بداية للجنهد (1/ 1/) وابتدما

⁽۱۹۶۱) فابتده (۲) شرح المباج ۱۹۸۶ و مابعدها، کشاف الفتاع ۱۷۹۸ مراستها

 ⁽٣) حديث ، وفسوض رمسول أنه عالى صدقسة القطاع خهرة التصافح تقدم فعام ٣

وه) للغني ۱۹۹/۱ وبالبندها، وكشاف الشاع ۱۹۹/۱ معاليات المساح المساح المساح المساح المساح

 ⁽⁷⁾ حادث: وأسر رسول الفظ وزعاة الفطر . . . وأحرجه المبادلي والمنح PVP - ط السنفية ومسلم PVA / P . ط السنفية ومسلم PVA / P .
 ط الحلوي والمفظ السعم

لا تخرج عنه صدقة الفطر لأنه لم يكن موجودا، ومن وقد بعد غروب شهس آخر يوم من رمضان تخرج عسه صدف الفط و عند الحنفية ومن وافقهم، لأنب وقب وجسوبا كان موجسودا، ولا تخرج عنب الصدفية عند انشيافعية ومن وافقهم، الأنه كان جنبنا في بطن أمه وقت وجوبها.

ومن أسلم بعد غروب الشمس من اخريوم من رمضال، لا تخرج عنه الصدقة عند الشاهمية ومن وافقهم، لأنه وقت وجنوبها لم يكن أهلا، وعسد اختفيسة ومن وافقهم تحرج عنده صدقية الفطر، لأنه وقت وجوبها كان أهلا، (12

وقت وجوب الأداء

الدنهب جهسور اختفرة إلى أن وقت وجنوب أداء زكاة المطر موسع، لأن الأمر بأدائها غير مقبد ويؤت، كالسركاة، فهي تجب في مطلق النوقت وإنها يتعبق بتعبته، ففي أي وقت أدى كان مؤدسا لا فاضياء، غير أن المستحب إنسراجها قبل السفعاب إلى المصلى، (") لفواد في: 1 اغتوهم في هذه اليوم. (")

وذهب الحسن بن زيساد من الحفية إلى أن وقت وجسوب الاداء مضيق كالأضحية، فمن أداهما بعد يوم العيد بدون عذر كان اتبها، وهو مذهب الكلكية والشافعية والحديلة الله

وانفق جميع الدفه الدعلي أنها لا تسقيط بخروج وفتها، لانها وجبت في ذفته لن هي لد، وهم مستحقسوها، فهي دين له، لا يسقيط إلا بالاداء، لانها حي للعبد، أما حق الله في التأخير عن وقتها ذلا يجبر إلا بالاستعفار والندامة.

إخراجها قبل وقتها :

 ١٠ ـ زهب البالكينة والخشابلة إلى أنه بجوز عشديمها عن وقنهما يومين لقبول ابن همر رضي الله تعالى عنهما: كانبوا بعطون صدقة الفطر قبل العبديوم أو يومين. (١)

وذهب المسافعية إلى أنه بسن إخواجها فين صلاة العبد ويكره تأخيرها عن الصلاة، ويحرم تأخيرها عن يوم العبد بلا عذب لفوات المعنى المفصود، وهم إغناء الففواء عن الطلب في يوم المستوور، فلو أخرها بلا عدر عصى يقضى،

و١) راحم المعلى ١/ ١٤٢. ١٩٣٠ والمراجع الذكورة تحسيع

الفقهاء فرحذ الرصوح

 ⁽٣) ١٥٢ عند دار المسلسن) من حدوث ابن همسره وضعف ابن حجم في بلوغ المرام إشبراحه بسيل السلام ١/ ١٨٢ عند دار الكتب العلمية).

⁽١) الرضع السابقة

 ⁽۲) بلقة السالك ٤٠٩/١ وطبطها، كشام القناع ٤٩٩/١ وطبعها.

⁽³⁾ وابيع الرفحم الذكروة للحضة في هندلة العظر (ع) حديث، واحترهم في هذا الينوم، أضراحه الدارقطي -

. أخرجه واعشت) . ⁽¹⁾

ا وذهب الحنفية إلى أن المواجب إخراجه من

التقتميح نصيف صاعء وكسذا دنبق القميح

ومسويقه، أما النزبيب فروي الحسن عن أبي حنيفة أنه بجب نعيف صاع كالرب لان الزيب

تزيد قيمته على قيمة القمح، وذهب العماحيان

- ايسو يوسف وعمسد . إلى أنبه يجب صاع من زيب، واستبدلنوا على ذلك بها روي عن إلى

سعيند الخندري أرضى الله عنه ..: وكنا تخرج

إذ كان فيما رسمول الله 🗱 إكماة المفطر عن كل

صخير وكبير. حراو مملوك، صاعا من أقط، 🖰

او صاعبا من طعام، أو صاعبا من شعبر، أو

صاعما من تمر، أوصاعمة من زبيب، فلم نزل

تخسرح، حتى قدم عليتسا معساوية حاجا أو

معتمراء فكلم الناس على المتبره وكان فيها كلم

خروج الوقت. 🗥

وروى الحسرين زيسادعن أبي حيف الله يجوز القديمها عن وقتها سنة أو سنايل كالزكافي (**)

وذهب بعض الحنفية إلى أنه بجوز تقديمها في رمضان فقط، وهو قول الصحح للحنفية.

مقدار الواجب

11 ـ اتعق الفقها، على أن الواجب إخراجه في الفطرة صابح من جميع الأصناف التي يجوز إخراج الفطرة منها عدا القمح والزيب، اقد اعتنافوا في المغذار فيهى:

فدهب المالكية والشافعية والحناطة، إلى أن الواجب إخراجه في القمع هو صاع منه. (⁷⁷

وسيأتي بيان الصاح ومقداره كيلا ووزنا. واستندل الجمهور على وجوب صاح من بر بحديث أبي سعيد الحدري رضي الله تعالى عند قال: وكنا تحرج زكاة القطر إذ كان فيا وسول الله في صاعبا من طعام، أو صاعا من غرد أرضاعا من شعير، أو صاعا من زبيب، أو صاعبا من أقسط، قلا أزال أخسرجه كإكنت

به الناس أن قال: إن أرى أن مدين من سمراء الشام (يحي القبح) تعدل صاعا من قرء فأخذ الناس مذاب القبح، تعدل صاعا من قرء فأخذ الناس مذابك ، أما أنا فلا أزال أخرجه أبدا (٢) حديث أي سمد خاري: وكنا نخرج وكان تقطر ذكان فيا رسول أنه ... ، فترجه بيناري واقبح ٢٠ ١٧٩ ما النافية وصلم ٢٢ ١٧٩ ما النابي واللغف المنم (٢) الأقط غار الأرضري، يتحد من الليل المنهى يطبخ تم يتصل أي ينفد وصدويفتح المسرة وكسرة المناس التخفيل مع نتج اللسان، وكسرة ، تكن العبال المنغفيل مع نتج المسرة وكسرة ، وكسرة العبال التخفيل مع نتج المسرة وكسرف ، شل الغبلة عليه الغبراء المراء العبالة المنابة المنابة

ومحملو المصمح إماده أأنطاء وفي القاموس أكثر من ذلك

⁽١) مغين المعتاج ١/ ٢٠)

⁽٢ وفتع الغدير ٢/ ١٠ ومايستاها

⁽١٣) بداية المجتهد ١/ ٩٤، كشاف فقتاع ١/ ١٧١ ومابعدها.

ماعشت. كماكنت أخرجهه . (أعمل الحديث على أن انسذي كان يخرج على عهس. رسول الفائل صاع من الزيب.

استدل الحقية على وجوب نصف صاع من برياروي أن النبي و وحض قبل الفطر بيوم أو يوسيان، فضال: وأدوا صاعامي بريين النبي، أو صاعبا من قر، أو شعير، عن كل حر، وعبد صغر أو كمار . (2)

نوح الواجب :

17 ـ ذهب الحنفية إلى أنه يجزي، إخراج زكاة لعطير الفيصة من النقيود وهو الأفضل، أو العيروض، نكن إن الخرج من الدر أو دقيقه أو الشعير أو النمو أو الزبيب فصاع، وإن الخبرج من الشعير أو النمو أو الزبيب فصاع، طاروي ابن عمر وضي الله يجربون على عهد رسول الله يج صاعبا من يخرجون على عهد رسول الله يج صاعبا من عمر فال أو قر أو سُلُن (٢٠ أو زبيب؛ قال امن عمر فالم كان عمر، وكثرت الحنفة جمل عمر نصف صاع حنطة، مكان صاع من تلك الشياء.

الأربعة المنصوص عليها من الحيوب كالمنس والأرد، أو غير لحبسوب كالمين والحين واللحم والمسروض، فتعتسر فينت بقيسة الأشياء المنصوص عليها، فإذا أراد المنصدق أن يخرج صدقة الفطر من العدس مشالا، فيقوم نصف صاع مرابر، فإذا كانت فيسة نصف العساع الهائية قروش مشالا، أخرج من العدس مافيته فهائية قروش، ومن الأرز واللين والجين وعسير فلك من الأشياء التي لم ينص عليها الشارع، يخرج من العدس مايعادل قيمته . (11)

الثم قال الحنفيسة: ما سوى هذه الأشيساء

وذهب المطالكية، إلى أنه يخوج من غالب قوت البلد كالمسمس والأرو، والفول والقميح والشعير والسلك والتمر والأقط والدخن. ⁽¹¹

وما عندا ذلك لا يجزى، إلا إذا اقتائه الناس وتركبوا الانواع السابقة، ولا يجوز الإخراج من غير الغسالب، إلا إذا كان أفصيل، بأن اقتاك الناس الشارة فاخرج قمحا. وإذا أخرج من المخم عند الشبيع، فإذا كان الصاع من البر يكفي النين إذا خبز، أخرج من اللحم ما يشبع

ودهب الشمافعية إلى أنبه يخرج من جنس

 ⁽¹⁾ كفة اللغهاء ج.ا في صدية الفطر
 (7) الدخل في حييم الفرة الرمية
 (7) بلغة السائك ١٠١/ ٢٠١ ومايستها.

و 1 و حدیث آبی سمید الخدری سبل خرنجه. ۱۹ ا ۲۵ حدیث اوآموا صاعا من بر بین اثنین از انتخام لخرنجه ۲۵ م

⁽م) الملك موائشمير النبوي، وهونوع من الشعيرليس له تشر (هنار المبعام)

ما يجب فيه العشر، ولو وجدت اقوات فالواجب غالب قوت بلده، وفيسل: من غالب قوتسه، وفيط: غير بين الأقنوات، ويجزيء الأعلى من الادنى لا العكس. (1)

وذهب الحنابلة إلى أنه يخرج من البر أوانسو أو الزيب أو الشعير، خديث أبي سعيد السابق ونسه: اكتبا تخسرج ذكاة الفطر على عهيد رسول الشك صاعا من طعام، أو صاعا من شور... و الحديث ألا ويتبر بين هذه الأشياء، ولسولم يكن المخرج قوتا. ويسوي، أن المنحرج قوتا. ويسوي، أن المنحرج قوتا. ويسوي، أن المنحرج قوتا. ويسوي، أن المنحرج من كل مايصلح الوزن، فإن لم يجد ذلك أحرج من كل مايصلح قوتا من ذرة أو أرز أو تحو ذلك. (٣)

التصاع مكينال متنوارث من عهد النبوة.
 وقد اختلف الفقهاء في تقديره كيلا، واختلفوا في تقديره بالوزن. (*) وينظر تفصيله في مصطلح (مقادين.

(1) منهي المحتاج (1/15)، وأسنى المطالب (1/191، 1917)
 (1) حديث (كلنا المحديث (كمالة المطر ... والحديث تضعم الحريث (1/14)

ر۳) النبي 1377 وما يعدما، كشاف الانام (241) ومايمتها.

(4) قدر المساح بالموازيز الحيالية بالمسح لما وزند 1.17 جرصا من الفسح. وبراسي فرق المواد الإخرى للخنفة عن الفسح كتبافة. والأصل في العجام الكيل وإنها قدر بالوزن استطهارا: الطهر ابن حابدين ٢٧/٧، بقدة المسافلة. (1/ ٢٠١/ ومسابعة عليه المحتساح ٢٠٤/٠).

مصارف زكاة القطرا:

 ١٤ د اختلف القفهاء فيمن تصرف إليه ذكاة الفطر على ثلاثة آراء:

ذهب الحصهبور إلى جواز قسمتهما على الأصناف الشيانية التي تصوف فيها زكاة المأل، وينظر مصطلح: (زكاة).

وفقب المائكية وهي رواية عن أحمد وختارها ابن تبعية إنى تخصيص صوفها بالغفراء والمماكين.

وفعب الشنافعية إلى ويحوب تسمتها على الأصناف الثانية، أو من وجد مهم .(1)

أداد القيمة :

١٥ ـ ذهب المالكية والشافعة والحنابلة إلى أنه الإنجوز دفع الفيسة ، لأنه لم يرد نص بذلك، ولأن الفيسة ، الفيسة الفيسة لل يجوز إلا عن تراض منهم ، وليس لعددة الفطر مالك معين حين يجوز رضه أو إبراؤه .

وذهب الحنفية إلى أنبه يجوز دفيع القيمة في صدقية الفطر، بل هو أولى ليتبسر للفقير أن يشتري أي شيء بريند في يوم العبد، لأنه قد لا يكنون عشاجا إلى الحبوب بل هو ممتاج إلى

والمفي ١/١ ١٥. والقاديم التسرعية والأحكام الفائهة
 المنطقة بها للكردي ص ١٣٧

⁽۱) حالينة ابن غايلين ۲/ ۹۹. واندسولي ۱/ ۱۰۸. ومعني المحتج ۲/ ۱۱۲، واللز رع ۲/ ۱۹۰

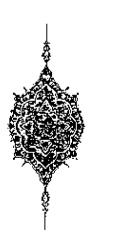
ملابس، أو لحم أو غير ذلك، فإعطاؤه الخيرب، يضطره إلى أن يطوف بالشوارع فيجد من يشتري منه الحبوب، وقد يبيعها بثمن بخس أقبل من فيمنها الحقيقية، هذا كله في حالة اليسر، ووجود الحبوب بكثرة في الأسواق، أما في معالمة الشيدة وقلة الحبوب في الأسواق، فدقع الفين أولى من الفيمة مراعة الصلحة للقالمة الفيريات في الأسواق، فدقع الفين أولى من الفيمة مراعة الصلحة

مكان دنم زكاة القطر :

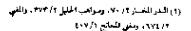
19 ما تغير في زكداة الفطور في البلد البذي ويجبت على المكلف فيسه ، سواء أكسان ماليه فيله أم لم يكون الأن الذي وجبت عليه هوسبب وجوبها، فتفرق في البلد الذي سببها فيه .⁽¹⁾

انقل زكاة القطراء

١٧ _ اختلف في نفسل النزكاة من البلد الدني وجبيت فيه إلى غيره، وتشهيله يتظهر في مصطلع: (زكاة).



(١) واجع الراجع الذكورة الحميع الفقهاء في صدقة الفطر



تراجم الفقهاء

الواردة أسهاؤهم في الجزء الثالث والعشرون

ابن السبكر: هو فيدالوهابين على: تقدمت ترجمته في ج1 ص٢٥٢ ابن عابدين - هو عمد أمين بن عمر : تقدمت ترجمته في جرا عس ۳۴۰ ابن فياس: هو عبدالله بن عباس: تقدمت ترحمته في جرا ص ٢٢٠ ابن عبد البرز هو يوسف بن عبدالله : تقدمت ترجته في ح٢ مس٠٠٠ البر عنات؛ هو عبدالوهن عمد: تقدمت ترجته في ج١ ص ٢٤٦ ابن عرفة: هو عمد بن محمدين عرفة: تقدمت ترجمته في ج1 ص ٣٣١ ابن هلاّن : هو محمد علىبن محمد علاّن: تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٣ ابن عمر . هو عبداله بن عمر : تقدمت ترجمته في ج1 ص ٢٣١ ابن همرو: هو عبدانا بن عمرو: تقدمت ترجمته في ج١ ص٣٥٩ ابن القاسم: هو عمد بن قاسم: تقدمت نرجته في ج1 ص٢٢٦ ابن فدامة: هو عبداله بن أحمد: تقدمت نرجته في ج ا ص٣٢٢ ابن القصار: هو على بن أحمد: تقدمت ترجمته ال ج۸ ص۲۷۸

۽

ابن أن ليل: هو عمد بزهيدالوحن: تقدمت ترجمته في ج1 ص720 ابن أن موسى : هو عمدين أحمد: تقدمت نرحمته في ج١ ص٣٢٥ ابن تيمية (نفي المدين): هنو أحمدين عبدالحليم: تقنعت توجنه في ج١ ص٣٦٦ ابن جرير الطيري: هو عمدين جرير: تقدمت ترجمه في ج٢ ص ٢١١ ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر : تقدمت ترجته في برا ص٢٩٧ ابن حييب. هو عبدالمللتين حبيب: تقدمت ترجته في ج ا ص299 ابن حجر المكي: هو أحمدين حجر الهيتمي: تقدمت ترحمته في بوا ص٣٧٧ ابن رائيد: هو عمد بن عبدالله واشيد: القدمت ترجته في ج١ مس٣٦٨ أبن رشد: هو محمد بن أحمد (الحُفيد):

تقدمت ترجته في ج١ ص ٣٢٨

اين قيم الجوزية: هو محملين أبي بكر: تقدمت ترجته في چ١ ص٣٣٣ اين كثير: هو إسماعيل بن همر: تقدمت ترجته في ج٧ ص٣٣٠ اين كثير: هو محمد بن إسماعيل: اين لب (٢٠١ ـ ٧٨٢ ص)

هبو فرج بن قباسم بن أحمد بن قب، أبو سعيد، التعلي، الأندلسي، الغراطي، فقيه مالكي، مقسر، أصولي، مقرىء، نحوي، أي الحسن القبحاطي وابن القخار البسري وغيرها، وقرأ عليه أبو عبدالله المساسمي عسدبن سلمون وأبسو عبدالله المساسمي وغيرهم. قال صاحب نيل الابتهاج: وبالجملة عبن له درجة الاختيار في القنوى إلى التحقيق بالعلوم، والمقام النام على الفنون. قال الموافى: شيخ الشيوخ أبو سعيد المذي نحن على فتاويه في الحلال والحرام.

من تصانيقه: فتساوى، ودشوح الجميل للزجاجي،، ودشوح تصويف السهيل،

[الديباج ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، وتيل الابتهاج ص ٢١٩ ـ ٢٢١، وشفرات الذهب ٢/٠٥، وهداية العارفين ٢/٨١٦].

ابن الماجشون: هو عبدالملخين عبدالمزيز: تقدمت ترجته في ج1 ص٣٣٣ ابن ماجة: هو محمد بن يزيد: تقدمت ترجته في ج ا مس 421 ابن مسعود: هو هيدالله بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج١ ص ٣٦٠ ابن المنفر: هو عمد بن إبراهيم: تقلمت ترجته في ج١ ص٣٣٤ این متصور: هو محمد بن متصور: تقدمت ترجمته في ج٧ ص ٣٣١ ابن ثافع: هو هيداله بن ثافع: تقدمت ترجته في ج٢ مر120 ابن تجيم: هو زين الدين بن إبراهيم: نقدمت ترجمته في ج1 ص742 ابن تجيم: هو همر بن إبراهيم: تقدمت نرجته في ج ا ص ٣٣٤ ابن الممام: هو محمد بن فيدالواحد: تقدمت ترجته في ج١ ص ٣٣٠ ابن وهب: هو حيدالة بن وهب المالكي: تقدمت ترجمته في ج1 ص٣٣٥ اين يونس: هو أحد بن يونس: الغدمت ترجنه في ج٠١ من١٠٣

أبو إسحاق المروزي: هو إبراهيمين أحد:

تقدمت ترجته في ج٢ ص ١٣١

أبو طلحة : هو زيد بن سهل : تقدمت ترجته في ج٣ صر٣٤٨

أبوعبيد: هو القاسم بن سلام: تقدمت نرجته في ج١ ص٣٣٧.

أبو قنادة: هو الحارث بن ربعي تقدمت ترجمه في ج٢ ص٢٠٤

أبو الليث السمرةندي: هو نصرين محمد: تقدمت ترجمه في ج1 ص٢٣٨

أبو مسعود البدري: هو عقبةبن عمر و: تقدمت ترجته في ج۴ ص٣٤٨

أبو هريرة؛ هو عبدالرهنين صخر: تقدمت ترجمته في ح١ ص٣٩٩

أبو يوسف: هو يعقوب بن إيراهيم: تقدمت ثرجته في ج 1 ص٣٩٥ الأن المالكي: هو محمدين خليقة: تقدمت ترجمه في ج 4 ص ٢٨٠

> الأجهوري: هو علي بن عمد: تقدمت ترحمته في ج1 ص٢٣٩

> أحمد بن حنيل: تقدمت ترحته في ج١ ص٣٩١

أحمد المُهنوي (١٤٠٠)

. هـو أحمد بن عمـار بن أي العبـاس، أبـو العباس، المهدوي الغرب، تحوي، مهـــر، أبو بكر: هو عبدالعزيز بن جعفر: تقدمت توجمه في ج1 ص761

أبو يكر بن عمد بن عمر و: تقدمت ترجمه في ج٢٦ ص ٣٠١

ڏيو ٽور : هو إبراهيم ين خالف: تقدمت ترجمه في ج1 ص٣٣٦.

أبو حامد الغزالي: هو عمدين عمد. انقدمت ترجمته في ج ا ص٣١٣

> أبو الحسن المقربي : تقدمت ترجته في ج٣ ص٣٤٦

أبو هميد الساعدي: نقدمت ترجمته في ح٧ ص ٣٣١

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد. تقدمت ترجمته في ج1 ص٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث: تقدمت ترجمته في ج١ صر٣٣٧

أبو الدرداء: هو هويمر بن مالك: تقدمت ترجمته في ج٢ ص٣٤١

و نر:

تقدمت ترجمته في ج٢ ص ٤٠٣

أبو سعيد الخدري: هو سعدين مالك: تقدمت ترجمه في ج 1 ص ٣٣٧

لغوي، مقرى، أصله من المهدية من ببلاد إفريقية. روى عن الشيخ العمالح أبي الحسن القايسي. وقوأ عل محمدين سقيان، وعل جده لأمه مهدي بن إيراهيم، وأبي الحسن أحمدين عمد وغيرهم.

من تصالبة: والتعصيل الجامع لعلوم التزيرو، ووالداية في التراءات السيرة.

[أنباء الرواة ٩١/١ ـ ٩٦، ومعجم الأدباء ٩/٣٩، وبغية الوعاة ٣٩١/١، وطبقات القسرين ١٩/١، ومعجم المؤلفين ٢٧/٢].

> الأذرعي: هو أحمد بن حمدان: تقدمت ترجته في ج١ ص٠٣٤

> > إسحاق بن راهويد:

نندمت ترجته في ج۱ ص۳٤٠

الأَشْرُوشْنِي: هو عمد بن عمود: تقدمت ترجته في ج ۲۰ ص ۳۵۰

الإستوي: هو عبدالرحيمين الحسن: تقدمت ترجنه في ج۴ ص ٣٤٩

أشهب: هو أشهب بن عبدالعزيز: تقدمت ترجته في ج1 مس751

أمير بادشاه: هو عمد أميزين محمود: تقدمت ترجمه في ج١٤ ص٢٨٦

أنس بن مالك:

تقلمت ترجته في ج٦ ص ٢٠٦

الأوزاهي: هو عبدالرخزين همرو: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٤١ أيوب الشَّخَيان (٦٦ - ١٣١ هـ)

هو أيوب بن أي تميمة كيسان، أبو بكر، السُخياني البصري، تابعي، سيند فقها، عصره، من حفاظ الحسديث. وأي أنس بن مالك، وروى عن عصووين سلمة الجرمي وحيدين هلال، وأي ثلابة والمقاسمين عمد، وعيدالرحزين القاسم، وعطاء، وعكومة وغيرهم.

وعنه الأعمش وقنسادة والحسسادان، والسفية والحسسادان، والسفية والله وابن علية، والله إسحاق وغيرهم. قال علي بن المدين، له نمو تماغات حديث، وقال ابن سعد: كان تقة ثنا في الحديث، جماعها، كثير العلم، حجة عدلا، وقال مالك: كان من العالمين العاملين العاملين.

[تهذیب النهذیب ۲۹۷۷، وشلمرات الذهب ۱۸۸۱، وسیر أعلام النبلا، ۲۵/۱، ونذکرة الحفاظ ۲/۱۲۰، والأعلام ۳۸۲/۱].



التونسي: هو إبراهيم بن حسن: تقدمت ترجمته في ج٢ ص٤٠٧

ث

الثوري: هو سفيان بن سعيد: تقدمت ترجمه في ح1 ص200

3

جابر بن عبدالله: تقدمت ترجمته في ج۱ ص ۳۴۵ الحيجاري: هو موسى بن أحد: تقدمت ترجمته في ج۲ ص ۴۰۸ حجر المعرى (۲۰۰۶)

هو حجر بن قيس الهمداني المدري اليمني، ويفال: الحجوري، تابعي، روى عن ويدبن ثابت وعلي وابن عباس. وعنه طاوس وشدادبن جابان. قال المجلي: تابعي ثقة، وكنان من خيار التابعين، وذكره ابن حبان في الثقات. [تهذيب التهذيب / ٢١٥/٢]. ب

البواء بن عازب:
تقدمت ثرجته في ج١ ص ٣٤٥ البغوي: هو الحسين بن مسعود: تقدمت ترجته في ج١ ص ٣٤٣ البنقيني: هو عمر بن رسلان: تقدمت ترجته في ج١ ص ٣٤٤ البناني: هو محمد بن الحسن: تقدمت ترجته في ح٢ ص ٣٠٤٠ تقدمت ترجته في ح٢ ص ٣٠٤٠ البهوني: هو متصور بن يونس. تقدمت ترجته في ح٢ ص ٣٤٤٠

ت

الترمذي: هو عمد بن هيسي: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٤٤ التمرتاشي: هو عمد بن صالح: تقدمت ترجته في ج٢ ص٢٥٢٣ خ

ح

الخرشي: هو عمد بن عبدالله: تقدمت ترجمته في ج١ صــ٣٤٨

الخرقي: هو عمر بن الحسين: تقدمت ترجمه في ج١ ص١٤٨ خليل: هو خليل بن إسحاق: تقدمت ترجمه في ج١ ص٣٤٩ الحسن البصوي: هو الحسن بن يسار: تقدمت ترجمته في ج١ ص٣٤٦ الحسن بن زياد: هو الحسن بن زياد اللؤ

الحسن بن زياد: هو الحسن بن زياد اللؤلؤي ـ صاحب الإمام أبي حتيفة تقدمت توجمته في ج1 ص727

> اخسن بن صائح : تقدمت ترجمه في ج ا ص247

> الحسن بن عل: تقدمت ترجمته في ج٦ ص٦٠٠

الحصكفي: هو همدين علي: تقدمت ترجمه في ج١ ص٣٤٧

المقطاب: هو عمد بن عمدين عبدالرحن: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٤٧

> حكيم بن حزام: نقدمت ترجمته في ج٣ صر٢٥٤

> خاد بن أن سليمان: تقدمت ترجمه في ج1 صر٣٤٨

د

الدردير: هو أحد بن محمد: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٩٠ الدسوقي: هو محمد بن أحد الدسوقي: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٩٠ الدهلوي: هو أحد بن عبدالوحيم: تقدمت ترجته في ج٢ ص٤١٠ وتهذيب التهذيب ٣٤٥/٣، وطبقات الشاقعية الكبرى ٢٠٩/١، وتهذيب الأسمياء واللغات ١/٨٧/١.

> وفاحة بن واقع : تقدمت ترجمه في ج١٠ ص٢٧٢

> > الرافعي: هو عبدالكريم بن عميد: تقدمت ترجته في ج1 ص40

الربيع بن سليمان الجيزي (بعد ١٨٠ ـ ٢٥٢ وقبل ٢٥٧هـ):

هو الربيع بن سليمان بن داود، أبو عمد، الجيزي، الأردي، المصري، الجيزي بالكسر والزاي نسبة إلى الجيزة بلد على النيل عصر، فقيسه، ووى صن ابن وهب وعبدالله بن عبدالحكم، والنسافي وعبدالله بن النيسي وغيرهم، وعنه أبودارد والنسائي وابن أبي داود وأبو جعفر البطحاوي وأبو بكر الباغندي وغيرهم، قال ابن يونس والخطيب: كنان ثقة، وقال النسائي في أسبه شيوحه: لابأس به، وقال سلمة بن قاسم: كان وجلا صالحا كثير الحديث مامونا ثقة أجرنا عنه غير واحد، وقال أبوعم الكندي: كان فقيها دينا، وقال أبوعم الكندي: كان فقيها دينا،

[تعرفيب الهدارك ٨٦/٣، ووفيات الأعيان ٣/٣ ـ ومسير أعملام النبسلاء ١٩١/١٤٥،

ڒ

الزرقان: هو عبدالباتي ين يوسف: تغدمت ترجته في ج١ ص٣٥٣ زروق: هو أحدين أحد: تغدمت ترجته في ج١٧ ص٢٤١ زفر: هو زفر ين الحليل: تغدمت ترجته في ج١ ص٣٥٣ الزهري: هو عمد ين سبلم: تغلمت ترجته في ج١ ص٣٥٣

س

السيكي: هو ملي بن عبدالكاني: تقدت ترجته في ج١ ص٢٥١

محنون: هو عبدالسلام بن معبد: تقدمت ترجت في ج٢ ص٢١٦

السرخسي: هو عمد بن أحد: تقدمت ترجته في ج ا ص ٣٥٤ سعد بن معاذ:

نقدمت ترجمته في ج11 ص٣٧٨. سعيد بن المسب:

تقنمت ترجته في ج١ ص٢٥٤

سفيان بن مبداله الطفي: (٢ - ٢)

هو صفيان بن عبدالله بن ويعة بن الحارث، أبو عمرو، الثقفي، الطائفي، صحابي. كان عامل عموين الحطاب وضي الله عنه، ووقع في استعمله عبل السطائف. روى عن النبي ﷺ وعنى عمر. وعنه أبناؤه عاصم وعبدالله وعلقمة وعموو وأبو الحكم وابن ابنه محمد. وقبال أبو حلينا.

[الإصابة ٣/٣٩، وأسد الغابة ٢٥٣/٠، والاستيعماب ٢٠/٩٢، وتهذيب النهسذيب ١٩١٥/٤].

> سلمة بن الأكوع: تقدمت ترجه في ج1 ص ٣٤٩

سليمان بن حرب (؟ ـ ٢٣٤ هـ) هو سليمان بن حرب بن بجير، أبو أبوب،

الأزدي، البصري، كان قاضيا بحكة. روى عن شعبة وعمدين طلحة ووهيبين خالسه وحوشبين عقيل والجمادين وغيرهم، وعنه البخاري وأبوداود سليمان بن معبد، وأهدين وقال أبو حاتم: كان إماما من الأقمة، كان لا يدلس ويتكلم في الرجال وفي الفقه، وقال ابن حجر: هو ثقة حافظ للحديث، عاقل في نهاية السفر واقعيات. قال النسائي ويعقوبين شيبة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي ويعقوبين المية، عقد ويكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي ويعقوبين

[تهذيب التهديب ١٩٠/١، وسنير أعملام النهائد، ٢٣٠/١، وطبقات ابن سعبد ٣٠٠/٧، وطبقات الحسفاظ ص٢٠٠/٠، وشذرات الذهب ٢٥٤/١.



الشائعي: هو عمد بن إدريس: تقدمت ترجته في ج١ ص٣٥٥ الشريبني: هو محمد بن أحمد : تغدمت ترجته في ج١ ص٣٥١

الشرواني: هو الشيخ عبدا خميد: نقدمت ترجمته في ج1 صـ٢٥٦

الشمين: هو عامر بن شراحيل: تقدمت ترجمه في ج١ ص ٣٥٣.

شمس الأنمة الحلوان؛ هو عبيد العزينزين أحد -

تقدمت ترجته في ۱۶ ص۲۱۷

نشيخ عليش: هو محمد بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج٢ مس114

ص

صاحب الاختيار : هو عبداته الموصلي : تقدمت ترجمه في ج٢ ص٤٢٣

صاحب البدائع: هو أبو بكرين مسمود: تقدمت ترحمه في ج ١ ص٢٦٦

صاحب البيان: هو يجيرين سالم العمراني: تقدمت ترجمه في ج١٦ ص٣٨٩

صاحب الحاوي: هو علي بن عمد الماوردي: تقدمت ترجمه في ج١ ص٣٦٩

> صاحب الدر المختار : هو محمدين علي: تقدمت ترجمنه في ج.ا ص.٣٤٧

صاحب الفناوي الظهيرية: هو محمدين أحمد: ر: ظهير الدين

> صاحب القروع: هو محمد بن مفلح: تقدمت ترجته في ج1 ص٣٣٤

صاحب مطالب أولي النهى: هــو مصطفىين منعد:-

تقدمت توجمته في ج٢ ص 11

صاحب المغني: هو عبدائمين أحمد: تقدمت ترجمته في ج1 ص٣٣٣

الصاحبان:

نقدم بيان المراد بهذا اللفط في ج 1 ص40. الصاوي : هو أحمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ح 1 ص٣٥٧

> الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل: تقدمت ترجمه في ج٥ ص١٤٤

> > ظ

ظهير الدين (٢-١٦٩ هـ) هر محمد بن أحمد بن عسر، أبو نكر، ظهير الدين، السفاري، فقيمه حض، أصوفي من

الغضاة كان المحسب في بخارى. أحد العلم عرد أنه أحمد بن عبري وأن المعامين الحسورين عيل المرغيدان. قال عبدالحي اللكنوي في القوائد: كان أوحد عصاره في العلوم الدينية أصولا وفروعا.

امن تصانيفه: (الفناوي الظهيسوية)، ووالقوائد الظهيريةه على الجامع الصغير لحسام الدير الشهيد

[الجنواهر المضيئة ٢٠/٢، والقنوائب البهبية ١٥١، وناج التواحم ٣٨، والأعلام ٢١٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٨، وكشف النظنون .[SYYA/Y

ع

تقدمت ترجمها في ج1 مس169

العياس بن عبد المطلب:

تفنعت ترجت في ج1 مس199

عبد الرحن بن يعمر الليلي: تقدمت ترجته في ج١٢ مس٣٤٦

عبد العزيز البخاري (۲۰۰۲ هـ)

هموعيد العمزينزين أحملبن محمده

علاءالدين، البخاري، فقيه حنفي من علياء الأصول تنفه على عمه محمد المايرغي، وأخذ أيضًا عن حافظ الدين الكبير عمد البخاري، والكرورىء ونجم الدين عمسر النسفي وأي اليب عمد البزدوي، وعبدالكريم البزدوي وغيرهم وعنه قنوام الدبن عممد الكاكيء وجلال الدين صوبن محمد الخبازي وغيرهما.

ا من تصنانيقه: الشيرح أصنول المبردوي، المبمى بكشف الأمسوار وأشسوح اللشخب الحسابيء

(الضوائد البهيسة ٩٤، والجمواهسر المضيئة ١/٣١٧، والأعلام ١٣٧/٤، ومعجم المؤلفين TYEY/o

> مطاء بن أي رباح: نفلعت ترجنه في ج١ مس٣٦٠ عطاء بن أسلم:

نفلست ترجته في جا ص٢٦٠ علية بن عامر الجهني:

تقدمت ترجمه في ج٢ مر١٧؟

ممر بن ميد العزيز :

تقدمت ترجته في ج١ ص ٢٦١ عمرين الخطاب :

تقلعت ترجته في جا ص٢٦٦

حمران بن حصين:

تقلمت ترجمته في ج1 ص177

عمروين حوم:

تغنمت ترجته ليج ١٤ ص ٢٩٥

عمرو بن شعب:

تقدمت ترجمته في ج٤ ص ٣٣٦

عوف بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج١١ ص٢٨٤

ق

فتادة بن دعامة :

تقدمت ترجته في ج١ سر ٣٦٥

الفسطلاني: هو أحمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج£ ص

القشيري (٣٧٦ - ٦٥) هـ)

هو عبد الكريم بن هوازن بن عبدائلك بن طلحة، أبو القدسم، النيسابوري، القشيري الشافعي، اللسافعي، اللقشيري كليس، اللقب زين الحسولي، عدت، حافظا، مفسس، متكلم، الدين، ناثر، ناظم، سمع أحدان عمدين عمو الخاف، وعبداللك بن الحسن الإسفرايين، وأما عبدالبوحن السلمي وغيرهم، وعند ابنه عبدالبوحن السلمي وغيرهم، وعند ابنه

وعيدة لجبار الخواري، وعيرهم. أخد الفقه عن أن يكر عمدين بكر الطوسي.

من تصانيفه: والتبسير في التفسيرة، ويغال.

له والتفسير الكيبري، ووالرمسالة الغشيرية». والطائف الإشترات».

(طبقيات السبكي ۲۱۳/۳)، وتاريخ بغداد ۸۳/۱۱، والأعلام ۱۸۰/۱)، ومعجم المؤلفين ۸/۱)

ك

الكاساني: هو أبو يكر بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ا ص١٣٦٠ الكمال بن الهمام : هو محمدين عبدالواحد: تقدمت ترجمه في ج ا ص٣٢٥٠

ل

اللخمي: هو علي بن محمد: تقدمت ترجمته في ج1 ص710 ا مکحول ۱۰ انتدمت نرجت ق ح۱ مر۳۷۲ اللغاني. هو ناصر الدين محمدين حسن: تقدمت ترجمته في ج1 صر٣٦٨

اللبث بن سعد:

تفدمت ترجمته في ح1 ص1۸٪

ن

النخمي . هو إيراهيم النخمي: تقدمت ترجت في ح ا من ٣٤٥ النووي : هو يحيي بن شرف: تقدمت ترحمه في ح ا من ٣٧٣



1

ماثف , هو ماثلك بن أنس . تمدمت ترجمه إلى ح ا مس ٣٦٩ الماتوردي: هو علي بن عمد : تقدمت ترجمه إلى ج 1 مس ٣٦٩

عمد بن الحسن الثبياني : تقدمت ترجمه في ح١ ص ٣٧٠

محمد بن الفضل البخاري: تقدمت نرجمته في ۲۰ ص.۳۹

الزان : هو إسماعيل بن يحي الزاق: : تقدمت ترجمه في ج 1 ص ٣٧١ مصعب بن معدين أن وقاص.

تقدمت ترجمته في ج١٢ ص٣٤٤

فهرس تفصيلي

الفقرة	الموخــــوع	الصفحة
	 دافل	٥
	انظره رئية	
E = 3	رفبي	3.0
1	التعريف	
	الألفاظ ذات الصلة	۰
۲-۲	أل العمري، ب- الفية والإعارة والمنحة	
2	الحكم التكليفي	7
o _ \	ر پ	AY
1	التعريف	٧
	الأحكام الإجالية	٧
۲	أ ـ مسح الرقبة في الوضوء	Y
٣	ب إضافة الطلاق إلى الرقبة	٧
£	جد . إضافة الظهار إلى الرقبة	٨
a	الرقية بمعتى الإنسان الملوك	٨
3-1	رقص	11-4
١	التعويف	4
	الألفاظ ذات الصلة	•
Ť	آ ـ اللعب	•
٣	ب- اللهو	•
£	-دكم الرقص	•
•	شهادة الرقاص	† •
٦	الاستثجار على الرقص	11
1 £ A = 1	رق	44-11
Y	التعريف	- 13
Ŧ	أسباب تملك المرقيق	17
۳	الأصل في الإنسان الحربة لا الرق	14
	_rr-	

القفرة	الموضيوع	ا لميقحة
1	ولغاء الشويعة الإسلامية لأنواع من الاسترقاق	ır
•	إنبات الرق	1 2
٦	اثبوت الرق بالإقرار	10
	من يملك الرقيق ومي لا يملكه	10
٧	أولا: الكافر	10
٨	ثانيا القريب	11
4	المائية	19
١.	حريان أفرق عنى الفرف	17
11	انواع اثرف:	1.6
	النوع الأول: أحكام الرفيق الفئ المملوك لمالك واحد	
۱Y	حقوق السيد وواجبات رقيقه تجاهه	15
11	المغارجة	71
TY	إباق الرفيق وهربه	*1
YY	مالا بملكه السيدس الوقيق	Υŧ
Yź	حقوق الرفيق عمى سيده	70
YV	الإنصاق على زوجة الرقيق وولده	TA
٧x	الرفق بالرقيق والإحسان إليه	ላቸ
14	أدنرك فظلمه والإسنامة إليه	44
۲.	ب- الإحسان إلى العبد في الطعام	74
٣1	جدد الإحسان إلى العبد في المليس	۴.
**	ول أن يبيعه عند عدم الملاءمة	۳٠
ŤŤ	مبدأن يحسن اسمه	۲.
۲ţ	و ـ أن بحسن ادبه وتعليمه	r 1
40	السلطان ورعاية الرقيق	٣١
Ťl	تصرفات المالك في رقيقه	rr
	أولا: البيع	77

2 2211

الغفرة	الموضوع	المفحة .
۲V	ببع العبد بشوط العتل	7**
**	ببع العديد أو شراؤهم سليم أوفي الذمة	**
TS	التَّمْرِينَ فِي لِيم بِينِ الأقربِ	ŤŤ
ŧ٠	حكم البيع الذي حصل به التفريق	Yi
11	رد الرفيق في النبع بالعيب	4.6
įτ	حكم مال الرقيق إذا بيع	70
٤٣	وهن الوقيق	4.0
٤ŧ	الإيصاء بالرايق أوبمنافعه	*"1
10	التصرف في الرقيق الموصى بنفعه	۲۷
Ł.A.	الرفيق والتكاليف الشرعبة وأحكام النصرفات	ም ለ
εŧΑ	الأصل الأول: أهليه الرفيق	49
14	الأصل الثاني: هن يعلك الرقيق المال أم لا بسلك	**
٥١	الأصل الثالث: الاموال التعلقة بالرقين	£-
	أحكام أفعال الرقيق	‡ 1
	أولا: عبادات لرقيق	‡ \
00	أ. هورة المملوكة في العملاة	į١
٥٦	ب د الأذان و لإكامة والإمامة	į, i
ø ∧	جدر صلاة الجمعة والحراعة	ĘŸ
94	د ـ الرقيق والزكاة	ţ٢
11	هـــزكاة العطرفي الرقبني	EΥ
٦٢	و. تطوعات الرکیش	ŧŧ
٦٢	ز ـ صوم الرقيق	ŧŧ
10	جــاعنكاف الرفيق	£ £
7.7	ط ـ حج الرقبق	ŧŧ
	اثانيان الرقيق وأحكام الأسرة	í Þ
٧٢	الرفيق والاستمناع	10

الفقرة	الموضيوع	الصفحة
14	الاستمناع في منك اليمين	13
11	وطء الرجل الحر لمملوكته	įv
٧٠	طلاق السرية ، والظهار منها وتحريمها ، والإيلاء منها	įV
٧١	استبراء الأمة إذا وخدت في الملك	ŧ٨
VY	أثار وطء الأمة بملك اليمين	t A
٧٣	نكاح الرفيق	11
V1	النوع الأول: نكاح الحر للأمة	14
V1_Y0	شبروط إباحة بكاح الحراللامة	
A١	استدامة نكاح الآمة عندازوال بعض الشروط	oT
A١	الولاية في تزريج الأمة	٥٢
AT	المهر والنفقة والاستخدام	ø٣
ΑŤ	أولاه الحرمن الأمة	øŧ
ΑŁ	زواج الحرة على الأمة	ot
٨o	العشرة والقسم	0.0
A3	استبراء الزوجة الأمة	00
A٧	النوع ائتاني : زواج العمد بالأمة	6 3
AA	النوع الثالث: زواج العبد بالحرة	6 7
A4	إنفاق العبد على أولاد.	٥γ
4.	علاد زوجات العبد	6 A
41	أحكام نكاح العيد	0 А
\$T	الإيلاء من الزوجة الأمة . وإيلاء العبد من زوجته	ΔA
14	الحفيح	۵٩
4.8	الطهار والكفارات	04
10	ائطلاق	3.
43	تعليق السيد على العبد	13
4v	انمساخ نكاح الأمة بملك زوجها لها	31

الفقرة	الموضـــوع	الصنحة
4.4	بيع الأمة الزوجة هل يكون فسخا لنكاحها	7.1
44	عبدة الأمة	17
1	حداد الأمة على زوجهاء وسكناها مقة العشة	٦٣
1-1	اللمان	17
1.7	التسب	14
\ • r	الحضانة	11
114	الوضاع	7.0
	الرقيق والوصايا	1.0
1.0	أروصية الرقيق	7.0
1.1	ب رائومية فلرقيق	7.0
1.4	جــ الإيصاء إلى الرقيق	77
۱۰۷ع	إرث الرقيق	7.7
1+4	الرقيق والتبرهات	14
1-4	قبول الرقيق للتبرعات	17
11)	الحجرعلي الرقيق	٦٨.
111	الرقيق الملذون	14
115	اكتساب الرقيق من المباحات والتفاطه	٧٠
	الرفيق والبلنايات	Y1
110	القصاص بين الأحرار والرقيق	٧١
117	الدبة والأرش	٧٣
114	العافلة وجناية الصد والجناية عليه	Y£
115	الجناية على جنين الأمة	٧ø
11.	- جنایات الرقیق	Yl
111	الكفارة في فتل الرفيق	ΥΥ
177	غصب الرقيق	YA
	الرفيق والحلود:	YA

الفقرة	الموضـــــوع	الصفحة
187	حد افزنا	VA
	السرقة	V4
\TE	المعلوك اقسارق	V4
	جد القذف	V4
110	أ_إيفاع الحد على الرفيق إذا قذف محصنا	V4
	أومحمينة	
177	ب ۽ قذف الرقيق	V4
117	حدثوب المسكر	A٠
174	الرفيق والولايات	۸٠
CITA	شمادة الرفيق	Al
114	ر واية العبد وأحباره	۸¥
14.	الرفيق والجهلا	۸¥
151	حق العبيد في القيء	At
\FT	تظر العبد إلى سيدته	٨t
ነተተ	ذبيحة لرقيق وتضحيته	Αò
	لتوع الثاني	A٦
111	أحكام المرقيق الفن المشترك	A1
	اقتوع الثالث:	٨A
184	الرقيق المبعض	۸۸
11.	أحكام الرقيق الممغس	۸٩
11,3	التصبوف فيه	4+
111	كسب المبعض	۲٠
117	الحدود بالسبية للمبعض	4+
111	جمايات المعض	1.
110	المديات	41
113	إرث مال المبعض عنه	41

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
1 £ V	إرث المبعض من غيره	41
1 & A	انفضاه الرق	94
1.1	رقسم	11-17
٧	التعريف	41
	الألفاظ ذات الصلة	41
1 - Y	أ البرنامج، ب- الأنموذج، جـ النفش	44
	ما يتعلق بالرقم من احكام	4.6
٠	البيع بالوقم	4 ٤
1	الرقم بمعنى النقش واقتصوبر	4+
	وقيب	41
	انظرا حراسة، ربيئة	
Y-1	رثية	48-43
3	النعريف	43
*	الحكم التكليفي	44
*	أخذ الجعل على الرتى	4.4
**_1	رکاز	1 ተለ - ባለ
١	التعريف	1 A
	الألفاظ ذات العيلة	44
l – Y	أ ـ المعدن ، ب ـ الكنز ، جـ ـ الدفين	75
٠	أحكثم الركار	1
٦	دفين الجاهلية	100
¥	المراد بالجاهلية	1+1
A	اشتراط الدفن في الركاز	1 • 1
4	دفين أهل الإسلام	} • T
3+	الواجب في الركاز	1.5
11	ما يلحق بيا مخمس	1 • 17

الفقرة	المفسوع	الصفحة
1.1	نبش القبر لاستخراج الثان	1.4
ነ ም	افتصاب في الركاز	1.*
11	الحول في الركاز	1 · i
10	من مجب عليه الخمس ؟	۱٠i
	موصع الركاؤ	1.0
	اولا : في د ر الإسلام	1.0
17	أ ـ أن بجده في موات أو ما لا يعلم له مالك	1.0
۱۷	ب ـ أن يجد الركاز في ملكه	1.1
14	جدد أن يكون الركاز في ملك نحيره	1 · Y
۲-	غانيا: أن يوجد الركاز في دار الصلح	1.4
Y1	الله : أن يوجد الركاز في دار الحرب	1 · Y
ŦŤ	مصرف خسن الركاز	114
Y+= 5	رکن	11:-1:4
1	المتعريف	1 - 1
	الألفاظ ذات الصلة :	1111-114
¥"_ *	أ ـ الشرط، ب ـ الفرض	
ż	الحكم الإجمالي	111
٠	الوكى والواجب	111
	الركن في العبادات	117
٦	أنال أركال الوقموء	117
٧	ب ـ أركان التيمم	117
٨	جدد أركان الصلاة	117
4	د ـ أركان الصيام	117
•	هـ . أركان الاعتكاف	117
13	واد أركان الخبع والعمرة	117
١٢	الركن في العقود	11 <u>£</u>

47-ball		
112	أقسام الركن	۱۲
110	أقل الركن وأكمله	16
111	نرك الركن وتكراره	10
111	ترك الركن في العقود	13
117	الركن بمعتى جزه الماهية المصبوسة	
114	استلام الأركان في الطراف	17
110-11-	ركوب	17-1
17.	التعريف	1
144	الحكم التكثيفي :	
17.	أ_ صلاة التطوع راكبا	*
373	شروط جواز الننغل على الواحلة	۳
141	استقبال الفيلة في صلاة النطوع على الراحلة	Ĺ
111	قبلة الراكب وجهته	•
177	أداء مبلاة المفرض واكيا	3
177	اتباع الجنازة راكيا	Y
ነ የታ	صلاة المجاهد راكبا	٨
116	الحج واكبا	•
۱۲۲	الطواف راكبا	٧٠
145	ضهان الواكب ما تجنيه الدابة	11
178	مايقوله الراكب إذا ركب دابته	11
174-173	ركوع	11-1
113	التعريف	1
112	الألفاظ ذات الصلة :	
1 57	أرالخضوع	Ŧ
157	ب السحود	٣
1 44	أولا: الركوع في الصلاة	

الفقرة

الصفحة	الموضيسوع	الفقرة
117	الحكم التكليفي	ŧ
137	العثمانينة في الركوع	á
114	هيئة الركوع	٦
ነተ፣	رفع اليدين عند تكبير الركوخ	Y
171	التكيير عنداحتذاء الركوع	٨
171	النسبيح في الركوع	•
ነተተ	قرامة الفرآن في الركوع	1 •
ነሮና	الدعاء إلى الركوع	11
ነተኛ	إدراك الركعة بإنراك الركوع مع الإمام	17
146	إطالة الركوع ليدرك الداخل الركعة	۱Ť
180	فانياء الركوع لغيراتك	11
ነተገ	. رکون	T = 1
ነተ፣	التعويف	١
ኒ ተ ^ተ ኒ	الحك التكليفي	4
11+-144	وماد	0_1
14A	المتعريف	1
1 Y Y	الألفاظ ذات الصلة:	
WY	التراب والصعيد	۲
\YY	الأحكام المتعنقة بالرماد	
ity	طهارة الرماد	ť
ነተለ	التيمم بالرماد	Ł
ነተተ	مالية الرماد وتقومه	۵
181-16+	ومضان	10-1
1 .	التعريف	1
11.	لبوت شهر ومضان	Ŧ
117	انجتلاف مطالع هلال رمضان	r

الغفرة 	الموضيوع	لصفحة
	خصائص شهر رمضان	117
D	الأولى: نُزول الفرآن فيه	1 2 4
٦	المثانية : وجوب صومه	۱£۳
Y	الثالثة: فضل الصدقة فيه	144
٨	الرابعة؛ أنَّ لبنة القدر في ومضات	١٤٤
•	الخامسة: صلاة التراويح	111
1+	السلاسة : الأعتكاف فيه	166
11	السابعة : قراءة الفرأن الكويم في رمضان والذكر	120
١٢	النامنة : مضاعفة قواب الأعيال الصاحة في رمضان	120
١٣	التناسعة : تقطير الصنائم	184
VE	العاشرة: فضلي العمرة في رمضان	184
10	ترك التكسب في رمضان تلتفرغ للعبادة	167
0.1	_ رمق	124_124
•	التمريف	187
	الأحكام التعلقة بالرمق	1 EV
T	أ ـ النوبة في الرمق الأخبر	MY
۴	ب القود على من قتل شخصا في الرمق الاخبر	VIA
Ĺ	الحارات الرمق بأكل ما هومحرم	114
è	د ديح الحيوان الذي وصل إلى الرمق الأخير	111
1.1	رمسل	164
1	التعريف	111
Y	الحكم التكليفي	124
Y4 - 1	ومي	171-141
1	لتعريف	104
۲	لرمي اصطلاحا	10-
۳	أولا : ومي الجيار	10.

الفقرة	الموضــــوع	الصفحة
	الحكم الكنيفي لرمي بخيار	10.
•	شروط صحة رمي الحيار	101
٧	وقت الرمى وعدده	100
٨	أبا الومن بوم التبحر	100
4	ب - الرمي في اليوم الأول والثاني من أيام التشريق	1.47
١٠	جنب الرمي ثالث أيام التشريق	144
-1	شووط ترعي	11-
11	والجب الرهي	11.
1.1	مسن الرمي	17.1
۱۳	مكروهات الرمي	17.5
١ŧ	صفة الرمي المستحنة	117
	أفار المرمي	170
14	الدائر رمي جرة العقة	170
τ.	ب أثر رمي الجماريومي المشريق: النهم الأول	120
*1	جـــا أثر الرمي اللت أيام الششويق: المعر الثاني	170
₹ Ţ	حكم توك الرمي	170
ŦŤ	افتيابة في لرمي	117
	ثالبان الرمي في الصيد	111
4.6	الصيد بالرمي بالمحدد	117
40	الصبد بالومي بالمثقل	117
**	اتخاذ الحيوان هدفا يرمي إليه	114
	نالكة: الرمي في الجهاد	177
77	تعلم الرمي	YAX
٣A	المناضعة	114
	رشماء الرمي في القشف	W
Y4	الرمي بالرنى	17.

الفقرة	الموضيوع	الصفحة
	دمي الجمياد	14.
	انظر: ومي	
1-1	رهان	177_171
1	التعريف	171
٦	شروط جواز الرهان في السياق	1Yf
£_1	رهپانية	170_177
1	التمريف	WE
	الألفاظ ذات الصلة :	177
T-Y	المزلة ، ب-السياحة	144
ŧ	الحكم التكليفي	1YE
T(-)	رهن	111.174
٩	المتسريف	174
Ť	الإلفاظ ذات الصلة: الضيان	171
₹	مشروعية الرهن	141
٤	المفكم التكليفي	141
٠	جواز الرهن في الحضر	171
	أركان الرهن	1VY
1	أدما يتعقد به الوهن	177
٧	ب ـ العاقد	177
٨	ج ـ المرمون به	174
4	- د ـ الرهون	14-
1.	رهن الستمار	14-
**	شووط صمعة رهن الممتعاد للرهن	14+
14	ضيان المستعار	141
14	لمزوع الزهن	MY
16	رهن العين عند من هي يث	141
		

الفقرة 	الوضـــــوع	الصفحة
10	زواند المرهون، ونهاؤه	ነለተ
37	الانتفاع بالرهون	١٨٢
14	تصرف الواهن في الموهون	\.
7.4	البدعلي المرهون	141
15	مؤنة المرهون	\ A Y
7 •	الامتناع من بذل ما وجب	144
T1	ما بيطل به عقد الرهن قبل اللزوم	144
**	ما يبطل به الوهن بعد لزوم العقد	144
tr	الشرطأني مقد الرعن	144
Y£	استحفاق بيع المرهون	141
	_ رواتب	14.
	انظر: رائب	
r-\	د واج	141_14+
1	التعريف	55.
r- t	الحكم الإجالي	14+
Y-1	روٹ	140-147
1	التعريف	147
Y _ Y	حكم الروث من جهة الطهارة والتجاسة	147
1.1	الاستنجاء بالروث	142
Y	بيع الروت	140
T-1	_ رية	144-141
1	الثعريف	111
*	اخكم التكليفي	145
۲	آثار الربية، ومواطن البحث	14v
1.1	는,	Y+Y=144
t	التعريف	155

المنارة	نلونسسوخ	المبقحة
	الأحكام المتعلقة بالريح	144
₹	أولا: الربيع بمعنى الحواء المتحرك	144
٣	ثانيا: الربح الخارج من السبيلين	144
ŧ	الاستنجاء من الربح	***
•	وجوب إزالة ربيح النجاسة	*+1
٦.	إخراج الريح في المسجد	4.1
¥	لبوت حد شرب الحسر بفوح ويحها من فعه	***
٨	البول في مهب الربح	**1
•	التخلف عن الجمعة والجاعة لشدة الربح	***
1.1	ريشى	***-***
1	المعريف	***
T	الألفاظ ذات الصلة : الشعر، والوبر، والصوف	***
	الأحكام المنعلقة بالربش	7.7
7	طهارة الريش	7.7
£	حكم الريش على عضوميان من حي	¥+#
a	حكم الريش على الجلد المدبوغ	¥+#
٦	حكم الجناية على ريش العبيد للمحرم أو في الحرم	¥+4
٧	الاستنجاء بالريش	¥+#
٨	السلم في الريش	Y+3
5	تنف الربش بالماء الحار	4:1
11-3	ريخ	T11_T11
1	التعريف	11.3
Ŧ	الألفاظ ذات العبلة : الربع	***
*	ما يتعلق بالربع من أحكام	*.*
£	ا_الوثف	1.4
a	اشتراط الراقف الغلة لنفسه	***

الفقرة	الموضوع	الصفحة
٦.	هل يزكى ريع الوقف، وعلى من تحب زكانه؟	T+A
¥	ب_ الوصية	4-4
A	جدر النساقاة	Y= 4
•	د ـ المزارعة	*11
1-	ضبيان الربع	71.
11	زكاة الربع	411
	ريق	Y11
	انظر: صوم، سؤر	
	زاع	T11
	انظر: اطعمة	
#_1	ذبل	Y 1 P - Y 1 Y
1	التعريف	T1 T
	الزبل من حيث الطهارة والنجاسة	TIT
۲	الصلاة في الزبلة	717
۳	العبلاة بالثوب المصاب بالزبل	የነተ
٤	اقتناه الزبل واستعياله	TIT
٥	بيح الزبل	1/1
4-1	ذيود	111_11#
١	التعريف	Y1 0
	الحكم الإجمالي	*11
Y	أولا: مس الزبور للمحدث	*11
۴	ثانبان وجوب الإبيان بالزبور	***
Y_1	وخوط	*** . ***
١	التعريف -	TIY
٧	الألفاظ ذات الصلة: التزويق	Yly
	الحكم التكليغي	717

منحة الما		الفقرة
¥1.	الدارخونة الشاجد	1.4
۲۱.	ب رخرية الصبحف	٥
41.	حالازخرفة لبيوت	٧-١
7.7	زرانة	
	انظراز أطحمة	
1_	ذرع	A - 1
77	التعريف	1
**	الألفاظ ذات لصدة . المغرس	۲
**	الأحكام الني تتعلق بالزرع	
T Y 1	إحباء أفوات	Ť
71	زكة الزروع	ŧ
7.7	۔ بیع الزریخ	٥
77	ببع المحاقلة	*
7.71	بيع ما يكمن في لأرض	٧
YT	إتلاف اأورع	٨
**	زعانة	
	انظر: إمارق إمامة، تحلالة، كفالة	
***.	وعقوان	١-١
7 7 7	الثعريف	١
777	الحكم لإجالي لاستعيان الزعفران	
777	أراحكم المياه النبي حالطها طاهر كالزعفوان	T
***	ب الاختضاب والوعفوان	۳
¥ ¥±	جـــ تزعفر الوجل	Ł
44.	د. اکل الزعفران	å
**:	هـ أكل الرعفران في الإحوام	٦
770	وللحكم لبس المزعفرمن الثباب أثناء الإحرام	٧

القفرة	المُوضـــوع	الصفحة
٨	ي ـ اقتداوي بالزعفران في الإحوام	YYa
	زغيم	770
	النظور: كفالة ، إمامة ، إمازة	
	زيات	440
	انظوا عوس	
141-1	زكاة	ናቸ¢ _ ናቸግ
١	التعريف	**7
	الألفاظ دات الصلة	444
7	أدائصفة	177
•	پ ـ العطية	YYY
ź	الحكم التكليفي	TTY
•	أطوار فرضية أقزكاة	YYA
3	فضل إبتاء الزكاة	***
V	حكمة تشريع الزكاة	***
	أحكام ماتع الزكاة	75.
٨	إشم مانع الزكاة	77.
4	العقوبة لمانع الزكاة	۲۳ ۰
1+	من تجب ي ماك الزكة	TTI
11	أ . الزكاة في مان الصغير والمجنون	777
1.5	ب الزكاة في مال الكافر	Yft
14	جريامن لم يعلم بفرضية الزكاة	171
3.6	ديامن تم يتمكن من الأداء	111
-11	الزكاة في ظال العام (أموال بيت الذني)	771
10	الزكلة في لاموال المشتركة والاموال المختلفة والأموال	140
	المتفرقة	

النثرة	الموضــــوع	المفحة
111	شروط الماق الذي تجب فيه الزكاة	***
۱v	الشرط الأول: كون المال علوكا لمعين	** 7
14	الشرط الثاني: أن يكون ملكية المال مطافقة	¥ተገ
14	الزكاة في مال الأسير والمسجون ونحوه	TTY
₹•	زكلة الدين	YTA
TT	المدين المؤجل	***
Y1	أقسام الدين عند الخنفية	***
Yo	الأجور المقبوضة سلفا	71.
**	زكاة الثمن المقبوض عن بضائع فم يجر تسليمها	711
TV	الشرط الثالث: النياء	Y±1
YA	الشرط الرابع: الزبادة على الحاجات الأصلية	Y1 Y
11	الشرط الحامس: الحول	717
۴.	الحال المستغاد أتناء الحول	717
т١	الشرط السانس: أن يبلغ المال نصابا	Yii
**	الوقت الذي يعتبر وجود النصاب فيه	711
**	الشرط السابع : الفراغ من المدين	T to
Ť1	الأموال القي يمنع الدين زكانها والتي لايمنع	461
Ye	الديون التي تمنع وجوب الزكاة	414
173	شروط إسقاط الزكاة بالدين	YEY
TV	زكلة المال الحرام	YEA
	القسم الثاني: الأصناف التي تجب فيها الزكاة	70.
	وأنصبتها ومقادير الزكاة في كل منها	
۲۸	أولا: زكاة الحيوان	¥0.
Y-75	شروط وجوب الزكاة في الحيوان	70.
ĒΨ	زكاة الإبل	TOT
£ŧ	المقاديرُ الوَاجِية في زكاة الإيل	Yet

الفقرة	الموضــــوح	المفجة
a 1	نصاب زكاة البفر والغدر الراحب	403
٥٧	زكاة الغنبر	Yex
*1	مسائل عامة في زقاة الإبل باليقر والغنم	TOR
11	صفة المأخوذ ورزكاة الماشية	Y1.
70	زكاة ال خ يل	411
11	زكاة سالر أصناف الحيوان	73.7
	ثانيان زكاة الذهب والقضة والعملات المدنية والورقية	171
٦٧	أ ركاة الذهب والفضة	***
٦٨	ما تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة	YTT
34	نصاب زكاة الذهب والقضة والقدر الواجب فيهم	117
٧٠	تصاب الفضة	Tit
٧١	النصاب في المفلوش من الذهب والغضة	Yht
٧t	الفدر الواجب	***
٧٢	ب ـ الزكاة في الفلوس	711
٧t	زكاة المواد النمينة الأخرى	YTV
Vě	حدرزكاة الأوراق النقدية (ورق النوط)	TIV
٧٦	ضم الفحب إلى القضة في تكميل النصاب، وضم عروص	YTY
	التجارة إليها	
VV	اللقا؛ زكاة عروض التجارة	YNA
YA	حكم الزكاة في عرارض اقتجارة	77.A
	شروط وجوب الزكاة في العروض	111
V4	المشرط الأول: الايكون لزكانها سبب آخر عير كونها	
, ,	عروض تجارة	
AT	الشوط الثاني: أن يكون قد تلك العرض بمعاوضة	TVI
۸۳	الشرط الثالث: أن يكون قد نوى عند شرائه أو تملكه	141
711	أنه للنجارة	
	- '	

الفقرة	الموضـــــوع	الصفحة
٨1	الشرط الرابع: بلوغ النصاب	YVY
۸٦	الشرط الخامس: الحول	TYC
AV	الشرط السادس	TYP
	كيفية التقويم والحساب في زكاة التجارة	YVE
ΑA	أ ما يقوم من السلع وما لا يقوم	ŧγε
A4	ب تقويم الصنعة في المواد التي يقوم صاحبها بتصبحها	YYP
4.	السعر الذي نفره به السلع	TVO
41	زمادة سعر البيم عن السعر المفادر	۲۷a
41	التقويم للسلح الباترة	TVA
98	التتويع للسلع المشتراة التي لم يدفع التاجر تستها	171
91	تقويم دين التاجر الناشيء عن التجارة	TY1
40	إخراج زكاة عروض التجارة تغدا أومن أعيان المال	171
43	ريان مال التجارة الذي بيد المضارب زكاة مال التجارة الذي بيد المضارب	YVV
	وابعا: زكاة الزدوع والثيار	174
47	ما تحيد فيه الزكاة من أجناس النبات	TVA
11	الزكاة في الزيتون	14.
1	شروط وجوب الزكاة في الزروع والشاد	741
1-1	النصاب فيها لا بكال	YA1
1 - 4	المايضم بعضه إلى يعض لتكميل النصاب	TAI
1.4	ضبم غلة اقعام الواحد بعضها إلى بعض	141
1.4	ب نصاب ماله قشر، وما ينقص كيله بالبيس	ተ ለተ
1 - 1	وقت وجيب الزكاة في الحب والشعر	YAT
غین ۱۰۷	من تلزمه الزكاة في حال اعتلاف مالك المغلة عن مالك الأر	TA £
1+4	أرالأرض الخراجية	YA1
114	ب _ الأرض المنتعارة والمستأجرة	TAG
11.	جد الأرض التي نستغل بالزارعة 'والمسالة	YAO

.

الفقرة	الموضوع	المبفحة
111	د ـ الارضى المعصوبة	14.1
111	زكاة الزرع والثمر للاخودين من الأرص الماحة	YAY
114	خرص الثبار إذا بدا صلاحها	YAY
1 1 £	الحيل لإسقاط الزكاة	YAY
110	قدر المأحوذ في زكاة الزروع والثهار	YAX
111	مايطرح من الحارج قبل أخذ العشر أونصفه	PAT
117	مايلزم طائك فعثه فبل إخراج القدر الواحب	YAN
114	زكاة العسل والمنتحات الحيوانية	14+
₹11 4	نصاب الحسل	741
114	زكاة الخارج من الأرض عبر البياب	741
14.	زكاة المستحرج من المحار	741
171	القسم الثالث: إخراج الزكاة	71.7
177	اللية عند أداء الزكاة	141
ነየኖ	اتنية عند أخذ السلطان الزكاة	197
171	تعجيل الركاة عن وقت الوجوب	¥4 £
170	تأخير إخراج الزكاة عن رفت وجوبها	794
177	حكم من ترك إخراج الرئاة حنى ملت	199
117	نراكم الزكة فسنين	797
1 YA	حكم من شك هل أدى افزكاة أم لم يؤدها	75V
111	صور رحواج الزكاة	114
\ T 1	الإخراج راسقاط لمزكي دينه عن سننحل للزكاة	711
177	احتساب المكس ونحره عن الزكاة	т.,
177_1 77	ما بنبعي لمحرج افزكاة مراعاته في الإخراج	4-1
١٢٨	التوكيل في أداء المزكة	۲. ۲
144	تلف المال كنه أو بعضه بعد وحوب الزكاة	۲۰۳
11.	تلق الركاة بعد عرفا	¥+#
111	القسم الرابع : جمع الإمام ونوابه للزكاة	7.7
	_ r^\ _	

الصفحة	الوضيسوع	الفقرة
۲۰:	حكم دفع الزكاة إلى الإمام العادل	127
۲-1	دقع الزكاة إلى الائمة الجائرين، وإلى البغاة	127
r.1	إرسال الجياة والسعاة لجمع الزكاة وصوفها	111
* •v	موعد إرمال السعاة	110
* •A	حفوق العاملين على الزكاة	111
4.4	دعاء الساعي للمزكى	147
4+4	ما يصنع الساعي بالمنتع عن أداء الزكاة	1 EA
7-4	ما يصنع الساعي عند اختلاف الحول على الملاك	164
4.4	حفظ الزكاة	10.
714	بيت مال الزكلة	101
***	تصرفات الساعي في الزكاة	104
43.1	تصب العشارين	100
717	القسم الخامس : مصارف الزكاة	141
*11	بيان الأصناف الثيانية :	
*11	الصنفان الأول والثاني: القفراء والساكين	147
Tir	الغني المانع من أخذ الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة	109
*1 1	إعطاء الزكاة لمن لا يسلك مالا، وله مورد رزق	13.
Tie	إعطاء الفنبروالسكين القادرين على الكسب	333
T11	إعطاء الزكاة لمن له مال أو كسب وامتنم عنه ماله	17.1
	ارکسیه	
rin	جنس الكفاية المعترة في استحقاق الزكاة	iar
rit	القدر الذي يعطاه الفقير والمسكين من الزكاة	17.6
41 4	إنبات الفقر	170
TIA	الصنف الثالث: العاملون على الزيَّة	133
719	المصنف الرابع: المؤلفة تلويهم	117
***	العينف الخامس في الرقاب	114

الفقرة	الموضــــوع	المبقحة
141	الصنف السادس: الغارمون	***1
4١٧١م	الدين على الميت	43.1
171	الصنف السابع : في سبيل الله	***
140	الصنف النامن: ابن السبيق	TYE
141.197	أمنتاف الفين لا بجوز إعطاؤهم من الزكاة	774_F74
141	ما يراعي في قسمة الزكاة بين الأصناف الثيانية	***
141	الغربيب بين اللصارف	TT.
180	نقل المزكاة	771
1AV	حكم من أعطي من الزكاة لوصف فزال الوصف وهي في يده	YYY
144	حكم من أخذ الزكاة وليس من أهلها	t TY
151	من له حق طلب انزكاة وهومن أهلها	tta
17-1	زكاة القطر	T\$0_7T0
1	التمريف	770
۲	حكمة مشروعيتها	FY"\
Ŧ	الحكم النكليفي	YY1
ŧ	شرائط وجوب أداه زكاة الفطر	YT1
Y	من تؤدي عنه زكاة الفطر	ተዋለ
٨	سبب الوجوب ووقته	71.
4	وقت وجوب الأداء	711
1.	إخراجها فبل وقتها	YEI
11	مقدار الواجب	TiT
11	نوع الواجب	TIT
14	مصارف زكاة الفطر	۳t٤
١٥	أداء النيعة	TEE
13	مكان دفع زكاة الفطر	Tt o
17	نقل زكاة الفطر	7 £0